RRSHC

مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية

ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵙⵉ ⵏⵜ ⵜⵎⴰⵔⵔⴰⵢⵉⵏ ⴷ ⵜⵎⵔⵔⵓⵜⵉⵏ

Revue de Recherche en Sciences Humaines et Cognitives

مجلة علمية دولية محكمة تصدر بشكل شهري



العدد 6 - المجلد 2 - السنة 2 - يونيو 2025

جميع حقوق النشر محفوظة للناشر وللمجلة

الإيداع القانوني	الترقيم الدولي (رقمي)	الترقيم الدولي (ورقي)	رقم الصحافة	البريد الإلكتروني
2024PE0032	3085-4857	3009-5581	07/2024	contact@crshc.com

مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵙⵉⵡⵉⵏ ⵜⵉⵏⵙⴰⵏⵉⵢⵉⵏ ⴷ ⵜⵣⵔⴼⵜ
Revue de Recherche en Sciences Humaines et Cognitives

RRSHC

مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية

الإيداع القانوني: 2024PE0032

ردمد (الرقمي): 3085-4857

ردمد (الورقي): 3009-5581

رقم الصحافة: 07/2024

رقم الواتساب: +212 6 14 02 45 44

البريد الإلكتروني: centre.rshc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.crshc.com

جميع حقوق النشر محفوظة للناشر وللمجلة
المغرب © 2024

مواقع التواصل الاجتماعي للمجلة

Tiktok Youtube Facebook

مسجلة ومفهرسة في قواعد بيانات عالمية

ISSN INTERNATIONAL STANDARD SERIAL NUMBER INTERNATIONAL CENTRE

Google Scholar

المدير المسؤول:
محمد بوغوتة

رئيس التحرير:
جمال الدين السراج

مدير التحرير:
سعيد الاشعري

أعضاء هيئة التحرير:
فريد أمعضشو
محمد البوزيكي
عبد الله بوغوتة
وسام شهير
هشام كزوط
سعيد أرديف



د. جمال الدين السراج

رئيس التحرير

أستاذ التواصل
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة – المملكة المغربية

مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية هي منبر أكاديمي يهتم بنشر الأبحاث والدراسات في مجالات العلوم الإنسانية والعلوم المعرفية. تهدف هذه المجلة إلى تعزيز فهمنا للعقل البشري، والثقافات المختلفة، وتأثير العوامل الاجتماعية والنفسية على سلوك الإنسان وتفكيره. تتضمن مجالات الدراسة في المجلة مجموعة واسعة من التخصصات مثل علم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم اللغة، والفلسفة، والأدب، وعلوم الإعلام والتواصل، وعلم الاجتماع، والعلوم السياسية، والتاريخ، وغيرها من العلوم الإنسانية والاجتماعية والمعرفية. تعتبر هذه المجلة مصدراً هاماً للباحثين والأكاديميين لنشر أبحاثهم ومشاركة أفكارهم مع المجتمع الأكاديمي العالمي

ضوابط النشر في المجلة

- يشترط في البحث ألاّ يكون منشورا من قبل، وأن يتّسم بالراهنيّة والعمق، وأن تتميز مراجعه الأساسية بالجِدة والتنوع؛
- تُقْبل البحوث باللغات الآتية: اللغة العربية - الأمازيغية - الفرنسية – الإنجليزية- الإسبانية؛
- يُشترط أن يكون عدد كلمات المقالة بين 4000 و6000 كلمة. يرجى إرفاق ملخص للمقالة (250 كلمة كحد أقصى) بنفس لغة المقالة، مع ذكر نبذة عن السيرة العلمية للباحث؛
- ترسل البحوث باللغة العربية ببرنامج (Word)، خط (Sakkal Majalla)، حجم 16 في المتن و12 في الهامش و1.5 في interligne؛ وباللغة الفرنسة أو الإنجليزية بخط (Calibri Light)، حجم 12 في المتن و10 في الهامش؛
- يلزم احترام الضوابط العلميّة والأخلاقيّة في كل ما يتعلق بالتوثيق والتهميش، وإثبات الإحالات متسلسلةً أسفلَ كل صفحة دون استرسال؛
- تخضع البحوث والدراسات على محكّمين من ذوي الخبرة وحسب تخصص المقال؛
- تقبل البحوث الفردية وكذا الجماعية في حدود شخصين؛
- تتولى اللجنة العلمية إبلاغ الكاتب بتسلم مادته حال ورودها، ثم إبلاغه لاحقا بقرار الهيئة العلمية حول مدى صلاحية مادته للنشر، سواءً كانت مقبولة للنشر كما هو، أو تحتاج إلى تعديلات أو تحسينات قبل النشر، أو رفضها في حال كانت غير مناسبة لمعايير المجلة.

لا تعبر الآراء الواردة في المجلة إلا عن آراء أصحابها،
وبالتالي تبقى مسؤولية الكاتب قائمة متى خالفت القوانين الجاري به العمل.

جميع حقوق النشر محفوظة للناشر وللمجلة

العنـــــــــــوان : مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية
موقع المجلـــــــة : www.crshc.com
عنوان المراسلـــة : contact@crshc.com
الهاتف/الواتساب : +212 614-024544
الإخـــــراج الفني : محمد بوغوتة
الإيداع القانونـــي : 2024PE0032
ردمد (الرقمي) : 3085-4857
ردمد (الورقي) : 3009-5581
رقم الصحافـــــة : 07/2024
المطبعـــــــــة : مكتبة قرطبة، وجدة، المغرب
حقوق الطبـــــع : محفوظة للناشر وللمجلة © 2025

الهيئة الاستشارية لمجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية

د. فريد أمعضشو
مركز تكوين مفتشي التعليم
المغرب

د. عبد الله بوغوتة
المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين
بجهة الشرق، المغرب

دة. سميرة حيدا
المدرسة العليا للتربية والتكوين
جامعة محمد الأول بوجدة، المغرب

د. سعيد أرديف
المدرسة العليا للتربية والتكوين
جامعة محمد الأول بوجدة، المغرب

الهيئة العلمية لمجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية

د. فريد لمريني
جامعة محمد الأول، المغرب

د. محمد دلال
جامعة محمد الأول، المغرب

د. يحيى عمارة
جامعة محمد الأول، المغرب

د. حسن احساين
جامعة محمد الأول، المغرب

د. وسام شهير
جامعة محمد الأول، المغرب

د. فؤاد أزروال
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، المغرب

د. هشام كزوط
جامعة محمد الأول، المغرب

دة. أسماء هلال
جامعة محمد الأول، المغرب

دة. عائشة عبد الواحد
جامعة محمد الأول، المغرب

د. خليل عبد الجليل
جامعة محمد الأول، المغرب

دة. سميرة حيدا
المدرسة العليا للتربية والتكوين
جامعة محمد الأول بوجدة، المغرب

د. عبد الإله مطيع
المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين
بجهة الرباط سلا القنيطرة، المغرب

د. يوسف ماحي
جامعة محمد الأول، المغرب

د. رشيد طلال
جامعة المولى سليمان - بني ملال

الهيئة الاستشارية لمجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية

دة. بولحوش فاطمة

الكلية المتعددة التخصصات بالناظور

جامعة محمد الأول بوجدة، المغرب

د. محمد علي الدراوي

المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين

بجهة الشرق، المغرب

دة. جميلة رحماني

المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين

بجهة الشرق، المغرب

د. محمد دخيسي

المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين

بجهة الشرق، المغرب

دة. غزلان اليوسفي

جامعة محمد الأول

المغرب

دة. ابتسام الزاهر

جامعة محمد الأول

المغرب

د. محمد اليوسفي

جامعة محمد الأول، المغرب

دة. سمية بالرجب

معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس

دة. حسبية الطايفي البرنوصي

كلية علوم التربية - الرباط

المغرب

د. بلال داوود

المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين

بجهة طنجة تطوان الحسيمة، المغرب

دة. حنان حمداوي

كلية العلوم القانونية والاقتصادية

والاجتماعية أكدال، المغرب

د. أيوب الشاوش

المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين

بجهة الشرق، المغرب

د. عبد العزيز الصادقي

الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين

لجهة الشرق، المغرب

د. طارق زروقي

الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين

لجهة فاس-مكناس، المغرب

د. محمد أمحدوك

جامعة محمد الأول، المغرب

د. عبد الله الحمداوي

جامعة محمد الأول بوجدة، المغرب

الهيئة الاستشارية لمجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية

الدكتور مهند طالب الحمدي
جامعة ولاية كنساس
الولايات المتحدة الأمريكية

أ.د. صباح علي السليمان
جامعة تكريت، العراق

د. مروان السكران
أكاديمية بيت اللسانيات الدولية، تركيا

د. محمود قدوم
جامعة بارتن، تركيا

د. محمد بودشيش
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين
لجهة الشرق، المغرب

د. نجيب علالي
المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين
لجهة الشرق، المغرب

د. منير كلخة
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين
لجهة الشرق، المغرب

د. إبراهيم عمري
جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
المغرب

دة. سماح محمد محمد حيدة
جامعة باشن الأمريكية
مصر

دة. هناء فاضل سلمان
الجامعة المستنصرية، العراق

د. عزيز صالح علي الدعيس
جامعة صنعاء، اليمن

د. الصادق علي وداعة عثمان
جامعة سنار، السودان

د. عبد المجيد بوفرعة
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين
لجهة الشرق، المغرب

دة. ريم محمد طيب حامد الحفوظي
جامعة الموصل
العراق

د. عبد الصمد مجوقي
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة
طنجة تطوان الحسيمة، المغرب

عبد العظيم طلحاوي
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين
لجهة الشرق، المغرب

الهيئة الاستشارية لمجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية

د. محمد ملحاوي

الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين
لجهة الشرق، المغرب

د. محمد حمداوي

الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين
لجهة الشرق، المغرب

دة. صارة اضوالي

الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين
لجهة الشرق، المغرب

د. رشيد الاركو

الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين
لجهة الشرق، المغرب

دة. نورة سهال

الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين
لجهة مراكش آسفي، المغرب

دة. العساوي نادية

الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين
لجهة الشرق، المغرب

دة. هدى حدادي

الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين
لجهة الشرق، المغرب

محتويات العدد

محتويات العدد 9

افتتاحية العدد 12

دراسات في الرحلة الحجية المغربية (7): الحياة الاجتماعية

د. عبد الله بوغوتة 14

الدور الرقابي للبرلمان على المال العام

شتواني يحي 42

تطور السياحة في المغرب من فترة الحماية إلى الاستراتيجيات الحديثة (1912-2026): قراءة تحليلية لمسار التحول والرهانات المستقبلية

د. نبيل متوكيل 40

ⴰⵙⵙⵓⵔⵉⵜⵓⵔⵉⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⵔⵜ ⴷ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ: ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵙⵓⵙⵢⵓⵍⵓⵊⵉⵜ ⴰⵙⵙⵓⵔⵉⵜⵓⵔⵉⵜ

ⵖⵓⵔⵖⵓ ⵍⵃⴰⵙⵓ 58

La place de l'enseignement de la sociologie et l'anthropologie de la santé et de la maladie dans les programmes de formation des ISPITS au Maroc : étude de cas inspirée d'une sociologie du curriculum

Abdelkhalek SIDATI 71

صورة مدينة الحسيمة في الشعر الأمازيغي الريفي المغنى

ذ. عبد الواحد حنو – د. محمد بوغوتة 103

أحكام الولاية في الزواج في المذاهب الفقهية

د. كريم شكري 116

تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على مؤشرات الصحة النفسية لدى المراهقين

يوسف بوهراوة - علاء الدين الصباغ 139

المسؤولية القانونية عن أفعال الذكاء الاصطناعي: محاولة لتأصيل المفهوم في ظل التحديات التشريعية الراهنة

عصام أربيب 161

Esquisse d'une configuration interculturelle pour l'enseignement du FLE en milieu supérieur
Maria BOUZINE 174
Pour un continuum de l'éthos dans le discours rapporté : le cas du discours sur la darija dans la presse marocaine francophone
EL-IDRISSI Mohammed 193
مستويات تحويل النص المسرحي إلى السينما :حالة شكسبير
حفصة الخال – د. منير السرحاني 214
الحركة البرغواطية و آثارها العقدية والسياسية على المغرب الأقصى
سعيد الهلالي 227
النص الشرعي بين الخصائص المرجعية وإشكالات التوظيف الديداكتيكي
د. حميد حقي 246
Quand le texte parle et l'image montre : dialogues silencieux dans les manuels d'informatique
Fatima Zahra BOUHAFNA 270
قصة موسى عليه السلام في ضوء نظريات التواصل: نظرية جاكوبسون نموذجا
محمد الأمين جوب - الدكتور عبد الله الشديفات 285
إشكاليات الترجمة الأدبية في زمن الذكاء الاصطناعي - الخبز الحافي لمحمد شكري أنموذجا -
نجاة الغوز 299
العولمة وثقافة العيب: صراع الهوية بين التراث والحداثة في المجتمعات العربية
وفاء شاهر داري 313
الإيديولوجيا الإنسانية: بين الكوسموبوليتانية والحرب العادلة ومعضلة السيادة في القانون الدولي
د. علي الحسن أوعبيشة 323
مهارة الاستبعاد: دليل الباحثين في العلوم الإنسانية
رشيد الاركو 340

A competent and qualified human potential serves as an economic lever enhancing Moroccan competitiveness

ALAIADI Yassine 355

Constructions lexico-syntaxiques spécifiques pour le verbe «illustrer»

Fatima Zahra BOUHAFNA 369

عرض لكتاب الإسطوغر افيا المرينية والسعدية: من الأساطير المؤسسة إلى احتواء الأطر والمرجعيات

سماعيلي رشيد 392

الصناعة الحديثية عند الشيخ محمد التاويل من خلال مؤلفاته: نماذج تطبيقية

د حمزة بوعلالة 401

صورة المثقف في رو اية "جامعة وكهنة وأشياء أخرى..."لعزيز قشاني

د. محمد عبد الفتاح 418

كتابة الانهيار وخيبة الآمال في رو اية "حين يزهر اللوز" للكاتب محمد أبو علا

د. رشيد طلال 428

أبجدية "تيفيناغ" في شبكات التواصل الاجتماعي: و اقع الاستخدام وسؤال الفاعلية

د. عبد الملك قلعي 440

اللغة العربية في ضوء المشهد اللغوي الحضري: دراسة لأسماء المقاهي بمدينة تاوريرت بالمغرب

حاتم البوعناني 454

بزوغ الديمقراطية القرارية وعقلانية الإدارة

محمد كابغير 466

الجامعة الذكية: فضاء للابتكار الرقمي وتنمية المهارات التواصلية في ظل التحولات الرقمية

د. عبد المنعم ضمير 483

نظرية الضم النحوية الدلالية التفاضلية عند القاضي عبد الجبار
رشيد العمارتي 507
نشوء ونمو الطبقة الإدارية: فشل الحتمية الماركسية في سقوط الرأسمالية
مهند طالب الحمدي 518
جدلية العقل والإيمان حوار فلسفي بين يورغن هابرماس وجوزيف راتسنغر
محمد إدالمقدم - د محمد الأشهب - د أحمد فرحان 524
الرمز و أبعاده الجمالية في السينما: فيلم "شيفرة دافنشي" أنموذجا
د. محمد فاتي 534
الشباب والمشاركة في سيرورة السياسة العمومية الترابية في المغرب: دراسة ميدانية بجهة سوس ماسة
يوسف دعي 555
En quête d'une communauté numérique : le statut de la langue amazighe au Maroc
El Hassan BOUANNOUNOU 589

افتتاحية العدد السادس - يونيو 2025
مجلة البحث فى العلوم الإنسانية والمعرفية
المجلد الثانى - السنة الثانية

يسر هيئة تحرير مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية أن تقدم لقرائها الكرام هذا الإصدار السادس (يونيو 2025)، ضمن المجلد الثاني من مسيرة المجلة العلمية، التي حرصت منذ انطلاقتها على أن تكون منبرا للبحث الرصين والحوار المعرفي الخلّاق في ميادين مختلفة.

ويأتي هذا العدد الجديد ليؤكد مرة أخرى انفتاح المجلة على مختلف المؤسسات الأكاديمية والبحثية، من خلال استقطاب مشاركات علمية متميزة لباحثين ينتمون إلى جامعات مغربية وعربية ودولية، مما يعكس الأفق الواسع الذي تنشده المجلة في خدمة البحث العلمي متعدد التخصصات، القائم على التجديد، والتكامل، والمساءلة المعرفية الجادة.

لقد تنوعت محاور هذا العدد، فشملت دراسات نقدية، ومقاربات تحليلية، وأبحاثا ميدانية تتقاطع جميعها عند غاية واحدة: تعميق الفهم الإنساني للظواهر الاجتماعية والثقافية والتاريخية، وإثراء النقاش الأكاديمي حول إشكالات العصر وأسئلته المعقدة.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نجدد الشكر والتقدير لكل الباحثين الذين أسهموا في هذا العدد بأبحاثهم وجهودهم، ولأعضاء الهيئة العلمية والتحكيمية الذين واكبوا هذا العمل العلمي برؤية دقيقة وتقييم موضوعي. كما نتطلع إلى أن يظل هذا المنبر العلمي فضاءً مفتوحًا لتبادل الرؤى، وتحفيز الاجتهاد، وتعزيز الحوار بين الثقافات والجامعات.

والله من وراء القصد.

حرر بوجدة، في: 30 يونيو 2025

رئيس التحرير:

الدكتور جمال الدين السراج

دراسات في الرحلة الحجية المغربية(7)

صور من مجتمع طريق الحج من خلال الرحلات الحجية المغربية(3/7)

الجزء الثالث: الحياة الاجتماعية (3)

د. عبد الله بوغوتة
أستاذ باحث في التاريخ والتربية والتكوين،
أستاذ مكون بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين
لجهة الشرق

خصصنا هذه الحلقات للحديث عن الحياة الاجتماعية لبلاد الحرمين الشريفين، وكذا مراكز طريق الحج من خلال الرحلات الحجية المغربية.

ونتناول في هذه الحلقات الحالة الاجتماعية من زوايا متعددة، بدءا بوصف الطبقات الاجتماعية، ثم العادات والتقاليد السائدة في المجتمع مع ذكر تنوعها وما تشابه منها، وكذا وصف الألبسة والأطعمة والأشربة، ونختم بالحديث عن المؤسسات الاجتماعية...

وبعدما تحدثنا في الجزء الفرعي الثاني عن العادات والتقاليد والأخلاق العامة، كما رصدها ووصفها مدون الرحلات الحجية المغربية، وخاصة الوسيطية منها، سنتناول في هذا الجزء الفرعي الثالث بعض المؤسسات الاجتماعية.

ثانيا: المؤسسات الاجتماعية

أنشئت في المشرق الإسلامي، عبر تاريخ الحج، وخاصة في العصر الوسيط، العديد من المؤسسات الاجتماعية، من قبل الحكام وأهل البر من الأثرياء، لخدمة المسلمين. ولقد كان للمدن الحظ الأوفر من هذه المؤسسات، ومنها ما هو خاص بالمسافرين والتجار مثل الفنادق والخانات والوكالات، ومنها ما هو عام لجميع أهل المدينة مثل الحمامات والبيمارستانات وغيرها.

ولقد استطاعت المؤسسات الاجتماعية البقاء والاستمرار طويلا دون أن تتوقف عن أداء رسالتها عقب وفاة مؤسسيها[1]، ذلك بأن المؤسس كان يوقف على المؤسسة وقفا يدر عليها موردا ثابتا يضمن لها البقاء، ويكفل لها الاستمرار في أداء رسالتها دون الحاجة إلى طلب المعونة بين الحين والآخر. ومما ساعد على استمرارية

[1] - دراسات في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، سعيد عبد الفتاح، ص 289.

هذه المؤسسات كذلك، إضافة إلى الوقف، عدم وجود سياسة محددة ثابتة للدولة في تلك العصور فيما يتعلق بالمؤسسات الاجتماعية، أو ما نطلق عليه اليوم اسم «الضمان الاجتماعي»[1] أو "الرعاية الاجتماعية". مع العلم أن هذه المؤسسات بقيت تؤدي دورها منذ تأسيسها في بداية العصر الوسيط، إلى غاية ظهور الطائرة التي ألغت نهائيا كل المراحل وأصبحت الرحلة مباشرة من المغرب إلى جدة أو المدينة المنورة. وكان ذلك بعد استقلال المغرب مباشرة، وتأسيس الخطوط الجوية الملكية المغربية سنة 1957، وتوسع استعمال الطائرات مع زيادة الطلب على الحج، وخاصة بعد الطفرة النفطية في الخليج (1973)، أصبحت الرحلات الجوية أكثر تنظيماً.؛ بحيث خصصت رحلات مباشرة من مدن مثل **الدار البيضاء وفاس ومراكش** إلى جدة أو المدينة المنورة.

ومن أبرز المؤسسات الاجتماعية التي حفل بها مجتمع طرق الحج:

1. مؤسسة رعاية الأيتام والعناية بهم

من أجل رعاية الأيتام والعناية بهم تقربا إلى الله سبحانه، تسابق الخيرون في إنشاء مكاتب لتعليمهم، ويبدو أن انتشار هذه المكاتب لتعليم الصغار والأيتام، كان أكثر في بلاد المشرق؛ مما جعلها تسترعي أنظار الكثير من الرحالة، حتى إن ابن جبير اعتبرها «من أغرب ما يحدث به من مفاخر في هذه البلاد»، وقد لاحظ ابن جبير مآثر صلاح الدين في اعتنائه بأمور المسلمين في مدينة القاهرة، من ذلك أنه «أمر بعمارة محاضر ألزمها معلمين لكتاب الله عز وجل، يعلمون أبناء الفقراء والأيتام خاصة، وتجري عليهم الجراية الكافية لهم»[2].

وللإشارة، فإن هذا المؤسسات ما زالت تؤدي مهامها، في أرض الحرمين بمساهمة الحجاج والمعتمرين.

2. البيمارستانات

لم يكن اليتامى والفقراء وحدهم موضع رعاية الحكام والمجتمع، وإنما حظي المرضى أيضا بقدر كبير من الرعاية الاجتماعية، وجاءت هذه الرعاية مصحوبة بإقامة مؤسسات لمداواة المرضى وعلاجهم، وهي التي أطلق عليها «بيمارستانات»[3]، وهي مجموعة من البنايات الواسعة، يأوي إليها المعوزون من المرضى رغبة في الشفاء. «ولهذه المارستانات قوامون من الأطباء؛ يعالجون المرضى ويطبخون لهم الأدوية، والخليفة يجهزهم بما يحتاجونه إليه

[1] - المصدر نفسه، ص 290.

[2] - المصدر نفسه، ص 24.

[3] - البيمارستان، مشفى مختص بعلم الطب وتطبيقاته، وهي كلمة فارسية الأصل، مركبة من كلمتين: «بيمار» وتعني المريض أو الجريح، و«ستان»: بمعنى الدار فهي تفيد مجتمعة بجزأيها دار المرضى. وأول من قام بتشييد مثل هذه الدار كمؤسسة صحية الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك. (انظر السلوك، للمقريزي، 716/1، المواعظ والاعتبار، 406/2، صبح الأعشى للقلقشندي، 365/3، و38/4. والنجوم الزاهرة، لابن تغري بردي، 326/7-327.)

من مال. وفيها أيضا بناية تدعى «دار المارستان» يأوي إليها المجانين المغلوبون على عقولهم بتأثير القيظ الشديد! والأطباء يقيدونهم بالأغلال حتى يثوبوا إلى سابق رشدهم. ويعيشون مدة مكوثهم فيها بنفقة الخليفة في بغداد. ويقوم أطباء الخليفة بتفقدهم مرة كل شهر، فيسرحون من عاد إلى الصواب منهم ليعود إلى أهله»[1].

يقول القلقشندي نقلا عن أبي الفضل العمري في «مسالك الأبصار» وهو يصف بيمارستانا: «وهو الجليل المقدار، الجليل الآثار، الجميل الإيثار، العظيم ببنائه، وكثرة أوقافه، وسعة إنفاقه، وتنوع الأطباء والكحالين، والجراحين فيه»[2]، وكذلك يقول القلقشندي: «وليس له نظير في الدنيا في بره ومعروفه»[3].

ويزودنا البلوي بمعلومات عن أعداد المرضى وما وَصَلَ إليه البيمارستان من تقدم وتطور في أنواع التجهيزات والخدمات التي تقدم للمرضى؛ إذ يقول: «أخبرني الشيخ المؤرخ شمس الدين الكركي المذكور أنه يكمل في كل يوم من المرضى الداخلين إليه والناقهين والخارجين منه أربعة آلاف نفس[4]، وتارات يزيدون وينقصون، ولا يخرج منه كل من يبرأ فيه من مرض حتى يعطى إحسانا إليه، وإنعاما إليه، كسوة للباسه، ودراهم إنفاقه. وأما ما يعالج به المرضى من قناطير الأشربة المقطرة، والأكحال الطبية الرفيعة التي تستحق فيها دنانير الذهب والإبريز، وفصوص الياقوت النفيس، وأنواع اللؤلؤ الثمين. يضاف إلى ذلك كله لحوم الطيور والأغنام على اختلافها وتباين أصنافها، وما يحتاج إليه كل واحد ممن يوافيه، ويحل فيه لفرشه وعرشه، من غطاء وطاء، ومشموم ومذمور، وشبه ذلك. مما هو معد على أكمله هنالك، وما ليس مثله إلا في منزل أمير أو خليفة، وقد رتب على ذلك كله[5] من الأطباء الماهرين[6]، والشهود المبرزين، والنظام العارفين[7]، والخدام المتصرفين، كل ما هو في معالجته موثوق بعدالته، مسلم له في معرفته، غير مقصر في تصرفه وخدمته. ولو استقصيت الكلام في هذا المارستان وحده لكان مجلدا مستقلا بنفسه»[8].

ولقد كان البيمارستان حسب المرسوم السلطاني مفتوحا بالليل والنهار، لتقديم الخدمات الطبية لكل

---

[1] - الرحلة، ابن يونة، ص 134-135.

[2] - صبح الأعشى، القلقشندي، 366/3.

[3] - المصدر نفسه، 38/4.

[4] - يتفق ابن حبيب مع البلوي في إحصاء عدد المترددين على البيمارستان في قسم العيادة الخارجية بحوالي أربعة آلاف نفس. (انظر تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، لابن حبيب، الحسن بن عمر، تحقيق احمد أمين، القاهرة، 1977، 306/1).

[5] - يولي ناظر الوقف مهمة أوقاف البيمارستان على مختلف أنواعها، ويتولى «الناظر» الإشراف على تحصيل الإيجارات وعمل الترميمات والإصلاحات اللازمة. (انظر تذكرة ابن حبيب، 361/1-362).

[6] - من أشهر الأطباء في البيمارستان المنصوري أحمد بن يوسف الصفدي، محمد إبراهيم السنجاوي. والدرر، لابن حجر، 366/3- 367.

[7] - هم المباشرون أو الأمناء وسائر الموظفين القائمين على العمارة والصيانة انظر: صور من الحضارة العربية في سلطنة المماليك، لحياة الحجي، الكويت، دار القلم، 1992م، ص 228- 230.

[5] - رحلة البلوي، ص218.

مريض أيا كانت منزلته، بل يتساوى في الاستفادة من هذه الخدمات الطبية الغني والفقير[1]. وكان للأوقاف دور رئيس في توفير ذلك الريع الوفير وفق جدول زمني محدد. ففي وثيقة السلطان قلاوون[2] ما يؤكد ما ذكره البلوي، إلا أن وثيقة وقف السلطان تحذر (ناظر الوقف) من أن يعالج في البيمارستان يهودي أو نصراني، كما تحذر من أن يوظف من الأطباء والمباشرين يهودي أو نصراني، فهو وقف للمسلمين دون غيرهم من أتباع الديانات الأخرى[3].

ومن هذه المستشفيات نجد البيمارستان الذي شيده نور الدين زنكي في دمشق، واعتبره ابن جبير مفخرا عظيما من مفاخر الإسلام[4]، وله قومة بأيديهم الأَزِمَّة المحتوية على أسماء المرضى، وعلى النفقات التي يحتاجون إليها في الأدوية والأغذية وغير ذلك، والأطباء يبكرون إليه في كل يوم ويتفقدون المرضى، ويأمرون بإعداد ما يصلحهم من الأدوية والأغذية حسبما يليق بكل إنسان منهم[5].

وقد خصصت الأقسام في البيمارستانات تبعا لجنس المرضى، ومنها أقسام المصابين بأمراض عقلية، وللمجانين المعتقلين أيضا ضرب من العلاج، وهم في سلاسل موثقون..."[6]

3. الأسبلة والسقايات العمومية

زخرت المدن المشرقية في العصر الوسيط، بنوع آخر من المنشآت الاجتماعية، وهي الأسبلة والسقايات لتوفير ماء الشرب لعابري السبيل. لقد انتشرت الأسبلة في الأماكن التي تكون عادة محطة استراحة قوافل الحجيج والتجار وغيرهم من المارة، وأغلب السقايات ترجع للأثرياء والمصلحين من الحكام أو التجار الذين جعلوها وقفا للناس طلبا لحسن الثواب والأجر. فعلى سبيل المثال كانت السيدة زبيدة ـ زوجة الرشيد وأم الأمين ـ أدركت عندما حجت إلى بيت الله سنة 186هـ، ما يعانيه أهل مكة من مشاق في الحصول على ماء الشرب؛ وعندئذ أمرت بالمهندسين من أنحاء البلاد، ووفد على مكة أكفأ المهندسين والعمال، ووصلوا بين منابع الماء في الجبال، وشقوا طريقا تحت الصخور من عين حنين إلى الحرم؛ مما خفف عن الحجاج عناء العطش على مر العصور حتى اليوم[7].

---

[1] - المواعظ والاعتبار، المقريزي، 406/2.

[2] - البيمارستانات في الإسلام، أحمد عيسى بك، تاريخ بيروت، ط2، 1981م، ص 132، صور من الحضارة العربية الإسلامية في سلطنة المماليك، حياة الحجي، ص 218.

[3] - البيمارستانات، أحمد عيسى، ص146، 141. صور من الحضارة العربية الإسلامية في سلطنة المماليك، حياة الحجي، ص 219.

[4] - رحلة ابن جبير، ص 656.

[5] - نفسه، ص 255، ورحلة ابن بطوطة، 40/1.

[6] - رحلة ابن جبير، ص 255-256، والتجيبي، مستفاد الرحلة، ص4-5، ورحلة ابن بطوطة، 200/1.

[7] - دراسات في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، عاشور، ص 298.

ومن الملاحظ أن هناك فرقا بين الأسبلة المقامة في القاهرة وتلك التي أقيمت في المدن الأخرى، مثل القدس ومكة والمدينة؛ ذلك بأن معظمها يقام على آبار تجمع لها مياه الأمطار، وهي بذلك تختلف عن أسبلة القاهرة التي توجد فيها صهاريج تحت السبيل ينتقل إليه نهر النيل عن طريق السقائين[1]. ويذكر ابن بطوطة أعداد السقائين بمصر بقوله أن: «بمصر من السقائين على الجمال اثني عشر ألف سقاء»[2].

ويذكر ابن بطوطة كلاما مختلفا فيما يتعلق بإحصائية أعداد السقائين على الجمال في القاهرة بقوله: «أخبرني الإمام شمس الدين الكركي قال: أحصيت الجمال الداخلة إلى القاهرة بالماء في كل يوم بلغت إلى مائتي ألف جمل، ما عدا البغال». ويقول أيضا: «وأحصي دكاكين السقائين المعدة للسقي بالقاهرة، فبلغت ستين ألف دكان، ما عدا السقائين الذين بالأكواز والأكواب في الطرق والأسواق وغيرها»[3].

هذه الإحصاءات التي أوردها البلوي ينبغي ألا نأخذها بوصفها حقائق ثابتة؛ نظرا لكون ذلك العصر لم يعرف وسائل الإحصاء الدقيقة، ولم يكن ذلك في مقدور الرحالة بالطبع، فضلا عن طابع المبالغة المتوقع في مثل تلك الأمور.

4. الحمامات العامة

ومن المنشآت الاجتماعية الأخرى التي اشتهرت في بلاد المشرق خلال العصر الوسيط الحمامات العامة التي كان يقصدها الناس من مختلف الطبقات ـ رجالا ونساء ـ للوضوء والاغتسال؛ ذلك بأن الناس، في ذلك الوقت، لم يألفوا الاغتسال في منازلهم، ولم تكن الحمامات توجد إلا في قصور الأمراء[4]. وقد انتشرت الحمامات التي ألحقت بمؤسسات متباينة، كالوكالات والخانقاهات وغيرها، وقد أتيح لابن بطوطة أن يطلع على حمامات بغداد؛ فأظهر دهشته مما رآه من طريقة عمرانها ومواد بنائها، وأحواض الرخام البديعة التي يجري فيها الماء الحار والبارد. هذا علاوة على الخدمات المقدمة للزائرين؛ من مثل تقديم الفوط للتزار والاغتسال. يقول: «حمامات بغداد كثيرة، وهي أبدع بدع الحمامات... وإن في كل حمام خلوات كثيرة مفروشة بالقار، مطلي نصف حائطها مما يلي الأرض به، والنصف الأعلى مطلي بالجبص الأبيض الناصع. فالضدان بها مجتمعان، يتقابل حسنهما. وفي داخل كل خلوة حوض من الرخام فيه أنبوبان؛ أحدهما يجري بالماء الحار، والآخر بالماء البارد، فيدخل الإنسان الخلوة منهم منفردا لا يشاركه أحد، إلا إن أراد ذلك. وفي زاوية كل خلوة أيضا حوض آخر للاغتسال، فيه أيضا أنبوبان يجريان بالحار والبارد. وكل داخل يعطى ثلاثا من الفوط؛ إحداها يتزر بها عند دخوله، والأخرى

[1] - نفسه، ص 300.
[2] - الرحلة، ابن بطوطة، ص 55.
[3] - الرحلة، البلوي، ص 218.
[4] - المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، عاشور، ص 104.

يتزر بها عند خروجه، والأخرى ينشف بها الماء عن جسده. ولم أر هذا الإتقان كله في مدينة سوى بغداد! وبعض البلاد تقاربها في ذلك»[1].

ويستفاد مما نقله ابن بطوطة أن هذه الحمامات كانت مجهزة بجودة عالية؛ لاتساع عمرانها وتطور هندستها، فهذا التصميم أشبه كثيرا بحمامات روما إلى حد كبير؛ نظرا لكثرة الغرف التي تخص كل واحدة منها بمهام خاصة بها؛ كتلك الأحواض الرخامية التي تحتمل مغاسل الماء الحار والبارد للاستحمام والوضوء. كما يستفاد من نص ابن بطوطة أن السلطة منعت أن يدخل أحد الحمام بدون إزار، وهذا كما يبدو لي، أنه عمل بالحديث النبوي الشريف، الذي رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ وَالْحَاكِمُ، وَزَعَمَ أَنَّهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، عَنْ جَابِرٍ عَنْ النَّبِيِّ × قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَدْخُلْ الْحَمَّامَ إِلَّا بِمِئْزَرٍ»[2].

ومثل ذلك يقال عن دمشق التي عرفت بنظافتها ورونقها بين البلاد الإسلامية، واشتهرت بصناعة الصابون والعطور الطيبة، مما ضاعف من جودة الخدمة المقدمة في حماماتها. وثمة إشارات في المصادر المعاصرة تفيد بأن كثرة الحمامات في دمشق أحدث نوعا من التنافس بين أصحابها، فحرص كل حمامي على إبراز محاسن حمامه وتقديم أجود الخدمات لعملائه[3].

قال ابن جبير عن نهذه الحمامات: "إنها مطلية بالقار مسطحة فيخيل للناظر أنه رخام أسود صقيل..."[4]

5. دور الاستقبال والرعاية للغرباء وعابري السبيل

لم تكن الربط والزوايا والخانقاهات خاصة بالمتصوفة، بل تحولت إلى مراكز استقبال للمسافرين وعابري السبيل. ويشير العبدري إلى كثرة الأربطة التي بنيت بالقرب من المزارات المشهورة في القاهرة، يذكر منها على سبيل المثال رباط في غاية الإبداع، بجانب تربة رأس الإمام الحسين رضي الله عنه، وكذلك الرباط المقصود والمعلم المشهود الخاص بروضة السيدة نفسية بنت علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، والرباط الكبير الذي يجري فيه الجراية والعناية بقرافة مصر التي تحل فيها الكثير من قبور الصحابة والأولياء الصالحين، وخاصة تربة الإمام الشافعي رحمه الله[5].

ويؤكد ابن بطوطة ما نقله العبدري عن الأربطة التي شاهدها في الزيارات المعروفة في القاهرة، ولا سيما رباط بات فيه وقت خروجه من القاهرة، وهذا الرباط بناه الصاحب تاج الدين بن حناء بدير الطين، ويصفه

---

[1] - الرحلة، ابن بطوطة، ص 233.

2 - رواه الحاكم في مستدركه، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وقال الذهبي في التلخيص: على شرط مسلم.

[3] - دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية، عاشور، ص 303.

[4] - رحلة ابن جبير، ص 204-205، ورحلة التجاني، ص 237-238، ورحلة ابن بطوطة، 1/199-200.

[5] - الرحلة، العبدري، ص 149 ـ 152.

بقوله: «هو رباط عظيم بناه على مفاخر عظيمة، وآثار كريمة، أودعها فيه، وهي قطعة من قصعة رسول الله ×، والميل الذي كان يكتحل به، والدرفش وهو الإشفا الذي كان يخصف به نعله، ومصحف أمير المؤمنين علي بن أبي طالب الذي بخط يده رضي الله عنه. ويقال: إن الصاحب اشترى ما ذكرناه من الآثار الكريمة النبوية بمائة ألف درهم، وبنى الرباط، وجعل فيه الطعام للوارد والصادر، والجراية لخدام تلك الآثار الشريفة»[1].

6. مؤسسات اجتماعية أخرى

أما المؤسسات الاجتماعية الأخرى مثل الخانات والوكالات والفنادق، فقد أتى ذكرها في مدونات الرحالة بصورة مقتضبة، علما بأنها كانت تقام غالبا خارج المدن على امتداد الطرق التجارية أو طرق الحجيج. ولقد ترك لنا الرحالة وصفا دقيقا للمدن والقرى التي تقع في الطرق المؤدية إلى بلاد الحجاز سواء من مدينة غزة في شمال مصر أو من مدينتي قوص وعيذاب في جنوب مصر.

ولقد أشار بعض الرحالة، مثل ابن بطوطة، إلى مثل هذه المؤسسات خاصة في المدن التي تكون محط الرجال وملتقى الحجاج؛ من أمثال المصريين والمغاربة، ومن يتصل بهم. فابن بطوطة يذكرها عندما قصد بلاد الشام، حين مروره بمدينة الصالحية التي تقع قبل شبه جزيرة سيناء، وصف خاناتها وفنادقها، بقوله: «ونزلنا منازلها؛ مثل السوادة والورادة والمطيلب والعريش والخروبة. بكل منزل منها فندق. وهم يسمونه الخان. ينزله المسافرون بدوابهم. وبخارج كل خان ساقية للسبيل، وحانوت يشتري منها المسافر ما يحتاجه لنفسه ولدابته»[2].

في هذا النص صورة واضحة عن الخانات التي كانت في المدن الواقعة على طريق الحج، في القرن الثامن الهجري. فابن بطوطة أشار إلى كثرة الفنادق التي اتسعت لأعداد المسافرين بدوابهم، إضافة إلى الخدمات الفندقية التي كانت تقدمها؛ من ساقية ماء السبيل ومحل يتوافر فيه ما يحتاجه المسافر لنفسه ولدابته؛ هذا خارج الفندق، أما داخله فتقدم الخدمات المتنوعة؛ مثل توفير الغرف المجهزة، وتقديم الأطعمة، وتنظيف الملابس، وغير ذلك، ولا شك في أن هذه الصورة تمثل النمط الحديث المتطور للمؤسسات الاجتماعية في تلك الفترة.

[1] - الرحلة، ابن بطوطة، ص 65.
[2] - نفسه، ص 72.

الدور الرقابي للبرلمان على المال العام

شتو اني يحي
طالب باحث بسلك الدكتوراه
مختبر القانون العام والعلوم السياسية
كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية
جامعة محمد الأول بوجدة
المغرب

تقديم

تعتبر الاختصاصات المالية إحدى أهم الأسس التي قامت عليها المؤسسة البرلمانية، حيث بدأت في النشوء بامتلاكها لسلطة الموافقة على فرض الضرائب، ثم قامت بعد ذلك، نتيجة التطورات التاريخية، بالحد من سلطات الملوك في الإنفاق والجباية، وقد تطور مفهوم الاختصاصات المالية للبرلمان حتى أصبح يضم مجالات مالية مختلفة ناشئة تقوم بها الأجهزة التنفيذية وترخص بها الأجهزة التشريعية في الدولة الحديث[1].

يعد قانون المالية فرعا من فروع القانون العام لأنه يهتم بدراسة الأنشطة والعمليات المالية المتعلقة بإيرادات ونفقات الدولة، والأشخاص المعنوية العمومية من جميع النواحي القانونية، السياسية الاقتصادية والاجتماعية[2].

تتجلى الوظيفة المالية للبرلمان أساسا في الرقابة على مالية الدولة، بداية من مناقشة مشروع قانون المالية والتصويت عليه إلى غاية تنفيذه وتتبع مآله[3]، لكن هذه الوظيفة تصبح قاصرة في ظل القيود القانونية المفروضة على المؤسسة البرلمانية، وبالتالي يصبح البرلمان الحلقة الأضعف في المسلسل المالي بالمغرب، باعتبار حق الاعتراض الحكومي (على الفصلين 77 و83 من دستور 2011) يجعل كل المبادرات البرلمانية مقيدة، إذ تعتبر قيدا جوهريا لسلطة البرلمان، ومن شأن تمسك الحكومة الصارم به أن يؤدي إلى شلل المبادرة البرلمانية في مجال الرقابة المالية التي تعتبر محور الوظيفة التي أحدث بموجبها البرلمان.

---

[1]- الهبري الهبري، الاختصاصات المالية للبرلمان المغربي، أطروحة لنيل دكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، السنة الجامعية، 2005- 2006، ص. 1.

[2]- حسين سلوم، القانون المالي والضريبي، دراسة مقارنة، دار الفكر اللبنانية، الطبعة الأولى. 1995. بيروت لبنان. ص 5.

[3]- محمد معتصم، النظام الأساسي الدستوري المغربي، منشورات إيزيس، الدار البيضاء، 1992، ص. 100.

إن موضوع المسطرة التشريعية في ضوء المقتضيات الدستورية، يجد أساسه انطلاقا من إشكالية محورية مفادها: ما هي الآليات الرقابية التي يتمتع بها البرلمان في الجانب المالي؟ وهل هي كافية لتحقيق رقابة فعالة على الميزانية العامة للدولة؟

سنحاول دراسة الإطار القانوني لآليات الرقابة القبلية للبرلمان على المال العام من خلال التطرق بالتحليل للمناقشة التفصيلية لمشروع قانون المالية داخل اللجان المتخصصة "المطلب الأول" والمناقشة العلنية لمشروع قانون المالية" المطلب الثاني".

المطلب الأول: المناقشة التفصيلية للمشروع قانون المالية داخل اللجان المتخصصة

من المعلوم أن الرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية العامة، تنتهي بمصادقة البرلمان على مشروع القانون المالي وهي فرصة لأعضاء مجلس البرلمان باعتبارهم ممثلي الأمة لدراسة ومناقشة بنود توجهات الحكومة في المجال المالي قبل الشروع في تنفيذه من قبل السلطة التنفيذية.

بالرجوع إلى القانون التنظيمي الجديد[1]، خاصة المواد 46 و47 و48 التي نجدها في مضمونها تنص على أن وزير المالية يتولى تحت سلطة رئيس الحكومة إعداد مشاريع قوانين المالية طبقا للتوجهات العامة المتناقش بشأنها في المجلس الوزاري، على أن يعرض هذا الوزير على اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان قبل31 يونيو الإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية، وبعده يودع بمكتب مجلس النواب بالأسبقية في 20 أكتوبر من السنة المالية الجارية على أبعد تقدير مرفقا بمجموعة من الوثائق الأساسية حتى يتمكن مجلس البرلمان من تكوين قناعته على المعطيات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والمالية، التي تعتزم الحكومة تطبيقها وتشكل مناقشة القانون المالي فرصة مهمة للبرلمان كما سلف لمراقبة التوجهات العامة والاختيارات المالية التي تنوي الحكومة سنها في تدبير المال العام، ويكون البرلمان نوعا ما في موقع قوة قبل التصويت على مشروع قانون المالية، بحيث تكون الحكومة مستعدة للنقاش والحوار خصوصا إذا كانت الأغلبية التي تساندها هشة البنية ومتنوعة التوجهات وحتى وان كان العكس، الأغلبية القوية للحكومة تقاس بمدى تجاوب أغلبيتها مع الاختيارات التي تسنها في القانون المالي[2].

بالعودة إلى تاريخ البرلمان وتنظيم هياكله لمراقبة المال العام سنجد أن المشرع قد أحاط اللجان المكونة للمؤسسة التشريعية بمهام الوظيفة الرقابية في جميع برلمانات الدول، حيث يتضح أن الهدف من إنشائها هو

[1]- ظهيرشريف رقم 1.15.62 صادر في شعبان 1436/2 يونيو 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية بمنشور الجريدة الرسمية عدد 6370 رمضان 1436/8 يونيو 2005م.

[2]- المعطي سهيل، "المراقبة البرلمانية" المجلة المغربية للتحقيق والاستشارة والتنمية، عدد 9-8، السنة، 1998، ص.31.

دراسة مشاريع القوانين دراسة تقنية، وعليه فإن وظيفة هذه اللجان هي وظيفة تحضيرية لدور المؤسسة البرلمانية في إقرار قوانين المالية والتصويت عليها.

وبناء عليه، سوف نتطرق لدراسة اللجان الدائمة كنواة برلمانية للرقابة على المال العام، وذلك من خلال التطرق بالتحليل دور لجنة المالية والتنمية الاقتصادية في الرقابة على المال العام الفرع الأول وأهمية إحداث مجلس النواب للجنة الخاصة بمراقبة المال العام الفرع الثاني.

الفرع الأول: دور لجنة المالية والتنمية الاقتصادية في الرقابة على المال العام

تعد اللجان البرلمانية هيئات تنبثق عن البرلمانات وتختص بفحص ودراسة مشاريع القوانين والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وإعداد التوصيات بشأنها للمجلس[1] وهي عبارة عن ساحة مناسبة لإجراء المناقشات التفصيلية للقضايا التي تناقشها البرلمانات[2].

إن وجود اللجان ضروري لأجل تنظيم جيد للعمل البرلماني، فالعمل الجاد الذي تقوم به اللجان خصوصا في المجال المالي يبقى المعيار الأساسي للبحث في مدى فعاليته[3].

يتبين من خلال استقراء المادة 55 على أن اللجنة المالية والتنمية الاقتصادية والتي يتكون عدد أعضاءها من 44 عضوا، سنجد أنها تختص بمجموعة من الوظائف أهمها على الخصوص ما يتعلق بالمالية والاستثمار، تأهيل الاقتصاد، الخوصصة، المؤسسات التعليمية، الشؤون العامة والاقتصاد الاجتماعي[4].

لتحليل دور لجنة المالية والتنمية الاقتصادية في الرقابة على المال العام، سنقوم بدراسة مشروع قانون المالية داخل المؤسسة التشريعية من خلال التطرق لدور أهمية لجان المالية المتخصصة "أولا" والتصويت على مشروع قانون المالية من طرف لجنة المالية "ثانيا".

أولا: دور أهمية لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

تعد لجنة المالية من اللجان البارزة في تخصصها في الأمور ذات الصيغة المالية "الميزانية" فلم تعد المجالس قادرة على تناول المشاريع المالية نظرا لتعدد تقنيات المادة المالية، وعلى هذا الأساس فقد تم إحداث لجنة المالية

[1]- ألهبري الهبري، الاختصاصات المالية للبرلمان المغربي، مرجع سابق، ص.48.

[2]- تعديه طه، دور البرلمان في العملية التشريعية، نموذج لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، دراسة سوسيومهنية، الرسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال، الرباط، السنة الجامعية، 2007- 2006، ص.3.

[3]- الهبري لهبري، الاختصاصات المالية للبرلمان المغربي، مرجع سابق، ص.55.

[4]- المادة 55 من الباب الثامن من الخاص باللجان الدائمة، النظام الداخلي لمجلس النواب.

أول الأمر في فرنسا بهدف فحص الميزانية السنوية لكن اختصاصاتها امتدت بشكل عام لكل المشاريع والاقتراحات التي لها صلة بمالية الدولة وتحولت من لجنة الميزانية إلى لجنة عادية سنة 1920[1].

أما في المغرب فإن اللجان البرلمانية لم تكون وليدة تطور الممارسة البرلمانية كما هو الشأن في الأنظمة البرلمانية العريقة، وإنما نشأت بنشوء هذه المؤسسة مع أول دستور عرفه المغرب سنة 1962، ونظرا للأهمية التي تكتسبها اللجان الدائمة في عملية التشريع العادي والمالية بالخصوص، فإنها أصبحت تملك تواجدا دستوريا، أكدته مختلف الدساتير المقارنة، وأيضا الدستور المغربي الذي يستمر عمله خلال الفترات الفاصلة بين الدورات[2].

في بداية الأمر يتقدم وزير المالية بعرض تفصيلي لمشروع المالية أمام لجنة المالية، وقد يستغرق هذا العرض ساعات مطولة يتطرق من خلالها وزير المالية كما فعل في خطابه أمام الجلسة العمومية، ولكن بتفصيل أدق إلى الظروف المحيطة بمشروع المالية ومراميه ومعطياته المرقمة[3].ويواكب هذا العرض توزيع ملف يتكون من أكثر من 50 جدولا تهم تطور مختلف المؤتمرات الاقتصادية والمالية كالناتج الداخلي والإجمالي بكل مكوناته. الكتلة النقدية، التجارة الخارجية، ميزان الأداءات المديونية وخدمة الدين، مداخيل ونفقات الخزينة، وضعية المؤسسات العمومية[4] الخ..

فبمجرد إيداع مشروع قانون المالية بمكتب النواب، يقوم وزير المالية بتقديم هذا المشروع أمام مجلس البرلمان في جلسة عمومية من خلال خطاب يستعرض فيه المحيط العالمي والوطني الذي يندرج ضمنه مشروع هذا القانون، والتوجيهات الرئيسة التي حضي على ضوئها والأهداف التي يتوخى بلوغها والخطوط العريضة لمقتضياته التشريعية ومعطياته المالية، فيما تمثل الخطوة التالية في تقديم مشروع قانون المالية أمام لجنة المالية التي تكون بدلك أول لجنة تبادر دراسة هذا الموضوع.

موازاة مع هذا التقدم يقوم مختلف الوزراء بما فيهم وزير المالية بصفته مسؤولا عن وزارة معنية، بإرسال مشاريع ميزانيات الوزارات التي يشرف عليها إلى اللجان الفرعية قصد استثمار والمصادقة عليها إلا أن الدور الراجع يعود للجنة المالية حيت يحال المشروع من طرف مكتب المجلس في الحين على لجنة المالية والتخطيط

[1] -Muchant (H) la commission des finances de la chambre des députés, thèse de doctorat en droit, université de Nancy 1927, P.11.

[2]- الفصل80 من دستور2011.

[3]- محمد حيمود، الإصلاح الميزانياتي بالمغرب دراسة على ضوء القانون التنظيمي للمالية 2015، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2017.

[4]- منصور عسو، قانون الميزانية العامة ورهان الحكامة المالية الجيدة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط201، ص.140.

والتنمية الاقتصادية قصد دراسته والتصويت عليه، وتأخذ بعين الاعتبار المدة القانونية لدراسة هذا المشروع المنصوص عليها في المادة 49 من القانون التنظيمي لقانون المالية[1].

كما يمكن لرئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية أن يطلب من رئيس لجنة دائمة أخرى أن ينتدب عضوا من أعضائها للمشاركة بصفة استشارية في أعمال لجنة المالية، أثناء دراسة موضوع معين له ارتباط بالميزانية المعروضة على تلك اللجنة، في حين يتعين على مقرر لجنة المالية أن يشير في تقريره إلى حضور وملاحظات الأعضاء المنتدبين من طرف اللجان الدائمة بصفتهم الاستشارية.

وبخصوص الاطلاع على اختصاصات اللجان سنجد أن لجنة المالية تتميز عن اللجان الفرعية بعدة خاصيات يمكن تلخيصها كما يلي[2] :

✓ انفرادها وحدها بصلاحية دراسة مشروع قانون المالية برمته أي بمكوناته الأساسية المتمثلة في المقتضيات الرامية إلى الترخيص باستخلاص الموارد بمختلف أنواعها وتقدير مبالغها، وفتح الاعتمادات وإحداث أو حذف المناصب المالية، وإحداث أو حذف الميزانيات الملحقة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة ذات التسيير المستقل وتحديد ظروف التوازن وتقديم تعديلات بشأنه.

✓ توقف أعمال اللجان الفرعية على نتائج أعمال لجنة المالية بحيث لا يمكن أن يتم التصويت من لدن هذه اللجان على ميزانيات مختلف الوزارات قبل اعتماد الموارد والنفقات الإجمالية والتوازن المرتبط بها من طرف لجنة المالية.

✓ مسؤولية لجنة المالية لتقديم مشروع قانون المالية أمام البرلمان في جلسة عمومية الرامية إلى دراسة الجزء الأول من المشروع والتصويت عليه[3].

ويمكن لأعضاء اللجنة أن يطلبوا من وزير المالية مدهم بكل وثيقة أو إحصائيات أو معلومة إضافية يعتبرونها ضرورية لدراسة ومناقشة مشروع القانون المالية والإحاطة بكل جوانبه، ويتلو هذا العرض مباشرة فتح المناقشة العامة التي تهم المجال الاقتصادي والمالي والخطوط العريضة لمشروع قانون المالية، وفي أغلب الأحيان لا تكتفي تدخلات النواب بطرح استفسارات وتوضيحات قصد إلقاء المزيد من الأضواء حول السياسة الحكومية، بل تتخذها طابعا نقديا لهذه السياسة على المستوى الاقتصادي والمالي والاجتماعي.

[1] - تنص المادة 49 من القانون التنظيمي لقانون المالية في الفقرة الثالثة، بيت مجلس المستشارين في المشرع داخل 22 يوما الموالية لعرضه، يمكن اعتبار هذه المدة غير كافية لمجلس المستشارين من أجل الفحص العميق والجدي لمشروع القانون المالي.

[2]- منشورات وزارة المالية والخوصصة، ميزانية الدولة، طبعة 2004، ص140.141.

[3]- منشورات وزارة المالية والخوصصة، مرجع سابق، ص.141.

والملاحظ أن الطابع النقدي للتدخلات لا يقتصر على النواب المنتمين للمعارضة فقط، بل قد يطول بعض الأحيان النواب المنتمين لأغلبية الحكومة حيث تتجاوز التساؤلات المطروحة في بعض الأحيان اختصاصات وزارة المالية مما يستوجب حضور وزراء آخرين أو مسؤولي بعض المؤسسات العمومية للمساهمة في المناقشات العامة.

وبعد رد وزير المالية على هذه التداخلات، قد تظهر الحاجة إلى جولة ثانية وربما ثالثة لاستنفاذ المناقشات العامة بالكامل.

بعد ذلك تبدأ مرحلة دراسة كل مواد مشروع قانون ابتداء من المادة الأولى حسب التسلسل التالي[1]:

- قراءة المادة من طرف مقرر اللجنة؛
- طرح استفسارات وتساؤلات النواب حولها.

جواب وزير المالية، يساعده إن اقتضى الحال فيما يخص التفاصيل التقنية. المدير المعني بالأمر بوزارة المالية وبعد استفادة دراسة المواد ينتقل عمل اللجنة إلى المرحلة الثانية المتمثلة في تقديم التعليمات وذلك بإجراء تغيرات في المقتضيات المدرجة في مشروع قانون المالية وحذفها وإحداث مقتضيات جديدة مع ضرورة إبراز السبب لكل تعديل كما هو منصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة 56 من القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13.[2]

ثانيا: إجراءات التصويت على مشروع قانون المالية من طرف لجنة المالية

بعد دراسة الحكومة لكل التعديلات المقدمة من طرف لجنة المالية وتحديد الموقف الذي تراه ملائما بشأنها، تبدأ عملية التصويت في القانون التنظيمي للمالية رقم 130.30 في المواد 52و53و54و55 والتي تنص كل واحدة منها على الآتي المادة 52 "لا يجوز في أي مجلسي البرلمان عرض الجزء الثاني من مشروع قانون المالية للسنة للتصويت قبل التصويت على الجزء الأول.[3]

في حالة التصويت بالرفض على الجزء الأول لا يمكن عرض الجزء الثاني محل التصويت، ويعتبر رفض الجزء الأول من قبل أحد مجلسي البرلمان رفضا للمشروع برمته من قبل مجلسي البرلمان رفضا للمشروع برمته

[1]- كريم لحرش، تدبير المالية العامة بالمغرب في ظل مستجدات القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، 2018. ص. 2012-2011-4

[2] - تنص الفقرة الأخيرة من المادة 56 من القانون التنظيمي للمالية رقم 12، 130 على ما يلي: "يمكن داخل الفصل إدخال مواد إضافية أو تعديلات مبررة، ومصحوبة بالتقريرات الضرورية لأهداف ومؤشرات البرامج المعنية والتي من شانها الزيادة أو التخفيض في الاعتمادات المتعلقة ببرنامج معين، وذلك في حدود الاعتمادات المفتوحة برسم هذا الفصل ترفض التعديلات المخالفة لأحكام هذا القانون التنظيمي فيما عدا ذلك يجب أن يتم تمرير كل مادة إضافية وتعديل.

[3]- المادة 52 من القانون التنظيمي للمالية رقم170.17.

من لأقبل نفس المجلس، إذا وقع رفض المشروع من قبل مجلس المستشارين تحال إلى مجلس النواب في إطار الفقرة الثانية، الصيغة التي صوت عليها مجلس المستشارين بالرفض تبت فيها".

بالرجوع إلى مدلول المادة 53 والتي تنص صراحة على انه "يصوت على أحكام قانون المالية، غير انه يمكن لأحد مجلسي البرلمان إجراء تصويت إجمالي على الجزء الثاني بطلب من الحكومة أو من مكتب المجلس".

كما أن المادة 54 تنص بدورها على انه "يجري في شان تقديرات المداخيل تصويت إجمالي فيما يخص الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وتصويت عن كل صنف من أصناف الحسابات الخصوصية للخزينة"، وهو ما تؤكده أيضا المادة 55 والتي تنص صراحة على انه يجري في شان نفقات الميزانية العامة تصويت عن كل باب وعن كل فصل داخل نفس الباب ويجري في شان نفقات ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة تصويت إجمالي بحسب القطاع الوزاري أو المؤسسة التابعة لها هذه المرافق، ويصوت على نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة بحسب كل صنف من أصناف هذه الحسابات"[1].

يتضح من خلال قراءة المواد السابقة والمتعلقة بكيفية التصويت على مشروع قانون المالية هو ربط الشروع في مناقشة الجزء الثاني بالتصويت على الجزء الأول، وهو ما لا نجده يطبق بالنسبة لمشاريع أو مقترحات القوانين الأخرى. ما تجدر الإشارة إليه في هذا الباب هو أن القانون التنظيمي للمالية 130.13 قد أعطى تعريفين مختلفين بعض الشيء حول مفهوم الجزء الأول، بينما أعطته الفقرة الأولى من المادة 13 تعريفا ضيقا حيت جعلته منحصرا في الموارد[2].

اعتمدت المادة 36 تعريفا أكثر توسعا حيت جعلته يشمل المعطيات العامة للتوازن المالي الذي يضمن بطبيعة الحال الموارد والتكاليف، ويحدث هذا التعريف المزدوج بعض الخلل لدى الجزء الأول حيت يعتبرها بعض النواب منتهيا بمجرد التصويت على المداخيل[3].

من المعلوم أن الجزء الأول هو الذي يحدد شروط التوازن التي يبنى عليها مشروع قانون المالية، وهذا ما يؤكد طابع الأسبقية التي يتمتع بها اعتماد التوازن في مسلسل التصويت على مشروع قانون المالية.

[1]–منشورات وزارة المالية والخوصصة، مرجع سابق، ص. 143.

[2]- تنص المادة 13 من القانون التنظيمي للمالية 13.130 على ما يلي "تشمل الميزانية العامة على جزئين يتعلق الجزء الأول بالموارد ويتعلق الجزء الثاني بالتكاليف. تشمل موارد الميزانية العامة على الموارد المشار إليها في المادة11 أعلاه. تشمل تكاليف الميزانية العامة على نفقات التسيير والاستثمار والنفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي.

[3]-منشورات وزارة المالية والخوصصة، مرجع سابق، ص.143.

الفرع الثاني: إحداث مجلس النواب لجنة خاصة بمراقبة المال العام

تم إحداث مجلس النواب للجنة خاصة بمراقبة المال العام بموجب المادة 55 من النظام الداخلي لمجلس النواب، التي جاءت فيها صراحة على انه " دون الإخلال بالدور الرقابي لباقي اللجان الدائمة تختص لجنة مراقبة المالية العامة بما يلي: مراقبة وتتبع الاتفاق العمومي للحكومة - دراسة التقارير الموضوعاتية الأعلى للحسابات والتقارير التي بعدها وفقا للفصل الدستور-النصوص التشريعية المتعلقة بمراقبة المالية العامة"، يتكون عدد أعضاءها من 43 عضوا.

إن الغاية التي أرادها المشرع من إحداث هذه اللجنة هو تعزيز الدور الرقابي على مالية الدولة من قبل المؤسسة البرلمانية لاسيما من قبل نواب الأمة، ويتضح أن إحداث هذه اللجنة تم الاقتصار عليه في القانون الداخلي لمجلس المستشارين، وهو ما نعتقد أن هذا الإجراء جاء نتيجة تحميل المشرع مسؤولية رقابة المال العام لنواب الأمة بصفة مباشرة من اجل القيام بمسؤولياتهم في رقابة المال العام، ومن جهة أخرى ربما أراد المشرع المغربي تفادي تعطيل مهام هذه اللجنة، وحصرها في أعضاء مجلس النواب لتسريع القيام بوظيفتها الرقابية.

كما يمكن القول إن مجلس النواب الحالي يحاول تغيير المفهوم النمطي الذي كان سائدا بخصوص الرقابة على التدبير المالي العمومي، وذلك عبر إحداث هياكل داخلية تعنى بالرقابة على المالية العامة خاصة لجنة مراقبة المالية العامة، وباللجوء للمجلس الأعلى للحسابات لاقتحام بعض مجالات التدبير المالي وهي آليات حديثة تهدف إلى تقوية الدور الرقابي للبرلمان على تدبير المال العام بالمغرب[1].

بالعودة إلى الدلالات القانونية سنجد أن المشرع أحدث من خلال مقتضيات المادة 219 من النظام الداخلي لمجلس النواب هذه اللجنة أوكل لها مهام دراسة البرنامج السنوي للمراقبة وتحضر لهذا الغرض الأسئلة والاستشارات لتفعيل البرنامج السنوي المعروض عليها وتحيل على مكتب المجلس حيت يحيل رئيس مجلس النواب هذه الأسئلة والاستشارات بناء على قرار مكتب المجلس على المجلس الأعلى للحسابات وذلك وفقا لأحكام الفقرة الأولى من الفصل الثامن والأربعين من الدستور ومقتضيات المادة 224 من هذا النظام الداخلي وقد حدد المشرع اختصاصات هذه اللجنة من خلال مقتضيات المادة 220 من النظام الداخلي لمجلس النواب[2]، حيت سمح لهذه اللجنة بالاستناد في القيام بمهامها الرقابية على أجوبة وتقارير المجلس الأعلى للحسابات وكل وثيقة أخرى تراها مفيدة.

[1] عبد الرحيم البالي، اختصاصات المؤسسة التشريعية في مجال الميزانية العامة بالمغرب، رسالة لنيل الماستر، جامعة محمد الأول.كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. وجدة السنة الجامعية 2018_2019، ص. 51.

[2] المادة 220 من النظام الداخلي لمجلس النواب.

في هذا الصدد اشترط المشرع تهيئ المقرر تقريرا يتضمن[1]:

- مداولات اللجنة؛
- خلاصات وتوصيات اللجنة؛
- التوصيات التي التزمت الحكومة بتفعيلها وكذا المدة الزمنية المخصصة لذلك.

كما تعقد الجنة اجتماعا يعرض فيه التقرير ويناقش وتصادق عليه اللجنة ويحال على مكتب مجلس النواب.

ضمن القضايا المعروضة عليه وفقا لمقتضيات المادة 91 من هذا النظام الداخلي.

وإذا قرر المكتب عقد جلسة عامة، فان المناقشة تتم على النحو التالي:

- كلمة المقرر؛
- تدخل الفرق والمجموعات النيابية؛
- تدخل الحكومة؛
- تعقيب الفرق والمجموعات النيابية.

أخيرا فان التقرير النهائي يتضمن تقارير اللجنة ويرفق بمداخلات الفرق والمجموعات النيابية في الجلسة العامة حيت يحال هذا التقرير ومرفقاته على الحكومة وينشر بالجريدة الرسمية للبرلمان حسب مقتضيات المادة 221 من النظام الداخلي للمجلس.

المطلب الثاني: المناقشة العلنية لمشروع قانون المالية

لقد كرس المشرع الدستوري بموجب دستور المملكة والقانون التنظيمي للمالية نظاما لأجل مشروع القنون المالي فاذا كان إعداد وتحضير الميزانية يعود فيه إلى اختصاص السلطة التنفيذية باعتبارها الجهاز الإداري المخول له دستوريا دالك فان مرحلة المناقشة والتصويت هي من اختصاص السلطة التشريعية[2] حيث يمارس البرلمان المغربي الاختصاص التشريعي انطلاقا من الإطار الدستوري متبعا آليات العقلنة البرلمانية سواء تحديد مجال القانون أو فيما يرتبط بضوابط المسطرة التشريعية ورغم ذلك استطاعت الممارسة البرلمانية المغربية أن تفرز عدة خصوصيات كفيلة برصد أفاق هذه الممارسة وتحديد اتجاه تطورها[3].

[1] المرجع نفسه.

[2] الوافظي فيصل، الوظيفة التشريعية للبرلمان المغربي على ضوء دستور 2011، بحث نيل دبلوم الماستر جامعة محمد الخامس السويسي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، سلا، السنة الجامعية 2012.2013، ص. 131.

[3] الهربي الهربي، الاختصاصات المالية للبرلمان المغربي، مرجع سابق. ص، 13.

في هذا الإطار فقد نصت المادة 48 من القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13 في فقرتها الأولى على أن يودع مشروع قانون المالية للسنة في 20 أكتوبر من السنة المالية الجارية على أبعد تقدير[1]، وبالتالي فانه من حيث الممارسة فانه اجل سبعين يوما المخصصة لمناقشة مشروع القانون المالي والتصويت عليه تحدد من الاختصاص المالي للبرلمان.[2]

على غرار ما كان معمولا به في ظل القانون التنظيمي للمالية لسنة 1972 الملغى[3]، والذي حدد في المادة الثامنة منه تاريخ الإيداع في فاتح نونبر من التي تسبق سنة تنفيذ الميزانية غير أنه رغم تحديده لهذا التاريخ فانه تم يترك أية مهلة تفصل يوم البث النهائي واليوم التي تبدأ فيه عملية تنفيذ الميزانية خاصة وانه عمليا يعتبر يوم الإيداع هو تاريخ بداية احتساب الأجل المخصص للبرلمان.

من هنا يمكن اعتبار الرقابة البرلمانية المواكبة لتنفيذ الميزانية رقابة مكملة للرقابة السابقة التي تمارسها السلطة التشريعية أثناء المناقشة وللتصويت على قانون المالية لذلك يمكن وصفها بكونها رقابة تتبع الهدف منه الحيلولة دون وقوع السلطات المكلفة بتنفيذ الميزانية في الخطأ أثناء التنفيذ كما تعد هذه الرقابة مستقلة عن الإدارية التي تمارسها السلطة التنفيذية وتتم هذه الرقابة بواسطة تقنيات دستورية للمسائلة تتمثل أساسا في الأسئلة الشفوية والكتابية لأعضاء البرلمان أو تكوين لجان لتقصي الحقائق أو ملتمس الرقابة كما دعت الضرورة لذلك[4].

تثار العديد من التساؤلات الفرعية المرتبطة بالمناقشة العلنية لمشروع قانون المالية وأبرز هذه التساؤلات تتمحور حول مدى الاعتماد على الأسئلة البرلمانية كأداة فعالة في الرقابة على مالية الدولة وكيف يمكن للمؤسسة التشريعية الاعتماد عليها في ضبط مالية الدولة للإجابة على هذه التساؤلات سنعمل بداية على تبيان دور الأسئلة البرلمانية كوسيلة فعالة داخل المناقشة مشروع قانون المالية "الفرع الأول" ثم نتطرق إلى تبيان المناقشة والتصويت على قانون المالية.

الفرع الأول: الأسئلة كأداة للرقابة المالية

تعد الأسئلة وسيلة رقابية فعالة نسبيا يعمل بها البرلماني لمراقبة الحكومة[5] وهي من الوسائل الرقابية اكتر

[1] - المادة 48 من القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13.

[2] - مصطفى الكحلي، الوظيفة الرقابية للبرلمان المغربي في ظل دستور 1996 أطروحة لنيل دكتوراه في الحقوق، جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق، الرباط، أكدال، 2008، ص. 260.

[3] - القانون التنظيمي للمالية رقم .72.260 الملغى الصادر بالجريدة الرسمية عدد 3125 بتاريخ 20 شتنبر 1972.

[4] - محمد الغواطي، المسطرة التشريعية لمشروع قانون مالية السنة في ظل دستور 2011، لدراسة قانونية تحليلية، أطروحة لنيل دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة محمد الخامس، الرباط، لسنة الجامعية 2016-2017، ص. 120.

[5]- مصطفى معمري، عقلنة العمل البرلماني في النظام الدستوري المغربي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعقمة في القانون العام، وحدة البحث والتكوين الحياة السياسية والدستورية، جامعة محمد الأول، كلية الحقوق، وجدة، 2000، ص.87.

استعمالا فهي سلاح في يد البرلماني باعتبارها وسيلة للرقابة ومصدر المعلومات التي يحصل عليها البرلمان وكذا الرأي العام وهي أيضا وسيلة للرد والتعبير وشرح السياسة الحكومية[1]. حيث إن الهدف من الأسئلة هو إلزام الحكومة لأعضاء التوضيحات حول مشاكل معينة كما ينبغي أن يتم الجواب في الوقت المناسب التعامل السلبي مع الأسئلة خاصة في الميدان المالي وقد يضعها تحث رحمة أعضاء البرلمان أثناء مناقشة مشاريع قوانين المالية السنوية وقوانين التصفية لذا لم يكن من باب الصدفة أن نلاحظ المناقشات البرلمانية الأكثر حيوية تلك المثيرة لموضوع تدبير المالية العمومية[2]. وعليه فان السؤال يعد أحد أسس الديمقراطية البرلمانية والتي من خلالها يراقب ممثلي الأمة الجهاز التنفيذي.[3]

ويلاحظ أن هذه الأسئلة البرلمانية بجميع أنواعها تحاول أن تعطي جميع القطاعات الوزارية وكذا القطاعات التابعة لها مع المراقبة البرلمانية بواسطة السؤال البرلماني عن آليات وتقنيات المسؤولية السياسية[4].

وتنقسم الأسئلة كوسيلة من وسائلا لمراقبة غير المثيرة للمسؤولية السياسية للحكومة إلى نوعين أسئلة كتابية وأخرى شفوية كما يرجع الالتجاء المستمر لاستعمال السؤال البرلماني إلى كون المشروع الدستوري إحاطة بشروط قانونية سهلة تمكن أي عضو برلماني من تقديمه دون قيد أو شرط فقط يجب أن يراعي في وضع السؤال البرلماني الشروط الآتية:

- تحرير السؤال البرلماني كتابة؛
- تقديم السؤال من عضو أو أعضاء المجلس بشرط وحدة الموضوع؛
- اقتصار السؤال البرلماني على الموضوع دون إجراء أي تعليق؛
- يفترض في السؤال البرلماني الأهمية العامة للبلاد؛
- أخلاقية السؤال البرلماني؛
- عدم تحويل السؤال البرلماني إلى وسيلة أخرى للمراقبة لم ينص عليها المشرع الدستوري؛
- يجب آلا يكون سؤال مضرا بالمصلحة العليا للبلاد[5].

---

[1] fikri.(a le parlement marocain et les finances publiques recherche sur le pouvoir financier .doctorat detat de droit publique. université Hassan II, FSGES Casablanca. 1999. p.83.

[2] عبد الرحيم زحاف، التجربة المغربية في مجال المراقبة البرلمانية عن طريق الأسئلة، اوكتوبر 1977، ابريل1994، رسالة السلك العادي فوج 93_94، المدرسة الوطنية للادارة، ص. 12.

[3]. Ismail alawi les question adresses gouvernements un trente année de la vie constitutionnelle au MarocLGDJ.paris.1993 ; p/515

[4] أمينة المسعودي، "أي توازن في مشروع دستور جديد" مجلة القانون والاقتصاد، العدد13، السنة 1997، ص.224.

[5] عبد الغني عبيزة، التطورالدستوري لوسائل المراقبة المالية بالمغرب، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد115، بتاريخ مارس ابريل 2014، ص. 116.

وتظل هذه الوسيلة محدودة من حيث الفعالية والمردودية والأهداف المتوخاة منها اعتبارا لكون الأجوبة الحكومي ة غالبا ما تكون غير مقنعة لغياب المعطيات أو المؤثرات الواقعية أو الحقيقة التي تستند عليها في ردها أن الحكومة تتأخر في كثير من الأحيان عن الأجوبة[1].

ونعتقد في وجهة نظرنا أن الأهمية التي أولها المشرع للسؤال البرلماني في مجال مراقبة العمل الحكومي لا سيما في المجال المالي ظهرت من خلال النظام الداخلي لمجلس النواب أو المستشارين وهو ما يدل على أن المشرع الدستوري أولى أهمية قصوى لهذه الإلية بحيث نظمه بشكل مفصل ودقيق سطريا وإجرائيا بالمقارنة مع باقي الأنواع الأخرى من وسائل الرقابة.

أولا. الأسئلة الكتابية والشفوية

يعد السؤال الكتابي من بين وسائل المراقبة السياسية التي يستعملها ويلجا إليها أعضاء مجلس النواب وأعضاء مجلس المستشارين على حدة والسؤال البرلماني الكتابي هو نمط من المراقبة السياسية التي تدخل ضمن الآليات الدستورية التي نص عليها المشرع المغربي في الفصل 100 من الدستور المغربي لسنة2011[2]. على الرغم من انه أي المشرع لم يصنف طبيعة هذه الأسئلة البرلمانية فقد اكتفى بالتنصيص عليها تاركا المسالة التنظيمية للمشرع البرلماني ليحددها انسجاما مع المقتضيات الدستورية من حيث الأنواع المختلفة للأسئلة التي يرى أنها كفيلة بمراقبة العمل الحكومي مراقبة ايجابية ذلك أن محاولة البرلمان في إعداد نضامه الداخلي مرتبطة وجوبا السابقة للمحكمة الدستورية طبقا للفصل 132 من الدستور المغربي لسنه 2011[3].

ويرى بعض الباحثين انه انطلاقا من هذا المعطى فقد ارتقى المشرع سواء داخل مجلس النواب أم داخل مجلس المستشارين التنصيص على السؤال الكتابي على قرار تنصيصه على السؤال الشفوي غير انه يلاحظ بأنه لم يعطي الاهتمام الكبير للسؤال الكتابي خالفا فالسؤال الشفوي ومرد ذلك طابعها المحلي والشخصي وبعدها عن الهواجس الوطنية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا رغم أن بعض الأسئلة الشفوية يطغى عليها الطابع المحلي للاعتبارات الانتخابية.[4]

---

[1]- المرجع نفسه، ص195.

[2]- ينص الفصل 100من الدستور المغربي على ما يلي: يتخصص بالأسبقية جلسة كل أسبوع لأسئلة أعضاء مجلس البرلمان وأجوبة الحكومة _تدلي الحكومة بجوابها خلال20يوما الموالية لإحالة السؤال إليها_ تقدم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة وتخصص لهذه الأسباب جلسة واحدة كل شهر وتقدم الأجوبة عنها أمام المجلس الذي يعنيه الأمر خلال 30يوما لإحالة الأسئلة إلى رئيس الحكومة.

[3]- احمد قاسمي، قانون المالية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في المغرب، رسالة لنيل ماستر الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، السنة الجامعية،2001.2002، ص.310.

[4]-نجيب جبري، "الوظيفة الرقابية للبرلمان في دستور 2011، مقال منشور بمجلة مسالك في الفكر والسياسة، العدد10، يونيو 2013، ص. 15.

كما أن السؤال إذا تعذر مناقشته بأسباب ومبررات معينه فانه يحول إلى سؤال كتابي ويكتفي بمحض الإعلان عن هذا التحويل فأدوات تحريك المراقبة البرلمانية فهي مراقبة من الداخل أي مراقبة خفية لا تلاحظ على المستوى الخارجي كما هو الأمر بالنسبة للسؤال الشفوي والسؤال الآتي كما سنرى الحقا فهي مراقبة برلمانية يلتجأ إليها البرلمان المغربي في ظل ظروف خاصة للمساعدة العمل الحكومي خصوصا أمام كثرة الأسئلة البرلمانية الشفوية وهي تنشر في الجريدة الرسمية.

وبالتالي فان السؤال الشفوي يصنف بحسب طبيعة السؤال موجة إلى رئيس الحكومة حول السياسة العامة للحكومة وسؤال قطاعي موجه إلى وزير معين فالسؤال الشفوي الأول يجيب عنه رئيس الحكومة باعتباره المسؤول السياسي عن تنسيق النشاط الوزاري وهو يجيب على مضمون السياسة العامة ومدى بقاء الحكومة وفية لها ومنسجمة مع برنامجها السياسي الذي صوت عليه البرلمان وهذا ما عبرت عنه الفقر الثالثة من الفصل 100 من دستور 2011 غير أن السؤال الشفوي لا يثير أية مسؤولية سياسية لرئيس الحكومة ولأعضاء الحكومة على حد سواء فهو يسمح للوزير المعني بالأمر بالتفكير في جدوى ومكانة السياسة القضائية المتبعة وقد يساهم السؤال في الكشف عن بعض الثغرات والمشاكل السياسية وتساعد الوزير أيضا على إيجاد الحلول والسؤال الشفوي الموجه إلى الوزير المعني به غالبا ما يأتي في ظل متابعه البرلمانيين للعمل الحكومي ومدى انسجام السياسة العامة للحكومة أي مراقبة ماذا تناسق العمل الحكومي.

ثانيا: أسئلة الموجهة إلى رئيسي الحكومة في الجلسة الشهرية

لقد سجلت الفقرة الثالثة من الفصل 100 من دستور2011[1]. إضافة مهمة تتعلق بالأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة والتي تقدم عنها الأجوبة من قبل رئيس الحكومة أمام المجلس الذي يعنيه الأمر وتعتبر هذه الإضافة بمثابة إلزام رئيس الحكومة للحضور أما مجلس البرلمان للإجابة عن الأسئلة التي يطرحها النواب والمستشارين حول السياسة العامة التي تنهجها الحكومة خلال مده معقولة وذلك حسب كل مجلس على حدة.

تعد هذه الآلية من الآليات الرقابية الجديدة التي جاء بها الدستور الجديد والتي عملت على تقوية الوظيفة الرقابية للبرلمان على العمل الحكومي وقد أثار تطبيق هذه الآلية جدال سياسي وقانوني بين الأغلبية والمعارضة.

وقد حددت المادة 207 من النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة 2013 طريقة توزيع المدة الإجمالية من الغلاف الزمني على جانب نوعية الأسئلة التي يتم طرحها خلال هذه الجلسة[2] حيث تضمين جدول أعمال هذه الجلسة على نوعين من الأسئلة، أولا الأسئلة المحورية التي لا يمكن أن يتعدى عددها اثنان ويخصص لها ثلثي

[1]- إلى جانب المادتين28و278من النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة 2013.

[2]- المادة 204 من النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة 2013.

الغلاف الزمني الإجمالي من الجلسة[1]. وثانيا أسئلة متعلقة بالسياسات العامة يخصص لها ثلث الغلاف الزمني الإجمالي حسب المادة 206.

إن حرص البرلمان على اعتماد هذه الآلية الرقابية الشهرية يجعل التدبير الحكومي للمالية العمومية على مرأى المراقبة المستمرة للبرلمان وأيضا الرأي العام الوطني مما يجعلها أكثر حرصا على الامتثال لاشتراطات الترخيص البرلماني دون زيغ أو انحراف.

الفرع الثاني: المناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية

إن عملية الاعتماد والمصادقة على مشروع القانون المالي تدخل في[2] دائرة اختصاص السلطة التشريعية، وهذا ما صار عليه المشرع في الدستور المغربي لسنة 2011 والقانون التنظيمي للمالية 130.13إحالة مشروع قانون المالية بالأسبقية لدى مجلس النواب، فتنص المادة 48 من القانون التنظيمي للمالية المشار غليه أعاله، يودع مشروع قانون المالية للسنة بالأسبقية بمكتب مجلس النواب في 20 أكتوبر من السنة المالية الجارية على أبعد تقدير ويرفق بالوثائق التالية.

- مذكرة تقديم لمشروع قانون المالية والتي تتضمن معطيات حول استثمارات الميزانية العامة وحول الآثار المالية والاقتصادية للمقتضيات الضريبية والجمركية المقترحة؛
- التقرير الاقتصادي والمالي؛
- تقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة؛
- تقرير حول النفقات الجبائية؛
- تقرير حول الدين العمومي؛
- تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع؛
- تقرير حول الموارد البشرية؛
- تقرير حول المقاصة؛
- مذكرة حول النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة[3]؛
- تقرير حول العقار المعبأ للاستثمار؛
- مذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار.

[1]- المادة من النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة 2013.

[2]- عثمان الزياني، الرقابة المالية للبرلمان المغربي، بحث في سبل التطور ولتفعيل في أفق صلاح قانون التنظيمي للمالية، صلاح للقانون التنظيمي للمالية، منشورات مجلة الحقوق، سلسلة الأعداد الخاصة، العدد6، مارس 2013، دار الأفاق المغربية الدار البيضاء، ص. 47.

[3] - عبد النبي اضريف، المالية العامة أسس وقواعد تدبير الميزانية العامة ومراقبتها، مرجع سابق، ص.91.

ويمكن أن يرفق مشروع قانون المالية للسنة بتقرير حول الحسابات المجمعة للقطاع العمومي. يحال المشروع في الحين إلى اللجنة المكلفة بالمالية بمجلس النواب قصد دراسته وتقدم اللجان البرلمانية المعنية، قصد الإخبار، رفقة مشاريع ميزانيات القطاعات الوزارية أو المؤسسات، وكذا المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية الخاضعة لوصايتها والمستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة.

وتعتبر اللجنة المكلفة بالمالية من أهم اللجان البرلمانية، فانطلاقا من قانون المالية تبين الخطوط العريضة للسياسة العامة للدولة، ويمثل كل حزب داخل اللجنة بنسبة عدد نوابه ومستشارية داخل قبة البرلمان، وغالبا ما يتم اختيار هؤلاء بحسب خبرتهم في المجال الاقتصادي والمالي، حتى تستطيع اللجنة القيام بمسؤوليتها على أحسن ما يرام.

وخلال دراستها لمشروع القانون المالي، يمكن للجنة المالية أن تطلب من مختلف المسؤولين معلومات إضافية تتعلق بالمشروع المقدم لها، كما بإمكانها استدعاء الوزراء أو من ينوب عنهم لتفسير وتبرير تقديراتهم، وهذا ما أكدته المادة 102 من الدستور المغربي لسنة 2011، وبعد ذلك تبدي اللجنة رأيها في المشروع، فأما أن تقبله، أو تعدله أو ترفضه في تقرير يوزع على أعضاء البرلمان، وغالبا ما تقبل اللجنة المشروع ألنها مشكلة من أغلبية البرلمان التي تنبثق عنها الحكومة، ونصيب المعارضة يكون فيها ضعيفا[1].

أما بالنسبة للمصادقة على مشروع قانون المالية السنة حددت المادة 49 من القانون التنظيمي رقم 130.13 مراحل المصادقة عليه بتنصيصها على أن مجلس النواب يبت في هذا المشروع داخل أجل 30 يوما الموالية لتاريخ إيداعه، حيث تعرض الحكومة فور التصويت على المشروع أو عند انصرام أجل 30 يوما على مجلس المستشارين النص الذي تم إقراره أو النص الذي قدمته في أول الأمر، مدخلة عليه إن اقتضى الحال التعديلات المصوت عليها في مجلس النواب والمقبولة من طرف الحكومة، ولمجلس المستشارين أجل11 يوما الموالية لعرض المشروع عليه لكي يبت فيه. ويقوم مجلس النواب بدراسة التعديلات المصوت عليها في مجلس النواب والمقبولة من طرف الحكومة، ولمجلس المستشارين أجل 11يوما الموالية لعرض المشروع عليه لكي يبت فيه.

ويقوم مجلس النواب بدراسة التعديلات المصوت عليها من طرف مجلس المستشارين، ويعود له البت النهائي في مشروع قانون المالية في أجل لا يتعدى 6 أيام.

[1]- محمد حميود، الإصلاح أليزانياتي بالمغرب، مرجع سابق، ص. 57.

وبخصوص مسطرة التصويت على مشروع قانون المالية للسنة، يستفاد من المادة 52 من القانون التنظيمي أنه لا يجوز في أي من مجلسي البرلمان عرض الجزء الثاني من مشروع قانون المالية للسنة للتصويت قبل التصويت على الجزء الأول.

وفي حالة التصويت بالرفض على الجزء الأول لا يمكن عرض الجزء الثاني على التصويت. ويعتبر رفض الجزء الأول من قبل أحد مجلسي البرلمان رفضا للمشروع برمته من قبل نفس المجلس، وإذا وقع رفض المشروع من قبل مجلس المستشارين تحال إلى مجلس النواب، في إطار القراءة الثانية، الصيغة التي صوت عليها مجلس المستشارين تحال إلى مجلس النواب، في إطار القراءة الثانية، الصيغة التي صوت عليها مجلس المستشارين بالرفض، للبت فيها ويجري التصويت على قانون مالية السنة مادة فمادة.

بالنسبة للتصويت على المداخيل يجري بخصوص تقديرات المداخيل تصويت إجمالي فيما يخص الميزانية العامة وميزانياتي مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وتصويت عن التقديرات المتعلقة بكل صنف من أصناف الحسابات الخصوصية للخزينة على حدة.

فالتصويت على النفقات يجري بخصوص نفقات الميزانية العامة تصويت عن كل باب وكل فصل داخل نفس الباب. كما يجري في شأن نفقات ميزانيات مرافق الدولة المسيرة 19 بصورة مستقلة تصويت إجمالي بحسب الوزارات أو المؤسسات التابعة لها المرافق .ويصوت على نفقات كل صنف من أصناف الحسابات الخصوصية للخزينة على حدة. وفيما يتعلق بنفقات التجهيز التي يتطلبها في مجال التنمية، إنجاز المخططات التنموية الإستراتيجية والبرامج متعددة السنوات التي تعدها الحكومة، فإن البرلمان يصوت عليها مرة واحدة ويستمر مفعول هذه الموافقة بصفة تلقائية على النفقات المذكورة طيلة مدة هذه المخططات والبرامج. وتملك الحكومة وحدها صلاحية تقديم مشاريع قوانين ترمي إلى تغيير ما تمت الموافقة عليه في الإطار المذكور، وفي ختام المناقشة والتصويت على) مشروع قانون مالية السنة (تقديرات المداخيل والنفقات يجري تصويت إجمالي على مشروع قانون المالية برمته[1].

ويتولى رئيس المجلس المعني، بعد انتهاء الأمناء من عد أو فرز الأصوات الإعلان عن مضمون كل اقتراع كما يلي:

- عدد المصوتين بنعم يساوي: كذا
- عدد المصوتين بال يساوي: كذا

[1]- عسوا منصور،"قانون الميزانية العامة ورهان الحكامة المالية الجيدة، مرجع سابق، ص.142.

- عدد الممتنعين يساوي: كذا.

وعقب التصويت على المشروع برمته يعلن الرئيس عن النتيجة النهائية الاقتراع المجل بالعبارتين التاليتين:

- أن مجلس النواب أو المستشارين صادق على مشروع قانون المالية للسنة كذا.
- أن مجلس النواب أو المستشارين لم يصادق على مشروع قانون المالية كذا.

إن إقرار مشروع قانون المالية للسنة يمكن أن يتم في بعض الحالات أيضا، وفق مساطر خاصة استثنائية، كما هو الحال[1]. بالنسبة لنظام التصويت الإجمالي، حيث أكد المشرع الدستوري على أنه يمكن للحكومة، أن تطلب من المجلس المعروض عليه النص البت بتصويت واحد في النص المذكور كليا أو جزئيا، مع الاقتصار على التعديلات المقترحة أو المقبولة من طرفها غير أن المجلس المعني يمكن له، الاعتراض على هذه المسطرة بأغلبية أعضائه، وهو توجه المشرع المغربي عندما خول للحكومة ولمكتبي مجلس البرلمان إمكانية طلب إجراء تصويت إجمالي على الجزء الثاني من قانون مالية السنة.

[1]-كريم لحرش، تدبير المالية العمومية بالمغرب، مرجع سابق، ص.108.

خاتمة

في ختام هذا البحث، نخلص إلى أن عملية إعداد مشروع قانون المالية تكتسي أهمية بالغة، حيث يعد نجاح أي قانون مالية موقوفا على حسن تحضير والإعداد له، وذلك يكون من خلال معرفة شاملة لكل مختلف مجالات الاقتصادية والمالية والإدارية لمرافق الدولة، إلى جانب تحديد الأهداف والوسائل تحقيقها من أجل إعداد خطة تقديرية إجمالية للنفقات العامة والإيرادات العامة للدولة من شأنها تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف المسطرية وبأقل تكاليف ممكنة.

رغم تنوع الاختصاصات المخولة للبرلمان: التشريعية، المالية، الرقابية، التأسيسية، الدبلوماسية فإن الاختصاص المالي، يظل الركيزة الأساسية لعمل هذه المؤسسة، بداية من امتلاكها سلطة الموافقة على فرض الضرائب لتصل إلى الرقابة على هيمنة الحكام على عمليه الجباية والإنفاق وذلك عبر مجموعة من الإجراءات والمساطر المعتمدة في هذا الإطار.

وعليه فمن خلال البحث لقد حاولنا التطرق في مجموعه من التساؤلات الفرعية المتعلقة أساسا بالإجابة عن الإشكالية الرئيسية حيث إن الإجابة عنها تطلب منا التطرق إلى مجموعة من العناصر المكملة في موضوع الدور الرقابي للبرلمان في المجال المالي، الأمر الذي جعلنا نبحث في التجاذبات القانونية في الإطار القانوني القانونية والمؤسساتي لرقابة المؤسسة البرلمانية للمال العام من تعزيز سلطتها عقب دسترتها هياكلها وآلياتها التنظيمية ذات الصلة.

لائحة المصادر والمراجع

- الهبري الهبري، الاختصاصات المالية للبرلمان المغربي، أطروحة لنيل دكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، السنة الجامعية، 2005- 2006، ص. 1.
- حسين سلوم، القانون المالي والضريبي،دراسة مقارنة، دار الفكر اللبنانية، الطبعة الأولى. 1995. بيروت لبنان. ص5.
- محمد معتصم، النظام الأساسي الدستوري المغربي، منشورات إيزيس، الدار البيضاء، 1992، ص. 100.
- ظهير شريف رقم 1.15.62صادر في شعبان 1436/2 يونيو 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية بمنشور الجريدة الرسمية عدد 6370 رمضان 1436/8 يونيو 2005م.
- المعطي سهيل،"المراقبة البرلمانية"المجلة المغربية للتحقيق والاستشارة والتنمية، عدد9-8، السنة، 1998، ص.31.
- تعديه طه، دور البرلمان في العملية التشريعية، نموذج لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، دراسة سوسيومهنية، الرسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، اكدال، الرباط، السنة الجامعية، 2007- 2006، ص.3.
- المادة 55من الباب الثامن من الخاص باللجان الدائمة، النظام الداخلي لمجلس النواب.
- Muchant (H) la commission des finances de la chambre des députés, thèse de doctorat en droit, université de Nancy 1927, P.11.
- الفصل80 من دستور 2011.
- محمدحيمود، الإصلاح الميزانياتي بالمغرب دراسة على ضوء القانون التنظيمي للمالية 2015، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2017.
- منصور عسو، قانون الميزانية العامة ورهان الحكامة المالية الجيدة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط201، ص.140.
- تنص المادة49من القانون التنظيمي لقانون المالية في الفقرة الثالثة، بيت مجلس المستشارين في المشرع داخل 22 يوما الموالية لعرضه، يمكن اعتبار هذه المدة غير كافية لمجلس المستشارين من أجل الفحص العميق والجدي لمشروع القانون المالي.
- منشورات وزارة المالية والخوصصة، ميزانية الدولة، طبعة 2004، ص140.141.
- كريم لحرش، تدبير المالية العامة بالمغرب في ظل مستجدات القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، 2018. ص. 2012-2011-4
- تنص الفقرة الأخيرة من المادة 56 من القانون التنظيمي للمالية رقم 12، 130 على ما يلي: "يمكن داخل

الفصل إدخال مواد إضافية أو تعديلات مبررة، ومصحوبة بالتقريرات الضرورية لأهداف ومؤشرات البرامج المعنية والتي من شانها الزيادة أو التخفيض في الاعتمادات المتعلقة ببرنامج معين، وذلك في حدود الاعتمادات المفتوحة برسم هذا الفصل ترفض التعديلات المخالفة لأحكام هذا القانون التنظيمي فيما عدا ذلك يجب أن يتم تمرير كل مادة إضافية وتعديل.

- المادة 52 من القانون التنظيمي للمالية رقم170.17.
- تنص المادة 13 من القانون التنظيمي للمالية 13.130 على ما يلي "تشمل الميزانية العامة على جزئين يتعلق الجزء الأول بالموارد ويتعلق الجزء الثاني بالتكاليف.
- عبد الرحيم البالي، اختصاصات المؤسسة التشريعية في مجال الميزانية العامة بالمغرب، رسالة لنيل الماستر، جامعة محمد الأول.كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية.وجدة السنة الجامعية2018_2019.
- المادة 220 من النظام الداخلي لمجلس النواب.
- الوافظي فيصل، الوظيفة التشريعية للبرلمان المغربي على ضوء دستور 2011.بحث نيل دبلوم الماستر جامعة محمد الخامس السويسي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، سلا، السنة الجامعية 2012.2013.
- المادة 48 من القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13.
- مصطفى الكيحل، الوظيفة الرقابية للبرلمان المغربي في ظل دستور 1996 أطروحة لنيل دكتوراه في الحقوق، جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق، الرباط، اكدال، 2008.
- القانون التنظيمي للمالية رقم،260،72 الملغى الصادر بالجريدة الرسمية عدد 3125 بتاريخ 20 شتنبر 1972.
- محمد الغواطي، المسطرة التشريعية لمشروع قانون مالية السنة في ظل دستور 2011، لدراسة قانونية تحليلية، أطروحة لنيل دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة محمد الخامس، الرباط، لسنة الجامعية 2016_2017.
- مصطفى معمري، عقلنة العمل البرلماني في النظام الدستوري المغربي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعقمة في القانون العام، وحدة البحث والتكوين الحياة السياسية والدستورية، جامعة محمد الأول، كلية الحقوق، وجدة، 2000.
- fikri. (a le parlement marocain et les finances publiques recherche sur le pouvoir financier. doctorat detat de droit publique. Université Hassan II, FSGES Casablanca. 1999. p.83.
- عبد الرحيم زحاف,التجربة المغربية في مجال المراقبة البرلمانية عن طريق الأسئلة، أكتوبر 1977، أبريل1994، رسالة السلك العادي فوج93-94، المدرسة الوطنية للإدارة.
- Ismail alawi les question adresses gouvernements un trente année de la vie

constitutionnelle au MarocLGDJ.paris. 1993 .

- أمينة المسعودي،"أي توازن في مشروع دستور جديد" مجلة القانون والاقتصاد، العدد13 السنة 1997.
- عبد الغني اعبيزة، التطورالدستوري لوسائل المراقبة المالية بالمغرب، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد115، بتاريخ مارس أبريل 2014،
- احمد قاسمي، قانون المالية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في المغرب، رسالة لنيل ماستر الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، السنة الجامعية، 2001-2022.
- نجيب جبري، "الوظيفة الرقابية للبرلمان في دستور 2011، مقال منشور بمجلة مسالك في الفكر والسياسة، العدد10، يونيو 2013.
- المادة 204 من النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة 2013.
- عثمان الزياني، الرقابة المالية للبرلمان المغربي، بحث في سبل التطور ولتفعيل في أفق صلاح قانون التنظيمي للمالية، صلاح للقانون التنظيمي للمالية، منشورات مجلة الحقوق، سلسلة الأعداد الخاصة، العدد6، مارس 2013، دار الأفاق المغربية الدار البيضاء.

تطور السياحة في المغرب
من فترة الحماية إلى الاستراتيجيات الحديثة (1912-2026):
قراءة تحليلية لمسار التحول، والرهانات المستقبلية

د. نبيل متوكيل
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق
المغرب

الملخص

يعتبر القطاع السياحي أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد المغربي، بالنظر إلى ما تزخر به البلاد من مؤهلات طبيعية، وثقافية، وتاريخية غنية، ومتميزة. وقد أدركت سلطات الحماية مبكرا قيمة هذه المؤهلات، فبادرت إلى وضع اللبنات التنظيمية والتشريعية الأولية التي شكلت الأساس الذي انبنى عليه تطور هذا القطاع.

ولتسليط الضوء على هذا التطور ستعمل هذه الورقة البحثية على تتبع التطور التاريخي للقطاع السياحي بالمغرب بدءا من مرحلة الحماية وصولا إلى خارطة الطريق 2023-2026، وإبراز التحولات الهيكلية التي شهدها، وتقييم السياسات السياحية الكبرى على ضوء الأهداف المسطرة والنتائج المحققة. كما تركز هذه الورقة كذلك على تقديم النموذج السياحي الجديد الذي تقترحه خارطة الطريق، والذي يسعى إلى بناء قطاع سياحي قوي وتنافسي، قادر على التكيف مع الأزمات، ومرتكز على مبادئ الاستدامة والعدالة المجالية

الكلمات المفتاحية:

السياحة في المغرب - السياسات السياحية - رؤية 2030 - خارطة الطريق 2023-2026 - التنمية السياحية - الاقتصاد الكولونيالي بالمغرب.

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

متوكيل، نبيل. (2025، يونيو). تطور السياحة في المغرب من فترة الحماية إلى الاستراتيجيات الحديثة (1912-2026): قراءة تحليلية لمسار التحول والرهانات المستقبلية. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، العدد 6، المجلد 2، السنة 2، ص 42-57.

مقدمة

تشكل السياحة اليوم أحد القطاعات الحيوية التي يراهن عليها المغرب لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالنظر إلى مساهمتها الهامة في الناتج الداخلي الخام، وعائداتها من العملة الصعبة، فضلا عن دورها في تنشيط عدد من القطاعات الاقتصادية المرتبطة بها كالنقل والتجارة والصناعة التقليدية، وقدرتها على تقديم حلول ناجعة لعدد من الإشكالات الاجتماعية، كالبطالة والفقر والتهميش، خاصة في المناطق التي تعاني من محدودية الموارد الاقتصادية، وتدني مؤشرات التنمية.

وقد مر تطور السياسة السياحية بالمغرب بمراحل متعددة، ارتبطت بسياقات تاريخية وسياسية واقتصادية عدة، بدءا من مرحلة الحماية الفرنسية التي شهدت بدايات تنظيم النشاط السياحي، والذي كان موجها أساسا لفائدة المعمرين، مرورا بفترة ما بعد الاستقلال، التي عرفت عدة محاولات لبناء سياسة سياحية وطنية قادرة على الإسهام في تقوية الاقتصاد الوطني، وتأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البلاد وأولوياتها التنموية، وصولا إلى مطلع الألفية الثالثة، حيث دخلت السياسة السياحية المغربية مرحلة جديدة عبر إطلاق رؤى استراتيجية طموحة كرؤية 2010، ورؤية 2020.

غير أن القطاع عرف انتكاسة حادة بفعل جائحة كورونا، ما استوجب تبني خارطة طريق جديدة للفترة (2023-2026)، تهدف إلى إعادة هيكلة السياحة المغربية وفق مقاربات جديدة، قائمة على الاستدامة والتنويع، بغية تعزيز تنافسية المغرب كوجهة سياحية دولية من جهة، وجعل القطاع أكثر مقاومة للصدمات من جهة ثانية.

وبناء عليه، تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على مسار السياسة السياحية المغربية وما شهدته من تحولات، بدءا من مرحلة التأسيس خلال فترة الحماية، مرورا بمرحلة إعادة الهيكلة الإدارية والتشريعية للقطاع بعد الاستقلال، وما رافق ذلك من مشاريع واستراتيجيات، وصولا إلى الاستراتيجية الحالية الممتدة حتى سنة 2026، وكذا التحديات التي طبعت كل مرحلة من هذا المسار.

I. السياحة في المغرب خلال مرحلة الحماية (1912–1956)

1. السياق العام:

تعود البدايات الأولى للقطاع السياحي في المغرب إلى فترة الحماية[1]،حيث أسهم الموقع الجغرافي المتميز للمملكة، وقربها من أوروبا، وغنى موروثها الطبيعي والحضاري، في خلق بيئة ملائمة شجعت سلطات الحماية

[1] Nidal,RAFFALI (2022), « Le développement du tourisme au Maroc : une perspective historique » in : **Etudes caribéennes** (version numérique), p3.

على تطوير نشاط سياحي ترفيهي موجه أساسا للنخب الأوروبية. وقد كان هذا التوجه السياحي منسجما مع الرؤية الاستعمارية التي تصور المغرب كأرض غريبة وجذابة، تستحق الاكتشاف والاستغلال على المستويين الثقافي والاقتصادي.

2. الإطار التشريعي والتنظيمي:

بدأت ملامح مأسسة القطاع السياحي تتضح مع صدور أول قرار رسمي ينظم هذا النشاط عن الإقامة العامة للحماية بتاريخ 28 ماي 1918، وهو ما يعد الانطلاقة الفعلية لتنظيم السياحة في المغرب[1]، حيث تم بموجب هذا القرار، تكليف المكتب المركزي والمكاتب الاقتصادية التابعة لمديرية الزراعة والتجارة والاستعمار بدراسة جميع القضايا المتعلقة بالقطاع السياحي، واتخاذ كل التدابير اللازمة لتطويره، بما في ذلك تحسين ظروف تنقل السياح وإقامتهم، والترويج له بالتعاون مع مكتب الحماية بباريس، ونادي السياحة الفرنسي، والتنسيق معهم لتنظيم رحلات سياحية إلى المغرب. كما نص هذا القرار على إحداث لجنة مركزية للسياحة يرأسها المقيم العام أو نائبه، وتضم رؤساء المصالح الاقتصادية والثقافية، بهدف تقديم المشورة واقتراح التدابير المناسبة لتطوير السياحة. وقد عرفت هذه الفترة أيضا إنشاء "مجلس السياحة" بموجب قرار صادر عن الإقامة العامة بتاريخ 16 مارس 1926[2]، والذي أنيطت به مجموعة من المهام، منها التنسيق بين المصالح المركزية، ممثلة في مصلحة التجارة والصناعة التابعة للمديرية العامة للفلاحة والتجارة والمستعمرات، وممثلي الهيئات السياحية الجهوية، والإشراف على تنظيم حملات الترويج السياحي في الخارج، إضافة إلى توزيع المساعدات المالية على الهيئات السياحية في مختلف المناطق المغربية. وكان المجلس يعقد اجتماعاته مرة واحدة على الأقل سنويا (في شهر مارس)، كما كان يجتمع في دورات استثنائية بناء على طلب المدير العام للفلاحة والتجارة والمستعمرات، وذلك من أجل مناقشة مستجدات القطاع السياحي وبحث سبل تطويره.

إن ما يزخر به المغرب من مؤهلات طبيعية وحضارية، شجع سلطات الحماية على الاهتمام بالقطاع السياحي[3]، حيث أصدرت في هذه الفترة مجموعة من المراسيم والظهائر الرامية إلى إقامة هياكل إدارية أسندت إليها مهمة تدبير القطاع والعمل على تطويره، وتبين الخطاطة الموالية التي قمنا بتركيبها بناء على ما ورد في كتاب "التنمية السياحية بالمغرب: واقع وأبعاد ورهانات"[4]، أهم التشريعات والهياكل الإدارية والمهام المنوطة بها:

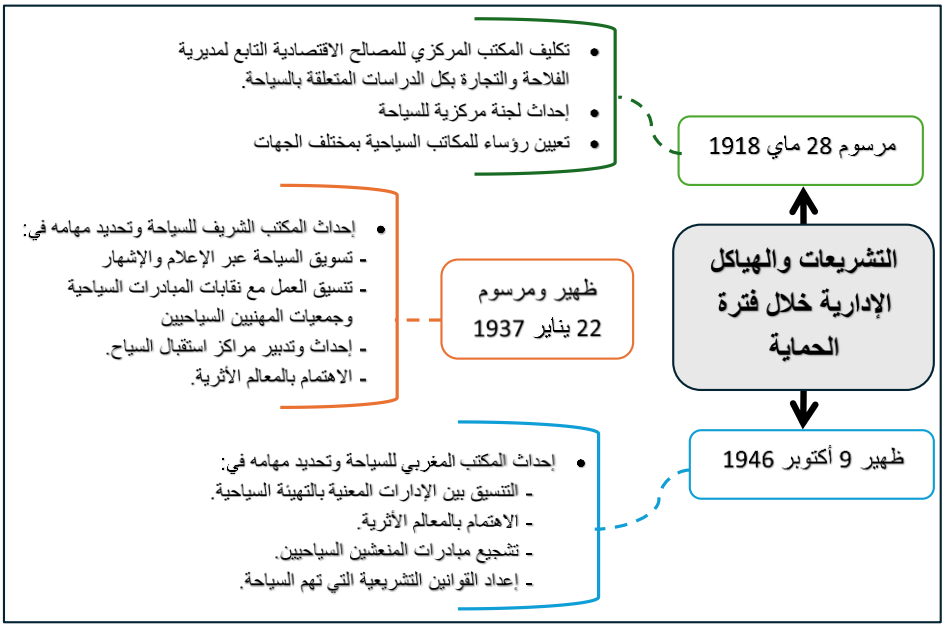
[1] Protectorat de la République Française au Maroc, **bulletin officiel**, septième année, n° 295, 17 juin 1918, pp 602-603.

[2] Protectorat de la République Française au Maroc, **bulletin officiel**, quinzième année, n° 700, 23 mars 1926, p476.

[3] Marc, de MAZIERES (1927), "Les origines du tourisme au Maroc", in : **La Vigie marocaine**, (14 – 12 -1927).

[4] إسماعيل، عمران (2004)، **التنمية السياحية بالمغرب واقع وأبعاد ورهانات**، ط.1، الرباط، دار الأمان، صص 105-106.

الشكل (1): التشريعات والهياكل الإدارية الخاصة بالقطاع السياحي خلال فترة الحماية



إنجاز الباحث بناء على ما جاء في كتاب التنمية السياحية بالمغرب واقع وأبعاد ورهانات

II. السياحة بالمغرب من الاستقلال إلى بداية الألفية الثالثة (1956–2000):

1. السياحة كخيار تنموي: السياق والدوافع

عقب حصول المغرب على الاستقلال ركزت السلطات العمومية على النهوض بقطاعات الفلاحة والصناعة والتكوين المهني، كما عملت على دعم النشاط السياحي من خلال اتخاذ تدابير تنظيمية وتشريعية، وتخصيص اعتمادات مالية لتمويل بعض المشاريع السياحية. وقد شهد القطاع السياحي منذ ستينيات القرن الماضي تحولا نوعيا في موقعه ضمن السياسات العمومية، حيث أصبح ينظر إليه كأحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الصدد يقول محمد عرجي "*من أجل حل أزمة مالية المغرب المستقل سنة 1964 ستلجأ السلطات إلى خبرة البنك الدولي التي ستحدد في إطار المخطط الثلاثي (1965-1967). وعليه تغير نظام الأولويات الذي سطرته الدولة، ولم يعد التصنيع أولوية، بل أصبح يأتي بعد الفلاحة والسياحة وتكوين الأطر، ومنذ ذلك الحين ستبدأ فلسفة جديدة في السياسة الاقتصادية المتبعة وستكون*

السياحة هي قلبها"[1] ، وقد جاء هذا التحول بالتزامن مع توسع حركة السياحة الدولية، وتبني العديد من الدول للقطاع السياحي كأداة فعالة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما أسفر عن نجاحات واضحة عادت بالنفع الكبير عليها[2]، الأمر الذي شكل حافزا كبيرا للمغرب للاهتمام بتطوير هذا القطاع، خاصة وأن البلاد تتوفر على مؤهلات طبيعية وثقافية متميزة. كما أن المغرب في هذه الفترة كان في حاجة ملحة لتجاوز الأوضاع المزرية التي خلفها الاستعمار على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما جعل السياحة تصبح أحد الخيارات الاستراتيجية التي اعتمدتها الدولة في مجموعة من المخططات الرامية إلى تقوية وتعزيز الاقتصاد الوطني، وتحقيق الرفاه الاجتماعي.

2. السياحة في ضوء المخططات الاقتصادية: تحول تدريجي نحو أولوية تنموية وطنية

بدأ المغرب في اعتماد سياسة المخططات التنموية كآلية لتوجيه الاقتصاد الوطني قبل حصوله على الاستقلال (المخطط الرباعي 1954-1957)، وقد تطورت هذه السياسة بشكل تدريجي، حيث انتقل التركيز من القطاعات الإنتاجية التقليدية، إلى السياحة باعتبارها قطاعا استراتيجيا قادرا على تحريك عجلة الاقتصاد، والمساهمة في حل مجموعة من المشاكل المجتمعية كالفقر والبطالة والتهميش. ويمكن تتبع هذا التطور من خلال المحطات الرئيسية التالية:

المخطط الثنائي 1958-1959: يعتبر أول مخطط اقتصادي اعتمدته الدولة المغربية بعد الاستقلال، وقد ارتكز على ثلاث قطاعات رئيسية للنهوض بالبلاد، وهي الفلاحة والصناعة وتكوين الأطر[3].

المخطط الخماسي 1960-1964: تم فيه تخصيص جزء من الاستثمارات العمومية لقطاع السياحة، ودعم بعض المؤسسات العمومية ذات الصلة كالمكتب الوطني المغربي للسياحة، بالإضافة إلى توسيع نطاق قانون الاستثمارات الصناعية ليشمل القطاع السياحي، والسماح للقرض العقاري المغربي بتمويل بناء المؤسسات السياحية.

المخطط الثلاثي 1965-1967: شكل محطة بارزة في تاريخ السياسة السياحية بالمغرب، حيث تم خلاله إحداث أول وزارة للسياحة بتاريخ 10 يوليوز 1965[4] كمؤسسة حكومية مستقلة، وقد اعتمد هذا المخطط مقاربة قائمة على تدخل القطاع العمومي في تهيئة البنيات التحتية بالمناطق ذات الأولوية (منطقة طنجة، منطقة

[1] محمد، عرجي (1999-2000)، **السياسة السياحية بالمغرب**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، ص 14.

[2] المندوبية العامة للإنعاش الوطني والتخطيط (1965)، قسم التنسيق الاقتصادي والتخطيط، **التخطيط الثلاثي 165-1967**، الرباط، ص 151.

[3] إسماعيل، عمران (2004)، مرجع سابق، ص 90.

[4] نفسه، ص 112.

اسمير، منطقة الحسيمة، أكادير، الجنوب العريض، ودائرة مدن الأسر الملكية)[1]، كما أولى اهتماما خاصا بتشجيع التكوين في المهن السياحية، وتحفيز الاستثمارات الخاصة، إلى جانب توسيع الطاقة الإيوائية.

المخطط الخماسي 1968-1972[2]: ركز على تحسين جودة الخدمات، والرفع من الطاقة الاستيعابية وعدد الوافدين الأجانب، إلى جانب التعريف بالمؤهلات السياحية الوطنية.

المخطط الخماسي 1973-1977[3]: أعطى الأولوية لتنمية السياحة، والفلاحة، وتكوين الأطر، كما ركز على دعم التنمية الجهوية، وتحسين بنية الاستقبال، والرفع من الاستثمارات السياحية، وتشجيع السياحة الداخلية.

المخطط الثلاثي 1978-1980[4]: تميز باعتماد توجهات جديدة في السياسة السياحية، تتمثل في تجويد فضاءات الاستقبال، وتنويع العروض السياحية، وتفعيل دور القطاع الخاص. وقد شرعت الدولة خلال هذه المرحلة في التقليص من تدخل القطاع العمومي، وركزت على تشجيع الاستثمار الخاص. ليقتصر دورها على تمويل البنيات التحتية الأساسية ودعم التكوين، في إطار رؤية تهدف إلى خلق مناخ مناسب لجلب الاستثمارات الخاصة، وتعزيز التنمية السياحية.

المخطط الخماسي 1981-1985[5]: أكد هذا المخطط على مسؤولية القطاع العام في توفير البنيات التحتية الأساسية في المناطق السياحية، مع تخصيص اعتمادات مالية لبناء مؤسسات للتكوين المهني السياحي. كما شهدت هذه الفترة إصدار قانون جديد للاستثمارات السياحية سنة 1983، يهدف إلى تشجيع المستثمرين الخواص على إنشاء مؤسسات الإيواء، ومرافق التنشيط، والترفيه السياحي، والذي استمر العمل به خلال الفترة 1986-1987.

الفترة ما بين 1988 و1992[6]: تواصلت في هذه الفترة سياسة الخوصصة، مع التركيز على تحسين وتطوير المنتوج السياحي بما يتماشى مع متطلبات السوق الدولية، كما عرفت هذه الفترة إصدار قانون جديد

[1] المندوبية العامة للإنعاش الوطني والتخطيط، قسم التنسيق الاقتصادي والتخطيط، **التخطيط الثلاثي 1965-1967**، الرباط، صص 163-164.

[2] وزارة الشؤون الاقتصادية والتخطيط وتكوين الإطارات، **التخطيط الخماسي 1968-1972**، الجزء الثاني، المحمدية، مطبعة فضالة، صص 221-259.

[3] كتابة الدولة في التخطيط والتنمية الجهوية وتكوين الإطارات، **مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973-1977**، الجزء الثاني، الدار البيضاء، مطبعة الدار البيضاء، صص 341-381.

[4] كتابة الدولة في التخطيط والتنمية الجهوية، **مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1978-1980**، الجزء الثاني، الدار البيضاء، منشورات كوثر، صص 489-508.

[5] وزارة التخطيط والتنمية الجهوية، **مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1981-1985**، الجزء الثاني، القسم الثاني، الدار البيضاء، منشورات كوثر، ص 567-593.

[6] وزارة التخطيط، **مخطط مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1992-1988**، صص (92،183).

للاستثمارات السياحية يخول مزايا مالية، وإعفاءات ضريبية مهمة لتحفيز الاستثمار الخاص، فضلا عن مراجعة القانون المتعلق بترتيب الفنادق في إطار السعي لتجويد الخدمات، وتعزيز تنافسية العرض السياحي الوطني.

الفترة ما بين 1993 و1999: اتسمت هذه الفترة بانكماش واضح، تمثل في تراجع عدد الوافدين، وليالي المبيت، إلى جانب انخفاض حجم الاستثمارات السياحية، ويعزى هذا التراجع إلى إصدار ميثاق الاستثمارات لسنة 1995 (القانون رقم 18.95)، الذي ألغيت بمقتضاه بعض الامتيازات الممنوحة للمستثمرين السياحيين بموجب قانون الاستثمارات لسنة 1983[1]، مما أثر سلبا على جاذبية القطاع للمستثمرين الخواص.

المخطط الخماسي 2000-2004: شكل نقطة تحول في القطاع مع مطلع الألفية الثالثة، من خلال إطلاق دينامية جديدة تهدف إلى تعزيز مساهمة السياحة في التنمية. وقد ركز هذا المخطط على الرفع من الطاقة الإيوائية، وتحسين تنافسية العرض السياحي الوطني[2]، إلى جانب تهيئة المناطق السياحية، وتشجيع الاستثمارات، وتأهيل الموارد البشرية، والعمل على استقطاب أعداد متزايدة من السياح.

غير أن هذا المخطط رغم طموحه بقي محدود الأثر بفعل التحديات الدولية، إذ شهد العالم تحولات كبرى في القطاع السياحي، تمثلت في ارتفاع حدة المنافسة مع دول الجوار كإسبانيا، وتونس، ومصر، وظهور وجهات سياحية جديدة، إلى جانب تغير متطلبات السياح، الأمر الذي جعل المغرب يدرك أن مجرد تجويد العرض السياحي وحده لم يعد كافيا لمواكبة هذه التحولات، ما دفعه إلى إعادة النظر في استراتيجياته من خلال التخلي عما جاء في المخطط الخماسي (2000-2004)، وتبني رؤى متوسطة المدى أكثر طموحا مع مطلع الألفية الثالثة.

III. الاستراتيجيات السياحية الكبرى في الألفية الثالثة:

1. رؤية 2010 مقاربة جديدة للسياحة بالمغرب: الركائز والأهداف المعلنة، والحصيلة المحققة

دخل المغرب مع بداية الألفية الثالثة مرحلة جديدة في تدبيره للقطاع السياحي، اتسمت بإطلاق استراتيجيات وبرامج قطاعية طموحة تسعى إلى وضع السياحة في قلب النموذج التنموي، وقد تجسد ذلك بشكل واضح من خلال إطلاق البرنامج التعاقدي المعروف برؤية 2010، والذي تم اعتماده خلال المناظرة الوطنية الأولى للسياحة المنعقدة في مراكش بتاريخ 10 يناير 2001. وجاء هذا البرنامج بمبادرة من الفيدرالية الوطنية للسياحة، التي طرحت تصورا جديدا تحت شعار "السياحة: نظرة، تحد، وإرادة"، ليحل محل المخطط الخماسي 2000–2004 .وقد حظي هذا التوجه بدعم ملكي قوي، حيث أكد جلالة الملك محمد السادس في رسالته السامية الموجهة للمشاركين في المناظرة على أهمية جعل السياحة قاطرة للتنمية، وشدد على ضرورة

[1] إسماعيل، عمران (2004)، مرجع سابق، صص 98-99.
[2] نفسه، ص 100.

إعادة الاعتبار لها كقطاع اقتصادي ذي أولوية قصوى[1]، مستندا في ذلك على المؤهلات الطبيعية والثقافية التي تتميز بها المملكة.

وقد تم توقيع اتفاق إطار بين الحكومة والفيدرالية الوطنية للسياحة لتفعيل هذه الرؤية، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الطموحة بحلول عام 2010، ولبلوغ هذه الأهداف، تم اعتماد ثلاث استراتيجيات متكاملة:

- **الدينامية التجارية:** تركزت على الترويج للمنتوج السياحي المغربي وتعزيز قدرته التنافسية، مع تأهيل الموارد البشرية في القطاع السياحي، وتبني استراتيجية "الثمن مقابل المنتوج."
- **الدينامية المالية:** سعت إلى تنفيذ مقتضيات البرنامج التعاقدي على أرض الواقع، مع توفير الوعاء العقاري اللازم للتجهيزات السياحية، وتقديم تسهيلات ضريبية ومالية لتشجيع الاستثمارات، بمشاركة فعالة من القطاع البنكي.
- **الدينامية السياسية والمؤسساتية:** هدفت إلى إعادة هيكلة المؤسسات المرتبطة بالقطاع السياحي، من خلال إنشاء هيئات مركزية وجهوية وإقليمية، تتولى التخطيط والتنسيق، ومتابعة تنفيذ السياسات السياحية.

كما تم الاعتماد فيها كذلك على مجموعة من البرامج التي تعمل على تنشيط القطاع والرفع من قدرته التنافسية، من خلال إطلاق مشاريع مهيكلة كبرى مدعومة من طرف الدولة، والقطاع الخاص، بغرض تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة بمختلف ربوع المملكة، ويتعلق الأمر بالمخطط الأزرق الذي أطلق سنة 2001، وسعى إلى دعم السياحة الشاطئية وتعزيز قدرتها التنافسية على المستوى الدولي، عبر إنشاء ست محطات سياحية منها واحدة على البحر الأبيض المتوسط وهي محطة "Mediterrania" بالسعيدية، وخمس محطات على المحيط الأطلنتي وهي: محطة ليكسوس بالعرائش، ومحطة مازاغان بالجديدة، ومحطة موغادور بالصويرة، إضافة إلى محطة تغازوت بأكادير، ومحطة الشاطئ الأبيض بكلميم. إلا أن تقييم نتائج هذه الرؤية، أظهر أن الإنجازات لم ترق إلى مستوى الطموحات، كما يتبين من خلال الجدول التالي:

[1] البوابة الوطنية للجماعات الترابية، **نص الرسالة السامية التي وجهها جلالة الملك إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الرابعة للسياحة** بتاريخ (2004/02/12)، عبر الموقع الالكتروني: https://www.collectivites-territoriales.gov.ma، اطلع عليه في: 16/05/2025، س:19:17.

الجدول (1): تقييم نتائج رؤية 2010

المؤشر	الهدف المسطر	النتيجة المحققة	نسبة الإنجاز	تحقق الهدف
عدد السياح	10 مليون	9.3 مليون	93%	لم يتحقق
الطاقة الإيوائية	230 ألف سرير	174 ألف سرير	76%	لم يتحقق
مناصب الشغل	600 ألف	504 ألف	84%	لم يتحقق
العملة الصعبة	80 مليار درهم	56 مليار درهم	70%	لم يتحقق

إنجاز الباحث بناء على معطيات وزارة السياحية والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني (بتصرف).

يبين الجدول أنه بالرغم من الدينامية الاستثمارية التي أحدثتها هذه الرؤية، فإن النتائج المحققة لم ترق إلى مستوى التطلعات، حيث فشلت في بلوغ أغلب الأهداف المرسومة، فعلى مستوى عدد السياح، تم استقطاب 9.3 مليون سائح مقارنة بالهدف المسطر البالغ 10 ملايين، أما الطاقة الإيوائية فقد بلغت 174 ألف سرير، بينما كان الهدف 230 ألف سرير، وبالنسبة لمناصب الشغل، فقد تم توفير 504 ألف منصب من أصل 600 ألف منصب مبرمج، في حين بلغت العائدات من العملة الصعبة 56 مليار درهم فقط من أصل الهدف المسطر والمقدر بـ 80 مليار درهم. ويعزى عدم بلوغ هذه الأهداف إلى عوامل خارجية مرتبطة بالأزمة التي ضربت الأسواق المصدرة للسياح سنة 2008، إلى جانب تركيز العرض السياحي على أربع مدن فقط (مراكش، أكادير، الدار البيضاء، طنجة). ومع ذلك، وبالرغم من عدم تحقيق أغلب الأهداف، فقد أظهرت هذه الرؤية تقدما نسبيا مقارنة بسنة 2001[1]. ومواصلة للجهود الرامية إلى تعزيز القطاع السياحي، بادرت الحكومة الى اعتماد سياسة سياحية جديدة أطلقت عليها اسم "رؤية 2020".

2. رؤية 2020 توجه نحو تعزيز مكتسبات رؤية 2010 وتدارك اختلالاتها: الطموح والحصيلة

أطلقت رؤية 2020 في 30 نونبر 2010 بمراكش، بحضور صاحب الجلالة الملك محمد السادس، كمشروع استراتيجي يكمل مسار "رؤية 2010" السابقة. وهدفت هذه الرؤية إلى تعزيز نقاط القوة التي حققتها المرحلة السابقة، وتصحيح مكامن الضعف وأوجه القصور التي اعترتها. وارتكزت هذه رؤية 2020 على أربعة محاور أساسية لتحقيق نقلة نوعية في القطاع السياحي، وهي:

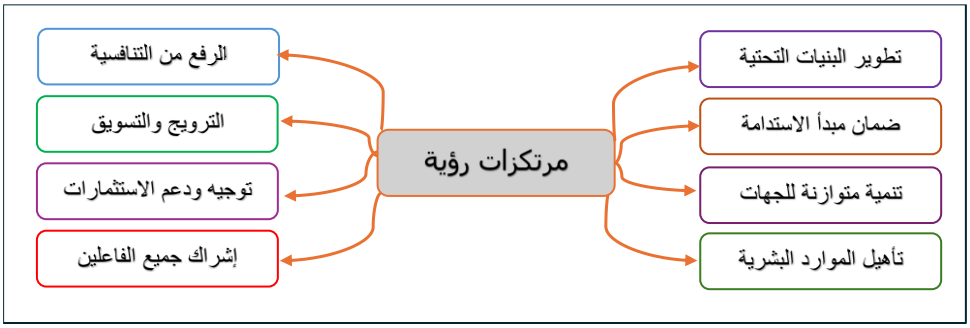
- **الأصالة:** من خلال تثمين الموروث الثقافي والحضاري والتاريخي للمملكة، والذي يميز المغرب عن باقي الوجهات السياحية الأخرى، والمحافظة عليه.

[1] مجلس المستشارين (2024)، **تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية في المجال السياحي**، صص 14-15.

- **التنوع:** عبر استثمار ما يزخر به المغرب من تنوع طبيعي وثقافي وحضاري، لتقديم عروض سياحية تلبي مختلف الأذواق.
- **الجودة:** بتقديم عرض سياحي يتميز بجودة الخدمات، وذلك للرفع من مستوى التنافسية.
- **الاستدامة:** من خلال تبني سياسات وممارسات سياحية تحافظ على الموارد الطبيعية، والتاريخية، والثقافية، بشكل يضمن استمراريتها ونقلها إلى الأجيال المقبلة.

كما سعت هذه الرؤية إلى جعل المغرب ضمن قائمة أبرز 20 وجهة سياحية على الصعيد العالمي، من خلال الاعتماد على مجموعة من المرتكزات نوجزها في الشكل التالي:

الشكل (2): مرتكزات رؤية 2020



إنجاز الباحث بناء على معطيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني (بتصرف)

تضع رؤية 2020 قضايا حماية البيئة، والتنمية المستدامة في صدارة أولوياتها، مركزة على استثمار المؤهلات والثروات الطبيعية والثقافية بشكل مستدام، لفائدة النمو السوسيو-اقتصادي لكل المناطق. وتسعى هذه الرؤية إلى تمكين السياح من تجارب متنوعة وأصيلة تستجيب للمعايير الدولية، مع الحرص على إشراك السكان المحليين في تطوير نشاط سياحي يحافظ على بيئتهم، ويعزز جودة حياتهم. كما تهدف إلى جعل المغرب من بين أفضل 20 وجهة سياحية عالمية، من خلال تحديد أهداف استراتيجية طموحة، تشمل مضاعفة الطاقة الإيوائية بإحداث 150 ألف سرير، وجذب 20 مليون سائح في أفق 2020 (ما يمثل ضعف العدد المستهدف في رؤية 2010)، وخلق 470 ألف فرصة عمل جديدة، والرفع من العائدات السياحية لتبلغ 140 مليار درهم سنة 2020، وزيادة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الوطني بنقطتين من أجل الوصول إلى ما يقارب

150 مليار درهم. ولتحقيق هذه الغايات، تم تحديد ثمان مناطق سياحية تتسم بالانسجام والجاذبية[1]، وهي: المنطقة الشمالية، منطقة المغرب المتوسطي، المنطقة الأطلسية الوسطى، منطقة المغرب الوسطى، منطقة مراكش والأطلسي، منطقة الأطلس والأودية، المنطقة الأطلسية الجنوبية الكبرى، منطقة سوس والصحراء الأطلسية. وقد تم اختيار هذه المناطق بعناية لتعكس التنوع الجغرافي والثقافي الذي يزخر به المغرب، بحيث تقدم كل منطقة تجربة سياحية فريدة، مع الحفاظ على تماسك النموذج السياحي الوطني ككل.

وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في هذه المرحلة، أظهر التقييم المرحلي الذي شمل الفترة من 2010 إلى 2019، فرقا كبيرا بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة والتي نوردها في الجدول الموالي:

الجدول (2): تقييم نتائج رؤية 2020

المؤشر	الهدف المسطر	النتيجة المحققة	نسبة الإنجاز	تحقق الهدف
عدد السياح	20 مليون	12.9 مليون	65%	لم يتحقق
الطاقة الإيوائية	372،3 ألف سرير	269،553 ألف سرير	72%	لم يتحقق
مناصب الشغل	915 ألف	550 ألف	60%	لم يتحقق
العملة الصعبة	140 مليار درهم	78.8 مليار درهم	56%	لم يتحقق
الناتج الداخلي الخام	9.3%	6.7%	72%	لم يتحقق

إنجاز الباحث بناء على معطيات وزارة السياحية والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني (بتصرف)

يظهر تقييم نتائج رؤية 2020 أن الأهداف المرسومة لم تحقق بالشكل المنشود، ففيما يخص عدد السياح، فقد تم تسجيل دخول 12.9 مليون سائح عوض 20 مليون الذي كان مخططا له، أما عدد الأسرة الذي كان من المنتظر أن يصل إلى 372.3 ألف سرير، فإنه لم يتجاوز 269.553 سريرا، وفي ما يتعلق بخلق مناصب الشغل فقد تم توفير 550 ألف منصب عمل فقط من أصل 915 ألف منصب، وعلى مستوى المداخيل من العملة الصعبة فإنها لم تتجاوز 78.8 مليار درهم فقط، أي ما يعادل 56% من الهدف الذي كان مسطرا والذي يصل إلى 140 مليار درهم، كما أن مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام لم تصل إلى النسبة المنتظرة والتي حددت في 9.3% حيث لم تتجاوز 6.7%. ويرجع عدم تحقيق الأهداف إلى مجموعة من العوامل المرتبطة بالتمويل، وضعف البنية التحتية والربط الجوي، وضعف التنسيق بين القطاعات الحكومية والمهنيين،

[1] Mohamed, LAZHAR (2014), "la politique marocaine pour l'établissement d'un tourisme culturel" in **: Patrimoine et tourisme culturel au Maroc acte du 9ème colloque Maroco-Allemand Meknès**, série actes de colloques 43, publication de la faculté des lettres et des sciences humaines université moulay Ismail, Meknès, print shop, pp (251-257), p254.

إضافة إلى ضعف الترويج الرقمي، وتأخر إنجاز المشاريع السياحية الكبرى (المخطط الأزرق)، فضلا عن الأزمة الصحية التي شلت القطاع والمتمثلة في جائحة كوفيد-19.

IV. تحولات السياحة المغربية بين جائحة كوفيد-19 ورؤية 2030: من الأزمة إلى إعادة التأسيس

1. السياحة المغربية في ظل جائحة كوفيد-19 (2020–2022): أزمة غير مسبوقة

أثرت جائحة كوفيد-19 بشكل كبير على النشاط السياحي بالمغرب، إذ أفرزت آثارا عميقة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وخلفت أضرارا جسيمة مست مختلف مكونات هذا القطاع، وذلك بعد قرار السلطات إغلاق الحدود الدولية، وحظر التنقلات الداخلية، مما أدخل القطاع في مرحلة شلل تام، وهو ما تعكسه بوضوح المؤشرات الإحصائية، إذ تراجع عدد السياح من 12.9 مليون سنة 2019 إلى 2.77 مليون فقط سنة 2020[1]، أي بنسبة تراجع تقدر بـ 79%، كما سجلت مؤشرات العائدات السياحية خلال نفس الفترة تراجعا كبيرا بلغت نسبته 54%، حيث انتقلت من 78 مليار درهم إلى 35.88 مليار درهم[2]، ولم يقتصر الأمر على عدد الوافدين أو تراجع المداخيل السياحية فحسب، بل امتد إلى اغلاق عدد كبير من المؤسسات السياحية (فنادق، مطاعم، فضاءات الترفيه ...) مما أدى إلى فقدان الآلاف من الأشخاص لعملهم، وزاد من حدة وهشاشة الوضع الاجتماعي لهذه الفئة. ولتجاوز الأزمة التي عصفت بالقطاع والحد من آثارها الاقتصادية والاجتماعية، التزمت الحكومة بعدد من الإجراءات كصرف تعويضات شهرية لفائدة المتضررين من العاملين في القطاع، وعملت على تأجيل سداد القروض والضرائب بالنسبة للفاعلين في القطاع، كما عقدت اتفاقيات مع عدة أبناك قصد تمويل مشاريع إعادة الإقلاع، وإطلاق عدد من البرامج لتشجيع السياحة الداخلية في فترات التخفيف، كبرنامج نتلاقاو فبلادنا الذي أطلقه المكتب الوطني المغربي للسياحة.

شكلت هذه المرحلة مناسبة لمراجعة السياسة السياحية للبلاد والوقوف على مكامن ضعفها، إذ كشفت بجلاء عن هشاشة هذا القطاع، كما شكلت فرصة لتطوير نموذج جديد قادر على امتصاص الصدمات، وأكثر استدامة، وهو ما ستسعى خارطة الطريق الجديدة 2023-2026 لتحقيقه.

2. خارطة الطريق 2023-2026: رؤية انتقالية نحو نموذج سياحي جديد في أفق 2030

بعد تجاوز تداعيات جائحة كوفيد-19، وبعد ثلاث سنوات من تاريخ انقضاء آخر استراتيجية كبرى همت القطاع، أطلقت وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني رؤية جديدة تهدف

[1] وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المؤشرات العامة لقطاع السياحة، عبر الموقع الإلكتروني، اطلع عليه بتاريخ 20/05/2025 – س:02:39.

[2] نفسه.

إلى استقبال 26 مليون سائح بحلول 2030، ولتحقيق هذا المبتغى فقد تبنت الوزارة خارطة الطريق 2023-2026 التي تم التوقيع عليها واعتمادها رسميا يوم 17 مارس 2023، والتي تحددت أهدافها[1] في:

- وضع المغرب ضمن قائمة أفضل 15 وجهة سياحية على المستوى العالمي؛
- استقطاب 17.5 مليون سائح؛
- خلق 200 ألف فرصة جديدة (80ألف فرصة شغل مباشرة و120 ألف فرصة شغل غير مباشرة)؛
- تحقيق 120 مليار درهم من المداخيل بالعملة الصعبة.

ولبلوغ هذه الأهداف، تم وضع تصور جديد للعرض السياحي قائم على 9 سلاسل موضوعاتية، عوض التقسيم السابق الذي كان قائما على التقسيم الجغرافي (8 مناطق سياحية) وهي كالاتي:

- **المحيط والأمواج:** تركز هذه السلسلة على الأنشطة التي يمكن ممارستها في بعض المناطق المطلة على المحيط الأطلنتي، مثل رياضات ركوب الأمواج، والغوص، وخاصة في بعض المدن مثل المحمدية، الصويرة، والداخلة...
- **الطبيعة والرحلات في الهواء الطلق:** تستهدف هذه السلسلة عشاق الطبيعة لممارسة هواياتهم المفضلة مثل المشي، وركوب الدراجات، ومراقبة الحيوانات، والتخييم، وذلك في مناطق متعددة، كالمنتزهات الوطنية، ومناطق الأطلس المتوسط الغنية بمناظرها، وتشكيلاتها النباتية والحيوانية.
- **سياحة المدن:** تهدف من هذه السلسلة إلى تعزيز جاذبية بعض المدن من خلال التركيز على التسوق، وفضاءات الاستقبال، والحياة الليلية، وتنظيم الفعاليات الفنية والرياضية الكبرى، في مدن كالرباط، والدار البيضاء، ومراكش، وطنجة، وأكادير.
- **الشاطئ والشمس:** سلسلة مخصصة لتنشيط السياحة الموسمية في فصل الصيف، في المناطق الساحلية الأطلسية والمتوسطية على حد سواء.
- **الصحراء والواحات:** ترتكز هذه السلسلة على ما يمكن أن تقدمه الصحراء والواحات من عروض سياحية متميزة كالتجول، ومشاهدة الغروب فوق الكثبان الرملية، وزيارة القصبات، ومعاينة أنظمة الزراعة التقليدية في الواحات في مناطق مثل الراشدية، وزاكورة، وورزازات.

[1] نفسه.

- **سياحة المؤتمرات:** هي سلسلة موجهة للمثقفين، ورجال الاعمال، والمهنيين، من خلال تنظيم المعارض، والمؤتمرات، واللقاءات الدولية، وتكون غالبا في المدن ذات البنى التحتية المتطورة كمراكش، والرباط، وطنجة، والدار البيضاء.
- **المدارات الثقافية:** تقوم هذه السلسلة على التراث والتنوع الثقافي، من خلال زيارة بعض المدن العتيقة التي تحتضن معالم أثرية على درجة كبيرة من الجمال والإبهار، إضافة إلى عادات، وتقاليد، وفنون، وطبخ محلي، غاية في التفرد والإبداع كفاس، ومكناس، ومراكش.
- **السياحة الداخلية (الشاطئ):** موجهة للمواطنين المغاربة، وترمي إلى تحسين جودة الخدمات والأنشطة المقدمة في الشواطئ، لتشجيع المغاربة على قضاء عطلهم داخل أرض الوطن عوض السفر خارجه.
- **السياحة الداخلية (الطبيعة والاستكشاف):** تستهدف هذه السلسلة المواطنين المغاربة المحبين للطبيعة والاستكشاف، لممارسة عدة أنشطة كالمشي، وصعود القمم الجبلية، والاستغوار، كما تستهدف تطوير بنيات الاستقبال المحلية البسيطة، بهدف تنمية المناطق الريفية.

ولم تقتصر خارطة الطريق 2023-2026 على السلاسل الموضوعاتية التسع التي سبق ذكرها، بل عززتها بخمس سلاسل أفقية تهدف إلى إبراز التراث اللامادي للمملكة، وتعزيز التجربة السياحية للسائح وزيادة نسبة رضاه، بالإضافة إلى فتح فرص استثمارية أكثر، وتحقيق منافع اقتصادية أكبر وهي:

- **فن الطبخ المغربي والمنتوجات المحلية:** تهدف هذه السلسلة إلى دعم المطاعم، وأسواق المنتجات المجالية الأصلية، باعتبارها تدخل في عناصر الجذب السياحي التي تثري تجربة الزائر، من خلال تذوق أطباق المطبخ المحلي، أو تجربة المنتوجات التقليدية الأصيلة.
- **المهرجانات والمواسم:** تركز هذه السلسلة على تنظيم التظاهرات الثقافية والفنية، نظرا لدورها البارز في تنشيط السياحة الموسمية، وخاصة السياحة الداخلية،
- **التنمية المستدامة:** تهدف هذه السلسلة إلى تشجيع السياحة المسؤولة، من خلال إشراك المجتمعات المحلية والسياح في حماية البيئة، والمحافظة على الموارد المحلية.
- **الصناعة التقليدية والخبرات المحلية:** تقوم هذه السلسلة على دعم الاقتصاد المحلي القائم على الأنشطة اليدوية التقليدية مثل صناعة الفخار، الزرابي وغيرها....

- **الإيواء البديل (المسؤول والأصيل):** تهدف هذه السلسلة إلى جعل السائح يعيش تجربة أصيلة ومتفردة، والتي تكون أكثر ارتباطا بالبيئة والمجتمع المحلي، وذلك من خلال دعم دور الضيافة، والخيام، والنزل البيئية...

ولضمان نجاح هذه السلاسل وبلوغ الأهداف التي سطرتها الخارطة، عملت الحكومة على تنسيق الجهود مع كل الفاعلين في القطاع، من خلال تعزيز الربط الجوي عبر إطلاق خطوط جوية جديدة ومباشرة، تقلل من عناء الانتظار، وتعزز جاذبية الوجهة. كما عملت الوزارة على تعزيز الترويج، وتطوير شراكات استراتيجية مع أكبر منظمي الرحلات ووكلاء الأسفار العالميين، لزيادة الاقبال السياحي عبر حملات تسويقية فعالة، وتحفيز الاستثمار في مجال التنشيط السياحي الذي يزيد من مدة إقامة السائح، وينشط الاقتصاد المحلي، فضلا عن تعزيز عروض الإيواء، عبر تأهيل البنية الفندقية وتنويعها حتى تناسب جميع الشرائح الاجتماعية، وتقوية الرأسمال البشري لتحسين جودة الخدمات، من خلال إطلاق برامج تدريبية لمهني السياحة في مجالات الاستقبال، اللغات، الإرشاد السياحي، والتسويق الرقمي، وكذا تعزيز مرصد السياحة بشكل يسمح بقياس مؤشرات الأداء، وكذا تحديد الأولويات والمشاكل بدقة، قصد تقديم حلول ناجعة.

وفي حصيلة مؤقتة، أفرزت خارطة الطريق الجديدة نتائج جد إيجابية إلى حدود نهاية سنة 2024 ارتأينا جمعها في الجدول التالي بناء على المعطيات المتوفرة على موقع وزارة السياحة:

الجدول (3): تقييم مرحلي لخارطة الطريق 2023-2026

المؤشر	الهدف في 2026	النتائج المحققة في 2023	النتائج المحققة في 2024	تحقق الهدف
عدد السياح الوافدين	17.5 مليون سائح	14.5 مليون سائح (+34% مقارنة بـ 2022)	17.4 مليون سائح (+20% مقارنة بـ 2023)	تم بلوغ الهدف تقريبا في 2024 بنسبة (99.4%)
إيرادات السياحة	120 مليار درهم	105 مليار درهم	112 مليار درهم	تمت تغطية 93% من الهدف
عدد ليالي المبيت	---	25.6 مليون ليلة	28.7 مليون ليلة	--

إنجاز الباحث بناء على معطيات وزارة السياحية والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني(بتصرف).

تبين المعطيات المستقاة من الإحصاءات الصادرة عن وزارة السياحة أن القطاع السياحي بالمغرب يشهد انتعاشا ملحوظا، وديناميةً قوية، تعكس تقدما كبيرا على مستوى تحقيق الأهداف المسطرة في خارطة الطريق 2023-2026، مع إمكانية تجاوز بعضها. فقد بلغ عدد السياح الوافدين على المغرب سنة 2024 ما يناهز 17.4 مليون زائر، بزيادة قدرها 3 ملايين مقارنة بسنة 2023، أي بنسبة تحقق بلغت 99.4% من الهدف

المحدد والمقدر بـ 17.5 مليون سائح، وبمعدل نمو يصل إلى 20%. أما فيما يتعلق بالإيرادات، فقد تم تحقيق 93% من الهدف المالي المحدد في 120 مليار درهم، حيث وصلت إلى 112 مليار درهم سنة 2024، ومن جهة أخرى شهد مؤشر عدد ليالي المبيت تطورا ملحوظا حيث انتقل من 25.6 مليون ليلة سنة 2023 إلى 28.7 مليون ليلة سنة 2024، وهو ما يؤكد تحسن مدة الإقامة مما انعكس على العائدات السياحية، ويضاف إلى ذلك احتلال المغرب للمرتبة الأولى إفريقيا من حيث عدد السياح سنة 2024، متجاوزا كلا من مصر التي استقبلت 15.7 مليون سائح، وتونس (10.25 مليون)، وجنوب إفريقيا (8.92 مليون)[1].

لكن بالرغم من هذه النتائج المشجعة، فإن ضمان استدامتها يقتضي بذل جهود مضاعفة، والتركيز أكثر على الجودة، والأصالة، والابتكار، وتنويع العروض، ومواكبة ما يشهده العالم من تطور في مجال الرقمنة.

خاتمة:

يتبين من خلال تتبع المسار التاريخي لتطور السياحة في المغرب، أن نشأة النشاط السياحي تعود إلى عهد الحماية، حيث وضعت خلال تلك المرحلة اللبنات الأولى لهذا القطاع الحيوي. ورغم أن هذه المبادرات تمت في سياق يخدم مصالح سلطات الحماية، إلا أنها أرست أسس نشاط اقتصادي جديد، ستعمل الدولة بعد الاستقلال على تطويره، وجعله من الركائز الاقتصادية التي يعول عليها، من خلال تبني استراتيجيات، وبرامج، ورؤى طموحة تسعى إلى تطويره، والرفع من مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز مكانة المغرب في السوق السياحية الدولية. وهو ما يستدعي مواصلة الجهود لتطوير هذا القطاع الحيوي وفق رؤية شمولية، ومقاربة تنموية مستدامة، تستجيب للانتظارات، وتواكب التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم.

1 Sarene, KLOREN (2025); Top 10 African countries tourists visited in 2024; in: **IOL**. (URL : https://iol.co.za/travel/world/2025-05-07-top-10-african-countries-tourists-visited-in-2024/), visité le 21/05/2025, 20:47.

ⴰⵙⵙⴰⵙ ⵏ ⵜⴰⵖⵙⵙⵉ ⵏ ⵡⵓⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⵅ ⵡⵓⵏⵅⴰⵔ ⴰⵎⴰⴽⵜⵢ: ⵜⵜⴰⵎⵜⵜ ⵏ ⵓⵙⵓ ⴰ ⵓⵎⵙⴰⵖ

ⵅⴰⵅⵙⴰ ⵍⵃⴰⵙⵙⴰ
ⴰⵙⴰⵎⵏⵉ ⵓⵙⵜⵜⵅⵏ ⵅ ⵜⴰⵏⵓⴰ ⴰ ⵜⵎⴰⵙⴰⵙⵉⵍ
ⴰ ⵜⵙⵅⵏⴰ ⵜⴰⵀⵙⴰ
ⵜⴰⵙⴰⵏⵡⵉⵜ ⵏ ⵍⵅⴰⵙⴰⵙ ⵙⵉ ⵀⵜⵉⵍⵙⵉⵣ
ⵜⵉⵅⵎⵎⵉⵅ ⵜⵓⵎⵏⵉⵀⵜ ⵍⵎⵢⴰⵙⵉⵙ

الملخص

تسعى الرواية المكتوبة بالأمازيغية، إلى تأصيل الهوية الثقافية لهذا الجنس، وذلك من خلال استلهام التراث بمستوياته اللغوية والرمزية والمادية، باعتبارها عنصرا جوهريا في بنيتها السردية، سواء من حيث التوظيف الجمالي أو من حيث استثماره في بناء الشخصيات والفضاءات والأحداث. غير أن هذا التوظيف يتراوح بين التوظيف المباشر لهذه العناصر التراثية بوصفها مكونًا هوياتيًا ثابتًا، وبين إعادة إنتاجها ضمن رؤية دينامية تستجيب لتحولات الواقع الاجتماعي والثقافي. وهذا التفاعل يثير عدة إشكالات نقدية تتعلق أساسا بعلاقة الرواية الأمازيغية بالتراث، وحدود استلهامه بين التثبيت والتحديث، بين الكتابة الروائية والنصوص السردية الشفاهية الأمازيغية .

في هذا السياق، تسعى هذه الدراسة إلى إبراز تجليات التراث الأسطوري في الرواية المغربية المكتوبة بالأمازيغية ذلك من خلال دراسة رواية "إناكوفن" لمحمد أسوس، كأحد نماذج هذه الكتابات الإبداعية. وسنحاول من خلال التحليل السردي لهذا النموذج، رصد آليات توظيف التراث السردي، وذلك من خلال استدعاء الأسطورة. كما سنتناول أيضا، كيف يساهم هذا التفاعل في مساءلة مفاهيم الأصالة والتجديد داخل الخطاب الروائي الأمازيغي، وهل تعكس هذه الأعمال الرغبة في الحفاظ على الهوية المغربية في بعدها الأمازيغي وبين إعادة تشكيلها في ظل تحولات الحداثة، وما إذا كانت الرواية الأمازيغية فضاءً للمقاومة الثقافية، أم أنها تسعى إلى إنتاج نموذج سردي حديث يتجاوز البعد التراثي نحو آفاق أكثر انفتاحًا.

الكلمات المفتاحية:

الأدب المغربي– التراث – الهوية – الثقافة الشعبية –الأسطورة- الرواية الأمازيغية.

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

ⵡⵔⴰⵙⵙⴰ, ⵅⴰⵅⵙⴰ. (2025, Juin). ⴰⵙⵙⴰⵙ ⵏ ⵜⴰⵖⵙⵙⵉ ⵏ ⵡⵓⵏⵅⴰⵔ ⴰⵎⴰⴽⵜⵢ: ⵜⵜⴰⵎⵜⵜ ⵏ ⵓⵙⵓ ⴰ ⵓⵎⵙⴰⵖ, N° 6, Tome 2, 2ème Année, P 58-70.

ⵜⴰⵣⵍⴰⵖⵜ :

ⵜⵅⴰ ⵜⴰⵙⵙⴻⵎⵍⴰⵢⵜ ⴻ ⵍⴰⵏⴰⵍⵉⵙ ⵏⵜⵉⵏ ⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⴰⵎⵎⴰⵔ ⵏⵜⵜⴰ, ⵙⵉⵜⵜⵙ ⴰⵏⴻⵎⴰⵍ ⵅ ⵜⵉⵎⵎⴰ ⵏ ⵜⵔⴰⵅⵙⵜ ⵜⴰⵏⴻⵎⴰⵍⵜ ⵏ ⵍⴰⵔⵉⵏ, ⴰⴻ ⵙⵔⵔⴰⵎ ⵜⴰⵔⵎⵜⵜⵙⵜ ⵏ ⵜⵅⴻⴰⵍⵜ ⵎⵎⵙ ⵙⴻⴻⵔⴰⵏⵙⵉⵜⵉⵙ ⵅⴻ ⵜⴰⴻⵙⵙⵉⵍⵉⵙ ⵏ ⵜⵏⵙⵜⵜⵙⵉ ⵏ ⵜⵔⵙⵉⵎⵉⵙ ⵏ ⵙⵢⵎⵉ, ⴰⵙⵎⵙ ⵅⵙⴻ ⵙⴻⵎⵔⴰⴻ ⴰⴻⴰⵅⵜⵔ ⵙ ⵉⴻⵔⴰⵏⵉⵜ ⵜⴰⵅⵏⵉⵏⵜ ⵏ ⵉⵔⵉⵔⵉⵎ ⵏ ⵉⵍⵔⵉⵎ ⵏ ⵍⴰⵔⵉⵏ. ⵙⵅ ⵍⴰⵙⵏⴰ ⴻ ⵍⴰⵏⴰⵍⵉⵙ ⵎⵓⴰ ⵅⴰⵏ, ⴰⵢⵀⴰⵎⵉ ⵉⴻ ⵉⴻⵏⵉⵢⴰⵓⵏ ⵙ ⵉⴻⵏⵔⵎⵉⵎ ⵅ ⵙⵙⵏⵎⵉⵎ ⵏ ⵙⵙⵏⵎⵉⵎ ⴰⵔⵢⵓⵙⴻⵀⵙ ⵙⵜⵜⵙⵉⴰⵏ ⴻ ⵜⵛⵍⴰⴻⵙⵜⵜⵙ, ⴰⵛⵍⵉ ⴰⴻ ⵜ ⴻⴻⴰⵓⵉⵏ ⵙⵔⵔⴰⵎ ⵏⵜⵜⵙⵉⵍⵉⵙ ⴻ ⵜⵛⵍⴰⴻⵙⵜⵜⵙⵉⵍⵉⵙ ⵅⵙⵍⵍ ⵅⵙⵍⵍ ⵅⵙⵍⵍ

ⵢⵛⵣ ⴰⵏ ⴰ ⵅⵀ ⵚⵅⴰ ⵗⵙⵣⵙⵙⵚ ⴰⵅⴰⵜⴰⵙ ⵏ ⵜⵅⵙⴰⵙⵓⵜ ⴰⵣ, ⵙⴰⵣ ⵚⵙⵣⵣⵏ ⵅⵀ : ⵛⴰⵛⵏⵣ ⴰⵙ ⵚⵙⵙⵛⵙⵙ ⵙⵗⵏⵅⴰⵏ ⴰⵛⵢⵙⵚⵙⵚ ⵚⵜⵜⵋⵗⵙⵙⴰⵙⵏ ⵙ ⵜⵛⴰⵅⵚⵢⵜ ⵜⴰⵋⵙⵚ ⵜⴰⵛⵣⵏⴰⵜ ⵙⵡⴰⵙⵓⵙ ⴰⵣⵣ“ ⵗⵛⵚⵋⵏ ?

ⴰⵙⵅⵗⵛ ⴰⵛⵅⵙⴰⵙⵗ: ⵅⵀ ⵙⵗⵏⵅⴰⵏ ⵙ ⵗⵛⴰⵜⴰ?

ⵚⵅⴰ ⵙⵗⵏⵅⴰⵏ ⵋⴰⵏ ⵙⵅ ⵙⴰⵏⴰⵙⵓⵏ ⵚⵛⴰⵏⵏⴰⵙⵏ ⵏⵏ ⵙⴰⵙⵜⴰ ⵚⵜⵜⵙⴰⵙⵙⵙⵏⵏ, ⴰⵙ ⵚⵙⴰⵙⵓⴰⵏ ⵅⵀ ⵜⵛⵏⵜⴰⵏ ⵏ ⵙⴰⵛⵗⵏ ⴷ ⵚⵙⵓⵚⵏⵅⵏⵛⵏ ⵏⵏⵙ ⴷ ⵜⵛⴰⵅⵚⵋⵜ ⵜⴰⴷⵏⵙⵙⴰⵙⵏ ⵙ ⵏⵏⵙ, ⵙ ⵜⴰⵙⵓⵙⴰ ⵏ ⵗⵙⵙⴰⵙⵙ[1] ⵏ ⵜⴰⵋⵙⵚ ⵙ ⵙⴰⵏⴰⵙⵓⵏ ⵏⵏⵙ ⵚⵛⵏⵏⴰⵙⵓⵏ. ⵛⴰⵇⴰ ⵜⵚⵅⵅⵚ ⵏ ⵗⵏⴰⵛⵅ ⴰⵛⴰⵜⵗ ⵚ ⵙⵗⵏⵅⴰⵏ ⵚⵙⵗⵏ ⵚⵅⴰ ⴰⵛⵗⵅⵙⵚⵙ ⴰⵅⴰⵜⴰⵙ, ⵙⵏⴰⵙⵓⴰⵏ ⴰⵅⵣ“ ⵏⵏⵚⵢ ⵅⵅⵗⴷⵏⴷⵚⵏ ⵚⵙⵛⵏⴰⴷ ⵏⵏⵙ, ⵙⵗⵏⵗⵏⵜ ⵜⵛⴰⵛⵅⵚⵏ ⵏⵏⵙ ⵙⵅ ⵜⴰⵙⵗⵗⵏ. ⵛⵚⵏⵅⵚ ⵜⵛⵛⴰⵜⵜⵚ ⵙⵅ ⵜⵅⵏⴰⵙⵙⵚⵜ ⵢⵙ ⵜⴰⵜⵙⴰⵙⴰⵜ ⴷ ⵉⴰⵗⵜ ⵏⵏⵙ, ⵙⵗⵏⵅⵙⵜ ⵜⵛⴰⵛⵅⵚⵏ ⵏⵏⵙ ⵙⵅ ⵜⴰⵙⵗⵗⵏ. ⵛⵚⵏⵅⵚ ⵜⵛⵛⴰⵜⵜⵚ ⵙⵅ ⵜⵅⵏⴰⵙⵙⵚⵜ ⵢⵙ ⵜⵅⵏⴰⵙⵙⵚⵜ ⵜⵛⵛⴰⵜⵜⵚ ⵙⵅ ⵜⵅⵏⴰⵙⵙⵚⵜ ⵢⵙ

ⴰⵜⵣⵓⵔ (ⵎⵣⵓⴰⵣ ⵅⵎⴰⵛⵣ), ⴰ ⵍⵜⵉⵅⴰⵓ ⵏ ⵜⵜⴰⵅⵅⴰⵎⵜ, ⵢⵎⵅ ⵓⵔ ⵣⵓⵜ ⵜⵓ ⵍⴰⵓⵓⴰ ⵏ ⵜⵙⴰⵏⴰ ⴰ ⵣⵅⵙ ⴰⵎⵎⴰⵙⵙⵓ ⵣ ⵜⵢⵓⴰⵜⵣⵜ ⵏ ⵣⵍⵜⵎⴰ (ⵇⴰⵜⵣⵃⴰ ⵙⵣⵅⴰ, ⵅⴰⵉⵣⵎⴰ ⵜⵜⵙⵙⵜⴰ), ⴰⵅⵓⵣ ⵜⴰⵙⵙⴰ ⵣⵙⵜⴰⵅⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵜ ⴰⵎⵢⴰ ⵏ ⵍⵜⵅⴰⵓ ⴰⵎⵢⵙⵜⵣ ⵅ ⵜⵜⴰⵙⴰⵅ ⴰⵙⵙⵓⵔ ⵢⴰ ⵢⵎⵎⴰ, ⵎⴰⵛ ⵣⵅⴰ ⵜⴰⵅⵅⵜ ⵏ ⵣⵍⵜⵎⴰ ⵣⵎⵜⵣⵓⵔⵜ ⴰ ⵣⵅⵜⵓⵇⴰⵍ ⵣⴰⵙⴰⵓ, ⵜⵙⵅⵓ ⵅ ⵜⵙⵅⵓⵔ ⵣⵎⵜⵣⵓⵔⵜ ⵏ

ⵙ ⵛⵍⵑ ⵑⵚⵑ, ⵑⵙⵛⵑⵅⵉ ⵏ ⵙⵏⵅⵑⵍ ⵙⵔ ⵉⵙⵜⵑⵑⵑ ⵢⵍⵑⵑ ⵅⵍ ⵉⵍⵅⵙⵅⵍⵍ, ⵛⵑⵇⵑ ⵜⵜⵙⵔⵑⵍ ⵅ ⵜⵅⵅⵉⵅⵅⵜ ⵜⵑⵛⵇⵇⵇⵑⵇⵑⵛⵜ ⵉⵙⵛⵙⵍⵍ ⵅⵔ ⵜⵙⵜⵍⵑⵚⵜ, ⵑ ⵜⵙⵛⵑⵚⵜ ⵜⵑⵑⵍⵍⵙⵑⵜ, ⵑ ⵙⵙⵏⵑⵚ ⵑⵙⵙⵜⵑⵑ[1] ⵑ ⵙⵙⵏⵑⵛⵇ ⵏ ⵙⵉⵇⵉⵔ.

ⵛⵇⵇⵑⵙ ⵍⵍ ⵉⵛⵑⵉⵍ ⵍⵙⵅⵙⵏⵜ ⵏ ⵍⵙⵏⵅⵑⵍ ⵉⵜⵜⵚⵑⵙⵑⵏ ⵙ ⵜⵛⵑⵅⵉⵅⵜ[2], ⵙⵅ ⵑⵚⵍⵍⵉ ⵛⵉ ⵏⵜⵜⵉⵏ ⵜ ⵙⵙⵙ ⵑⵍ ⵜⵑⵙⵍⵍⵉ ⵜⵑⵛⵑⵅⵉⵅⵜ ⵜⵑⵜⵙⵑⵙⵙ (neo-littérature aamazighe) ⵙ ⵙⵛⵅⵑⵅⵑ ⵑ ⵍⵑⵏⵑⵍⵍ ⵚⵑⵉⵏⵉ ⵏ ⵜⵙⵙⵍⵑ ⵜⵑⵛⵑⵅⵉⵅⵜ ⵅⵙⵏ ⵑ ⵜⵑⵍⵑⵑⵙⵜ ⵅⵅⵅⵙⵍ[3], ⵑ ⵜⵑⵍⵑⵑⵙⵜ ⵜⵅⵅⵉⵅⵍ[4], ⵙ ⵍⵑⵅⵙⵑ ⵙⵙ ⵉⵅⵙⵛⵏ ⵑⵅⵍⵑ ⵏⵉⵏⵉ ⵙⵏⵅⵑⵍ ⵉⵙⵙⵙⵜⵜⵜⵙ ⵑ ⵅ ⵍⵑⵏⵑⵍⵍ ⵉⵛⵑⵍⵍⵑⵑⵙⵙ ⵍⵍⵉ ⵜⵜ ⵉⵅⵍⵑⵙⵙⵏ[5] -ⵛⵇⵇⵑⵙ ⵅⵑⵏ ⵛⵑⵑ ⵑⵉⵉⵑⵙ ⵉⵜⵜⵛⵙⵑⵙⵑⵏ- ⵑ ⵍⵉⵍⵍⵉ ⵑⵙⵙ ⵜⵑⵅⵑⵑⵚⵜ ⵑ ⵍⵑⵏⵑⵍⵍ ⵏ ⵍⵑⵍⵑⵑⵙ ⵙⵛⵉⵍⵑⵏ ⵙⵍⵑⵏ ⵑⵅⵅ" ⵍⵍⵉⵍⵜ ⵙⵑⵙⵙⵑ ⵑⵅ ⵉ ⵜⵙⵑⵚⵙⵜ ⵜⵑⵅⵙⵉⵑⵙⵙⵜ ⵅⵍ ⵑ ⵜⵑⵍⵑⵑⵙⵜ ⵑ ⵍⵙⵍⵍⵑⵙⵜ ⵜⵑⵇⵙⵉⵑⵙⵙⵜ.

ⵑⵙ ⵑⵙⵙ ⵑⵑ, ⵉⵍⵅⵛ ⵍⵙⵋⵋⵙⵍ ⵏ ⵜⵉⵑⵅⵙⵜⵉⵍ ⵜ ⵉⵉⵑⵅⵙ ⵑⵑ ⵑⵛⵑⵍⵍⵑⵙ, ⵛⵑⵑ ⵉⵜⵜⵅⵅⵑⵍ 145 ⵏ ⵜⵍⵍⵙⵙⵑⵉ ⵜⵑⵛⵍⵑⵍⵑⵑⵉⵜ, ⵜⵙⵋⵑ ⵅⵅ ⵅⵇⵑⵋ ⵉⵑⵑⵜⵑⵙⵙⵍ ⵉⵛⵇⵇⵅⵑⵍ ⵉⵛⵛⵑⵍⵍ ⵑⵛⵍⵑⵍⵑⵉ ⵍⵍⵑⵙⵙⵉ ⵑⵍⵍⵑⵙⵙⵉ ⵑⵑⵍⵑⵑⵙⵉ ⵜⵉⵑⵑⵜⵑⵙⵙⵍ ⵅ ⵍⵛⵇⵇⵑⵙ ⵑⵑⵍⵑⵑⵙⵉ ⵑⵑⵍⵑⵑⵙⵉ ⵑⵑⵍⵑⵑⵙⵉ

ⵜⵉⵔⵎⵜⵉⵏ ⵜⵉⵏⴰⵎⵙⵏⵏ ⴰ ⵜ:ⵣⵎⴰⵔⵏ ⵜⵉⴰⵎⴰⵔⵜⵏⵏ, ⴰⵔⵎⵉⵣ ⵉⵜⵜⴰⵎⵎⴰ ⵙⵏⵅⴰⵎ ⴰⵎⴰⵣⵉⵢ ⴰⴰ ⵉⵅ, ⵜⵉⵔⴰ[1] ⵏ ⵔⵉⵏⵉⵅ[2] ⵏ ⵜⵎⴰⵅⵉⵜ ⵜⴰⵎⵅⴰⵔ:ⵜ ⴰ ⵙⵏⵜⴰⵎ ⵏ ⵉⵔⴰⵣⵏ ⵅ ⵎⵎⵢⴰⵔⵉⵣⵔ ⴰⵜⴰⴰ.

ⴰⵔⵅ:ⵎ ⵍⵉⵔⴰ ⵔⵉⵏ: ⵙⵎⵉⵏⵏ ⵅ ⵍⵙⵏⵅⴰⵎ ⴰⵎⴰⵣⵉⵢ

ⵉⵅⴰ ⵙⴰⵔⵎⴰⵔ ⵏ ⵙⵎⵉⵏⵏ ⴰⵅ ⵍⴰⵎⵎⴰⵏ ⵏ ⵜⵏⴰⵣⵣⵉⵜ ⵏⴰ ⵅⵏ ⵉⵔⵒⴰ ⵍⴰⵎⵙⴰⴰ ⴰⵎⵏⴰⵅⴰⵎ ⴰⵜⴰⴰ, ⴰ ⵎⴰⴷ ⵔ:ⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⴰⵜⴰⵔⵉ ⴷ ⵜⵎⵎⴰⵔⵜ ⵅⵏ ⵙⵍⵙⵉⵅⵎ ⴰ ⵙⴰⵔⵎⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⴰⵜⴰⵔⵉ ⵜⵎⴰⵜⴰⵔⵜ, ⵎⴰⵜⴰ ⵉⵣⵉⵏⵏ ⵜⵎⴰⵜⴰⵔⵜ ⵜⵉⵔⴰⵜⴰⵔⵉ ⵏ ⵙ

ⵙ ⵢⵛⵣ ⴰⴷ, ⴰⵙ ⴰⵍⵍ ⵑⵜⵜⴰⵣⴰ ⵙ ⵄⵛⴷⵢⴰ "ⵄⵍⴰⵣⵄⵣⵍⵍ" ⵄⵍⵠⴰⵓ ⵑ ⵄⵛⴰⵔⴰ ⵄⵔⵙⵔⵄ ⵛⵄⵄⵛⴰⴷ, ⴷ ⴰⵛⴷⵢⴰ ⵠⵣ ⵜⵓⵜⴰⵢⵜ ⵑ ⵍⵄⵍⵠⴰⵓ ⴰⵛⴰⵠⵜⴰ ⵢ ⵄⵙⵙⴰⵔⵄ ⵑⵄⵛⵔⵄⵍⵜ ⵑ ⵜⵄⵙⵣⵍⵜ ⵑ ⵍⵄⵛⵔⵄⵍ ⵠ ⵍⵄⵓⵓⴰⵙ ⵑⵄⵛⵔⵄⵍⵜ ⵑ

"ⴰⵔⵔⴰ ⵜⵜ ⵉⵍⵍ ⵙⵅⵎⵎⵉⵏⴰ ⵙⵍⵣⵓⵙⵙⴰⵙ, ⵙⴰ ⵙⵔⴰⵙ ⵉⵣⵓⵉ ⵍⵉⵅ ⵏ ⵉⵣⵓⵉ ⵏ ⵙⴰⵙⵓⵙ, ⵢⵙⵍⵉ ⴰ ⵍⵙⴰⵏⵓ, ⵜⵣⵓⵓ ⵙⵣⵣⵓⵙⵙⴰⵙ ⵍⵍⵓ ⵙⵓ ⵜ ⵜⴰⵔⴰⵇⵉ, ⵉⵓⴰⴰ, ⵢⵉⵙⵉ ⵙⴰ ⴰ ⵉⵅⵅ"ⵣ ⵙⴰ ⵙⵓ ⵉⵅ ⵜⵉⵓⵓ, ⵙⵓ ⵉⵔⵔⴰⵜ ⵙⵓ ⴰ ⵉⵇⵍⵉ, ⵉⵇⵣⵍ ⴰ ⵉ ⵙⵍⵣⵓⵙⵙⴰⵙ..."[1]

ⵖⵍⵔ ⵯⵯⵉ ⵉⵙⵙⵍⵍⵉⵏⴰ ⵜⴰⵢⵙⵙⵉ ⵍⵍⵙ ⵉⵣⵣⵉⵯⵍ ⵙ ⵢⴰⵜ ⵏ ⵜⵚⵜⴰⵯⵢⵜ ⵜⵉⵍⵉⵣⵣⵉⵯⵜ, ⵖ ⵉⵍⵍⵙⵙⵔⵙ ⵓⴰⵓⴰⵯ ⵚⵏⵣⵣⵯ ⴰ ⵓⴰⵏⵣⵣ ⵏ ⵜⵍⴰⵢⴰⵣⵣ ⵔ ⵜⵓⵉⵉⵯ ⵏ ⵚⵏⵓⵙⵙⵍⵙⵙ ⵔⵙⵙ ⵏ "ⴰⵅⵯⵯⵉⵏⴰ ⵏ ⵚⵏⵣⵣⵯ" ⴰ "ⵏⵚⵏⵉⴰ"(ⵉⵏⴰⵔⵚⵣⵏ, ⵜⴰⵙⵏⵉⵓⵉⵏ 99-100), ⴰⵢ ⵯⵯⵉ ⵢⴰⵔⵔⴰⵏ ⵉ ⵚⵍⵚⵖⵯⵉ ⵢⴰⵏ ⵏ ⵚⵍⵏⴰⵏ ⴰⵏⵚⵍⵉⵢ ⵉⵣⵓⴰⵓⵏ, ⵖ ⵏⵏⵔⵇⵍⵏⵜ ⵜⵅⵍⵍⴰⵙⵙ ⵏ ⵜⵍⵚⵙⴰⵙ ⵔ ⵚⵖⵉⵉⵙ ⵏ ⵉⵣⵏ ⵙⵚⵓⵓⵚ, ⴰⵇⵔⵚ ⴰⵙ ⵜⵙⵙⴰⵏⴰⵢⵜ ⵅⵙ ⵜⴰⵢⵙⵙⵉ ⵏ ⵜⵉⵙⵙ, ⵏ ⵅⵙ ⵚⵅⵏⵏⵚⵯ ⵏ ⵜⵅⵚⵉⵜ(ⵜⵉⵙⵙⵜ). ⵍⴰⵇⴰ ⵜⴰⵙⵓⵯⴰ ⵏⵏⵙ ⵏⵜⵜⴰⵜ ⵏ "ⵉⵙⵚⵙⵇⵔ" ⵢⵉⵓⵉⵉⵙ ⵏ ⵚⵍⵖⴰⵙ " ⵜⵙⵓⵯ ⵏⵜⵜⴰⵜ ⵏ ⵚⵍⴰⵙⴰⵙ ⵏⵏⵙ"[2], ⵉⵅⵅⴰ ⴰⵙ ⵜⴰⵅⵚⵉⵉⵅ ⵙⴰⵙⵙⴰ, ⴰⵢⵯⵯⵉ ⵢⵚⵏⵏⴰⵏ ⵜⴰⵢⵙⵙⵉ ⵏⵏⵙ ⴰⵏ ⵏ ⵜⴰⵖⵚⵯ ⵜⵅⴰ ⴰⵖⵉⵯⵚⵣ

" ⵎⴰ ⵜ ⵉⵏ ⵖⵉⵯⴰⵏ ⵓⴰⵏ ⵏⵉⵜ ⵉⵅⵙⵙⵉ ⵏⴰⵓⵏⵖ, ⴰⵙ ⵏ ⵏⵉⵜ ⵢⴰⵯⵯⴰ ⵉⵉⵉⵉⵉⵉⵉ ⵏⵏⵙ ⵜⵉⵉⵉⵉⵉⵉⵉ ⵏⵏⵙ ⵏ ⵜⵉⵉⵉⵉⵉⵉⵉ ⵅ ⵏⵚⵯ ⵏⵏⵙ"[3].

ⵖⵍⵔ ⵯⵯⵉ ⵜⵅⵅⵉⵅⵅ ⵜⵙⵙⵉⵏⵜ ⵏ ⵚⵙⵉⵏⵅⵯ ⵏ ⵚⵍⵉⵅⵢⵏ ⵅ ⵏⵚⵏⵅⵯ, ⵙ ⵚⵙⵍⵙⵙⵙ ⵏ ⵔⵙⵙ ⵏ ⵜⵏⵅⵚⵙⵉ ⵜⵉⵍⵍⵙⵙⵙ ⵏ ⵚⵍⵙⵙⵙ ⵏ ⵜⵏⵅⵚⵙⵉ ⵖ ⵚⵅⵯ "ⵚⵅⵯⵯⵉⵏⴰ ⵙⵚ ⵜⴰⵙⵙⵍⵙⵙⵙ ⵯⵯⵉ ⵉⵍⵍⵙⵙⵙ ⵅ ⵏⵚⵙⵙⵙ ⵏⵚⵙⵙⵙ ⵏⵚⵙⵙⵙ

ⵔ⵰ⵣⵄⵙ ⵠ ⵜⵠⵔⵔⵉ[1]. ⵅⵔⵣ ⵄⵏ ⵏⵏⵉ ⵉⵙⵣⵣⵙ ⵉⵔⵔ ⵉ ⵔ⵰ⵣⵄⵙ ⵄⵏ ⵜⵅⵄⵏ "ⵛⵔⵉⵣⵀⵄ" ⵉⵙ ⵙⵄⵏ ⵜ ⵜⵙⵣⵙ ⵉ "ⵍⵉⵏⵣⵙQ" ⵃⵄⵛ ⵄⵏ ⵜⵜ ⵙⵄⵣⵉ ⵉⵅ ⵄⵙ ⵙⵣⵙ ⵉⵜⵜⵏⵏⵉ ⵙⵄⵏⵏⵏⵉ, ⵙ ⵜⵅⵄⵙⵙⵜ ⵙⵄⵉⵏⵉⵏ ⵏ ⵜⵔⵄⵔⵔⵜ ⵙⵄⵉⵏ ⵄⵙ ⵉⵣⵉⵄQ ⵓⵙⵙⵓⵙ ⵄⵏ ⵙⵣⵙ ⵉⵙⵙⵄⵙⵓ ⵜⵄⵏⵣⵓⵜ ⵄⵏ ⵠ ⵜⵔⵙⵄⵙⵏⵏ ⵏ ⵍⵓⵏⵠⵙⵄⵏ ⵏⵏⵙ;

> "ⵜⵉⵣⵉ ⵏⵏⵉ ⵜⵀⵊⵅ ⵛⵔⵉⵏⵄ ⵏ ⵜⵍⵊⵄ ⵏⵏⵙ ⵔⵓⵏⵏⵓⵍ, ⵏⵄⵄ ⵉⵠⵉ ⵉⵠⵉⵓⵉ ⵜⵄⵏⵏⵄ ⵜⵄⵏⵏⵓⵍ, ⵜⵄⵓⵉ ⵅⵄⵜ ⵜⵍⵏⵔⵜ ⵜⵠⵄ ⵠⵉⵓ ⵉⵔⵔⵔⵄⵏⵏ ⵏ ⵅⵉⵄⵍ ⵏ ⵉⵓⵄⵏ ⵜ ⵅⵄⵍ ⵏ ⵍⵍⵏⵏⵄⵍ ⵏⵏⵙ ⵜⵄⵏⵏⵄⵍ ⵏ ⵍⵓⵔⵔⵍ ⵏ ⵜⵔⵔⵓⵏ ⵓ ⵍⵓⵔⵔⵍ ⵏ ⵜⵉⵉⵉ ⵏⵏⵓ, ⵉⵀⵅⵉ ⵜⵜ ⵉⵠⵉⵓⵉ, ⵄⵓ ⵠⵓⵓⵅⵍ ⵄⵅⵏⵏ ⵠ ⵠⵄⵏⵏⵄⵍ ⵏⵏⵙ ⵠⵍⵏⵏⵄⵍ ⵏ ⵜⵉⵉⵉ

ⵙⵔⵙⵏⵏⵉ ⴰⵛⴷⵍⴰⵍ, ⴷ ⵉⵛⴽⵙⵔⴰⵔⴰ, ⴷ ⵙⵜⴷⴰⵔⴰ ⵍ ⵍⴰⵍⵍⴰⵎ ⵍ ⵇⵜⵜⵉ, ⵢⵛⴽ ⵎⵎⵉ ⵜ ⵉⵏⵍ ⵍⵜⵜⴰⵃⴰ ⵙⵎⴰ ⵠ ⵉⵉⵇⵉⵔⴰ ⵉⵔⵜⵠⴽⴰⵍⵍ ⵣⵔⵍⵍⴰⵍ ⴰⵔⵍⵎⵃ ⵍ ⵔⴰ ⵉⵠⵍⵍⴰⵍ, ⴷ ⵜⴰⵔⴰⵙⵉⵍ ⵍ ⵜⵛⵙⵔⵜ, ⵜⵉⴽⴽⴰⵎ ⵍ ⵜⵣⵣⵉⵠⵣ ⵠ ⵎⵙⵉⵏ, ⴷ ⵉⵛⵍⵔⴰⵙ ⵙⴰⵉⵍⵉ ⵉⵛⵛⴰⵎⵍ ⴰⵍⴰⵛⴽ ⵍ ⵜⵙⵠⵜⵜ ⴷ ⵙⵔⵛⴰⴷ.

ⵠ ⵙⵔⴰⵜⵉ ⴰⴷ ⴰⵔⵛⴰⵜⴰⵔ, ⵍⵜⵜⴰⵃⴰ ⵙⵉⵉⵙⵍ ⵔⴰ ⵠ ⵍⵙⵍⵠⴰⵎ ⵍ ⵉⵍⴰⴽⵙⵃⵍ, ⵉⴷⴷⴰ ⴷ ⵠ ⵛⵍⵍⴰⵍⵜ ⵍ ⵜⵙⵔⴽⵉⵍⵉⵍ ⵜⵙⵛⵉⵉⵉⵍ ⵍⵍ ⴷ ⴷⴰⵔ ⵜⴰⵍⵉⴰ ⵜⵙⵍⵃⵉⴰⵜ, ⵣⵙⵍ ⴷ “ⵉⵔⵙⵔⵛⴽ” ⵢⵉⵍⵉⵔ ⵍ ⵙⵛⵢⴰⵔ ⵎⵎⵉ ⵉⵢⵎⵉⵍ ⵔ ⵍⵉⵔⵔⵔ ⵔⴰ ⵉⵠⵍⵍⴰⵍ ⵉⴰⵠⵜ ⵛⴰⴷ ⵉⵎⵔⴰ ⵔⵔⵛⵔⴰⵍ ⵔⴰⵠⵜ ⵛⴰⴷ ⵉⵠⵍⵍⴰⵍ, ⵉⵔⵔⵔⴰ ⴷ ⴷⴰⵔ ⵉⵠⵍⵍⴰⵍ ⵉⴰⵠⵜ ⵛⴰⴷ ⵉⵎⵔⴰ ⵔⵔⵔⵔⵛⵔ ⵍ ⵉⵢⴰⵔⵛⵔⴰⵍ; “ⵉⵎⵔⴰ ⵔⵔⵛⵔⴰⵍ ⵍⵍ ⵍ ⵜⵙⵔⵛⵔⴰⵍ ⵍⵍ

ⵜⵉⵍⵏⵜ ⵏ ⵡⵙⴻⴻⵙⵏ ⵙⴰ ⵅ ⵡⵙⵏⵅⴰⵍ, ⵙⵙ ⵉⵅⵉ ⵢⴰⵙ ⵉ ⵜⵉⵣⵣⵉⵍⵜ ⵜⴰⵇⵍⵍⴰⵙⵜ, ⵇⴰⵛⴰ ⵍⴰⵙⵙ ⵜⴰⵙⵢⵏⵜ ⵉⵙⵙⴰⵍⵍⵙⵙ ⵜⴰⵢⴰⵙⴰⵙⵜ ⵏ ⵙⵇⵜⵜⵉ ⵙⵅ ⵙⵙⵙⵅⵇ ⵢⵙ ⵙⵙⵇⴰⵍ. ⵙ ⵢⵇⵣ ⴰⵏ ⵜⵍⵙⵙ ⵅ ⵜⴰⵏⵏⴰⵉⵜ ⵜⴰⵢⵣⵙⴰⵙⵏⵜ ⵍⵍⵉ ⵉⵙⵣⵢⵙ ⵙⴰ ⵙⵙⴰ ⵏ ⵢⵙⴰ ⵏ ⵡⵙⵏⵅⴰⵍ ⵏ ⵙⵙⵇⴰⵍ, ⵜⴰⵏⵅⴰⵍⵜ ⴰⵍ ⵜⴰⵇⴻⴻⵙⵏⵜ, ⴰⵙ ⵜⵇⵇⴰⵍ ⴰⵅⵙⴰⵣ ⵏ ⵡⵇⵜⵙⵜ ⵙ ⵜⵣⵜⵙⵜ ⵜⴰⵇⵜⴰⵙⴰⵙⵜ ⵏ ⵡⵙⴻⴻⵙⵏ ⴰⵍ ⵅ ⵡⴰⵢⵍⴰ ⴰⵙⵙⵍⴰⵍ ⴰ ⵙⵇⵍⴰⵍ, ⴰⵢⵍⵍⵉ ⵢⴰⵣⵣⴰ ⵉ ⵡⵙⵏⵅⴰⵍ ⵢⴰⵜ ⵏ ⵜⵙⵅⵅⵅⵜ ⵜⴰⵏⵙⵇⵉⵢⵜ ⴷ ⵜⵏⵉⵇⵍⴰⵏⵜ ⵉⵙⵙⵉⵙⵙⵍⵍ ⴰⵇⵇⴰⵣⵍ ⵏⵙ ⵍⵍ ⵉⵙⵙⵅⵅⵅⵅ ⵉⵇⵏⴰⵍⵍ ⵏⵇⵜⵙⵜⵙⵙⵍ.

ⵜⴰⵙⵅⴰⵍⵜ:

ⵍⵍⵣⵇ ⵅ ⵜⵣⵙⴰⵡⵜ ⴰⵍ, ⵇⴰ ⴰⵙ ⴷ ⵙⵏⵅⴰⵍ ⴰⵇⵢⵙⵉⵙⵉⵜ ⵉⵜⵜⵢⵙⵙⴰⵏ ⵙ ⵜⵇⴰⵣⵉⵢⵜ (ⵉⵏⴰⵣⵙⵣⵏ ⵙ ⵙⵇⵍⵢⴰ) ⵙⵙ ⵉⵙⴻⵣⵅⵙ ⵅ ⵜⴰⵢⵙⵉ ⵜⴰⵇⵍⵏⴰⵜ ⵢⴰⵙ ⴰⵢⵍⴰ ⴰⵣⵙⵍⵍⵙⵙⵇⵉ, ⵇⴰⵛⴰ ⵉⵙⵙⴰⴰⴰⵙⵙ ⵙ ⵉⵣⵣⵙⴰⵙⵙ ⵙ ⵉⵣⵣⵙⵙⵍⵍⵏⵏ ⵅ ⵜⵙⵙⵣⵅ ⵏ ⵜⵙⵙⵣⵅ

ⵢⵛⵣ ⴰⵏ, ⵜⵙⵙⵢⵅⴰⵍ ⵜⵅⵙⴰⵍⵜ[1] ⴰⵏ ⵉⵙ ⵏ ⴰⵙⵙⴰⵙⵎ ⵍ ⵍⴰⵔⵏⴰ ⵠ ⵍⵎⵍⵅⵎ ⴰⵛⵢⵙⵙⴰⵍ ⵙ ⵜⵛⴰⵅⵉⵢⵜ, ⵉⵠⴰ ⵔⴰⵍ ⵍ ⵎⵙⵜⴰⵔ ⴰⵍⵀⵙⴰⵣ ⵉ ⵎⵙⵍⵀⵎⵎ, ⵉⵙⵙⴰⵢⵎⵍ ⴰⵛⴰⵠⵠⵛ ⵍ ⵎⵛⵙⵍⵀⵎ ⴰⵛⴰⵅⵉⵢ ⵉ ⵎⵙⵍⵔⴰ ⵏ ⵜⵛⴰⵠⵉⵜ ⵏ ⵎⵙⵙⵉⵙⵍⵔ ⵍ ⵔⵉⵏⵔⴰ ⵜⴰⵛⴰⵎⴰⵙⵜ, ⵏ ⵎⵙⵛⴰⵔⵍⵎ ⵍ ⵎⵙⵔⵉⵠⵛ ⴰⵍⵙⵣⴰⵣ, ⵙ ⵎⵙⵙⵎⵛ ⵍ ⵍⴰⵔⵏⴰ ⵍ ⵜⵣⵙⵜⴰⵍⵜ ⵜⴰⵛⵏⵍⴰⵍⵜ ⵙ ⵔⴰⵜ ⵍ ⵜⴰⵍⵍⴰⵔⵜ ⵜⴰⵜⵙⴰⵙⵜ ⵉⵅⵛⵙⵙⵎⵙ ⵍ ⵎⵙⵙⵣⵙⵎⵙ ⴰⵍⵉⵛⴰⵍ ⵏ ⵜⵉⵎⵉⵜ ⵏ ⵜⵛⴰⵠⵉⵜ ⵠ ⵜⵛⴰⵅⵉⵜ ⵠ ⵎⵛⴰⵉⵎ ⵎⵍⵀⵉⵎ.

[1] ⵜⵣⵢⵙⵣ ⴰⵏ ⵎⵎⵣ ⵙⵣⵙⵙⵢ ⵣ ⵍⵎⵍⵅⴰⵎ.

لائحة المصادر والمراجع

- الثوري قيس، "الأساطير وعلم الأجناس"، العراق، جامع الموصل، 1981.
- شوقش عبد الكريم "موسوعة الفلكلور والأساطير القديمة"، بيروت، دار العودة، ط1، 1982.
- مرسيا إلياد، "مظاهر الأسطورة"، ترجمة نهاد خياطة، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، ط1، 1991.
- صدوق نور الدين،" البداية في النص الروائي"، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، الطبعة الأولى، 1994.
- زهور الحسن، "موزيا، زغ ؤميين ن تمازيغت"، منشورات مطبعة السلام، أيت ملول، 1994.
- مرتاض عبد الملك، "تحليل الخطاب السردي، معالجة تفكيكية سيميائية مركبة لرواية (زقاق المدق)"، ديوان المطبوعات الجزائرية، سلسلة المعرفة، الجزائر، 1995.
- محمد أسوس،"إناكوفن" منشورات رابطة تيرا للكتاب بالأمازيغية، مركز النسخ أيت ملول،2017.
- زهور الحسن، "الواقة السحرية في الرواية الأمازيغية رواية إناكوفن نموذجا"، ضمن كتاب "الملتقى الأول للرواية الأمازيغية النشأة والامتداد"، رابطة تيرا، المطبعة المركزية لسوس، أيت ملول، ط 1، 2019.

La place de l'enseignement de la sociologie et l'anthropologie de la santé et de la maladie dans les programmes de formation des ISPITS au Maroc : étude de cas inspirée d'une sociologie du curriculum

Pr. Abdelkhalek SIDATI

Maitre de conférences à L'Institut Supérieur des Professions Infirmières et Techniques de Santé - Laâyoune

Maroc

Résumé

Cette étude évalue l'intégration de la sociologie et de l'anthropologie de la santé et de la maladie dans les programmes de formation des professionnels de santé dans les Instituts Supérieurs des Métiers de la Santé et des Techniques de Santé (ISMPST) au Maroc. L'objectif est d'analyser l'impact de cette intégration sur la qualité de la formation des praticiens, notamment en ce qui concerne le développement de la pensée critique et la compréhension des contextes sociaux et culturels des soins. Méthodes et matériaux : La recherche s'appuie sur une approche descriptive des programmes d'études de l'Institut de Laâyoune, avec une généralisation des résultats à l'ensemble des instituts marocains. Tous les programmes académiques, de la première à la sixième année, ont été examinés à l'aide d'indicateurs spécifiques permettant de mesurer la place de ces disciplines et de déterminer le rôle des instituts dans leur promotion au sein des projets de fin d'études. Résultats : L'étude révèle que la sociologie et l'anthropologie de la santé et de la maladie sont insuffisamment intégrées dans les programmes académiques. Ce manque d'intégration est dû à l'influence de certaines parties prenantes qui ne reconnaissent pas la valeur de ces disciplines pour renforcer la professionnalisation des soins infirmiers, ainsi qu'à une certaine hégémonie idéologique au sein des instituts. Toutefois, les résultats suggèrent qu'une meilleure intégration de ces disciplines pourrait améliorer les pratiques infirmières en développant la compréhension sociale et culturelle des professionnels de santé, augmentant ainsi leur efficacité face aux défis des soins de santé.

Mots clés

Sociologie de la santé et de la maladie, Anthropologie de la santé et de la maladie, Programmes de formation, ISPITS du Maroc.

Citation :

SIDATI, Abdelkhalek. (2025, Juin). La place de l'enseignement de la sociologie et l'anthropologie de la santé et de la maladie dans les programmes de formation des ISPITS au Maroc : étude de cas inspirée d'une sociologie du curriculum, Revue de recherche en sciences humaines et cognitives, N° 6, Tome 2, 2ème Année, P 71-102.

1. Introduction

Une des façons d'aborder la circulation des savoirs entre la sociologie, l'anthropologie de la santé et de la maladie et la société est d'examiner jusqu'où ces disciplines ont pénétré la formation des professionnels de santé, notamment dans les programmes de l'Institut Supérieur des Professions Infirmières et Techniques de Santé (ISPITS) au Maroc. **Quelle est la place de la sociologie et de l'anthropologie de la santé et de la maladie dans ces programmes ? Comment contribuent-elles à la formation des professionnels de santé face aux défis sociaux et culturels liés à la santé et à la maladie ?**

Pour répondre à ces interrogations, il sera d'abord essentiel de définir clairement la problématique de la recherche et de préciser la méthodologie choisie, en s'appuyant sur la sociologie du curriculum et les approches de l'anthropologie. Par la suite, un aperçu global de l'intégration de ces deux disciplines dans les programmes de formation sera fourni, en explorant le contenu, les objectifs et les outils pédagogiques utilisés. Enfin, une analyse de la place de la sociologie et de l'anthropologie de la santé et de la maladie au sein du système de formation sera réalisée, en mettant l'accent sur leur rôle dans la préparation des professionnels de santé, afin qu'ils puissent faire face aux défis sociaux et culturels liés à la santé et à la maladie dans le contexte marocain.

Position du problème et perspective d'analyse

Vouloir délimiter la place qu'occupe ces deux disciplines dans les programmes de formation soulève la question de la sélection et de l'organisation des connaissances lors de la conception des curriculums. Pourquoi certaines connaissances sont-elles incluses dans ces programmes tandis que d'autres ne le sont pas ? Comment les priorités des matières sont-elles déterminées ? Ces problématiques sont étroitement liées aux dynamiques sociales et culturelles qui gouvernent le processus de conception des curriculums (Bourdieu, 1990, p. 112).

Nous avons fondé notre approche méthodologique sur la sociologie du curriculum et les méthodologies de l'anthropologie culturelle, en nous appuyant sur deux hypothèses principales:

- Le choix et l'organisation des connaissances dans les programmes de formation des professionnels de santé sont influencés par la répartition du pouvoir et de l'hégémonie culturelle au sein de la société. Divers acteurs, internes ou externes au système de formation, cherchent à imposer leurs priorités en matière d'éducation sanitaire (Fassin, 2001, p. 68).

- Les programmes de formation ne se limitent pas à la transmission de savoirs techniques ; ce sont des constructions sociales qui reflètent les représentations sociétales de la santé et de la maladie, et qui sont façonnées en fonction des besoins culturels et sociaux (Trostle, 2005, p. 102).

En s'appuyant sur ces hypothèses, il convient d'analyser la place de la sociologie et de l'anthropologie de la santé et de la maladie dans l'intégration des connaissances au sein des programmes des Instituts Supérieurs des Professions Infirmières et Techniques de Santé (ISPITS). L'objectif est d'identifier les facteurs sociaux, politiques et culturels influençant cette position (Good, 1994, p. 134).

Une présentation détaillée de l'inclusion de ces deux disciplines dans les programmes de formation sera d'abord proposée, en examinant le contenu, les objectifs pédagogiques et les méthodes d'enseignement utilisées. Ensuite, une interprétation des influences sociales et culturelles qui façonnent la place de la sociologie et de l'anthropologie de la santé et de la maladie sera avancée, en mettant en évidence leur rôle dans la préparation de professionnels de santé aptes à répondre aux défis sociaux et culturels liés à la santé et à la maladie dans le contexte marocain.

2. Méthodologie

L'analyse sera basée sur une étude descriptive des programmes de formation à l'Institut Supérieur des Professions Infirmières et Techniques de Santé de Laâyoune, avec une généralisation des résultats aux autres instituts

marocains. Les programmes d'enseignement pour toutes les spécialités seront examinés jusqu'à l'année universitaire 2024-2025. L'étude couvrira le cycle de licence, de la première à la sixième session, qui constitue la période complète de formation à l'institut, d'une durée de trois ans.

Pour déterminer la place de la sociologie et de l'anthropologie de la santé et de la maladie dans les programmes de formation, un ensemble d'indicateurs sera utilisé, se concentrant sur la répartition de ces matières dans les curricula, leur nature et leur impact sur la formation des professionnels de santé :

a) Présence de cours et de modules spécialisés en sociologie et anthropologie de la santé et de la maladie :

- Il sera recherché les cours et leurs modules présents dans les descriptifs de chaque filière et unité, sans exception, qui abordent de manière systématique la relation entre la santé et la société, y compris ceux qui font référence aux différentes écoles de pensée en sociologie de la santé et de la maladie ou en anthropologie de la santé et de la maladie.

- Il n'est pas nécessaire que ces cours portent explicitement les titres "sociologie de la santé et de la maladie" ou "anthropologie de la santé et de la maladie", mais il suffit qu'ils traitent des sujets associés à ces disciplines.

b) Présence de cours fondamentaux en sciences sociales liées à la santé et à la maladie :

- L'analyse portera sur les cours qui se concentrent sur les aspects sociaux et culturels de la santé, tels que les questions de santé publique, les inégalités sanitaires entre les groupes sociaux, ou les relations entre la santé et l'environnement.

- Ces cours peuvent aborder des sujets comme les facteurs sociaux de la maladie, l'éducation à la santé ou la culture et la santé, qui incluent des éléments de sociologie ou d'anthropologie de la santé et de la maladie, mais ne sont pas nécessairement classés comme des modules spécialisés.

c) Présence de cours axés sur les aspects culturels et sociaux de la santé et de la maladie :

- Ces modules abordent des sujets tels que la santé et la culture, la conscience sociale de la santé, ou les relations sociales liées à la maladie (par exemple, les modèles de handicap ou la maladie chronique dans la société).

- Ces cours peuvent combiner la sociologie et l'anthropologie de la santé et de la maladie, offrant ainsi aux étudiants les outils nécessaires pour comprendre les défis sociaux et culturels liés à la santé.

d) Nature des cours selon les filières et spécialités (principaux ou complémentaires) :

- Les cours traitant de la sociologie de la santé et de l'anthropologie de la santé et de la maladie ont été classés comme principaux (Majeur) ou complémentaires (Complémentaires) en fonction de leur position dans le programme d'études.

- Les cours principaux sont ceux qui font partie intégrante de la formation et qui sont suivis par tous les étudiants des spécialités liées à la santé. En revanche, les cours complémentaires sont optionnels et viennent compléter les cours principaux, abordant des sujets spécialisés comme la sociologie de la santé ou l'anthropologie de la maladie.

a) Encouragement des sujets de projets de fin d'études (PFE) :

- L'analyse a porté sur la mesure dans laquelle l'institut encourage les étudiants de sixième année à choisir des sujets liés à la sociologie et à l'anthropologie de la santé et de la maladie pour leurs projets de fin d'études (PFE).

- Cela inclut le soutien de l'institut pour les sujets de recherche traitant des problématiques sociales et culturelles liées à la santé et à la maladie, en particulier celles qui reflètent les défis auxquels sont confrontés les professionnels de santé au Maroc.

- L'étude a également porté sur l'impact de ces sujets sur la préparation des étudiants à faire face aux défis complexes des soins de santé dans le

contexte marocain, en particulier dans les régions ayant des caractéristiques sociales et culturelles distinctes.

L'analyse sera basée sur une étude descriptive des programmes de formation à l'Institut Supérieur des Professions Infirmières et Techniques de Santé de Laâyoune, avec une généralisation des résultats aux autres instituts marocains. Les programmes d'enseignement pour toutes les spécialités seront examinés jusqu'à l'année universitaire 2024-2025. L'étude couvrira le cycle de licence, de la première à la sixième session, qui constitue la période complète de formation à l'institut, d'une durée de trois ans.

Pour déterminer la place de la sociologie et de l'anthropologie de la santé et de la maladie dans les programmes de formation, un ensemble d'indicateurs sera utilisé, se concentrant sur la répartition de ces matières dans les curricula, leur nature et leur impact sur la formation des professionnels de santé :

b) Présence de cours et de modules spécialisés en sociologie et anthropologie de la santé et de la maladie:

- Il sera recherché les cours et leurs modules présents dans les descriptifs de chaque filière et unité, sans exception, qui abordent de manière systématique la relation entre la santé et la société, y compris ceux qui font référence aux différentes écoles de pensée en sociologie de la santé et de la maladie ou en anthropologie de la santé et de la maladie.

- Il n'est pas nécessaire que ces cours portent explicitement les titres "sociologie de la santé et de la maladie" ou "anthropologie de la santé et de la maladie", mais il suffit qu'ils traitent des sujets associés à ces disciplines.

c) Présence de cours fondamentaux en sciences sociales liées à la santé et à la maladie:

- L'analyse portera sur les cours qui se concentrent sur les aspects sociaux et culturels de la santé, tels que les questions de santé publique, les inégalités sanitaires entre les groupes sociaux, ou les relations entre la santé et l'environnement.

- Ces cours peuvent aborder des sujets comme les facteurs sociaux de la maladie, l'éducation à la santé ou la culture et la santé, qui incluent des éléments de sociologie ou d'anthropologie de la santé et de la maladie, mais ne sont pas nécessairement classés comme des modules.

d) Présence de cours axés sur les aspects culturels et sociaux de la santé et de la maladie :

- Ces modules abordent des sujets tels que la santé et la culture, la conscience sociale de la santé, ou les relations sociales liées à la maladie (par exemple, les modèles de handicap ou la maladie chronique dans la société.

- Ces cours peuvent combiner la sociologie et l'anthropologie de la santé et de la maladie, offrant ainsi aux étudiants les outils nécessaires pour comprendre les défis sociaux et culturels liés à la santé.

e) Nature des cours selon les filières et spécialités (principaux ou complémentaires):

- Les cours traitant de la sociologie de la santé et de l'anthropologie de la santé et de la maladie ont été classés comme principaux (Majeur) ou complémentaires (Complémentaires) en fonction de leur position dans le programme d'études.

- Les cours principaux sont ceux qui font partie intégrante de la formation et qui sont suivis par tous les étudiants des spécialités liées à la santé. En revanche, les cours complémentaires sont optionnels et viennent compléter les cours principaux, abordant des sujets spécialisés comme la sociologie de la santé ou l'anthropologie de la maladie.

f) Encouragement des sujets de projets de fin d'études (PFE):

- L'analyse a porté sur la mesure dans laquelle l'institut encourage les étudiants de sixième année à choisir des sujets liés à la sociologie et à l'anthropologie de la santé et de la maladie pour leurs projets de fin d'études (PFE).

- Cela inclut le soutien de l'institut pour les sujets de recherche traitant des problématiques sociales et culturelles liées à la santé et à la maladie, en particulier celles qui reflètent les défis auxquels sont confrontés les professionnels de santé au Maroc.

- L'étude a également porté sur l'impact de ces sujets sur la préparation des étudiants à faire face aux défis complexes des soins de santé dans le contexte marocain, en particulier dans les régions ayant des caractéristiques sociales et culturelles distinctes.

Méthodologie appliquée

a) Une analyse approfondie des cours principaux et complémentaires a été réalisée tout au long des cycles de la première à la sixième année, en se concentrant sur la relation de ces cours avec la sociologie de la santé et l'anthropologie de la santé et de la maladie, plutôt que sur le contenu complet (tel que les programmes d'études).

b) L'analyse a couvert chaque cours et chaque thème offrant une explication systématique de la relation entre l'éducation, la société et la culture, ou intégrant des éléments des sciences sociales liées à la santé.

c) Cette approche permet de dresser un portrait précis du rôle de la sociologie et de l'anthropologie dans les programmes de formation des étudiants des instituts supérieurs des métiers infirmiers et des techniques de santé et de son impact sur leur développement.

d) L'analyse a également porté sur les sujets encouragés dans les projets de fin d'études et leur réflexion sur la formation des professionnels de la santé, en étudiant les titres proposés par les étudiants et les enseignants, et en les liant aux défis sociaux et culturels auxquels sont confrontés les systèmes de santé au Maroc.

Grâce à cette méthodologie, la recherche offre une vue d'ensemble de l'impact de la sociologie et de l'anthropologie de la santé et de la maladie sur la préparation des professionnels de la santé à l'Institut de Laâyoune, contribuant ainsi à améliorer la compréhension de la manière de relever les défis sociaux et culturels liés à la santé et à la maladie dans le contexte local.

3. Analyse et discussion des résultats

La place de la sociologie et de l'anthropologie de la santé et de la maladie dans les programmes de formation des professionnels de santé dans les ISPITS

La sociologie et l'anthropologie occupent une place très limitée dans les programmes d'enseignement, notamment au niveau du cycle secondaire qualifiant, qui constitue pourtant l'unique période où les élèves entrent en contact avec les sciences sociales à travers le programme de philosophie. Ce dernier, dispensé sur trois ans (tronc commun, première et deuxième année du secondaire qualifiant), est obligatoire pour toutes les filières. Cependant, on constate une absence de chapitres spécifiquement consacrés aux sciences humaines. À l'exception du cours sur « La question de la scientificité dans les sciences humaines » pour les filières des Lettres et des Sciences Humaines, ainsi que du concept de « sociologie » dans la filière des Sciences Humaines, le contenu proposé dans les programmes des filières scientifiques et économiques se limite à des textes traitant de concepts éloignés des sciences humaines. Cette situation empêche les élèves de développer une réelle compréhension des sciences sociales, malgré leur importance.

L'intégration dans les programmes éducatifs, de l'école primaire au secondaire, de matières traitant des cultures, des bases de la psychologie, de l'éthique, des valeurs éducatives ainsi que des problématiques des sciences sociales, notamment la sociologie, l'anthropologie et la psychologie, représente une nécessité pressante. Ces constats mettent en évidence la marginalisation des sciences humaines dans les programmes éducatifs marocains. Bien que certains éléments de sociologie soient présents dans les filières "Lettres et Sciences Humaines", ces dernières attirent peu d'étudiants issus des domaines de la santé et de la médecine, à l'exception de formations spécifiques comme celle des assistants sociaux dans les instituts supérieurs des métiers infirmiers et techniques de santé. En revanche, les filières scientifiques, pourtant dominantes, se caractérisent par une pauvreté, voire une absence totale, de contenus philosophiques en lien avec les sciences sociales.

Ce déficit en formation dans les sciences sociales génère une lacune importante dans la qualité des enseignements offerts dans les instituts supérieurs des métiers infirmiers et techniques de santé. Cette faiblesse est aggravée par l'absence d'une stratégie ministérielle claire visant à intégrer les dimensions sociales et culturelles dans la formation des étudiants en santé, ce qui entrave leur développement intellectuel et professionnel. À l'échelle internationale, depuis le milieu du XXe siècle, plusieurs systèmes de santé ont progressivement intégré les sciences sociales dans leurs programmes de formation, démontrant ainsi l'efficacité de la sociologie et de l'anthropologie de la santé pour analyser les déterminants sociaux de la santé (comme la pauvreté, l'éducation et le chômage) et comprendre les dynamiques des maladies. Le Maroc gagnerait à tirer parti de ces expériences pour améliorer son système éducatif et répondre aux défis sociétaux liés à la santé.

Par exemple, dans la société saharienne marocaine, les représentations populaires de la santé et de la maladie présentent des spécificités culturelles et sociales profondément ancrées dans l'environnement local. Il est bien connu que les traditions sahariennes accordent une grande importance aux traitements naturels, comme l'utilisation des plantes médicinales, et privilégient les soins dans un cadre familial ou communautaire. Certaines maladies sont également interprétées dans des contextes symboliques liés au mauvais œil ou à la sorcellerie, ce qui peut influencer les décisions de recours aux établissements de santé. Ces spécificités culturelles peuvent parfois entraîner des malentendus entre les professionnels de santé et les patients, surtout lorsque ces derniers ne maîtrisent pas la culture saharienne et ses pratiques traditionnelles en matière de santé et de maladie. C'est ici qu'intervient l'anthropologie de la santé, en offrant un cadre analytique qui permet aux professionnels du secteur de mieux comprendre ces traditions et croyances, améliorant ainsi l'efficacité des interventions thérapeutiques et renforçant la relation entre les professionnels de santé et les populations locales.

La sociologie, quant à elle, permet d'étudier les facteurs structurels influençant la santé des habitants des régions sahariennes, tels que les défis

liés à la distance géographique et les difficultés d'accès aux services de santé, ainsi que l'impact des politiques de santé nationales sur ces populations marginalisées.

Filière	Option
Soins infirmiers	Infirmier polyvalent Infirmier en santé mentale Infirmier en anesthésie-réanimation Infirmier en soins d'urgence et soins intensifs Infirmier en néonatologie
Techniques de santé	Technicien de laboratoire Technicien en radiologie
Rééducation / Réhabilitation	Kinésithérapie
Sage-femme	Sage-femme
Assistance médico-sociale	Assistant social

Tableau 1 : Répartition des filières et options pour l'année universitaire 2024-2025 à l'ISPITS de Laâyoune.

Indicateur	Description	Encouragement et soutien fournis (Elevé/modéré/Faible/Aucun)
Encourager les projets de fin d'études liés à la sociologie de la santé et de la maladie	Soutien aux étudiants dans le choix de sujets qui se concentrent sur les relations sociales et culturelles de la santé et de la maladie	Aucun
Encourager les projets de fin d'études en anthropologie de la santé et de la maladie	Soutien aux sujets portant sur la compréhension des cultures et des modes de traitement communautaires et leur impact sur la santé	Aucun
Supervision académique dédiée à ces sujets	Disponibilité d'une supervision académique spécialisée pour les sujets de sociologie et d'anthropologie de la santé et de la maladie dans les projets de fin d'études	Faible
Relation des projets avec les défis de santé locaux	Relation des projets avec les défis de santé liés à l'environnement social et culturel local, comme les maladies chroniques ou les inégalités de santé	Faible

Tableau 2 : Niveau de soutien des projets de recherche (PFE) dans les domaines de la sociologie et de l'anthropologie de la santé et de la maladie au cours des années universitaires (2021-2024)

Les données du tableau 2 mettent en évidence un soutien insuffisant pour les projets de recherche en sociologie et anthropologie de la santé, tant en termes de sélection des sujets que d'encadrement académique. Jusqu'à 2023, l'intérêt pour ces domaines était pratiquement inexistant, comme le montre l'absence de soutien significatif (notée par "Aucun") pour les projets en sociologie et anthropologie de la santé. Ce n'est qu'en 2024 qu'une amélioration légère est observée, avec un soutien modéré, principalement

en raison de l'intégration de nouveaux enseignants spécialisés dans ces disciplines. Cependant, les projets restent encore faiblement liés aux défis de santé locaux, limitant ainsi leur influence sur les enjeux sociaux et culturels de la santé. Il est donc essentiel d'intensifier les efforts institutionnels pour renforcer l'accompagnement académique et les ressources allouées à ces domaines d'étude.

Années universitaires	la filière / Option(s)	Nombre de recherches travaillées comme échantillon de recherche	Nombre de recherches achevées liées aux champs de la sociologie et de l'anthropologie
2022	IP	64	10
	IAR	18	5
	ISUSI	10	1
2023	IP	54	5
	IAR	18	4
	ISUSI	14	8
2024	IP	54	8
	ISUSI	19	6
	RAD	16	4
	IAR	26	3
	SAGE FEMME	14	4
	LABO	18	3

Tableau 3 : Soutien aux projets de recherche (PFE) sur la sociologie et l'anthropologie de la santé et de la maladie au cours des années universitaires (2022-2024).

L’analyse des données concernant les années 2022 à 2024 montre une évolution marquée de l’intérêt pour les recherches en sociologie et anthropologie de la santé.

La spécialité IP demeure la plus représentée en termes de recherches engagées et réalisées durant ces trois années. Le taux de recherches achevées a nettement progressé en 2024, atteignant 15 %, contre environ 8-9 % en 2022 et 2023. Cette amélioration témoigne d’une meilleure intégration des recherches en sociologie de la santé dans cette spécialité.

Quant à ISUSI, bien que le nombre de recherches en 2022 ait été faible, cette spécialité a montré une progression significative, avec un taux de réalisation qui a bondi de 10 % en 2022 à 57 % en 2023, avant de connaître une légère diminution à 31 % en 2024. Cette évolution suggère une prise en compte croissante des enjeux sociologiques dans les projets de recherche, particulièrement à partir de 2023.

En revanche, dans la spécialité IAR, le nombre de recherches terminées est resté relativement faible, ce qui souligne un manque d'ancrage des recherches dans les sciences sociales. Cela met en évidence le besoin urgent d'un soutien académique renforcé pour cette spécialité.

Les nouvelles spécialités en 2024 (RAD, SAGE FEMME, et LABO) ont présenté des taux d'achèvement modérés, oscillant entre 17 % et 25 %. Cette amélioration est attribuable à l'intégration d'enseignants spécialisés, qui ont contribué à une meilleure qualité des recherches dans ces domaines.

En conclusion, l'absence de contexte sociologique et anthropologique a été particulièrement marquante en 2022 et 2023, notamment dans des spécialités telles que IP et IAR. Cependant, un changement qualitatif a commencé à se dessiner en 2024, avec l'introduction de nouvelles spécialités et le renforcement de la présence d'enseignants spécialisés, ce qui a eu un impact positif sur certaines spécialités comme ISUSI, RAD et SAGE FEMME. Il convient également de souligner l'absence de contributions de la spécialité en ASSISTANT SOCIAL, en raison du retard dans son intégration dans la formation (la première cohorte débutera la production de recherches en 2025), ce qui n'a pas permis d'observer des variations significatives dans les taux d'intérêt.

Cependant, l'analyse des données révèle que ces deux champs de connaissance occupent une place très marginale dans le parcours d'apprentissage des étudiants. Cela soulève des interrogations quant à leur pertinence dans les programmes de formation des instituts dédiés aux cadres de santé (notamment les infirmiers) au Maroc. Malgré cela, nous sommes convaincus que ce domaine, à savoir les sciences sociales en général, peut jouer un rôle déterminant dans ce contexte.

Le projet principal de la sociologie médicale et de l'anthropologie médicale, bien que marqué par la diversité de leurs courants intellectuels, vise à atteindre plusieurs objectifs essentiels dans la formation des cadres de santé :

- Développer la capacité des infirmiers à intégrer la diversité culturelle dans leur pratique, en leur permettant de comprendre les croyances et

comportements liés à la santé, et ainsi d'offrir des soins adaptés aux contextes culturels et sociaux des patients.

- Analyser l'impact des contextes sociaux, économiques et politiques sur la santé et les soins, afin de renforcer leur capacité à identifier les facteurs sociaux influençant les patients et à adapter leurs services pour garantir une prise en charge globale et efficace.

- Mettre en évidence l'interdépendance entre le système de santé et son contexte socioculturel, économique et politique.

- Examiner l'influence de ce contexte sur divers aspects de la formation, tels que les contenus pédagogiques, les méthodes d'apprentissage, les parcours des étudiants, les pratiques d'enseignement, ainsi que les politiques éducatives en lien avec la société et la santé publique.

- Souligner l'interaction entre le système de formation et la société, en montrant comment ces deux entités se façonnent mutuellement.

Dans cette perspective, ces deux domaines de connaissance peuvent offrir des éclairages précieux sur les processus de formation efficaces dans le domaine de la santé publique. Ils permettent également de soulever des questions importantes que les formateurs, les enseignants et les étudiants doivent bien comprendre et être capables d'analyser de manière systématique pour accomplir leurs responsabilités avec compétence et conscience.

Environnement lorsque nous reconnaissons que le contexte social et culturel d'une société joue un rôle majeur dans les problématiques de santé et de maladie, en considérant que la santé est « une construction sociale fondamentale: elle émerge de l'interaction entre l' individu et son environnement quotidien », cela permet de renforcer l'idée que la santé ne résulte pas uniquement de l'équilibre biologique de l'individu, mais des interactions quotidiennes entre celui-ci et son environnement social. Ce raisonnement aide également à analyser les facteurs sociaux qui influencent les patients et à développer des approches efficaces pour y répondre.

Ainsi, il est primordial de prendre en compte le contexte social et culturel lors de la conception des parcours de formation dans les instituts supérieurs des professions infirmières et des techniques de santé au Maroc. Par conséquent, on ne peut réduire le processus de formation et sa qualité à l'organisation des contenus pédagogiques, à la mise en place de réformes pédagogiques, à la gestion des classes et des filières, ou encore à la concentration sur les dynamiques internes des instituts, des aspects sur lesquels se concentrent souvent les spécialistes en psychologie de l'éducation et en sciences de l'éducation.

L'intégration de la relation entre le contexte social et culturel et la santé dans la formation des étudiants destinés à travailler dans le secteur de la santé et de la protection sociale constitue un élément fondamental pour leur carrière et représente un enjeu majeur pour répondre aux défis du secteur de la santé au Maroc. C'est pourquoi il est essentiel que les étudiants analysent cette relation pendant leur période de formation professionnelle.

Malgré la contribution évidente de la sociologie et de l'anthropologie de la santé et de la maladie, la question demeure :

Pourquoi ces disciplines occupent-elles une place si marginale dans les programmes de formation des infirmiers dans les instituts supérieurs des professions infirmières et des techniques de santé ? Cela serait-il lié aux stratégies utilisées par les sociologues et anthropologues eux-mêmes pour définir leur rôle au sein de ces programmes ?

Dans ce contexte, bien que la sociologie et l'anthropologie médicales ont récemment contribué, notamment au Québec, à renforcer la légitimité du développement du domaine de la santé et à souligner l'importance de leurs analyses théoriques et méthodologiques pour offrir une vision plus claire des enjeux de santé et de maladie, ainsi que des complexités qui les accompagnent, les sociétés du tiers-monde, y compris le Maroc, semblent encore privilégier une approche biologique et médicale des soins de santé. Elles continuent d'adopter des théories traditionnelles dans les sciences infirmières pour transmettre les connaissances liées à la santé dans les formations, ce qui diminue l'importance du volet social et culturel dans les pratiques infirmières. Cela reflète un modèle de formation traditionnel et

stagnante qui reste dominant dans les milieux éducatifs et de formation au Maroc.

Il apparaît évident que l'anthropologie et la sociologie dispensées aux futures infirmières se doivent d'être pratiques, usant de liens avec le monde professionnel concerné afin d'exposer aux étudiantes l'intérêt même de ces disciplines dans leur pratique. D'où un investissement considérable de l'intervenant pour réaliser des cours sur mesure, un enseignement qui vise à la fois une compréhension des fondements et des objectifs des disciplines (avec leurs méthodes respectives) mais aussi l'opérationnalité. L'anthropologie et la sociologie peuvent être utiles pour le personnel soignant en proposant l'exercice du regard décalé sur des situations professionnelles. Elles peuvent aider dans l'analyse et la compréhension des interactions soignants-soignés, permettent de lutter contre l'ethnocentrisme (et autres préjugés et stéréotypes) et de prendre conscience de la variété culturelle et sociale des rapports au corps, à la maladie, la santé, la vieillesse, la naissance, la mort, etc. L'anthropologie, mobilisée dans le référentiel infirmier dans le cadre de l'«humanisation des soins », de l'« approche globale du patient », du « droit du malade»* n'est pas qu'un savoir sur l'Autre puisqu'il permet de prendre conscience de ses propres déterminants culturels pouvant influencer son jugement et le traitement des patients porteurs de bagages culturels différents. En pensant à la fois l'universalisme et le culturalisme, l'anthropologue doit stimuler le questionnement et la réflexion des étudiantes non seulement sur la culture de l'Autre (et ses dangers en termes de réductionnisme, de biais culturaliste, de stéréotypes) mais aussi les référents culturels des soignants, leurs pratiques, valeurs et croyances, afin d'envisager la situation de soin comme « une situation anthropologique » selon l'expression de Marie-France Collière (1982).

Dans cette optique, l'accent mis par les politiques éducatives et la philosophie de formation en santé sur les facteurs biologiques dans la reproduction de la santé et de la maladie, tout en négligeant la relation complexe entre société, santé et maladie, un conduit à l'occultation d'une

* « L'obligation est faite à l'infirmier de soigner en respectant l'homme dans son intégrité, sa différence, ses mœurs et ses coutumes ». Référentiel infirmier.

idée essentielle pour les formateurs et les étudiants : la santé ne se résume pas à un état biologique individuel, mais fait partie d'un réseau complexe d'interactions sociales qui influencent tous les aspects de notre existence. Chaque partie du corps humain, chaque dimension de la vie biologique, est interconnectée avec les relations sociales que les individus entretiennent entre eux.

Il est évident que les contributions importantes de la sociologie et de l'anthropologie médicale dans les universités et instituts de formation dans les domaines de la santé, de la maladie et de la protection sociale ont suscité un intérêt croissant parmi les acteurs éducatifs et académiques. Cependant, cette évolution contraste avec les pays du tiers-monde, où l'on reste encore limité par des programmes traditionnels et unidimensionnels, notamment l'adoption de méthodologies qualitatives qui intègrent à la fois les dimensions médicales et sociales/culturelles. Pourtant, cela reste possible si l'on exploite le capital humain, à savoir le nombre croissant de professeurs spécialisés en sciences sociales recrutés par le ministère au cours des dernières années.

Ainsi, il apparaît que les explications pour cette marginalisation des sciences sociales ne se limitent pas simplement à la distance entre ces disciplines et les programmes en vigueur dans les instituts de formation des métiers de santé au Maroc. En effet, leurs contributions sont bien plus significatives dans les pays ayant su les intégrer dans ce domaine. Il devient donc crucial de rechercher des explications plus profondes et de se questionner sur les groupes détenant le pouvoir dans la conception des programmes de formation des infirmiers, ainsi que sur les idéologies professionnelles soutenues par ces groupes.

Filière	Option	Nom du Cours / Axes: Sociologie et Anthropologie de la santé et de la maladie	MAJEUR / Complémentaire	VOLUME HORAIRE
SOINS INFIRMIERS	Infirmier en soins d'urgence et soins intensifs	Psycho-sociologie	COM	25 – 25
	Infirmier en sante de famille et sante communautaire	Psycho-sociologie Concept et principes de soins de santé primaires, Sociologie de famille Anthropologie, psychologie sociale	COM MAJ MAJ	25 – 25 20- 30 50
	Infirmier en néonatologie et pédiatrie (INP)	Psycho-sociologie	COM	25 – 25
	Infirmier polyvalent (IP)	Psycho-sociologie	COM	25 – 25
	Infirmier en Néphro-dialyse (IND)	Psycho-sociologie	COM	25 – 25
	Infirmier en anesthésie réanimation (IAR)	Psycho-sociologie	COM	25 – 25
	Infirmier en Santé Mentale	Psychologie – Sociologie	MAJ	25-25
TECHNIQUES DE SANTE	LABORATOIRE	Sciences humaines, juridiques et sociales : (Psychologie et sociologie)	COM	25
	RADIOLOGIE (RAD)	Psycho-sociologie	COM	25 - 25
REEDUCATION REHABILITATION	Kinésithérapie	Sociologie et Psychologie	MAJEUR	50
SAGE-FEMME	SAGE-FEMME	– Psycho-socio-anthropologie – Stage de Socialisation en milieu rural et d'intégration des capacités	COM MAJ	25 50
ASSISTANCE MEDICO-SOCIALE	ASSISTANT SOCIAL (AS)	– Introduction aux sciences humaines	MAJ	50
		– Sociologie de la famille et de la santé	MAJ	50
		– Relation soignant-soigné et diversité culturelle	MAJ	50
		– Domaine d'intervention de l'assistant social	MAJ	50
		– Sociologie des organisations et coopératives économiques	MAJ	50
		– Marketing social et gestion des projets sociaux	COM	25

Tableau (4): Intégration des éléments de sociologie et d'anthropologie de la santé et de la maladie pour chaque filière/Option selon les semestres à l'Institut Supérieur des Métiers Infirmiers et des Techniques de Santé de Laâyoune.

L’analyse des programmes de formation révèle que le module "Psychologie-Sociologie" occupe une place transversale dans la majorité des (options), reproduisant des objectifs et des contenus identiques. Cependant, la sociologie se voit allouer une durée marginale de seulement 25 heures sur l'ensemble du parcours de formation de trois ans. Ce constat concerne huit options, à l'exception notable de "Infirmier en santé de famille et santé communautaire" et "Assistant social".

Même pour ces deux spécialités, l’intégration des savoirs en sociologie et en anthropologie de la santé et de la maladie demeure largement insuffisante. Elle se caractérise par une pauvreté conceptuelle et thématique, ainsi que par une absence de réflexion sur les méthodologies d’enseignement adaptées. Dans le cas de la spécialité "Sage-femme", un élément du programme, intitulé "Stage de socialisation en milieu rural et d'intégration des capacités", pourrait être partiellement associé à la sociologie. Toutefois, cet apport reste marginal et n’altère pas une tendance globale à minimiser la pertinence des sciences sociales dans la formation des professionnels de la santé.

Ce faible ancrage sociologique reflète une logique curriculaire centrée sur les compétences biomédicales, au détriment d’une approche interdisciplinaire susceptible de mieux appréhender les dimensions sociales et culturelles de la santé et de la maladie.

Éléments d’interprétation

Les groupes qui participent à l'élaboration des programmes de formation des infirmiers dans les Instituts Supérieurs des Métiers Infirmiers et des Techniques de Santé sont variés, incluant des experts du secteur de la santé, des formateurs académiques et des décideurs politiques. Les programmes sont influencés par des idéologies pédagogiques spécifiques qui déterminent les méthodes d'enseignement et les priorités de formation. Ces programmes, par leur nature professionnelle, diffèrent des programmes académiques, car ils résultent d'un processus interactif impliquant plusieurs parties prenantes, et ne sont pas uniquement contrôlés par des universitaires.

Les programmes de formation des infirmiers dans ces instituts sont essentiels pour le développement du système de santé

Leur objectif principal est de former des professionnels de la santé qualifiés pour répondre aux besoins du marché du travail. En intégrant une approche pratique et académique, ces programmes, qui vont de la licence professionnelle au doctorat, permettent de renforcer les compétences des futurs infirmiers tout en leur offrant une formation théorique solide.

Composantes essentielles des programmes

- Formation initiale : Elle vise à doter les étudiants des connaissances et compétences techniques indispensables à l'exercice du métier d'infirmier, avec des formations pratiques encadrées par des professionnels de santé et des enseignants.

- Formation continue: L'objectif est d'améliorer les compétences professionnelles des infirmiers en activité, tout en assurant leur mise à jour face aux avancées scientifiques et techniques dans le domaine de la santé.

- Recherche scientifique: Ces programmes encouragent la participation à des projets de recherche pour favoriser la pensée critique et contribuer à l'évolution des politiques de santé, en particulier par des collaborations avec des institutions nationales et internationales.

Groupes influençant l'élaboration des programmes

La création de ces programmes découle d'une interaction dynamique entre plusieurs acteurs, parmi lesquels on retrouve les principaux :

- Les autorités gouvernementales : En particulier le ministère de la Santé et de la Protection Sociale, qui établit le cadre réglementaire en se basant sur les politiques de santé nationales et les objectifs de développement durable.

- Les universitaires et les experts : Ils participent à la conception des curricula et des matières, en se concentrant sur les aspects techniques afin de répondre aux besoins du marché de l'emploi dans le secteur de la santé.

- **Les établissements de santé** : Publics ou privés, ils identifient les compétences requises et apportent un soutien pour l'organisation des stages pratiques.

- **Les organisations internationales et les partenaires** : Telles que l'Organisation mondiale de la santé (OMS), qui fournissent des normes actualisées et soutiennent les programmes avec des approches pédagogiques avancées.

Idéologies pédagogiques influentes

Les programmes de formation des infirmiers sont façonnés par plusieurs idéologies pédagogiques qui orientent leur contenu et leurs objectifs, telles que :

- L'idéologie de la compétence pratique : L'accent est mis sur la préparation des infirmiers à traiter rapidement et efficacement les problèmes de santé.

- L'idéologie de l'apprentissage continu : Encourager les infirmiers à poursuivre leur développement professionnel et leur apprentissage tout au long de leur carrière.

- L'idéologie de la coopération et de la diversité : Promouvoir les collaborations multiples pour assurer l'intégration des différentes connaissances et compétences.

Manque de la dimension sociale et anthropologique : raisons et défis

Bien que la dimension sociale et anthropologique soit essentielle pour comprendre la santé comme un phénomène influencé à la fois par des facteurs biologiques et sociaux, sa présence dans les programmes de formation des infirmiers reste faible. Plusieurs raisons expliquent cette lacune :

- **L'hégémonie de l'approche technique** : Les programmes se concentrent principalement sur la pratique pour garantir l'employabilité immédiate des infirmiers, négligeant ainsi les aspects théoriques et culturels.

- **La priorité donnée aux besoins du marché de l'emploi** : La forte demande de compétences techniques oriente les formations vers les exigences immédiates des structures de santé.

- **Le manque de conscience de l'importance de la dimension sociale** : La santé est souvent vue uniquement sous l'angle biologique, négligeant les interactions entre la santé et les contextes sociaux et culturels.

- **L'absence d'experts en sciences sociales** : Les comités de conception des programmes sont souvent composés principalement de professionnels de santé, excluant ainsi la participation de spécialistes en sociologie et en anthropologie.

L'importance négligée et les opportunités possibles

L'intégration de la dimension sociale et anthropologique dans la formation des infirmiers pourrait avoir un impact significatif en :

- **Renforçant les compétences culturelles** : Permettre aux infirmiers de mieux comprendre les contextes culturels variés des patients, ce qui améliorerait la qualité des soins prodigués.

- **Développant une vision globale de la santé** : En combinant les aspects biologiques et sociaux, permettant ainsi une compréhension plus complète des déterminants de la santé et de la maladie.

- **Favorisant la prise de conscience des facteurs sociaux et culturels** : Abordant des éléments tels que la pauvreté, l'environnement et les modes de vie, et leur influence sur la santé.

Les programmes de formation des infirmiers dans les instituts supérieurs des métiers infirmiers et des techniques de santé constituent une étape importante pour renforcer le système de santé. Toutefois, ces programmes nécessitent une approche plus intégrée, alliant les compétences techniques et scientifiques d'une part, et les dimensions sociales et culturelles d'autre part. Cela nécessite une révision des programmes existants et l'implication de spécialistes d'horizons divers pour répondre de manière complète aux besoins de santé.

L’enseignement de la sociologie et de l’anthropologie de la santé et de la maladie dans les cursus de formation des futurs infirmiers au sein des écoles de sciences infirmières et des techniques de santé au Maroc est un sujet crucial nécessitant une réévaluation des contenus pédagogiques. Dans le cadre du cycle de licence, les descriptions des cours, élaborées en fonction des spécialités et des parcours, peuvent tirer parti d’une approche par compétences pour créer des programmes d’études adaptés aux réalités professionnelles et aux attentes des étudiants et des praticiens.

Ces descriptions doivent mettre en évidence l’importance de la sociologie et de l’anthropologie de la santé et de la maladie, non seulement en tant que matières théoriques, mais également comme outils permettant de comprendre les contextes sociaux et culturels influençant la pratique des soins, notamment les valeurs et croyances sociales liées à la santé et à la maladie dans le contexte marocain. L’intégration de ces matières demande une redéfinition de leur rôle au sein des programmes académiques, en les considérant comme des ressources clés pour développer la capacité des étudiants à aborder les défis professionnels dans le domaine des soins.

En suivant l’approche par compétences, ces matières devraient se focaliser sur le développement des compétences nécessaires pour analyser les phénomènes de santé et sociaux, en liant les connaissances sociologiques et anthropologiques aux défis professionnels concrets, tels que les inégalités en santé, l’accès aux soins, et les différences culturelles dans la perception de la maladie et des traitements. Il est donc crucial d’intégrer ces matières dans les unités d’enseignement de manière à tenir compte des défis quotidiens rencontrés dans les hôpitaux et les centres de santé.

Trois scénarios envisageables pour l'intégration des matières de sociologie et d'anthropologie de la santé dans les programmes de formation des étudiants en soins infirmiers :

- Intégration dans les matières fondamentales : Les matières de sociologie et d'anthropologie de la santé pourraient être enseignées dans un cadre général au sein de cours portant sur les facteurs sociaux et culturels influençant la santé et la maladie. Ces matières seraient dispensées par des

enseignants spécialisés, offrant ainsi une perspective globale des influences sociales sur la pratique infirmière.

- Responsabilité confiée aux spécialistes des sciences sociales : L'enseignement de ces matières pourrait être assuré par des experts en sciences sociales, afin de développer la capacité des étudiants à appréhender les facteurs sociaux qui impactent les soins infirmiers. Cette approche inclurait, par exemple, l'interaction avec des patients provenant de divers milieux culturels et sociaux, ainsi que la gestion de questions de santé publique telles que les maladies chroniques et les épidémies.

- Intégration dans des cours développementaux: Les perspectives sociologiques et anthropologiques pourraient être intégrées dans des modules axés sur la gestion des cas ou des crises sanitaires. Cela permettrait de développer les compétences cliniques des étudiants pour aborder les enjeux de santé complexes de manière multidimensionnelle.

Analyse de l'évolution des programmes selon le modèle de Barnett :

Les programmes des instituts de formation des métiers de la santé se concentrent généralement sur deux aspects : l'enseignement technique et la formation académique. Selon le cadre proposé par Barnett (Barnett, R. 1994), l'analyse des curricula se base sur deux axes principaux : **les influences internes et externes et l'organisation spécialisée et générale.**

1) Les influences internes et externes :

- Influences externes: Les programmes sont largement façonnés par les besoins immédiats du marché du travail en santé, ce qui conduit à une mise en avant des compétences techniques nécessaires pour préparer les infirmiers à leur pratique dans les institutions de santé. Cette orientation privilégie l'acquisition de compétences directement applicables aux exigences pratiques du domaine.

- Influences internes: L'enseignement académique dans ces programmes favorise une réflexion critique et une approche scientifique, incluant des outils théoriques et analytiques pour enrichir les compétences des étudiants dans le domaine des soins infirmiers.

2) Organisation spécialisée et générale :

On remarque que ces programmes privilégient l'organisation spécialisée dans la structuration des curricula, en formant les étudiants aux compétences techniques et pratiques directement liées au métier d'infirmier. Toutefois, la question se pose de savoir dans quelle mesure ces approches se combinent avec l'organisation générale qui vise à développer des compétences académiques globales, telles que la pensée critique, les compétences sociales et la conscience culturelle, des éléments essentiels pour appréhender la santé des patients issus de divers milieux culturels et sociaux.

Bien que l'aspect professionnel soit dominant dans la conception de ces programmes, l'intégration des dimensions sociales et anthropologiques semble insuffisante. Cette dimension, qui permet de mieux comprendre l'interaction entre la santé et le contexte social, reste largement absente des formations actuelles, soulevant des questions sur les conséquences potentielles de cette omission sur la pratique des soins à l'échelle individuelle et collective.

Défis des programmes actuels :

L'analyse des programmes en place révèle une prédominance de l'approche technique, au détriment d'une prise en compte suffisante des dimensions sociales et culturelles qui jouent un rôle crucial dans la définition de la santé. Dès lors, la question se pose sur l'équilibre entre les aspects techniques et scientifiques des formations et les enjeux sociaux et culturels auxquels les infirmiers sont confrontés sur le terrain.

En outre, l'intégration des experts en sciences sociales dans l'élaboration des programmes constitue un véritable défi, car souvent, ces programmes sont principalement conçus par des professionnels de santé, limitant ainsi l'inclusion de perspectives sociales et culturelles susceptibles de renforcer la qualité des soins.

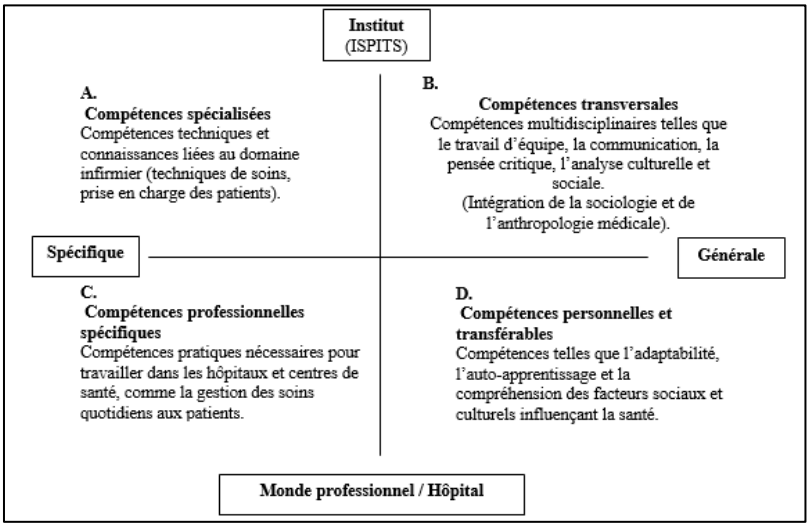


Figure (1): Axes de développement des programmes de formation des infirmiers avec l'intégration des sciences humaines.

L'un des principaux défis de la formation des infirmiers réside dans la nécessité d'équilibrer l'enseignement académique théorique et la formation pratique professionnelle. De nombreuses écoles d'infirmiers privilégient aujourd'hui les compétences cliniques, indispensables pour former des professionnels capables de fournir des soins efficaces. Cependant, l'enseignement théorique reste fondamental, car il permet de développer une compréhension approfondie des dimensions sociales, culturelles et relationnelles de la santé.

Dans ce contexte, la sociologie et l'anthropologie devraient jouer un rôle essentiel, en offrant des outils conceptuels pour penser la diversité des situations de soin. Pourtant, dans plusieurs instituts, la demande d'enseignement dans ces disciplines est restée ponctuelle, motivée davantage par la nécessité de combler des heures laissées vacantes que par un projet pédagogique cohérent. Il n'existait souvent aucune logique de

continuité avec les autres enseignements dispensés**. Il m'a alors fallu souligner, à plusieurs reprises, l'importance d'une planification raisonnée, sans toujours être entendue.

Cette marginalisation s'accompagne fréquemment d'une méconnaissance disciplinaire, qui engendre des malentendus tant avec les équipes pédagogiques qu'avec les étudiantes. Les demandes formulées à l'égard des sciences sociales pouvaient parfois paraître simplistes ou stéréotypées : « Vous pouvez faire l'anthropologie des cultures ? », « Vous parlez des différentes cultures ? », ou encore « Vous pouvez parler des Roms ? ». Ces attentes traduisent une vision réductrice de l'anthropologie comme simple « savoir sur l'Autre », censé fournir des solutions prêtes à l'emploi pour gérer des situations perçues comme dérangeantes dans les pratiques de soins.

Comme l'a montré Zahia Kessar, cette représentation est largement répandue : l'anthropologie y est perçue comme une source de recettes permettant d'adapter les comportements des patients en vue de leur « normalisation », la culture étant alors considérée comme un obstacle aux soins (Kessar, 2000). Cette instrumentalisation des savoirs anthropologiques est problématique. Françoise Loux alertait déjà, à la fin des années 1990, sur les dérives d'une « sensibilisation » aux autres cultures qui réduirait l'ethnologie à un catalogue de conduites à adopter face à l'Autre : « L'ethnologie ne peut ni ne doit donner des recettes » (Loux, 1998 : 37).

Dans une logique éducative centrée sur les exigences du marché et l'efficience clinique, les disciplines théoriques comme la sociologie, l'anthropologie, la santé publique ou la philosophie sociale risquent de perdre leur place. Or, il est crucial que la formation infirmière repose sur une articulation solide entre théorie et pratique. La compréhension des déterminants sociaux, économiques et culturels permet non seulement d'élargir les savoirs, mais aussi de former des professionnels réflexifs,

** Un effet « saupoudrage » comme le souligne Slimane Touhami dans son expérience de vacataire en anthropologie dans des instituts de travail social (Touhami, 2009).

capables de faire face à la complexité des situations de soin dans un monde pluraliste.

Par ailleurs, la tension entre les matières techniques et les disciplines théoriques peut réduire l'attention portée à des sujets essentiels pour développer la réflexion critique et l'analyse des contextes sociaux qui influencent la santé. Pour relever ce défi, les programmes de formation devraient adopter une approche équilibrée, en développant à la fois les compétences cliniques et les aptitudes relationnelles des infirmiers, tout en assurant une formation solide sur les enjeux sociaux et culturels liés à la santé.

En somme, l'intégration harmonieuse entre théorie et pratique est indispensable pour former des infirmiers compétents, dotés non seulement de compétences cliniques solides, mais aussi d'une sensibilité aux dynamiques sociales qui influencent les soins de santé.

Dilemmes dans l'enseignement de la sociologie et de l'anthropologie de la santé et de la maladie dans les instituts de formation des infirmiers au Maroc

L'enseignement de la sociologie et de l'anthropologie de la santé et de la maladie dans les instituts de formation des infirmiers au Maroc soulève plusieurs dilemmes qui entravent son efficacité et son intégration dans la pratique professionnelle des infirmiers. L'un des défis majeurs réside dans le fossé entre la théorie et la pratique. Bien que ces disciplines offrent des outils précieux pour comprendre les influences sociales et culturelles sur la santé, elles restent souvent confinées à un cadre théorique, tandis que les programmes éducatifs privilégient les compétences techniques et médicales. Cette orientation réduit la capacité des étudiants à appliquer ces connaissances dans des contextes cliniques réels, en particulier lorsqu'ils doivent interagir avec des patients issus de milieux culturels divers.

Par ailleurs, ces matières sont fréquemment reléguées à un rôle secondaire dans les curricula. Elles sont parfois présentées comme des options ou des cours complémentaires, ce qui diminue leur importance perçue dans la formation globale des infirmiers. Cette marginalisation se traduit souvent par une approche pédagogique superficielle, qui

n'encourage ni l'approfondissement des concepts, ni leur utilisation dans les soins quotidiens.

Un autre dilemme concerne le manque d'enseignants spécialisés en sociologie et anthropologie de la santé. Ce déficit de compétences pédagogiques spécifiques nuit à la qualité de l'enseignement et à la capacité des instituts à offrir une formation pertinente et contextuelle. De plus, les liens entre la théorie et les réalités pratiques, notamment via des recherches appliquées, restent sous-exploités. Cela limite les opportunités de développer des méthodologies d'enseignement innovantes adaptées aux besoins du terrain.

Cependant, ces défis peuvent être transformés en opportunités. L'une des solutions consiste à intégrer pleinement la sociologie et l'anthropologie de la santé dans les programmes de formation, en les plaçant au même niveau que les autres disciplines essentielles. Il est également important d'adopter une approche pédagogique basée sur des études de cas pratiques et des mises en situation, permettant aux étudiants de comprendre et de gérer les diversités sociales et culturelles dans les environnements de soins.

En conclusion, surmonter ces dilemmes nécessite un rééquilibrage des priorités dans les programmes éducatifs, en mettant en avant l'importance des dimensions sociales et culturelles de la santé. Cela permettra de former des infirmiers capables non seulement de maîtriser des compétences techniques, mais également de répondre efficacement aux besoins variés des patients dans un cadre holistique et inclusif.

De plus, le développement de la recherche scientifique dans ce domaine est une nécessité incontournable. Il est impératif de soutenir les recherches axées sur les problématiques de santé et sociales spécifiques à la société marocaine. Ces recherches pourraient contribuer à améliorer les méthodes d'enseignement et à orienter les pratiques sanitaires en adéquation avec les réalités locales. Par ailleurs, la collaboration interdisciplinaire, réunissant la sociologie, l'anthropologie et les autres sciences de la santé, offrirait une vision globale des enjeux sanitaires et sociaux, renforçant ainsi la qualité des soins de santé.

En conclusion, l'enseignement de la sociologie et de l'anthropologie de la santé et de la maladie dans les instituts de formation des infirmiers au Maroc constitue un pilier essentiel pour former des infirmiers capables de relever les défis sociaux et culturels du domaine des soins de santé. Bien que des obstacles subsistent, la mise à jour des curricula, le renforcement de la recherche scientifique et la promotion des formations pratiques peuvent significativement améliorer ce domaine, contribuant ainsi à élever la qualité des soins apportés à la société.

4. Conclusion

L'intégration de l'anthropologie de la santé dans la formation infirmière n'est pas un luxe, mais une nécessité pour répondre aux défis d'un monde pluriel. Dans un contexte où les logiques de marché tendent à marginaliser les disciplines théoriques (Le Breton, 1995), il devient urgent de réhabiliter ces savoirs comme leviers critiques pour la professionnalisation. L'anthropologie, notamment, permet de comprendre la diversité des rapports au corps, à la maladie et au soin, et favorise une posture réflexive chez les soignants (Kessar, 2000). Or, comme l'a montré notre analyse, l'absence de ces disciplines dans les cursus marocains s'explique en grande partie par des choix institutionnels dominés par des logiques technocratiques. Pour garantir une formation complète, capable de conjuguer compétence technique et intelligence sociale, il est essentiel de rééquilibrer les curricula et d'inscrire durablement ces disciplines dans les fondements pédagogiques de l'enseignement infirmier.

Références

- **Barnett, R.** (1994). The limits of competence: Knowledge, higher education and society. The Society for Research into Higher Education and Open University.
- **Bourdieu, P.** (1990). La noblesse d'État. Grandes écoles et esprit de corps. Paris : Éditions de Minuit.
- **Collière, M.-F.** (1982). Promouvoir la vie : De la pratique des femmes soignantes aux soins infirmiers. Paris : InterÉditions.
- **Fassin, D.** (2001). Une politique de la vie : Essai sur la médicalisation de l'existence. Paris : Éditions Seuil.
- **Good, B. J.** (1994). Medicine, rationality, and experience: An anthropological perspective. Cambridge : Cambridge University Press.
- **Kessar, Z.** (2000). La formation à l'anthropologie à l'hôpital. Hommes et Migrations, (1225), 112. http://www.hommes-et-migrations.fr/index.php?id=1768
- **Le Breton, D.** (1995). La relation au corps à l'hôpital. Écarts d'identité, (72–73), 2–4.
- **Loux, F.** (1998). Traditions et soins d'aujourd'hui. Paris : InterÉditions / Masson.
- Ministère de l'Enseignement Supérieur, de la Recherche Scientifique et de l'Innovation, & Ministère de la Santé et de la Protection Sociale. (2022). Descriptifs des filières de formation dans les ISPITS. ISPITS Laâyoune.
- Descriptif de la filière : Infirmier en anesthésie-réanimation (IAR). ISPITS Laâyoune.

- Descriptif de la filière : Infirmier en santé urbaine et santé de l'individu (ISUSI). ISPITS Laâyoune.
- Descriptif de la filière : Infirmier polyvalent (IP). ISPITS Laâyoune.
- Descriptif de la filière : Laboratoire d'analyses biomédicales (LABO). ISPITS Laâyoune.
- Descriptif de la filière : Radiologie (RAD). ISPITS Laâyoune.
- Descriptif de la filière : Sage-femme. ISPITS Laâyoune.
- Trostle, J. A. (2005). Epidemiology and culture. Cambridge: Cambridge University Press.

صورة مدينة الحسيمة
في الشعر الأمازيغي الريفي المغنى

ذ. عبد الواحد حنو
طالب باحث في سلك الدكتوراه
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة عبد المالك السعدي، تطوان،
المغرب

د. محمد بوغوتة
باحث في ديدكتيك اللغة الأمازيغية
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين
لجهة الشرق
المغرب

الملخص

تكشف هذه الدراسة الأبعاد السوسيوثقافية العميقة للشعر الأمازيغي الريفي المغنّى، مركّزة على حضور مدينة الحسيمة كرمز مركزي في الأغنية الريفية. يبيّن أن هذا الشعر، سواء في صيغته الشفاهية التقليدية "إزران" أو في صيغته الكتابية المعاصرة، لم يكن مجرّد تعبير فني بل شكل مرآة عاكسة للذاكرة الجمعية، إذ جسد مشاعر الريفيين تجاه مدينتهم الحسيمة في ثنائية لافتة: بين الحنين والحزن من جهة، والمديح والإشادة بجمال المدينة من جهة ثانية. وقد أظهر البحث تنوع التيمات الشعرية من قصائد تمجّد الطبيعة الخلابة للحسيمة وتصفها بأوصاف رمزية مثل "الحجلة"، إلى نصوص تنقل المعاناة الجماعية الناتجة عن التهميش والهجرة وزلزال 2004، ما جعل الأغنية الريفية وعاء للتجربة الوجدانية الجماعية.

كما أبرزت هذه الدراسة الفارق السيكولوجي بين طريقة تناول أبناء الحسيمة لمدينتهم، حيث يغلب الحزن والأسى على أعمالهم، وبين تناول الفنانين الريفيين القادمين من خارجها الذين يركزون في أغانيهم على الإشادة والإعجاب بجمال المدينة وسحرها. هذا التباين يفتح آفاقا للتساؤل حول العلاقة العاطفية المعقدة التي تربط الحسيميين بمدينتهم، ومدى ارتباط ذلك بسياقات اجتماعية وتاريخية عايشها الريف. ومن هنا، تدعو هذه المقاربة إلى ضرورة تعميق البحث في الشعر المغنّى كوثيقة سوسيوثقافية تساهم في فهم التحولات النفسية والاجتماعية والرمزية التي طبعت علاقة الريفيين بفضائهم الجغرافي وذاكرتهم الجماعية.

الكلمات المفتاحية:

الحسيمة-الشعر الأمازيغي -الريف-الأغنية الشعبية.

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

حنو، عبد الواحد. بوغوتة، محمد. (2025، يونيو). صورة مدينة الحسيمة في الشعر الأمازيغي الريفي المغنى. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، العدد 6، المجلد 2، السنة 2، ص 103-115.

المقدمة

استطاعت الأغنية الشعبية بالريف، بما تحمله من قوة في التعبير وسلاسة في الأداء والإحساس الفني الرفيع، أن تجد صدى كبيرا لدى الجمهور. خصوصا بعد قفزها على النمط التقليدي الفرجوي إلى أنماط جديدة استلهمت تجارب إيقاعية عالمية، وأضفت عليها لمسات محلية، مع الاستعانة بنصوص شعرية من التراث الشفوي القديم (إزران)، أو نصوص ألفها شعراء ريفيون ابتداء من سبعينات القرن الماضي، خاضعة في مجملها "لميزان النقر الموسيقي المعروف ب "رميزان أنعاشي" "rmizan anɛaci" أو "أثنعاشي "aten Ɛaci"، والمعروف أيضا لدى رواة الشعر المحدثين ب "رميزان ن رالا بويا rmizan n ralla Buya"[1]

وقد أنجب الريف مبدعين كبارا في مجال الغناء والموسيقى، لهم وزنهم على المستوى الإقليمي والوطني والدولي، أمثال الوليد ميمون، وخالد إزري، وحسن ثيذرين، وعلال شيلح وبوعرفة أياون،... بالإضافة إلى مجموعات غنائية خالدة؛ ك "تواتون"، و"بنعمان" و"إثران" ... حيث اعتمد هؤلاء الفنانون، والفرق الغنائية، على قصائد شعرية غنائية من إبداع شعراء لهم وزنهم في الساحة الشعرية الامازيغية بالريف[2]، دون أن نغفل أن هناك من الفنانين الموسيقيين الذين أبهروا جمهورهم بأغنيات خالدة، أبدعوا أيضا في ميدان الكتابة، ونذكر منهم الفنان حسن ثيذرين ومصطفى أينض والوليد ميمون، هذا الأخير الذي ألف ديوانا شعريا بعنوان: "zi radjaɣ n tmurt ɣer ruɛra ujenna" (من أعماق الأرض إلى أعالي السماء). وهو الديوان الذي لحن مجمل قصائده، وأداها بطريقة رائعة.

في هذا السياق، يأتي هذا الجهد للوقوف على جانب من الجوانب السوسيوثقافية الخاصة بمنطقة الريف، والمتعلق كما هو باد في العنوان، بالشعر الأمازيغي الريفي المغنى. حيث سنقف عند الشعر المغنى الذي تناول في تيماته مدينة الحسيمة بعد أن لاحظنا أن ظاهرة غزارة الأغاني التي اتخذت من هذه المدينة موضوعا لها، تستوجب أن نتوجه إليها بالبحث والتحليل.

---

[1] تسمية مأخوذة من اللازمة الشعرية التي يتم ترديدها غالبا في مستهل التغني، تعزيزا لإيقاع الشعر في أذهان المبدعين والمغنين. ويسمى ب "رميزان أنعاشي rmizan anƐaci" نسبة إلى العدد 12، أي أنه إثني عشري النقرات، كما هو باد في هذا التقطيع:

A ya ra lla ya ral *** a ya ra lla bu ya

[a-ya-ral-la-ya-ral *** a-ya-rall-la-bu-ya]

أنظر: جمال أبرنوص، "الشعر الأمازيغي الريفي التقليدي: بحث في النص والسياق"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، رقم 2017/52، سلسلة بحوث ودراسات رقم 2017/20. ص:52.

[2] ونذكر من بينهم مصطفى بوحلاسة وعبد الحميد اليندوزي وأحمد الصادقي وأحمد الزياني وعبد الرحيم فوزي وبومدين عبد الصادقي وفاظمة الورياشي وميمون الصحراوي...

يجدر بنا القول أنها عديدة هي الدراسات السابقة التي تناولت الشعر الأمازيغي الريفي، إلا أنها ركزت في مجملها على الشعر الريفي التقليدي "إزران"، وقليلة هي الدراسات التي تناولت الشعر الأمازيغي الريفي المكتوب، لا تتعدى بضعة مقالات. ونستدعي هنا أقدم بحث تطرق إلى الشعر الريفي، ويتعلق الأمر بالدراسة التي نشرتها لجنة الدراسات البربرية بالرباط في الأرشيفات البربرية Archives Berbères سنة 1915، أنجزها صامويل بيارناس S.Birnay تحت عنوان: "Notes sur les chants populaires du Rif". وكذلك دراسة عبد المطلب الزيزاوي بعنوان " La poésie rifaine de l'oral à l'écrit : continuité et rupture". ودراسة جمال أبرنوص بعنوان: "الشعر الامازيغي التقليدي: بحث في النص والسياق". ودراسة بلقسم الجطاري وعبد الرزاق العمري بعنوان: "الأدب الأمازيغي بالريف من الشفاهية إلى الكتابة ومأزق الترجمة". وكذا دراسة حسن بنعقية بعنوان: " Distiques de la poésie Rifaine, traduction et traduction"...

1. نبذة عن الحسيمة:

تقع مدينة الحسيمة في قلب الريف المغربي، وحسب وثيقة ملكية الأرض التي شيدت عليها المدينة[1]، فقد كانت قبل ذلك عبارة عن منطقة عازلة بين قبيلة إبقوين وقبيلة أيت ورياغل، ولم تكن تابعة لإحداهما، إذ كانت تشمل مدشر ثيغانيمين، وتمتد إلى جهة البحر شرقا لتصل إلى اشبارات حيث الميناء الحالي.[2] ولعل هذه الأرض كانت تعرف عند أهل المنطقة باسم ثغزويث، لتتغاضى القوات الإسبانية عن هذه التسمية المحلية، فتطلق عليها مجموعة من التسميات الإسبانية مثل "كلا كيمادو" و"بلدة مونطي ملموسي" و"بيا سانخورخو" و"بيا ألوسيماس".[3] ولازالت الأغاني والأشعار تذكر هذه المدينة باسم "بيا".

وبالنسبة لتسمية ألوسيماس، فقد كان الإسبان يطلقونها على جزيرة النكور الصخرية، ويذهب عبد الحميد الرايس إلى اعتباره تحريفا لأسم "المزمة"، المدينة التاريخية التي ما زالت آثارها قائمة في موقعها الأصلي.[4]

أما تسمية الحسيمة فهناك من ذهب إلى أنها مشتقة من الخزامى، وهناك من يربط اسم الحسيمة بزيارة "الملك محمد الخامس إلى المدينة سنة 1957، فأزاح الستار عن اسم جديد هو اسم الحسيمة".[5] إلا أن عبد

[1] أوردها عبد الحميد الرايس في كتابه، الحسيمة من ثغزويث إلى بيا سانخورخو، نموذج النمو الحضري بالريف افي عهد الحماية الإسبانية، الجزء الأول، ميلاد مدينة بين الحرب والسلم، الجزء الأول، سيلكي أخوين، 2023، ص.26.

[2] نفسه، ص.32.

[3] نفسه، ص. 92-107.

[4] نفسه، ص. 42

[5] نفسه، ص. 107

الحميد الرايس يرى أن هذه التسمية لا تعود إلى فترة الاستقلال، إذ تمت الإشارة إليها قبل ذلك في مجلات عدة أثناء فترة الحماية.

2. الشعر الريفي المغنى:

ارتبط الشعر الأمازيغي الريفي منذ القدم، ارتباطا وثيقا بالأداء الغنائي والإنشادي، والذي كانت تصاحبه -في الكثير من الأحيان- رقصات معبرة، وإيماءات جسدية، وإيقاعات موسيقية قد تختلف حسب الزمان والمكان والمناسبة. وقد ظل الشعر الأمازيغي الريفي متميزا بطابعه الشفاهي، عاكسا لتجارب الريفيين في الحياة. حيث ارتبط أداؤهم الشعري بانتصاراتهم في الحروب، وبأعيادهم، واحتفالاتهم، ومناسباتهم، وأنشطتهم الفلاحية والحرفية... كما ارتبط أيضا بهزائمهم وإحباطاتهم...

لكن في مرحلة السبعينات، استطاع بعض مثقفي الريف أن يؤسسوا لعمل ثقافي جاد، من خلال إحداث قنوات فكرية وثقافية فجرت الطاقات الإبداعية لدى شعراء المنطقة، ووضعت اللبنة الأولى لظهور فرق موسيقية ذائعة الصيت مثل "بنعمان"، و "تواتون" و"إريزام" و "إصفظاون" و "إثران" و"إمطاون"... هذه الفرق الغنائية التي استلهمت الشعر المكتوب، وألبسته ألوانا موسيقية امتزجت فيها إيقاعات لالة بويا التقليدية، بألحان عصرية وباستعمال أدوات موسيقية جديدة لم يعهدها الريفيون في أغانيهم التراثية من قبل (القيثارة، البانجو، العود، الكمان، البيانو...). نستحضر في هذا المضمار، التجربة الرائدة "لجمعية الانطلاقة الثقافية بالناظور التي "احتشد حولها مثقفو الريف في تلك المرحلة على اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم السياسية [...] هذه التجربة أنتجت لنا إرثا شعريا وغنائيا مهما"[1].

هكذا إذن، يمكن أن نميز بين الشعر الريفي التقليدي الذي يتميز بطابعه الشفاهي، والشعرالريفي المدوَّن أو المكتوب.

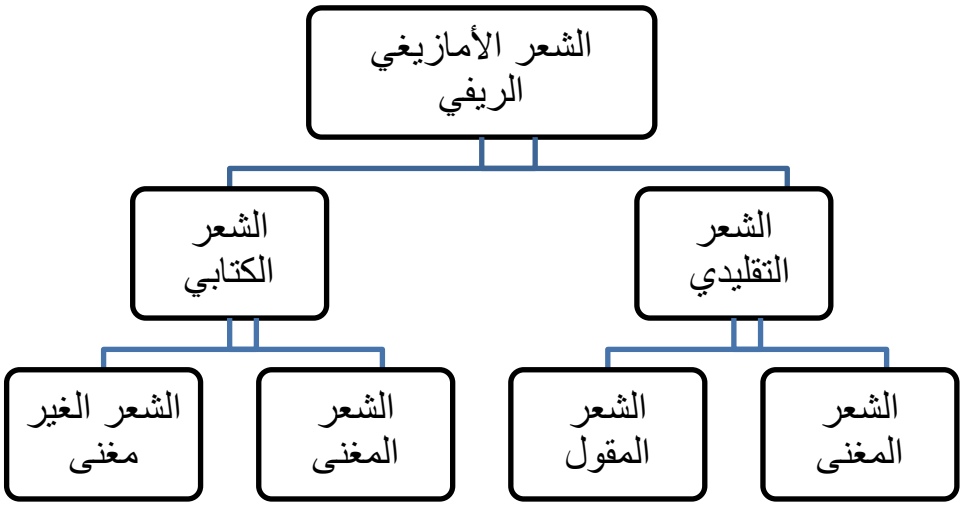
بخصوص الصنف اللأول، يمكن أن نقتفي أثر الباحث جمال أبرنوص الذي فتح فيه ورش التصنيف، وميز فيه بين نمطين محوريين: الشعر المغنى La poésie chantée، واقترح له إسم Izran n ralla buya، في مقابل نمط آخر هو الشعر المقول La poésie dite، والذي اختار له إسم Izran n tanna.[2]

[1] بلقاسم الجطاري وعبد الرزاق العمري، الأدب الأمازيغي بالريف من الشفاهية إلى الكتابة ومأزق الترجمة، مكتبة أبجد للطباعة والنشر، وجدة، 2008. ص: 72.

[2] جمال أبرنوص، "الشعر الأمازيغي الريفي التقليدي: بحث في النص والسياق"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، رقم 2017/52، سلسلة بحوث ودراسات رقم 2017/20. ص:51.

وإذا كان الشعر المغنى مرتبطا بالموسيقى، في مقابل "الشعر المقول الذي يتخذ حجما قوليا متحولا"[1] فإن هذه الثنائية لا ينفرد بها الشعر التقليدي الشفاهي. إذ يدخل الشعر الكتابي في نفس القالب التصنيفي؛ فنميز فيه بين الشعر المنضبط للقالب العروضي الواحد، وللمعايير الفنية التي يسايرها الإيقاع الموسيقي بكل سلاسة. مقابل نصوص شعرية مكتوبة بنهج متحرر من قيود الإيقاع وسلطة النقرات.

يمكن، وفي خضم العديد من التصنيفات للشعر الأمازيغي، أن نهتدي إلى ما تبينه الخطاطة أسفله، على أن يكون تركيزنا في المحاور اللاحقة على الشعر الأمازيغي المغنى في شقيه التقليدي/ الشفاهي، والعصري/ الكتابي.



وجدير بالذكر أن الباحثين الذين تناولوا الشعر الأمازيغي الريفي بالبحث والتحليل، أعطوا تصنيفات متعددة للشعر الشفاهي التقليدي، نذكر منها BIARNAY الذي وقفت على صنفين من "إزران"، الصنف الأول يسمى "رهوى Rehwa" ويتخذ من الحب موضوعا له، حيث تنشده النساء في غالب الأحيان. أما الثاني فيسمى "رعرور Ra'rour" ويختص بمواضيع هجائية جارحة. هذا الصنف يختص فيه الشيوخ[2]. نذكر في هذا الباب أيضا عبد الله شريق الذي ميز بين الأبيات الثنائية أو الرباعية، وسماها "إزران"، وبين القصائد القصيرة والمتوسطة، والمرتبطة بالإنشاد، ثم الملاحم والقصائد ذات الطابع الملحمي والقصصي في موضوعات

[1] جمال أبرنوض، تيبولوجية الشعر الأمازيغي التقليدي، منشورات مكتبة سلمى، تطان، ط 2، 2016. ص:104.

[2] Biarnay, S: Notes sur les chants populaires du Rif; Archives Berbères, 1915. Fascl, 2ème éd. Rabat, 1978. P: 32-33.

تايخية وحربية[1]. كما أن هناك تصنيف تطرق إليه فؤاد أزروال الذي قسم الشعر الشفاهي إلى ثلاثة أصناف: إزران وثيقسيسين وثيمذيازين[2].

3. صورة الحسيمة في الشعر التقليدي المغنى (إزران):

يعرف الأمازيغ بصفة عامة عبر التاريخ بتشبثهم بأرضهم، إذ أنهم غالبا ما يتركون وصية لكي يدفنوا في قراهم الأصلية، وإن كانوا قد هاجروا منها بحثا عن تحسين ظروف العيش. يقول أحد الإزران:

أوصيكم: بعد موتي،	i necc mala mmuteɣ
أن أدفن في "بيا"	meḍlem-ay gi Biyya
فلأحمَل على ظهر البغل،	ksim-ayi x userdun
ولتغنوا في جنازتي: "لالا بويا"	ɣennjem lalla Buya.[3]

هذا الشاعر[4]، جعله شوقه إلى الحسيمة وحبه لها، يحلم بالدفن في ترابها، ويعتبر يوم مواراته الثرى بمثابة حفل زفاف، يأمر مشيعي جثمانه بغناء رالا بويا والرقص على إيقاعاتها.

إن صعوبة العيش، والتهميش الذي عرفه الريف بصفة عامة، والحسيمة على الخصوص، جعلت الكثير من الشباب يغامرون بحياتهم بالركوب في قوارب الموت، سعيا نحو تحقيق غد أفضل في الضفة الاوربية. ولكن قلب المهاجر دائما يبقى مرتبطا بمدينته الحسيمة التي هاجرها مكرها. يقول الشاعر:

إذا ما افترستني الأسماك	mala ccin-ayi iselman
وبكاني أبي	uxa iru xaf-i baba
اغسلوني بدموعه	sirdem-ayi s imeṭṭawen-is
وادفنوني في بيا.	nḍlem-ayi di Biya[5]

ولعل التهميش الذي تعاني منه المنطقة، وصعوبة التضاريس وانعدام المسالك التي تربط البلدات المجاورة بمدينة الحسيمة، كثيرا ما كان يؤثر في العلاقات الغرامية ويقف حجر عثرة في وجه ملاقاة الحبيب لحبيبته. وهذ الشاعر يقول مخاطبا حبيبته التي توجد في الحسيمة:

---

[1] الحسين القمري وآخرون، إشكاليات وتجليات ثقافية في الريف، الطبعة الأولى، الناظور، 1994. ص: 63.

[2] بلقاسم الجطاري وعبد الرزاق العمري، الأدب الأمازيغي بالريف من الشفاهية إلى الكتابة ومأزق الترجمة، مكتبة أبجد للطباعة والنشر، وجدة، 2008. ص: 72

[3] أخذنا هذا الإزري من مقطوعة غنائية للفنانة الريفية لينا الشريف.

[4] يصعب التعرف على صاحب الإزري الحقيقي، لأنها أشعار جماعية يتوارثها الأجيال. ويصعب التعرف على ما إذا كانت شاعرة أم شاعرا هو الذي أبدع هذا الإزري.

[5] أخذنا هذا الإزري من مقطع غنائي للفنانة لينا، يوجد على الرابط الآتي: https://www.youtube.com/watch?v=t5NroqgN2Go

mami leƐziz-inu	يا حبيبة قلبي،
mayemmi teksid lhemm?	لماذا سكنتك الحيرة
abrid n Buɛerma,	إن طريق بوعرما،
ɣer Lḥusima yexdem.[1]	جاهزة لتوصلني إلى الحسيمة.

وغالبا ما يكتشف الريفي الذي يسكن في البوادي المجاورة، مزايا ما تتوفر عليه المدينة من تجهيزات لم يألفها من قبل. وهذا الشاعر الذي يصف ما يوجد في الحسيمة من كهرباء وشبكة للماء، بالإضافة إلى أسلاك توصل قلبه بالماء والكهرباء فتحرقه، وهذه الأسلاك، لا يمكن إلا أن تكون استعارة مجازية للتعبير عن ما ذاقه الريفي البدوي الذي وقع في حب بنت المدينة. يقول الشاعر:

a biyya Lḥusima	في بيا الحسيمة،
din aman, din ṭṭu,	يوجد ماء وكهرباء،
din ula d ifilan,	وهناك أسلاك
yesdeɛqen ul-inu.	أحرقت قلبي.

جدير بالذكر أيضا أن التحولات السوسيوثقافية التي صاحبت المد العمراني العصري، شكل نوعا من التمايز بين الأوساط الحضرية حيث المباني العصرية ومراكز الترفيه والمرافق المختلفة... وبين القاطنين في البوادي، الذين حافظو على نمط عيش الأجداد، حيث يفتقدون إلى ما يتوفر عليه أهل المدينة. هذا التمايز ينتج عنه نوع من الصراع، وهذا الإزري شاهد على ذلك:

tehwa-dd a Biyya	أتت إلى "بيا" (قادمة من الجبال)
ad tsewwar s ubeddi	تريد أن تلتقط صورة وهي واقفة.
a ruḥ a tahebbujt,	إذهبي أيتها البلهاء،
ad tqelɛed imendi[2]	لتقومي بحصد الشعير.

يتبين من خلال الإزري السابق أن مبدعه –على الأرجح- يقطن في المدينة.

4. صورة الحسيمة في الشعرالريفي الكتابي المغنى:

إذا كان الشعر الريفي التقليدي شعرا جماعيا، يصعب التعرف على مبدعه الحقيقي، فإن الشعر الكتابي عبارة عن قصائد يؤلفها شعراء معروفون، ومنهم من ألف دواوين شعرية. هذا الانتقال من الطابع الشفاهي إلى الكتابة، أتى في سياق تسارعت فيه وثيرة تغير البنى السوسيوثقافية، وتغير ملامح مجموعة من المظاهر الثقافية،

[1] يعد هذا من الإزران التي غناها الفنان المرحوم سلام الريفي.
[2] أخذنا هذا الإزري من مقطوعة غنائية للفنانة الريفية لينا، والمتواجد على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=DfHZ9T115CQ

واختفاء بعضها. هذا ما جعل الشاعرات والشعراء ينقسمون إلى من ظل وفيا للنهج الشعري التقليدي، مع تغيير طفيف متعلق بطول القصيدة، ومن سار في نهج التجديد والتحديث.

نفس الكلام ينطبق على الفنانين الذين ساهم العديد منهم إلى إدخال آلات وإيقاعات جديدة أحدثت ثورة في الأغنية الريفية، لكنها تناغمت مع الشعر الريفي الذي ظل - في غالب الأحيان- وفيا لميزانه الإثني عشري، ومنهم كذلك، من حافظ على النهج القديم، بترديد إزران مع إدخال طفيف لإيقاعات الآلات الوترية.

إذا كانت عديدة هي الإزران التقليدية التي تناولت الحسيمة كموضوع، فإن الشعر الغنائي المكتوب، بدوره كانت له بصمة بارزة في هذا الاتجاه. وما أثار انتباهنا، هو أن القصائد الغنائية التي تناولت الحسيمة في مضامينها، يمكن تصنيفها إلى صنفين: قصائد المدح، تتغزل بالجمال الطبيعي لمدينة الحسيمة وبأمجاد الحسيميين. وصنف ثان يمكن ان نطلق عليه "قصائد الحزن"، حيث تقف عند المآسي والإحباطات...

- **قصائد المدح:**

كثيرة هي القصائد التي تغزلت بجمال الحسيمة. حيث يصفها العديد من الشعراء بالحجلة "tasekkurt". وهذا الطائر له رمزيته في الثقافة الامازيغية، إذ يعتبر رمزا للرشاقة والجمال. غالبا ما توصف المرأة الجميلة بالحجلة.

وهناك حكمة أمازيغية تقول:

Iruḥ ubaɣel ad yegg ticli n tsekkurt, iweḍḍer ticli-nnes

الترجمة: **أراد الغراب أن يقلد مشية الحجلة، فأتلف مشيته.**

ومن القصائد الغنائية التي أطلقت هذا الوصف على مدينة الحسيمة، ما نجده في أغنية أدتها كل من مجموعة إثران والفنان كريم المرسي.

جاء في مستهل القصيدة:

الحسيمة يا حجلة	Lḥusima ya tasekkurt
حطت بين الجبال	Yarsin jer idurar
تبتسمين للمستقبل	Tesfernined ɣer yimal
وتشكين حالك للبحر	Tettcetcid-as i lebḥar.[1]

[1] ميمون الرحموني (إثران): https://www.youtube.com/watch?v=AtF4JR3wng0

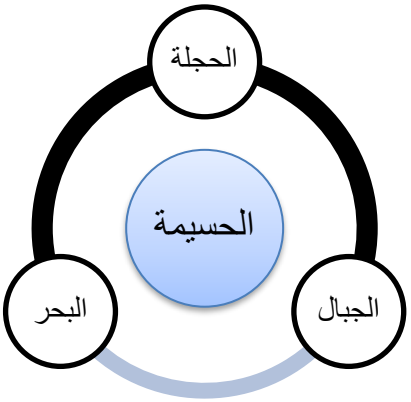
وهذا الفنان ميمون رفروع، يقول في أغنية له حول الحسيمة:

الحسيمة يا حجلة	Lḥusima tasekkurt
حطت على صخور البحر	X lejruf n lebḥar
لديك إسم	ɣer-m ij n yisem,
من أروع الأسماء.	netta icewwar.1

نجد أيضا إشارة إلى هذا الوصف في قصيدة غناها الفنان حكيم أياو، وهي بمثابة رسالة يكتبها صاحب القصيدة مخاطبا الحسيمة.

كتبت رسالة	Uriɣ ij n tebrat
إلى الحسيمة	Uriɣ-tt i Lḥusima
أطلب منها	Ttseqsiɣ-tt day-s
أن تخبرني عن حالها	Ma mliḥ i tella
الحسيمة يا حجلة	Lḥusima tasekkurt
كلي شوق أن أراكِ	Ttrajiɣ a cem-ẓareɣ
اعذريني يا أختاه،	Samḥ-ayi a weltma
يتعذر علي ذلك في هذه الأيام.	G wussan-a war zemmarɣ[2]

بتمعننا في هذه المقاطع، نرى أن الشعراء الذين يمدحون مدينة الحسيمة، يركزون على عنصرين طبيعيين تتميز بهما المدينة، وهما الجبل والبحر. فلا يمكن لزائر الحسيمة إلا أن ينبهر أمام هذا التناسق الطبيعي بين الجبال والبحر. إذا أن الممرات التي تراوغ الجبال، تترك عين الزائر أسيرة لزرقة مياه البحر، وأمواجه التي تلطم الصخور. وبين البحر والجبال، توجد الحسيمة/الحجلة، التي ترفرف بينهما. كما يوضح الشكل الآتي:



[1] ميمون رفروع: https://www.youtube.com/watch?v=8SJekoV9RgI

[2] حكيم أياو: https://www.youtube.com/watch?v=CUhl____1Mt8&t=267s

جدير بالذكر أن هناك العديد من النصوص التي استعارت أوصافا أخرى يوظفها الشعراء في مدح الحسيمة. كوصفها مثلا بالأيقونة "talubant" في هذا النص:

الحسيمة يا أيقونة	Lḥusima ya talubant
يا من شيدت فوق البحار	I yebnan x lebḥur
جمالك يشع	Aẓri-nnem ittceɛɛir
وسط الجواهر.	Di lweṣt n jjuhar[1]

- **قصائد الحزن:**

نستدعي في هذا الجانب، النصوص الغنائية التي استحضرت المآسي والآلام التي مرت وتمر منها المنطقة. إذ أن الشعراء غالبا ما يلتقطون ذبذبات المجتمع، ويقدمونها في صور شعرية ترسم المشاعر لتتركها كوثيقة تنهل منها الأجيال اللاحقة.

ولعل توالي الجفاف على المنطقة، وقساوة ظروف العيش، إضافة إلى ظروف أخرى تنسجها خيوط السياسة، كل هذا جعل الإنسان الريفي يفكر في الهجرة إلى أوربا بحثا عن ظروف أفضل. الشيء الذي انعكس بشكل كبير على نفسية الإنسان الريفي الذي أرغمته الظروف على ترك أرضه التي ارتبط بها أشد الارتباط. كما يوضح ذلك النص التالي، الذي يخاطب فيه الشاعر مدينة الحسيمة قائلا:

وداعك ألم،	Amsafaḍ x-am d arubi
والتفكير فيك غم.	Afekkar dag-m d aɣufi
تركتيني سجينا	Tejjid-ayi d ameḥbus
بين التفكير والهم.	Jar ufekkar d wemnus[2]

لا يمكن أن تمر محطة زلزال 2004 الذي شهدته مدينة الحسيمة دون أن يتعقب الشعر مشاعر الساكنة وهم يودعون ذويهم الذين أقبرتهم الأنقاض. وفي هذه الحال، يكون الشاعر حيال مشاهد تراجيدية يترجمها بشكل مؤثر، يتفاعل معها المغني كذلك بألحان حزينة. ونستدعي على سبيل المثال، الأغنية التي غنتها مجموعة إمتلاع:

[1] صابرينا: https://www.youtube.com/watch?v=IW_8H9aup2A

[2] مجموعة سيفاكس باند: https://www.youtube.com/watch?v=QRSNjGKRzLQ

terjij Lḥusima	تزلزلت الحسيمة
wer teggʷid ad tewḍa	ولم تخف من السقوط
teggʷed x warraw-nnes	خافت على أهلها
ad yetleɛ gi lexla.[1]	الذين يهومون في الخلاء.

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه المقالة تسليط الضوء على بعض الملامح البارزة في الشعر الأمازيغي المغنّى بالريف، واستكشاف حضور مدينة الحسيمة في الأغنية الريفية، سواء من حيث المضامين أو من حيث التوظيف الرمزي والوجداني لها. ويقودنا هذا البحث إلى استنتاج أن الأغنية الريفية لم تكن مجرد وسيلة للتعبير الفني، بل شكلت فضاءً للتفاعل بين الذاكرة الجماعية والمخيلة الشعرية، حيث أصبحت الحسيمة رمزًا مركزيًا يتجلى في صور متعددة تتراوح بين الحنين، الحزن، الفخر، والمديح.

وإذ نضع هذه الدراسة بين يدي القارئ، فإننا نراها علامة إرشادية في طريق البحث داخل هذا الحقل المعرفي الذي لا يزال خصبًا، ولم يحظَ حتى الآن بالاهتمام الكافي. فبالرغم من أهمية الأغنية الريفية ودورها في حفظ الذاكرة الثقافية والتاريخية للمنطقة، إلا أن الأبحاث العلمية حولها ما زالت قليلة ونادرة .ومن هذا المنطلق، نعتبر هذه المقاربة لبنة أولى تفتح شهية البحث المعمّق في المستقبل، سعيًا لفهم أعمق لدلالات الشعر المغنّى، وعلاقته بالتحولات الاجتماعية والنفسية والثقافية التي عاشها الريفيون عبر الأجيال.

غير أن هناك إشكالية سيكولوجية مثيرة تستوقفنا عند تحليل مضمون الأغاني التي تتناول مدينة الحسيمة، إذ لاحظنا تباينًا واضحًا بين طريقة تناول أبناء الحسيمة للمدينة في أغانيهم، وبين الطريقة التي يتناولها بها الفنانون الريفيون القادمون من خارجها. فعندما يغني الحسيميون عن مدينتهم، تغلب على أعمالهم نبرة الحزن والأسى، وتهيمن عليها طابع الحنين، كما لو أن الحسيمة تمثل لهم جرحًا دفينًا أو ذكرى مريرة تعكس إحساسًا بالفقد أو الضياع. في المقابل، نجد أن الأغاني التي يؤديها الفنانون الريفيون غير المنتمين للحسيمة تتسم بطابع أكثر إشراقًا وإيجابية، حيث تركز على مدح المدينة، والحديث عن جمالها، وسحرها الطبيعي، وكرم أهلها، وكأنها صورة مثالية مشرقة لا تشوبها الأحزان.

هذه المفارقة تدفعنا إلى طرح تساؤلات عميقة حول العلاقة العاطفية والنفسية التي تربط أبناء الحسيمة بمدينتهم، وكيف تعكس الأغنية مشاعر الحنين، الحزن، أو حتى الشعور بالخذلان الذي قد يكون مرتبطا

[1] إمتلاع: https://www.youtube.com/watch?v=MgD26qo0LdY

بظروف تاريخية أو اجتماعية معينة .كما تستوجب هذه الظاهرة دراسة أعمق في المستقبل، لفهم التأثيرات النفسية والسيكولوجية التي تجعل من الحسيمة رمزًا مركبًا تتعدد دلالاته بتعدد الرواة والمؤدين.

إن هذا البحث ليس سوى بداية لرحلة أطول نحو استكشاف عالم الأغنية الريفية، وتحليل تمثلاتها للعواطف والهويات، وهو ما يتطلب دراسات أكثر تفصيلًا في قادم الأيام، لاستكمال الصورة وفهم أعمق لوجدان الإنسان الريفي من خلال صوته وإيقاعاته وكلماته المغتاة.

لائحة المصادر والمراجع

باللغة العربية

- بلقاسم الجطاري وعبد الرزاق العمري، الأدب الأمازيغي بالريف من الشفاهية إلى الكتابة ومأزق الترجمة، مكتبة أبجد للطباعة والنشر، وجدة، 2008.
- جمال أبرنوص، "الشعر الأمازيغي الريفي التقليدي: بحث في النص والسياق"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، رقم 2017/52، سلسلة بحوث ودراسات رقم 2017/20.
- جمال أبرنوض،تيبولوجية الشعر الأمازيغي التقليدي، منشورات مكتبة سلمى، تطان، ط 2، 2016.
- الحسين القمري وآخرون، إشكاليات وتجليات ثقافية في الريف، الطبعة الأولى، الناظور، 1994.
- عبد الحميد الرايس في كتابه، الحسيمة من ثغزويث إلى بيا سانخورخو، نموذج النمو الحضري بالريف في عهد الحماية الإسبانية، الجزء الأول، ميلاد مدينة بين الحرب والسلم، الجزء الأول، سيلكي أخوين، 2023

باللغة الأجنبية:

- Biarnay, S: Notes sur les chants populaires du Rif; Archives Berbères, 1915. Fascl, 2ème éd. Rabat, 1978.

مواقع اليوتوب:

- إمتلاع: https://www.youtube.com/watch?v=MgD26qo0LdY
- صابرينا: https://www.youtube.com/watch?v=IW_8H9aup2A
- مجموعة سيفاكس باند: https://www.youtube.com/watch?v=QRSNjGKRzLQ
- حكيم أياو: https://www.youtube.com/watch?v=CUhl____1Mt8&t=267s
- ميمون الرحموني (إثران): https://www.youtube.com/watch?v=AtF4JR3wng0
- ميمون رفروع: https://www.youtube.com/watch?v=8SJekoV9RgI
- لينا الشريف: https://www.youtube.com/watch?v=DfHZ9T115CQ

أحكام الولاية
في الزواج في المذاهب الفقهية

الدكتوركريم شكري
دكتوراه في الدراسات الإسلامية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس - سايس
جامعة سيدي محمد بن عبد الله
المغرب

الملخص

لقد شملت الشريعة الإسلامية جميع ما ينظم حياة المسلمين، ومن الجوانب التي أحاطتها بالعناية والتثبيت: أحكام الزواج الذي يعتبر الوسيلة المشروعة لتكثير النسل والحفاظ على النوع البشري، وحتى تحصل الحكمة منه كان لابد من مراعاة عدة أمور في إنشاء هذا العقد الوثيق من ولي وشهود وصداق وكفاءة... وحتى لا يطول البحث فإنني سأقتصر على الولاية وما يرتبط بها من أحكام، فالإشكال يتمثل في: ما هو رأي الفقهاء في اشتراط الولي لانعقاد عقد الزواج؟ أما النتيجة فتتمثل في إبراز اختلاف الفقهاء الأجلاء في عد الولي من أركان الزواج، وسبب هذا الاختلاف أنه لم تأت آية ولا سنة هي ظاهرة في اشتراط الولاية في الزواج، بل الآيات والسنن التي جرت العادة بالاحتجاج بها عند من يشترطها هي كلها محتملة، وكذلك الآيات والسنن التي يحتج بها من يشترط إسقاطها هي أيضا محتملة في ذلك، واختلافهم كذلك في تعريف كل من الركن والشرط.

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

شكري، كريم. (2025، يونيو). أحكام الولاية في الزواج في المذاهب الفقهية. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، العدد 6، المجلد 2، السنة 2، ص 116-138.

المدخل

لقد شملت الشريعة الإسلامية جميع ما ينظم حياة المسلمين في جميع المجالات ويحدد علاقاتهم فيما بينهم وفيما بينهم وبين خالقهم، ومن الجوانب التي أحاطتها الشريعة الإسلامية الغراء بالعناية والتثبيت، أحكام الأسرة[1] عامة، وهي تلك الأحكام التي تتعلق بشخص الإنسان نفسه وبعلاقته بأسرته، غير أنه ونظرا لكثرة هذه الأحكام وتشعبها فإنني سأقتصر على بعض أحكام الزواج والحكمة منها بالدراسة والتحليل حتى لا يطول المقام وحتى لا نخرج عن صلب موضوع البحث الأصولي.

ومن الأحكام والتشريعات التي عنت بها الشريعة الغراء في مجال الأسرة، أحكام الزواج، فهو الوسيلة المشروعة لتكثير النسل والحفاظ على النوع البشري، وهو المؤطر للعلاقة الطاهرة التي تجمع بين الرجل والمرأة، وحتى تحصل الحكمة منه كان لابد من مراعاة عدة أمور في إنشاء هذا العقد الوثيق من ولي وشهود وصداق وكفاءة، إلى غير ذلك، وجعل الشارع الحكيم لهذه الأمور حكما وأغراضا حتى تتحقق الحكمة الأصلية من الزواج الشرعي بين الرجل والمرأة. وحتى لا يطول البحث فإنني سأفصل في نموذج واحد من متعلقات الزواج وهو الولاية وما يرتبط بها من أحكام، وقبل ذلك سأعرج باختصار على مفهوم الزواج ومشروعيته وحكمته، فهذا على الإجمال أما التفصيل فهو على الشكل الآتي:

المبحث الأول: تعريف الزواج ومشروعيته وحكمه والحكمة منه

لقد وردت كلمة الزواج في القرآن الكريم، بمعنى القران، قال الله تعالى: "وإذا النفوس زوجت"[2]، أي قرنت، ثم شاع استعمال لفظ الزواج في اقتران الزوج بزوجه على سبيل الدوام والاستمرار اللهم إذا طرأ ما يجعل العشرة بينهما تستحيل فشرع الإسلام الطلاق ولحكمة بالغة جعله أبغض الحلال. فتزوج من بني فلان، نكح فيهم، وتزاوج القوم وازدوجوا أي تزوج بعضهم بعضا، وزوج الشيء بالشيء وزوجه إليه: قرنه[3].

والزوج امرأة الرجل، وكذلك الزوجة، والرجل زوج أيضا، وزوجان من الحمام: أنثى وذكر، وزوج من النبات لون منه وضرب، ومنه قوله تعالى: "فأخرجنا به أزواجا من نبات شتى"[4]، أي ضروبا، والتزويج بمعنى النكاح والنكح البضع[5].

---

[1]- لفظ الأسرة لم يرد في القرآن الكريم ولم يستعمله الفقهاء عند حديثهم عن معنى الأسرة./ نظام الأسرة في الفقه الإسلامي لأحمد أفزاز، مجلة الميادين، العدد: 3، السنة 1988م، ص34.

[2]- سورة التكوير، الآية 7.

[3]- لسان العرب لابن منظور، تصحيح أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الثالثة 1419هـ/1999م مادة زوج، ج6، ص.ص.108-109.

[4]- سورة طه، من الآية 52.

[5]- المحيط في اللغة لإسماعيل بن عباد، تحقيق أحمد محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1994م، ج7، ص. 148.

ونكح فلان امرأة ينكحها نكاحا إذا تزوجها ونكحها ينكحها باضعها أيضا، وأصل النكاح في العرب الوطء، وقيل للتزوج نكاح لأنه سبب للوطء المباح، والنِكح والنُكح لغتان، وهي كلمة كانت العرب تتزوج بها، ونِكحُها الذي ينكحها، وهي نِكحتُه[1]. والنكاح[2] أو الزواج في الاصطلاح الشرعي عرفه الحنفية بقولهم هو عقد تمليك يرد على تملك المتعة قصدا[3]، فاحترز بقولهم قصدا عن عقد تملك به المتعة ضمنا كالبيع والهبة ونحوهما، لأن المقصود فيه ملك الرقبة، ويدخل ملك المتعة فيه ضمنا إذا لم يوجد ما يمنعه، وعندهم لفظ النكاح هو الوطء حقيقة، ويطلق على العقد مجازا، لأن العقد فيه ضم والنكاح هو الضم حقيقة[4]، وقد استدلوا بأنه حيث جاء في الكتاب أو السنة مجردا عن القرائن، يراد به الوطء كما في نص الآية: "ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء"[5]، فتحرم مزنية الأب على الإبن بخلاف "حتى تنكح زوجا غيره"[6]. وعرف الشافعية النكاح بقولهم هو عقد يتضمن إباحة وطء بلفظ إنكاح أو تزويج أو ترجمة، وهو عندهم حقيقة في العقد مجازا في الوطء، وفائدة الخلاف بينهم وبين الحنفية تظهر فيمن زنى بامرأة، فإنها تحرم على والده وولده عند الحنفية لا عند الشافعية[7]. أما عند الحنابلة فالنكاح هو عقد يعتبر فيه لفظ نكاح أو تزويج على منفعة الاستمتاع لا ملكها، أي ملك المنفعة، ولهذا يقع الاستمتاع من جهة الزوج بمعنى المؤنث، مع أنه لا ملك لها، وهو حقيقة في العقد مجاز في الوطء لأنه المشهور في القرآن والأخبار، وقد قيل ليس في الكتاب لفظ النكاح بمعنى الوطء إلا في قوله تعالى: "حتى تنكح زوجا غيره"[8]، ولصحة نفيه عن الوطء، فيُقال: هذا نكاح وليس بسفاح، وصحة النفي دليل المجاز،

---

[1]- لسان العرب لابن منظور، ج14، ص.279.

[2]- لقد عرف الإمام أبي حامد الغزالي رحمه الله تعالى الزواج بقوله: "والقول الشافي فيه أن النكاح نوع رق فهي مرقوقة له"-إحياء علوم الدين لأبي حامد محمد الغزالي، دار الفكر، الطبعة الأولى 1986م، ج2، ص.64، هذا وإن كنا لا نصل ولن نصل إلى مستوى علمائنا الأفذاذ، لأننا دائما في مقام التعلم من كنوزهم، غير أنه كل عالم يؤخذ من كلامه ويرد بحسب موافقته للسنة وللكليات الشرعية، كما علمنا فقهاءنا وأئمتنا، وكلام الإمام الغزالي هنا يجانب الصواب والله أعلم، لأنه يجانب جوهر نصوص الشرع ومقاصده وكلياته، وهنا نستشهد بقوله تعالى: "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة، إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون"-سورة الروم، الآية 21، وهنا قد تساءلت الطالبة الباحثة وفاء توفيق في أطروحتها "التعليل المقاصدي لأحكام الأسرة عند مفسري الغرب الإسلامي نماذج وقضايا"، تحت إشراف الدكتور عبد العالي المسئول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، السنة الجامعية 2014/2013، ج2، ص.407، هل يرضى الإنسان الأسر لجزء من نفسه؟ فقد أثار الله تعالى انتباهنا إلى آية خلق الزوجة من نفس زوجها لنتفكر ونتذكر ونشكر ونطيع، فتتوطد المودة والرحمة بينها، لا أن يعتبر أحدها الآخر أسيرا عنده؟

[3]- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية 1313هـ، ج2،ص.94.

[4]- المصدر السابق، ج2، ص.95.

[5]- سورة النساء، من الآية 22.

[6]- رد المحتار على الدر المختار وشرح تنوير الأبصار لخاتمة المحققين محمد أمين الشهير بابن عابدين ، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1994م، ج4،ص.62.

[7]- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج لشمس الدين محمد بن محمد الخطيب الشربيني، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت، طبعة 1421هـ/2000م، ج4،ص.ص.200-201.

[8]- سورة البقرة، من الآية 228.

ولأنه ينصرف إليه عند الإطلاق ولا يتبادر الذهن إلا إليه[1]. أما المالكية فقد عرفوا النكاح بأنه عقد على مجرد متعة التلذذ بآدمية غير موجب قيمتها ببينة قبله غير عالم عاقده حرمتها، إن حرمها الكتاب أو الإجماع، ولفظ النكاح عندهم حقيقة في العقد مجاز في الوطء عكس المعنى اللغوي، ويدل على ذلك كثرة وروده بمعنى العقد في الكتاب والسنة[2]. فتبين أن تعريفات الفقهاء للزواج روعيت فيها الحكمة منه.

والأصل في مشروعية الزواج الكتاب والسنة والإجماع[3]، ومن خلال هذه الأدلة تبرز الحكمة من الزواج في التشريع الإسلامي:

- أما الكتاب فقوله تعالى: "فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع"[4]، وقوله عز وجل: "وانكحوا الأيامى[5] منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله"[6]، فقد اشتملت الآيتان على الأمر بالنكاح، والأمر وإن كان في أصله للوجوب إلا أنه مصروف في الآيتين للإباحة بدليل أنه سبحانه وتعالى علقه على الاستطابة في الآية الأولى والواجب لا يُعلق عليها.

- أما السنة النبوية فقوله عليه الصلاة والسلام: "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء"[7].

- أما الإجماع فقد أجمع المسلمون على أن النكاح مشروع لما فيه من فوائد، ولما يدفعه من مفاسد عن المتزوج.

أما بخصوص حكم الزواج فعند المالكية لا يحل استباحة فرج إلا بنكاح أو ملك يمين، والنكاح على الجملة مندوب، وعلى التفصيل ينقسم إلى خمسة أقسام: واجب وهو لمن قدر عليه بالمال وخاف على نفسه الزنا، ومستحب وهو لمن قدر عليه ولم يخف علة نفسه الزنا، وحرام وهو لمن لم يقدر ولم يخف، ومكروه وهو لمن لم يخف الزنا وخاف أن لا يقوم بحقوقه، ومباح وهو ما عدا ذلك، وأما ملك اليمين فمباح[8].

---

[1]- كشاف القناع عن متن الإقناع لمنصور بن يونس بن ادريس البهوتي، تحقيق محمد أمين الضناوي، دار عالم الكتب بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1417هـ/1997م، ج4،ص.5.

[2]- الفقه على المذاهب الأربعة لعبد الرحمن الجزيري، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1424هـ/2003م، ج4، ص. ص.7-8.

[3]- المغني لابن قدامة، تحقيق الدكتور عبد الله التركي والدكتور عبد الفتاح الحلو، دار عالم الكتب الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة 1417هـ/1997م، ج9، ص.340.

[4]- سورة النساء، من الآية 3.

[5]- الأيامى جمع أيم وهي من لا زوج لها رجلا كان أو امرأة بكرا كانت أو ثيبا.

[6]- سورة النور، من الآية 32.

[7]- رواه البخاري في صحيحه، دار صادر بيروت لبنان، كتاب النكاح باب من لم يستطع فليصم، ر.ح 5066، ج3، ص.932-933.

[8]- القوانين الفقهية لابن جزي، دار الفكر بيروت، طبعة 1429هـ/2009م، ص.168.

أما عند الحنفية فيكون واجبا عند التوقان وشدة الاشتياق، أي بحيث يخاف الوقوع في الزنا لو لم يتزوج، لأن ترك الزنا واجب وما لم يتوصل إلى الواجب إلا به يكون واجبا كوجوبه، فإن كان لا يمكنه الاحتراز عن الزنا إلا به أصبح فرضا، لأن ما لا يتوصل إلى ترك الحرام إلا به يكون فرضا. ويكون الزواج فرضا أو واجبا إن ملك المهر والنفقة ولم يخف الجور، وهكذا يكون الزواج مكروها عند عدم ملك المهر والنفقة لأنهما حق ولخوف الجور، ويكون سنة مؤكدة فيأثم بتركه، ويثاب إن نوى تحصينا وولدا حال الاعتدال أي القدرة على وطء ومهر ونفقة، ويكون حراما إذا تيقن أنه يترتب عليه الكسب الحرام بجور الناس وظلمهم، لأن النكاح إنما شرع لمصلحة تحصين النفس وتحصيل الثواب، فإذا ترتب عليه جور يأثم بارتكاب المحرم، ويكون مباحا فيما عدا الحالات السابقة[1].

وعند الشافعية، فالنكاح مستحب لمحتاج إليه، بأن تتوق نفسه إلى الوطء ولو كان خصيا، ولمن يجد أهبته وهي مؤنته، من مهر وكسوة ونفقة يومه، وإن كان متعبدا تحصينا لدينه، ولما فيه من بقاء النسل وحفظ النسب والاستعانة على المصالح لخبر الصحيحين: "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج"[2]، وإنما لم يجب لقوله تعالى: "فانكحوا ما طاب لكم من النساء"[3]، إذ الواجب لا يتعلق بالاستطابة، فإن فقد الأهبة استحب له ترك النكاح لقوله تعالى: "وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله"[4]، فإن لم تتُق نفسه له من أصل الخلقة أو لعارض كمرض أو عجز كُره له إن فقد الأهبة لما فيه من التزام ما لا يقدر على القيام به من غير حاجة، لكن التخلي للعبادة في هذه الحالة أفضل له من النكاح إذا كان يقطعه عنها اهتماما بها، فإن وجد الأهبة ولكن به علة كهرم أو مرض دائم أو تعنين أي كان ممسوحا، كره له لعدم الحاجة إليه[5]. أما عند الحنابلة فالمشهور عندهم أنه ليس بواجب إلا أن يخاف أحد على نفسه الوقوع في محظور بتركه، فيلزمه إعفاف نفسه، وبالجملة فالناس في النكاح على ثلاثة أضرب: منهم من يخاف على نفسه الوقوع في المحظور إن ترك النكاح، فهذا يجب عليه النكاح لأنه يلزمه إعفاف نفسه وصونها عن الحرام وطريقه النكاح، والثاني من يستحب له وهو من له شهوة يأمن معها الوقوع في المحظور، فهذا الاشتغال به أولى من التخلي لنوافل العبادة بخلاف الشافعي الذي قال: إن التخلي للعبادة أفضل، وحجته في ذلك أن الله تعالى مدح يحيى عليه السلام بقوله: "وسيدا وحصورا"[6]، والحصور الذي لا يأتي النساء، فلو كان النكاح أفضل لما مدح الله تعالى يحيى

[1]- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي، ج2، ص.95.
[2]- سبق تخريجه.
[3]- سورة النساء، من الآية 3.
[4]- سورة النور، من الآية 33.
[5]- مغني المحتاج للشربيني، ج4، ص.ص.204-205.
[6]- سورة آل عمران، من الآية 39.

بتركه له، وحجة الحنابلة في كون النكاح مستحب في هذه الحالة، أمر الله تعالى به ورسوله وحثهما عليه، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: "ولكني أصوم وأفطر وأصلي وأرقد وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني"[1]، والثالث من لا شهوة له، إما لأنه لم يخلق له شهوة كالعنين أو كانت له شهوة فذهبت بكبر أو مرض ونحوهما، ففيه وجهان: أحدهما أنه يستحب له النكاح لعموم الآيات والأحاديث، وثانيهما التخلي له أفضل لأنه لا يحصل مصالح النكاح ويمنع زوجته من التحصين بغيره ويضرها بحبسها على نفسه ويعرض نفسه لواجبات وحقوق لعله لا يتمكن من القيام بها ويشتغل عن العلم والعبادة بما لا فائدة فيه.[2] أما عند الظاهرية[3]، فالنكاح فرض على كل قادر على الوطء إن وجد من أين يتزوج أو يتسرى أن يفعل أحدهما ولابد، فإن عجز عن ذلك فليكثر من الصوم، وبرهان ذلك ما رواه البخاري عن عبد الله بن مسعود قال: قال لنا النبي صلى الله عليه وسلم: "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء"[4]، وقد نوقش رأي الظاهرية في كون النكاح واجب في مدونة الإمام مالك، وجاء أن الدليل على أن النكاح ليس بواجب ما جاء في كتاب الله عز وجل أنه خير فيه بين النكاح وملك اليمين، فقال عز وجل: "فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم"[5]، وملك اليمين ليس بواجب بإجماع ولا يصح التخيير بين واجب وما ليس بواجب، لأن ذلك مخرج للواجب عن الوجوب[6]. وهكذا قد تبينَ أن حكم النكاح مرتبط بالحكمة المرجوة منه، ولتفصيل الأمر في حكمة الزواج نعقد الفرع الموالي:

هذا ولقد خلق الله الإنسان في هذه الحياة لعمارة الكون، وسخر له ما في الأرض جميعا والشمس والقمر والنجوم والدواب ليبقى النوع الإنساني إلى المدة التي قدرها سبحانه وتعالى لبقائه، ولما كانت عمارة الكون متوقفة على وجود الزواج لكونه طريقا للتوالد والتناسل، شرع الله تعالى الزواج لتنظيم المعايش وترتبط الأسر برباط وثيق قائم على المودة والرحمة، وكذلك فالزواج يحفظ الأسر من المضار، ويحميها من أن يدب فيها دبيب الانحلال، فهو يحمي الأنساب من الضياع ويحفظ النسل والذرية من الهلاك والإهمال، قال الإمام الشاطبي: "والنكاح لا يخفى ما فيه مما هو مقصود للشارع، ومن تكثير النسل، وإبقاء النوع الإنساني"[7]، كم يحفظ الأسر من المضار والمفاسد الاجتماعية ويحميها، ويرسي قواعد القرابة والمواريث على الأسس السليمة، ويقضي على

[1]- رواه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح باب الترغيب في النكاح، ر.ح 5063، ج3، ص.932.
[2]- المغني لابن قدامة، ج9، ص.343-344/كشاف القناع للبهوتي، ج4، ص.6.
[3]- المحلى لابن حزم الظاهري، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة بيروت، ج9، ص.440.
[4]- سبق تخريجه.
[5]- سورة النساء، من الآية 3.
[6]- المدونة الكبرى للإمام مالك برواية سحنون بن سعد، الطبعة الأولى 1324هـ، ج2، ص.21 وما بعدها.
[7] - الموافقات للشاطبي، ج1، ص.94.

التشرد الاجتماعي الذي عانت منه الإنسانية ولا تزال تعاني الشيء الكثير، والزواج يغرس في الإنسان كثيرا من الصفات النبيلة والأخلاق الحميدة منها: حب الغير والإيثار على النفس والشعور بالمسؤولية، فإن كلا من الزوجين يحرص على راحة زوجه.

ولم تقتصر حِكم الزواج على الحياة الدنيوية، إنما تعددت إلى ما بعد الموت، فإن الإنسان إذا مات انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له، ولا يكون الولد إلا بالزواج لأن دعاء الولد من أسباب الرحمة والثواب في الآخرة.

والزواج سنة الأنبياء والمرسلين، قال الله تعالى: "ولقد أرسلنا رسلا من قبلك وجعلنا لهم أزواجا وذرية"[1]، شرعه الله لعباده وتعبدهم به من عهد آدم عليه السلام إلى الآن، وحتى يوم القيامة، وسلكه في عداد آياته الكبرى مع خلق البشر من تراب وخلق السماوات والأرض، وأسسه على أقوى المبادئ وئاما وانفصاما، وحفه بهالة من النور الإلهي والتوجيه الكريم، وذلك لما له من الآثار الخطيرة والفوائد الجليلة على كل من الرجل والمرأة والأولاد والنوع الإنساني بأسره،[2] فقال الإطباء أن مقاصد النكاح ثلاثة: حفظ النسل وإخراج الماء الذي يضر احتباسه ونيل اللذة، وهذه الثالثة هي التي في الجنة إذ لا تناسل هناك ولا احتباس[3]، وعند الحنفية والحنابلة وغيرهم الاشتغال بالزواج أفضل من التخلي لنوافل العبادات أي الاشتغال به وما يشتمل عليه من القيام بمصالحه وإعفاف النفس عن الحرام وتربية الولد ونحو ذلك[4].

وأختم هذا المبحث بكلام رائع للإمام الشاطبي رحمه الله في الحكمة من النكاح، فهو يقول: "فإنه مشروع للتناسل...وبليه طلب السكن، والازدواج، والتعاون على المصالح الدنيوية والأخروية، من الاستمتاع بالحلال، والنظر إلى ما خلق الله من المحاسن في النساء، والتجمل بمال المرأة...والتحفظ من الوقوع في المحظور من شهوة الفرج ونظر العين، والازدياد من الشكر بمزيد النعم من الله على العبد...فجميع هذا مقصود للشارع من شرع النكاح[5].

---

[1]- سورة الرعد، من الآية 39.

[2]- أحكام الزواج في الشريعة الإسلامية لأحمد فراح حسين، الدار الجامعية، طبعة 1986م، ص.16.

[3]- مغني المحتاج للشربيني، ج، ص.201.

[4]- رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين، ج4، ص.57/ كشاف القناع للبهوتي، ج4، ص.6.

[5] - الموافقات للشاطبي، شرحه وخرج أحاديثه الشيخ عبد الله دراز ووضع تراجمه محمد عبد الله دراز وخرج آياته وفهرس موضوعاته عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية بيروت، د.ط، د.ت، ج2، ص.301.

المبحث الثاني: أحكام الولاية في الزواج

اختلف الفقهاء الأجلاء في عد الولي من أركان الزواج، وسبب هذا الاختلاف، اختلافهم في تعريف كل من الركن والشرط[1]، فأما عند المالكية فأركان الزواج خمسة هي الزوج والزوجة والولي والصداق والصيغة[2]، وعند الحنفية أركان الزواج اثنان هما الإيجاب والقبول[3]، وعند الشافعية أركان الزواج خمسة وهي الصيغة وزوجة وشاهدان وزوج وولي وهما العاقدان[4]، وأما عند الحنابلة فأركان الزواج ثلاثة هي الزوجان والإيجاب والقبول[5].

فيتبين أن العلماء الأجلاء اختلفوا فيما يعتبر من أركان الزواج وما يعتبر من الشروط، وسبب اختلافهم أنه لم تأت آية ولا سنة هي ظاهرة في تفصيل أركان النكاح من شروطه، بل الآيات والسنن التي جرت العادة بالاحتجاج بها عند كل ركن أو شرط هي كلها محتملة[6]، وما ذلك إلا حرصا منهم على بناء الأسرة على بصيرة وعلى أسس متينة تكفل لها الدوام والاستقرار بعيدا عن الارتجال العاطفي أو الاختيار غير الواعي متوخين الحكمة من هذه العلاقة الشرعية.

وهكذا، يشترط في نفاذ الزواج أن يكون للمتولي له ولاية إصداره، وأنه إذا تحققت هذه الولاية، كان العقد صحيحا نافذا، لم يخالف في ذلك أحد وإن لم تتحقق يكون صحيحا، ولكنه يكون غير نافذ عند البعض، وحيث كانت الولاية في الزواج قد تكون بالأصالة وقد تكون بإنابة الشرع وقد تكون بإنابة صاحب الشأن، سميت الأولى والثانية باسم الولاية وسميت الثانية باسم الوكالة، وفي كل حكم وأسرار أرادها الشارع الحكيم الخبير بأسرار عبادة "ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير"[7]. وهكذا ستتم دراسة الولاية في الزواج والحكمة الشرعية منها عبر النقط الآتية:

أولا: تعريف الولاية واشتراط الولي؛

ثانيا: ترتيب الأولياء؛

ثالثا: إذا زوج الولي الأبعد مع وجود الولي الأقرب.

---

[1]- الركن عند الحنفية ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون جزءا داخلا في حقيقته، والشرط عندهم ما يتوقف علي وجود الشيء ولم يكن جزءا من حقيقته، والركن عند الجمهور ما به قوام الشيء ووجوده، فلا يتحقق إلا به أو ما لابد منه، والشرط عندهم ما يتوقف عليه وجود الشيء وليس جزءا منه./ الفقه الإسلامي وأدلته لوهبة الزحيلي، دار الفكر دمشق، الطبعة الثانية 1409هـ/1989م، ج7،ص.36.

[2]- القوانين الفقهية لابن جزي، دار الفكر بيروت، طبعة 1429هـ/2009م، ص.169.

[3]- رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين، ج4،ص. ص.68-69.

[4]- مغني المحتاج للشربيني، ج4، ص.226.

[5]- كشاف القناع للبهوتي، ج4، ص.35.

[6]- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد القرطبي، دار ابن الجوزي القاهرة مصر، الطبعة الأولى 2014م، ج2، ص.12.

[7]- سورة الملك، الآية 14.

أولا: تعريف الولاية واشتراط الولي في الزواج والحكمة من ذلك

الولاية الخطة كالإمارة، والوَلاية: المصدر، والوِلاية بالكسر: السلطان، والوَلاية والوِلاية: النصرة، يُقال هم على ولاية أي مجتمعون في النصرة، والولي من أسماء الله تعالى والولي هو الناصر، والولي أنواع: هناك ولي اليتيم الذي يلي أمره ويقوم بكفايته، وولي المرأة الذي يلي عقد النكاح عليها ولا يدعها تستبد بعقد النكاح دونه[1].

والولاية شرعا هي "تنفيذ الأمر على الغير شاء أم أبى"[2]، والمراد بالتنفيذ القدرة على مباشرة التصرف بحيث يصبح نافذا، وقد تناقل الباحثون هذا التعريف للولاية عند الحنفية، إلا أنه لأحد نوعي الولاية وهي ولاية الإجبار، وتكون على الصغيرة والمجنونة، أما الولاية على الكبيرة البالغة العاقلة فلا يشملها التعريف عندهم لأن الولاية عندهم ولاية ندب واستحباب[3]، وقد عرف الشيخ أبو زهرة الولاية بقوله: "الولاية القدرة على إنشاء العقد نافذا"[4].

وقد أجمع الفقهاء على أن الولاية في النكاح تتنوع إلى نوعين، أحدهما: ولاية الإجبار وهي التي يملك فيها الولي أن يباشر عقد نكاح المولى عليه دون توقف على إذنه ورضاه، وثانيهما: ولاية الاختيار وهي حق الولي في تزويج المولى عليه بناء على اختياره ورضاه[5].

وذهب جمهور الحنفية إلى أن الولاية في النكاح ولاية إجبار وولاية اعتراض، وهي التي تخول للولي حق طلب فسخ النكاح إذا زوجت المرأة الرشيدة نفسها بغير كفء أو بغبن فاحش في المهر[6].

أما فيما يخص اشتراط هذه الولاية[7] في عقد النكاح، فقد اختلفت آراء الفقهاء في ذلك تبعا لرأي كل فريق حول الحكمة من ذلك، فذهب المالكية إلى أنه لا ينكح المرأة إلا وليها، فقال الله تعالى: "وانكحوا الأيامى منكم"[8]، وقوله تعالى: "ولا تُنكحوا المشركين حتى يومنوا"[9]، وهذا الخطاب متوجه إلى الأولياء، وقد دل على أنه ليس لأحد من المخاطب فيهن أن يزوج نفسه، وقال تبارك وتعالى: "وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا

---

[1]- لسان العرب لابن منظور، ج15،ص.ص.400-401.
[2]- رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين، ج4،ص.154.
[3]- المصدر نفسه، ج4،ص.154.
[4]- الأحوال الشخصية لمحمد أبو زهرة ، دار الفكر العربي القاهرة، طبعة 1377هـ/1958م، ص.107.
[5]- مغني المحتاج للشربيني، ج4،ص.ص.246-247-248 / رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين، ج4،ص.154.
[6]- رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين، ج4،ص.ص.154-155-156.
[7]- ينظر تفاصيل مواقف فقهاء الإسلام من مؤسسة الولي في الزواج في: مؤسسة الولي في الزواج "ضرورة أم اختيار ؟-دراسة فقهية قانونية لمحمد المهدي، مجلة الملف، العدد 10، أبريل 2007، ص.ص102...108.
[8]- سورة النور، من الآية 32.
[9]- سورة البقرة، من الآية 214.

تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن"[1]، والعضل إنما يصح ممن إليه عقد النكاح، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :"الأيم أحق بنفسها من وليها"[2]، يدل على أن له معها حقا[3]، وعلى العموم فقد ذهب مالك إلى أنه لا يكون النكاح إلا بولي[4].

وذهب الشافعية أيضا إلى أن المرأة لا تزوج نفسها ولا تملك مباشرة ذلك بحال، لا بإذن ولا بغيره إذ لا يليق بمحاسن العادات دخولها فيه لما قصد منها من الحياء، وهذه هي الحكمة، فقد قال تعالى: "الرجال قوامون على النساء"[5]، وقال الشافعي رحمه الله تعالى: قوله تعالى: "فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن"[6]، أصرح دليل على اعتبار الولي وإلا لما كان لعضله معنى[7].

أما الحنابلة، فقالوا أيضا إن النكاح لا يصح إلا بولي ولا تملك المرأة تزويج نفسها ولا غيرها ولا توكيل غير وليها في تزويجها، فإن فعلت لم يصح النكاح ودليلهم قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا نكاح إلا بولي"[8]، وروي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل فإن أصابها فلها المهر بما استحل من فرجها فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له"[9]،[10]. واستدل الحنابلة بهذا الحديث على أن من لا ولي لها لا تزوج إلا بإذن السلطان[11]، وإذا تزوجها بلا ولي ولا شهود وكتما النكاح فهذا نكاح باطل بل الذي عليه العلماء أنه لا نكاح إلا بولي[12].

أما أبو حنيفة فذهب إلى أن المرأة إذا زوجت نفسها أو أمرت غير الولي أن يزوجها فزوجها، جاز النكاح سواء كانت بكرا أم ثيبا، وسواء كان الزوج كفؤا لها أو غير كفء، فالنكاح صحيح إلا أنه إذا لم يكن كفؤا لها

---

[1]- سورة البقرة، من الآية 219.

[2]- رواه الإمام مالك في الموطأ، ضبط محمد صدقي العطار، دار الفكر بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1429هـ/2009م، كتاب النكاح باب استئذان البكر والأيم في أنفسها، ر.ح 1114، ص.256.

[3]- المدونة الكبرى للإمام مالك، ج2،ص.ص.46-47.

[4]- بداية المجتهد لابن رشد، دار ابن الجوزي القاهرة مصر، الطبعة الأولى 2014م، ج2، ص.11.

[5]- سورة النساء، من الآية 34.

[6]- سورة البقرة، من الآية 230.

[7]- مغني المحتاج للشربيني، ج4، ص.ص.239-240-241.

[8]- رواه الترمذي في سننه، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليها العلامة محمد ناصر الدين الألباني واعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى د.ت، كتاب النكاح باب لا نكاح إلا بولي، ر.ح 1101، ص.259.

[9]- رواه الترمذي، كتاب النكاح باب منفرد، ر.ح 1102، ص.259-260.

[10]- المغني لابن قدامة، ج9، ص.345.

[11]- مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وساعده ابنه محمد، طبع بأمر خادم الحرمين الشريفين وعلى نفقته الخاصة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف،1425هـ/2004م، المدينة المنورة المملكة العربية السعودية، ج32، ص.37.

[12]- المصدر السابق، ج32، ص.102.

فللأولياء حق الاعتراض،[1] ودليلهم على ذلك قوله تعالى: (فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن)[2]، وقوله تعالى: (فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن)[3]، وهذه الآيات تصرح بأن النكاح ينعقد بعبارة النساء لأن النكاح المذكور فيها منسوب إلى المرأة[4].

وعند الظاهرية أيضا لا يحل للمرأة نكاح، ثيبا أو بكرا إلا بإذن وليها، فإن أبى أولياؤها من الإذن لها زوجها السلطان، وبرهان ذلك قوله تعالى: (وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم"[5]، وقوله تعالى: "ولا تنكحوا المشركين حتى يومنوا)[6]، وهذا خطاب للأولياء لا للنساء[7].

فمن خلال التحليل السابق، يتبين أن سبب اختلاف الفقهاء يتجلى في أنه لم تأت آية ولا سنة هي ظاهرة في اشتراط الولاية في الزواج، بل الآيات والسنن التي جرت العادة بالاحتجاج بها عند من يشترطها هي كلها محتملة، وكذلك الآيات والسنن التي يحتج بها من يشترط إسقاطها هي أيضا محتملة في ذلك[8]، فيتضح لنا أنه لا يوجد نص ثابت الورود وصحيح الدلالة في الشريعة الإسلامية يجعل الولاية على المرأة شرطا في عقد الزواج، أو يبيح للمرأة أن تتولى العقد بنفسها[9].

والمرأة إنما منعت الاستقلال بالنكاح لقصور عقلها[10]، فلا يؤمن انخداعها ووقوعه منها على وجه المفسدة، وهذا مأمون فيما إذا أُذن فيه وليها، فالغالب أن المرأة لا تُزوج نفسها إلا بغير إذن وليها، والعلة في منعها صيانتها عن مباشرة ما يُشعر بوقاحتها ورعونتها وميلها إلى الرجال، وذلك ينافي حال أهل الصيانة والمروءة[11].

ثانيا: ترتيب الأولياء

لقد سبقت الإشارة إلى أن الولاية تنقسم إلى قسمين: ولاية إجبار، وولاية اختيار، إذ يستوجب بسط القول في قضية الولاية من حيث الحكمة منها وترتيب المسؤوليات المرتبطة بها.

---

[1]- المبسوط لشمس الدين السرخسي، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان، الطبعة الثانية د.ت، ج5، ص.10.

[2]- سورة البقرة، من الآية 238.

[3]- سورة البقرة، من الآية 230.

[4]- تبيين الحقائق للزيلعي، ج2،ص.117.

[5]- سورة النور، من الآية 32.

[6]- سورة البقرة، من الآية 219.

[7]- المحلى لابن حزم، ج9،ص.451.

[8]- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد القرطبي، ج2،ص.12.

[9]- وضعية المرأة بالمغرب بين القوانين والمواثيق الدولية لفريدة بناني، مقدمات: المجلة المغاربية للكتاب، عدد خاص رقم 2: إصلاح قانون الأسرة حصيلة خمسين سنة من النقاش، النص رقم 11، سنة 2002، ص.163.

[10] - عبارة لا تتضمن معنى القدح، وإنما المقصود لكثرة عاطفتها وكثرة حيائها بدليل الكلام التي بعدها، وإلا فالإسلام قد كرم المرآة أيما تكريم، فهي الأم والزوجة والأخت والعمة والخالة...فهي المجتمع كله.

[11]- المغني لابن قدامة، ج9، ص.346.

1. ولاية الإجبار والحكمة منها:

تثبت ولاية الإجبار عند المالكية على البكر وإن كانت بالغا، وعلى الصغيرة وإن كانت ثيبا، فهي تنشأ بأحد سببين البكارة والصغر[1].

والولي المجبر عند المالكية أحد ثلاثة: وهم مالك الأمة أو العبد فله الحق في الجبر بلا إضرار، أي لا يجبر أمته مع إضرار، كأن يزوجها لغير لائق بها عادة، سواء أكان المالك ذكرا أو أنثى، ثم أب رشيد، وإلا فالمجبر وليه فله تزويج البكر ولو عانسا أي طالت إقامتها عند أبيها، وعرفت مصالح نفسها قبل الزواج، إلا لخصي مقطوع الذكر قائم الأنثيين أو مقطوع الأنثيين قائم الذكر إذا كان لا يمنى فلا يجبرها، وجبر الأب أيضا الثيب إن صغرت، ثيبت بنكاح صحيح أو بعارض أو بحرام أو ثيبت بعارض كوثبة أو عود دخل فيها أو بحرام كزنا أو غصب ولو ولدت منه. وكما لا يجبر الأب ثيبا بنكاح فاسد، لا يجبر بالغا إذا رشدها أبوها، ولا يجبر الأب من أقامت ببيتها الساكنة فيه مع زوجها سنة، وأنكرت مس الزوج لها ولو واقعها على عدمه أو جهلت خلوته بها وأنكرت المس أيضا. وجبر على النكاح من يجبرها الأب عليه ولو في حياته، ووصي وإن بعد كوصي الوصي، أمره أب به أي بالجبر، وعين له الزوج وإذا لم يأمره بالجبر ولا عين الزوج بل قال له زوجها ممن أحببت ففيه خلاف بين فقهاء المالكية والراجح الجبر في الجميع[2].

أما عند الحنفية[3] فلا تثبت ولاية الإجبار إلا على الصغيرة ولو كانت ثيبا وعلى الكبيرة المعتوهة أو المجنونة أو الأمة المرقوقة، وهكذا فالصغيرة أولى الأولياء عليها أبوها، ثم الجد بعد الأب قائم مقام الأب، وهذا عند أبي حنيفة، أما عند الصاحبين أبي يوسف ومحمد، الأخ والجد يستويان لأن من أصلها أن الأخ يزاحم الجد في العصوبة حتى يشتركا في الميراث، أما عند أبي حنيفة فالجد مقدم في العصوبة كذلك في الولاية، ثم بعد الأجداد من قبل الأب، وإن علوا الأخ لأب وأم ثم الأخ لأب ثم ابن أخ لأب وأم ثم ابن أخ لأب، ثم العم لأب وأم ثم العم لأب ثم ابن العم لأب وأم ثم ابن عم لأب على قياس ترتيب العصوبة، والأصل في ترتيب الأولياء قوله صلى الله عليه وسلم: "النكاح إلى العصبات"[4]. ثم بعد العصبات مولي العتاقة يستوي فيه الذكر والأنثى ثم عصبة المولي[5]، أما ذوو الأرحام كالأخوال والخالات والعمات فعلى قول أبي حنيفة يثبت لهم ولاية التزويج عند عدم العصبات استحسانا، وعلى قول محمد لا تثبت وهو القياس، وحجة أبي حنيفة أن المعنى والحكمة هو

---

[1]- القوانين الفقهية لابن جزي، ص.172.

[2]- شرح الزرقاني على مختصر الشيخ خليل لعبد الباقي الزرقاني ، دار الفكر بيروت لبنان، د.ط.د.ت، ج3،ص.170 إلى ص174.

[3]- المبسوط لشمس الدين السرخسي، ج4،ص.ص.219-220.

[4]- ذكر الإمام السرخسي هذا الحديث بهذا اللفظ في كتابه المبسوط ج4،ص.220، وبعد بحث في كتب الحديث لم أجده، وقال ابن حجر العسقلاني في كتاب الدراية في تخريج أحاديث الهداية تحقيق عبد الله هاشم اليماني المدني دار المعرفة بيروت ج2ص62: ""النكاح إلى العصبات" لم أجده".

[5]- تبيين الحقائق للزيلعي، ج2،ص.122.

استحقاق الولاية باعتبار الشفقة بالقرابة. وهذه الشفقة توجد في قرابة الأم كما توجد في قرابة الأب فتثبت لهم ولاية التزويج أيضا، إلا أن قرابة الأب يقدمون باعتبار العصوبة،[1] أما ترتيب ذوي الأرحام في الولاية فهم كالآتي: الأم ثم الأخت لأب وأم ثم لأب، ثم لأولاد الأم ذكورهم وإناثهم فيه سواء ثم أولادهم ثم العمات ثم الأخوال والخالات ثم بنات الأعمام[2].

أما عند الشافعية فتثبت الولاية الجبرية على البكر الصغيرة كانت أو كبيرة، والولي المجبر عندهم الأب والجد عند عدم الأب، فللأب والجد تزويج البكر من غير رضاها صغيرة كانت أو كبيرة لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر يستأذنها أبوها في نفسها"[3]. فدل على أن الولي أحق بالبكر وإن كانت بالغة، والمستحب أن يستأذنها لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الأيم أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها"[4]، ولأنها تستحي أن تأذن لأبيها[5]. ولكي يزوج الأب البكر بغير إذنها يشترط في ذلك شروط هي:

1. أن لا يكون بينه وبينها عداوة ظاهرة.
2. أن يزوجها من كفء.
3. أن يزوجها بمهر مثلها.
4. أن يكون من نفس البلد.
5. أن لا يكون الزوج معسرا بالمهر.
6. أن لا يزوجها بمن تتضرر بمعاشرته كأعمى وشيخ هرم.
7. أن لا يكون قد وجب عليه الحج[6].

[1]- المبسوط للسرخسي، ج4،ص.223.
[2]- تبيين الحقائق للزيلعي، ج2،ص.126.
[3]- رواه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت، ر.ح 1421، ج2،ص.641.
[4]- رواه مسلم في صحيحه كتاب النكاح باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت، ر.ح 1421، ج1،ص.641.
[5]- المجموع للإمام أبي زكرياء محي الدين بن شرف النووي ، تحقيق وتعليق وتكملة محمد نجيب المطيعي، طبعة مكتبة الإرشاد، جدة المملكة العربية السعودية، ج17،ص.261.
[6]- مغني المحتاج للخطيب الشربيني، ج4،ص.246.

وتجدر الإشارة إلى أنه إن ذهبت بكارتها بالزنا كما لو ذهبت بالجماع في النكاح، فيكون حكمها حكم الثيب في الإذن، كما سيأتي، ودليل الشافعية على ذلك أنها حرة سليمة ذهبت بكارتها بجماع فهو كما لو ذهبت بنكاح، وإن ذهبت بكارتها بوثبة أو تعنيس ففيه وجهان:

1. حكمها حكم الموطوءة بنكاح لأنها ثيب.
2. حكمها حكم البكر في الإذن. لأن الثيب إنما اعتبر إذنها بالنطق لذهاب الحياء بالوطء، وهذا الحياء لا يذهب بغير الوطء، بخلاف الزانية، فإنها إذا لم تستح من مباضعة الرجال على الزنا والإقدام عليه لم تستح من النطق بالإذن[1].

أما عند الحنابلة فمناط الإجبار هو الصغر وأن البكر البالغ لا يجبرها أحد على النكاح، ودليلهم على ذلك ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "لا تنكح البكر حتى تستأذن ولا الثيب حتى تستأمر"[2]، وهذا يتناول الأب وغيره لأن الأب ليس له أن يتصرف في مالها إذا كانت رشيدة إلا بإذنها وبضعها أعظم من مالها فكيف يتصرف في بضعها مع كراهتها، وأيضا فإن الصغر سبب الحجر بالنص والإجماع[3]، وولاية الإجبار عندهم تثبت للأب فله تزويج ابنته البكر الصغيرة إذا كان الزوج كفؤا لها ولو مع كراهيتها وامتناعها، وقد دل على تزويج الصغيرة قول الله تعالى: "واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن"[4]، فجعل للاتي يحضن عدة ثلاثة أشهر ولا تكون العدة ثلاثة أشهر إلا من طلاق في نكاح أو فسخ، فدل ذلك على أنها تزوج وتطلق ولا إذن لها يعتبر، ووصي الأب في النكاح بمنزلته عند الحنابلة في ثبوت الولاية له على المرأة، فإن كان وصيا في المال لم تكن له ولاية في التزويج لأنه إنما يستفيد بالتصرف بالوصية فلا يملك ما لم يوص به إليه، ووصي غير الأب لا ولية له على صبي ولا مجنون لأن الموصي لا يملك ذلك فوصيه أولى. وعند عدم وجود الأب أو وصيه، تثبت هذه الولاية للسلطان والأصل فيه قول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: "فالسلطان ولي من لا ولي له"[5]، ولأن للسلطان ولاية عامة[6].

أما عند الظاهرية، فللأب أن يزوج ابنته الصغيرة البكر ما لم تبلغ بغير إذنها، ولا خيار لها إذا بلغت، والحجة في ذلك إنكاح أبي بكر رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وسلم من عائشة رضي الله عنها، وهي بنت ست سنين، فقال أبو محمد: "وهذا أمر مشهور غني عن إيراد الإسناد فيه فمن ادعى أنه خصوص لم

---

[1]- المجموع للنووي، ج17،ص.ص.266-267.
[2]- رواه الترمذي، كتاب النكاح باب ما جاء في استئمار البكر والثيب، ر.ح 1107، ص.262.
[3]- مجموع فتاوى ابن تيمية، ج32،ص.23.
[4]- سورة الطلاق، من الآية 4.
[5]- رواه الترمذي في سننه، كتاب النكاح باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، ر.ح 1102، ص.260.
[6]- المغني لابن قدامة، ج9، ص. ص.360-398-417.

يلتفت إلى قوله لقول الله عز وجل: "لقد كان لكم في رسول الله إسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر"[1]، فكل ما فعله عليه الصلاة والسلام فلنا أن نتأسى به فيه إلا أن يأتي نص بأنه له خصوص[2].

2. ولاية الاختيار والحكمة منها

تثبت ولاية الاختيار عند المالكية على البالغة، أي على الثيب البالغة، فيقدم الابن ولو من زنا إن ثيبت بحلال ثم زنت فأتت به منه، فإن ثيبت ابتداء بزنا فأتت به أو كانت مجنونة أو سفيهة قدم الأب ووصيه عليه، ثم ابنه وإن سفل لأنهما أتوا عصبة في الميراث من الأب، ثم أب شرعي فأخ لغير أم فابنه وإن سفل فجد وإن علا، فعم فابنه وقدم الشخص الشقيق في الأخ أو ابنه أو العم أو ابنه على الذي للأب، فمولى أعلى، ثم عصبته ثم معتقه ثم عصبة معتقه، ثم إن لم يوجد مولى أعلى ولا عصبته ولا معتقه ولا عصبته فالكافل ذكر قائم بأمورها حتى بلغت عنده بشرطين: أولهما أن يكفلها مدة توجب الحنان والشفقة عليها عادة، وثانيهما أن تكون الفتاة وضيعة لا شريفة، ثم بعد الكافل الحاكم ثم ولاية عامة المسلمين[3] أي كل مسلم[4].

أما عند الحنفية كل ولي مجبر ولا وجود لولاية الاختيار، ولكن لا ولاية إلا على الصغير والصغيرة أو المجنون والمجنونة أو الأمة المرقوقة وينفذ نكاح حرة مكلفة بلا ولي، لما تقدم من الأدلة[5].

أما ولاية الاختيار عند الشافعية فتثبت على الثيب العاقلة، وأحق الأولياء بالتزويج الأب، لأن سائر الأولياء يدلون به ثم الجد أبو الأب ثم أبوه وإن علا لاختصاص كل منهما عن سائر العصبات بالولادة مع مشاركته في العصوبة، ثم أخ لأبوين أو لأب لأن الأخ يدلي بالأب فهو أقرب من ابنه، ثم ابنه أي ابن كل منهما وإن سفل ثم سائر العصبة من القرابة كالإرث، لأن المأخذ فيها واحد، ويقدم أخ لأبوين على أخ لأب وابن أخ لأبوين على ابن أخ لأب وعم لأبوين على عم لأب وابن عم لأبوين على ابن عم لأب، لزيادة القرب والشفقة، فإن لم يوجد من الأولياء رجل نسيب زوج المعتق الرجل، ثم عصبته بحق الولاء سواء كان المعتق رجلا أو امرأة، والترتيب هذا كالإرث في ترتيبه لأن المعتق أخرجها من الرق إلى الحرية فأشبه الأب في إخراجه لها إلى الوجود، فإن فقد المعتق وعصبته زوج السلطان المرأة التي في محل ولايته لخبر السلطان ولي من لا ولي له، ويزوج السلطان إذا عضل النسيب القريب ولو مجبرا أي امتنع من تزويجها هو والمعتق وعصبته لأنه حق عليهم

---

[1]- سورة الأحزاب، من الآية 21.

[2]- المحلى لابن حزم، ج9ص458-459.

[3]- الولاية عند المالكية عامة وخاصة، فالخاصة خمسة أصناف: الأب ووصيه والقرابة والمولى والسلطان، والعامة الإسلام./ القوانين الفقهية لابن جزي، ص.172.

[4]- شرح الزرقاني، ج3،ص.ص.175-176.

[5]- تبيين الحقائق للزيلعي، ج2،ص.117/ رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين، ج4،ص.ص.154-155.

فإذا امتنعوا من وفائه وفاه الحاكم ولا تنتقل الولاية للأبعد جزما وهذا محله إذا كان العضل دون ثلاث مرات، فإن كان ثلاث مرات زوج الأبعد بناء على منع ولاية الفاسق[1].

أما عند الحنابلة فتثبت ولاية الاختيار على امرأة حرة مكلفة ثيبا كانت أو بكرا، وأحق الناس الذين لهم ولاية النكاح عند الحنابلة أب المرأة لأن الولد موهوب لأبيه قال تعالى: "ووهبنا له يحيى"[2]، ولأن الأب أكمل شفقة وأتم نظرا بخلاف الميراث، ثم أبوه وإن علا لأن الجد له إيلاد وتعصيب وأولى الأجداد أقربهم كالميراث، ثم ابنها ثم ابنه وإن سفل ثم أخوها لأبويها كالميراث ثم أخوها لأبيها ثم بنوهم، كذلك فيقدم ابن الأخ لأبوين على ابن الأخ لأب ثم بنوهما وإن نزلوا ثم العم لأبوين ثم العم لأب ثم بنوهما كذلك وإن نزلوا، الأقرب فالأقرب ثم أقرب العصبات على ترتيب الإرث ثم المولى المنعم بالعتق لأنه يرثها، ويعقل عنها عند عدم عصبتها من النسب، فكان له تزويجها ثم أقرب عصباته فأقربهم، ثم السلطان لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "فالسلطان ولي من لا ولي له"، وهو الإمام الأعظم والحاكم ومن فوضا إليه الأنكحة[3].

وخلاصة ما سبق قوله وتحليله أن البنوة تقدم على الأبوة عند الحنفية والمالكية، وتقدم الأبوة على البنوة عند الحنابلة وليس للأبناء ولاية عند الشافعية.

أما عند الظاهرية فللأب أن يزوج ابنته الصغيرة البكر، فإن كانت ثيبا من زوج مات عنها أو طلقها لم يجز للأب ولا لغيره أن يزوجها حتى تبلغ ولا إذن لها قبل أن تبلغ. وإذا بلغت البكر والثيب لم يجز للأب ولا لغيره أن يزوجها إلا بإذنها، فإن وقع فهو مفسوخ أبدا، فأما الثيب فتنكح من شاءت إن كره الأب وأما الصغيرة التي لا أب لها فليس لأحد أن ينكحها لا من ضرورة ولا من غير ضرورة حتى تبلغ ولا لأحد أن ينكح مجنونة حتى تفيق وتأذن، إلا للأب في التي لم تبلغ وهي مجنونة فقط[4]. فقال أبو محمد علي بن حزم أن: "الحجة في إجازة إنكاح الأب ابنته الصغيرة البكر إنكاح أبي بكر رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وسلم من عائشة رضي الله عنها وهي بنت ست سنين...فإن قال قائل فمن أين خصصتم البكر دون الثيب والصغيرة دون الكبيرة وليس هذا من أصولكم؟ قلنا نعم، إنما اقتصرنا على الصغيرة البكر للخبر "الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر يستأذنها أبوها وإذنها صماتها"[5]، فخرجت الثيب الصغيرة كانت أو كبيرة بعموم هذا الخبر، وخرجت البكر البالغ به أيضا لأن الاستئذان لا يكون إلا للبالغ العاقل للأثر الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم: "رفع القلم

[1]- مغني المحتاج للشربيني، ج4،ص.ص.248-249-250.
[2]- سورة الأنبياء، من الآية 89.
[3]- كشاف القناع للبهوتي، ج4،ص.ص.47-48-50.
[4]- المحلى لابن حزم، ج9،ص.ص.458-459.
[5]- رواه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت، ر.ح 1421، ج1،ص.641.

عن ثلاث"[1]، فذكر فيهم الصغير حتى يبلغ، فخرجت البكر التي لا أب لها بالنص المذكور أيضا فلم تبق إلا الصغيرة ذات الأب فقط[2]. أما الولاية فتثبت عند الظاهرية للأب ثم الإخوة ثم الأجداد ثم الأعمام ثم بني الأعمام وإن بعدوا الأقرب فالأقرب أولى، وليس ولد المرأة وليا لها إلا إن كان ابن عمها ولا يكون في القوم أقرب إليها منه فإن أبى أولياؤها من الإذن لها زوجها السلطان[3].

ثالثا: إذا زوج الولي الأبعد مع وجود الأقرب

لقد سبقت الإشارة إلى أن الحكمة من تشريع الولاية في الزواج هي النظر في مصالح المولى عليهم، حتى يُبنى الزواج على روية وأسس متينة تكفل له الدوام والاستقرار، والشارع الحكيم قد أثبت هذه الولاية للأقارب دون الأجانب ماعدا القاضي، والحكمة التي تقوم عليها ثبوت هذه الولاية تتكون من أمرين:

1. الشفقة الباعثة على رعاية مصالح فاقدي الأهلية أو ناقصيها لدى الأقارب العصبات وغير العصبات وهذه الشفقة عند الأقارب ليست في درجة واحدة، بل هي متفاوتة، فكلما كان الشخص أقرب قرابة كان أشفق، وكلما بعدت القرابة ضعت الشفقة وفترت الصلة ووهنت رابطة القرابة.

2. النظر في مصالح المولى عليهم، فإنه متفاوت أيضا لتفاوت رأى الولي كمالا وقصورا فمثلا الأم يتوفر فيها وفر الشفقة، ولا يتوفر فيها كمال الرأي كالأب.

ومن هذه الحكمة اختلف الفقهاء في الحكم إذا زوج الولي الأبعد مع وجود الولي الأقرب على التفصيل الآتي:

فالمالكية قالوا: إذا أنكح الأبعد مع وجود الأقرب نفذ النكاح وذلك في غير موضع الإجبار، أما الولي المجبر، فإنه لا يصح أن يباشر العقد غيره مع وجوده سواء كان المجبر أبا أو وصيا أو مالكا، إلا عقد الأخ نكاح أخته البكر بغير إذن أبيها، فإن كان هو القائم بأمر أبيه جاز إن أجازه الأب، وإذا غاب الأقرب انتقلت الولاية إلى الأبعد، وإن عضل الولي المرأة أمره السلطان بإنكاحها فإذا امتنع زوجها السلطان وذلك إذا دعت إلى كفء وبصداق مثلها[4]، وإن أُسر الولي أو فُقد، مجبر أم لا، فالأبعد من أوليائها يزوجها.

أما الحنفية فقالوا: لو زوج الأبعد حال قيام الأقرب توقف على إجازته ولو تحولت الولاية إليه، لم يجز إلا بإجازته بعد التحول، فإن أجازه نفذ وإلا فلا، وللولي الأبعد التزويج بغيبة الولي الأقرب مسافة القصر، ولو

[1]- رواه الترمذي في سننه، كتاب الحدود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد، ر.ح: 1423، ص336/ رواه أبو داود في سننه، كتاب الحدود باب في المجنون يسرق أو يُصيب حدا، ر.ح: 4398، ج4،ص.363.

[2]- المحلى لابن حزم، ج9،ص.460.

[3]- المصدر نفسه، ج9،ص.451.

[4]- القوانين الفقهية لابن جزي، ص.ص.173-174.

جوزها الأقرب حيث هو جاز النكاح ويثبت أيضا للأبعد من أولياء النسب التزويج بعضل الأقرب أي بامتناعه عن التزويج ولا يبطل تزويجه بعود الأقرب لحصول النكاح بولاية تامة[1].

أما الشافعية فقد حددوا الحالات التي تنتقل الولاية من الولي الأقرب إلى الولي الأبعد فيما يلي:

- ✓ إذا كان الولي فاسقا، فإن تاب رجع إليه في الحال.
- ✓ إذا كان الولي الأقرب مجنونا ولو كان جنونه متقطعا.
- ✓ إذا كان الولي الأقرب محجورا عليه بسفه بأن بلغ غير رشيد أو بذر في ماله بعد رشده.
- ✓ اختلاف الدين بينه وبين المرأة فلا ولاية لكافر على مسلمة ولا لمسلمة على كافر.

وإحرام أحد العاقدين من ولي ولو حاكما أو زوج أو وكيل عن أحدهما أو الزوجة بنسك ولو فاسدا، يمنع صحة النكاح لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "إن المحرم لا ينكح ولا ينكح"[2]، ولا ينقل الإحرام الولاية للأبعد لأنه لا يسلب الولاية لبقاء الرشد والنظر وإنما يمنع النكاح كما يمنعه إحرام الزوج أو الزوجة، وإذا لم ينقلها فيزوج السلطان عند إحرام الولي لا الأبعد لأن تأثير الإحرام يمنع الانعقاد مع بقاء الولاية لبقاء الرشد والنظر، ولو غاب الولي إلى مسافة تقصر فيها الصلاة زوجها السلطان، ولا يمكن لمن بعده من الأولياء أن يزوج، لأن ولاية الغائب باقية ولهذا لو زوجها في مكانه صح العقد، وإنما تعذر من جهته فقام السلطان مقامه كما لو حضر وامتنع من تزويجها، فإن كان على مسافة لا تقصر فيها الصلاة ففيه وجهان:

1. لا يجوز تزويجها إلا بإذنه لأنه كالحاضر؛
2. يجوز للسلطان أن يزوجها لأنه تعذر استيفاؤه فأشبه إذا كان في سفر بعيد ويستحب عندهم للحاكم إذا غاب الولي وصار التزويج إليه أن يأذن لمن تنتقل الولاية إليه ليزوجها ليخرج من الخلاف.

وتنتقل الولاية إلى السلطان كذلك عند الشافعية إذا امتنع الولي الأقرب ولا تنتقل إلى من عدا العاضل من الأولياء لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له"[3]، لأن النكاح

[1]- رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين، ج4،ص.ص.199-200-201.

[2]- رواه مسلم في صحيحه، تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة الرياض، الطبعة الأولى 1427هـ/2006م، كتاب النكاح باب تحريم نكاح المحرم وكراهة الخطبة، ر.ح: 1409، ج1،ص.637.

[3]- سبق تخريجه.

حق لها فإن تعذر ذلك من جهة وليها كان على الحاكم استيفاؤه كما لو كان على رجل دين فامتنع من بذله فإن الحاكم ينوب عنه في الدفع من مال الممتنع[1].

وهكذا فالشافعية قالوا: أن الترتيب في الأولياء شرط لابد منه ولا تنتقل الولاية من الولي الأقرب إلى الولي الأبعد أو إلى السلطان إلا في الأحوال السالفة الذكر.

أما الحنابلة فقالوا: إنه إذا زوجها الولي الأبعد مع حضور الولي الأقرب فأجابته إلى تزويجها من غير إذن الأقرب لم يصح النكاح لأن الولاية مستحقة بالتعصيب، فلم تثبت للأبعد مع وجود الأقرب كالميراث وإذا عضل[2] الولي الأقرب انتقلت الولاية إلى الأبعد لأنه تعذر التزويج من جهة الأقرب فملكه الأبعد كما لو جُن، ولأنه يفسق بالعضل فتنتقل الولاية عنه كما لو شرب الخمر، فإن عضل الأولياء كلهم زوج الحاكم، والحجة على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: "السلطان ولي من لا ولي له"[3]. وإذا غاب الأقرب غيبة متقطعة[4] فللأبعد من عصبتها كذلك تزويجها دون الحاكم، لأن قوله عليه الصلاة والسلام: "السلطان ولي من لا ولي له" يدل على ذلك لأن هذه لها ولي فلا يكون السلطان وليها، ولأن الأقرب تعذر حصول التزويج منه، فتثبت الولاية لمن يليه من العصبات كما لو جن أو مات، ولأنها حالة يجوز فيها التزويج لغير الأقرب، فكان ذلك للأبعد كالأصل[5]. كما يزوج الأبعد إذا كان الأقرب ليس أهلا للولاية كالطفل والعبد والكافر والفاسق والجنون المطبق والشيخ إذا أفند أي ضعف في العقل والتصرف[6].

وختاما، يتبين أن الفقهاء اختلفوا في ترتيب الولاية من النسب، فعند مالك أن الولاية معتبرة بالتعصيب إلا الابن، فمن كان أقرب عصبة كان أحق بالولاية والأبناء عنده أولى، وخالف الشافعي مالكا في ولاية البنوة فلم يجزها أصلا وفي الإخوة على الجد، لأن الشافعي اعتبر التعصيب أي أن الولد ليس من عصبتها، ولم يعتبره مالك في الابن وسبب اختلافهم في الجد هو اختلافهم فيمن هو أقرب هل الجد أو الأخ، أما اختلافهم في حكم ما إذا زوج الولي الأبعد مع وجود الأقرب فسببه هو هل الترتيب حكم شرعي أم ليس بحكم شرعي؟ وإن كان حكما فهل ذلك حق من حقوق الولي الأقرب أم ذلك حق من حقوق الله. أما سبب اختلافهم فيما إذا

---

[1]- مغني المحتاج للشربيني، ج4،ص.ص.252-253//المجموع للنووي، ج17،ص.ص.242-244-247.

[2]- العضل هو منع المرأة أن تتزوج بكفء إذا طلبت ذلك ورغب كل منها في صاحبه بما صح مهرا ولو كان بدون مهر مثلها/كشاف القناع للبهوتي، ج4،ص.51.

[3]- سبق تخريجه.

[4]- الغيبة المتقطعة هي التي يجوز للأبعد التزويج في مثلها وهي من لا يصل إليه الكتاب أو يصل فلا يجيب عنه فتكون إجابته منقطعة أي ينقطع من إمكان تزويجها/المغني والشرح الكبير لابن قدامة، ج9،ص.ص.385-386.

[5]- المغني لابن قدامة، ج9،ص.ص.382-383-385.

[6]- كشاف القناع للبهوتي، ج4،ص.51.

غاب الأقرب هل تنتقل الولاية إلى الأبعد أو إلى السلطان فهو هل الغيبة بمنزلة الموت أم لا؟ لأنه لا خلاف عندهم في انتقالها في الموت[1].

الخاتمة

وختاما فقد تبين من التفصيل السابق أن الفقهاء الأجلاء اختلفوا في شرطية الولاية في الزواج حسب نظرة كل إمام إلى مركزية الولاية في إنشاء عقد النكاح، وعلى العموم نقول: لقد شرع اشتراط الولي صيانة للمرأة، وحرصا على حقوقها، وحفاظا على عنصر الكفاءة بين الزوجين، حتى تستقر الأمور بعد ذلك، وتجد المرأة من يشاركها في حل المشكلات التي تقع بعد الزواج، ولعل ذلك هي الحكمة من إقرار الولاية كركن من أركان الزواج عند جمهور العلماء، ولذلك ارتأيت أن أختم هذا البحث بقول ابن القيم رحمه الله تعالى[2]: إنه قد دلت العقول الصحيحة والفطر السليمة على ما دل عليه القرآن والسنة أنه سبحانه حكيم لا يفعل شيئا عبثا ولا لغير معنى ومصلحة وحكمة هي الغاية المقصودة بالفعل، بل أفعاله سبحانه صادرة عن حكمة بالغة لأجلها فعل، كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل، وقد دل كلامه وكلام رسوله على هذا، وهذا في مواضع لا تكاد تحصى ولا سبيل إلى استيعاب أفرادها، فقال الله تعالى: "وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة"[3]، وقال الله تعالى أيضا: "ومن يوت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا"[4].

[1]- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد، ج2، ص. ص.16-17.
[2]- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل للإمام ابن القيم الجوزية، دار ابن حزم بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1724هـ/2006م، ص.586.
[3]- سورة النساء، منذ الآية 112.
[4]- سورة البقرة، من الآية 268.

لائحة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية ورش

باللغة العربية

1. كتب الحديث وعلومه:

- صحيح البخاري، دار صادر بيروت لبنان.
- صحيح مسلم، تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة الرياض، الطبعة الأولى 1427ه/2006م.
- موطأ الإمام مالك، ضبط محمد صدقي العطار، دار الفكر بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1429ه/2009م.
- سنن الترمذي، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليها العلامة محمد ناصر الدين الألباني واعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى د.ت.

2. كتب اللغة:

- لسان العرب لابن منظور، تصحيح أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الثالثة 1419ه/1999م.
- المحيط في اللغة لإسماعيل بن عباد، تحقيق أحمد محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1994.

3. مصادر أصول الفقه:

- الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق الشاطبي، شرحه وخرج أحاديثه الشيخ عبد الله دراز ووضع تراجمه محمد عبد الله دراز وخرج آياته وفهرس موضوعاته عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية بيروت، د.ط،د.ت.

4. مصادر ومراجع الفقه:

- المدونة الكبرى للإمام مالك برواية سحنون بن سعد، الطبعة الأولى 1324ه.
- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية 1313ه.
- رد المحتار على الدر المختار وشرح تنوير الأبصار لخاتمة المحققين محمد أمين الشهير بابن عابدين، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1994م.
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج لشمس الدين محمد بن محمد الخطيب الشربيني، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت، طبعة 1421ه/2000م.
- كشاف القناع عن متن الإقناع لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي، تحقيق محمد أمين الضناوي، دار عالم

الكتب بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1417هـ/1997م.
- المغني لابن قدامة، تحقيق الدكتور عبد الله التركي والدكتور عبد الفتاح الحلو، دار عالم الكتب الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة 1417ه/1997م.
- القوانين الفقهية لابن جزي، دار الفكر بيروت، طبعة 1429هـ/2009م.
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد القرطبي، دار ابن الجوزي القاهرة مصر، الطبعة الأولى 2014م.
- المبسوط لشمس الدين السرخسي، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان، الطبعة الثانية د.ت.
- المجموع للإمام أبي زكرياء محيي الدين بن شرف النووي، تحقيق وتعليق وتكملة محمد نجيب المطيعي، طبعة مكتبة الإرشاد، جدة المملكة العربية السعودية، د.ط،د.ت.
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج لشمس الدين محمد بن محمد الخطيب الشربيني، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت، طبعة 1421هـ/2000م.
- مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وساعده ابنه محمد، طبع بأمر خادم الحرمين الشريفين وعلى نفقته الخاصة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف،1425هـ/2004م، المدينة المنورة المملكة العربية السعودية.
- المحلى لابن حزم الظاهري، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة بيروت، د.ط، د.ت.
- شرح الزرقاني على مختصر الشيخ خليل لعبد الباقي الزرقاني، دار الفكر بيروت لبنان، د.ط، د.ت.
- الفقه على المذاهب الأربعة لعبد الرحمن الجزيري، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1424هـ/2003م.
- الفقه الإسلامي وأدلته لوهبة الزحيلي، دار الفكر دمشق، الطبعة الثانية 1409هـ/1989م.
- أحكام الزواج في الشريعة الإسلامية لأحمد فراح حسين، الدار الجامعية، طبعة 1986م.
- الأحوال الشخصية لمحمد أبو زهرة، دار الفكر العربي القاهرة، طبعة 1377هـ/1958م.

5. كتب مختلفة:

- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل للإمام ابن القيم الجوزية، دار ابن حزم بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1724هـ/2006م.
- إحياء علوم الدين لأبي حامد محمد الغزالي، دار الفكر، الطبعة الأولى 1986م.

المجلات:

- نظام الأسرة في الفقه الإسلامي لأحمد أفراز، مجلة الميادين، العدد: 3، السنة 1988م.

- وضعية المرأة بالمغرب بين القوانين والمواثيق الدولية لفريدة بناني، مقدمات: المجلة المغاربية للكتاب، عدد خاص رقم 2: إصلاح قانون الأسرة حصيلة خمسين سنة من النقاش، النص رقم 11، سنة 2002.
- مؤسسة الولي في الزواج "ضرورة أم اختيار ؟- دراسة فقهية قانونية لمحمد المهدي، مجلة الملف، العدد 10، أبريل 2007.

تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على مؤشرات الصحة النفسية لدى المراهقين

يوسف بوهراوة
طالب باحث سلك الدكتوراه
كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، فاس
جامعة سيدي محمد بن عبد الله
المغرب

علاء الدين الصباغ
صحافي خريج المعهد العالي للصحافة والإعلام
حاصل على دبلوم تقني متخصص
في تكنولوجيا نظم الإعلام
المغرب

الملخص

يهدف هذا المقال إلى استكشاف تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الصحة النفسية للمراهقين، في سياق تلعب فيه المنصات الإلكترونية دورا محوريا في حياتهم الاجتماعية. وباستخدام منهج كمي، جمعت دراستنا بيانات من 53 مراهق تتراوح أعمارهم بين 11 و18 عاما من خلال استبيان إلكتروني مكون من 11 سؤالا، تكشف نتائجنا، المرتكزة على أساس نظري متين، أن غالبية المراهقين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي بشكل نشط، حيث يقضون في المتوسط أكثر من خمس ساعات يوميا على هذه المنصات، مع اعتبار انستغرام ويوتيوب فيسبوك الأكثر شعبية. كما تظهر النتائج أن ردود الفعل عبر الإنترنت قد يكون لها تأثير متنوع على تقدير الذات لديهم. وتؤثر التفاعلات عبر الإنترنت أيضا على تصورهم لذواتهم في الحياة الواقعية بالنسبة لغالبية المراهقين.

الكلمات المفتاحية:

وسائل التواصل الاجتماعي، المراهق، الصحة النفسية.

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

بوهراوة، يوسف. الصباغ، علاء الدين. (2025، يونيو). تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على مؤشرات الصحة النفسية لدى المراهقين. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، العدد 6، المجلد 2، السنة 2، ص 139-160.

مقدمة

يعيش العالم المعاصر ثورة معلوماتية متسارعة أثرت في مختلف نواحي الحياة، لا سيما في مجال الاتصال وتقنيات الإعلام الرقمي. ومن أبرز مظاهر هذا التقدم ظهور وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي التي أسهمت في تحويل العالم إلى "قرية كونية صغيرة" (McLuhan, 1964)، بفعل اعتمادها على الشبكة العنكبوتية وسرعة نقل المعلومات في لحظات وجيزة. هذه الشبكات – مثل فيسبوك، إنستغرام، يوتيوب، تيك توك، واتساب وغيرها – أصبحت أحد أبرز تمظهرات الإعلام الجديد، حيث أتاحت فضاءً تفاعليًا واسعًا لتبادل الأفكار والمعلومات وإعادة نشرها بين المستخدمين بطريقة غير مسبوقة (Boyd, 2014).

ولا شك أن المراهقين والمراهقات يتعرضون للعديد من التغييرات النمائية التي تطرأ على كل الجوانب الشخصية، ويمثل تشكل هوية الأنا محور هذا التغيير من وجهة نظر أريكسون، حيث ترتبط بقدرة الفرد على تحديد معتقداته وأدواره في الحياة من خلال محاولة الوصول إلى قرارات تساؤلات تصبح ملحة وتعبر عنا أسماه أريكسون أزمة هوية الأنا Ego Identité Grisais مثل "أنا"، وماذا أريد، وما أهدافي في الحياة وأين أتجه؟. وخلال عملية التشكيل يكون المراهق أو المراهقة في مفترق الطرق حيث يتمكن من الوصول إلى اجابات محددة يلتزم بها فتحقق هويته، أو يعاني من اضطراب وتشتت هويته ممثلا في الفشل في الوصول إلى إجابات لتساؤلاتها وفشلا في تحديد اهدافه وادواره في الحياة (Erikson 1968,200) .

وبسبب هذه التغيرات تظهر مجموعة من المتاعب الانفعالية والاجتماعية من خلال الانتقال السريع من الطفولة إلى المراهقة لكلا الجنسين، لذا نالت مرحلة المراهقة اهتمام عدد من علماء النفس والباحثين وقد اختلفت وجهات نظرهم فقد عدها بعضهم بأنها ولادة جديدة للفرد واعتقد فرويد وهول وسوليفان بأنها حقبة عاصفة ومرهقة فيما وصفها ستانلي هول بأنها مرحلة تكتنفها الأزمات النفسية وتسودها المعاناة والاحباط والصراع والقلق والمشكلات وصعوبات التوافق. (السلطان، 18،2009).

ومن الواضح لدينا جميعا أن المراهقة مرحلة من مراحل عديدة يمر بها الإنسان مادامت مؤقتة وشيء مهم جدا أن ننظر إليها هذه النظرة لأن ذلك يزودنا بطاقة عظيمة على التحمل، كما يزودنا بالأمل والترقب لما هو أفضل لأنها المراهقة مرحلة انتقالية ومن شأن المرحلة الانتقالية الاضطراب والغموض، ومن الواضح أن الطفل في أول سنوات المراهقة يكون مشغولا بالتخلص من قيود الطفولة تصورات وسلوكيات الأطفال، وحين يبلغ السادسة عشر أو السابعة عشر، فإنه يشرع في التخلص من تقلبات المراهقة، حيث يبدأ بإدراك الوضعية الفضلى التي ينبغي أن يكون عليها (عبدالكريم، 2010).

في السياق المغربي، أظهرت تقارير رقمية أن المغرب سجل في يناير 2023 حوالي 33.8 مليون مستخدم للإنترنت، بنسبة انتشار بلغت 88.1% من مجموع السكان، مع أكثر من 21.3 مليون مستخدم نشط على مواقع التواصل الاجتماعي، منهم 17.3 مليون على فيسبوك و8.7 مليون على إنستغرام (Global Digital Insights, 2023) . هذا الانتشار الواسع بين فئة الشباب والمراهقين يطرح تساؤلات جوهرية حول أثر هذا الوجود الرقمي على الصحة النفسية في مرحلة المراهقة، لاسيما في ظل غياب الوعي الرقمي لدى البعض، والاستخدام غير الرشيد لهذه الوسائل.

وبناء عليه، يسعى هذه الدراسة إلى فهم تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الصحة النفسية لدى المراهقين، من خلال التركيز على التغيرات التي تحدث على مستوى هوية الأنا، تقدير الذات، العلاقات الاجتماعية، والمظاهر النفسية المرتبطة بالاستخدام المفرط. كما يستعرض هذا البحث الإيجابيات الممكنة لاستخدام هذه الوسائط، لكن مع التركيز على التحديات النفسية والاجتماعية التي تواجه فئة حساسة تمر بمرحلة نمو وتكوين مصيري.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في فهم العلاقة بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومؤشرات الصحة النفسية لدى المراهقين، خاصة فيما يتعلق باضطرابات مثل الاكتئاب والقلق، والتأثيرات الخارجية.

أسئلة الدراسة:

- ما هي مدة زيارة المراهقين لوسائل التواصل الاجتماعي ؟
- كيف يؤثر نوع المحتوى المستهلكة إزاء على صحتهم النفسية ؟
- هل هناك فروقات بين الجنسين بشأن التأثيرات النفسية ؟
- هل يتغير مستوى التأثير باختلاف مستوى التعليم ؟
- كيف يؤثر استهلاك منصات معينة (مثل فايسبوك، إنستغرام...) على الصحة النفسية ؟

أهمية الدراسة:

تفيد الدراسة في إغناء الوعي بتأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي على سلامة الصحة النفسية للمراهقين، ضمن مساعي تروم فهما أعمقا لهذه العلاقة.

1: التعريف الإجرائي لمفاهيم الدراسة

وسائل التواصل الاجتماعي: تشير منصات التواصل الاجتماعي إلى المنصات الرقمية التي تتيح للمستخدمين إنتاج محتوى، ومشاركته، والتفاعل مع الآخرين من خلال، الصور، ومقاطع الفيديو والرسائل. تشمل هذه الوسائل تطبيقات شهيرة مثل فيسبوك، تويتر، إنستغرام، وتيك توك، وقد أصبحت جزءا أساسيا من الحياة اليومية، خاصة لدى المراهقين. تلعب هذه المنصات دورا مهما في تشكيل الآراء والعلاقات الاجتماعية، لكنها قد تؤثر أيضا على الصحة النفسية والهوية الشخصية للمستخدمين، خاصة إذا تم استخدامها بشكل مبالغ فيه أو في بيئات غير آمنة (Kuss & Griffiths, 2017).

الصحة النفسية: الصحة النفسية هي حالة من الرفاه العقلي التي يتمكن فيها الفرد من التعامل مع ضغوط الحياة اليومية، والعمل بفعالية، والمساهمة في مجتمعه. وتتضمن الصحة النفسية القدرة على التفكير السليم، وإدارة المشاعر، والحفاظ على علاقات إجتماعية صحية، تتأثر الصحة النفسية بالعديد من العوامل مثل المحيط الاجتماعي، التجارب الحياتية، والوراثة. في السنوات الأخيرة، أصبحت الضغوط النفسية المرتبطة بالتكنولوجيا ووسائل التواصل موضوعا هاما في دراسات الصحة النفسية (World Health Organization, 2022a).

المراهق: المراهق هو الشخص الذي يمر بمرحلة عمرية انتقالية بين الطفولة والرشد، تتراوح تقريبا بين سن 10 إلى 19 سنة، خلال هذه المرحلة، تحدث تغيرات فسيولوجية ونفسية وجسدية وعقلية، حيث يبدأ الفرد في بناء هويته وتشكيل علاقاته الاجتماعية، تعد هذه المرحلة حساسة للغاية، حيث يكون المراهق أكثر تأثرا بالعوامل الخارجية مثل ضغط الأقران، الأسرة، ووسائل الإعلام الرقمية، مما يزيد من أهمية دعم صحتهم النفسية والاجتماعية (World Health Organization, 2022b).

2: الإطار النظري للدراسة

المراهقة هي فترة انتقالية، حدث ذاتي تبدأ فيه التحولات الجسدية والعاطفية. في هذه المرحلة، لا يعتبر المراهق طفلاً ولا بالغا. يعيش المراهقون انقطاعًا مع الماضي، مما يغير حياتهم النفسية ويقدم لهم أفكارًا وإمكانيات وآمالًا ومخاوف جديدة، مما يؤدي إلى العديد من الصراعات (Smith et al, 2010) . ومع ذلك، نلاحظ أن التفاعلات الاجتماعية تكتسي أهمية بالغة طوال هذه الفترة، مما ينشئ مساحة للتجريب والتفكير من أجل تفسير جديد للذات (Johnson et Caruso, 2017) . يفهم غارسيا ومارتينيز (2018) أن بناء الهوية يحدث من خلال التفاعل مع الفرد الآخر؛ وتعتبر استخدام المنصات الاجتماعية أداة لحدوث ذلك. يجادل المؤلفون بأن التفاعل الاجتماعي والشبكات الاجتماعية يعززان العلاقات الشخصية ويساهمان في بناء وتشكيل

هوية المراهق. بهذه الطريقة، تشكل التكنولوجيا هوية الفرد، مما ينشئ مكانا في المجتمع، ويسمح بذلك بحدوث خطاب حول تفكير الفرد وتصرفه. تظل نظرية التطور النفسي الاجتماعي لإريكسون (1963)، التي تم تطويرها في الخمسينيات، تستخدم بشكل متكرر في الأدبيات العلمية الحالية لشرح عملية تكوين الهوية الفردية.

2-1: الاستخدام المفرط والسلوكيات الادمانية.

أصبح الاستهلاك المفرط لوسائل التواصل الاجتماعي ظاهرة متنامية في المجتمعات الحديثة، ويُعد من أشكال الإدمان السلوكي الذي يتداخل فيه الاستعمال المتكرر مع فقدان السيطرة على الوقت والمحتوى المستهلك. يُلاحظ أن هذا النمط لا يقتصر على فئة عمرية معينة، بل يشمل المراهقين، الشباب وحتى البالغين، إذ يؤثر سلبا على الصحة النفسية، العلاقات الاجتماعية، والتحصيل الأكاديمي.

تشير أبحاث حديثة إلى وجود علاقة طردية بين عدد الساعات التي يقضيها المستخدم على المنصات الرقمية ومستوى الإجهاد النفسي، حيث يصبح المستخدم أكثر عرضة للاكتئاب والقلق والانسحاب الاجتماعي (Bányai et al., 2017). وقد لوحظ أن الاستجابات الدماغية المرتبطة بالمكافأة والتعزيز والتشويق تنشط بشكل مشابه لما يحدث في حالات الإدمان على المواد الكيميائية (Turel et al., 2014) .

كما أن تقنيات التصميم في المنصات مثل التمرير اللامتناهي (Infinite Scrolling) والإشعارات اللحظية تصمم خصيصًا لتعزيز السلوكيات المتكررة وزيادة التعلق النفسي (Montag et al., 2019) .

2-2: المقارنة الاجتماعية وتقدير الذات

أظهرت وسائل التواصل أشكالا جديدة من المقارنة الاجتماعية تختلف عن المقارنات التقليدية، حيث تقدم للمستخدمين صورا محسنة ومنتقاة للحياة اليومية للأخرين، ما يؤدي إلى تحفيز شعور دائم بعدم الكفاية. تختلف تأثيرات هذه المقارنات حسب الجنس، العمر، ومستوى الوعي الذاتي.

تشير دراسة حديثة إلى أن الإناث هن الأكثر تأثرا بالمقارنة الخارجية عبر الصور والمنشورات المتعلقة بالمظهر، خاصة على منصات مثل إنستغرام وسناب شات (Huang, 2021). أما الذكور فيتأثرون أكثر بالمقارنات المتعلقة بالنجاح المادي والإنجازات.

يؤثر هذا النمط من المقارنة في تقليل مشاعر الرضا عن الذات ورفع مستوى الضغوط النفسية (Appel, Gerlach, & Crusius, 2016). في المقابل، أظهرت بعض الدراسات أن الاستخدام الواعي والمنضبط للمنصات يمكن أن يعزز من الهوية الإيجابية والدعم الاجتماعي عند وجود إدراك نقدي ومهارات تنظيم ذاتي (Gonzales & Hancock, 2011) .

2-3: التنمر الإلكتروني

يعد التنمر الإلكتروني امتدادا للتنمر التقليدي، لكنه أكثر خطورة بسبب انتشاره السريع، صعوبة التعرف على الجاني، والطابع الدائم للمحتوى المؤذي. وقد أظهرت الأبحاث أن التنمر الإلكتروني أكثر انتشارا بين الفئة العمرية 12–18 عاما، مع آثار نفسية وخيمة وطويلة المدى.

تشير دراسات إلى أن الضحايا يعانون من تراجع ملحوظ في الثقة بالنفس، الانعزال الاجتماعي، واضطرابات النوم (Patchin & Hinduja, 2018). كما أن المتنمرين غالبا ما يعانون من مشكلات سلوكية أخرى مثل العدوانية، التسلط، أو صعوبات في العلاقات الأسرية.

أحد أخطر أنماط التنمر الرقمي هو التشهير الإلكتروني (Doxxing)، الذي يتضمن كشف معلومات خاصة أو محرجة بهدف الإساءة. وقد سجلت بعض الدول ارتفاعا في معدلات الانتحار المرتبط بهذا النوع من العنف، مما زاد من الحاجة لتشريعات صارمة وتدخل تربوي وأسري (Slonje & Smith, 2008).

2-4: الحاجة إلى التدخل الأسري

الدور الأسري لا يقتصر فقط على المراقبة، بل يشمل بناء علاقة تواصل مفتوح وداعم مع الأبناء. تؤكد الأدبيات الحديثة أن الأسر التي تعتمد أسلوب الحوار والانخراط الإيجابي تحقق نتائج أفضل في الحد من التأثيرات السلبية لمواقع التواصل.

تشير الدراسات إلى أن المراقبة التشاركية (Co-viewing)، أي مشاركة الأهل في استعمال الوسائط مع الأبناء، تقلل من تعرض الأبناء للمخاطر، وتعزز من مهارات التقييم النقدي (Clark, 2011). كما أن توجيه الأبناء لتحديد وقت الشاشة والأنشطة البديلة يدعم التوازن الرقمي الصحي.

أظهرت نتائج دراسات سلوكية أن التربية الإيجابية والتواصل الفعال يشكلان عوامل وقاية ضد الإدمان الرقمي والتنمر الإلكتروني (Lauricella, Wartella, & Rideout, 2015). وعلى النقيض، فإن البيئة الأسرية الصارمة أو الغائبة تضاعف من احتمالية الانغماس المفرط في العالم الافتراضي.

3: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى:

نيسايلا نورخآو (2024) بعنوان: "الصحة النفسية لدى عينة من النساء المطلقات في مدينة تاقلمات وفقًا لبعض المتغيرات". هدفت الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومستوى الصحة النفسية لدى عينة من الطالبات. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة

إحصائية بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والصحة النفسية. كما أظهرت النتائج أن مستوى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كان متوسطًا، وأن مستوى الصحة النفسية كان متوسطًا أيضًا.

الدراسة الثانية:

Satyaninrum et al. (غير محدد التاريخ) بعنوان: "تعزيز الصحة النفسية في العصر الرقمي: استكشاف تأثير استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على الرفاهية النفسية للمراهقين". هدفت الدراسة إلى استكشاف تأثير استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على الرفاهية النفسية للمراهقين في إندونيسيا. توصلت الدراسة إلى أن المراهقين الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي بشكل متكرر لديهم تقدير ذاتي أقل وصورة سلبية عن الجسم، ومستويات أعلى من القلق والاكتئاب.

4. المنهجية

لدراسة تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على بناء هوية المراهقين، استخدمنا استبيانًا عبر الإنترنت، تم إنشاؤه باستخدام أداة "Google Forms". تم تطوير هذا الاستبيان من قبلنا، وتضمن ثلاثة عشر سؤالا، وتم توزيعه عبر وسائل التواصل الاجتماعي، البريد الإلكتروني والدعوات الهاتفية. حصلنا على 53 رد بعد نشر الاستبيان على وسائل التواصل الاجتماعي.

المنهجية المعتمدة في هذا البحث هي من نوع وصفي، مع نهج كمي، يهدف إلى فهم تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الصحة النفسية لدى المراهقين. كانت السؤال الرئيسي هو تحديد ما إذا كان المستجيبون يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي بشكل متكرر، لتقييم تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على صحتهم النفسية. كشفت الردود أيضا عن عناصر مهمة مثل الحسابات التي يتابعونها والموضوعات التي يبحثون عنها على هذه المنصة.

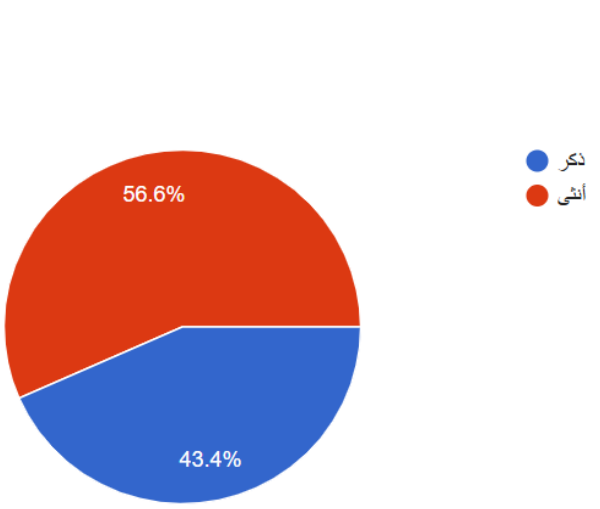
فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والعاطفية، استكشفنا المشاعر الرئيسية التي يشعر بها المستخدمون عند استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. نظرا لأن الأسئلة تم جمعها عبر الإنترنت، لم يكن من الممكن إقامة اتصال مباشر مع الشباب لتعميق تفكيرهم ونواياهم. بعد تحليل البيانات، تم توجيه المناقشات من خلال أسئلة البحث وتم توجيه المناقشات من خلال أسئلة البحث والنتائج التي تم الحصول عليها من تحليل البيانات.

الإطار النظري، الذي سمح بتقييم وتنظيم الردود التي تم جمعها. بعد ذلك، تم تجميع البيانات في برنامج "Google Forms" لفهم أفضل لتأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الصحة النفسية لدى المراهقين.

5. تحليل ومناقشة النتائج

الإطار النظري سمح لنا بتقييم وتنظيم الردود المجمعة. ثم قمنا بتجميع البيانات في برنامج "Google Forms" لتحليل أعمق لتأثير شبكات التواصل الاجتماعي على الصحة النفسية لدى المراهقين، متبوعا بتحليل ومناقشة النتائج التي تم الحصول عليها.

السؤال الأول: الجنس؟

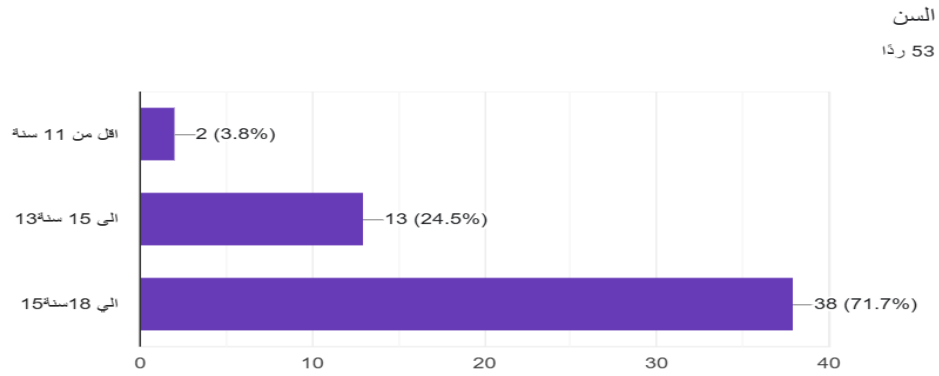


الجدول رقم 1: يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	23	43.4 %
أنثى	30	56.6%
المجموع	53	100%

لجمع المعلومات من المراهقين المشاركين في الدراسة، تم استخدام استبيان عبر الإنترنت كأداة رئيسية، يحتوي على 12 سؤال. كانت العينة مكونة من 53 مراهق ومراهقة منهم 43.4 % ذكور، كان المستجوبون موزعين بشكل متواز نسبيا مع تفوق طفيف للإناث.

السؤال الثاني: السن؟

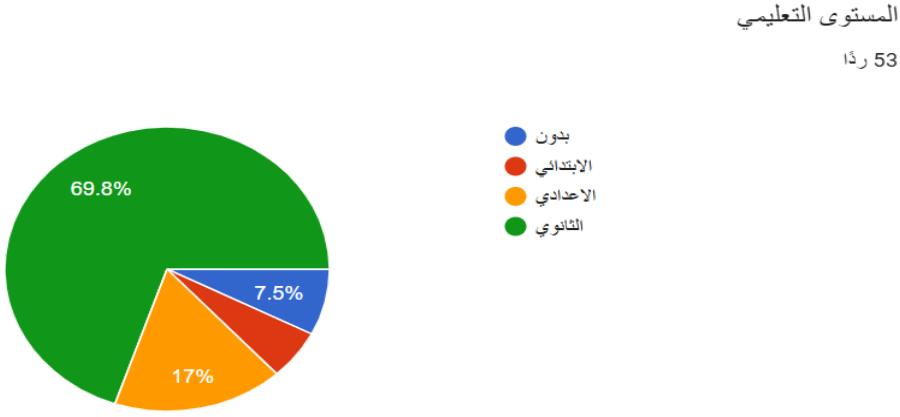


الجدول رقم 2: يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

السن	التكرارات	النسبة المئوية
11 فأقل	2	3.8 %
13-15	13	24.5 %
15-18	38	71.7 %
المجموع	**53**	**100 %**

يبين الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثين أعمارهم تتراوح بين 15 و18 سنة وهو ما يمثل 38 مفردة من مجموع أفراد العينة وذلك بنسبة 71.7 % وهي أعلى نسبة مقارنة بالنسب الأخرى، في حين سجلت نسبة 24.5% للذين تتراوح أعمارهم بين 13 و15 سنة أما أصغر نسبة لذين بلغ سنهم أقل من 11 سنة بنسبة 3.8 %.

السؤال الثالث: ما المستوى التعليمي؟

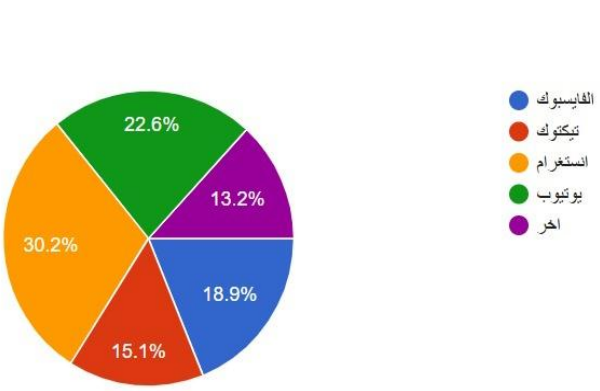


جدول رقم3: يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية
بدون	4	7.5 %
الابتدائي	4	6.7 %
الإعدادي	9	17 %
الثانوي	36	68.8 %
المجموع	53	100 %

يبين الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي حيث أظهرت النتائج ارتفاع السلك الثانوي بنسبة 68.8 % من مجموع المبحوثين المشاركين في الإجابة على الاستمارة وذلك ب36 مفردة، وتأتي في المرتبة الثانية السلك الإعدادي، وذلك بتكرار قدره 9 مفردة وبنسبة **17**%، يمكن تفسير ذلك بأن التلاميذ مقبلين على شهادة الباكالوريا وشهادة نهاية مستوى الإعدادي، يلجؤون إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أجل الاطلاع على كل ما هو جديد، أضف إلى ذلك منم أجل التواصل مع الأقران والبعض من الأساتذة من أجل الاستشارة حول المواضيع الدراسية، وفي الأخير، تأتي فئة الغير متمدرسين (بدون) إلى جانب المستوى الابتدائي بنسبة متساوية تقارب % **7.**

السؤال الرابع: ماهي وسائل التواصل الاجتماعي التي تستعملها بكثرة؟



جدول رقم 4: وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة التي يزورها المراهقون بكثرة

	التكرارات	النسبة المئوية
الفيسبوك	10	18.9 %
تيك توك	8	15.1 %
إنستغرام	16	30.2 %
يوتيوب	12	22.6 %
آخر	7	13.2 %
المجموع	**53**	**100 %**

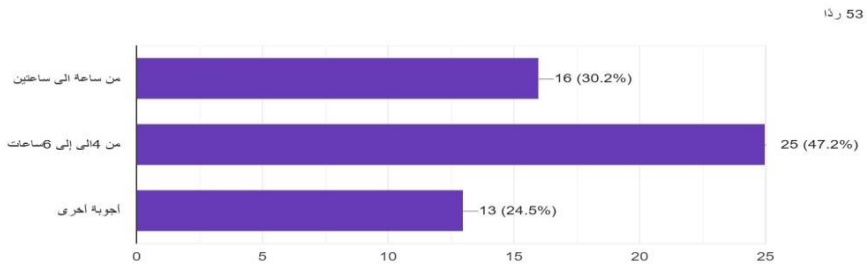
كانت وسائل التواصل الاجتماعي الأكثر شعبية بين المبحوثين هي إنستغرام بنسبة 30.2 %، ويوتيوب بنسبة 22.6 % يليها فيسبوك بنسبة 18.9 %، بينما جاء تيك توك ووسائل أخرى في ذيل قائمة منصات التواصل الاجتماعي الأكثر متابعة من قبل المراهقين.

تشير هذه الإحصائيات إلى استئثار المراهقين بعالم المشاهير والصور، لما يمثله من منصة رائدة في نشر صور الحياة اليومية الخاصة، وإلى متابعتهم للفيديوهات المتوسطة والطويلة على اليوتيوب لارتباطها بالمقررات الدراسية،

تسلط هذه الإحصائيات الضوء على الضغط الاجتماعي الذي يشعر به العديد من المراهقين للامتثال لمعايير عبر الإنترنت، مما قد يكون له آثار على رفاهيتهم العاطفية وصحتهم النفسية وتشكيل هويتهم.

ووفقا للعديد من الدراسات التجريبية يستخدم المراهقين وسائل التواصل الاجتماعي في تطوير والحفاظ على اتصالات مع أقرانهم، مما يعزز شعورهم بالانتماء للمجموعات عبر الإنترنت (Valkenburg & Peter, 2011) . كما أظهرت الأبحاث أن المراهقين يولون أهمية كبيرة للموافقة الاجتماعية عبر الإنترنت، مما قد يدفعهم إلى تعديل سلوكهم ليتناسب مع معايير مجموعتهم .(Tiggemann & Slater, 2013)

السؤال الخامس: كم عدد الساعات التي تقضيها يوميا على وسائل التواصل الاجتماعي ؟

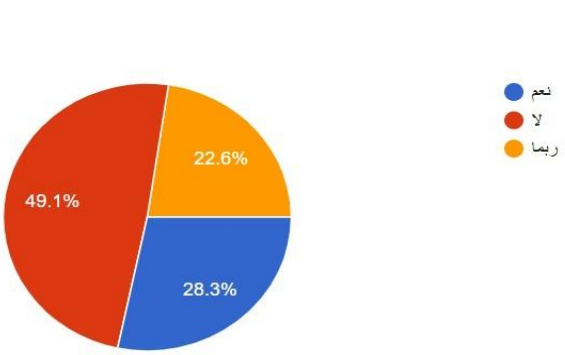


الجدول الخامس: يبين كم عدد الساعات التي يقضيها المراهق على وسائل التواصل الاجتماعي

	التكرارات	النسبة المئوية
من ساعة إلى ساعتين	15	30.2 %
من 4 إلى 6 ساعات	25	47.2 %
أجوبة أخرى	13	24.5 %
المجموع	**53**	**100 %**

في ما يتعلق بالوقت الذي يقضيه المراهق على وسائل التواصل الاجتماعي، أفاد جزء كبير من المشاركين والذين يمثلون **47.2**% بأنهم يقضون بين 4 ساعات و6 ساعات يوميا على هذه المنصات مع قضاء فئة أخرى والتي تمثل نسبة **30.2**% تقضي بين ساعة إلى ساعتين على نفس المنصات.

السؤال السادس: هل تؤثر مواقع التواصل الاجتماعي في نظرتك لنفسك أو ثقتك لنفسك؟



الجدول 6 : يوضح الجدول تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على نظرة المراهق لنفسه وعلى ثقته بنفسه

	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	15	28.3 %
لا	26	49.1 %
ربما	12	22.6 %
المجموع	**53**	**100 %**

يمكن اعتبار وسائل التواصل الاجتماعي بمثابة مساحة آمنة لتجربة جوانب مختلفة من الهوية، لأن الأفراد يمكنهم التحكم في كمية ونوع المعلومات التي يشاركونها، بالإضافة إلى الجماهير الذين يشاركونها معهم (Zhao et al., 2008). ومع ذلك، يمكن أن تكون وسائل التواصل الاجتماعي أيضًا مقيدة أو محددة، من خلال فرض

معايير اجتماعية أو تشجيع المقارنة الاجتماعية، مما قد يؤثر على كيفية يقدم المراهقون أنفسهم عبر الإنترنت (Goffman, 1959).

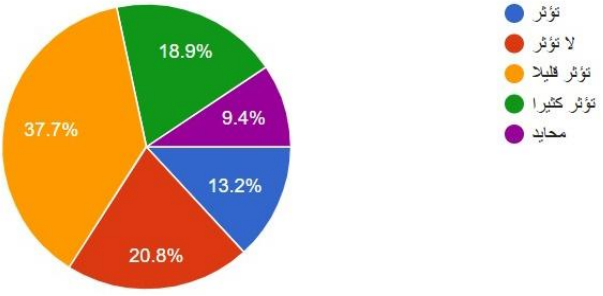
أظهرت النتائج أن نسبة **49.1**% عبروا عن أن وسائل التواصل الاجتماعي لا تؤثر على نظرتهم لنفسهم أو ثقتهم بنفوسهم، بينما **28.3**% كشفوا عن أنها تؤثر على نظرتهم لنفسهم أو ثقتهم بنفوسهم، في حين لم يحسم ما نسبته **22.6**% من المبحوثين جوابهم بشكل صريح مكتفين بتسجيل عبارة "ربما".

وهو الجواب الذي يتماهى مع لفظ "نعم" فالمراهق هنا لا يمتلك النضج الكافي الذي يمكنه من حسم الجواب، فجوابه بلفظ "ربما "يعكس تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على نظرة المراهق لنفسه أو لثقته بنفسه.

أظهرت دراسة نيسي وبرينشتاين (2015) أن التفاعلات الإيجابية مع الأقران عبر الإنترنت يمكن أن ترتبط بوظيفة اجتماعية وعاطفية أفضل لدى المراهقين. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تكون للتفاعلات السلبية عبر الإنترنت، مثل التنمر الإلكتروني، عواقب ضارة على الصحة النفسية للمراهقين .(Tokunaga, 2010)

السؤال 7: كيف يؤثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على نومك؟

53 ردًا



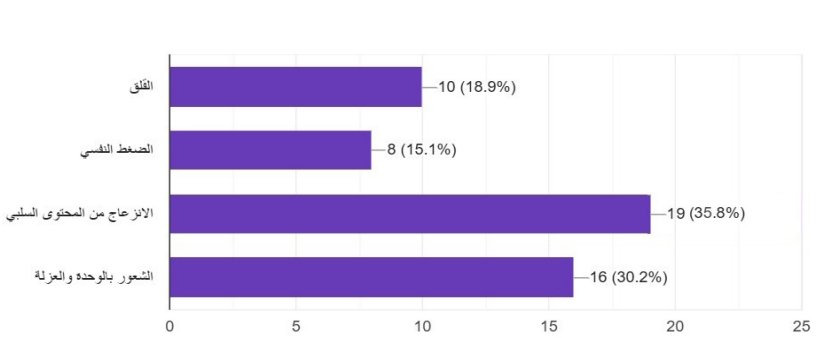
الجدول 7: يوضح الجدول تأثير استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على نوم المراهق

	التكرارات	النسبة المئوية
تؤثر	7	13.2 %
لا تؤثر	11	20.8 %
تؤثر قليلا	20	37.7 %
تؤثر كثيرا	10	18.9 %
محايد	5	9.4 %
المجموع	53	100 %

تشير النتائج إلى أن تأثير استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على المراهقين يختلف من شخص لآخر. بينما يرى 37.7% أن هذه الوسائل تؤثر قليلا صحتهم النفسية، يشعر 20.8% بأنها لا تؤثر على الإطلاق. في المقابل، يعتقد 18.9% أن تأثيرها كبير، بينما يرى 13.2% تأثيرًا ملحوظًا. وأخيرًا، يتبنى 9.4% موقفًا محايدًا.

هذه النتائج تسلط الضوء على أهمية فهم تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الشباب وتقديم التوجيه المناسب لضمان استخدام إيجابي وصحي لهذه الوسائل. من الضروري أن يكون الوالدان والمعلمون على دراية بتأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي على المراهقين وتقديم الدعم اللازم لهم لتحقيق أقصى استفادة من هذه التكنولوجيا مع تقليل المخاطر المحتملة على الصحة النفسية.

السؤال 8: ما المشاعر التي تراودك غالبا بعد استعمال وسائل التواصل الاجتماعي؟

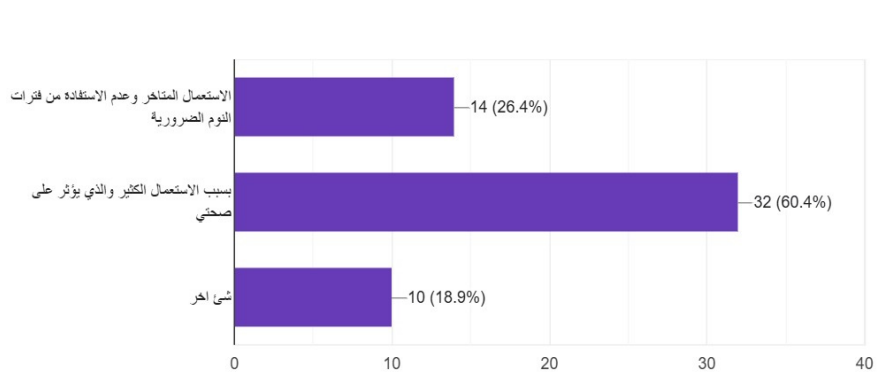


الجدول 8: يبين الجدول مشاعر المراهق التي غالبا ما تراوده بعد استعمال وسائل التواصل الاجتماعي.

	التكرارات	النسبة المئوية
القلق	10	18.9 %
الضغط النفسي	8	15.1 %
الانزعاج من المحتوى السلبي	19	35.8 %
الشعور بالوحدة	16	30.2 %
المجموع	**53**	**100 %**

تظهر النتائج أن الانزعاج النفسي يمثل أعلى نسبة ب 35.8٪ مما يشير إلى أن المحتوى السلبي على وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن يكون مصدرا للقلق والضيق للعديد من المراهقين، ثم الشعور بالوحدة يمثل نسبة 30.2 % مما يشير أن وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن تؤدي إلى الشعور بالعزلة إلى بعض المراهقين، يليها القلق يمثل 18.9٪ هذا يدل أن وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن تؤدي إلى زيادة

مستويات القلق لدى بعض المراهقين وأخيرا الضغط النفسي بنسبة أقل يمثل 15.1 ٪ ، هذه النتائج تشير إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن تأثر سلبا على الصحة النفسية للمراهقين خاصة فيما يتعلق بالمحتوى السلبي والشعور بالوحدة ،من المهم أن تدرك الأسرة هذا التأثير ويعملوا على تقديم الدعم والمساعدة مع تقليل المخاط المحتملة على الصحة النفسية



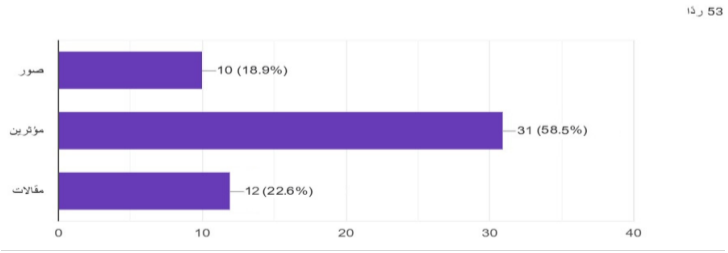
السؤال9: من بين الأجوبة التالية حدد ما هي الأكثر أسباب تأثيرا؟

الجدول رقم 9: يوضح الجدول مدى تأثير استعمال وسائل التواصل الاجتماعي لساعات طويلة وفي ساعة متأخرة من الليل على سلامة الصحة النفسية وعلى النوم الصحي.

	التكرارات	النسبة المئوية
الاستعمال المتأخر وعدم الاستفادة من فترات النوم الضرورية	14	26.4 %
بسبب الاستعمال الكثير والذي يؤثر على صحتي	32	60.4 %
شيء آخر	10	18.9 %
المجموع	**53**	**100 %**

تظهر النتائج أن هناك ارتباطا بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والصحة النفسية، حيث جاءت الأسباب كالتالي: 60.4% من المشاركين يرون أن الاستخدام الكثير لوسائل التواصل الاجتماعي يؤثر على صحتهم النفسية. ثم 26.4% يرون أن الاستعمال المتأخر وعدم الاستفادة من فترات النوم الضرورية يؤثر على صحتهم النفسية.

هذه النتائج تشير إلى أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن يكون له تأثيرات سلبية على الصحة النفسية، خاصة عند الاستخدام المفرط أو في أوقات متأخرة من الليل. من المهم أن يدرك الأفراد هذه المخاطر ويعملوا على تحقيق توازن صحي عند استخدامهم لوسائل التواصل الاجتماعي.



السؤال10: ما نوع المحتوى الذي تتفاعل معه غالبا وهل تراه مؤثرا على حالتك المزاجية؟

الجدول رقم 10: يبين الجدول أثر المحتوى الذي يستأثر باهتمام وتفاعل المراهق على حالته المزاجية.

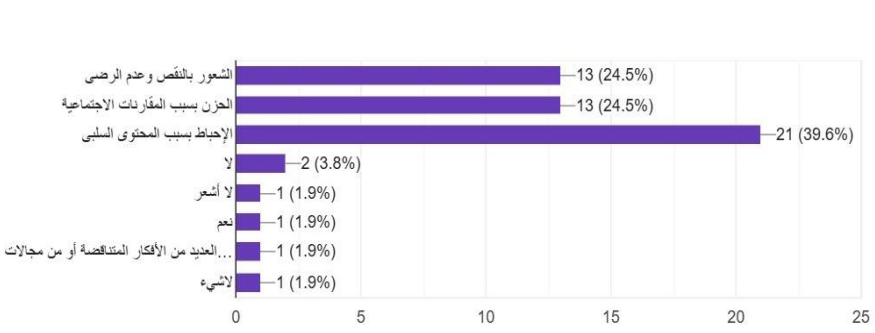
	التكرارات	النسبة المئوية
صور	10	18.9 %
مؤثرين	31	58.5 %
مقالات	12	22.6 %
المجموع	**53**	**100 %**

تظهر النتائج أن المشاركين يتفاعلون مع أنواع مختلفة من المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث جاءت النسب كالتالي:

- 58% من المشاركين يتفاعلون مع الصور؛
- 22% يتفاعلون مع المقالات؛
- 18.9% يتفاعلون مع المحتوى المؤثرين.

هذه النتائج تشير إلى أن الصور هي النوع الأكثر شيوعًا من المحتوى الذي يتفاعل معه المشاركون، يليها المقالات ثم المحتوى المؤثرين. هذا يمكن أن يكون له تأثيرات على كيفية تصميم المحتوى وتقديمه على وسائل التواصل الاجتماعي لجذب انتباه الجمهور المستهدف.

السؤال 12: هل تشعر أحيانا بالحزن والإحباط بسبب ما تراه على هذه المنصات؟



الجدول 11: يبين الجدول مدى تأثير المواد التي يتابعها المراهق بمنصات التواصل الاجتماعي على شعوره بالحزن والإحباط.

	التكرارات	النسبة المئوية
الشعور بالنقص وعدم الرضى	13	24.5%
الحزن بسبب المقارنات الاجتماعية	13	24.5%
الإحباط بسبب المحتوى السلبي	21	39.6%
لا	2	3.8 %
لا أشعر	1	1.9 %
نعم	1	1.9 %
العديد من الأفكار المتناقضة أو المجالات	1	1.9 %
لا شيء	1	1.9 %
المجموع	**53**	**100 %**

تشير نتائج الجدول رقم (12) إلى أن هناك تأثيرا نفسيا واضحا لبعض المستخدمين نتيجة لاستخدامهم المنصات الرقمية، ويتضح ذلك من خلال توزع الإجابات بين عدد من المشاعر السلبية المرتبطة بالمحتوى المعروض.

أعلى نسبة تم تسجيلها كانت لشعور الإحباط بسبب المحتوى السلبي، حيث بلغت 39.6% من إجمالي المشاركين، مما يشير إلى أن المحتوى السلبي الذي يتم تداوله على هذه المنصات يترك أثرا كبيرا على المتابعين ويؤثر على حالتهم النفسية. يلي ذلك الشعور بالنقص وعدم الرضى والحزن بسبب المقارنات الاجتماعية، حيث حصل كل منهما على نسبة 24.5%، وهي نسب مرتفعة تدل على أن المقارنات المتكررة مع الآخرين – سواء في نمط الحياة أو الإنجازات أو المظاهر – تؤدي إلى مشاعر سلبية لدى شريحة معتبرة من المستخدمين.

من جهة أخرى، نجد أن 3.8% فقط من المشاركين أفادوا بأنهم لا يشعرون بأي تأثير سلبي، وهي نسبة منخفضة جداً مقارنة بباقي المشاعر السلبية، مما يعزز فكرة أن الأثر النفسي السلبي لهذه المنصات أمر شائع وليس استثناءً. كذلك وردت بعض الإجابات الفردية مثل "لا أشعر"، "نعم"، و"العديد من الأفكار المتناقضة"، والتي حصل كل منها على نسبة 1.9%، مما يعكس تنوعاً في التجارب الشخصية، لكن تأثيرها على الاتجاه العام يبقى محدوداً.

بناء على هذه النتائج، يمكن القول إن ما يقارب 90% من المشاركين قد أشاروا إلى تأثرهم النفسي بشكل أو بآخر بالمحتوى المعروض على المنصات، سواء من خلال الإحباط أو المقارنة أو الشعور بالنقص، مما يستدعي ضرورة التوعية بالاستخدام الواعي والمتوازن لهذه المنصات لتقليل الآثار النفسية السلبية.

تشير نتائج الدراسة المستخلصة من عينة مكونة من 53 مراهق ومراهقة إلى أن الإناث شكلن النسبة الأكبر من المشاركين، وهو ما قد يعكس ميلا أكبر لدى الفتيات للتفاعل مع الموضوعات النفسية والاجتماعية أو حضورا رقميا أقوى في هذا السياق. كما أظهرت النتائج أن أغلب المستجوبين تتراوح أعمارهم بين 15 و18 سنة، وهي فئة عمرية تعد من أكثر المراحل حساسية للتغيرات النفسية والهوية الذاتية، حيث تتبلور خلال هذه الفترة الكثير من السمات الشخصية والعلاقات الاجتماعية، ويرتفع التفاعل مع وسائل التواصل بوصفها أداة لتكوين الانطباعات الذاتية والاجتماعية.

أفاد معظم المشاركين بأنهم يدرسون في المرحلة الثانوية، وهي مرحلة تتسم بكثرة الضغوط الدراسية والتحديات النفسية، ما يدفع العديد منهم إلى استخدام وسائل التواصل كمنفذ للترفيه أو الهروب من الواقع. وقد أظهرت النتائج أن منصتي إنستغرام ويوتيوب كانتا الأكثر استخداما، الأمر الذي يعكس تفضيلا واضحا للمحتوى البصري لدى هذه الفئة العمرية، لا سيما فيما يتعلق بمتابعة المؤثرين، والاطلاع على الصور والفيديوهات التي تبرز أنماط حياة وأشكالا من النجاح أو الجمال قد تكون مثالية وافتراضية ، أما من حيث عدد ساعات الاستخدام، فقد أشار أغلب المشاركين إلى أنهم يقضون ما بين أربع إلى ست ساعات كل يوم على وسائل التواصل الاجتماعي، وهي نسبة مرتفعة تثير القلق بشأن التأثيرات المحتملة لهذا الاستخدام المفرط، لا سيما على المستوى النفسي. وقد تباينت آراء المشاركين حول تأثير هذه الوسائل على ثقتهم بأنفسهم، حيث عبر عدد معتبر منهم عن شعورهم بتأثر سلبي بدرجات متفاوتة، وهو ما يدعم الفرضية القائلة بأن التعرض المستمر للمقارنة الاجتماعية والمحتوى المثالي قد يضعف من ثقة المراهق بذاته.

وبخصوص أثر هذه الوسائل على النوم، أقر أكثر من نصف المشاركين بأن استخدامها يؤثر بدرجات متفاوتة على جودة نومهم، حيث أشار بعضهم إلى وجود تأثير كبير أو ملحوظ، وهي نتائج تتوافق مع دراسات سابقة أكدت العلاقة بين الاستخدام الليلي للأجهزة الرقمية واضطرابات النوم. كما أظهرت النتائج أن نسبة ملحوظة من المراهقين يشعرون بمشاعر سلبية بعد استخدام هذه الوسائل، من أبرزها الانزعاج من المحتوى السلبي، والشعور بالوحدة، ما يدل على أن البيئة الرقمية لا توفر دائما الشعور بالراحة النفسية، بل قد تكون مصدرا للضغوط النفسية والتوتر ،وفي سؤال يتعلق بأسباب تأثير وسائل التواصل على الصحة النفسية، أكد غالبية المشاركين أن الاستعمال المفرط هو السبب الرئيسي لذلك، مما يشير إلى وجود وعي جزئي لدى المراهقين حول أثر هذه الوسائل على توازنهم النفسي، رغم غياب ما يدل على تبنيهم لسلوكيات وقائية فعالة. كما أفاد أكثر من نصف المشاركين بأنهم يتأثرون بالمحتوى الذي يقدمه المؤثرون بشكل خاص، مما يبرز مدى التعلق بشخصيات افتراضية قد تشكل خطرا على الصحة النفسية ومرجعا غير واقعي

أخيرا، أشار عدد كبير من المشاركين إلى شعورهم بالحزن أو الإحباط نتيجة المقارنة مع الآخرين على هذه المنصات، لا سيما عند التعرض لمحتويات تعكس حياة مثالية أو نجاحات استثنائية، مما يؤكد أن وسائل التواصل تسهم في ترسيخ معايير غير واقعية قد تؤثر سلبا على نظرة المراهقين لأنفسهم. بناءً على ما سبق، يمكن الاستنتاج أن الاستخدام المكثف وغير المنظم لوسائل التواصل الاجتماعي له تأثيرات نفسية واجتماعية واضحة على المراهقين، سواء من حيث تراجع الثقة بالنفس، اضطراب النوم، أو تفاقم المشاعر السلبية، ما يبرز الحاجة إلى تدخلات تربوية وتوعوية تعمل على تعزيز الوعي الرقمي وتطوير مهارات التعامل الواعي مع هذه الوسائل.

خاتمة

وفي نهاية هذا المقال، يمكن القول إن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت من أبرز الظواهر التي طبعت الحياة المعاصرة، فهي لم تعد مجرد وسائل تواصل بل تحولت إلى فضاءات رقمية تؤثر في تشكيل الوعي، وتوجيه السلوك، وإعادة صياغة العلاقات الاجتماعية والثقافية. لقد منحت هذه الوسائل فرصا واسعة لتبادل المعرفة، والتعبير عن الذات، والانخراط في الشأن العام، غير أن هذه الإيجابيات تخفي في طيّاتها مجموعة من المخاطر والسلبيات، خاصة في المجتمعات النامية والحديثة العهد بهذه التكنولوجيا، حيث لا يزال الوعي الرقمي هشا والبنية التربوية والثقافية غير مهيأة كفاية لمواجهة سلبياتها.

تتجلى خطورة هذه الوسائل بشكل أوضح لدى فئة المراهقين، الذين يواجهون صعوبات في التمييز بين الواقع والافتراضي، ويجدون في العالم الرقمي مكانا لتلبية حاجياتهم النفسية والاجتماعية، ما يجعلهم عرضة للتأثيرات السلبية، كالعزلة، وفقدان الهوية، وتقليد أنماط حياة افتراضية، كما أن الاستهلاك غير الموجه للمحتوى الرقمي يكرس نماذج ثقافية دخيلة، ويضعف الانتماء للثقافة المحلية، ويزيد من الفجوة بين الأجيال.

ولذلك، فإن التعامل مع هذه التحديات يتطلب رؤية شاملة تتكامل فيها الأدوار التربوية والإعلامية والتشريعية، من خلال تعزيز التربية الرقمية، ونشر الوعي بمخاطر الاستخدام المفرط أو غير الواعي لوسائل التواصل الاجتماعي، وتشجيع إنتاج محتوى محلي هادف يواكب حاجيات الشباب ويعكس خصوصية مجتمعاتنا. كما أن البحث العلمي مدعو أكثر من أي وقت مضى إلى مواصلة دراسة هذه الظاهرة من مختلف الزوايا النفسية والاجتماعية والثقافية، بغية الوصول إلى فهم أعمق يمكن من خلاله صياغة سياسات واستراتيجيات أكثر نجاعة.

إن وسائل التواصل الاجتماعي ليست ظاهرة عابرة، بل واقع مستمر في التشكل، وهو ما يفرض علينا أن نتعامل معها بوعي نقدي ومسؤول، يجعل منها أداة للنهوض لا وسيلة للاغتراب والذوبان في أنماط استهلاكية فارغة.

- التوصيات:

-تعزيز وتنمية برامج توعية للمراهقين حول الاستخدام الآمن والفعال لوسائل التواصل الاجتماعي

-تشجيع الأسر على مراقبة استخدام الأبناء لهذه الوسائل وتوجيههم.

-توفير دعم نفسي للمراهقين ضحايا الاستخدام المفرط لوسائل التواصل الاجتماعي.

-ضرورة وجود تدخلات تستهدف تعزيز ودعم الصحة النفسية الإيجابية في سياق استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

-تطوير أساليب هدف إلى تعزيز الرفاهية النفسية للمراهقين في عصر وسائل التواصل الاجتماعي

لائحة المصادر والمراجع

المراجع باللغة الأجنبية:

- Boyd, D. (2014). It's Complicated: The Social Lives of Networked Teens. Yale University Press.
- Global Digital Insights. (2023). Digital 2023: Morocco.
- Hall, G. S. (1904). Adolescence: Its Psychology and Its Relations to Physiology, Anthropology, Sociology, Sex, Crime, Religion and Education.
- McLuhan, M. (1964). Understanding Media: The Extensions of Man. McGraw-Hill.
- Smith, P. K., & Jones, D. (2014). Cyberbullying and mental health in adolescents. The Lancet, 384(9952), 1677-1679.
- Twenge, J. M., Joiner, T. E., Rogers, M. L., & Martin, G. N. (2017). Increases in depressive symptoms, suicide-related outcomes, and suicide rates among U.S. adolescents after 2010 and links to increased new media screen time. Clinical Psychological Science, 6(1), 3–17.
- Valkenburg, P. M., & Peter, J. (2011). Online communication and adolescent well-being: Testing the stimulation versus the displacement hypothesis. Journal of Computer-Mediated Communication, 16(2), 200–209.
- Appel, H., Gerlach, A. L., & Crusius, J. (2016). The interplay between Facebook use, social comparison, envy, and depression. Current Opinion in Psychology, 9, 44–49.
- Bányai, F., Zsila, Á., Király, O., Maraz, A., Elekes, Z., Griffiths, M. D., & Demetrovics, Z. (2017). Problematic Social Media Use: Results from a Large-Scale Nationally Representative Adolescent Sample. PLOS ONE, 12(1), e0169839.
- Clark, L. S. (2011). Parental mediation theory for the digital age. Communication Theory, 21(4), 323–343.
- Gonzales, A. L., & Hancock, J. T. (2011). Mirror, Mirror on my Facebook Wall: Effects of Exposure to Facebook on Self-Esteem. Cyberpsychology, Behavior, and Social Networking, 14(1–2), 79–83.
- Huang, C. (2021). Time spent on social network sites and psychological well-being: A meta-analysis. Cyberpsychology, Behavior, and Social Networking, 24(3), 170–177.

- Lauricella, A. R., Wartella, E., & Rideout, V. J. (2015). Young children's screen time: The complex role of parent and child factors. Journal of Applied Developmental Psychology, 36, 11–17.
- Montag, C., Lachmann, B., Herrlich, M., & Zweig, K. (2019). Addictive Features of Social Media/Messenger Platforms and Freemium Games against the Background of Psychological and Economic Theories. International Journal of Environmental Research and Public Health, 16(14), 2612.
- Patchin, J. W., & Hinduja, S. (2018). Sexting as an Emerging Concern for Adolescent Health: Response and Responsibility. Pediatrics, 141(Supplement 2), S196–S200.
- Slonje, R., & Smith, P. K. (2008). Cyberbullying: Another main type of bullying? Scandinavian Journal of Psychology, 49(2), 147–154.
- Turel, O., He, Q., Xue, G., Xiao, L., & Bechara, A. (2014). Examination of neural systems sub-serving Facebook "addiction". Psychological Reports, 115(3), 675–69
- Erikson, E. H. (1963). Childhood and society (2e éd.). W. W. Norton and Company.
- Kuss, D. J., & Griffiths, M. D. (2017). Social networking sites and addiction: Ten lessons learned. International Journal of Environmental Research and Public Health, 14(3), 311.
- World Health Organization. (2022a). Mental health.
- World Health Organization. (2022b). Adolescent health.

المراجع باللغة العربية

- السلطان، عادل (2009). علم النفس النمو. دار الفكر.
- عبد الكريم، حسن (2010). سيكولوجية المراهق. مكتبة الأنجلو المصرية.
- ماجد، مصطفى (2006). الإعلام الجديد وتحديات الخصوصية الثقافية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

المسؤولية القانونية عن أفعال الذكاء الاصطناعي: محاولة لتأصيل المفهوم في ظل التحديات التشريعية الراهنة

عصام أربيب
دكتور في القانون الخاص
المغرب

مقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة ثورة رقمية غير مسبوقة، أسفرت عن تحولات جذرية في البنية التحتية للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية. وفي قلب هذه الثورة، يبرز الذكاء الاصطناعي Intelligence (Artificial) باعتباره أحد أعظم الابتكارات التي طورت من قدرة الآلة على محاكاة القدرات الذهنية للإنسان، مثل التعلم، اتخاذ القرار، والإبداع. وقد تجاوز الذكاء الاصطناعي مرحلة كونه مجرد تقنية مساعدة إلى أن أصبح شريكا فعليا في العمليات الإنتاجية، بل واتخذ في بعض الحالات قرارات لها آثار قانونية واقتصادية بالغة[1].

ولعل أبرز ما يميز الذكاء الاصطناعي في صيغته المتقدمة هو قدرته على التصرف بقدر كبير من الاستقلالية، بل في أحيان كثيرة يتخذ قرارات دون تدخل مباشر من الإنسان، ما يطرح تساؤلات قانونية جوهرية حول طبيعة الأفعال الصادرة عنه، ومن يتحمل تبعاتها في حال ترتب عنها ضرر[2]. فهل تعتبر الآلة الذكية مسؤولة عن تصرفاتها؟ وإن لم تكن كذلك، فمن يسأل قانونيا؟ هل هو المبرمج؟ أم المستخدم؟ أم الشركة المصنعة؟

إن هذه الإشكالات لم تعد نظرية أو محصورة في دوائر البحث الأكاديمي، بل أصبحت تفرض نفسها في الواقع العملي والقضائي، في ظل حوادث متزايدة لأجهزة ذكية تسببت في أضرار جسدية أو مالية[3]. وقد كشفت هذه الوقائع عن قصور حاد في المنظومات القانونية التقليدية التي لا تزال تؤسس المسؤولية المدنية، بشقيها العقدي والتقصيري، على مبدأ التمييز بين الأشخاص والأشياء[4]، وهو ما لا يسعف في التعامل مع كيان

[1] G. Viney, P. Jourdain, S. Carval, Traité de droit civil, op. cit., p. 45.

[2] Jad Brossolet, Caroline Jaely, Danielle Laetita, Responsabilité civile et intelligence artificielle, Université Paris Descartes, 2019, p. 1.

[3] Bensoussan et J. Bensoussen, Les robots : objets scientifiques, objets de droit, JCP, 2016, p. 144.

[4] محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للإنسالة الشخصية والمسؤولية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 4، ديسمبر 2020، ص. 44.

قانوني هجيني مثل الذكاء الاصطناعي، الذي لا يمكن اعتباره محض أداة ولا يمكن في الوقت ذاته معاملته كشخص طبيعي أو اعتباري بالمعنى التقليدي.

من جهة أخرى، فقد بدأت بعض التجارب المقارنة، لاسيما في الاتحاد الأوروبي، في التفكير جديا في إعادة بناء الإطار القانوني ليشمل أشكالا جديدة من "الشخصية القانونية"، كالشخصية الإلكترونية أو الرقمية، وذلك بهدف سد الفجوة القانونية الناتجة عن دخول هذه الكيانات غير البشرية في نسيج المعاملات القانونية والاجتماعية[1]. غير أن هذه التجارب لا تزال في مراحلها النظرية أو التجريبية، ولا يمكن القول إنها وصلت إلى مستوى من النضج التشريعي القابل للتعميم[2] أمام هذا الوضع، يثار السؤال الجوهري الذي يسعى هذا البحث للإجابة عنه، وهو:

كيف يمكن تأصيل المسؤولية القانونية عن أفعال الذكاء الاصطناعي في ظل غياب إطار تشريعي صريح، وما هي النماذج القانونية التي يمكن الاستئناس بها؟

وللإجابة عن هذا الإشكال، سيتم اعتماد مقاربة تحليلية تأصيلية تأخذ بعين الاعتبار تطور النظريات القانونية المرتبطة بالشخصية والمسؤولية، وتحلل في الوقت ذاته بعض النماذج المقارنة التي حاولت التفاعل مع الظاهرة، ثم تنتقل إلى استشراف ملامح بناء تشريعي ممكن.

ويمكن تفريع الإشكالية الأساسية إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل يمكن منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية مستقلة؟ وإن كان الجواب بالإيجاب، فما مدى هذه الشخصية وحدودها؟

- ما هي القواعد العامة في القانون المدني التي يمكن تطبيقها على تصرفات الذكاء الاصطناعي؟ وهل تكفي هذه القواعد لمعالجة الأضرار الناتجة عن الأفعال المستقلة للآلة؟

- ما هو موقف التشريعات المقارنة من هذه الظاهرة؟ وهل هناك توجه نحو إنشاء نظام خاص للمسؤولية عن أفعال الذكاء الاصطناعي؟

- ما هي الآليات التي يمكن اعتمادها لتعويض الأضرار الناتجة عن هذه التكنولوجيا، كالتأمين الإجباري أو المسؤولية الجماعية؟

[1] R. Gelain et O. Guilhuim, Le Robot est-il l'avenir de l'homme ? Le droit de la robotique, Livre blanc, p. 59

[2] عبد الرحمان الشرقاوي، القانون المدني – مصادر الالتزام، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، ص. 75.

وانطلاقًا من هذه الأسئلة، سنعتمد في هذه الدراسة على خطة ثلاثية الأبعاد، تبتدئ بتحليل الأساس النظري للاعتراف القانوني بالذكاء الاصطناعي، ثم ننتقل إلى دراسة المسؤولية المدنية الناشئة عن أفعاله، وأخيرا نعرض تصورا متقدما لإصلاح تشريعي ممكن يأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذه الظاهرة.

تصميم الدراسة:

- المحور الأول : أساس الاعتراف بالذكاء الاصطناعي كفاعل قانوني محتمل.
- المحور الثاني : المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي.
- المحور الثالث : نحو تصور تشريعي خاص بالمسؤولية عن الذكاء الاصطناعي.

إن هذا الموضوع، وإن بدا جديدا نسبيا في الأدبيات القانونية العربية، إلا أنه أصبح ضرورة ملحة في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة، وهو ما يجعل من هذا العمل مساهمة في تأصيل مفهوم قانوني جديد قد يشكل نواة لتشريع مستقبلي يتماشى مع التحديات الرقمية المعاصرة.

المحور الأول: أساس الاعتراف بالذكاء الاصطناعي كفاعل قانوني محتمل

أصبحت الآلة الذكية المزودة بالذكاء الاصطناعي في وضع قانوني مريب: فهي من جهة ليست شخصا طبيعيا أو اعتباريا، ومن جهة أخرى لا يمكن اعتبارها مجرد أداة جامدة في يد الإنسان. هذا الوضع الوسيط يطرح إشكالية مركزية تتعلق بمدى أهلية هذه الكيانات لتحمل المسؤولية القانونية عن أفعالها. ومرد هذا الإشكال يرجع إلى التوتر القائم بين المفهوم التقليدي للشخصية القانونية وبين الطبيعة التقنية المتقدمة التي تميز الذكاء الاصطناعي. لذا، يستوجب الأمر دراسة هذا المحور عبر مطلبين أساسيين:

- المطلب الأول : من الأشياء إلى الكائنات القانونية – تطور مفهوم الشخصية القانونية.
- المطلب الثاني : إمكانيات التكييف القانوني للذكاء الاصطناعي بين الأداة والفاعل.

المطلب الأول: من الأشياء إلى الكائنات القانونية – تطور مفهوم الشخصية القانونية

يرتبط الاعتراف بالمسؤولية القانونية لجهة ما، ارتباطا وثيقا بالاعتراف لها بـ"الشخصية القانونية"، أي الأهلية للتمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات. وهذا المفهوم ظل في الفكر القانوني محصورا على نوعين: الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري. لكن هذا الثنائي بدأ يشهد تآكلا مفاهيميا مع دخول كيانات جديدة كالحيوانات، البيئة، الذكاء الاصطناعي وغيرهم، إلى حيز النقاش الفقهي والعملي[1].

[1] سليمان مرقس، الوافي في شرح القانون المدني في الالتزامات – الفعل الضار والمسؤولية المدنية، دار الكتب القانونية، القاهرة، ط4، 2006، ص 151.

أولاً: الشخصية القانونية في المفهوم التقليدي

تُعرف الشخصية القانونية بأنها "القدرة على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات"، وهي ما يميز الإنسان عن باقي الأشياء[1]. وقد توسع المفهوم في العصر الحديث ليشمل الأشخاص الاعتباريين، مثل الشركات والجمعيات، الذين لا وجود مادي لهم ولكنهم يتمتعون باعتراف قانوني يمكنهم من إبرام العقود وممارسة النشاطات والتقاضي[2].

لكن هذا التطور ظل مرهونا بعنصر "الإرادة القانونية"، أي أن يكون هناك فاعل خلف الكيان الاصطناعي يوجه أفعاله ويمكن مساءلته، وهو ما يجعل من الكيانات غير البشرية مجرد واجهات قانونية لأشخاص طبيعيين أو معنويين.

ثانيًا: التحدي الذي يطرحه الذكاء الاصطناعي

إن الذكاء الاصطناعي يطرح تحديا مفاهيميا حقيقيا: فهذه الكيانات – بخلاف الشركات – لا تمثل إرادة بشرية دائمًا، بل تقوم بقرارات مستقلة في كثير من الأحيان، بل وقد تتطور ذاتيا بالتعلم الآلي دون تدخل مبرمجيها أو مستخدميها[3]. فهل يمكن، والحالة هذه، اعتبار الذكاء الاصطناعي شخصا قانونيا؟

بعض الفقهاء يقترح منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية "خاصة"، تختلف عن الشخص الطبيعي والاعتباري، وقد سميت بـ"الشخصية الإلكترونية" أو "الافتراضية[4] .(e-personality) "هذه الشخصية لن تمنحه حقوق الإنسان بطبيعة الحال، بل ستسمح بتحديد وعاء قانوني لتحميله المسؤولية عن الأضرار التي قد يسببها.

ويستند المدافعون عن هذا التصور إلى تجارب قانونية سابقة، مثل الاعتراف بالشخصية القانونية للحيوانات في القانون الفرنسي، الذي منحها مركزا قانونيا خاصا يمنع التعدي عليها[5]، مما يشير إلى إمكانية مد مفهوم الشخصية إلى كائنات غير بشرية.

[1] عبد الرحمان الشرقاوي، القانون المدني: مصادر الالتزام – الواقعة القانونية، الطبعة الأولى، 2010، ص 75.

[2] محمد لطفي، الأحكام العامة لعقد التأمين: دراسة مقارنة بين القانونين المصري والفرنسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2014، ص 44.

[3] Jad Brossolet et al., Responsabilité civile et intelligence artificielle, Université Paris Descartes, 2019, p. 1.

[4] R. Gelain et O. Guilhuim, Le Robot est-il l'avenir de l'homme? Le Droit de la robotique, Livre blanc, p. 59

[5] F. Dupas, Le statut juridique de l'animal, Thèse, Université Paul Sabatier, Toulouse, 2005, p. 21.

المطلب الثاني: إمكانيات التكييف القانوني للذكاء الاصطناعي بين الأداة والفاعل

في ظل غياب نصوص قانونية صريحة، يبقى تكييف الذكاء الاصطناعي ضمن أحد الأطر القانونية المعروفة مسألة تأويلية، تتراوح بين اعتباره أداة خاضعة كليا لإرادة الإنسان، أو اعتباره فاعلا مستقلا قد يتحمل مسؤولية قانونية.

أولا: الذكاء الاصطناعي كمنتوج أو أداة

يتبنى هذا التكييف غالبية التشريعات الوضعية حاليا، التي تنظر إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره أداة في يد الإنسان – سواء كان مبرمجا أو مستخدما – وبالتالي فإن المسؤولية تقع دائمًا على هذا الأخير في حال وقوع ضرر[1]. ويدعم هذا الاتجاه قاعدة "المسؤولية عن فعل الأشياء" أو عن "المنتج المعيب"، المعمول بها في القانون المدني الفرنسي والمغربي.

لكن هذا التكييف لا يأخذ بعين الاعتبار خاصية الاستقلالية في اتخاذ القرار التي تميز الأنظمة الذكية، والتي تجعلها قادرة على التصرف دون أوامر مباشرة. كما أنه يصعب تحديد المسؤول في حال تطور أداء النظام بشكل يفوق ما توقعه مصمّموه.

ثانيا: الذكاء الاصطناعي كفاعل قانوني مستقل

يذهب اتجاه آخر إلى اعتبار الذكاء الاصطناعي "شخصا قانونيا معنويا محدود الأهلية"، يملك حقوقا والتزامات قانونية ضمن حدود معينة، ويكون له "حساب خاص" أو "رأسمال تأمين"، تخصم منه تعويضات الأضرار[2].

ويهدف هذا الطرح إلى ضمان الحماية القانونية للمتضررين، دون الحاجة لإثبات الخطأ أو تقصير بشري، مع الإبقاء على إمكانية تعقب مطوري النظام أو مستخدميه في الحالات التي يثبت فيها تدخلهم المباشر.

غير أن هذا النموذج يتطلب بنية قانونية جديدة، ومفاهيم غير مألوفة في القانون المدني التقليدي، مثل مساءلة كيان غير عاقل، وإدارة التزامات مالية نيابة عنه.

يمكن القول إن الاعتراف بالذكاء الاصطناعي كفاعل قانوني مستقل ليس رفاهية فقهية، بل ضرورة تنظيمية فرضها الواقع التكنولوجي الجديد. وبينما لا يزال القانون التقليدي متمسكا بالتصنيفات الثنائية

[1] G. Viney, P. Jourdain, S. Carval, Traité de droit civil, op. cit., p. 45.

[2] O. Rachum Twaig, Whose Robot Is It Anyway? Liability for Artificial-Intelligence-Based Robots, University of Illinois Law Review, 2020, p. 29-30

(أشخاص/أشياء)، فإن الذكاء الاصطناعي قد يدفع التشريع إلى ابتداع تصنيف ثالث، يستوعب هذه الكائنات الذكية التي لم تعد مجرد أدوات بل أصبحت فاعلين قانونيين محتملين.

المحور الثاني: المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي

يعد مبدأ المسؤولية المدنية أحد أهم الوسائل التي يعتمد عليها القانون في إعادة التوازن الاجتماعي والاقتصادي عند وقوع الضرر، من خلال إلزام المسؤول بالتعويض. غير أن هذا المبدأ، كما هو مؤسس في الفقه المدني الكلاسيكي، يرتكز على مفاهيم أساسية مثل الإرادة البشرية، والخطأ، والعلاقة السببية، وهي مفاهيم تواجه اختلالا كبيرا حين يتعلق الأمر بتصرفات كيانات غير بشرية، كالأنظمة الذكية. ومن هنا تبرز الإشكالية المحورية لهذا المحور: إلى أي حد يمكن تطبيق قواعد المسؤولية المدنية التقليدية على أفعال الذكاء الاصطناعي، ومن يتحمل تبعات الضرر في حال عدم وجود تدخل بشري مباشر؟

ولمعالجة هذا المحور، سنقسمه إلى مطلبين:

- المطلب الأول : المسؤولية العقدية والتقصيرية في ظل تدخل الذكاء الاصطناعي.
- المطلب الثاني : النماذج المقارنة للمسؤولية القانونية عن أفعال الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: المسؤولية العقدية والتقصيرية في ظل تدخل الذكاء الاصطناعي

تمثل المسؤولية المدنية في شقيها العقدي والتقصيري الإطار المرجعي التقليدي لجبر الأضرار الناتجة عن أفعال الأشخاص أو الأشياء الخاضعة لهم. وقد استطاع هذا النظام، على مدى قرون، أن يوفر أدوات فعالة لحماية الحقوق والمراكز القانونية، من خلال تحديد قواعد دقيقة لتحقق المسؤولية وتقدير التعويض، سواء كان الضرر ناتجا عن إخلال بالتزام تعاقدي أو عن فعل ضار غير مشروع خارج العلاقة التعاقدية.

أولًا: حدود المسؤولية العقدية في ظل الذكاء الاصطناعي

تنشأ المسؤولية العقدية عند الإخلال بالتزامات ناشئة عن عقد مبرم بين طرفين[1]. لكن الإشكال الذي يطرحه الذكاء الاصطناعي هو أن "الطرف" الذي يباشر الفعل قد لا يكون إنسانا، بل نظاما ذكيا اتخذ القرار بشكل ذاتي، مما يجعل من تطبيق مفاهيم الخطأ والإخلال صعبا.

[1] المادة 447 من قانون الالتزامات والعقود المغربي: "يستحق التعويض إما بسبب عدم الوفاء بالالتزام وإما بسبب التأخر في الوفاء به.

فلو أن طبيبا استخدم نظام ذكاء اصطناعي لتحديد وصفة علاجية، وأصدر البرنامج توصية خاطئة أدت إلى تفاقم حالة المريض، فإننا نكون أمام إشكال مزدوج: هل الخطأ يرجع إلى الطبيب الذي اعتمد على النظام؟ أم إلى الشركة التي طورت النظام؟ أم إلى النظام نفسه؟

في أغلب القوانين الوضعية، يسند الخطأ إلى الطرف الإنساني باعتباره المسؤول عن "اختيار" الأداة التي استعملها، وبالتالي فإن المسؤولية تقع عليه حتى لو كانت الآلة هي من أصدرت التوصية [1]. غير أن هذا التصور، رغم وجاهته الظاهرية، لا يعالج الوضعيات التي تنعدم فيها إرادة الاختيار أو الرقابة البشرية المباشرة، مثل السيارات الذاتية القيادة التي تتخذ قرارات آنية دون تدخل بشري.

ثانيًا: قصور قواعد المسؤولية التقصيرية

تقوم المسؤولية التقصيرية في القانون المدني المغربي والفرنسي مثلا على توافر ثلاثة عناصر: الخطأ، الضرر، والعلاقة السببية[2]. غير أن هذه العناصر تصبح محل شك حين يتعلق الأمر بتصرفات أنظمة ذكية تتخذ قرارات بناء على معطيات غير واضحة المصدر، أو نتيجة خوارزميات تعلم ذاتي تتطور بمرور الوقت.

وفي محاولة للمواءمة، اقترح بعض الفقهاء الاعتماد على نظرية "المسؤولية عن فعل الأشياء"، التي تفرض المسؤولية على مالك الشيء أو حارسه بمجرد وقوع الضرر، دون الحاجة لإثبات الخطأ[3]. إلا أن هذا التكييف يظل قاصرا عن إدراك طبيعة الذكاء الاصطناعي، الذي – بخلاف السيارة أو الآلة – لا يعمل ضمن برمجة ثابتة بل يتطور ويتعلم ويقرر.

وقد اقترح البعض تطبيق ضمان العيوب الوارد في قانون حماية المستهلك أو القانون التجاري، لكن الإشكال يبقى في صعوبة إثبات العيب في خوارزمية تتعلم وتتغير بشكل ديناميكي، وقد تكون نتيجة غير متوقعة تماما.

المطلب الثاني: النماذج المقارنة للمسؤولية القانونية عن أفعال الذكاء الاصطناعي

أمام التحديات التي فرضها تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، وظهور الحاجة إلى ضبط المسؤولية القانونية المترتبة عن أفعاله، لم تقف الأنظمة القانونية موقفا موحدا. بل برز تباين واضح في المقاربات القانونية، بين دول بادرت إلى صياغة أطر تنظيمية متقدمة، وأخرى ما تزال تعتمد القواعد العامة وتحاول تكييفها مع الوقائع المستجدة

[1] G. Viney, P. Jourdain, S. Carval, Traité de droit civil, op. cit., p. 45.

[2] المادة 77 من ق.ل.ع المغربي: "كل فعل ارتكبه الإنسان عن بينة واختيار ومن غير أن يسمح به القانون فأحدث ضررًا ماديا أو معنويًا للغير

[3] محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للإنسالة الشخصية والمسؤولية، مرجع سابق، ص 44.

أولا: التجربة الأوروبية

عمل الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2017 على إعداد تصور قانوني جديد للتعامل مع المسؤولية عن أفعال الذكاء الاصطناعي، وكان من أبرز ملامحه:

- اعتبار الأنظمة الذكية عالية الخطورة خاضعة لنظام مسؤولية موضوعية (responsabilité objective)، لا يشترط فيها إثبات الخطأ[1].
- الاقتراح بمنح الذكاء الاصطناعي "هوية قانونية إلكترونية" تمكن من تحميله مسؤولية عن الأضرار، على أن يتم إنشاء صندوق تعويض خاص.
- تشجيع التأمين الإجباري عن الأضرار المحتملة التي قد تصدر عن الأنظمة الذكية.

هذا التوجه يعكس إدراكا حقيقيا من صناع القرار الأوروبيين بأن القواعد التقليدية أصبحت عاجزة عن مواكبة التحولات التكنولوجية.

ثانيا: التجربة الأمريكية والآسيوية

في الولايات المتحدة، تميل التشريعات إلى ترك المجال للمسؤولية العقدية، مع تعزيز دور التأمين الخاص، دون أن يكون هناك تصور شامل لمسؤولية الذكاء الاصطناعي كفاعل مستقل[2]. أما في اليابان وكوريا الجنوبية، فقد صدرت توصيات بضرورة إعداد أطر قانونية تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الذاتية للأنظمة الذكية، لكن دون تقدم تشريعي ملموس.

ثالثا: الوضع في التشريعات العربية

لا تزال معظم التشريعات العربية، ومنها المغرب، تتعامل مع الذكاء الاصطناعي كأداة، وتخضع تصرفاته لنفس قواعد المسؤولية عن فعل الأشياء أو الخطأ البشري[3]. غير أن هذا الطرح يظهر ضعفه أمام حالات واقعية جديدة: كروبوت جراحي يخطئ في تقدير العملية، أو سيارة ذاتية القيادة تدهس عابر سبيل دون أي خطأ في البرمجة الأصلية.

---

[1] European Parliament Resolution of 16 February 2017 with recommendations to the Commission on Civil Law Rules on Robotics, 2017/2103(INL).

[2] O. Rachum Twaig, Whose Robot Is It Anyway? Liability for Artificial-Intelligence-Based Robots, op. cit., p. 30.

[3] هاجر الجزولي، الإشكالات القانونية للذكاء الاصطناعي، مجلة مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، العدد 23، 2022، ص 220–228.

نخلص من هذا المحور إلى أن قواعد المسؤولية المدنية الحالية – سواء العقدية أو التقصيرية – غير كافية لتغطية التصرفات المستقلة للذكاء الاصطناعي. كما أن تحميل الإنسان وحده المسؤولية قد يفضي إلى ظلم قانوني، بينما يعد الاعتراف الجزئي باستقلالية الذكاء الاصطناعي خطوة نحو صياغة نظام قانوني أكثر توازنا.

المحور الثالث: نحو تصور تشريعي خاص بالمسؤولية عن الذكاء الاصطناعي

في ظل القصور الواضح لقواعد المسؤولية المدنية التقليدية عن استيعاب الأفعال الصادرة عن الكيانات الذكية المستقلة، أصبحت الحاجة ملحة إلى إعداد تصور قانوني خاص ينظم هذه المسؤولية بطريقة تتلاءم مع طبيعة الذكاء الاصطناعي. فليس من المنطقي أن نستمر في تحميل الإنسان نتائج أعمال "فاعل" يتصرف بناء على خوارزميات تتعلم وتقرر بشكل مستقل، دون وجود معايير قانونية تنظم هذا التفاعل. ومن هذا المنطلق، يقترح هذا المحور معالجة الموضوع من خلال مطلبين:

- المطلب الأول: التأمين الإجباري كآلية لتعويض الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي.
- المطلب الثاني: ملامح قانون خاص بالذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: التأمين الإجباري كآلية لتعويض الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي

يعد نظام التأمين أحد الحلول العملية التي يمكن أن تساهم في معالجة إشكالية تعويض الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، خاصة حين يصعب تحديد المسؤول أو إثبات الخطأ.

أولا: فعالية التأمين في توزيع المخاطر

يسمح التأمين بإعادة توزيع التكاليف الناتجة عن الأضرار، حيث تتحمل شركات التأمين عبء التعويض، مما يوفر للمضرورين وسيلة سريعة وفعالة للحصول على التعويض، ويجنب المحاكم عبء النزاعات المعقدة المرتبطة بإثبات الخطأ والسببية[1].

وقد بدأت بعض شركات التأمين في أوروبا والولايات المتحدة بالفعل بطرح منتجات تأمين مخصصة للروبوتات الصناعية والسيارات ذاتية القيادة، تغطي الأضرار الجسدية والمادية وحتى الأضرار الناجمة عن "القرارات السيئة" للأنظمة الذكية[2].

[1] سليمان مرقس، الوافي في شرح القانون المدني في الالتزامات – الفعل الضار والمسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص 151

[2] O. Rachum Twaig, Whose Robot Is It Anyway? Liability for AI-Based Robots, op. cit., p. 29–30.

ثانيا: التحديات التي يطرحها تأمين الذكاء الاصطناعي

رغم أهمية التأمين، إلا أن تطبيقه على الذكاء الاصطناعي يطرح عدة صعوبات:

• صعوبة تقييم المخاطر: نظرا للطبيعة الديناميكية للذكاء الاصطناعي، من الصعب التنبؤ بسلوكه أو تصنيف درجة الخطورة التي يمثلها بدقة[1].

• غياب معايير ثابتة: لا توجد حتى الآن معايير قانونية أو فنية موحدة تحدد متى يكون سلوك الذكاء الاصطناعي خاطئا.

• تعدد الفاعلين: في بعض الحالات، تداخل عمل المبرمج، المصنع، المستخدم، وشركة التشغيل، ما يصعّب تحديد الطرف الذي يجب أن يتحمل قسط التأمين أو يكون مسؤولا عنه.

ثالثًا: نحو نظام تأمين إجباري

للتغلب على هذه الصعوبات، يمكن اقتراح نموذج قانوني يلزم كل من يستعمل أو يصنع الذكاء الاصطناعي الخطِر – مثل المركبات الذاتية القيادة أو الروبوتات الجراحية – بالتأمين المسبق ضد الأضرار المحتملة، على غرار التأمين الإجباري على المركبات في أغلب القوانين المقارنة[2].

المطلب الثاني: ملامح قانون خاص بالذكاء الاصطناعي

إضافة إلى التأمين، تبرز الحاجة إلى إعداد قانون خاص ينظم الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي، وعلى رأسها المسؤولية، وذلك وفقا للمبادئ التالية:

أولا: الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي

دون أن يعني ذلك مساواته بالإنسان أو الشخص الاعتباري، يمكن منح الذكاء الاصطناعي "شخصية إلكترونية محدودة"، تخوله أن يكون مسؤولا عن الأضرار التي يتسبب فيها، ويملك ذمة مالية مستقلة تمول عبر صندوق أو مساهمة من المصنعين[3].

هذا الاعتراف لا يراد منه التمكين من ممارسة الحقوق السياسية أو الأسرية، بل فقط تسهيل تحميل المسؤولية بطريقة قانونية واضحة، تمكن المضرور من المطالبة بالتعويض دون الدخول في نزاع معقد حول من هو المسؤول البشري.

---

[1] G. Viney, P. Jourdain, S. Carval, Traité de droit civil, op. cit., p. 45.

[2] UK Automated and Electric Vehicles Act 2018, sections 7-9.

[3] R. Gelain et O. Guilhuim, Le Robot est-il l'avenir de l'homme?, Livre blanc, op. cit., p. 59.

ثانيا: مبدأ الشفافية والخضوع للتتبع

ينبغي أن ينص القانون على وجوب تضمين كل نظام ذكاء اصطناعي "سجلًا رقميا" يمكن من خلاله تتبع قراراته، ومعرفة إن كان قد صدر عنه خطأ يمكن نسبته إليه، أو أنه نتيجة لتدخل خارجي، ما يسهل عملية تحديد المسؤولية[1].

ثالثا: تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي حسب درجة الخطورة

ينبغي التفريق بين الأنظمة ذات الخطورة العالية (مثل الجراحة، القيادة، التوصيات المالية) وتلك الأقل خطورة (مثل أنظمة التوصيات الترفيهية)، بحيث تفرض قواعد صارمة على الأولى، بما في ذلك الترخيص المسبق، والمراقبة المستمرة، ومسؤولية مضاعفة.

رابعا: إحداث هيئة وطنية مستقلة

لضمان تطبيق فعال للقانون، من الضروري إحداث هيئة وطنية أو جهوية مستقلة مكلفة بتنظيم الذكاء الاصطناعي، ومنح التراخيص، ومراقبة التزام الشركات والمطورين، فضلا عن إدارة صناديق التعويض في حالة وقوع الضرر[2].

إن تجاوز القواعد التقليدية نحو بناء نظام قانوني خاص بالذكاء الاصطناعي لم يعد ترفا تنظيميا، بل ضرورة لحماية المجتمع والمستعملين وضحايا الأخطاء التقنية. ويمكن تلخيص الحلول المقترحة في الاعتراف الجزئي بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، واعتماد نظام تأمين إجباري، مع سن قانون متكامل يأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه الكيانات الرقمية.

خاتمة

مع التقدم السريع والمتلاحق في مجال الذكاء الاصطناعي، أصبحت المنظومات القانونية التقليدية أمام تحد وجودي. فالقانون، الذي طالما تمحور حول الإنسان باعتباره المحور الوحيد للأهلية القانونية والمسؤولية المدنية، بات مطالبا بمواجهة كائن رقمي جديد – الآلة الذكية – التي لم تعد مجرد أداة، بل أصبحت شريكا حقيقيا في اتخاذ القرار وتنفيذه. هذا التحول في مركز الفعل القانوني يطرح تساؤلات عميقة حول مدى قابلية المفاهيم القانونية الكلاسيكية – مثل الخطأ، العلاقة السببية، الشخصية القانونية – لمواكبة هذا السياق الجديد.

[1] Jad Brossolet et al., Responsabilité civile et intelligence artificielle, op. cit., p. 1.

[2] European Parliament Resolution 2017/2103(INL), op. cit

لقد حاول هذا العمل مقاربة إشكالية المسؤولية القانونية عن أفعال الذكاء الاصطناعي من زوايا متعددة، انطلاقا من محاولة التأصيل النظري لمفهوم الشخصية القانونية في ظل تطور التكنولوجيا، مرورا بدراسة كفاءة قواعد المسؤولية المدنية التقليدية (عقدية وتقصيرية) في استيعاب الأضرار الناتجة عن الأنظمة الذكية، وانتهاء باقتراح ملامح نظام قانوني بديل يأخذ بعين الاعتبار الخصوصية التكنولوجية لهذه الكيانات.

وتبين من خلال التحليل أن إسناد المسؤولية في الحالة التقليدية للفاعل الإنساني لم يعد كافيا، بل قد يؤدي إلى تحميل المسؤولية لطرف لا علاقة سببية له بالفعل، لا لشيء إلا لأنه "صاحب الجهاز" أو "المستخدم الرسمي"، وهو ما يتنافى مع مبادئ العدالة والإنصاف. كما أن الاقتصار على تطبيق نظرية المسؤولية عن فعل الأشياء، أو ضمان العيوب، لا يفي بالغرض أمام أنظمة تتعلم وتقرر بشكل مستقل عن إرادة مبرمجها أو مستخدمها.

أما التجارب المقارنة، فقد كشفت عن توجه عالمي نحو إعادة النظر في المنظومة القانونية برمتها، حيث انخرط الاتحاد الأوروبي في اقتراح إطار قانوني جديد يراعي استقلالية الذكاء الاصطناعي، بينما تتجه دول أخرى نحو فرض التأمين الإجباري كحل وسط، في انتظار بلورة نموذج قانوني أكثر شمولا.

وفي ضوء ما سبق، يمكن تقديم جملة من النتائج والتوصيات التي قد تساهم في إثراء النقاش القانوني حول هذه الإشكالية، وتفتح الباب أمام بناء إطار تشريعي فعال:

أولا: النتائج

- الذكاء الاصطناعي يمثل "كيانا قانونيا هجينا" يفرض مراجعة شاملة لمفاهيم الشخصية والمسؤولية.
- القواعد التقليدية في المسؤولية المدنية، رغم مرونتها، تبقى عاجزة عن التعامل مع استقلالية الأنظمة الذكية.
- التجارب المقارنة تتجه نحو الاعتراف الجزئي بالذكاء الاصطناعي كفاعل قانوني، دون مساواته بالإنسان.
- التأمين الإجباري يبدو حلا عمليا مؤقتا لتغطية فجوة المسؤولية، لكنه لا يغني عن تأطير قانوني شامل.

ثانيا: التوصيات

- إعادة تعريف مفهوم الشخصية القانونية ليشمل فئات جديدة مثل "الشخصية الإلكترونية"، ذات طبيعة محدودة وظيفيا.
- سن قانون خاص بالذكاء الاصطناعي يتضمن أحكاما واضحة حول المسؤولية، التأمين، الرقابة، والتراخيص.
- إحداث هيئة وطنية لتنظيم الذكاء الاصطناعي تشرف على تسجيل الأنظمة الذكية وتقييم مخاطرها ومتابعة آثارها.
- فرض التأمين الإجباري على كل نظام ذكاء اصطناعي عالي الخطورة، لضمان تعويض المضرورين دون الحاجة لإثبات الخطأ.
- تعزيز الشفافية والرقابة من خلال إلزام الشركات بتمكين تتبع قرارات النظام الذكي وتحليل منطق اتخاذ القرار.

ختاما، إن المسؤولية القانونية عن أفعال الذكاء الاصطناعي لم تعد مسألة فقهية نظرية، بل صارت ضرورة تشريعية ملحة. فالعالم مقبل على مرحلة يتداخل فيها الإنسان والآلة في مختلف مناحي الحياة، ويصبح فيها التمييز بين الفعل البشري والفعل الرقمي مسألة صعبة، إن لم تكن مستحيلة. من هنا، فإن السبيل إلى تنظيم هذه العلاقة لا يكون بالجمود عند نصوص القرن الماضي، بل بإبداع قانوني قادر على احتضان "العقل الاصطناعي" دون التفريط في حماية الكائن البشري وحقوقه الأساسية.

Esquisse d'une configuration interculturelle pour l'enseignement du FLE en milieu supérieur

Maria BOUZINE

Laboratoire Langues, Cultures et Communication

Université Mohamed Premier

Oujda, MAROC

Résumé

Concevoir l'enseignement-apprentissage du FLE uniquement comme processus purement linguistique semble peu pertinent à l'ère des mobilités éclatées et de la digitalisation accélérée du monde. Vu que toute langue est étroitement liée à une culture et qu'elle véhicule une somme de représentations complexes et une vision du monde irréductible à nulle autre, l'enseignement-apprentissage du FLE au supérieur se heurte inévitablement à divers obstacles culturels dus nécessairement aux différences fondamentales qui séparent la langue maternelle de la langue étrangère qu'il s'agit d'apprendre, en l'occurrence le français. Il en résulte alors des difficultés d'apprentissage d'ordres cognitifs, culturels voire psychologiques qui impactent souvent le processus d'enseignement et peuvent conduire parfois à l'échec de tout le processus. Aussi convient-il de prendre conscience de l'ancrage culturel qui subsume l'enseignement-apprentissage du FLE afin qu'il débouche sur la compréhension de la langue et de la culture de l'Autre, et sur l'acquisition par l'apprenant de la compétence linguistique et interculturelle visée. Dans ce sens, comment envisager l'approche interculturelle du FLE au supérieur ? Quelle configuration interculturelle est la mieux adaptée pour l'enseignement du FLE au sein d'un contexte marqué de plus en plus par la diversité culturelle et le multilinguisme?

Mots clés

FLE, enseignement-apprentissage, approche communicative, approche interactionniste, soft skills.

Citation :

BOUZINE, Maria. (2025, Juin). Esquisse d'une configuration interculturelle pour l'enseignement du FLE en milieu supérieur, Revue de recherche en sciences humaines et cognitives, N° 6, Tome 2, 2ème Année, P 174-192.

I. Introduction

Concevoir l'enseignement-apprentissage du FLE uniquement comme processus purement linguistique semble peu pertinent à l'ère des mobilités éclatées et de la digitalisation accélérée du monde. Vu que toute langue est étroitement liée à une culture et qu'elle véhicule une somme de représentations complexes et une vision du monde irréductible à nulle autre, l'enseignement-apprentissage du FLE au supérieur se heurte inévitablement à divers obstacles culturels dus nécessairement aux différences fondamentales qui séparent la langue maternelle de la langue étrangère qu'il s'agit d'apprendre, en l'occurrence le français. Il en résulte alors des difficultés d'apprentissage d'ordres cognitifs, culturels voire psychologiques qui impactent souvent le processus d'enseignement et peuvent conduire parfois à l'échec de tout le processus. Aussi convient-il de prendre conscience de l'ancrage culturel qui subsume l'enseignement-apprentissage du FLE afin qu'il débouche sur la compréhension de la langue et de la culture de l'Autre, et sur l'acquisition par l'apprenant de la compétence linguistique et interculturelle visée. Ce qui explique que la question de l'interculturel est au cœur, non seulement du processus d'apprentissage, mais aussi de la politique linguistique adoptée par l'ensemble de la communauté européenne.

Dans une approche interculturelle, l'enseignement d'une langue étrangère exige la prise en considération des éléments culturels de cette langue. En effet, la langue est indissociable de la culture car, comme l'avait signalé Benveniste auparavant, langue et culture sont « les deux facettes d'une même médaille »[1]. La langue n'est pas qu'un outil de communication mais elle transmet des représentations culturelles, des visions du monde comme le rappelle judicieusement Serghini :

> La langue n'est pas uniquement un simple moyen d'expression, mais qu'elle est le medium d'une culture, d'une vision du monde et d'un être au monde. Écrire dans une langue étrangère introduit l'écrivain qu'il le veuille ou non au sein de la culture de cette langue, au sein de la vision du monde qu'elle véhicule et le plus

[1] Cité dans Blanchet, 2005, p.6.

> important c'est que l'usage d'une langue étrangère implique la coexistence avec l'identité propre à cette langue.[1]

A ce stade, enseigner une langue ne peut se faire ainsi sans tenir compte de sa composante culturelle car toute culture :

> Régit les pratiques linguistiques, qu'il s'agisse par exemple de l'arrière-plan historique du lexique, des expressions, des genres discursifs ou qu'il s'agisse des conventions collectives d'usage de la langue (règles de prise de parole, énoncés ritualisés, connotations, registres de la langue, etc.).[2]

L'ancrage culturel s'impose quant à l'enseignement d'une langue, d'où la dimension interculturelle qui s'en dégage. Cette dernière vise par excellence l'interaction réussie entre les porteurs de cultures. C'est dans cette optique qu'il faut comprendre la conclusion de Martine Abedellah-Pretceille quand elle avance que :

> La question de la finalité de l'apprentissage des langues se pose: pourquoi apprendre les langues ? Connaître les langues ou connaître l'Autre ? A un développement et une meilleure maîtrise des langues et des cultures en réponse à des impératifs scolaires (réussite aux examens) et/ou professionnels (réponse à la mondialisation) correspond à un souci de mieux opérationnaliser l'apprentissage des langues, souci qu'il ne faut pas chercher à minimiser. Cela ne signifie pas pour autant que la finalité humaniste doive être écartée. L'enjeu consiste non seulement à apprendre à DIRE mais aussi à SE DIRE et surtout à DIRE AVEC.[3]

Ainsi l'objectif majeur d'un apprentissage d'une langue étrangère est de permettre l'acquisition de compétences relatives à la communication entre les porteurs de cultures dans les situations de la vie quotidienne et ceci en intégrant la dimension de la diversité culturelle. De surcroît, connaitre une

[1] Serghini, J. (2023), *La littérature subsaharienne du renouveau : nouvelles voies romanesques des Suds 1990-2020*, édition : l'Harmattan, pp. 117-118.

[2] Blanchet, P. (2005), *L'approche interculturelle en didactique du FLE*, Université Rennes 2 Haute Bretagne, p.7.

[3] Pretceille, M-A. (2008). Communication interculturelle, apprentissage du divers et de l'altérité. *Congrès international, année européenne du dialogue interculturel, communiquer avec les langues- cultures*, pp.51-57.

langue étrangère c'est avoir la possibilité d'accès à l'Autre différent par la langue et la culture. Cet accès s'impose de lui-même parce que dès que nous évoquons une langue étrangère, nous sommes d'emblée dans la diversité culturelle « la connaissance des langues étrangères est un moyen voire même un accès privilégié à d'autres cultures »[1]. Certes, cette ouverture se fait par le biais d'une langue mais c'est la composante culturelle de cette langue qui permet à l'apprenant de comprendre le monde qui l'entoure. Une culture est un ensemble de schèmes interprétatifs, c'est-à-dire un ensemble de données, de principes et de conventions qui guident les comportements des acteurs sociaux et qui constituent la grille d'analyse sur la base de laquelle ils interprètent les comportements d'autrui (comportement incluant les comportements verbaux, c'est-à-dire les pratiques linguistiques et les messages). Cette définition inclut la culture comme connaissance mais y ajoute une dimension concrète et active, en mettant l'accent sur la fonctionnalité de la culture lors des interactions. En effet, en développant chez l'apprenant « le sentiment de la relativité de ses propres certitudes »[2], cela permet de construire un apprentissage raisonné de la compétence interculturelle, fondé sur l'empathie et l'acceptation de l'Autre et de sa culture.

II. Le FLE à l'épreuve des enseignements transversaux

Avec l'intensification des déplacements des individus de par le monde, l'enseignement du FLE semble tourner de plus en plus vers une approche à la fois actionnelle et communicative. Ceci sous-entend que c'est l'émergence de l'approche par compétence qui est adoptée par les différentes institutions universitaires. Des stratégies d'apprentissage sont préconisées afin de développer la communication chez l'apprenant. Or, c'est là justement une compétence transversale qui s'articule sur les soft skills telles que la confiance en soi, l'estime, l'aisance relationnelle, le travail de groupe, la prise de décision et de risque en prenant la parole devant la classe. En fait, la méthode actionnelle s'apprête particulièrement bien au développement des soft skills chez les apprenants. Basée sur

[1]Beacco J-C, (2000). *Les dimensions culturelles des enseignements de langue*, Hachette, Paris, 2000, p.15.

[2] De Carlo, M, (1998). *L'Interculture*l, Paris : Clé International, p.44.

l'accomplissement d'un certain nombre de tâches bien définies, cette approche met l'étudiant en charge de son apprentissage et mobilise, selon les tâches, plusieurs compétences comme la créativité, la gestion des informations, la prise de décision. Comme nous l'avons signalé dans l'introduction de cette étude, l'ancrage interculturel pourrait être envisagé comme une plateforme de réflexion pour l'enseignement du FLE à travers les horizons interculturels que semblent offrir les softs-skills. Dans cette optique l'approche interculturelle du FLE s'inscrit dans le cadre des life et civic skills. Rappelons que life et civic skills sont rattachées au développement personnel de l'étudiant, notamment au sens de la communication, à l'esprit d'équipe ou encore au leadership. Elles s'articulent ainsi sur le savoir être, sur le savoir vivre sur l'approche de soi et sur la communication interculturelle.

II.1. L'enseignement du FLE à l'épreuve des life skills

Les life skills sont une composante fondamentale de l'enseignement du FLE dans la mesure où l'étudiant est invité à construire et maintenir un système d'attitudes dans son rapport avec d'autres individus. Le savoir être qui se dégage des life skills est en quelque sorte une forme d'exposition à l'autre qui permet de prendre conscience de soi, de son identité confrontée à l'altérité. Travailler sur le savoir-être des étudiants amène à considérer les éléments qui constituent l'identité des apprenants et leurs attitudes, qui affectent leur capacité d'apprendre. En contexte de diversité culturelle le porteur de culture qu'est l'apprenant est invité à développer l'empathie, et avoir la souplesse cognitive et mentale qui lui permet de maintenir des valeurs personnelles tout en respectant celles des autres. Le savoir être interculturel est une forme d'ouverture qui invite à la décentration, à la relativisation de son acquis monoculturel et de son système de valeurs. Dans ce sens Jaouad Serghini, parlant de son expérience d'enseignant de l'interculturel, avance :

> L'objectif majeur que je poursuivais était de sensibiliser les étudiants à la question de la diversité. Je voulais, en premier lieu, qu'ils questionnent leur acquis monoculturel, et en second lieu qu'ils remettent en cause autant que faire ce peu leur acquis monoculturel, qu'ils acquièrent une certaine souplesse à la fois cognitive, mentale et comportementale qui leur permettra

> d'apprendre à connaître l'autre, à interagir avec l'autre et surtout apprendre à être avec l'autre.[1]

En effet, le savoir être interculturel ne trouve son sens qu'à l'intérieur d'un contexte de diversité culturelle. Cette diversité est l'occasion par excellence où l'étudiant aura à évaluer sa capacité à traiter des valeurs et des représentations qui souvent vont heurter son acquis monoculturel. C'est également à l'intérieur de la diversité culturelle que l'identité aura à s'exprimer à travers une communication interculturelle qui met en relation non pas des cultures différentes mais des porteurs de culture ayant une expérience personnelle de leur culture. En promouvant ces attitudes, l'enseignement du FLE devient ainsi une forme d'apprentissage qui privilégie à la fois l'être et le paraitre, le social, le professionnel et le politique. Dans ce sens, le cours du FLE va permettre à l'étudiant d'apprendre à se connaître et à connaître ses capacités. Il est également une occasion de développer les capacités de l'étudiant en matière de tolérance, de créativité et de curiosité, il constituera un large éventail qui favorise l'auto-analyse et la réduction de l'égocentrisme à travers la coopération, la solidarité dans un esprit de citoyenneté engagée. A ce stade, il est aisé de déduire que l'enseignement du FLE à l'épreuve des life skills préconise une approche communicative. La notion d'approche communicative a fait son apparition en didactique des langues avec l'introduction de la compétence de communication. Les travaux de Dell Hymes[2] sont édifiants à cet égard. Pour Hymes, la notion de compétence va au-delà de la grammaire :

> Un membre normal d'une communauté possède un savoir touchant à tous les aspects du système de communication dont il dispose. Il manifeste ce savoir dans la façon dont il interprète et évalue la conduite des autres, tout comme la sienne propre.[3]

De tels propos mettent en exergue l'importance du concept d'approche communicative dans le domaine de l'apprentissage et de l'enseignement des

[1] Serghini, J, (2018). « L'identité à l'épreuve de l'altérité », in L'enseignement/apprentissage du FLE au supérieur marocain vers des approches nouvelles, p. 18.

[2] Hymes, D, (1984). *Vers la compétence de communication*, Collection « Langues et apprentissage des langues », Paris, Hatier-Crédif, 1984.

[3] *Ibid*, p.89.

langues[1]. L'approche communicative repose ainsi sur le principe selon lequel la langue est un instrument de communication et d'interaction sociale. Dans cette perspective, selon Germain :

> Savoir communiquer signifierait être en mesure de produire des énoncés linguistiques conformes, d'une part, à l'intention de communication (comme demander une permission, etc.) et, d'autre part, à la situation de communication (statut, rang social de l'interlocuteur, etc[2].

En outre, dans cette méthodologie, la notion de besoin est mise en valeur c'est-à-dire que « les contenus à enseigner doivent être déterminés en fonction des besoins de communication des apprenants »[3]. Ainsi, c'est selon les besoins langagiers des apprenants que les quatre habiletés langagières sont développées et ceci en favorisant les interactions entre les apprenants. L'approche communicative vise alors l'appropriation d'une compétence de communication où interviennent les composantes linguistique, sociologique, discursive et stratégique. Jusqu'alors, apprendre une langue étrangère se résumait à apprendre la connaissance des règles d'emploi des énoncés et leur mise en situation. L'apprenant devient acteur de son apprentissage et de facto responsable. De même, le recours à la pédagogie du projet en classe de FLE développe des capacités telles que la créativité, le travail collaboratif, l'autonomie, la gestion du temps. Elles s'inscrivent dans le savoir devenir. Dans le cadre d'une vision interculturelle de l'enseignement du FLE ancrée sur les life skills des projets de classe peuvent amener les apprenants à travailler sur différents sujets par groupe ; de tels projets aident à développer des life skills telles que le sens de la collaboration, la recherche de ressources, la gestion des conflits, l'écoute active, l'évaluation et l'autoévaluation. Ce genre d'évaluation engage les apprenants à se prendre en charge et à développer une attitude réflexive vis-à-vis de leur formation. A ce niveau, le Cadre européen (CECRL) offre un

[1] Paulston, Bratt, C, (1947). «Linguistic and Communicative Compétence», TESOL Quaterly, Volume 8, n°4, pp. 347-367.

[2] Germain, C, (1993). *Évolution de l'enseignement des langues : 5000 ans d'histoire*. Coll. « Didactique des langues étrangères ». Paris : CLE International, p.204.

[3] Cornaire, C, Mary Raymond, P, (1999). *La production écrite*, Paris : CLE International; p.11.

appui considérable en matière de critères qui peuvent servir à l'autoévaluation. L'exemple de la grille d'autoévaluation de la compétence langagière que propose le (CECRL) s'avère décisive. Cette grille peut servir comme plate-forme pour la mise en place de grilles d'autoévaluation relatives à la compétence interculturelle et communicationnelle. Évaluer et autoévaluer développe donc des life skills telles que la souplesse cognitive et mentale, le sens critique, l'écoute active et le leadership.

Par ailleurs, l'emploi des jeux dans une classe de FLE permet également de développer des life skills telles que la négociation, la collaboration, la gestion des informations, la gestion du temps, la prise de décision voire la résolution de conflit. Même si l'enseignement du FLE repose sur un travail par compétences, il n'empêche que l'enseignement de spécialisations dans les départements de français nécessite également le recours à des life skills telles que l'esprit critique, la flexibilité, la gestion des informations.

II.2. De l'enseignement du FLE à l'éducation à la citoyenneté

Le choix de l'internalisation par les différentes universités vise en premier lieu l'insertion des jeunes lauréats au marché international du travail. Toutefois l'accès au marché du travail est tributaire de l'intégration d'une dimension interculturelle, respectueuse de la diversité culturelle, avec toutes ses composantes : la liberté, l'humanisme, l'éducation à la citoyenneté et la démocratie. En effet, la démocratie pour fonctionner, présuppose des citoyens formés, ayant un goût prononcé pour la pensée critique. Des citoyens préparés au vivre ensemble, capables d'imaginer, d'analyser et de comprendre les différentes expériences humaines en toute souplesse cognitive et mentale qu'exigent de telles attitudes. Sans ces attitudes civiques, « aucune démocratie ne peut être stable » aux dires de la philosophe Martha Nussbaum[1]. Dans ce sens, l'enseignement du FLE est sensé s'articuler sur l'éducation citoyenne à travers les civic skills pour produire le citoyen : « Actif, critique, réflexif et empathique d'une communauté d'égaux, capable d'échanger des idées sur un fond de respect et de compréhension pour les personnes issues de différents milieux. »[2]. Il

[1] Nussbaum, M, (2011). *Les émotions démocratiques Comment former le citoyen du XXIe siècle ?* Climats, p.19.

[2] *Ibid*, p.177.

est ainsi clair que les civic skills ont comme arrière-plan la diversité culturelle comme c'est le cas des life skills. Néanmoins, la spécificité des civic skills, conçus dans le socle d'une vision interculturelle, c'est qu'ils s'inscrivent dans une vision globale, celle du ''citoyen du monde'' : « La pensée critique, la capacité à dépasser les intérêts locaux pour affronter les problèmes mondiaux en citoyen du monde, la capacité à imaginer avec empathie la difficulté d'autrui, dépendent de l'étude des humanités et des arts. »[1]. Il s'agit donc de former le « citoyen du monde », non pas seulement par des prescriptions généreuses, mais par la conviction inébranlable du rôle du porteur de culture envers son environnement social et politique. Si les civic skills visent le développement de la responsabilité sociale de l'étudiant, cette responsabilité cependant n'a aucun sens si elle ne repose pas sur la conscience de l'existence d'une interdépendance étroite entre tous les porteurs de culture indépendamment de leurs appartenances. La responsabilité sociale appelle une prise de conscience de l'intérêt qu'il y a à interagir avec son environnement, c'est une forme de sensibilité, si nous pouvons se permettre le terme, à l'égard des autres, leurs souffrances, joies, réussites et échecs. C'est ce qui ressort des propos de Nussbaum qui, sur un ton d'alarme signale que :

> Avides de profit national, les États et leurs systèmes éducatifs bradent avec insouciance des atouts indispensables à la survie des démocraties. Si la tendance se prolonge, les États du monde entier produiront bientôt des générations de machines efficaces, mais non des citoyens complets capables de penser par eux-mêmes, de critiquer la tradition et de comprendre ce que signifient les souffrances et les succès d'autrui.[2]

Ainsi conçu, l'enseignement du FLE par le biais des civic skills devient un cheminement vers la compréhension du sens voire des

Sens de ce qui nous entoure. Une intelligibilité du monde qui passe d'abord par celle du moi et de l'autre. Former les étudiants au life et civic skills, leur inculquer la conscience d'être des citoyens du monde, leur

[1] *Ibid*, pp: 15-16.

[2] Nussbaum, M, *op, cit.*, p. 10.

donner les attributs d'ouverture et de compréhension d'autres façons de voir le monde, de compréhension de personnes d'origine et d'expérience différentes, de capacité à donner de la valeur à la diversité, et de respect des peuples et du savoir autochtones et en réalité un appel vers l'intégration de la dimension interculturelle dans l'enseignement du FLE avec toutes les possibilités que peut ouvrir cette démarche à des perspectives didactiques.

La citoyenneté s'inscrit dans un rapport dialogique avec le système de valeurs du fait qu'elle est l'exercice d'une liberté inaliénable. Des valeurs comme la liberté, le vivre ensemble, la démocratie, l'empathie ne peuvent se concevoir en dehors d'une citoyenneté engagée du sujet à l'égard de soi-même et à l'égard de sa communauté. Du coup, nous comprenons que la citoyenneté est de l'ordre de l'être, elle s'exerce effectivement dans plusieurs domaines (le domaine politique avec le droit de vote) et plusieurs endroits (comme les différentes administrations et les lieux publics). Toutefois signalons que l'exercice de la citoyenneté ne peut se faire sans impacter le collectif ; autrement dit sa mise en pratique implique l'interaction avec d'autres partenaires. Et c'est, à notre sens, le caractère interactif de la citoyenneté qui déclenche parfois des conflits ayant trait à des facteurs ethniques, linguistiques, raciaux et culturels. C'est pourquoi des porteurs de cultures ont parfois beaucoup de mal à vivre leur citoyenneté surtout lorsque ces porteurs de cultures constituent une minorité. C'est sur ce point que devrait se focaliser l'enseignement du FLE dans ses dimensions citoyenne et interculturelle. De surcroît, l'enseignement à la citoyenneté en contexte universitaire doit transcender l'aspect novice pour arborer en fin de compte une réelle action d'engagement envers autrui et envers la société. Parmi les principes majeurs de l'éducation à la citoyenneté dans le cadre d'une vision interculturelle c'est de sensibiliser à la diversité sociale et culturelle, et de développer chez les apprenants des compétences civiques telles que (solidarité, bénévolat, civisme, respect, empathie,…). Il s'agit également de l'acquisition d'attitudes et de comportements à travers lesquels l'étudiant vivra pleinement sa citoyenneté sans quelconques contradictions dans un cadre marqué par la diversité culturelle. À travers des activités appropriées, des savoirs et compétences citoyens seront ainsi développés chez les étudiants en conformité avec les principes du droit

universel. L'enseignement du FLE par le biais des civic skills et de la citoyenneté en milieu universitaire consiste à l'appréhender dans une perspective interactionniste à travers les échanges des porteurs de cultures. Compte tenu de la spécificité de chaque situation d'échange et du contexte socioculturel auquel se réfèrent les sujets, il s'agit de mettre l'accent à la fois sur la nature de ces interactions et des choix opérés au niveau des actes de paroles des interlocuteurs. Dans ce sens, nous suggérons des activités qui sont en rapport avec la maitrise des règles de la prise de parole dans le cadre de discussions et débats qui visent l'apprentissage des valeurs telles que la tolérance, l'acceptation de la différence, la mise en place d'un consensus…

L'enseignement de la citoyenneté offre donc l'occasion de travailler la compétence linguistique des étudiants et ceci en la mettant en rapport avec des actes de parole. En effet, apprendre à exprimer son adhésion à un projet de société, à exprimer son indignation face au racisme, à dire son refus de la violence dans toutes ses formes, à revendiquer un droit, à condamner une injustice, à exprimer sa solidarité avec autrui, à exprimer une vision du monde des idées passe d'abord par l'apprentissage de la langue. Nous pouvons déduire ainsi que la compétence citoyenne est à son tour dialogique et qu'elle s'inscrit dans le cadre d'une interaction entre le moi et autrui entre l'identité et l'altérité. Du coup, la compétence citoyenne appelle une seconde compétence corollaire celle du dialogue interculturel

II.3. De l'enseignement du FLE et de la compétence du dialogue interculturel

Comme nous l'avons cité précédemment, la citoyenneté est une composante essentielle au dialogue interculturel car elle invite à instaurer un rapport d'égalité avec l'autre en le considérant comme un concitoyen et comme un égal. Dans ce sens il est mentionné dans *Le Livre Blanc sur le dialogue interculturel* que :

> Le dialogue interculturel désigne un processus d'échange de vues ouvert et respectueux entre des personnes et des groupes de différentes origines et traditions ethniques, culturelles, religieuses et linguistiques, dans un esprit de compréhension et de respect mutuels, […]. Le dialogue interculturel vise à mieux faire comprendre les diverses pratiques et visions du monde, à renforcer la coopération et la participation (ou la liberté de faire des choix), à permettre aux personnes de se développer et de se transformer, et à promouvoir la tolérance et le respect de l'autre.1

Ce qui transparait de cette définition c'est la vision interactionniste qui est assignée au dialogue interculturel. Au-delà de cette vision nous pouvons ajouter que l'analyse lexicale du substantif dialogue nous révèle qu'il se compose de : « dia » : ce qui traverse et « logos »: la parole. Autrement dit, le dialogue est une parole qui traverse. Le vrai sens du dialogue: c'est être traversé par la parole de l'autre. Et quand la parole de l'autre traverse, il est tout à fait logique qu'elle laisse une trace de son passage. Du coup, l'horizon du dialogue interculturel se laisse appréhender à travers une parole raisonnée, agissante, une parole qui pénètre et qui rapproche comme le montrent les propos suivants :

> Actuellement, le dialogue des cultures est devenu légitime au sein d'un climat de crispation, de méfiance et de replis identitaires. Agissant comme un outil de rapprochement, le dialogue interculturel implique une double condition, d'abord reconnaître l'altérité de l'autre et son droit à la différence et ensuite se donner un cadre commun dans lequel un échange gagnant-gagnant peut

[1] *Livre blanc* sur le dialogue interculturel, *op.cit.*, p. 17.

> s'instaurer entre les différentes entités réunies au sein du même territoire.[1]

Nous pouvons déduire de ce qui précède deux conditions essentielles à la réussite du dialogue interculturel. La première c'est l'existence d'un cadre régi par une démocratie effective qui rehausse la citoyenneté au statut pragmatique c'est-à-dire une citoyenneté participative. La seconde condition c'est l'acquisition des compétences interculturelles qui vont faire en sorte que le dialogue interculturel devient un savoir-faire, autrement dit du comportement. Et quand il s'agit de compétences il est souvent question d'un dispositif d'enseignement qui en permet l'acquisition. Dans ce sens, l'université est appelée à jouer son rôle incontournable dans la concrétisation du dialogue interculturel à travers un enseignement interculturel ouvert sur la diversité culturelle, la citoyenneté effective, les valeurs universelles et l'acceptation de l'Autre.

> Les établissements de l'enseignement supérieur jouent un rôle important dans le renforcement du dialogue interculturel, par l'intermédiaire de leurs programmes d'enseignement, en tant qu'acteurs dans la société et comme lieux de mise en pratique du dialogue interculturel. […], l'université se définit le mieux par son universalité-son attachement à l'ouverture d'esprit et à l'ouverture sur le monde-basée sur des valeurs héritées des Lumières.[2]

Comme un lieu d'ouverture par excellence l'université est, à notre sens, la mieux placée pour l'enseignement-apprentissage du dialogue interculturel ; nous dirons même que l'université est l'essence même du dialogue des cultures, des civilisations et des religions. En effet, l'université comme un espace de savoirs, de culture et de lumières est favorable à la communication et à l'échange. Avec la digitalisation accélérée du monde, l'université est devenue le lieu où les étudiants sont en passe de devenir des citoyens qui ont le droit d'exercer leurs libertés et leurs droits, notamment leur droit à s'exprimer, à créer, à se rassembler et à exprimer

[1] Serghini, J, (2016). *Les nouvelles tendances du roman maghrébin et subsaharien*, édition universitaire européenne, Sarrebruck, p. 315.

[2] *Livre blanc* sur le dialogue interculturel, *op.cit.*, p.33.

leurs idées et opinions. Ainsi cet espace tout à fait spécifique qu'est l'université invite au dialogue interculturel et intergénérationnel et, par conséquent, il permet l'acquisition des compétences interculturelles. L'étudiant possède ainsi le sentiment qu'il est un citoyen responsable investi d'une mission envers soi-même et envers les autres. Pour pouvoir faire face à l'immensité de la tâche, l'université marocaine a besoin de favoriser cet élan de liberté responsable des étudiants en faveur de la réussite du dialogue interculturel. De surcroît, l'internationalisation de l'université la rend un espace de plus en plus multiculturel. Ce qui rend nécessaire les interactions entre les étudiants et, de ce fait, l'existence d'un espace adapté au nouveau contexte, qui pourrait contribuer au renforcement du dialogue interculturel et de la diversité culturelle. L'enseignement des civic skills doit prendre en considération cette nouvelle architecture de l'université et d'aménager de nouveaux espaces qui prennent en considération la nouvelle population estudiantine étrangère qui devient de plus en plus importante. A ce stade, les campus universitaires sont devenus de nouveaux espaces publics qui rendent possible le mélange des étudiants de différentes nations. Ces espaces universitaires peuvent ainsi servir de lieux de rencontres, d'échanges et d'interactions. Toutefois pour que cela puisse se réaliser dans l'entente et l'harmonie, il faudrait que les étudiants disposent des compétences culturelles à travers l'intégration d'un enseignement interculturel qui favorise cette fin car :

> Les compétences nécessaires au dialogue interculturel ne sont pas automatiquement maîtrisées : elles doivent être acquises, pratiquées et entretenues tout au long de la vie. Les autorités publiques, les professionnels de l'éducation, les organisations de la société civile, les communautés religieuses, les médias et tous les autres prestataires du secteur éducatif, travaillant dans tous les contextes institutionnels et à tous les niveaux, peuvent jouer un rôle décisif à cet égard.[1]

Signalons que le dialogue interculturel est tributaire également des politiques culturelles que mènent les responsables politiques. N'empêche

[1] *Livre blanc* sur le dialogue interculturel, *op.cit.*, pp. 30.31.

que les campus universitaires au niveau européen sont appelés à mettre en place des initiatives et des programmes culturels (forums, Biennales, rencontres, expositions,…) visant la participation des étudiants nationaux et internationaux dans une visée de partage, d'échange et de dialogue interculturel. Cette implication effective des étudiants dans la vie universitaire n'est envisageable que si et seulement si les étudiants disposent d'une formation qui les initie au leadership et au sens de l'initiative. Ce qui veut dire une formation au développement personnel à travers une approche interactionniste.

IV. L'approche interactionniste du FLE

S'il y a une approche de l'enseignement du FLE qui nous semble la plus appropriée en contexte universitaire européen c'est celle interactionniste vu son impact au niveau des acquis en matière de savoir être des apprenants et de leur employabilité. Cette approche permet de concevoir l'enseignement du FLE sous l'angle de l'interaction interculturelle. Celle-ci prend forme à travers la communication interculturelle qui met en interaction des porteurs de cultures qui mobilisent, selon la situation, plusieurs systèmes de valeurs, plusieurs systèmes culturels et ethniques lors de leurs échanges. Chaque situation de rencontre exige de la part des interlocuteurs d'opter pour des choix au niveau des cadres de référence culturels auxquels ils font appel afin de pouvoir se comprendre mutuellement, et d'assurer en même temps une certaine normativité au niveau des comportements et attitudes mobilisés lors des échanges. Autrement dit il est question d'être prévisible afin d'assurer un sens au comportement. De ce point de vue, il parait important d'analyser les interactions car « les individus échangent du sens et non pas seulement des signes »[1]. A ce stade, le cours du FLE dans le contexte supérieur gagnera à être exploité sous cet angle ; c'est-à-dire celui de la communication à la fois interculturelle et interpersonnelle. Et il s'agit dans les deux cas de mettre l'accent, à travers des activités appropriées, sur les représentations que se font les apprenants sur eux-mêmes d'abord, sur leur culture et par la suite de comprendre comment les porteurs de cultures,

[1] Pretceille, M-A, (1990). *L'éducation interculturelle*, Paris, PUF, p.50.

engagés dans différentes situations de communication, se mettent en scène, quel regard ont-ils sur eux-mêmes, sur l'Autre et sur le monde ? Comment parviennent-ils ensemble à se construire un sens et à donner une certaine forme de crédibilité aux différentes réalités qui les entourent car « le sens d'une communication est dialogique, c'est-à-dire qu'il est co-produit ».[1] Ainsi apparait l'importance de l'approche interactionniste qui va permettre de mobiliser d'énormes concepts relatifs à l'identité, à l'altérité, à la question de la distance sociale, aux représentations sociales et culturelles. L'intérêt majeur est d'arriver à la conclusion suivante :

> Comprendre les cultures, ce n'est pas accumuler des connaissances et des savoirs, mais c'est opérer une démarche, un mouvement, une reconnaissance réciproque de l'homme par l'homme, c'est apprendre à penser l'Autre sans l'anéantir, sans entrer dans un discours de maîtrise afin de sortir du primat de l'identification et du marquage.2

De ce fait, l'enseignement du FLE à travers une approche interactionniste vise la mise en place d'une perspective comportementaliste axée sur un ensemble complexe d'activités sociales issues d'un contexte d'interaction. L'approche interactionniste se veut ainsi un dispositif d'apprentissage qui accorde la primauté à l'interaction au lieu des acquis linguistiques. La particularité de ce dispositif c'est qu'il se focalise sur l'interaction conçue comme une composante constitutive des savoirs, des savoir-faire et des savoir être langagiers voire de l'identité même de l'apprenant. Sachant que les identités jouent un rôle central dans les interactions multiculturelles. La rencontre résulte de la performance collective de la situation, d'une négociation qui ne porte pas uniquement sur les codes et sur les rites, mais sur l'identité même de chacun des participants. De suroît, l'approche interactionniste devient un moment privilégié d'acquisition de compétences interculturelles qui permettent de communiquer efficacement entre les porteurs de cultures.

[1] Pretceille, M-A, Porcher, L, (1996). *Education et communication interculturelle*, Paris, PUF, p.118.

[2] Pretceille, M-A, *L'éducation interculturelle, op., cit*, p.60.

V-Conclusion

Tout au long de cette étude, nous avons essayé d'esquisser une approche interculturelle relative à l'enseignement du FLE en milieu universitaire. Cette approche exige la prise en considération des éléments culturels de la langue. En effet, la langue est indissociable de la culture, elle n'est pas qu'un outil de communication mais elle transmet des représentations culturelles, des visions du monde. L'objectif majeur d'un apprentissage d'une langue étrangère est de permettre l'acquisition de compétences relatives à la communication entre les porteurs de cultures dans les situations de la vie quotidienne et ceci en intégrant la dimension de la diversité culturelle. Le défi de l'enseignement du FLE, dans le contexte universitaire est majeur compte tenu du besoin urgent, chez les étudiants, de revoir leur profil linguistique pour s'assurer une formation disciplinaire sans difficultés. En effet, ces apprenants sont censés effectuer un transfert immédiat de tous les acquis de spécialité antérieurs dans le FLE ; en plus, pour pouvoir aborder ses nouveaux apprentissages, ils doivent mener cette opération de manière correcte et dans un laps de temps très réduit. Une telle tâche n'est sans doute pas facile à opérer en dehors d'une stratégie d'enseignement efficace et pertinente devant assurer un niveau de maîtrise assez suffisant pour mener à bien leur parcours de formation et, par la suite, leur insertion professionnelle. Dans une société qualifiée de plus en plus de « cognitive », l'étudiant est appelé plus que jamais à développer son autonomie et à gérer sa vie personnelle et professionnelle pour qu'il puisse s'y intégrer efficacement et s'adapter à ses mutations à la fois constantes et exceptionnelles. Etre autonome, c'est se donner les moyens d'opérer des choix et donc de se (re)positionner incessamment au gré de la complexité de ces mutations. A ce stade, l'approche par les soft skills du FLE est indispensable au niveau du renforcement de l'employabilité des étudiants. Pour que l'enseignement du FLE sous l'ancrage interculturel soit opérationnel, il est essentiel de documenter le parcours de développement des apprenants pour assurer la progression et la cohésion de l'apprentissage. Ce qui nécessite un travail préalable de la part des enseignants pour établir une liste des compétences développées à chaque niveau de l'apprentissage avec un descriptif et une grille d'évaluation. De même, une étroite collaboration entre enseignants permettrait de faire le suivi de l'apprentissage

Références

- Beacco Jean Claude, (2000), Les dimensions culturelles des enseignements de langue, Hachette, Paris, 2000.
- Blanchet Philipe, (2005), L'approche interculturelle en didactique du FLE, Université Rennes 2 Haute Bretagne.
- Bouzine Maria, (2021), « Enseigner l'interculturel au supérieur marocain à l'ère de l'hybridation », Journal Of Philology and Intercultural Communication, Revue de Philologie et de Communication Interculturelle, Vol. V, No. 1, Bucarest, Romanie.
- Cornaire Claudette, Mary Raymond Patricia, (1999), La production écrite, Paris : CLE International.
- De Carlo Maddalena, (1998), L'Interculturel, Paris : Clé International.
- Germain Claude, (1993), Évolution de l'enseignement des langues : 5000 ans d'histoire. Coll. « Didactique des langues étrangères ». Paris : CLE International.
- Hymes Dell H, (1984), Vers la compétence de communication, Collection « Langues et apprentissage des langues », Paris, Hatier-Crédif.
- Livre blanc sur le dialogue interculturel,
- Nusbaum Matrha, (2011), Les émotions démocratiques Comment former le citoyen du XXIe siècle ? Climats.
- Paulston, Bratt Chriastiana, (1947), « Linguistic and Communicative Compétence », TESOL Quaterly, Volume 8, n°4.
- Pretceille Martine Abdallah, (1996), Porcher Louis, Education et communication interculturelle, Paris, PUF.

- Pretceille Martine Abdallah, (1999), L'éducation interculturelle, Paris, PUF.
- Pretceille Martine Abdallah, (2008), Communication interculturelle, apprentissage du divers et de l'altérité. Congrès international, année européenne du dialogue interculturel, communiquer avec les langues-cultures.
- Serghini Jaouad, (2016), Les nouvelles tendances du roman maghrébin et subsaharien, édition universitaire européenne, Sarrebruck, Allemagne.
- Serghini Jaouad, (2023), La littérature subsaharienne du renouveau : nouvelles voies romanesques des Suds 1990-2020, édition : l'Harmattan.
- Serghini Jaouad, (2018), « L'identité à l'épreuve de l'altérité », in L'enseignement/apprentissage du FLE au supérieur marocain vers des approches nouvelles, pp : 18-27.

Pour un continuum de l'éthos dans le discours rapporté : le cas du discours sur la darija dans la presse marocaine francophone

EL-IDRISSI Mohammed

Docteur en sciences du langage

Chercheur en analyse du discours

Maroc

Résumé

Cet article s'inscrit dans le cadre de l'analyse du discours, et se situe plus spécifiquement à l'intersection de l'analyse énonciative et de l'analyse rhétorique. Nous cherchons à explorer le rapport mutuel entre discours rapporté (DR) et éthos dans le discours sur la darija dans la presse marocaine d'expression française. Notre objectif est de montrer que cette relation évolue dans une conception dynamique fondée sur le degré d'ingérence du locuteur rapporteur L1 dans le discours cité (Dcé) et dans la construction des images du locuteur rapporté l2. Dans les articles d'opinion de la presse marocaine francophone, nous avons constaté un éclatement des formes du discours rapporté qui déborde la conception normalisée. Ces formes varient en fonction du degré de manipulation exercée par L1 sur les propos de l2. Dans le discours rapporté des partisans, la manipulation de la parole est minimale et la majorité des formes se situent sur le pôle des formes les moins reformulées. Sur le plan rhétorique, nous avons pu voir que le degré d'intervention du L1 dans la construction de l'éthos de l2 varie en fonction du degré de son intervention dans la reformulation du Dcé. Autrement dit, l'éthos peut évoluer selon un continuum entre deux pôles représentant un degré d'ingérence graduel de L1 dans le façonnement des images de l2, ce qui correspond au continuum du discours rapporté

Mots clés

Discours, Discours rapporté, Locuteur, Reformulation, Éthos, Continuum.

Citation :

EL-IDRISSI, Mohammed. (2025, Juin). Pour un continuum de l'éthos dans le discours rapporté : le cas du discours sur la darija dans la presse marocaine francophone, Revue de recherche en sciences humaines et cognitives, N° 6, Tome 2, 2ème Année, P 193-213.

1. Introduction :

Le discours rapporté est le mode le plus marqué de l'inscription de la parole autre dans le discours. En analyse du discours, on s'intéresse plus particulièrement à la manière dont le locuteur rapporteur met en scène la parole rapportée et aux effets discursifs de sa mise en scène.

Dans la presse marocaine francophone, le débat sur l'usage de la darija dans l'espace public et à l'école trouve dans le DR un moyen efficace pour exprimer la vive polémique qui se meut dans la société entre défenseurs et opposants. Le locuteur rapporteur (journaliste ou autre) peut rapporter selon différentes modalités, les paroles des deux antagonistes ; il peut user de tout l'arsenal que lui permettent la linguistique et l'analyse du discours : effacement énonciatif, marqueurs de subjectivité, reformulation, distanciation, choix des verbes introducteurs, décontextualisation, etc. Le couple littéralité/reformulation mis en avant par Rosier (2008) représente un continuum de stratégies permettant au rapporteur de diversifier les modalités de la mise en scène du DR, et par la suite de la création d'un éthos du locuteur rapporté adapté à ses intentions argumentatives et rhétoriques. Selon Amossy (2010), le maniement du Dcé par le rapporteur a pour effet l'élaboration d'un éthos manipulé du locuteur rapporté.

Cet article se propose d'examiner la manière dont la presse francophone marocaine, à travers le choix des formes de discours rapporté, participe à la construction – ou à l'inflexion – de l'éthos des partisans de la darija cités dans le discours rapporté. Nous poserons l'hypothèse qu'il existe un **continuum de l'éthos** parallèle à celui du discours rapporté, où le degré de reformulation détermine le niveau d'intervention du journaliste dans l'image discursive de l'autre.

Pour étayer cette réflexion, nous nous sommes appuyé sur un corpus constitué d'articles d'opinion extraits de journaux en ligne et de la version numérique de la presse papier, parus entre 2003 et 2020. Cette période était marquée par une relative ouverture sur le droit d'expression des différents acteurs sociaux, ce qui a favorisé – voire accentué – le débat sur la question de la darija dans l'espace public et dans les médias. Après avoir passé en revue les différentes études ayant traité du discours rapporté et de l'éthos,

nous exposerons notre méthodologie d'analyse, avant de présenter une lecture détaillée de différents cas illustrant le rapport entre discours rapporté et éthos.

2. Cadre théorique : Discours rapporté et construction de l'éthos

L'approche énonciative relevant de la linguistique de l'énonciation, notamment après la remise en cause de l'unicité du sujet parlant par Ducrot (1984), conçoit le discours rapporté comme la mise en scène de deux instances énonciatives, un locuteur-rapporteur et un locuteur rapporté, ou comme le note Biardzka(2012), de deux énonciations : un discours citant (Dct) qui verbalise les données situationnelles de l'énonciation primaire, et un Dcé qui représente les paroles rapportées. Dans la presse, le discours rapporté s'éclate en une pléthore de formes. Rosier (2008) distingue les formes dites canoniques englobant le discours direct et le discours indirect, le discours direct libre et le discours indirect libre. À ces formes, elle ajoute les formes mixtes englobant le discours direct avec « que », le discours indirect sans « que », le discours rapporté neutre, le discours indirect avec marqueur graphique. Et enfin les formes qui se situent aux confins du discours rapporté : le discours narrativisé, le conditionnel et le paradigme des formes en « selon que ». Ces différentes formes sont classées par Rosier (2008) selon un continuum allant de l'énonciation indirecte à l'énonciation directe, du moins littéral au plus littéral, dans le sens d'une actualisation progressive de l'énonciation citée.

Biardzka (2012) va dans le même sens en intégrant d'autres formes, telles que les discours libres mixtes, les discours indirects libres mixtes, les discours libres avec guillemets dits verbalo-analytiques. Il fonde sa classification sur le degré de reformulation-reproduction du Dcé, en distinguant les citations-reproduction qui sont rapportées sans aucune intervention dans la textualité/matérialité du message et les citations-reformulation qui traitent les paroles rapportées plus ou moins librement, résument, reformulent le discours d'origine, ou même signalent seulement qu'il y a eu un acte de parole sans donner d' indications sur sa matérialité ; ce sont des cas *où* l'intervention du rapporteur est très grande. Biardzka distingue aussi les cas de citations mixtes qui mêlent reproduction et

reformulation. Ces différentes classifications ont nécessairement un impact sur la création de l'éthos des locuteurs engagés dans la mise en scène de la parole rapportée.

Dans la quête d'influence, un locuteur cherche toujours à projeter un éthos. Selon Amossy (2014), cette notion d'éthos est définie par la rhétorique classique comme l'image que l'orateur construit de sa propre personne pour assurer sa crédibilité et pour garantir son entreprise de persuasion. Il est « l'image de soi que l'orateur produit dans son discours, et non de sa personne réelle ». (Charaudeau et Maingueneau, 2002, p. 238). Il s'agit d'un jeu que pratique l'orateur d'une manière consciente et préméditée. Pour Maingueneau l'éthos ne consiste pas seulement à donner sciemment une image de soi ; dans sa prise de parole le locuteur peut également projeter, malgré lui, une image à travers les modalités de son discours, d'une manière qui échappe à sa volonté. Maingueneau fait la différence entre *éthos montré* et *éthos dit*, le premier est celui qui « se montre dans l'acte d'énonciation, il ne se dit pas dans l'énoncé. Il reste par nature au second plan de l'énonciation : il doit être perçu, mais ne pas faire l'objet du discours » (2002, p. 5), le second est celui « que le locuteur dit sur lui-même, par exemple qu'il est un homme simple « (2016, p. 2). Ces deux conceptions de l'éthos sont deux facettes de l'éthos discursif considéré par Maingueneau comme «crucialement liées à l'acte de l'énonciation » (2002, p. 58). En plus de cette image projetée lors de la prise de parole, cet auteur distingue une autre dimension de l'éthos, extérieure à l'énonciation : il s'agit de l'image préalable que le locuteur se fait du destinataire. Celle-ci est née lorsque « les destinataires disposent d'une représentation du locuteur antérieure à sa prise de parole » (2014, p. 35). Cette représentation du locuteur, dite *éthos prédiscursif,* est déterminée selon Amossy (2006), par des données sociales et individuelles préalables, telles que les fonctions institutionnelles, le statut, le pouvoir, et la réputation de l'orateur. En considérant l'éthos comme une image que le locuteur projette dans son discours volontairement ou involontairement Maingueneau se démarque de l'entreprise persuasive initiée par la rhétorique classique.

Amossy dans sa théorie de l'argumentation, renoue avec l'éthos rhétorique dans une définition renouvelée de l'argumentation en termes de visée et de dimension argumentatives :

> Dans certains cas, en effet, le locuteur veut faire adhérer l'auditoire à une thèse en projetant une image digne de confiance, voire en se livrant à une entreprise délibérée de promotion de sa propre personne : c'est la visée argumentative caractéristique de certains cadres discursifs comme la plaidoirie, les discours politiques ou la parole électorale. Dans d'autres cas, il s'agit simplement d'infléchir des façons de voir, de penser ou de sentir sans volonté expresse de persuader – c'est ce que j'ai appelé la dimension argumentative qui est inhérente au discours (2014, p. 22)

Dans tous les cas l'éthos se trouve toujours au cœur des stratégies d'influence mobilisées par le locuteur aussi bien lors de la présentation de soi que lors de la construction des images des autres.

Au niveau du discours rapporté, la construction discursive de l'éthos du locuteur rapporté dépend de la volonté du rapporteur :

> lorsqu'un locuteur autre que moi met en scène un entretien auquel j'ai participé, je me retrouve entre ses mains. C'est lui qui a le pouvoir de manier mon dire de façon à ce qu'il projette un ethos qui ne correspond pas nécessairement à celui que mes paroles, à l'origine, s'exerçaient à construire. C'est désormais à travers son discours que mon image se réfracte selon des modalités que je ne contrôle pas. (Amossy, 2010, chapitre 5, section 5)

Afin de manipuler le dire du locuteur rapporté – et par la suite son éthos - le locuteur rapporteur peut user de différents procédés linguistiques et discursifs : désignateurs attribués à l2 (le journaliste, le terroriste...), le sémantisme des verbes introducteurs, les marques de subjectivité, la reformulation ou la littéralité du Dcé, etc.

Selon Lacaze (2017), l'ethos peut être vue selon trois plans enchâssés :

- l'éthos du locuteur citant, qui met en scène une occurrence de Dcé et fait appel aux paroles d'un locuteur rapporté ;

- l'éthos du locuteur cité, dont les paroles sont convoquées et sélectionnées par le locuteur citant afin de construire une certaine image du locuteur rapporté. Cette image est la représentation construite par le rapporteur à destination du lecteur. L'éthos du locuteur rapporté se trouve ainsi enchâssé dans le discours du locuteur rapporteur ;

- l'éthos du destinataire du discours rapporté Il émane de la représentation que peut avoir le rapporteur sur un représentant prototypique de son lectorat, ce qui peut avoir pour conséquence un infléchissement de l'éthos discursif construit du locuteur rapporté dont le journaliste met en scène les propos.

L'éthos du locuteur cité se trouve donc sous l'emprise de l'opération du codage appliquée par le locuteur citant et celle du décodage effectuée par le lecteur.

3. Méthode

Notre étude est fondée sur un corpus puisé dans les articles d'opinion de la presse marocaine d'expression française. Les journaux concernés sont *Le 360*, *Bladit.net*, *La Vie Eco*, *L'Economiste*, *Médias 24*, *Libération*, Y*abiladi*, *Lnt*, et *Aujourd'hui le Maroc*. Le corpus est constitué de 37 articles s'étalant sur la période 2003-2020, peu après l'accession de Mohamed VI, roi du Maroc, au trône, et quelques années avant et après la date charnière de 2011, marquée par la révision constitutionnelle et l'installation d'un nouveau pacte entre les différents acteurs politiques marocains. Les occurrences sont sélectionnées en fonction de critères thématiques et énonciatifs : D'une part, nous avons pris la précaution de ne retenir que celles ayant pour thème le dialecte marocain « la darija » ou l'arabe classique ; d'autre part, les séquences rapportées (les Dcé) se limitent aux propos tenus par les partisans de la darija. Cela nous permettra de mieux suivre l'évolution de ces occurrences et de leur éthos correspondant. Au niveau de la catégorisation des formes du DR, nous avons appliqué les critères grammaticaux, syntaxiques et énonciatifs puisés surtout dans les travaux de Rosier, de Biardzka et de Komur. Cela nous a offert la possibilité de rendre compte d'un large pan de variabilité au sein de ces formes : le discours direct, le discours direct avec incise finale, le discours direct avec incise médiane, le

discours mixte avec « que », le discours libre mixte (DLM), le discours indirect libre (DIL), le discours libre mixte verbalo-analytique, le discours indirect libre mixte verbalo-analytique (DILMVA), et le discours indirect. Les formes relevées seront classées ensuite, en fonction de leur degré de reformulation, avant de procéder à l'analyse de l'éthos libéré par chaque occurrence. L'étape finale sera l'analyse de la relation verticale qui caractérisera les différentes images libérées par ces formes.

4. Vers un continuum de l'éthos dans les articles d'opinion de la presse marocaine francophone

4.1. Le discours direct (DD) avec Dcé antéposé

Dans les grammaires, le DD est défini comme « la forme la plus littérale de la reproduction du discours d'autrui » (Riegel et al., p. 461). Pour Rosier (2008), le DD est le résultat de la mise en place deux phrases et donc deux énonciations. Maingueneau (1981), dans son approche énonciative du DR, définit le DD comme la mise en place de deux actes d'énonciation parfaitement disjoints car ils sont rapportés à leurs situations d'énonciation respectives Cette distinction est rendue à l'écrit par la présence des guillemets qui jouent le rôle d'une frontière entre les deux énonciations.

Biardzka (2012) considère que le potentiel d'indépendance qui caractérise le DD, rend normalement les frontières entre Dct et Dcé infranchissables, et « les paroles d'autrui peuvent donc être protégées d'une infiltration de la part du locuteur qui les cite » (2012, p. 414)

Exemple 1 :

La darija est-elle une langue ? [Une tentative de réponse nous vient de l'historien Pierre Vermeren : "Le français et l'espagnol sont des langues à part entière qui se sont détachées du latin au fil des siècles.] (Bladi.net, 13 mai 2007)

Dans cet exemple, le sur-marquage du DD donne à la séquence rapportée un tour objectivant, le locuteur citant ne fait que rapporter fidèlement et littéralement les propos de l2. L'intervention du locuteur L1 n'opère que par la décontextualisation des propos rapportés objectivement sans aucune autre forme d'ingérence. Le lecteur, de son côté, dispose de toute l'autonomie interprétative que lui permettent les guillemets. Les propos de l2 lui sont

offerts intacts par le locuteur-rapporteur. L'éthos positif interprété correspond approximativement à celui que le locuteur rapporté cherche à projeter de lui-même.

4.2. Le discours direct avec incise finale :

Cette forme, bien qu'elle soit proche du DD à Dcé antéposé, constitue une variation discursive qui, comme nous le verrons, affecte d'une manière qui lui est propre, la construction de l'éthos de l2. L'incise finale comme l'entend Salvan (2005), permet une récupération de la source énonciative et une réinterprétation du discours : le locuteur L1 présente le Dcé comme appartenant à son propre discours avant de rétablir l'origine première de la parole. Il s'agit d'une sorte d'ingérence temporaire de L1 dans le discours de l2.

Exemple 2 :

> [«C'est une perversion absolument terrible. Au lieu de former des enfants capables de comprendre, de donner leur point de vue, d'exercer leur esprit critique, d'analyser,… ils sont condamnés à être des perroquets. D'abord, c'est frustrant pour eux. Ensuite, quels citoyens deviennent-ils ? Des individus qui ne prennent jamais la parole, et qui peuvent être leurrés par n'importe qui, parce qu'on ne leur a pas appris à comprendre», regrette le linguiste.] (L'Économiste, 20 février 2016)

Dans cette séquence attribuée à Alain Bentolila (présenté comme linguiste), le locuteur L1, en intégrant temporairement le Dcé dans son propre discours, se présente comme celui qui dit, et par la suite, l'éthos créé serait temporairement compris comme émanant de lui. Or, en arrivant à l'incise, L1 rétablit l'origine de la parole en l'attribuant à l2, et laisse toute la liberté au lecteur d'interpréter le Dcé à sa guise. Les images d'une personne à cœur fragile envers les enfants, de dénonciateur et d'accusateur sont comprises comme projetées de L1, avant que l'incise les réattribue à l2. Ce comportement de L1 peut être lu comme une manière d'imposer au lecteur une interprétation de l'éthos intégrée dans le contexte global de l'article, avant de faire semblant de n'avoir pas intervenu. Le lecteur serait toujours influencé par cette interprétation première suggérée par L1, même

après la réinterprétation imposée par la récupération de la source. Mais nous pensons que cette infiltration de L1 dans le domaine de l2 reste minimale et l'éthos serait vu comme temporairement manipulé.

4.3. Le discours direct avec incise médiane

Le même effet est observé, mais avec un moindre degré, dans le cas d'une séquence rapportée avec incise médiane qui récupère rapidement la source énonciative, c'est-à-dire, non pas après toute la séquence rapportée comme dans le cas précédent, mais juste après une partie de cette séquence. Dans ce cas, on peut penser que la manipulation de L1 est moins forte que dans le cas de l'incise finale. L'ingérence de L1 ne concerne donc que le segment antéposé à l'incise donné au début par le rapporteur comme appartenant à son discours avant la récupération de la source par l'incise et les guillemets.

Au niveau de la construction de l'éthos, le locuteur L1, en faisant mine que le segment qui précède l'incise est intégré dans son propre discours, construit un éthos qui serait compris comme émanant de lui. Mais l'incise médiane l'oblige à rétablir rapidement la source au profit du lecteur qui interprète le segment récupéré considéré dès lors comme appartenant au plan d'énonciation consacré à l2. La réinterprétation du segment est faite exclusivement par le lecteur :

Exemple 3 :

"Sortez, parlez avec les gens, comprenez leurs douleurs, leurs bonheurs et ce qui les fait vibrer, tonne le professeur Abbadi. Sachez que Knive veut dire couteau, naika renvoie à balafre et scoud veut dire joint ou pétard. Chers frères et sœurs, si vous n'arrivez pas à comprendre ce langage, c'est que vous êtes out, c'est-à-dire complètement déconnectés de la réalité."(Bladi. net, 13 mai 2007)

Le segment *« Sortez, parlez avec les gens, comprenez leurs douleurs, leurs bonheurs et ce qui les fait vibrer »* qui précède l'incise est ressenti comme relevant tout d'abord du Dct, le locuteur L1 projette l'éthos d'une personne qui donne des prescriptions, il s'approprie temporairement l'ethos d'une personne dotée d'une certaine autorité, mais rapidement en annonçant la source, le discours et par la suite l'éthos sont réattribués à l2. La rapidité

de réattribution de l'éthos fait que l'ingérence de L1 est moins forte que dans le cas de l'incise finale.

4.4. Le discours mixte (DM) avec « que »

Le même phénomène est remarqué avec les séquences entre guillemets introduites avec la conjonction « *que* », du fait de leur quasi-ressemblance avec le DD rapporté proprement dit. En effet, bien que la conjonction « *que* » soit un indice de reformulation, les séquences qu'elle régit représentent, comme le note Biardzka (2012), un degré minimum de reformulation. Le comportement de ces séquences dans la construction de l'éthos serait proche de celui des DD. C'est ce qu'on remarque dans des segments à déictiques non transposés :

Exemple 4 :

> Le communiqué du publicitaire explique que « des articles de presse et des prises de position ont totalement dénaturé mes déclarations en utilisant des propos fallacieux et mensongers m'accusant notamment de renier l'identité arabe et islamique du Maroc et de vouloir retirer l'enseignement religieux de l'école ». (Médias24, 13 novembre 2013)

Les propos rapportés dans cet exemple, conservent les paroles d'origine de l2, les pronoms personnels et les pronoms possessifs (en gras) ne sont pas transposés. La différence entre ces formes et les DD est presque imperceptible. La conjonction « *que* » introduisant le segment entre guillemets ne permet qu'une reformulation ultra-minimale. C'est ce qui nous amène à dire que l'ingérence du locuteur citant L1 dans le moulage de l'éthos de l2 est, elle aussi, ultra-minimale. Le lecteur se voit accordé, par contrecoup, une marge ultra-maximale dans le façonnement de l'image du locuteur cité. Les paroles quasi-authentiques de l2 laissent voir une personne innocente se démarquant de toute tentative de porter préjudice à l'identité et à la religion des marocains par le contenu des recommandations du colloque organisé sur la darija, elles projettent aussi l'image de l'homme courageux qui ne se dérobe pas à ses déclarations, mais qui refuse les interprétations fallacieuses. L'image projetée par Ayouch de lui-même et l'image construite pour ses adversaires seraient en grande part l'apanage du lecteur, y compris l'analyste du discours, car en apparence, le locuteur-scripteur

n'intervient que peu dans le façonnement des éthos. Mais à la différence des cas de l'incise, l'intervention de L1 n'est pas temporaire.

Certaines de ces citations-reproductions véhiculent des propos neutralisés, comme dans l'exemple suivant :

Exemple 5 :

> « Le zajal, le malhoun, ce sont des expressions artistiques qui se sont toujours faites en darija », explique M. Lévy. Zhor Rehihil, conservatrice au même musée, [ajoute que, « depuis le XIème siècle, les juifs écrivaient en judéo-marocain. On a des textes rédigés par des rabbins qui sont des descriptions de la vie politique, religieuse, économique des communautés de Rabat, Fès… Ce sont des textes en darija écrits en caractères hébraïques ».] (Bladi. Net, 11 mai 2007)

Dans cet extrait, les paroles rapportées sont reproduites, sauf qu'il n'y figure pas d'éléments transposables (déictiques, pronoms personnels, temps verbaux, etc.). On peut dire que la reproduction/ littéralité est maximale, sans toutefois être complète. Par conséquent l'ingérence du locuteur citant dans la construction de l'éthos de l2 est minimale. La quasi-autonomie énonciative du segment cité laisse au lecteur presque toute la responsabilité de représentation de l'éthos de l2.

4.5. Le discours libre mixte (DLM)

Dans certaines formes de DR dotées d'une formule introductive, le Dct non transposé est séparé du Dcé par un ou deux point(s), mais non typographié (absence des guillemets). Dans ces formes que Biardzka appelle discours libre mixte, même si la rupture syntaxique et la rupture énonciative sont clairement précisées, le rapport approximatif des dires et l'absence des guillemets les rangent parmi les reformulations. Dans notre corpus nous avons relevé des formes semblables avec les deux séparés par un point seulement :

Exemple 6 :

> Un journalisme au rabais ? [La directrice de l'ISIC balaye ces accusations d'un revers de main. Un journal populaire et de qualité a toujours sa place dans notre paysage médiatique. La darija n'est qu'un

outil et, encore une fois, c'est la véritable langue de communication, celle que tous les Marocains partagent] (La Vie Eco, le 9 juin, 2006)

Comme nous pouvons le constater, ce segment du DR est introduit par un discours narrativisé (souligné) résumant approximativement les propos du Dcé avec absence des guillemets. Ce sont deux marques de reformulation qui, doublées d'une non transposition simulée du pronom possessif « notre », permet de dire avec Biardka (2012), que la reformulation est saisie par rapport au moment de lecture. C'est-à- dire, le Dcé fait partie de l'actualité du lecteur (p. 415). Ce qui, à notre sens, permet à ce dernier de participer activement dans l'élaboration de l'éthos du locuteur rapporté, mais sans toutefois atteindre l'autonomie que confère le DD ou le discours mixte avec « *que* », puisque la littéralité est plus prononcée dans ces deux derniers cas.

Si les éthos construits dans le Dct sont présentés « exclusivement » par le locuteur-rapporteur, ceux du Dcé sont produits conjointement et par le scripteur et le lecteur. Le DR qui paraît, à la première vue comme relevant d'un DD, perd relativement de son autonomie énonciative du fait de l'absence des guillemets et de la résomption des dires effectués par le Dct, et cela au profit de L1 qui s'octroie par conséquent, le droit de participer activement à l'élaboration de l'éthos de l2.

4.6. Le DIL

Le DIL ne se situe pas sur le même plan que le DD ou le DI ; il a un statut intermédiaire entre les deux. En français contemporain, le DIL peut selon Rosier, être signalé par la présence conjointe d'un verbe à l'imparfait et/ou au conditionnel avec une troisième personne accompagnée d'une modalité décalée portant sur le verbe même (auxiliaire modal), sur la forme de la phrase (interrogative, surassertion), ou sur un complément d'énonciation (adverbial). Maingueneau (1981) ajoute à ces critères, en plus de l'exclusion de la subordination syntaxique, l'exclusion de *je* et *tu*. Il note aussi que dans certains cas, il n'y a pas de décalage temporel, seul le passage à une syntaxe caractéristique de l'oral, avec par exemple, des adverbes comme « non », ou des modalités comme « devait », et « fallait » permettent de repérer le DIL.

Le DIL peut selon Maingueneau(1981), être introduit par des verbes qui ne vont ni avec le DD ni avec le DI, voir sans aucun élément marqué. Mais cela ne veut pas dire qu'il se passe complètement des verbes de paroles ou de pensée. Dans le discours de presse, on assiste le plus souvent à des cas particuliers du DIL introduits par des verbes ou des formules équivalentes incarnant un acte de parole. Ce sont des formes que Biardzka (2012) classe parmi les formes mixtes. Ce sont des séquences caractérisées par la présence d'une phrase introductive propre au DD dotée d'un verbe de parole (ou de son équivalent) et terminée par les deux-points. Dans certains cas les séquences sont données à travers une incise et avec des ajustements déictiques et temporels annulés, Biardzka parle dans ce cas, de formes neutralisées du DIL(DILN) comme dans l'exemple suivant :

Exemple 7 :

[Le colonisateur, rappelle-t-il, n'a pas agi différemment puisqu'il a lui aussi stigmatisé les dialectes, les présentant comme incapables de servir de vecteurs à la pensée, à la création de haut niveau, ce qui était un moyen commode de dominer les populations.] (Médias 24, Le 25 novembre 2013)

Dans cette séquence, l'absence des guillemets, et la résomption de la parole due à l'emploi du verbe *rappeler*[1] font valoir l'effet de reformulation. L'annulation des ajustements des déictiques, sous l'effet du temps présent du verbe de parole, bien qu'elle soit un indice de reformulation, elle atteste d'une certaine volonté de L1 d'atténuer son intervention. La présence de l'incise crée un effet de littéralité qui fait penser au DD. Ces formes ont un statut intermédiaire entre le DLM et le DIL, et attestent d'une relative indépendance du cadre énonciatif du Dcé, car il n'est pas intégré complètement dans celui du Dct. Par comparaison à son intervention dans le Dcé du DIL, l'intervention de L1 dans le Dcé du DILN est moins forte. Le locuteur cité garde par conséquent une certaine marge d'individualité qui impacte la construction de l'éthos. L1 ne s'empare pas complètement de l'opération du façonnement de l'image de l2, mais il partage avec le lecteur

[1] On peut penser que le rappel des dires d'autrui se fait le plus souvent sous la forme de résumé, surtout lorsque les paroles d'origine sont très longues. Alors que l'économie de langage impose au journaliste/scripteur d'abréger les propos rapportés.

la construction de cette image. En plus, son degré d'ingérence reste moins affirmé que dans le cas du DIL ; ce qui correspond inversement, à un degré plus affirmé de la part du lecteur dans la circonscription de l'éthos du locuteur rapporté.

4.7. Le discours libre mixte verbalo-analytique (DLM VA)

Ce sont des résumés avec citation introduits par un verbe de parole (ou son équivalent) ou une incise. Pour Biardzka (2012), ces formes s'apparentent au discours libre mixte. L'îlot textuel dans ces DR est inséré dans un Dcé sans ajustement de déictiques ou de pronoms personnels :

> **Exemple 8 :**
>
> Si dans les années 70 les groupes célèbres, comme Nass El Ghiwane ou Lemchaheb, ont fait redécouvrir la poésie de ce dialecte en multipliant les métaphores, "notre darija est plus urbaine, plus terre-à-terre, moins poétisée, elle est décomplexée" déclare Reda Allali, chanteur du groupe Hoba Hoba Spirit. (La Vie éco, 21 juin 2010

Dans l'exemple ci-dessus, le Dcé (souligné), renferme un fragment entre guillemets, de sorte que si on les enlève on aura un discours libre mixte dont l'une de ses caractéristiques est la non-transposition des déictiques ou des pronoms personnels, comme c'est le cas, ci-dessus, de la présence de l'élément non-transposé « notre ». Étant donné que le discours libre mixte relève au même temps du reproduit et du reformulé, comme le note Biardzka (2012), la présence d'îlots textuels dans ces formes tire le DR encore plus vers le reproduit, c'est-à-dire vers une actualisation des paroles rapportées. Cette forme est comparable au discours mixte avec « que » sauf qu'ici une grande partie de Dcé se trouve en dehors des guillemets. La citation peut être décrite comme suit : partie hors guillemet mixte + partie entre guillemets reproduit. Au niveau de la construction de l'éthos ; l'emprise de L1 est relative dans la partie mixte, car l'image de l2 est co-construite avec le lecteur. Dans la partie reproduite l'éthos est créé exclusivement par le lecteur qui interprète des paroles brutes non transformées. On peut dire que le degré d'ingérence de L1 et le degré d'ingérence du lecteur se situent –

mais dans deux sens opposés - entre le discours libre mixte et le discours mixte avec « que ».

4.8. Le discours indirect libre mixte verbalo-analytique (DILMVA)

Certaines formes de DR s'apparentant au DIL, renferment des îlots textuels plus ou moins longs. Les déictiques du Dcé sont soit neutralisés soit ajustés (transposés) au discours Dct. Biardzka (2012) range ces deux formes dans le discours indirect libre mixte varbalo-analytique :

Exemple 9 :

[Entre les deux, la darija a longtemps été ballottée. Méprisée par le francisant car langue indigène, elle a été rejetée par l'arabisant, car riche en emprunts à la langue française. Pourtant, «l'apparition spontanée des emprunts français dans la conversation des Marocains constituait une preuve des évolutions, transformations, perturbations introduites par l'Occident», explique la sociolinguiste Zakia Iraqui Sinaceur.] (La Vie éco, 9 mars 2018)

Exemple 10 :

[Et non, « la darija n'est certainement pas un arabe détérioré, pollué ou brisé. C'est une langue qui a ses propres structures et qui emprunte beaucoup à l'arabe, à l'amazigh et à d'autres langues », écrit le philosophe Abdou Filali Ansari.] (La Vie éco, 9 mars 2018)

Les deux séquences sont composées d'un Dct dont l'acte de parole est représenté par le verbe « expliquer » et le verbe « écrire », et d'un Dct s'étalant sur tous les propos qui précèdent l'incise. L'absence des guillemets dans un Dcé introduit par un verbe de parole, et la neutralisation des ajustements temporels et déictiques mettent la séquence sur le plan de la reformulation. Cependant, la présence d'un îlot textuel à l'intérieur du Dcé restitue partiellement les paroles directes de l2. Le Dcé récupère une partie de sa littéralité, c'est-à-dire que l'intervention du locuteur citant dans les propos du locuteur rapporté ne s'étale pas sur l'ensemble de la séquence. Contrairement au cas du DLMVA où la littéralité est doublement renforcée par la non transposition des déictiques et par les guillemets, dans le cas du DILMVA, seuls les guillemets apportent un peu de littéralité à la séquence neutralisée.

Dans ces deux exemples, l'éthos projeté à partir des fragments hors guillemets est l'apanage du locuteur-scripteur car découlant des propos qu'il reformule. Par contre, l'éthos qui se dégage des propos entre guillemets est construit par le lecteur, puisque celui-ci jouit d'une certaine autonomie interprétative en ayant affaire directement au discours de l2. Or cette autonomie reste incomplète, vu l'absence d'éléments transposés entre les guillemets. L'intervention de L1 est ici plus forte, par comparaison avec le DLMVA.

4.9. Le discours indirect (DI)

Le DI est une forme qui se caractérise par la dépendance syntaxique et énonciative du Dcé au Dct. Les dires de l2 sont réduits aux dits. L1 reformule les propos cités de telle sorte que le degré de son ingérence dans le Dcé est maximal par comparaison à tous les cas étudiés auparavant. L'immixtion maximale du locuteur-scripteur dans le discours du locuteur rapporté rétrécit par contrecoup au minimum la marge interprétative du lecteur, et par la suite, le degré de sa contribution dans l'élaboration de l'éthos de l2 :

Exemple 11 :

> Concernant les attaques dont il fait l'objet, [Ayouch affirme que le dictionnaire veut juste améliorer l'enseignement marocain et solutionner le problème de la langue, avec une éducation performante.] (Médias 24, 23 décembre 2016)

Dans cet exemple, le locuteur L1 s'empare complètement des dires de l2 (Noureddine Ayouch) pour l'innocenter. L'éthos de « l'innocent » est présenté comme tel au lecteur, qui, dans ce cas n'a pas le droit d'intervenir fortement dans l'entreprise de la création de l'éthos ou du moins de manière à ne pas le contredire.

On peut donc constater à travers cette analyse, que, dans la majorité des cas, l'éthos attribué au locuteur rapporté est construit à travers des séquences de DD ou à travers des formes proches comme le DM avec « *que* » et le DILVA, qui se caractérisent par un certain degré de littéralité/authenticité. La répartition des différentes formes de DR (voir tableau ci-dessous) utilisées, montre que la plupart des occurrences affichent une littéralité

maximale avec des DD (54 occurrences), ou représentent des formes où la littéralité l'emporte largement sur la reformulation comme pour le DILNVA (14 occurrences), le DM avec « que » (7 occurrences). Par contre, les formes qui se situent sur le pôle de la reformulation proprement dite, sont représentées par des discours indirects (30 occurrences). Quelques autres occurrences sont représentées par la forme intermédiaire du DIL neutralisé (8 occurrences). En chiffres, 45,70% des formes de DR traduisent une littéralité / Authenticité avancée, 28,5% représentent des formes plus ou moins reformulées, et 25 % sont des formes proprement reformulées.

DR / Journal	DD avec Dct antép.	DD + incise finale	DD+ Incise médiane	DLM	DLM VA	DILN	DILMVA	DM Avec «que»	DI
Le 360									3
Bladi.net	4	16	3		1	1	2	5	5
La Vie Eco		8	2	2		5	11	1	2
L'Economiste		7							4
Médias 24	8	2		1				1	14
Libération		1							1
Yabiladi					1		1		
Lnt									1
Aujourd'hui le Maroc	1	2							
Total	13	36	5	3	2	8	14	7	30

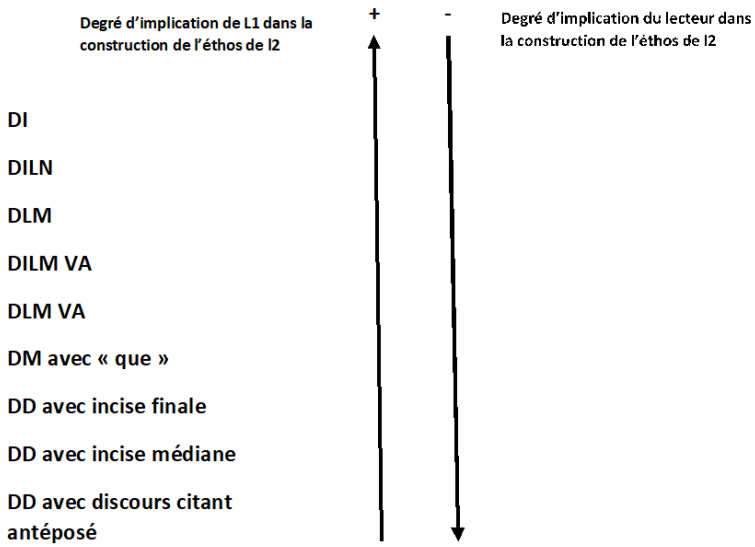
Tableau représentant la répartition des différentes formes de DR approuvés selon les journaux

Le locuteur voulant de ce fait se montrer plus objectif est plus fidèle dans le rapport des paroles, laisse, le plus souvent, au lecteur, le libre arbitre de construire l'image du locuteur rapporté, en faisant semblant de ne pas intervenir. Dans les autres cas du DR, L1 s'ingère plus ou moins fortement dans la construction de l'éthos du locuteur rapporté. L'immixtion du scripteur atteint son degré maximal avec le DI.

La construction de l'éthos incarné dans le Dcé peut être placée sur un continuum rendant compte du degré d'intervention du locuteur-scripteur dans le façonnement des images du locuteur rapporté. L'ingérence est minimale dans les formes du DR présentant un degré minimal d'intervention du locuteur-scripteur dans le Dcé, et maximal dans les formes où le locuteur-

rapporteur s'empare complètement du Dcé. L'ingérence de L1 dans le discours de l2 est opérée de différentes manières : reformulation-traduction, infiltration typographique à l'intérieur du Dcé par le biais des grasses, du choix de l'incise, effacement des dires, etc. Ce continuum va de pair, mais dans un sens inverse, avec un autre, représentant le degré de liberté interprétative du lecteur. L'intervention maximale de L1 dans la construction de l'éthos de l2 se traduit par un degré minimal de liberté interprétative du lecteur et par la suite, de son autonomie dans la construction de l'éthos du locuteur rapporté.

Les deux continuums peuvent être représentés comme suit :



- **Figure représentant le degré d'implication de L1 et du lecteur dans la construction de l'éthos de l2, par référence au discours cité.**

Conclusion

Nous avons pris prétexte, le discours sur la darija dans la presse marocaine francophone pour analyser le lien entre la mise en scène du discours rapporté et la construction de l'éthos du locuteur cité par le locuteur citant. En analyse du discours, ce lien est présupposé comme généralement statique, bien qu'il soit largement étudié. Notre conception consiste à considérer le discours rapporté et la construction de l'éthos dans un rapport dynamique, évolutif selon deux continuums parallèles qui varient en fonction du degré d'ingérence du locuteur rapporteur dans le Dcé. Dans un discours rapporté fortement reformulé, l'intervention du locuteur rapporteur dans le façonnement de l'éthos de locuteur rapporté est très grande, par contre dans un discours rapporté mois reformulé (plus littéral), la touche du locuteur rapporteur dans la création de l'éthos est moins ressentie. Dans notre corpus – constitué d'une liste de formes de discours rapporté des partisans de la darija - nous avons pu démontrer que la plupart des formes du discours rapporté se situent sur le pôle de la littéralité du continuum. La plupart des éthos sont par conséquent le résultat d'une interprétation du lecteur, plutôt que d'une construction exclusive du locuteur rapporteur.

En envisageant l'ethos comme un continuum, on met en évidence l'orientation argumentative et pragmatique globale du locuteur rapporteur, ainsi que son positionnement énonciatif.

Références

- Amossy, R. (2006). *L'argumentation dans le discours*. Armand Colin.
- Amossy, R. (2010). La présentation de soi. Éthos et identité verbale. PUF.
- Amossy, R. (2014). L'éthos et ses doubles contemporains. Perspectives disciplinaires. Langage et société, (149), 13-30
- Biardzka, A. (2012). *Le discours rapporté comme effet de montage du DCT et du segment citationnel : Contribution à l'étude du discours journalistique*. SHS Web of Conferences, *1*, 411–426. https://doi.org/10.1051/shsconf/20120100058
- Druetta, R., & Paissa, P. (2020). Éthos discursif, éthos préalable et postures énonciatives. *Corela*, *HS*(32). https://doi.org/10.4000/corela.12457
- Ducrot, O. (1984). *Le Dire et le Dit*. Minuit.
- Lacaze, G. (2017). La (re-)construction d'un ethos discursif dans les énoncés au discours direct : La subjectivité à l'œuvre. *Études de stylistique anglaise*, *11*, 83–112. https://doi.org/10.4000/esa.638
- Lopez-Muñoz, J. (1994–1995). Pour une typologie des verbes introducteurs de discours indirect. *Estudios de lengua y literatura francesas*, *8–9*, 149–167.
- Maingueneau, D. (1981). *Approche de l'énonciation en linguistique française: Embrayeurs, temps, discours rapporté* (Langue, linguistique, communication). Hachette.
- Maingueneau, D. (2002). Problèmes de l'ethos. *Pratiques. Linguistique, littérature, didactique*, *113–114*, 55–67. https://doi.org/10.3406/prati.2002.1945
- Maingueneau, D. (2014). Retour critique sur l'éthos. *Langage et société*,

149(3), 31–48. https://doi.org/10.3917/ls.149.0031

- Maingueneau, D. (2016). L'ethos discursif et le défi du Web. *Itinéraires*, *2015*(3). https://doi.org/10.4000/itineraires.3000
- Marnette, S. (2004). L'effacement énonciatif dans la presse contemporaine. *Langages*, *156*, 51–64.
- Riegel, M., Pellat, J.-C., & Rioul, R. (2004). *Grammaire méthodique du français* (2e éd. rev. et augm.). Paris : Presses Universitaires de France.
- Rosier, L. (2008). *Le discours rapporté en français* (OPHRYS éd.). OPHRYS.
- Salvan, G. (2005). *L'incise de discours rapporté dans le roman français du XVIIIe au XXe siècle : Contraintes syntaxiques et vocation textuelle*. **Cohésion et cohérence : Études de linguistique textuelle**. ENS Éditions. https://doi.org/10.4000/books.enseditions.144.

مستويات تحويل النص المسرحي إلى السينما: حالة شكسبير

حفصة الخال
طالبة باحثة في سلك الدكتوراه
كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية
جامعة الحسن الثاني، المغرب

الدكتور منير السرحاني
كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية
جامعة الحسن الثاني
المغرب

الملخص

يسعى هذا المقال إلى تسليط الضوء على العلاقة التي تربط المسرح بالسينما، من خلال دراسة مستويات تحويل النص المسرحي إلى شاشة السينما، باعتبارها عملية إبداعية تستوجب دراية بكلا الفنين -المسرح والسينما- لأنها تروم إلى إبدال عناصر فنية بعناصر أخرى مغايرة، مما يحدث تغييرا في النص المسرحي وطبيعة عرضه.

ينطلق هذا المقال من البحث عن مستويات التحويل التي تطال النصوص المسرحية بعد اقتباسها سينمائيا وذلك من خلال تأطير نظري يُعرف بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بالمسرح والسينما وفعل التحويل. وتحليل مختلف مستويات التحول التي تطرأ عند اقتباس عمل مسرحي وتحويله إلى فيلم سينمائي، والوقوف عند أهم المستويات الأساسية في عملية الاقتباس. ويبرز المقال كيف تتحول عناصر المسرح من الحوار والشخصيات والفضاء والزمن والمكان إلى خطاب بصري سينمائي قائم على الصورة والمونتاج. ويختتم بدراسة تطبيقية عن إحدى نصوص شكسبير المسرحية التي اقتبست سينمائيا، لإبراز التحديات الجمالية والتأويلية المرتبطة بعملية التحويل، مع التركيز على تداخل الأجناس بين المسرح والسينما كرافعة للتجديد الفني.

الكلمات المفتاحية:

المسرح- السينما- الاقتباس- الصورة- التحويل- النص المسرحي- السيناريو.

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

الخال، حفصة. السرحاني، منير. (2025، يونيو). مستويات تحويل النص المسرحي إلى السينما: حالة شكسبير. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، العدد 6، المجلد 2، السنة 2، ص 214-226.

مقدمة

يشكل فعل تحويل النصوص بين الأجناس التعبيرية أحد أهم انشغالات الدارسين والمهتمين بالبحث في النقد الأدبي والفني المعاصر، في ظل تقاطع الوسائط وتفاعل الحقول الإبداعية، ويعد تحويل النصوص المسرحية إلى السينما مثالا حيا لهذا التفاعل ومجالا خصبا للدراسة وتحليل آليات هذا الانتقال ، بالنظر إلى ما يطرحه من إشكالات سردية أو ما يتطلبه من تأويلات على مستوى اللغة والبناء والفضاء والدلالة، فالمسرح باعتباره فنا قائما على الحضور الحي والمباشر والتفاعل مع الجمهور، يختلف في جوهره على السينما التي تبنى على التقطيع والمونتاج، مما يجعل الانتقال من أحدهما إلى الآخر عملية معقدة ومركبة.

تتجلى أهمية الدراسة الكشف عن الآليات التي تجعل من النص المسرحي مادة قابلة للتفكك وإعادة التكوين داخل وسيط بصري مختلف، دون أن تفقد روحها الدرامية أو تتنكر لأصولها النصية المسرحية، وكذا في تتبع العلاقة بين المسرح والسينما، وتتبع مستويات هذا التحويل الذي يتيح فهما أعمق لطبيعة لكل فن وحدوده ويبرز إمكانيات التلاقح والتداخل بينهما.

تنطلق هذه الدراسة من الإشكالية المركزية التالية:

- ما هي المستويات الجمالية والسردية التي يخضع لها النص المسرحي عند تحويله إلى عمل سينمائي؟ وهل هو تغيير للأصل أم كتابة بلغة جديدة؟

للإجابة عن هذه الإشكالية، نفترض أن التحويل لا يقتصر على البنية السطحية المتعارف عليها للنص (الحوار-الشخصيات) بل يمتد ليشمل مستويات أعمق أهمها البناء الدرامي واللغة البصرية والدلالة الرمزية، الرؤية الفنية.

سنعتمد في هذه الدراسة على مقارنة تحليلية تجمع بين الإطار النظري ودراسة في بعض النماذج من خلال إجراء مقارنة بين أحد النصوص المسرحية لشكسبير التي اقتبست سينمائيا، مع الوقوف عند تجليات هذا التحويل وحدوده والتعرف على كيفية الاقتباس من المسرح الى السينما.

تنقسم هذا الدراسة إلى المحاور التالية:

1- الإطار النظري للمفاهيم المرتبطة بالمسرح والسينما وفعل التحويل

2- تحليل مستويات وأليات التحويل من المسرح إلى السينما

3- دراسة حالة شكسبير

أولا: تأصيل نظري للمفاهيم

1. المسرح من النص إلى العرض

يعتبر المسرح أبو الفنون وأقدمها، وقد ظل وسيلة للتعبير الدرامي طوال قرون مضت دون أن تنافسه وسيلة أخرى، ارتبط بالتجسيد الحي والتواصل المباشر مع الجمهور، هو فن يجمع بين الكلمة والحركة وبين الفضاء والزمان.

لفهم آليات تحويل النص المسرحي نحو السينما لابد من التمييز بين النص المسرحي والعرض المسرحي، لأن ما ينقل إلى شاشة السينما ليس النص وحده؛ بل تجربة مسرحية بأكملها. فالنص المسرحي لا يستمد قوته إلا بترجمته إلى لغة الخشبة ليصبح عرضا ديناميا من خلال تظافر مجموعة من العناصر: الإخراج، وأداء الممثلين، والسينوغرافيا، وتفاعل الجمهور. هذا كله يضفي على العرض المسرحي بعدا جماليا ويمنح المسرح خصوصيته المتفردة كونه فنا حيا لا يعاد عرضه مرتين بنفس الطريقة، المسرح هو فعل الآن وهنا (Ici et maintenant)

2. السينما خطاب بصري

تعتمد السينما على تقنيات مختلفة عن المسرح، سواء من حيث الوسيط أو أسلوب البناء السردي، فهي فن يعتمد على الصورة والمونتاج والتقطيع، وتتيح إمكانيات تعبيرية لا يملكها المسرح، اللقطات القريبة والتنقل الزمني والمكاني، المؤثرات البصرية، إلى غير ذلك من التقنيات السينمائية.

ولئن كان ظهور السينما كفن اعتمدت في نشأتها على المسرح واستمدت منه روح الدراما، إلا أنها سرعان ما أسست شكلا آخر تنفرد به وفرضت استقلالها التعبيري. لقد بلورت السينما خطابا سرديا خاصا بها، يقوم على الكتابة بالصورة، أي ترجمة الأفكار والعواطف إلى لغة بصرية، ومن هنا تبرز أولى إشكالات التحويل، إذ أن الانتقال من نص مسرحي يبنى أساسا على الحوار إلى خطاب سينمائي يعتمد على الصورة والمونتاج، يقتضي إعادة تأويل النص وإعادة كتابته مع مراعاة خصوصيات الوسيط الأصلي وقيود الوسيط الجديد في الآن ذاته.

3. التحويل أو الاقتباس:

تعتبر من المفاهيم المتداولة والمستخدمة بكثرة في دراسات الأدب والسينما، خاصة حين يتعلق الأمر بنقل شكل أدبي أو فني إلى آخر، وعليه فإن التحويل يشمل الاقتباس، فكما ورد في معجم المصطلحات السينمائية **"أن الاقتباس السينمائي يعني بالمعنى الواسع ممارسات شتى بدءا من الرواية المصورة حتى الاقتباس**

عن الأفلام، أما معناه الأكثر استعمالا فهو يعني استعمال عمل أدبي لنقله إلى السينما"[1]، ويعرف التحويل والاقتباس **"بأنه عملية نقل أو تحويل أثر أدبي من نوع أخر يستند إلى المحتويات المسرحية (القصة-الحكاية)"**[2]، وفي نفس المعنى نستحضر ما ورد في معجم المصطلحات العربية للغة والأدب، إذ يشير إلى أن الاقتباس يدل على **"الإعداد والتهيئة، أي إعادة سبك عمل فني يتلاءم مع وسيط فني أخر، وكذلك كتحويل المسرحية إلى فيلم أو تحويل القصة إلى مسرحية"**[3]. وتكمن أهمية التحويل في قدرته على إعادة إنتاج المعنى وشكل جديد انطلاقا من النص الأصلي إلى نص جديد ينتمي إلى وسيط مغاير.

ثانيا: مستويات وآليات التحويل من المسرح إلى السينما

تتنوع أساليب تحويل النصوص المسرحية إلى أعمال سينمائية باختلاف طبيعة كل نص، غير أن هذه العملية تُبنى على مستويات مركزية تشكّل جوهر فعل الاقتباس، سواء على مستوى الكتابة، أو البناء السردي، أو الجمالي، أو الرمزي والدلالي. ولا تشتغل هذه المستويات بشكل منفصل، بل تتداخل وتتفاعل فيما بينها لتُنتج بنية فيلمية جديدة تُحافظ على روح النص المسرحي الأصلي، وتعيد تأويله بصريًا من خلال رؤية سينمائية متميزة.

1. مستوى الكتابة:

تُعد الكتابة إبداع فكري وأرقى أساليب التعبير لدى الإنسان، لأنها اختزال للكينونة البشرية في سموها ورقيها من خلال نتاج العقل والتفكير. لذلك يعتبر المستوى الكتابي في دراسة تحويل النص المسرحي إلى السينما عملية ضرورية، لأن الأمر لا يعتمد فقد على نقل مباشر من وسيط إلى أخر، بل هو مسار يشهد عدة تغييرات على كافو المستويات، لهذا يتطلب منا إعادة تشكيل بنية درامية تتلاءم مع خصائص اللغة السينمائية في عملية اقتباس النص المسرحي.

في المسرح، ترتكز الكتابة أساسا على الحوار، فهو حسب هيجل **"الحوار هو الذي يجسد صيغة التعبير الدرامي بامتياز"**[4]، فيما يظل السرد البصري مقيدا بفضاء الخشبة وزمن العرض الحي، بالمقابل نجد السيناريو الذي يستوجب أن يحتوي على تفاصيل تقنية ووصف دقيق لكل مشهد ولقطة، وفي تعريف لويس هيرمان **"السيناريو السينمائي هو موضوع مكتوب بمثابة التخطيط العملي بالنسبة للمخرج السينمائي، وهو يخصص**

[1] ماري تيريز جورنو، معجم المصطلحات السينمائية، ترجمة: فائز بشور، المؤسسة العامة للسينما، دمشق، 2007، ص: 03.
[2] باتريس بافيس، معجم المسرح، ترجمة: ميشال ف. خطار، مراجعة: نبيل أبو مراد، توزيع مركز الدراسات الوحدة العربية، ص: 69.
[3] مجدي وهبه وكامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية، 1984، ص: 51
[4] أحمد بلخيري، نحو تحليل دراماتورجي، الناشر: مطبعة رانو، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 2004، ص: 75

للتصوير على شكل سلسلة من الفصول المصورة"[1]، فالسيناريو بدوره يلبي نفس الدور الذي يلبيه النص المسرحي ويشمل على عناصر ضرورية لبنائه من بينها: الحوار- الشخصيات- الحبكة- الحدث والزمكان، الاختلاف الحاصل هو في طريق الكتابة والأسلوب، وكما هو متعارف عليه أن المسرحية نص أدبي قابل للنشر والقراءة أما السيناريو؛ فهو خلاف لذلك لا يعتبر عملا أدبيا وإنما بمثابة خارطة بصرية ويشكل مرحلة وسيطة يمر بها الفيلم للوصول إلى شكله النهائي.

فالسينما إذن وسيط تمزج بين ما يروى وما يعرض، أما المسرح وسيط يغلب عليه الحضور الحواري والتجسيد الحي على الخشبة، هذا الاختلاف يحتم على كاتب السيناريو في محاولته نقل النص المسرحي وتحويله إلى مادة مؤفلمة اتخاذ مسافة إبداعية من النص المسرحي، حتى وإن التزم بنقل روحه الأصلية وذلك من أجل تكييفه مع متطلبات اللغة السينمائية، هذه المسافة تمكننا من فهم أعمق لخصوصيات كل وسيط.

2. المستوى السردي:

يتطلب الانتقال من المسرح إلى السينما إعادة تفكيك البنية السردية للنص المسرحي لصالح سرد بصري، لذلك يعد المستوى السردي أحد الركائز الأساسية في عملية تحويل أي نص مسرحي إلى عمل سينمائي، لأنه يشكل البنية التي تنظم الأحداث وتقود المتلقي لفهم القصة وتطورها.

في المسرح، يتأسس السرد غالبا على تسلسل منطقي وخطي للأحداث محكوم بوحدتي الزمان والمكان، مما يقيد العرض المسرحي بقيود شكلية تفرض أن تمر الأحداث بشكل آني ومباشر أمام الجمهور، دون إمكانية تغيير الأمكنة أو القفز في الزمن. أما في السينما، فالسرد يتجاوز هذه القيود، ويعاد تشكيل بنية سردية للحكاية من خلال أدوات بصرية زمنية كالتقطيع والتنقل بين الأمكنة والفضاءات، العودة إلى الوراء (Flash-back). ومن هنا تظهر أهمية الكاميرا التي لا تقتصر بالتصوير أو التوثيق البسيط، بل تتبنى وجهة نظر إبداعية وتصبح جزءا في عملية السرد بأكملها **"الكاميرا ليست مجرد أداة تقنية في صناعة الأفلام، بل هي وسيلة قوية تستخدم لتعزيز السرد السينمائي وإيصال الم شاعر والمعاني بشكل بصري"**[2]، إذ تساهم في إعادة تشكيل مجريات القصة وتعدد زوايا النظر إليها، وتتحكم في إيقاع الحكي البصري. وبناءً على ذلك، يقتضي الانتقال من النص المسرحي إلى السينما عناية خاصة وعدم الاكتفاء بنقل الحوار أو إعادة تمثيل المشاهد، بل يستوجب إعادة تشريح النص المسرحي لفهم أبعاده السردية وإعادة إنتاجها وتشكيلها من منطلق الوسيط السينمائي، مما يمكن من خلق عمق

[1] لويس هيرمان، الأسس العملية لكتابة السيناريو للسينما والتلفزيون، تحقيق: مصطفى محرم، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2003، ص: 21

[2] https://lgart.sa/category/filmmaking/cinematography/

زمني وبصري وفسح المجال للتأويلات، كما أن السينما تستطيع إبراز الأبعاد الغير المرئية في المسرح، مما يساهم في إغناء التجربة السردية ويضفي عليها عمقا وبعدا سينمائيا.

3. المستوى الجمالي:

يعد المستوى الجمالي من بين المستويات التي يجب الإشارة إليها، وبما أن دراستنا ترتكز على تحويل نص مسرحي إلى عمل سينمائي ونظرا للاختلاف المتباين بين الوسيطين من حيث أدوات التعبير وطرق التأثير على المتلقي، وجب علينا تحديد المستوى الجمالي لكل من المسرح والسينما. فالمسرح فضاء ثابت ومحدود نسبيا يتأسس بنائه على التمثيل الحي والمباشر وعلى سينوغرافيا تحترم متطلبات العمل الدرامي وتراعي الحيز المكاني والزماني، فإن المستوى الجمالي في المسرح يكمل في هذه التوليفة المتناغمة والتي يتفرد بها، في حين تستند السينما على الصورة التي تخول لها إمكانات جمالية متعددة تساهم في خلق الإبهار والتشويق البصري من خلال عين الكاميرا التي تنتقل عبر فضاءات وأزمنة مختلفة. وتكمن جمالية التحويل في قدرة السيناريست/المخرج على الحفاظ على الروح الفنية للنص المسرحي، مع توظيف أدوات السينما لإعادة ابتكاره بصرياً، مما يتيح إمكانية إبراز جوانب جمالية جديدة لم تكن مرئية أو متاحة في العرض المسرحي.

عوض أن يكتفي الفيلم بتصوير المسرحية كما هي، دون إدخال أي تعديلات تلبي متطلبات اللغة السينمائية، مما يجعل العمل أقرب إلى تسجيل للعمل المسرحي وهذا النقل يفتقر إلى روح الاقتباس الإبداعي، فالوظيفة الجوهرية للسينما تتجلى في إعادة تفكيك وتوزيع العمل المسرحي داخل الفضاء الفيلمي، من خلال توظيف الكادرات والتقطيعات تماشيا مع إيقاع مونتاجي دقيق، الذي يضفي على العمل بعدا بصريا جديدا، فالمونتاج **"عملية فنية خلاقة تهدف إلى الجمع بين الصورة والصوت"**[1]، ويحرره من التسلسل التقليدي الذي يطبع العرض المسرحي، باعتبار المونتاج الركيزة الأساسية في السينما فهو يعيد تشكيل التجربة وفق سينمائي مستقل.

لخلق توافق بين العملين دون إقصاء للنص المسرحي، يفترض على المخرج السينمائي الحفاظ على الجوهر الجمالي للنص مع إبداع رؤية بصرية جديدة تعتمد على خصوصيات اللغة السينمائية، من أجل إنتاج عمل بصري وفق منطلق الصورة المتحركة، وينهل من جماليات النص الأصلي (النص المسرحي) مما يتيح للمتلقي تجربة مختلفة تماما.

[1] محمود سامي عطا الله، السينما وفن التلفزيون، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، الطبعة الأولى، ص: 180.

4. المستوى الدلالي والتأويلي:

يستند المستوى الدلالي في تحويل النص المسرحي إلى الفيلم السينمائي على البحث في المعاني المضمرة في البنية الأصلية للمسرحية، ومحاولة نقلها وتشكيلها داخل الوسيط السينمائي. فالمعنى في النص المسرحي يتحقق عبر الحوار المباشر، والتفاعل الحي، بينما يعمل الفيلم على ترجمة هذا المعنى باستخدام اللغة البصرية والسمعية. وعليه، فإن عملية التحويل ليست نقلاً حرفياً بقدر ما هي قراءة جديدة لمعاني النص الأصلي من منظور سينمائي، يعيد بناء الدلالات بما يتوافق مع خصوصيات السينما كلغة لها خصوصياتها وآلياتها. هكذا، يمكن للمخرج أن يحتفظ بجوهر المعنى الدلالي للنص، أو يعيد توجيهه ليخدم رؤيته الفنية والجمالية للفيلم.

أما من حيث المستوى التأويلي، فينفتح على تعددية القراءات التي يخولها النص المسرحي، والتي قد تستفيد منها السينما لتقديم تأويل جديد يتجاوز القراءة الكلاسيكية للنص. فالمخرج السينمائي لا يكتفي بنقل ما هو مكتوب، بل يؤول المعاني، ويختار من بينها ما يخدم تصوره الاخراجي والجمالي، سواء من خلال التركيز على موضوع معين، أو إعادة تشكيل الشخصيات، أو دمج أحداث جديدة توسع من أفق التلقي. البعد التأويلي يجعل من عملية الاقتباس عملاً إبداعياً، حيث يمكن للفيلم أن يصبح نصاً مستقلاً يحمل رؤيته الخاصة، دون أن يتقاطع مع النص المسرحي الأصلي. ومن هنا تظهر أهمية المخرج المبدع الذي يستثمر ما توفره السينما من إمكانات رمزية وتعبيرية لتوليد معانٍ جديدة انطلاقاً من مرجعية مسرحية.

ثالثا: دراسة حالة شكسبير

لقد شكل عامل تحويل النصوص المسرحية إلى السينما جدلا واسعا وسط آراء النقاد والمهتمين، باعتباره عملية تستوجب دراية ودراسة معمقة لكل من المسرح والسينما وخصوصياتهما، فعملية التحويل تتطلب تجاوز البنية السردية والخطابية الخاصة بالمسرح وإعادة تكييفها وفقا لخصوصيات اللغة السينمائية.

لدراسة كيفية مرور هذا الانتقال، ارتأينا تخصيص الشق الثاني من هذا المقال لدراسة تطبيقية تجعلنا نلمس بعمق مستويات هذا التحويل والوقوف عندها، والتي سبق وتطرقنا إليها في الشق النظري. اعتمدنا على دراسة احدى مسرحيات شكسبير: حلم ليلة منتصف صيف (Le Song d'une nuit d'été)، التي حولت سينمائيا من قِبل المخرج الأمريكي مايكل هوفمان سنة 1999(Michael Hoffman)، والتي سينهض عليها تحليلنا.

اختيار شكسبير كنموذج للاشتغال عليه لم يأتي بشكل اعتباطي، بل لكونه الخط الواصل بين الفنين وكما يقول جان ميتري: "لا تقتحم السينما ولا المسرح قبل أن تكتشف شكسبير وتقرأه بإمعان فهو الجسر الواصل بين العالمين، فهو ليس فقط مصدر نصوص للإعداد السينمائي لمسرحياته، بل هو مصدر إلهام جمالي

لازم وحتمي لبنية الحلم البشري"[1]، فهو يعد من بين أهم الكتاب الذين اقتبست أعماله سينمائيا، فالتناول السينمائي للنص الشكسبيري يرجع إلى الطاقة التخيلية في أعماله المسرحية لكونها صالحة لكل العصور وقابلة للانتقال من ثقافة إلى أخرى. هذا ما جعل العديد من المخرجين العالميين يلجؤون إلى نصوصه وتحويلها سينمائيا لأنهم وجدوا فيها ملاذا لهم، والسبب هو سعة الحياة في نصوصه لما تحمله من موضوعات ومواقف وأفكار تعطي مساحة كبيرة ومجال أرحب للمخرجين للاشتغال عليها وإنتاج عمل شكسبيري بتقنيات الفن السابع تلعب فيه الصورة عبر الكاميرا دورا مهما تكشف عن عظمة خياله "من هنا بدأ الإنتاج السينمائي للفيلم الصامت بأعمال شكسبير المسرحية، ومن هنا حظيت نصوص شكسبير المسرحية بما لم تحظ به نصوص كتاب مسرح آخرين على مر العصور من إعادة إخراجها سينمائيا"[2]، فقد كانت ولا تزال الشكسبيريات السينمائية موضوع جدل لا ينتهي.

تعد مسرحية حلم ليلة منتصف صيف التي كتبت في أواخر القرن السادس عشر، واحدة من المسرحيات الشكسبيرية التي تمت دراستها والاشتغال على تحويلها سينمائيا، لانفتاحها على التأويل لما تشمله من تداخل بين ما هو واقعي وخيالي، إلى ما هو غرائبي في حبكة يتداخل فيها عالم الجن مع عالم الإنس.

تبنى المسرحية على محاور أساسية هي التي تشكل الخيط النابض لها، وتجعلنا نعيش بين عوالم متوازية بين عالمي الجنيان والبشر، مما يجعلها من المسرحيات الشكسبيرية تعددا في الأصوات والخطوط السردية. تتمحور حول قصة حب هيرميا وليساندر، ورفضها قرار والدها الزواج من الرجل الذي رشحه لها، وطلبه معاقبة ابنته التي رفضت الزواج طبقا لقانون أثينا وهو الحكم بالموت، وهربها مع حبيبها صوب الغابة التي تبدو في ظاهرها عالما هادئا بعيدا عن الصراع، لكن في داخل يتجلى صراع بين ملك الجان أبرون مع زوجته تيتانيا التي رفضت منحه طفل صديقتها الذي تبنته بعد موتها ليكون من أتباعه، هذا الصراع يخلق عدة أحداث تتقاطع فيما بينها لتشرك عالم الجن مع عالم الإنس في قالب الحلم والواقع والخيال. ووجود فرقة مسرحية التي تتهيأ لتقديم عرضها أمام ثيسيوس دوق أثينا يوم زفافه. كل هذ الاحداث العريضة تنبثق داخلها أحداث متعددة تجعل القارئ مذهولا ومشدودا لقوة النص الذي يتقاطع مع عناصر الخارقة للطبيعة لإضفاء جو من الغرابة والمرح.

[1] جواد بشارة، السينما المسرحة والمسرح المؤفلم، مجلة الحوار المتمدن، محور: الأدب والفن، العدد: 5555، 18/06/2017

[2] هاني أبو الحسن سلام: جماليات الإخراج بين المسرح والسينما، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007، ص: 143

• فيلم حلم ليلة منتصف صيف: إخراج مايكل هوفمان (A Midsummer Night's Dream (Michael Hoffman -1999 [1]

من تشخيص:

Rupert Everett, Calista Flockhart, Kevin Klini, Michelle Pfeiffer, Stanley Tucci

عمل هوفمان Hoffman على مزج وتكييف النص الشكسبيري مع جماليات بصرية من خلال تصوير عالم الجن في حلة إبداعية تجعلنا كمتفرجين من إدراك الاختلاف بين العالمين وقدرة الصورة على التفاعل مع النص الكلاسيكي بلغة سينمائية والانتقال دون تشتت من خلال الديكورات المعقدة والماكياج والأزياء والإطارات والمشاهد المصورة باحترافية فكان عالم البشر ظاهر وعالم الجن واضح.

اشتغل هوفمان على نقل الفكرة الأصلية للمسرحية إلى عالم السينما محافظا على نفس العنوان لقيمة النص المسرحي، فقد استطاع المخرج فهم عبقرية شكسبير في قدرته على التعبير الدرامي واستخدام تقنيات الفن السابع ببراعة لتحويل عالم المسرحية إلى السينما مما منح العمل نفسا جديدا.

فعلى المستوى الدلالي عمل مايكل هوفمان Michael Hoffman إلى إعادة بناء وتشكيل البنية الحكائية وملاءمتها مع مبدأ الحكي السينمائي الذي يحتم تماسكا بصريا وتدفقا زمنيا مستمرا، كما أن السرد عند هوفمان Hoffman لم يقتصر على ما يقال فقط بل على ما يُرى ويسمع داخل الصورة، فلم يكتفي بسرد تقليدي ونمطي كلاسيكي للقصة بل أعاد تشكيلها من خلال الصورة المتحركة، مما خلق سردا بصريا متوازيا مع السرد النصي دون أن ينفصل عنه.

وقد اقتضت المعالجة السينمائية على مستوى الكتابة تكييف الحوار مع إيقاع الصورة السينمائية دون إقصاء المرجع الشكسبيري، فحوار المسرحية له طابع شعري ولغة موزونة وصور بلاغية مما يمنح العرض الحي جمالية ويخلق التفاعل مع الجمهور.

الانتقال من إلى خطاب بصري سردي على ضوء خطاب مسرحي، يفرض ترجمة النص المسرحي إلى نص سيناريو الذي يكتب ليصور ويكون بمثابة خارطة بصرية للمخرج لتجسيد رؤيته السينمائية. فإن كان شكل النص المسرحي يتكون من فصول ومشاهد تعتمد على الحوار لإيصال المعنى، فإن السيناريو يعتمد على مشاهد تصف بدقة الزمن، الفضاء والحركة إلى غيرها من العناصر البصرية المكونة لإنتاج عمل سينمائي.

[1] Michael Hoffman: Film A Midsummer Night's Dream (1999) :
https://back.egybest.co/movie/a-midsummer-nights-dream-1999/?ref=movies-p2

ومقارنة بين المسرحية والفيلم نلاحظ أن هوفمان Hoffman رغم الاختلاف بين مستوى الكتابة بين الوسيطين، فقد حافظ على الترتيب المشهدي للأحداث حيث يمكنك من مشاهد صور الفيلم وقراءة المسرحية في الوقت نفسه لتدرك ذلك جليا، إلى أنه قام ببعض التغييرات التي تفرضها طبيعة السينما كاختزال في بعض الحوارات الطويلة التي كانت تخدم وظيفة درامية مباسرة على الخشبة، والتعبير عنها بالصورة أو الفعل داخل الفيلم دون الحاجة إلى الشرح اللفظي لأن الصورة وحدها كافية للتعبير دون الحاجة لتدخلات. كما أنه اعتمد على كتابة إخراجية وظف فيها القطع والمونتاج والتوازي السردي والسفر بالكاميرا عبر أمكنة وأزمنة مختلفة، هذه الإمكانيات لا يتوفر عليها المسرح الذي تحكمه وحدة المكان والزمن الحاضر، هذه الإمكانيات التي تتوفر عليها السينما مكنتنا من الاقتراب والدخول إلى اكتشاف عالم الجن وصراعاته وعالم الإنس واكتشاف تناقضاته دون الخروج عن منطلق النص الأصلي.

استفاد هوفمان Hoffman من بعض الإرشادات المسرحية التي يتركها شكسبير للمخرج، فحولها هوفمان Hoffman إلى مشاهد حقيقة كمثال الغابة التي جعلها فضاءً سحريا غنيا بالحركة والألوان والتي يصعب تجسيدها في العرض المسرحي بنفس القوة التي منحتها السينما لهذا المشهد.

في هذا المستوى سواء على مستوى الكتابة الإخراجية أو السيناريو لم يلغي المخرج النص الأصلي بل حافظ على البناء العام للحبكة واللغة الشكسبيرية، وعلى ضوء المسرحية أنتج نصا بصريا يخضع لمنطق الكتابة السينمائية التي توجه الرؤية وتشكل إيقاع الفيلم وجعل من النص المكتوب والبصري-السمعي يتفاعلان دون أن يطغى أحدهما على الآخر.

وإذا انتقلنا إلى المستوى الجمالي نكتشف بوضوح الفرق بين المسرح والسينما وتجسيدهما لهذا المستوى، فكل وسيط ينتج جماليته الخاص عبر أدواته وإمكانياته، فالمسرح يمر العرض فوق الخشبة بوجود سينوغرافيا تتوافق مع المعنى العام للمسرحية وموضوعها وإضاءة تتوافق مع الجو العام للمسرحية في حدود الإمكانيات التي يوفرها المسرح، بينما السينما توفر أمكانيات متعددة لإنتاج جماليات تبهر المتلقي، استفاد المخرج من قوة السينما لخلق عوالم خيالية عبر الصورة والحركة والإضاءة، والاعتماد على المناظر الطبيعة، الغناء، الغابة، مما أضفى طابعا أكثر شاعرية واعتماد إضاءة ليلية تجسد عالم الأحلام. هذه العناصر الجمالية ساهمت في إبراز الطابع السحري والغرائبي للنص المسرحي، وجعلت عالم الجن والبشر عالمين متداخلين؛ إذ لا نشعر بوجود انفصال بينهما وذلك عبر التوظيف الواعي للون والإضاءة وزوايا التصوير، واعتماد الموسيقى التي تضفي على الفيلم طابعا جماليا ولم يتم اعتماده مجرد خلفية بل أداة جمالية.

كل العناصر الجمالية المعتمدة في الفيلم ساهمت في إخراج المسرحية من قالب جامد على الركح إلى عالم متحرك يضج بالحركة، فالبعد الجمالي الذي حققه الفيلم لا يمكن للمسرح بلوغه، لأن السينما تتوفر على إمكانيات تعبيرية أعطت الحياة للنص الشكسبيري ببعد بصري وجمالي دون المساس بجوهره الشاعري.

من جهة أخرى، المسرحية تحمل في طياتها أبعاد تأويلية ودلالية، حاول هوفمان Hoffman ترجمتها وتأويلها عبر الوسيط السينمائي، إذ حافظ الفيلم على البنية الرمزية للنص الأصلي، المبني على الواقع والحلم وبين العقل والرغبة. الحلم لا يقدم في الفيلم كفسحة خيالية منفصلة عن الواقع بل جزء يشكل دوافعه، لتتحول بذلك الغابة التي كانت مجرد ديكور في المسرحية إلى قوى وشخصية فاعلة تحتوي التحولات وتعيد تشكيل العلاقات.

يتبين لنا من خلال الفيلم أن هوفمان Hoffman قبل شروعه في تحويل النص الشكسبيري فهم العمق الرمزي للمسرحية، مما جعل الفيلم يحمل بعدا تأويليا ودلاليا يحترم فيه النص الأصلي، لكنه أعاد توجيه معانيه. إذن هوفمان Hoffman لم يقم بنقل الدلالات التي تحملها المسرحية، بل أعاد انتاجها في ضوء مقاربات بصرية وسيميائية.

نكتشف من خلال هذه المقاربة ان المخرج التزم بالنص الشكسبيري ونقل مضامينه نقلا أمينا، مع اعتماد بعض الآليات الضرورية التي تفرضها اللغة السينمائية على مستوى التقطيع المشهدي والأداء التمثيلي وتوظيف التقنيات السينمائية والتي تجعل الكلمة حافزا للصورة.

خاتمة:

إن تحويل النص المسرحي إلى فيلم سينمائي عملية إبداعية، لا تعتمد فقط على تحويل النص المسرحي كما هو، بل على تشكيل وتكييف النص المسرحي وإعادة بناءه وفق الوسيط السينمائي وخصوصياته، ومن بين أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها:

- عملية التحويل تبنى على قراءات متعددة للنص المسرحي على مستويات: الكتابي، السردي، الجمالي، والتأويلي والدلالي.
- الصورة السينمائية تشكل بديلا للخطاب المسرحي المبني على الكلمة، مما يفضي إلى إبراز التعبير البصري والحركي كوسيلة للسرد وتجسيد المعنى.
- أدوات اللغة الحكائية تساعد في إعادة إنتاج المعنى وتوفر إمكانيات جديدة لم تكن متوفرة في العرض المسرحي الأصلي.

- التمكن من آلية التحليل الدراماتورجي كأداة منهجية ووظيفية وعملية تطبيقية لكل مشروع اقتباس لأي مصدر كان، أسطورة- ملحمة- رواية- مسرحية أو قصيدة.
- إن تحويل النص المسرحي إلى فيلم سينمائي ليس مجرد نقل بل هو إبداع مزدوج يعيد تعريف العلاقة بين المسرح والسينما ويؤكد أن لكل وسيط لغته وشروطه التعبيرية الخاصة التي يتميز بها عن غيره.

لائحة المصادر والمراجع

- ماري تيريز جورنو، معجم المصطلحات السينمائية، ترجمة: فائز بشور، المؤسسة العامة للسينما، دمشق، 2007
- باتريس بافيس، معجم المسرح، ترجمة: ميشال ف. خطار، مراجعة: نبيل أبو مراد، توزيع مركز الدراسات الوحدة العربية
- مجدي وهبه وكامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية، 1984
- أحمد بلخيري، نحو تحليل دراماتورجي، الناشر: مطبعة رانو، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 2004
- لويس هيرمان، الأس العملية لكتابة السيناريو للسينما والتلفزيون، تحقيق: مصطفى محرم، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2003

https://lgart.sa/category/filmmaking/cinematography/

- محمود سامي عطا الله، السينما وفن التلفزيون، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، الطبعة الأولى
- جواد بشارة، السينما الممسرحة والمسرح المؤفلم، مجلة الحوار المتمدن، محور: الأدب والفن، العدد: 5555، 18/06/2017
- هاني أبو الحسن سلام: جماليات الإخراج بين المسرح والسينما، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007
- Michael Hoffman: Film A Midsummer Night's Dream (1999) https://back.egybest.co/movie/a-midsummer-nights-dream-1999/?ref=movies-p2

الحركة البرغواطية
وآثارها العقدية والسياسية على المغرب الأقصى

سعيد الهلالي
دكتوراه في العقيدة والأديان والفكر
المغرب

الملخص

يبتغي هذا البحث تسليط الضوء على الحركة البرغواطية وإماطة اللثام عن حقيقتها والإجابة عن مجموعة من الألغاز المحيرة التي ارتبطت بها. ويتقسم البحث إلى مبحثين اثنين، أولهما: يتناول التعريف بصالح بن طريف مؤسس الديانة البرغواطية والذي يعتبر شخصية غامضة أحاطت بها مجموعة من الألغاز ونسجت حولها العديد من الأساطير. ويتفرع عن الحديث عن شخصية صالح بن طريف أمر في غاية الأهمية وهو حقيقة ادعائه النبوة والذي تؤكده قرائن تاريخية عدة وتشكك في وقوعه معطيات قد تبدوا مقنعة للكثير من الناس عند الحكم على هذه القضية المحيرة، فقمت بعرض الآراء المختلفة حول هذه القضية مع مناقشة علمية قائمة على عرض الحجج والبراهين توصلت من خلالها إلى كون صالح بن طريف البرغواطي قد كان أول من ادعى النبوة بالغرب الإسلامي.

وأما المبحث الثاني من البحث فمداره على إبراز الآثار العقدية والسياسية للحركة البرغواطية ما بين القرنين الثاني والخامس الهجريين. فأما الآثار العقدية للحركة البرغواطية فنستطيع تلخيصها فيما يأتي: تأسيس الديانة البرغواطية والردة عن الإسلام، وسيادة الفكر الخرافي بين البرغواطيين، وازدهار علوم السحر والتنجيم بينهم.. وأما الآثار السياسية لحركة صالح بن طريف فيمكننا إجمالها فيما يلي: تثبيت أقدتم إمارة برغواطة الناشئة وإطالة أمد وجودها، وتعزيز استقلال تامسنا عن النفوذ الخارجي، وتكريس الواقع السياسي لقبائل المغرب الأقصى المتسم بغياب الوحدة السياسية بينها واستمرار التشرذم والفرقة بينها.

الكلمات المفتاحية:

الاحتفال.

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

الهلالي، سعيد. (2025، يونيو). الحركة البرغواطية وآثارها العقدية والسياسية على المغرب الأقصى. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، العدد 6، المجلد 2، السنة 2، ص 127-245.

مقدمة

بسم الله الملك الجبار، والصلاة والسلام على النبي المختار، وعلى آله وصحبه الطيبين الأطهار، أما بعد فإن الله تعالى قد كرم الناس بمكرمة الإيمان وألهمهم سبيل الرشاد بأن أرسل إليهم منهم رسلا مبشرين ومنذرين، وأنزل معهم الكتب وأيدهم بالآيات ليخرجو من الظلمات إلى النور. ومن تمام نعمة الله على عباده أن أتم عليهم نعمته بإكمال الدين عن طريق إرساله آخر رسله ليكون رحمة للعالمين، وأيده بالقرآن ليكون سراجا منيرا وبشيرا للمؤمنين ونذيرا للظالمين، فأدى الأمانة وكشف الله به الغمة وانتقل إلى الرفيق الأعلى بعد أن بلّغ الرسالة وختم الله به النبوة وانقطع حبل الوحي بين الله وعباده إلى يوم القيامة. وقد ورث الصحابة مهمة إيصال نور الإسلام إلى كل بقاع المعمورة، وقد اقتضت إرادة الله أن يصل نور الله إلى بلاد المغرب فدخل أهلها إلى الإسلام أفواجا بعد زوال مخاوفهم من الفاتحين الذين قاوموهم وحاربوهم في أول الأمر لعدم إدراكهم حقيقة الرسالة التي يحملون إليهم.

والحق أن قبائل المغرب الأقصى من الأمازيغ وإن أسلم أهلها إلا أنهم قد وجدوا صعوبة في إدراك حقيقة الإسلام لجهلهم باللسان العربي ولتعرضهم للظلم من قبل الولاة الأمويين الذين كانوا أبعد ما يكونون عن عدالة الإسلام وجوهره. فثار أهل المغرب على الحكم الأموي ووجدوا ضالتهم في المذهب الخوارج الصفرية الذي كان ميسرة الطغري قائد الثورة ضد الأمويين من أتباعه. فنجحت ثورة ميسرة في دحر الأمويين عن الغرب الإسلامي واستقلاله عن التبعية للخلافة الأموية في دمشق. ثم ما لبث ميسرة أن قُتل وتشتت أنصاره الذين استقل كل منهم بإمارة خاصة تقتطع لها قطعة من الأرض لتكون موطنا لها. وقد كان طريف بن شمعون أحد أبرز أتباع ميسرة الذي نجح في تأسيس إمارة مستقلة بتامسنا. وتولى الحكم من بعده ابنه صالح الذي نجح في تثبيت أسس الإمارة البرغواطية حتى طال أمد وجودها إلى منتصف القرن الخامس الهجري، وأضاف صالح إلى ذلك وضع اللبنات الأساسية لديانة جديدة تزامن وجودها مع استمرار حكم البرغواطيين لتامسنا.

بناء على ما سلف ذكره من معطيات تاريخية يحيط بها الغموض وترتبط بها ألغاز كثيرة رأيت أن أكتب بحثا أتناول فيه الحركة البرغواطية بالدراسة لتحقيق مجموعة من الغايات العلمية التي تبرز أهمية الموضوع والتي أجملها فيما يلي:

- تسليط الضوء على الحركة البرغواطية من أجل إثارة انتباه الباحثين إلى هذه الفترة من تاريخنا المنسي.
- عرض وجهات النظر والأطروحات العلمية حول حقيقة ادعاء صالح بن طريف للنبوة والترجيع بين الآراء المختلفة.

- بيان الآثار العقدية والسياسية للحركة البرغواطية على المغرب الأقصى ما بين القرنين الثاني والخامس الهجريين.

ولكي يجيب البحث عن إشكالاته ويستوفي قضاياه فإني قد قسمته إلى مبحثين، اولهما: يتناول التعريف بصالح بن طريف البرغواطي وبيان حقيقة ادعائه النبوة. وثانيهما: يتعلق ببيان الآثار السياسية والعقدية للحركة البرغواطية على المغرب الأقصى ما بين القرنين الثاني والخامس الهجريين. وختاما أسأل الله أن يجد الناظر في هذا البحث الأجوبة الشافية عن الألغاز المحيرة التي ترتبط بهذا الموضوع فهو ولي ذلك والقادر عليه.

I. المبحث الأول: التعريف بصالح بن طريف وحقيقة ادعائه النبوة.

المطلب الأول: التعريف بصالح بن طريف البرغواطي.

أ. مولده ونسبه وأسرته.

هو صالح بن طريف بن شمعون البرغواطي المتنبي[1] ثاني ملوك الإمارة البرغواطية بعد وفاة والد طريف بن شمعون وتكاد تجمع أغلب المصادر التاريخية أن صالحا هذا هو أول من تنبأ وأن أباه طريفا كان على دين الإسلام متبعا مذهب الخوارج الصفرية وفاء لصاحبه مسيرة الطغري، يقول ابن عذارى: «وكان طريف من أصحاب ميسرة ملك المغرب الذي تقدم ذكره، فلما قتل ميسرة، وافترق أصحابه، احتل طريف بلاد تامسنا، فقدمه البربر على أنفسهم، فولى أمرهم وكان على دين الإسلام وإليه تنسب جزيرة طريف، فبقي أميرا عليهم، إلى أن هلك»[2].

وقد ذكر البكري وغيره أن مولد صالح بن طريف كان سنة (110ه)[3] دون ذكرهم لموطن ولادته وإن ألمح الناصري إلى مكان نشأته وهو بلدة شذونة من بلاد الأندلس[4]. ويؤيد ما ذهب إليه الناصري حول نشأة صالح بأن والده طريف بن شمعون كان أحد قادة فتح الأندلس مع طارق بن زياد، فليس ن المستبعد أنه أقام بشذونة بعد الفتح وهناك وُلد صالح وأمضى سنين حياته الأولى.

[1] للاستزادة حول ترجمته المرجو الرجوع إلى "لسان الميزان" لابن حجر العسقلاني، ج:3، ص: 181، والمرجو النظر في" الأعلام"، لخير الدين بن محمود بن محمد الزركلي(1396ه)، ج:3، ص:193، ومعجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة(1408ه)، ج:5،ص:7.

[2] البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، لابن عذارى المراكشي، ج:1،ص:224.

[3] ينظر في المسالك والممالك للبكري، ج:2، ص:218، والمرجو النظر في"قادة فتح الأندلس"، لمحمود شيت خطاب (1419ه)، ج1، ص:433.

[4] ينظر في الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصا، للناصري، ج:2، ص:15.

ومن المعلوم أن طريفا قد كان أحد رؤساء الخوارج الصفرية في بلاد المغرب وكذلك كان ولده صالح في أول أمره، لذلك حضر صالح مع والده حروب مسيرة[1] وكان من أتباعه الخلصاء. وأما أصله فقد تحدثت به المصادر التي ترجمت له والتي ترجع أصله إلى اليهودية في أغلبها، فقد ذكر البكري :« أن طريفا أبا ملوكهم من ولد شمعون بن يعقوب بن إسحاق »[2] . وفي سياق تأكيده الأصل اليهودي لصالح بن طريف يقول الناصري كذلك:« وبعضهم يقول في متنبئهم صالح بن طريف البرغواطي إنه يهودي الأصل من سبط شمعون بن يعقوب عليه السلام نشأ (ببرباط) حصن من عمل شذونة من بلاد الأندلس ».[3] ومن الجدير بالذكر أن بعض أهل التاريخ والرحلات قد وقعوا في الخلط بين صالح بن طريف وأبيه طريف بن ومن جملة هؤلاء المؤرخين صاحب الاستبصار الذي توهم أن مؤسس الإمارة البرغواطية هو صالح بن طريف نفسه وأنه أول ملوكها إذ يقول « دخل بلاد تامسنا رجل اسمه صالح بن طريف وأصله من برباط الأندلس يهودي النسب من سبط شمعون».[4] على الرغم من تأكيد صاحب الاستبصار للنسب اليهودي لبني طريف فإنه قد أغفل أن الذي دخل تامسنا والتف حوله أهلها مبايعين هو طريف بن شمعون بعد عودته إليها عقب مقتل ميسرة. ولابد من الإشارة إلى أن بن خلدون ومعه بعض أهل التاريخ قد اعترضوا على نسبة بني طريف إلى أصل يهودي وعد بن خلدون هذا القول من الأغاليط البينة وأكد على أن بني طريف ينتمون إلى المصامدة أسوة بغيرهم من سكان تامسنا، إذ يرى بن خلدون أن الملك لا يتم لأحد إلا إذا كانت له عصبية قبلية يستمد منها شرعيته.

ودافع بن خلدون عن نظريته في العلاقة بين الملك والعصبية قائلا: «وأما صالح بن طريف فمعروف منهم وليس من غيرهم، ولا يتم الملك والتغلب على النواحي والقبائل لمنقطع جذمة دخيل في نسبه، سنة الله في عباده، وإنما نسب الرجل برغواطة وهم شعب من شعوب المصامدة».[5]

لا يخفى على كل عالم بالتاريخ وأحوال الدول وجاهة النظرية التي استند إليها بن خلدون في نفي النسب اليهودي عن بني طريف وهي استحلالة أن يكونوا من الغرباء عن برغواطة وينجحوا هذا النجاح الباهر في إقامة إمارتهم بتامسنا، فلا بد للملك من العصبية حتى يكون أساسه متينا وقويا.

والحق أن ابن خلدون قد ذكر بالقاعدة العامة في الملك ولا شك أن لكل قاعدة استثناءات وحالات شاذة خارجة عنها. ومن هذه الحالات الخاصة المسألة البرغواطية وبلاد الأمازيغ عموما، فقد اختص الأمازيغ عن

[1] ينظر في المسالك والممالك، ج:2، ص:819.، وتاريخ بن خلدون: (ديوان المبتدإ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، لعبد الرحمان بن خلدون،ج:6،ص:277.

[2] المسالك والممالك، ج:2، ص:819

[3] الاستقصا، ج:2، ص:15.

[4] الاستبصار في عجائب الأمصار،ص:197.

[5] تاريخ بن خلدون ،ج:6،ص:280.

غيرهم من الشعوب بتقديم الأصلح للملك سواء كان منهم أو كان غريبا عنهم، لذلك قدمت بعض قبائلهم المولى إدريس الحسني وهو من العرب وقدمت قبائل أخرى عبد الرحمان بن الرستم عليهم وهو من الفرس، لذلك فليس من المستبعد أن تقدم برغواطة طريف بن شمعون للملك عليهم لما لمسوه من صلاحه وجهاده وعلمه.

ب. رحلته إلى المشرق لطلب العلم.

رحل صالح إلى المشرق لطلب العلم على عادة أهل المغرب الذين إذا أرادوا التفقه في الدين أو طلب مختلف العلوم لم يجدوا وجهة تمكنهم من ذلك أفضل من المشرق الذي كان منارة العلم ومجمع العلماء في مختلف العلوم والفنون، يقول ابن أبي زرع عن رحلة صالح إلى المشرق ذاكرا بعض العلوم التي أصابها في رحلته العلمية: «...ثم رحل إلى المشرق ، فقرأ على أبي عبد الله المعتزلي القدري، واشتغل بالسحر ، فجمع منه فنونا كثيرة، وقدم المغرب فنزل بلاد تامسنا... ».[1]

يتضح من كلام ابن أبي زرع أن صالحا قد درس علم الكلام على يد المعتزلة كما أنه درس علم الفلك والسحر والتنجيم ولا مانع من أن يكون قد تلقى غير ذلك من العلوم كالفقه والحديث وغيرها من العلوم المنتشرة في المشرق، و يحكي ابن حوقل أن صالحا بن طريف قد « دخل العراق ودرس شيئا من النجوم وصلحت منزلته في علمها إلى أن قوّم الكواكب وعمل التقاويم والمواليد وأصاب في أكثر أحكامه وكان له خطّ حسن وفهم بأطراف من العلم وعاد فنزل بينهم وكان بربريّ الأصل مغربيّ المولد مضطلعا بلغة البربر يفهم غير لسان من ألسنتهم».[2]

أما شخصية صالح بن طريف وصفاته فلم يصلنا منها إلا النزر اليسير منها لغموض شخصيته ولاضطراب المعلومات الواردة عنه في المصادر التاريخية، ومما حفظه التاريخ من سيرته أنه قد اشتهر في بداية أمره بالعلم والصلاح والزهد قبل أن ينتحل النبوة، وهذا ما أكده بن خلدون بقوله:«...وكان من أهل العلم والخير، ثم انسلخ من آيات الله وانتحل دعوى النبوة ».[3] ويصفه صاحب الأعلام قائلا:« وكان صالح في بداءة أمره من أهل الخير ثم انتحل دعوى النبوة سنة 125هـ ... ».[4]

[1] الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، لابن أبي زرع الفاسي ص:130.
[2] صورة الأرض، لابن حوقل،ج:1،ص:82.
[3] تاريخ بن خلدون،ج:6،ص:277.
[4] الأعلام ،لخير الدين بن محمود بن محمد الزركلي،ج:3،ص:193.

ويتهمه صاحب الإستبصار بالتظاهر بالإسلام والزهد تقية طمعا في أن يصير ملكا على برغواطة[1]. ومن الصفات المشهورة عن بن طريف دهاؤه وحسن سياسته فقد لبث في الحكم ثمان وأربعين سنة واستطاع أن يحافظ على استقرار دولته واستقلالها عن النفوذ الخارجي.

ولعل أكبر الأدلة على دهاء ابن طريف هو وصيته إلى ابنه إلياس بأن لا يظهر دينه إلا إذا اشتد أمره لأنه كان لا يرى الوقت مناسبا لإعلان دينه والمجاهرة به، بالإضافة إلى وصيته له بمحالفة أمير الأندلس[2] في إطار لعبة التوازنات التي أتقنها صالح للحفاظ على استقلال إمارته من التبعية للنفوذ الإسماعيلي الفاطمي أو النفوذ الأموي وإن تظاهر بنوا طريف بالتبعية الاسمية لأمير الأندلس إلا أن الحقيقة أن برغواطة كانت إمارة تنعم بالسيادة الذاتية على أرض تامسنا بفضل دهاء صالح بن طريف.

ج. رحلته الأخيرة الغامضة وظروف اختفائه.

لم تكن نهاية صالح بن طريف أقل غموضا والتبسا من أحول حياته التي لا زالت غامضة إلى اليوم، إذ ذكرت المصادر أن صالحا نزل عن الملك لأبنه إلياس ورحل إلى المشرق وزعما أنه سيعود لاحقا وكان ذلك مطلع سنة (127ه). عن هذه الرحلة الغريبة يقول بن خلدون: «وخرج صالح إلى المشرق وزعم أنه يعود إليهم في دولة السابع من ملوكهم، وزعم أنه المهدي الأكبر الذي يخرج في آخر الزمان لقتال الدجال، وأنه يملأ الأرض عدلا كما ملئت جورا»[3]. ولم يكن رحيل صالح إلى المشرق إلا بعد أن أرسى دعائم دولته الناشئة واطمئن إلى كفاءة خليفته في تدبيرها.

وينضاف اختفاء صالح بن طريف المفاجئ إلى مجموعة الألغاز المتعلقة بهذه الشخصية المثيرة للجدل والمؤثرة في تاريخ المغرب الإسلامي، وكان اختفاء صالح بن طريف سببا واضحا في إمساك المؤرخين عن الحديث عن تاريخ وفاته ومكانها فلا يُعلم متى توفي صالح على وجه الدقة.

المطلب الثاني: حقيقة ادعاء صالح بن طريف النبوة.

أ. تضارب آراء المؤرخين والباحثين حول الديانة البرغواطية

تكاد تجمع كتب المؤرخين التي عرضت لذكر تاريخ إمارة برغواطة وبعض المؤلفات في الجغرافيا والرحلات على أن صالحا قد ادعى النبوة وابتدع لقومه دينا جديدا استمر بعده بقرون. وأكدت المصادر على أن صالحا هو أول من ادعى النبوة من الأمراء البرغواطيين الذين حكموا تامسنا وإن انفرد ابن خلدون بالقول أن والده

[1] ينظر في الإستبصار، ص:197.
[2] ينظر في تاريخ بن خلدون،ج:6،ص:278.
[3] تاريخ بن خلدون،ج:6،ص:277.و الإستبصار،ص:224.

طريفا هو أول من تنبأ[1] وخلفه ولده صالح في الإمارة والنبوة مخالفا بذالك كل المصادر التي اتفقت على أن طريفا مات على الإسلام وأنه بقي وفيا للمذهب الصفري حتى وافته المنية.

وقد سلمت المراجع التاريخية الحديثة والدراسات العلمية المعاصرة التي ألفها الباحثون الغربيون والعرب المعاصرون بثبوت ادعاء النبوة في حق صالح بن طريف وتأسيسه دينا جديدا بناء على ما توفر من روايات وقرائن تاريخية متواترة. فالرأي القائل بأن صالحا لم يتنبأ ليس منتشرا في الأوساط العلمية ولم يكن موضع خلاف يُذكر لأن موضع اختلافهم إنما كان التفاصيل الكثيرة المتعلقة بأصول الديانة البرغواطية ومصادرها والتشريعات البرغواطية الغريبة والخلط الوقع عند المؤرخين بين صالح بن طريف وغيره من أمراء الأسرة البرغواطية. فالديانة البرغواطية يكتنفها من الغموض والالتباس الكثير مما جعل الكثير ممن كتب عنها الدراسين لها يختلفون في الكثير من تفاصيلها وتختلف أحكامهم لدرجة التناقض حولها وإن سلموا بأن صالحا بن طريف قد ادعى النبوة وهو من وضع أسسها . فنجد- على سبيل المثال- أن بعضهم يخلط بين طريف وولده صالح ،ونجد أن بعضهم يخلط بين صالح بن طريف وحفيده يونس والسبب في ذلك أنها كلاهما قد رحل إلى المشرق فتوهم بعض المؤرخين أن يونس هو من التقى بغلان الدمشقي ورؤوس المعتزلة، والأقرب للصواب أن صالحا هو من كان معاصرا لغيلان وهو من يُحتمل أن يكون قد لقيه وأخذ عنه، وأما الباحثون المعاصرون فقد تنوعت تفسيراتهم للديانة البرغواطية فبعضهم أرجعها إلى أصول يهودية والبعض الآخر قد جعلها نسخة مشوهة من الإسلام وآخرون يرون أن أصولها وثنية...

ب. ادعاء صالح بن طريف للنبوة بين قرائن الإثبات ومبررات التشكيك.

تسبب الغموض والالتباس الذي يكتنف المسألة البرغواطية في جعل بعض الباحثين يعمدون إلى التشكيك في ادعاء صالح بن طريف للنبوة وتصريحهم بذلك. بينما قام باحثون آخرون بطرح بعض التساؤلات المتعلقة بالموضوع في تلميح غير مباشر إلى رفض تبني فكرة ادعاء النبوة من لدن صالح بن طريف وتشكيكهم في حصول هذا الأمر، وقد بلغ الأمر ببعض الباحثين إلى نفي التنبؤ في حق صالح بن طريف وأن ذلك من التشويه الممنهج الذي تعرضت له هذه الأسرة الحاكمة من قبل المؤرخين الذين يخدمون الحكام المناوئين لبني طريف.

وفيما يلي استعراض لبعض ما وقفت عليه من آراء بعض الباحثين الذين عبروا عن معارضتهم أو تشكيكهم في حقيقة ادعاء صالح بن طريف النبوة ومناقشتها مناقشة علمية في محاولة بسيطة للتحقق من حقيقة ما اتهم به بن طريف من التنبؤ:

[1] ينظر في تاريخ بن خلدون،ج:6،ص:276.

لعل من أبرز النماذج التي اتخذت موقفا حياديا في مسألة ثبوت دعوى النبوة في حق صالح بن طريف الدكتور أحمد الطاهري الذي اكتفى بالسرد التاريخي لأهم الأحداث التي وقعت إبان ظهور الحركة البرغواطية. وانطوى كلامه على اعتباره صالحا لا يزال مسلما وأنه قد أسس مذهبا فقهيا متكاملا وأنه لم يؤسس ديانة جديدة تخالف الإسلام في تلميح غير مباشر إلى أن دعوى النبوة غير ثابتة في حقه. يقول الدكتور الطاهري :« لم يذخر صالح بن طريف جهدا على مستوى الأحكام وشرع لهم الشرائع، التي تبلوت في شكل مذهب فقهي متكامل، يتجلى ذلك من خلال تجرده لتعليم ابنه ووريث سره إلياس بن صالح قواعد المذهب، وعلمه الشرائع وفقهه في دينه، ناهيك عن أصول علم الكلام التي تمت صياغتها من خلال الدمج بين مبادئ الخوارج الصفرية، وتعاليم القدرية الواصلية، ومذاهب الشيعة الإمامية،وتأملات الزهاد والنساك الصوفية ».[1]

ولا يخفى علينا أن اعتبار البرغواطية مذهبا فقهيا مغالطة علمية وتكذيب للروايات التاريخية المتواترة التي أفادت أن بن طريف ابتدع دينا جديدا وليس مذهبا فقهيا إسلاميا ، فالمذهب الفقهي مدرسة اجتهادية في الدين وتختص بطرق استنباط الأحكام من الأدلة وتتعلق بالأحكام العملية فقط دون أن يكون له أثر على العقيدة بالزيادة أو النقصان، وهذا ما ينعدم عند البرغواطيين فابن طريف لم ينحصر دوره في سن الأحكام وحسب، بل تجاوز ذلك إلى ادعاء النبوة واختلاق كتاب أسماه "أسماء القرآن"[2] ونسبه لله على أنه وحي منزل وألزم أتباعه بأن يؤمنوا بنبوته وتأسيسا عليها شرع لهم الأحكام بوصفه نبيا يشرع بأمر الله لا إماما مجتهدا يستفرغ جهده في البحث عن الحكم الشرعي . بالإضافة إلى أن المذهب الفقهي لا يكون فيه المجتهد متحررا من النصوص الشرعية ويحق له أن يخالفها ولا يقيم لها وزنا عند اجتهاده، فكل المذاهب الفقهية المعتبرة تتأسس اجتهاداتها على النصوص الشرعية فهي المرجع والمنطلق وإنما يختلف العلماء في فهم بعض النصوص أو ثبوت بعضها، بينما الملاحظ على الأحكام التي جاء بها صالح بن طريف أنها تخالف النصوص الشرعية كأنها ناسخة لها.

ويستمر الدكتور الطاهري في التشكيك فيما نسب إلى صالح بن طريف من زعمه أنه المهدي الأكبر قبيل رحلته الغامضة إلى المشرق ويجعل هذا القول صادرا عن العامة وليس من كلام صالح بن طريف إذ يقول :« فقد شاع القول في أوساط عامة أهل بلاد تامسنا، أن صالح بن طريف هو المهدي المنتظر الذي دخل فترة الغيبة،وأنه يظهر في دولة السابع من ملوكهم ».[3]

والحق أن الروايات التاريخية قد نسبت دعوى المهدية والرجوع في دولة السابع من الملوك البرغواطيين إلى صالح بن طريف نفسه قُبيل رحلته إلى المشرق، وما كان للعامة أن تخترع هذه القصة من تلقاء نفسها دون

[1] المغرب الأقصى ومملكة بني طريف البرغواطية خلال القرون الأربعة الهجرية الأولى, للدكتور أحمد الطاهري،ص:170.
[2] ينظر في معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة،ج:5،ص:7.
[3] المغرب الأقصى ومملكة بني طريف البرغواطية،ص:170.

أن يكون لها مرجع من كلام صالح بن طريف وخلفائه الذين روجوا فكرة عودته وانتظاره ليسيطروا على عقول أتباعهم الذين يحبون صالح بن طريف ويبالغون في إجلاله.

ومن جملة الباحثين الذين شككوا في ادعاء بن طريف النبوة وابتداعه الديانة التي نسبت إليه الدكتور رجب محمد عبد الحكيم الذي اعترض على الروايات التي تقول بأن صالحا عهد إلى ابنه إلياس بديانته المبتدعة وأمره بأن لا يظهرها إلا إذا اشتد ساعده وهو ما فعله إلياس طيلة مدة حكمه الطويلة التي بلغت خمسين سنة والتي ظل فيها مظهرا الانتماء إلى الإسلام[1] ، لذلك استغرب من بقاء خبر هذه الديانة الخطيرة طي الكتمان قائلا: « ومن الواضح أن ديانة لايمكن أن يظل أمرها سرا مكتوما طوال هذه المدة الكبيرة، بحيث لا يدري بها أحد من الناس سواء من الحكام أو الملوك المجاورين لهم أو من الأهالي العاديين، فلم نعلم هذا الأمر في تاريخ الديانات أو في تاريخ العقائد والمذاهب سواء الدينية أو حتى الاجتماعية أو السياسية »[2]. ومن الجدير بالذكر أن كلام الدكتور عبد الحكيم غير دقيق ولا ينطبق على المسألة البرغواطية، لأن خبر هذه الديانة لم يكن سرا مكتوما لا يعلمه أحد لأن أكابر الدولة البرغواطية كانوا يعلمون بهذا السر ويدينون بهذا الدين وكان البسطاء من أهل برغواطة يطبقون التشريعات التي سن لهم صالح بن طريف لجهلهم بأحكام الإسلام، فالديانة البرغواطية كانت موجودة على نطاق محدود في أواخر عهد صالح بن طريف وطيلة عهد خليفته إلياس، ولكن إلياس لم يقم بإعلانها وإجبار الناس عليها بالقوة كما سيفعل خليفته يونس بن إلياس الذي سينقل الدعوة من مرحلتها السرية إلى الجهر بها وفرضها على المخالفين بالسيف وتبني البرغواطية ديانة رسمية لدولة بني طريف. وأما نفي الدكتور عبد الحكيم انعدام نماذج واقعية لحركات ظلت سرية لمدة طويلة فهو مردود بكثرة النماذج لحركات بدأت بالسرية وانتهت بالسيادة بعد كثرة الأتباع، فالحركة العباسية كانت سرية في بدايتها على الرغم من يقظة بني أمية، وديانة الدروز تسترت بالإسماعيلية حتى قوي أمرها وقام دعاتها بإعلان ألوهية الحاكم الفاطمي بعد اطمئنانهم إلى قبول الناس لدعوتهم، والحركة الماسونية أشهر الحركات السرية التي لم يعلم على وجه اليقين متى تأسست ومن أعضاؤها وما هي خططها ولا تزال غامضة إلى يوم الناس هذا.

وقد اختار الدكتور سعد زغلول عبد الحميد أن يصطف إلى جانب الباحثين المشككين في مضمون الروايات التي تتعلق ببني طريف واتهم المؤرخين والكتاب بالمبالغة وخدمة المذاهب السياسية والعقدية المناوئة لبني طريف عندما قال: « ونعتقد أن في ذلك الكثير من المبالغة من الكتاب الذين يخدمون أغراضا مذهبية

[1] البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب،ج:1،ص:224.
[2] دولة بني صلح في تامسنا بالمغرب الأقصى، للدكتور رجب محمد عبد الحكيم ، ص:65.

وسياسية معادية لبني طريف، ونعتقد أن سبب هذا التحريف الذي نسب إليهم هو أنهم كانوا يؤدون شعائر الدين بالبربرية، كما أنهم ترجموا القرآن إلى لغتهم هذه »[1].

لقد اتهم الدكتور سعد زغلول الكتاب المختلفة مشاربهم ومذاهبهم بالتواطؤ على تشويه صورة بني طريف دون أن يقدم أدلة ملموسة تبين هذا التواطؤ، فلا يحصل التواطؤ إلا بين من حصل بينهم اللقاء والاتفاق، والحال أن من كتبوا عن بني طريف ليسوا على صنف واحد من العقيدة أو الانتماء السياسي أو تقدم والتأخر في الزمان فنهم من عاصر بني طريف ومنهم من كتب عنهم في أزمان متأخرة عن دولتهم فلماذا سيتواطأ كل هؤلاء إلى رمي صالح بن طريف بالتنبؤ؟

ثم لماذا لم يتواطأ الكتاب على تشويه الدول الخارجية الأخرى التي عرفها المغرب كالدولة المدارية أو الرستمية ولم نسمع أن أحد ملوك هذه الدول قد تنبأ؟ ولماذا تم اختيار صالح بن طريف دون غيره ليرمى بهذه التهمة من بين أمراء برغواطة ؟ ولماذا نفت المصادر التهمة عن أبيه طريف وعن ابنه إلياس اللذين وُصفا بإظهار الإسلام ؟ .كل هذه التساؤلات المنطقية تقود إلى نتيجة واحدة وهي أن صالح ابن طريف هو أول المتنبئين في الغرب الإسلامي وإليه تنسب الديانة البرغواطية بكل ما ورد فيها من تفاصيل.

يُلاحظ على الدكتور سعد زغلول إلقاؤه اللوم على أتباع مختلف المذاهب المناوئة للبرغواطيين في تشويه حقيقتهم دون أن يخص أحد أتباع تلك المذاهب بالذكر، خلافا للدكتور حسين مؤنس الذي خص أهل السنة بالاستئثار بتشويه صورة بني طريف واتهمهم بالاجتهاد في تشويه صورتهم والمبالغة في تصوير خروجهم عن الدين لكي ينفروا الناس منهم ويبعثوا في نفوسهم الحماس لمحاربتهم.[2]

ويُرد على الدكتور حسين مؤنس بأن منهج أهل السنة هو الإنصاف مع الخصوم، وليس من عادتهم التواطؤ على الكذب وقذف الناس بالباطل في غياب الأدلة والقرائن، فضلا عن كون بعض المصادر التي أثبتت ادعاء النبوة في حق صالح بن طريف لم تكن من تأليف أهل السنة مثل كتاب الجغرافي الشيعي ابن حوقل[3] وما كتبه المستشرقون والمؤلفون الغربيون الذين سلموا بحقيقة ادعاء صالح بن طريف للنبوة.

يتضح مما سبق ذكره أن الرأي القائل بعدم ثبوت ادعاء النبوة في حق صالح بن طريف لا يستند على أسس علمية متينة وأنه قائم على التشكيك في الروايات الثراتية التي تكتنفها بعض العيوب وتتخللها بعض التناقضات. مما لا يمكن معه تفنيد ادعاء صالح ابن طريف للنبوة بناء على تلك الاعتراضات التي قدمها

[1] تاريخ المغرب العربي، للدكتور سعد زغلول عبد الحميد، ص:418.
[2] تاريخ المغرب وحضارته، للدكتور حسين مؤنس:ص:377.
[3] هو أبو القاسم محمد بن حوقل البغدادي الموصلي رحالة من علماء البلدان رجل من بغداد سنة 331 ه ودخل المغرب وصقلية والأندلس وغيرها، ينظر في الأعلام، للزركلي:ج:6،ص:111.

الباحثون المشككون في ادعاء صالح النبوة والمدافعون عن براءته من هذه التهمة التي تشير أغلب القرائن التاريخية على ثبوتها في حقه.

II. المبحث الثاني: الآثار العقدية والسياسية للحركة البرغواطية.

اتسمت الحركة البرغواطية بالنجاح الباهر الذي أدى إلى خلق واقع جديد في المغرب الأقصى، حتى أضحت البرغواطية مذهبا عقديا متكاملا ودينا محليا جديدا يخص أهل تامسنا ويميزهم عن غيرهم من أمازيغ المغرب الأقصى. وأصبح للبرغواطيين دولة قوية تضمن الاستقلال عن التبعية للقوى المتصارعة على النفوذ على بلاد المغرب الإسلامي. كما ساهمت البرغواطية في المحافظة على مجموعة من العادات المحلية لأمازيغ المغرب الأقصى مما أسهم في إطالة أمد وجودها لفترة زمنية طويلة. وفيما يأتي ذكر لأهم آثار الحركة البرغواطية على المغرب الأقصى على المستويين العقدي والسياسي:

المطلب الأول: الآثار العقدية للحركة البرغواطية.

يمكننا القول أن البرغواطية حركة سياسية هدفها السيطرة على تامسنا وقد اتخذت تحريف الدين مطية لتعزيز الشعور المتنامي بالاستقلالية عن باقي أجزاء المغرب الذي تدين قبائله بالإسلام وإن اختلفت المذاهب العقدية التي سادت بينها. وقد كان للدعوة الرغواطية آثار سلبية على أمازيغ السوس الأدنى وفيما يأتي ذكر لأهمها:

أ. تأسيس الديانة البرغواطية.

عُرفت البرغواطية في بادئ أمرها بأنها إمارة تستقل بحكم تامسنا وترفض للنفوذ الخارجي. ثم ما لبثت أن أسفرت هذه الإمارة المتأثرة بالمذهب الخارجي عن دين جديد تداخلت أصوله وتعددت مصادره. مما أدخل الدارسين لهذه الديانة في الحيرة والاضطراب عندما راموا البت في حقيقتها والأصول العقدية التي تنبني عليها. فمنهم من اعتبرها ذات جذور يهودية.[1] ومنهم من أرجعها إلى أصول وثنية.[2] ومنهم من رأى أنها إسلامية الأصول على مذهب الخوارج الصفرية.[3] ومنهم من اعتبرها خليطا من التأثيرات الإسلامية والشيعية واليهودية والعادات الأمازيغية المحلية الموروثة.[4]

[1] يرجع هذا الرأي إلى المستشرق سلوش، لمزيد من المعلومات عن رأي سلوش في البرغواطية ينظر في حركة المتنبئين في المغرب الأقصى في العصر الوسيط، لولو دعشاق،ص:34.

[2] مال إلى هذا الرأي المؤرخ ديسلان، ينظر في المرجع السابق، ص:30.

[3] يرجع هذا الرأي إلى الدكتور محمود إسماعيل الذي عبر عنه في كتابه " مغربيات دراسة جديدة ". ينظر في ص: 53.

[4] يتبنى هذا الرأي الدكتور محمد الطالبي والدكتور إبراهيم العبيدي من خلال كتاب " البربر البرغواطيون (البدعة والنزعة والمثاقفة) . ينظر في ص:66.

وتتأسس العقيدة الرغواطية على ضرورة الإيمان بنبوة صالح بن طريف وأبنائه من بعده، وأن الله أوحى إليه قرآنا بالأمازيغية لأنه رسول الله إلى الأمازيغ بلسانهم كما كان محمد – صلى الله عليه وسلم – رسولا إلى العرب خاصة بلسانهم.[1] وأن صالحا هو المهدي الأكبر الذي يقاتل الدجال وسيصلي المسيح خلفه. وأنه قد اختفى في القرن الثالث الهجري ليعود في دولة السابع من الأمراء البرغواطيين ليملأ الأرض عدلا بعد أن ملئت ظلما وجورا.[2] وأما الشريعة[3] التي ابتدعها صالح للبرغواطيين فتتلخص في تحريف الشرائع الإسلامية المعروفة مثل الصلاة والزكاة والصيام وتغيير مواقيتها وكيفيات آدائها. بالإضافة إلى مراعاة صالح للعادات المحلية التي اعتادوها قبل الإسلام. لذلك أباح لأتباعه أن يتزوجوا من النساء ما يقدرون على الزواج به دون التقيد بعدد معين منهي عن تجاوزه والتساهل في الطلاق وتحريم رأي كل حيوان وتحريم البيض والدجاج... بالإضافة إلى بعض الموروثات الدينية اليهودية والوثنية التي اشتملت عليها هذه الديانة المخترعة.

ب. سيادة الفكر الخرافي وانتشار العقائد الأسطورية.

قامت البرغواطية على جملة من العقائد التي تتناقض مع المنطق ويكذبها الواقع ولا تعضضها القرائن والأدلة. ولا أدل على سيادة الخرافة في الفكر البرغواطي من انتظارهم " رجعة" صالح بن طريف في دولة السابع من الأمراء البرغواطيين بعد أكثر من قرنين ونصف عن اختفائه، واعتقادهم بأن أبناءه قد ورثوا عنه النبوة كأنها بستان يتوارثونه خلفا عن سلف. واعتقادهم أن صالحا هو المهدي الأكبر الذي يقاتل الدجال ويصلي المسيح خلفه علما أن الدجال والمهدي والمجيئ الثاني للمسيح من علامات الساعة الكبرى التي تقع متلاحقة وليس بينها فاصل زمني كبير. وعلى الرغم من ذلك فقد ظل البرغواطيون ينتظرون مجيء صالح في عهد الأمير البرغواطي السابع على الرغم من أن الدجال لم يظهر والمسيح لم ينزل، فكيف استساغت عقولهم أن يظهر صالح ولم يظهر الدجال الذي ادعى صالح أنه سيظهر لقتاله وحماية الناس من فتنته ؟

ج. ازدهار السحر والتنجيم بين البرغواطيين.

من المعلوم أن صالحا قد درس السحر والتنجيم في رحلته المشرقية[4] حتى بلغ في التنجيم مرتبة مكنته من التكهن بوقوع بعض الحوادث التي وافق القدر مجيئها كما تكهن بها صالح، يقول ابن حوقل واصفا براعة

[1] ينظر في البيان المغرب، ج:1، ص: 226.
[2] ينظر في تاريخ ابن خلدون، ج:6،ص:277.
[3] للاطلاع على أحكام الشريعة البرغواطية ينظر في المسالك والممالك ،ج:2، ص: 824 و825 ، والاستبصار : ص: 199.
[4] الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، ص: 130.

صالح في التنجيم وأثر ذلك على البرغواطيين:« ووعدهم غير كسوف فوجدوه وأنذرهم غير شيء فأدركوه وأصابوه على حكايته، فأفسد عقولهم وغير معارفهم».[1]

ومن الجدير بالذكر أن دراسة السحر وتعلم التنجيم كانت سمة مشتركة بين جل الأمراء البرغواطيين، ويعد يونس ابن إلياس من أبرز الملوك البرغواطيين الذين اشتهروا بالعلم بالتنجيم والبراعة في الكهانة فقد: « طلب علم النجوم والكهانة والجان ونظر في علم الكلام والجدال...وكان يخبرهم بأشياء قبل كونها مما تدل عليه النجوم عندهم فتكون عاى ما يقول أو قريبا منه، فعظم عندهم».[2]

وكذلك كان آخر الملوك البرغواطيين عيسى بن أبي الأنصار فقد كان ساحرا مشعبذا يدعى النبوة.[3]

وأدى اهتمام الأمراء البرغواطيين بعلوم السحر والتنجيم إلى انشغال العامة بتعلمها حتى: «صار أهل برغواطة أعلم الناس بالنجوم وأحذقهم بالقضاء بها».[4] ويصف بعض من زار تامسنا من أهل الرحلة البرغواطيين بأنهم: «أعلم عباد الله بالسحر مما أخذوا عن أسلافهم».[5]

المطلب الثاني: الآثار السياسية للحركة البرغواطية على المغرب الأقصى.

يُقصد بالآثار السياسية للحركة البرغواطية ذلك الواقع السياسي الجديد الذي تمخّض عن انتشار الديانة البرغواطية واعتقاد البرغواطيين بنبوة صالح بن طريف وأثر ذلك على طبيعة النظام السياسي في إمارة برغواطة خاصة والواقع السياسي للمغرب الأقصى بشكل عام، وفيما يأتي ذكر لأهم الآثار السياسية للحركة البرغواطية على المغرب الأقصى:

أ. تثبيت أقدام الإمارة البرغواطية وإطالة أمد وجودها

تأسست الإمارة البرغواطية على يد طريف بن شمعون بعد عودته بصحبة ولده صالح إلى تامسنا عقب مقتل ميسرة الطغري[6] وتفرق أصحابه عنه سنة 122هـ . وقد حظي طريف بن شمعون بإجلال ملحوظ من قبل أهل تامسنا لجهوده في فتح الأندلس، ولنصرته المظلومين من الأمازيغ مع ميسرة الطغري ولما لمسوه من زهده وورعه وعلمه، فقدموه على أنفسهم وأجلسوه على سرير الملك ليكون مؤسس الإمارة البرغواطية وأول أمرائها. ثم هلك طريف وترك وراءه دولة ناشئة تتهددها المخاطر وتتربص بها الأعداء، ولكن خليفته صالحا

[1] صورة الأرض، ج:1، ص:82.
[2] المسالك والممالك، ج:2، ص: 822 و 823 بتصرف.
[3] ينظر في الكامل، ج: 7، ص: 340.
[4] المسالك والممالك، ج:2، ص: 825.
[5] الاستبصار، ص: 189.
[6] ينظر في تاريخ ابن خلدون، ج: 6، ص: 276.

الذي تولى الحكم سنة 127 هـ زمن خلافة هشام بن عبد الملك استطاع تثبيت أركان الدولة بحسن سياسته وإجلال أهل برغواطة له لما يظهره لهم من الخوارق ولما يخبرهم بوقوعه من الحوادث، وقد استمر حكمه عليهم قرابة ثمان وأربعين سنة، فقد انتهى حكمه عليهم في 174 هـ. وقد ختم صالح سنين حكمه الطويلة عليهم برحلة غامضة إلى المشرق وزعم أنه: « يعود إليهم في دولة السابع من ملوكهم، وزعم أنه المهدي الأكبر الذي يخرج في آخر الزمان لقتال الدجال، وأنه يملأ الأرض عدلا كما ملئت جورا».[1]

وكان لاختفائه الغامض والمريب أثر بالغ في نفوس البرغواطيين الذين ظلوا ينتظرون عودته لاعتبارهم إياه مخلصهم من الظلم الواقع عليهم من أعدائهم، مما يجعلهم أكثر إيمانا بديانتهم الجديدة وأكثر استعدادا للدفاع عنها بأرواحهم وأكثر التفافا حول ملوكهم الذين يجب أن يستمر حكمهم لتامسنا حتى يلي الحكم الأمير السابع منهم وهو الذي يظهر صالح بن طريف في عهده تحقيقا لوعده لهم بالعودة وقتال الدجال. اعتقاد كهذا يجعل الأمراء البرغواطيين في مأمن من الثورات الداخلية والنزاع حول السلطة. كما ساهمت هذه الديانة في تكريس النزعة الاستقلالية عند البرغواطيين واستماتتهم في الدفاع عن بلدهم في مواجهة خصومهم الأدارسة والعبيديين والأمويين وغيرهم، كل ذلك أدى إلى إطالة أمد الإمارة البرغواطية وتأمين سيطرتها على بلاد تامسنا.

وقد توارث الأمراء البرغواطيون الحكم والنبوة سلفا عن خلف حتى وصل الحكم إلى الأمير السابع وهو عيسى بن أبي الأنصار الذي يعتبر آخر أمير برغواطي قوي، وقد قتل هذا الأمير على يد أمير القيروان بلكين الموالي للدولة العبيدية سنة 372 هـ . وضعفت الإمارة البرغواطية وخضعت لخصومها الفاطميين، ويُعتبر أبو عيسى بن أبي الأنصار آخر الأمراء البرغواطيين الأقوياء لذلك استعصى على المؤرخين الجزم بمن تولى أمر البرغواطيين من بعده.[2]

وعلى الرغم من تعدد الهزائم التي مُني بها البرغواطيون على يد خصومهم العبيديين والأدارسة والأمويين إلا أنهم كانوا دائما ينتفضون ويعودون إلى السيطرة على تامسنا وتخليصها من النفوذ الخارجي، حتى جاء عهد المرابطين الذين وضعوا نصب أعينهم توحيد إمارات المغرب الأقصى والقضاء على البرغواطيين، يقول ابن خلدون في سياق بيانه لجهود المرابطين في توحيد قبائل المغرب وردها إلى المذهب السني ما نصه: « ثم بدا لهم جهاد برغواطة بتامسنا وما إليها من الريف الغربي فزحف إليهم أبو بكر بن عمر أمير لمتونة في المرابطين من قومه، وكانت له فيهم وقائع استشهد في بعضها صاحب الدعوة عبد الله بن ياسين الكيروي سنة خمسين وأربع مائة، واستمر أبو بكر وقومه في جهادهم حتى استأصلوا شأفتهم ومحوا الأرض من آثارهم وكان صاحب أمرهم لعهد

[1] البيان المغرب،ج:1، ص: 224.
[2] تاريخ ابن خلدون، ج:6، ص: 279.

انقراض دولتهم أبو حفص عبد الله من أعقاب أبي منصور عيسى بن أبي الأنصار بن عبد الله بن أبي غفير محمد بن معاذ بن اليسع بن صالح بن طريف، فهلك في حروبهم وعليه كان أمر انقراض أمرهم وقطع دابرهم على يد هؤلاء المرابطين»[1]

يُفهم من كلام ابن خلدون أن إمارة برغواطة قد انتهت سنة 450هـ على يد المرابطين، ولا يفوتنا هنا التنبيه إلى أن المقصود بنهاية الدولة البرغواطية هو نهاية إمارة برغواطة ومعها الديانة البرغواطية التي ارتبطت بها. وليس المقصود انتهاء ثورات البرغواطيين والرغبة في العودة إلى الاستقلال بحكم تامسنا فقد ثار البرغواطيون على المرابطين والموحدين وكان لبعضهم دور سياسي مثل سكوت البرغواطي الذي حكم سبتة ومنصور البرغواطي الذي حكم صفاقس.[2]

ب. المحافظة على استقلال تامسنا عن النفوذ الخارجي.

وقف البرغواطيون سدا منيعا في وجه كل محاولات خصومهم إخضاع تامسنا وبسط نفوذهم عليها، فقد اصطدموا بالأدارسة الذين نجحوا في إخضاع تامسنا حتى جاء الأمير البرغواطي أبو غفير محمد بن اليسع الذي ثار على الأدارسة ونجح في السيطرة على تامسنا وما وجاورها من القبائل التي كانت تدين بالولاء للبرغواطيين، واصطدموا بأمير القيروان العبيدي بلكين بن زيري الذي انتصر عليهم وأثخن فيهم ولكنه عجز عن استئصال شأفتهم[3] واصطدموا بالدولة الأموية إذ بعث إليهم المنصور بن أبي عامر المعافري المتغلب على الخلافة عامله على المغرب جعفر بن علي بن حمدون ولكن حملته ما لبثت أن باءت بالفشل[4] لما اتصف به البرغواطيون من:« شدة البأس والصبر على القلاء والمراس».[5] وقد استماتت البرغواطيون في الدفاع عن إمارتهم في مواجهة المرابطين لدرجة أن إمام المرابطين عبد الله بن ياسين الجزولي قد استشهد أثناء الحرب المستعرة الدائرة بين المرابطين والبرغواطيين.

ج. تكريس الواقع السياسي لقبائل المغرب الأقصى الذي يتسم بالانقسام والتشرذم.

ساهمت إمارة برغواطة وباقي الإمارات الخارجية في تعزيز الانقسام بين قبائل المغرب الأقصى والحيلولة دون تحقيق الوحدة السياسية، فقد كان منتهى طموح البرغواطيين السيطرة على تامسنا وما والاها من القبائل. ولعل ما جعل البرغواطيين لا يبذلون جهودا كبيرة في توحيد قبائل المغرب تحت سلطانها أن بلادهم

[1] تاريخ ابن خلدون، ج:6، ص: 280.
[2] ينظر في من جديد حول برغواطة هراطقة المغرب في العصر الإسلامي، للدكتورة سحر عبد العزيز سالم، ص:44.
[3] ينظر في الكامل في التاريخ، ج:8، ص: 340.
[4] تاريخ ابن خلدون، ج:6، ص: 287.
[5] ينظر في صورة الأرض، ج:1، ص: 82.

تمتاز بوفرة الموارد مما لا يدفعهم للقتال والتوسع بحثا عن مزيد من الموارد. يقول ابن حوقل واصفا تامسنا موطن البرغواطيين :« وبلدهم بلد مستقل بنفسه عن الحاجة إلى ما في غيره».[1]

ولعل ما حمل البرغواطيين على الانعزال عن باقي قبائل المغرب الأقصى والاستماتة في مواجهة محاولات توحيدها التي صدرت عن الأدارسة والعبيديين والأمويين...هو مخالفة أهل برغواطة لأهل هذه الدول في الدين مما جعل الوحدة بين البرغواطيين وغيرهم ممن يبتغي توحيد المغرب مستحيلة إلا بترك البرغواطيين لديانتهم المنتحلة وعودتهم إلى الإسلام، وقد تقع الوحدة بين البرغواطيين وخصومهم إذا نجح الرغواطيون في نشر ديانتهم بين قبائل المغرب الأقصى والقضاء على الإمارات والدول التي لا تدين بالديانة البرغواطية، وفي النهاية انتصر المرابطون ونجحوا في القضاء على البرغواطية وتوحيد الغرب الإسلامي والأندلس في ظل عقيدة أهل السنة ومذهب الإمام مالك بن أنس على مستوى الفقه.

[1] صورة الأرض، ج:1، ص: 82.

خاتمة

كانت الحركة البرغواطية ولازالت مجمع التناقضات فقد احتار في أمرها المؤرخون القدامى والباحثون المعاصرون، فالتاريخ البرغواطي الحقيقي قد طاله النسيان واختلطت الحقائق بالمغالطات لدرجة استعصى معها الخروج بحكم واضح حول هذه الحركة الغامضة.

وعلى الرغم من الغموض الذي يرافق هذه الحركة فقد حاولت من خلال هذه الصفحات الموجزة أن أغوص في بحر التاريخ متحديا أمواج الروايات التاريخية المتعارضة لأعرض على الناظر في هذا البحث الحقائق والوقائع التاريخية التي تتعلق بهذه الحركة الغامضة والتي تعددت التصورات والأحكام حولها، مع استعراض لوجهات النظر المختلفة حول هذه الحركة وشخصيتها الرئيسية صالح بن طريف البرغواطي وعرضها على المنطق والمقارنة بينها ابتغاء الاقتراب من الحقيقة التي ينشدها الناظر في أمر المسألة البرغواطية.

وبالنظر إلى ما يروى عن حياة صالح بن طريف فإن المؤكد هو تأثره بمذهب الخوارج الصفرية ومشاركته رفقة أبيه في الثورة ضد الأمويين ورحلته إلى المشرق التي تسببت في نبوغه العلمي وتفجر مواهبه الدفينة وصولا إلى توليه حكم الأمارة البرغواطية التي أسسها أبوه طريف، وانتهاء باختفائه الغامض والغريب في رحلة زعم أتباعه أنه سيعود مستقبلا لقتال الدجال في دولة السابع من الأمراء البرغواطيين. وأما ادعاؤه النبوة فتشير أغلب القرائن التاريخية إلى ثبوته عنه لاستحالة وصمه بهذا الاتهام دون توفر أسباب قوية تثبت قيامه بهذا الأمر. وأما آثار الحركة البرغواطية على المغرب الأقصى فيمكننا تقسيمها إلى آثار عقدية وسياسية، فالآثار العقدية تمثلت في تأسيس الديانة البرغواطية وسيادة السحر والتنجيم بين البرغواطيين وانتشار العقائد الخرافية والأسطورية. وأما الآثار السياسية فتتجلى في إطالة أمد الإمارة البرغواطية الناشئة وتأمين استقلال تامسنا عن النفوذ الخارجي وتكريس الفرقة والتشرذم بين قبائل ودول المغرب الأقصى.

لائحة المصادر والمراجع

- الأعلام، لخير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر لسنة 2002م.
- الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، لابن أبي زرع الفاسي دار منصور للطباعة والوراقة، ط:1972م.
- الاستبصار في عجائب الأمصار، لكاتب مراكشي مجهول، دار الشؤون الثقافية، بغداد، عام النشر: سنة 1986.
- الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، لشهاب الدين أحمد بن خالد الناصري، تحقيق: جعفر السلاوي ومحمد الناصر، الناشر: دار الكتاب الدار البيضاء.
- البربر البرغواطيون (البدعة والمثاقفة والنزعة الوطنية)، تأليف: محمد الطالبي وإبراهيم العبيدي، ترجمة: عبد الجليل الأزدي، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، ط: 1999م.
- البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، لابن عذارى المراكشي، تحقيق ومراجعة: ج.س.كولان، وإ. ليفي بروفنسال، الناشر: دار الثقافة / بيروت – لبنان: الطبعة الثالثة لسنة 1983م.
- تاريخ المغرب وحضارته من قبل الفتح إلى بداية احتلال الجزائر، للدكتور حسين مؤنس، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ط: 1 1410ه/ 1990م.
- تاريخ المغرب العربي " ليبيا وتونس والجزائر والمغرب من الفتح حتى قيام دولة الأغالبة والرستميين والأدارسة، للدكتور سعد زغلول عبد الحميد، العارف، الإسكندرية، ط:1965م.
- حركة المتنبئين بالمغرب الأقصى بالعصر الوسيط، لمولود عشاق، دار النشر الأحمدية، الدار البيضاء / أنفا، ط: 1 لسنة 1999م.
- قادة فتح الأندلس، لمحمود بن شيت خطاب، ط"1 لسنة 1424ه/2003م.
- ديوان المبتدإ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، لعبد الرحمان بن خلدون، تحقيق: خليل شحاذة، دار الفكر، بيروت، ط:2 1408ه/ 1988م.
- دول بني صالح في تامسنا بالمغرب الأقصى، للدكتور رجب محمد عبد الحليم، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط: 1991م.
- صورة الأرض، لأبي القاسم بن حوقل، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت، لبنان، ط: 1979م.
- الكامل في التاريخ، لعز الدين بن الأثير الالشيباني الجزري، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط 1 لسنة 1417ه.
- لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، المحقق: دار المعارف النظامية / الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط 2 لسنة 1390ه/ 1971م.

- معجم المؤلفين، لعمر بن رضا كحالة الدمشقي، مكتبة المثنى- بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- من جديد حول برغواطة هراطقة المغرب في المغرب الإسلامي، لسحر السيد عبد العزيز سالم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ط:1993م.
- مغريبات دراسات جديدة، لمحمود إسماعيل، مطبعة فضالة، "1997م.
- المسالك والممالك، لعبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، دار الغرب الإسلامي، ط:1992م.

النص الشرعي بين الخصائص المرجعية وإشكالات التوظيف الديداكتيكي

د. حميد حقي
أستاذ زائر بالمدرسة العليا للتربية والتكوين ببني ملال
المغرب

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع ديداكتيك النص الشرعي في مادة التربية الإسلامية، من خلال تحليل تموقعه في الوثائق التربوية الرسمية، واستجلاء خصائصه المرجعية، ومساءلة آليات توظيفه في الممارسة الصفية. وقد بيّنت النتائج وجود مفارقة واضحة بين مركزية النص الشرعي في الخطاب المنهاجي من حيث التأصيل النظري، وبين محدودية تفعيله في الواقع التعلمي، نتيجة لجملة من الإكراهات، من أبرزها ضعف التكوين الديداكتيكي للأساتذة، وغياب تصور منهجي واضح للتعامل مع السورة المقررة، وتراجع حضور النص الحديثي ضمن بناء التعلمات. وتنتهي الدراسة إلى ضرورة بلورة تصور ديداكتيكي متجدد يُزاوج بين المرجعية الشرعية للنص ووظيفته التربوية، بما يعزز من قدرته على الإسهام في تحقيق الكفايات المنشودة، وتكوين المتعلم في أبعاده المعرفية والقيمية، في ضوء مقاصد الوحي ومتطلبات المنهاج القائم على التدريس بالكفايات.

الكلمات المفتاحية:

لنص الشرعي؛ الديداكتيك؛ التربية الإسلامية؛ الخصائص المرجعية؛ التوظيف الديداكتيكي.

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

حقي، حميد. (2025، يونيو). النص الشرعي بين الخصائص المرجعية وإشكالات التوظيف الديداكتيكي. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، العدد 6، المجلد 2، السنة 2، ص 246-269.

مقدمة

يعد النص الشرعي مكونا أساسا في النسق المعرفي الإسلامي، ومصدرا مرجعيا مهيمنا على سائر المعارف الشرعية والإنسانية والاجتماعية، ومنطلقا لتشكيل الوعي العقدي والقيمي لدى المتعلمين. وتزداد مركزية هذا النص في مجال التربية الإسلامية، حيث يقوم المنهاج الدراسي المغربي – في صيغته الجديدة – على اعتباره الأساس المرجعي والمنهجي لبناء التعلمات، وتنمية المهارات، وتحقيق الكفايات، ضمن رؤية تستلهم مقاصد الوحي، وتراعي خصوصيات المتعلم المغربي، وحاجاته المتجددة في سياق تحولات العصر.

لقد أقر المنهاج المعدل لمادة التربية الإسلامية بمركزية النص الشرعي، من خلال التنصيص الصريح على وظيفته المرجعية والتكوينية، وعلى ضرورة استحضاره في تخطيط التعلمات، وتدبيرها، وتقويمها، وذلك وفق منطق ديداكتيكي يتجاوز التعامل التقليدي مع النصوص، إلى مقاربة وظيفية تجعل من النص محركا لبناء المعنى، ورافعة لتكوين المتعلم في أبعاده العقلية والوجدانية والسلوكية. غير أن الملاحظة التربوية والواقع التعليمي يشيران إلى فجوة قائمة بين المرجعية النظرية التي تمنح للنص مكانة مركزية، وبين الممارسات الصفية التي غالبا ما تتعامل مع النص بشكل سطحي، مقتصرة على تلاوته أو تزيينه أو الاستئناس به، دون استثمار دلالاته ووظيفته التربوية؛ مما يفرغ الدرس من عمقه التربوي، ويبقي النص في موقعه الشكلي، بدل أن يفعل في موقعه البنائي والتكويني.

ويزداد الأمر تعقيدا بالنظر إلى تعدد مستويات التعامل مع النص الشرعي؛ فهو من جهة نص موحى به من الله، يتسم بالربانية والإطلاقية والنسقية، ولا يخضع لمقاييس النصوص الوضعية؛ وهو من جهة ثانية موضوع ديداكتيكي، يدرس ضمن منهاج موجه بالكفايات، ومرتبط بممارسات بيداغوجية وإكراهات واقعية. وهو ما يستدعي مساءلة ديداكتيك النص الشرعي بين هذين البعدين؛ المرجعي والوظيفي، للكشف عن طبيعة حضور النص في الوثائق التربوية، وعن تمثلاته في المقررات، والإشكالات التي تعيق توظيفه في الممارسة التعليمية، وآفاق تجديد آليات تفعيله بما يخدم أهداف المادة وغايات المنهاج التربوي.

وانطلاقا من هذا الإشكال المحوري، ترمي هذه الدراسة إلى تفكيك مفهوم النص الشرعي في أبعاده اللغوية والاصطلاحية والتربوية، واستجلاء خصائصه المرجعية، كما ترصد تمثلاته في الوثائق الرسمية المؤطرة لتدريس مادة التربية الإسلامية، وتفحص الإشكالات العملية والمنهجية التي تحف بتوظيفه في سياق الممارسة الصفية، وذلك في أفق اقتراح تصور منهجي متكامل لتفعيل النصوص الشرعية في بناء التعلمات، وتنمية المهارات، وتكوين المتعلم في ضوء مقاصد الوحي ومرتكزات المقاربة بالكفايات.

المبحث الأول: مفهوم النص الشرعي وخصائصه

1. مفهوم النص الشرعي

جاء في معجم العين "نصصت الحديث إلى فلان نصا أي رفعته [...]، والمنصة: التي تقعد عليها العروس، ونصصت ناقتي: رفعتها في السير [...]، والماشطة تنص العروس أي تقعدها على المنصة، وهي تنتص أي تقعد عليها أو تشرف لترى من بين النساء"[1]. وعند ابن فارس: "النون والصاد أصل صحيح يدل على رفع وارتفاع وانتهاء في الشيء، منه قولهم نص الحديث إلى فلان: رفعه إليه، والنص في السير أرفعه"[2]. وفي الصحاح: "نصصت الشيء رفعته، ومنه منصة العروس، ونصصت الحديث إلى فلان، أي رفعته إليه، وسير نص ونصيص، ونصصت الرجل إذا استقصيت مسألته عن الشيء حتى تستخرج ما عنده، ونص كل شيء منتهاه"[3]. وجاء في لسان العرب: "النص: رفعك الشيء، نص الحديث ينصه نصا رفعه، وكل ما أظهر، فقد نُص [...]، ونصت الظبية جيدها رفعته، ووضع على المنصة أي على غاية الفضيحة والشهرة والظهور، والمَنَصَّةُ ما تظهر عليه العروس لترى [...]، والمِنَصّة الثياب المرفعة والفرش الموطأة، ونص المتاع نصا جعل بعضه على بعض"[4].

ومن خلال المقارنة بين هذه التعريفات يتحصل أن "النص" يدور لغويا على جملة معان؛ أولها رفع الشيء ماديا أو معنويا؛ مثل رفع الناقة أو رفع العروس على المنصة أو رفع الحديث، وثانيها إظهار الشيء وإبرازه؛ مثل قولهم "رفعت الظبية رأسها بمعنى أظهرته" ومثل رفع الحديث حتى تفهم دلالته ويصلح للاستدلال، وثالثها بلوغ منتهى الشيء كما في الصحاح، ورابعها استقصاء الشيء والإحاطة بتفاصيله.

وأما الدلالة الاصطلاحية للنص فقد أورد أبو البقاء الكفوي أنه "نُقل في الاصطلاح إلى الكتاب والسنة، وإلى ما لا يحتمل إلا معنى واحدا [...]، والنص قد يطلق على كلام مفهوم المعنى سواء كان ظاهرا أو نصا أو مفسرا، اعتبارا منه للغالب؛ لأن عامة ما ورد من صاحب الشريعة نصوص"[5]. وهو كما يعرفه السيوطي

[1] - الفراهيدي، أحمد بن خليل، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، باب (ص ن، ن ص)
[2] - ابن فارس، أبو الحسين، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م، مادة (ن ص)
[3] - الجوهري، أبو نصر إسماعيل (ت: 393هـ)، الصحاح، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1407هـ - 1987م، مادة (ن ص ص)
[4] - ابن منظور، لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط3 - 1414هـ، مادة (ن ص ص)
[5] - الكفوي، أبو البقاء، الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة – بيروت، ص908

"اللفظ المفيد المرتفع عن قبول التأويل، وقيل: ما لا يحتمل إلا تأويلا واحدا، وقيل: ما يستوي ظاهره وباطنه، وقيل: ما تعرى لفظه عن الشبهة ومعناه عن الشركة، وقيل: ما وقع في بيانه إلى أقصى غايته"[1].

كما يوضح التهانوي أنه "يطلق على معان؛ الأول: كل ملفوظ مفهوم المعنى من الكتاب والسنة سواء كان ظاهرا أو نصا أو مفسرا حقيقة أو مجازا عاما أو خاصا اعتبارا منهم للغالب، لأن عامة ما ورد من صاحب الشرع نصوص، وهذا المعنى هو المراد بالنصوص في قولهم عبارة النص وإشارة النص ودلالة النص واقتضاء النص [...] والثاني: ما ذكر الشافعي فإنه سمى الظاهر نصا فهو منطلق على اللغة، والنص في اللغة بمعنى الظهور [...] والثالث: وهو الأشهر هو ما لا يتطرق إليه احتمال أصلا لا على قرب ولا على بعد كالخمسة مثلا فإنه نص في معناه لا يحتمل شيئا آخر"[2].

ويميز البركتي بين اصطلاح الأصوليين واصطلاح الفقهاء فيقول: "النص عند الأصوليين ما ازداد وضوحا على الظاهر بمعنى في المتكلم وهو سوق الكلام لأجل ذلك المعنى، قيل: ما لا يحتمل إلا معنى واحدا، وقيل: ما لا يحتمل التأويل [...] وأيضا تطلق النصوص على ما نصه الفقهاء في كتبهم"[3].

والخلاصة أن النص يطلق عند علماء الإسلام على معنيين؛ أحدهما عام، والآخر خاص؛ فأما العام فهو إطلاقهم اسم النص على "كل ملفوظ مفهوم المعنى من الكتاب والسنة؛ سواء كان ظاهرا أو مفسرا أو نصا، حقيقة أو مجازا، خاصا كان أو عاما، اعتبارا منهم للغالب؛ لأن عامة ما ورد من صاحب الشرع نصوص"[4]. وأما المعنى الخاص فيندرج ضمن ما تناوله الأصوليون في باب الدلالات؛ حيث سعوا إلى التمييز بين المجمل والمفصل والمطلق والمقيد والعام والخاص والنص والمؤول... فهو عند الشافعي "كل خطاب عُلِم ما أريد به من الحكم"[5] دون تفريق بين النص والظاهر، وعند الغزالي "ما لا يتطرق إليه التأويل"[6]، وعند ابن قدامة "ما يفيد بنفسه من غير احتمال"[7]...

[1] - السيوطي، جلال الدين، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب – القاهرة، ط1، 2004م، ص63
[2] - التهانوي، محمد صابر الفاروقي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط1، 1996م، ج2، ص1696
[3] - البركتي، محمد عميم الإحسان، التعريفات الفقهية، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ - 2003م، ص228
[4] - البخاري، علاء الدين عبد العزيز، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، شركة الصحافة العثمانية – اسطنبول، ط1، 1890م، ج1، ص67
[5] - الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتبي، ط1، 1414هـ - 1994م، ج2، ص204
[6] - الغزالي، أبو حامد، المنخول من تعليقات الأصول، تحقيق محمد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر- بيروت، ط3، 1419هـ - 1998م، ص243
[7] - ابن قدامة، موفق الدين، روضة الناظر وجنة المناظر، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2002م، ج1، ص506

وبتأمل هذين المعنيين تتأكد ضرورة التمييز بين مفهوم النص في الدرس الأصولي ومفهوم النص الشرعي العام؛ المتمثل في نصوص الوحي القرآنية والحديثية؛ فهذا المعنى العام هو الذي يخدم أهداف هذه الدراسة.

فإذا كانت دلالة النص في النظر الأصولي تتحدد بجملة قواعد لغوية وضوابط منهجية تتحكم في عمليتي الفهم بقصد بناء الأحكام الشرعية وتعيين مقاصدها "فإن مفهوم النص الشرعي المرتبط بالتلقي الإنساني الشامل لمراده بقصد التفاعل والتعامل معه لا يقبل ذلك الحصر الأصولي؛ على اعتبار أن النص الشرعي ليس فقط قضية وضوح وخفاء في الصيغة اللغوية، وإنما بكونه عالما من المعاني المعرفية الدالة على هداية ورحمة وذكر ونور وحكمة... والتي قد تتبين دلالاتها بلفظ مفرد في سياق محدد أو بتركيب جملة في نسيج آية أو مجموع آيات أو سورة أو سور أو حديث أو مجمع أحاديث نبوية صحيحة أو مجمع الكتاب الكريم والسنة النبوية الشريفة"[1].

فالنص الشرعي كما يؤكد الدكتور عبد الرحمان العضراوي "لغة شرعية تتجاوز اللغة العربية الطبيعية البشرية في توصيل رسالة ذات مقاصد إلهية مع اعتماد سنن تلك اللغة في البيان والبرهان. وهذا الاعتماد يفسره خطاب الله تعالى خلقه بما يفهمونه، فكان أن أرسل كل رسول بلسان قومه وأنزل كتبه على لغتهم لتكشف اتصال النص الشرعي بالواقع الإنساني"[2].

وما يغيب للأسف عن كثيرين – بمن فيهم بعض مدرسي مادة التربية الإسلامية- أن النص الشرعي ليس مجرد نص تعليمي مدرسي – كما هو الشأن بالنسبة إلى النص الأدبي في اللغة العربية أو النص التاريخي في التاريخ أو النص الفلسفي في الفلسفة... أو غيرها- فهذه النصوص كلها هي إنتاجات بشرية خالصة؛ أنتجت في سياقات وظروف معينة، ويمكن أن نمنح لعقولنا هامشا كبيرا من السلطة عند تناولها.

والأمر مختلف تماما عند الحديث عن نصوص الشرع؛ فنحن إزاءها نكون أمام كتاب الله المطلق والحاكم والمهيمن على ما سواه من المعارف والعلوم التي يبدع فيها العقل البشري؛ فالقرآن كما يصفه الشاطبي هو "كلية الشريعة، وعمدة الملة، وينبوع الحكمة، وآية الرسالة، ونور الأبصار والبصائر، وأنه لا طريق إلى الله سواه، ولا نجاة بغيره، ولا تمسك بشيء يخالفه، وهذا كله لا يحتاج إلى تقرير واستدلال عليه؛ لأنه معلوم من دين الأمة، وإذا كان كذلك لزم ضرورة لمن رام الاطلاع على كليات الشريعة وطمع في إدراك مقاصدها، واللحاق بأهلها، أن يتخذه سميره وأنيسه، وأن يجعله جليسه على مر الأيام والليالي؛ نظرا وعملا، لا اقتصارا على أحدهما؛

[1] - العضراوي، عبد الرحمان، النص الشرعي وبناء مفهوم التأويل، الرابطة المحمدية للعلماء، ط1، 2020م، ص10

[2] - نفسه، ص11

فيوشك أن يفوز بالبغية، وأن يظفر بالطلبة"[1]. والأمر كذلك مع النصوص الحديثية؛ فنحن إزاءها أمام أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، باعتبارها شارحة ومبينة ومفصلة لكلام الله؛ فهي "تفصيل مجمله، وبيان مشكله، وبسط مختصره؛ وذلك لأنها بيان له"[2].

2. خصائص النص الشرعي

إن تقييد النص بوصفه "شرعيا" ليس مجرد وصف إضافي فحسب؛ بل هو إحالة مقصودة ودالة؛ تحيل على الخصائص الفريدة التي يتميز بها، وهي جملة خصائص ما يكون له أن يمتاز بها لولا ارتباطه بالشرع المتمثل في الوحي قرآنا وسنة؛ فهي إذن خصائص الوحي المنزل من عند الله؛ وفيما يأتي عرض سريع لأهمها.

- **خاصية الربانية**

إن أول ما يميز نصوص الوحي كون مصدرها من الله تعالى؛ فلا هي بشعر ولا بسحر ولا بقول كاهن أو مجنون... كما ادعى كفار قريش. وقد تضمن القرآن نفسه عشرات الآيات التي تؤكد هذا المعنى؛ يقول سبحانه: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ﴾ [الشعراء: 192-194]. ويقول سبحانه: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ تَنْزِيلٌ مِّنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الحاقة: 40-43]. وعلى المدرس أن يسعى جاهدا من أجل تمكين المتعلمين من استحضار هذه الخاصية العظيمة في مقام قراءة القرآن والاستماع إليه ومدارسته؛ بأن يصطحبوا معهم نية التعبد في كل ذلك، وأن يستشعروا أنهم أمام كلام الله المقدس الذي وصفه بالقول الثقيل.

- **خاصية الحفظ**

فنصوص الوحي محفوظة بحفظ الله لها؛ حيث تولى ذلك بنفسه، ولم يكلف به أحدا؛ يقول سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: 9]. فهو سبحانه "حافظه في كل وقت من كل زيادة ونقصان وتحريف وتبديل، بخلاف الكتب المتقدمة، فإنه لم يتول حفظها، وإنما استحفظها الربانيين والأحبار فاختلفوا فيما بينهم بغيا فكان التحريف"[3]. وهذه الخاصية مما يتحتم على مدرس التربية الإسلامية توعية تلاميذه به؛ بأن

[1] - الشاطبي، أبو إسحاق (ت: 790هـ)، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط1، 1417هـ - 1997م، ج4، ص144

[2] - نفسه، ج4، ص314

[3] - الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت: 538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي – بيروت، ط3، 1407هـ، ج2، ص572

يوضح لهم أن السر في حفظ الله لكتابه من الضياع والتحريف رغم مرور أكثر من أربعة عشر قرنا على نزوله هو إرادته سبحانه بأن يبقى كتابه هذا مصدرا دائما لهداية الإنسان وتوجيه حركته في الكون.

- **خاصية البلاغة والإعجاز**

وهي الخاصية التي عبر عنها سبحانه وتعالى في أكثر من سياق؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: 88]. يقول الرازي: "ومن تأمل في لطائف نظم هذه السورة وفي بدائع ترتيبها علم أن القرآن كما أنه معجز بحسب فصاحة ألفاظه وشرف معانيه، فهو أيضا معجز بحسب ترتيبه ونظم آياته"[1]. ويقول الباقلاني وهو يتحدث عن بلاغة القرآن: "بديع النظم، عجيب التأليف، متناه في البلاغة إلى الحد الذي يعلم عجز الخلق عنه"[2]. وهذه الخاصية الكاشفة عن حقيقة النص الشرعي ينبغي أن يحسن المدرس استثمارها ديداكتيكيا في ممارسته الصفية، تمكينا لتلاميذه من التعامل مع هذا النص باعتباره نصا معجزا متحديا للقدرات العقلية البشرية المحكومة بالنسبية والضعف والمحدودية.

- **خاصية الإتمام والإكمال**

فالنص الشرعي نص تام كامل في مبناه ومعناه؛ تام في إحاطته بجميع مجالات الحياة، وتام في قدرته على الإجابة عن جميع أسئلة البشرية، وتام كذلك في عصمة الله له من أن تمتد إليه الأيادي بالتحريف والتبديل. يقول سبحانه: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الأنعام: 115]. ويقول كذلك: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: 3]. فالنص الشرعي "كامل في قيمه وأخلاقه، وفي أحكامه وتشريعاته، وفي معارفه وخطابه، وفي دعوته وبيانه، وفي كل شيء عرضه فهو على كماله وتمامه؛ وإنما يدرك الإنسان منه نسبا وأقدار متفاوتة بحسب مؤهلات كل جيل ومرحلة؛ لاستحالة تماهيه مع الكلي المطلق الكامل"[3]. ومسؤولية المدرس في استثماره لهذه الخاصية في تدريسه هي أن يجعل تلاميذه ينظرون إلى النص الشرعي على أنه ليس نصا تاريخيا كما يدعي دعاة التاريخانية ودعاة التحديث، وإنما هو فوق التاريخ، وفوق المحيط والبيئة؛ فهو الكمال الصادر عن كمال الله، والنور المنبعث من نوره سبحانه.

[1] - الرازي، فخر الدين (ت: 606هـ)، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط3، 1420 هـ، ج7، ص106

[2] - الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب، إعجاز القرآن، تحقيق أحمد صقر، دار المعارف – مصر، 1374هـ/ 1954م، ص35

[3] - شبار، سعيد، المصطلحات والمفاهيم في الثقافة الإسلامية بين البناء الشرعي والتداول التاريخي، مركز دراسات المعرفة والحضارة – المغرب، ط3، 2017م، ص43

- **خاصية الإطلاقية**

ومعنى إطلاقيته كونه مستوعبا للزمان والمكان والإنسان؛ فخطاب الوحي لا ينحصر في زمان دون آخر، ولا يتحدد في مكان دون آخر، كما أنه لا يتوجه إلى فئة دون أخرى؛ بل هو خطاب للعالمين في كل زمان ومكان. يقول سبحانه: ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ﴾ [القلم: 51-52]. فهو بذلك يختلف عن النص البشري المحكوم بالنسبية والتقادم الزمني ومحدودية الأفق. وفي تقديري أن من شأن هذه الخاصية تغيير كثير من تمثلات المتعلمين إذا ما أحسن المدرس استثمارها؛ خاصة في مناقشة قضايا مستجدة؛ على الأقل فيما هو مقرر في البرنامج الدراسي؛ مثل قضايا البيئة، والحرية، والاجتهاد والتجديد، وحقوق الإنسان... وغيرها.

- **خاصية النسقية**

ويعبر عنه كذلك بالسننية والنظامية والوحدة البنائية؛ وهي كلها تعبر عن كون القرآن الكريم ينتظم في نسق واحد محكم المبنى والمعنى؛ فسوره كلها منتظمة فيما بينها، وآيات كل سورة منه منتظمة فيما بينها؛ فهو نسقي من حيث موضوعاته التي يعرضها، ومن حيث الأساليب التي ينهجها، ومن حيث مقاصده وغاياته التي ينشدها... "حتى ليبدو في ذلك كله كما لو كان كلمة واحدة، أو جملة واحدة"[1]. فهو بذلك لا يقبل التجزيء أو القراءة العضينية التي نبه إليها الله تعالى في قوله: ﴿كَمَا أَنزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: 90-91]. يقول ابن العربي: "إن ارتباط آي القرآن بعضها ببعض حتى تكون كالكلمة الواحدة متسقة المعاني منتظمة البيان علم عظيم، لم يتعرض له إلا عالم واحد؛ عمل منه "سورة البقرة"، ثم فتح الله لنا فيه، فلما لم نجد له حملة، ورأينا الخلق بأوصاف البطلة؛ ختمنا عليه، وجعلناه بيننا وبين الله ورددناه إليه"[2]. ويقول محمد عبد الله دراز: "اعمد إلى سورة من تلك السور التي تتناول أكثر من معنى واحد وما أكثرها في القرآن، فهي جمهرته؛ وتنقل بفكرتك معها مرحلة مرحلة، ثم ارجع البصر كرتين: كيف بُدئت؟ وكيف خُتمت؟ وكيف تقابلت أوضاعها وتعادلت؟ وكيف تلاقت أركانها وتعانقت؟ وكيف ازدوجت مقدماتها بنتائجها ووطئت أولاها لأخراها؟"[3].

[1] - العلواني، طه جابر، الوحدة البنائية للقرآن المجيد، مكتبة الشروق الدولية - القاهرة، ط1، 2006م-1427هـ، ص12
[2] - ابن العربي، أبو بكر، سراج المريدين في سبيل الدين، دار التحديث الكتانية – المغرب، ط1، 2017، تحقيق عبد الله التوراتي، ج4، ص145
[3] - دراز، محمد بن عبد الله، النبأ العظيم: نظرات جديدة في القرآن الكريم، تحقيق عمرو الشرقاوي، عالم الآدب للترجمة والنشر – مصر، ط6، 2022، ص256

- **خاصية التصديق والهيمنة**

وهي الخاصية التي توضحها كثير من آيات الكتاب الكريم؛ من مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: 48]. ومعنى تصديقه للنبوات السابقة "تقريره للإيجابي منها واستيعابه، ودمجه ضمن نسقه، ما دام لا يخالف سنة شرعية أو كونية أو نفسية اجتماعية"[1]. وأما هيمنته عليها "فتقويمه وتصويبه لها، من خلال عملية النقد والمراجعة بالحجج والأدلة العقلية والنقلية والحسية والنفسية، ومن كل مدخل إقناعي يمكن أن يرشد الإنسان للتي هي أقوم في إيمانه وأقواله وأفعاله"[2]. فقد أعاد القرآن الكريم قراءة إرث الأنبياء السابقين، ليؤكد من جهة أولى على وحدة الرسالة التي من أجلها كانت بعثة جميع الرسل، وهي رسالة التوحيد؛ وهذا معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: 25]. وليكشف من جهة ثانية عن جوانب التحريف الذي تعرض له ذلك الإرث من قبل الربانيين والأحبار الذين خانوا أمانة حفظه، ثم بعد ذلك يصوبه ويقوم اعوجاجه.

- **خاصية الهداية**

والهداية المقصودة هنا هي الهداية بمعناها المطلق، الشامل لجميع مجالات الحياة؛ المعرفي، العقدي، التعبدي، الأخلاقي، السياسي، الاقتصادي... فالنص الشرعي كما يقول سبحانه: ﴿يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: 9]. فهو الهادي والموجه والمسدد في ذلك كله؛ وهذا الوصف كما يقول ابن عاشور: "فيه إيماء إلى ضمان سلامة أمة القرآن من الحيدة عن الطريق الأقوم، لأن القرآن جاء بأسلوب من الإرشاد قويم ذي أفنان لا يحول دونه ودون الولوج إلى العقول حائل، ولا يغادر مسلكا إلى ناحية من نواحي الأخلاق والطبائع إلا سلكه إليها تحريضا أو تحذيرا، بحيث لا يعدم المتدبر في معانيه اجتناء ثمار أفنانه"3. وهذه الهداية القرآنية هي التي وصفها الجن بهداية الرشد حين قالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ﴾ [الجن: 1]. والرشد ضد الغي والضلال والانحراف، وهو الوعي بما يحقق المصلحة وما يؤدي إلى المفسدة، أو التمييز بين الحق والباطل، والخير والشر.

[1] - شبار، المصطلحات والمفاهيم في الثقافة الإسلامية، مرجع سابق، ص47
[2] - نفسه، ص48
[3] - ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد (ت: 1393هـ)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر – تونس، 1984 هـ، ج15، ص40

- **خاصية الحاكمية**

فقد نصت نصوص قرآنية كثيرة على أن الحكم والحاكمية لله؛ فهو سبحانه مرجع الحكم الشرعي في كل شيء؛ فهو الذي يحل ويحرم، وهو الذي يأمر وينهي؛ يقول سبحانه: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: 40]. وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم في حياته واسطة بين الله وخلقه في تبليغ حكم الله وبيانه، ولم يكن متسلطا باسم الحق الإلهي. أما بعد وفاته فإن الحاكمية تصبح حاكمية الوحي؛ ولذلك يقول سبحانه: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: 59]. ويقول كذلك: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: 10]. ومعنى ذلك أن الوحي هو المرجع الذي ينبغي أن يحتكم إليه الناس في كل نازلة تنزل بهم؛ ذلك أن حاكميته "تعطي للإنسان قدرة مستمرة على تجديد الأحكام، من خلال تعامل الأجيال القارئة مع القرآن الكريم، وتنظيم الحياة بشكل مرن واسع، في إطار تلك القيم القرآنية المطلقة القادرة على استيعاب أي واقع إنساني مهما كان، وبفهم إنساني متجدد"[1]. لكن شريطة الثقة في طاقاته، والدخول إليه من أبوابه.

- **خاصية الفاعلية**

ومعنى فاعلية خطاب الوحي حركيته وواقعيته؛ فهو لم ينزل إلا ليحدث تأثيره في الأرض؛ إذ هو بمثابة الكائن الحي الذي تسري فيه الروح؛ بل هي إحدى أسمائه التي سماه الله بها؛ يقول سبحانه: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: 52]. كما تتجلى فاعليته في كونه يتوجه إلى الإنسان باعتباره المكلف بخلافة الأرض وعمارتها، فالوحي هو دليله ومرجعه في تحقيق ذلك، وهو كذلك المرجع الذي أنزل ليكون حكما بين الناس فيما اختلفوا فيه؛ يقول سبحانه: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: 105].

المبحث الثاني: موقع النص الشرعي في الوثائق المرجعية لتدريسية المادة

مما يمكن أن يلاحظه أي متصفح للوثائق المرجعية الرسمية الخاصة بتدريس مادة التربية الإسلامية ذلك الحديث المتكرر عن النص الشرعي، باعتباره أحد الأسس والركائز التي يقوم عليها منهاج المادة وما يتصل به من وثائق؛ سواء في ذلك الوثائق الموجهة لعمل المدرس، نحو الأطر المرجعية ومذكرات التقويم، أو وثائق تصريف المنهاج المتمثلة أساسا في الكتب المدرسية. غير أن حضور النص الشرعي في مجمل هذه الوثائق يمكن أن يثير تساؤلات كثيرة؛ تتصل بطبيعة النص المقصود وموقعه في تدريس المادة، كما تتصل بالتصور الذي

[1] - العلواني، طه جابر، حاكمية القرآن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي – الولايات المتحدة الأمريكية، 1996م، ص23

تقدمه هذه الوثائق لتدريس النص الشرعي وتوظيفه، وهل يتم تقديمه على أساس كونه إطارا مرجعيا معياريا في عملية البناء الديداكتيكي، أم على أساس كونه مجرد نص للانطلاق والاستشهاد.

1. مرجعية النص الشرعي في منهاج المادة

بالرجوع إلى منهاج مادة التربية الإسلامية الصادر عن وزارة التربية الوطنية سنة 2016 نجده يرتكز - كما ينص على ذلك- على ثلاث مرجعيات أساسية؛ هي المرجعية الشرعية ومرجعية العلوم الإنسانية ثم مرجعية المقاربات البيداغوجية المتمركزة حول المتعلم؛ ويؤكد ضمن المرجعية الأولى على كون دروس المادة تستند إلى "خصوصية المعرفة الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة"[1]. إلى جانب وحدة العقيدة والثوابت المغربية ومبدأ تأصيل المفاهيم الشرعية.

فلا يمكن لدروس المادة أن تبنى خارج دائرة الاستناد إلى نصوص الوحي قرآنا وسنة؛ وذلك لكون هذه النصوص هي الإطار المرجعي الناظم والمؤطر والموجه والمنشئ للمعرفة الشرعية، ولا سيما نصوص السورة أو السور القرآنية المقررة في كل مستوى دراسي؛ فهي نصوص مؤطرة لعملية بناء المفاهيم أو المضامين الشرعية في مختلف مداخل تدريس المادة، من تزكية واقتداء واستجابة وقسط وحكمة.

كما يؤكد المنهاج عند استعراضه لمدخلات تفعيل مرجعية المقاربات البيداغوجية المتمركزة حول المتعلم على ضرورة "اعتماد مقاربات ديداكتيكية تستحضر وظيفية النصوص من أجل استثمارها واستهداف تنمية مهارات الاستدلال والاستشهاد والاستنباط لدى المتعلم"[2]. بحيث ينتقل المدرس من الاكتفاء بعرض النصوص الشرعية وحشرها إلى مستوى توظيفها واستثمارها في عملية بناء التعلمات من جهة، وفي الحياة العملية من جهة ثانية.

وتجدر الإشارة إلى كون وثيقة المنهاج القديم وما صاحبها من وثائق مرجعية تؤكد بدورها على مركزية النص الشرعي ووظيفيته في تدريسية المادة. فهي تدعو إلى "توظيف دعامة القرآن الكريم باعتبارها أساسا شرعيا وإطارا عاما موجها لتدريس الوحدة، ومرجعية مدعمة لحلول الوضعيات المشكلة المتعلقة بالدروس النظرية للوحدات، مع ضرورة مراعاة الأهداف الخاصة بتدريس القرآن الكريم، والتي يجب مراعاتها حين توظيف النص

[1] - وزارة التربية الوطنية، منهاج التربية الإسلامية بسلكي التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي، 2016، الرباط، ص5
[2] - نفسه، ص6

القرآني في جميع مكونات المادة"[1]. كما تدعو إلى ضرورة "انتقاء الحديث الشريف المناسب لقضية الوحدة ضمن دعامات الحديث، والذي يسهم في حل الوضعية المشكلة المصاغة مع المتعلمين"[2].

ويتحصل من هذا كله أن منهاج المادة -سواء في صيغته القديمة أو الحديثة- يؤكد على مركزية النص الشرعي قرآنا وحديثا في تدريسية المادة، وعلى أن ذلك لا يعني التعامل معه على أنه مجرد نص ننطلق منه في بناء المعرفة الشرعية، وإنما يتجاوز ذلك إلى اعتباره أساسا شرعيا وإطارا مرجعيا يتعين استثماره وتوظيفه في بناء التعلمات، وفي حل الوضعيات المشكلة في مختلف دروس المادة؛ من أجل تنمية المهارات الأساسية وتحقيق الكفايات المنشودة.

وهذه الرؤية المنهاجية وإن بدت في صورتها النظرية على قدر الكبير من التميز والنضج فإنها قد تصطدم في الواقع ببعض التحديات والإشكالات التي تحول دون تحقيقها بالصورة المرسومة لها؛ ذلك أن الأمر لا يتوقف على نضج تصور المنهاج فحسب، وإنما على قدرة تنزيلها وأجرأتها من قبل المدرسين بالدرجة الأولى.

2. التوظيف الديداكتيكي لنصوص السورة القرآنية المؤطرة

لعل من أبرز الاختيارات التي تبناها منهاج المادة في صيغته المعدلة برمجة سورة قرآنية أو سورتين في كل مستوى من مستويات السلكين الإعدادي والتأهيلي؛ والقصد من ذلك هو جعل السورة المحددة أو السورتين بمثابة إطار موجه لبناء التعلمات في مختلف دروس المادة بالمستوى الدراسي المعني؛ الأمر الذي سيمكن من تجاوز المقاربة التقليدية التي تفصل دروس القرآن عن غيرها من دروس مجالات المعرفة الشرعية المتعددة. فمن شأن هذا الاختيار تحقيق التكامل والتداخل بين نصوص الوحي وما ينبغي أن يكون نتاجا لاستثمارها من المعارف الشرعية.

فمن أبرز خصائص السورة المقررة في فلسفة المنهاج أنها مهيمنة على كل القضايا والمفاهيم التي يراد بناؤها؛ فينبغي التعامل معها باعتبارها "موجها عاما للتعلمات، ومؤطرا لكل ما يتم تداوله في المداخل، وما يستهدف المدرس بناءه من معارف وقيم، وما يصب إلى معالجته من قضايا؛ بحيث يعتمد قضية السورة المركزية كإطار عام ناظم لكل المعارف والقضايا والقيم التي يسعى إلى معالجتها، تخطيطا وتنفيذا وتقويما"[3].

[1] - وزارة التربية الوطنية، البرامج والتوجيهات التربوية الخاصة بمادة التربية الإسلامية بسلك التعليم الثانوي الإعدادي، 2009، الرباط، ص37

[2] - نفسه، ص37

[3] - محمد بوحرام وسعيد اسلالت، القرآن الكريم في المنهاج الجديد لمادة التربية الإسلامية والسؤال الابستيمولوجي والمنهجي، مركز مداد – فاس، ط1، 2022، ص43

والسبيل الأمثل لاستثمار هذه الهيمنة هو "التركيز على المفاهيم والقضايا والأحكام والقيم الأساسية المتضمنة في الشطر القرآني تسهيلا لعملية الربط بين الدرس والشطر القرآني وتيسير لمهمة خراط المتعلمين في بناء التعلمات باستحضار ما تم التطرق وإليك في الدرس القرآني تحقيقا للكفاية الأساسية التي نص عليها المنهاج"[1].

فقد سعى واضعو المنهاج الجديد إلى تحقيق مبدأ "من القرآن إلى المداخل الخمسة"[2]؛ بمعنى أننا عندما ندرس مقاطع القرآن فإننا ندرسها من جهة أولى باعتبارها مقصودة لذاتها؛ فهي كلام الله الذي يتعبد بقراءته وتدبره وتطبيقه والدعوة إليه... وندرسها من جهة ثانية من أجل أن نصطحب معنا من خلالها ما يمكن توظيفه في باقي المداخل.

وهذا التوظيف الديداكتيكي لنصوص السورة المؤطرة يأخذ مسارين؛ مسارا عموديا وآخر أفقيا؛ بمعنى أن "مكون القرآن الكريم يَعبر المنهاج بمنطق نمائي، ويحضر أفقيا بمنطق بنائي"[3]. ويتمثل الأول في اختيارنا للآيات القرآنية الأقرب إلى إمكانات الطفل معرفيا؛ من حيث قدرته على التحكم في معانيها ودلالاتها، فيتحقق بذلك ارتقاؤه، بينما يتمثل الثاني في بناء الكفايات، بناء التمثلات، بناء الوجدان، بناء القيم..[4] وبذلك يتحقق الانسجام والتكامل بين مفردات المنهاج وحيا وعقيدة واقتداء واستجابة وقسطا وحكمة.

وهو ما حاول بعض مؤلفي الكتب المدرسية استحضاره في صياغة مضامين الكتب الموجهة إلى المتعلمين، وإن لم يوفقوا كثيرا في ذلك. فعلى مستوى التنظير نجد مثلا في مقدمة كتاب "في رحاب التربية الإسلامية" للسنة الأولى باكالوريا ما نصه: "وقد احتل القرآن الكريم الصدارة في تأسيس عناصر المنهاج؛ إذ يمثل الأساس المعرفي لكل المداخل؛ اعتبارا للوحدة البنائية لسورة يوسف؛ مما أتاح للسورة أن تغطي كل مساحات المنهاج ومفاهيمه وقضاياه، من خلال الانسجام الداخلي لكل مدخل، والتكامل الأفقي بين المداخل؛ مما يتطلب عناية في قراءة السورة قراءة متدبرة متأنية تسمح بتحليل آياتها، واستخراج عبرها، وربطها ربطا مباشرا بباقي مكونات المنهاج"[5]. غير أن المطلع على الكتاب نفسه أو غيره من الكتاب لا يظفر إلا بشيء قليل من يتم التنظير ذلك.

[1] - عبد الحليم القبي وابراهيم والعيز، صعوبات تدريس سور القرآن الكريم في السلك الثانوي وسبل تجاوزها، مركز أثيل – وجدة، ط1، 2022، ص70

[2] - عبد الكريم بودين وآخرون، مركزية القرآن الكريم في المنهاج المعدل لمادة التربية الإسلامية: مقاربة ديداكتيكية، مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات، ط1، 2022م، ص53

[3] - نفسه، ص54

[4] - نفسه، ص54

[5] - يوسف بن عجيبة وآخرون، في رحاب التربية الإسلامية، مكتبة السلام الجديدة والدار العالمية للكتاب، الدار البيضاء، 2018م، ص3

وفي تقديري أن أول شرط لضمان التوظيف الأمثل لنصوص السورة المقررة، وتحقيق هيمنتها على باقي المداخل الأخرى هو الإيمان بالوحدة البنائية للسورة؛ ولا يتأتى ذلك بالنظر إلى نصوصها على أنها ليست أجزاء متفرقة لا رابط بينها، فهي وحدة متكاملة مترابطة من أولها إلى آخرها. يقول الشاطبي: "فاعتبار جهة النظم مثلا في السورة لا تتم به فائدة إلا بعد استيفاء جميعها بالنظر؛ فالاقتصار على بعضها فيه غير مفيد غاية المقصود، كما أن الاقتصار على بعض الآية في استفادة حكم ما لا يفيد إلا بعد كمال النظر في جميعها"[1]. معنى ذلك أن الاستفادة من السورة القرآنية لا تتم إلا بتمام النظر إلى جميع آياتها؛ فلا تفهم الآية إلى في سياقها داخل نسق السورة، ولا تستثمر في بناء التعلمات إلا في ضوء ذلك.

وإلى جانب الشاطبي نجد طه جابر العلواني يؤكد على ضرورة التعامل مع سور القرآن الكريم بهذا المنهج؛ وفي ذلك يقول: "فالسورة من القرآن لها وحدتها البنائية الخاصة بها، ضمن الوحدة البنائية للقرآن المجيد؛ فإدراك الوحدة البنائية للسورة، والكشف عن معانيها، وإبراز وحدتها، يقتضي منا أن نلج رحابها ونحن مؤمنون بوحدتها، وإيماننا بوحدتها يجعلنا نبحث عن عمودها الأساس؛ فلكل سورة عمود؛ لأن السورة بمثابة بيت كبير، له دعامة أساسية أو عمود يقوم البيت عليها، تحيط بهذه الدعامة الأساسية دعامات أو أوتاد فرعية بالنسبة للعمود الأساس من شأنها أن تحيط بهذا العمود الأساس، لتتضافر معه في تشكيل بنية السورة"[2].

هذا المحدد المنهجي في التعامل مع السورة المقررة يتعين على المدرس الاشتغال عليه وترسيخ الوعي به لدى المتعلمين منذ أول لقاء لهم مع السورة؛ وذلك من خلال عنصر "توثيق السورة"، حيث يحاول أن يضفي بعد الوظيفية على المعطيات التوثيقية المعرفة بالسورة؛ فيركز على الموضوع العام للسورة، ثم الموضوعات الكبرى المشكلة لبنيها، ثم يذكر أسباب نزولها، وفترة نزولها، وهل هي مكة أو مدنية... وغير ذلك مما يمكن أن يساعد ويسر فهم آيات السورة وتوظيفها.

3. وظيفية النصوص الشرعية في بناء التعلمات وتنمية المهارات

سبقت الإشارة إلى أن آيات السور القرآنية المقررة إلى جانب كونها مقصودة لذاتها بهدف تزكية نفوس المتعلمين وتحقيق اتصالهم بالله وبكلامه، فهي مقصودة لغيرها من الدروس الأخرى، باعتبارها الإطار المرجعي المؤطر للمعرفة الشرعية في مختلف مجالاتها المتعددة. وهذا الأمر لا يرتبط بنصوص السور المقررة فحسب؛ بل بجميع نصوص الوحي التي يتوسل إليها المدرس في تدريسه للمادة؛ قرآنية كانت أو حديثية.

[1] - الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، ج4، ص268

[2] - العلواني، طه جابر، أفلا يتدبرون القرآن: معالم منهجية في التدبر والتدبير، دار السلام – مصر، 2010م، ص68

فأيا كانت فهي إما أن تعتبر نصوصا للانطلاق؛ فتدرس بشكل منعزل عن محاور الدرس، وإما أن تعتبر نصوصا وظيفية فتدرس بشكل بنائي؛ وهي الطريقة الأفضل والأكثر اقتصادا في الجهد والوقت؛ "فلا تكون مستهدفة لذاتها؛ بل تكون خادمة لموضوع مكتمل معرفيا ومنظم منهجيا حسب طبيعة الوحدة؛ فتوظف النصوص خلالها حسب مناسبتها لفقرات ومحاور الدرس ومراحل حل وضعية المشكلة؛ حيث يتم استدعاء النص المناسب للمحور (استشهادا أو استدلالا...) واستثماره ديداكتيكيا بقراءته وشرح مفرداته واستخراج المعنى المؤكد للمحور أو الحكم المرتبط به ومدى دعمه لحل الوضعية المشكلة"[1]. وهذا كله يتناسب والطريقة الاستنتاجية في بناء المفاهيم الشرعية.

وفي هذا السياق نجد منهاج المادة المعدل ينص على أن من أهدافه العامة "ترسيخ عقيدة التوحيد وقيم الدين الإسلامي على أساس الإيمان النبع من التفكير والتدبر والإقناع، وتثبيتها في نفس المتعلم، انطلاقا من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة"[2]. بمعنى أن جميع التعلمات المراد بناؤها، وجميع القيم المراد ترسيخها ينبغي أن تستند إلى نصوص الوحي.

وبالإضافة إلى ذلك فإن توظيف النصوص الشرعية يعد مدخلا أساسيا لا غنى عنه لتنمية المهارات الأساسية المستهدفة من تدريس مادة التربية الإسلامية؛ وهو ما تؤكد عليه الوثائق المرجعية الرسمية قديمها وحديثها؛ ويدل على ذلك ما نجده في وثيقة التوجيهات التربوية الصادرة سنة 2007؛ حيث دعت إلى ضرورة استحضار "وظيفية النصوص من أجل تنمية مهارات: الفهم، التحليل، الاستنباط، الاستدلال، الاستشهاد..."[3]. فكلها مهارات ذات ارتباط وثيق بالنص. كما نجد التوجيهات التربوية الصادرة سنة 2009 قد حددت المهارات الأساسية المستهدفة من المادة تدريسا وتقويما في ثمان مهارات؛ أغلبها -إن لم نقل كلها- ترتكز على النص الشرعي؛ وهي[4]:

- حفظ السور والأحاديث المقررة في المستويات الثلاثة حفظا صحيحا تاما
- تطبيق أحكام التجويد المقررة في ترتيل الآيات القرآنية
- تحليل النصوص الشرعية قرآنية وحديثية

[1] - البرامج والتوجيهات التربوية الخاصة بسلك التعليم الثانوي الإعدادي، مرجع سابق، ص58
[2] - منهاج التربية الإسلامية، مرجع سابق، ص10
[3] - وزارة التربية الوطنية، البرامج والتوجيهات التربوية الخاصة بسلك التعليم الثانوي التأهيلي، 2007، الرباط، ص10
[4] - البرامج والتوجيهات التربوية الخاصة بسلك التعليم الثانوي الإعدادي، مرجع سابق، ص11.

- استنباط قيم وقواعد وأحكام وحكم النصوص وكذا الدروس والعبر
- توظيف النصوص الشرعية واستثمارها في البرهنة والاستشهاد في وضعيات حجاجية.

أما منهاج المادة في صيغته الجديدة فهو الآخر يحدد قائمة مهمة من المهارات الأساسية ذات الصلة بوظيفية النصوص الشرعية، والتي ينبغي أن يستحضرها مدرس التربية الإسلامية ويسعى إلى تنميتها في المتعلم؛ وهي كما حددها[1]:

- فهم النصوص الشرعية وتحديد دلالاتها
- تحليل النصوص الشرعية والفكرية وتحديد مضامينها
- استنباط القيم والقواعد والأحكام من النصوص الشرعية
- استخراج المضامين والقيم والقضايا الرئيسة المثارة في مختلف النصوص
- الاستدلال بالنصوص الشرعية في وضعيات تواصلية بيانية أو حجاجية
- اكتساب المفاهيم الشرعية وتعريفها وتحديد خصائصها وبيان العلاقة فيما بينها.

4. وظيفية النص الشرعي في تقويم الكفايات

لقد حاولت الوثائق المنهاجية القديمة إبراز مكانة النص الشرعي وموقعه في بناء الكفايات النوعية المنشودة من تدريس المادة؛ غير أن محاولتها تلك كانت مجرد إشارات سريعة في صورة باهتة؛ فقد أدرجت ضمن الكفايات الثقافية العناصر الآتية[2]:

- معرفة مختلف أنواع المعرفة الشرعية وتمثلها (القرآن والسنة والفقه والأصول ومقاصد الشريعة ومناهج التفكير عند المسلمين)؛
- التمييز بين مختلف أنواع النصوص الشرعية؛
- التدرب على أساليب استثمار النصوص الشرعية والفكرية (تصنيفها، تحديد معانيها ودلالتها، استخراج أحكامها وحِكمها وقيمها).

[1] - منهاج التربية الإسلامية، مرجع سابق، ص10.
[2] - البرامج والتوجيهات التربوية الخاصة بسلك التعليم الثانوي التأهيلي، مرجع سابق، ص14-15

- التمكن من حسن توظيف النص القرآني قراءة وترتيلا وفهما وتدبرا، والنص الحديثي قراءة وتحليلا.

وهنا لا بد من تسجيل ملاحظتين على الأقل؛ أولاهما أن هذه العناصر أقرب إلى المهارات منها إلى الكفايات؛ ذلك أن مدلول الكفاية يتجاوز مستوى التمييز بين أنواع النصوص وتصنيفها وحسن قراءتها... فهو يتصل بالأساس بالحياة العملية للمتعلم، وبما يواجهه فيها من تحديات تتطلب منها إدماج مكتسباته واستثمارها على أحسن وجه. وثانيهما أن هذه العناصر عناصر منهجية، فكان من الأولى أن تدرج ضمن الكفايات المنهجية وليس الثقافية.

أما المنهاج الجديد فقد نص على أن الكفاية المنشودة في نهاية كل سنة دراسية هي أن يكون المتعلم قادرا على حل وضعية مشكلة مركبة ودالة؛ عبر توظيفه لمعارفه القرآنية المكتسبة من دراسته للسورة المقررة، ومعارفه المكتسبة من باقي الدروس.

وتبعا لهذا الذي نص عليه المنهاج نجد الإطار المرجعي للأولى باكالوريا يؤكد ضمن توجيهاته على ضرورة "تحديد القضايا الرئيسية الواردة في سورة يوسف، مع مراعاة البعد الوظيفي واستنباط الأحكام التكليفية والقيم المتضمنة في السورة، وتوظيف آيات من سورة يوسف في معالجة الموضوعات والقضايا الواردة في المداخل، وتوظيف آيات من سورة يوسف لدعم الآراء والمواقف"[1].

ومن موجهات تقويم الكفاية -بحسب الإطار المرجعي- ثلاث موجهات خاصة بالقرآن[2]:

- يقوم حفظ القرآن الكريم كتابة وتجويدا؛
- تقوم مهارة الاستشهاد بيانا واستدلالا اعتمادا على السورة المقررة؛
- تقوم قدرات المتعلم على توظيف السورة القرآنية المقررة في معالجة المفاهيم والقضايا الواردة في المداخل الأخرى.

كما عملت وثيقة الإطار المرجعي على تدقيق المهارات الأساسية المرتبطة بالنص الشرعي وفق الجدول الآتي[3]:

[1] - الإطار المرجعي لاختبار الامتحان الموحد الجهوي للباكالوريا، وزارة التربية الوطنية، 2016، الرباط، ص4
[2] - نفسه، ص5
[3] - الإطار المرجعي للباكالوريا، مرجع سابق، ص8

المهارات الأساسية	من محدداتها
توظيف المعارف المكتسبة	التعريف، التمثيل، التصنيف...
تحليل النصوص الشرعية واستخراج أحكامها التكليفية	تقسيم النص إلى مقاطع دالة، تحديد معانيها، تركيب المعاني، استخراج الأحكام التكليفية...
توظيف المفاهيم الشرعية وتحديد خصائصها	التعريف، تمييز الخصائص، تحديد العلاقة...
استنباط القيم وتوظيفها	تحديد القيمة، تثمين القيمة، اعتمادها في التقدير...
بناء المواقف والتعبير عنها وتعليلها	تحديد الموقف وبناؤه، التعبير عن الرأي، التفسير، التعليل...
الاستشهاد بالنصوص الشرعية بيانا واستدلالا	إيراد النص المناسب للرأي أو المفهوم أو الموقف، الحجاج بالنص...

ومما ينبغي التأكيد عليه هنا أن مدار هذه المهارات جميعا على النص الشرعي؛ فالمعارف الأساسية المكتسبة إنما يتم بناؤها واكتسابها من النص، والقيم الأخلاقية إنما يتم استنباطها من النص، والمواقف الشخصية كذلك لا بد أن تكون مستندة إلى النص... فالنص الشرعي هو الأساس في ذلك كله، فمنه ننطلق في بناء التعلمات، وإليه نحتكم لمعرفة مدى تحقق ذلك.

وهذه المهارات -كما تنص مذكرة تقويم المراقبة المستمرة بالسلك التأهيلي- ليست مستهدفة لذاتها، ولا منفصلة عن وظيفتها في حل الوضعية المشكلة التقويمية؛ إذ الاشتغال على المهارات المذكورة يجعل المتعلم يتعامل مع الوضعية التقويمية تحليلا وتوظيفا واستنباطا واستشهادا وتعبيرا عن الرأي... باعتبارها آليات لمعالجة الوضعية المشكلة[1].

ومن ضوابط الفروض الكتابية المحروسة بحسب المذكرة ذاتها "بناء وضعيات تقويمية دالة ومركبة مناسبة؛ تستثمر مختلف الأسناد (النصوص الشرعية ومختلف الوثائق) بشكل وظيفي"[2].

المبحث الثالث: إشكالات تدريس النص الشرعي وسبل تجاوزها

من المعلوم أن واقعنا المعاصر يعرف تحولات كبيرة على مختلف المستويات والأصعدة؛ الأمر الذي يفرض التساؤل بجد: إلى أي حد يسهم تدريس مادة التربية الإسلامية في التفاعل مع هذه التحولات؟ فعصرنا كما يشير الصمدي "يعرف طرح قضايا جديدة مرتبطة بحقوق الإنسان والبيئة والتواصل والإعلام، ويعرف تحولات

[1] - وزارة التربية الوطنية، مذكرة التقويم التربوي بالسلك الثانوي التأهيلي لمادة التربية الإسلامية، رقم 106/16، 2016، الرباط، ص4
[2] - نفسه، ص4

على مستوى نظام الأسرة والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية، ويعرف احتكاكا غير مسبوق بالثقافات الأخرى بحمولتها القيمية والمفاهيمية؛ مما يطرح على المعلمين والمتعلمين على حد سواء أسئلة كبرى لم تكن متداولة بحدة من قبل كما هي عليه الآن، وهذا يتطلب إنتاج خطاب متجدد يستنطق مصادر الوحي في ضوء حاجة الواقع لتكشف عن مخزونها الذي لا ينضب، ثم ينقل كل ذلك إلى المتعلم بلغة عصره حتى يستجيب لحاجياته، ويجيب عن أسئلته"[1].

ذلك أن مما يؤسف له اليوم أن مادة التربية الإسلامية رغم ارتباطها بالنص المطلق الصالح لكل زمان ومكان، القادر على إخراج الأمة من الظلمات إلى النور، والقادر على حل جميع أزماتها... تعاني من محدودية تأثيرها حتى على المتعلمين، فكيف بالواقع الخارجي؟ وهو ما يتطلب إعادة النظر في الطرائق التي تدرس بها هذه المادة عموما، والطرائق التي يدرس بها النص الشرعي على وجه التحديد.

إن أزمة مادة التربية الإسلامية -مادة الوحي- المتمثلة في ضعف تأثيرها في المتعلمين وضعف تفاعلها مع قضايا العصر ومشكلاته هو ما يستلزم العمل على رصد أهم الإشكالات الديداكتيكية التي تحف تدريس محورها الذي هو النص الشرعي، وكذا العمل على اقتراح الحلول الممكنة والمناسبة لتجاوز ذلك، وهو ما يستلزم كذلك ضرورة وضع رؤية تصورية واضحة للخطوات المنهجية الضامنة لنجاح المدرس في تعامله مع النص الشرعي فهما وتحليلا وتوظيفا.

1. إشكالات وحلول تدريس المقطع القرآني والنصوص الشرعية الوظيفية

الإشكالات	الحلول المقترحة
ضعف تكوين الأساتذة في منهجية التعامل مع النص الشرعي	- ضرورة تجويد التكوين الأساس المقدم لفائدة الأساتذة المتدربين بالمراكز الجهوية للتربية والتكوين - تشجيع التكوين المستمر؛ سواء من خلال تكثيف اللقاءات التأطيرية التي يشرف عليها المفتشون، أو التأطير بالمصاحبة والنظير.
اقتصار بعض الأساتذة في دروس المداخل على النص القرآني، وإقصاء أو شبه إقصاء النص الحديثي	- نشر الوعي بين الأساتذة بضرورة توظيف النصوص الحديثية إلى جانب النصوص القرآنية - تضمين الكتب المدرسية نصوصا حديثة مناسبة -إلى جانب النصوص القرآنية- من أجل توظيفها في بناء التعلمات.

[1] - الصمدي، خالد، أزمة التعليم الديني في العالم الإسلامي، منشورات دار الفكر، 2007، ص50.

الإشكالات	الحلول المقترحة
افتقار الكتب المدرسية إلى رؤية منهجية لتدريس السور القرآنية المقررة، وغيرها من النصوص الشرعية الوظيفية	- مراجعة الكتب المدرسية وتطويرها بناء على فلسفة المنهاج في هيمنة الصورة القرآنية المقررة ووظيفية النص الشرعي. - توعية الأساتذة بعدم تقديس النصوص المتضمنة في الكتاب المدرسي، واعتبارها مجرد مقترحات يمكن الاستغناء عنها وتعويضها بنصوص أخرى أكثر وظيفية.
الإغراق في الشروحات اللغوية واستعراض اختلافات المفسرين في تفسير الآية	- الاقتصار على شرح المفردات الخادمة للقضية الأساسية للشطر القرآني أو الخادمة لمضمون النص الوظيفي - الاعتماد على القواميس المتخصصة في شرح المفردة القرآنية بدل القواميس اللغوية العامة.
طرح أسئلة غير بيداغوجية لتحديد مضامين النصوص أو استخلاص الأحكام الشرعية أو القيم الأخلاقية أو الدروس والعبر	- تجنب الأسئلة الفضفاضة مثل: من يعطينا مضمونا للنص؟ ما هي الأحكام الشرعية المتضمنة في النص؟ ما المستفاد من النص...؟ - حسن صياغة السؤال، وطرح أسئلة إجرائية دقيقة مشجعة على الانخراط والتفاعل؛ مثل: من المخاطب في النص؟ ما هو أسلوب النص؟ على ماذا يدل فعل الأمر في النص...؟
التركيز على الكم؛ من خلال استدعاء نصوص كثيرة دون توظيفها	- الاقتصار على نصين أو ثلاثة نصوص، مع الحرص على أن تكون مختصرة وذات بعد وظيفي. - الاحتفاظ بعدد من النصوص للاشتغال عليها في التقويم التكوينين البنائي والختامي.
غلبة الطرائق التقليدية في تناول النصوص الشرعية	- تبني مقاربات وطرائق ووسائل حديثة لتدريس النص الشرعي - استخدام الوسائل التكنولوجية لعرض النصوص، قصد تحليلها، ربحا للوقت والجهد.
التوظيف السيء للتحضير القبلي الذي يكلف به المتعلمون	- تفادي النمطية والأسئلة المباشرة في تكليف المتعلمين بالتحضير القبلي للدرس. - تكليف المتعلمين بأعمال تحضيرية يكون موضوعها هو تحليل النصوص الشرعي واستثمارها.

2. خطوات منهجية لتدريس المقطع القرآني

الخطوات	الإجراءات المقترحة
قراءة المقطع القرآني	الحرص على ضمان استحضار المتعلمين لقدسية المقروء، وعدم التساهل مع حالات الاستهتار أثناء القراءة. قراءة نموذجية للأستاذ؛ يراعي فيها قواعد الترتيل، ويحرص على تجنب تعويض ذلك بقراءة مسجلة لأحد القراء، ثم قراءة ثانية يشترك فيها ثلاثة أو أربعة من التلاميذ، مع مراعاة التنوع والتنويع.
شرح المفردات والعبارات	الاقتصار على المفردات التي تحتاج إلى شرح، مع التركيز على شرحها شرحا وظيفيا يراعي سياق المفردة داخل الآية. ربحا للوقت يمكن الاستغناء عن إعادة تدوين المفردات المشروحة في الكتاب المدرسي في دفتر الدروس، مع توجيه المتعلمين إلى الرجوع إليها في الكتاب.
تحديد القضية الأساسية للمقطع	الحرص على أن تكون الصياغة واضحة وخادمة لباقي دروس الوحدة ربط القضية الأساسية بالقضية المحورية للسورة
تحديد المضامين الجزئية	تعويد المتعلمين على الانتباه إلى الأساليب اللغوية في الآيات (الأمر، النهي، التأكيد، النفي، القسم، التشبيه...). تمهير المتعلمين على قواعد صياغة المضمون (تحديد الأفكار الأساسية المتضمنة في الآية أو الآيات، تحديد الأسلوب اللغوي، اختيار كلمة مفتاحية منسجمة مع الأسلوب، البدء في الصياغة بالمصدر أو الفعل المضارع، الحفاظ على صيغة البدء في حالة العطف، إمكانية التعبير بالحكم الشرعي بدلا من الأسلوب).
تركيب المعنى الإجمالي	توجيه المتعلمين إلى صياغة المعنى الإجمالي بشكل موجز ومستوعب في الآن نفسه؛ من خلال الربط بين مبتدأ المقطع ووسطه وآخره (تبتدئ هذه الآيات...، ثم تعرض...، ثم تختم...)
استخلاص الأحكام الشرعية	تعريف المتعلمين بالأحكام الشرعية وأهم صيغ إفادتها من النص الشرعي (الوجوب، الاستحباب، الإباحة، الكراهة، التحريم) تدريبهم على استثمار الأساليب اللغوية في تحديد الحكم، وعلى الإشارة إلى نوعه في الكلمة الأولى من الجملة (مثال: وجوب إقامة الصلاة).

استخلاص القيم الأخلاقية	تعريف المتعلمين بمعنى "القيمة الأخلاقية" باعتبارها كل صفة حسنة توجه سلوك الإنسان؛ سواء ارتبطت بالوجدان أو الفكر أو السلوك. تدريبهم على تحديد القيمة الأخلاقية والتعبير عنها بكلمة أو كلمتين، مع تحديد العبارة الدالة عليها. إقدارهم على استحضار أهمية كل قيمة أخلاقية في الحياة؛ من خلال تصورهم للفرق بين حضورها وغيابها في حياة الأفراد والجماعات.
استخلاص الدروس والعبر	تعريف المتعلمين بمعنى "الدروس والعبر" باعتبارها استنتاجات وخلاصات يتوصل إليها المعلم من خلال تأمله للأحداث والمعارف التي تنص عليها الآيات. تنمية فهمهم لمعنى الدروس والعبر، من خلال التمييز بينها وبين المضامين والأحكام الشرعية والقيم الأخلاقية... لكونها ما يستنتجه المتعلم، وليس ما تنص عليه الآيات.

خاتمة

أسفرت هذه الدراسة عن عدد من الخلاصات النظرية والتربوية المتعلقة بمكانة النص الشرعي في منهاج مادة التربية الإسلامية، وطبيعة حضوره في الوثائق المرجعية، ومظاهر توظيفه في الممارسة الصفية. وقد تبين أن المقصود بالنص الشرعي في السياق التربوي ليس هو المفهوم الأصولي الضيق، بل المعنى العام الذي يشمل مجموع نصوص الوحي، بوصفها مصدرا تكوينيا ومرجعيا لبناء المعرفة والقيم والكفايات.

كما أظهرت الدراسة أن النص الشرعي يتميز بجملة من الخصائص الفريدة التي تجعل منه نصا مرجعيا ووظيفيا في آن واحد، فهو رباني، معجز، محفوظ، تام، مطلق، ونسقي، وله وظيفة هادية ومكونة للوعي والسلوك. غير أن هذه الخصائص لا تنعكس كما ينبغي في الممارسة الصفية، إذ غالبا ما يُوظف النص بشكل تقليدي، يفرغه من مقاصده التربوية، ويختزله في التلاوة أو الحفظ أو الاستشهاد الشكلي. وقد كشفت الدراسة عن مفارقة بين الوعي النظري الذي تبديه الوثائق الرسمية بخصوص مركزية النص، وبين الإكراهات العملية التي تعوق تفعيله، وفي مقدمتها ضعف التكوين الديداكتيكي، وغياب رؤية منهجية في التعامل مع سورة المقرر، وتراجع حضور النص الحديثي.

وتبعا لذلك، تؤكد الدراسة ضرورة تجديد ديداكتيك النص الشرعي من خلال تصور تربوي متكامل يزاوج بين المرجعية والوضعية، ويستثمر الخصائص النصية في بناء التعلمات وتنمية المهارات، كما تدعو إلى مراجعة التكوين الأساس والمستمر للأساتذة، وتطوير الأدوات الديداكتيكية بما يعيد للنص الشرعي فعاليته في التكوين العقلي والقيمي للمتعلمين.

لائحة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- ابن العربي، أبو بكر، سراج المريدين في سبيل الدين، تحقيق عبد الله التوراتي، دار التحديث الكتانية – المغرب، ط1، 2017م
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد (ت: 1393ه)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر – تونس، 1984ه
- ابن فارس، أبو الحسين، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م
- ابن قدامة، موفق الدين، روضة الناظر وجنة المناظر، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2002م
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط3 - 1414هـ
- وزارة التربية الوطنية، الإطار المرجعي لاختبار الامتحان الموحد الجهوي للباكالوريا، 2016، الرباط
- الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب، إعجاز القرآن، تحقيق أحمد صقر، دار المعارف – مصر، 1374ه/ 1954م
- البخاري، علاء الدين عبد العزيز، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، شركة الصحافة العثمانية – اسطنبول، ط1، 1890م
- البركتي، محمد عميم الإحسان، التعريفات الفقهية، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ - 2003م
- التهانوي، محمد صابر الفاروقي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط1، 1996م
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل (ت: 393هـ)، الصحاح، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1407هـ - 1987م
- الرازي، فخر الدين (ت: 606هـ)، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط3، 1420 هـ
- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتبي، ط1، 1414هـ - 1994م
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت: 538ه)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي – بيروت، ط3، 1407هـ
- السيوطي، جلال الدين، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب – القاهرة، ط1، 2004م
- الشاطبي، أبو إسحاق (ت: 790ه)، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط1، 1417هـ - 1997م

- الصمدي، خالد، أزمة التعليم الديني في العالم الإسلامي، منشورات دار الفكر، 2007م
- العضراوي، عبد الرحمان، النص الشرعي وبناء مفهوم التأويل، الرابطة المحمدية للعلماء، ط1، 2020م
- العلواني، طه جابر، أفلا يتدبرون القرآن: معالم منهجية في التدبر والتدبير، دار السلام – مصر، 2010م
- العلواني، طه جابر، الوحدة البنائية للقرآن المجيد، مكتبة الشروق الدولية - القاهرة، ط1، 2006م-1427هـ
- العلواني، طه جابر، حاكمية القرآن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي – الولايات المتحدة الأمريكية، 1996هـ
- الغزالي، أبو حامد، المنخول من تعليقات الأصول، تحقيق محمد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر- بيروت، ط3، 1419هـ - 1998م
- الفراهيدي، أحمد بن خليل، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال
- الكفوي، أبو البقاء، الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة – بيروت
- دراز، محمد بن عبد الله، النبأ العظيم: نظرات جديدة في القرآن الكريم، تحقيق عمرو الشرقاوي، عالم الآدب للترجمة والنشر – مصر، ط6، 2022م
- شبار، سعيد، المصطلحات والمفاهيم في الثقافة الإسلامية بين البناء الشرعي والتداول التاريخي، مركز دراسات المعرفة والحضارة – المغرب، ط3، 2017م
- عبد الحليم القبي وابراهيم والعيز، صعوبات تدريس سور القرآن الكريم في السلك الثانوي وسبل تجاوزها، مركز أثيل – وجدة، ط1، 2022م
- عبد الكريم بودين وآخرون، مركزية القرآن الكريم في المنهاج المعدل لمادة التربية الإسلامية: مقاربة ديداكتيكية، مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات، ط1، 2022م
- محمد بوحرام وسعيد اسلالت، القرآن الكريم في المنهاج الجديد لمادة التربية الإسلامية والسؤال الابستيمولوجي والمنهجي، مركز مداد – فاس، ط1، 2022م
- وزارة التربية الوطنية، البرامج والتوجيهات التربوية الخاصة بمادة التربية الإسلامية بسلك التعليم الثانوي التأهيلي، 2007، الرباط
- وزارة التربية الوطنية، البرامج والتوجيهات التربوية الخاصة بمادة التربية الإسلامية بسلك التعليم الثانوي الإعدادي، 2009، الرباط
- وزارة التربية الوطنية، مذكرة التقويم التربوي بالسلك الثانوي التأهيلي لمادة التربية الإسلامية، رقم 106/16، 2016، الرباط
- وزارة التربية الوطنية، منهاج التربية الإسلامية بسلكي التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي، 2016، الرباط
- يوسف بن عجيبة وآخرون، في رحاب التربية الإسلامية، مكتبة السلام الجديدة والدار العالمية للكتاب، الدار البيضاء، 2018م.

Quand le texte parle et l'image montre : dialogues silencieux dans les manuels d'informatique

Fatima Zahra BOUHAFNA

Laboratoire Langues, Cultures et Communication

Université Mohamed Premier - Oujda

Maroc

Résumé

Comme dans d'autres domaines d'enseignement, le manuel scolaire d'informatique ne se limite pas à transmettre des savoirs : il organise un discours didactique multimodal. Fondé sur l'articulation entre texte et image, ce discours vise à rendre accessibles des contenus techniques abstraits. L'image, loin d'être décorative, participe à la construction du sens : elle illustre, nomme, localise et renforce la compréhension, en s'inscrivant dans une stratégie discursive et cognitive. Le texte, souvent formulé sous forme averbale ou passive, guide le regard sans alourdir l'apprentissage, dans un style télégraphique qui rappelle les interfaces numériques .

L'étude de corpus issus de manuels d'informatique du secondaire qualifiant montre que cette co-présence du visuel et du verbal repose sur une organisation rigoureuse, où chaque mode sémiotique joue un rôle complémentaire. L'image agit ainsi comme un coénonciateur silencieux, soutenant l'objectivation du savoir, tout en développant une littératie visuelle et informatique chez l'élève. Ce modèle d'enseignement invite à reconsidérer la manière dont texte et image coopèrent pour produire du sens dans le cadre scolaire

Mots clés

Texte, image, manuel scolaire, informatique, coénonciateur.

Citation :

BOUHAFNA, Fatima Zahra. (2025, Juin). Quand le texte parle et l'image montre : dialogues silencieux dans les manuels d'informatique, Revue de recherche en sciences humaines et cognitives, N° 6, Tome 2, 2ème Année, P 270-284.

Introduction

Dans le cadre de l'enseignement scolaire, le manuel constitue un outil de médiation essentiel entre le savoir savant et l'élève. Plus qu'un simple support, il structure l'accès à la connaissance par une organisation rigoureuse du discours, mobilisant à la fois le langage verbal et l'image. Cette co-présence du texte et de l'image se révèle particulièrement stratégique dans les manuels d'informatique, où l'élève est confronté à un univers technique, abstrait et souvent éloigné de son expérience quotidienne.

Dans ce contexte, le texte joue un rôle d'encadrement : il informe et guide. Il est porteur d'une intention pédagogique claire, souvent formulée sous une forme averbale ou impersonnelle, et participe ainsi à l'objectivation du savoir. L'image, quant à elle, occupe une fonction complémentaire : elle matérialise l'action, visualise les résultats attendus et renforce la compréhension de consignes parfois complexes. Ensemble, texte et image instaurent un dialogue silencieux qui oriente la lecture et façonne la compréhension.

Loin d'être neutre, cette relation image-texte repose sur une organisation discursive minutieuse, où chaque mode sémiotique joue un rôle dans la transmission du savoir. Cette dynamique est d'autant plus marquée dans l'enseignement de l'informatique, où les objets représentés (logiciels, lignes de commande, interfaces) nécessitent d'être à la fois nommés, décrits et visualisés.

Ainsi, une question se pose : comment le manuel scolaire d'informatique articule-t-il image et texte pour transmettre efficacement le savoir technique et former l'élève à une nouvelle littératie ? La présente étude s'inscrit dans le cadre de la linguistique du corpus et adopte une approche croisée (linguistique, discursive et énonciative) afin d'analyser la complémentarité entre ces deux modes sémiotiques dans les manuels d'informatique, et d'en dégager les enjeux pédagogiques et cognitifs sous-jacents.

Le corpus étudié est extrait de quatre manuels scolaires d'informatique destinés aux élèves du secondaire qualifiant : *Découverte de l'informatique*

(2005) ; *Espace de l'informatique* (2005) ; *Le chemin de la réussite en informatique* (2006) ; *L'informatique au lycée* (2007). Il se compose de 961 unités multimodales associant un texte, souvent formulé sous forme de phrase ou de paragraphe, à une image illustrative, telle qu'une capture d'écran, un schéma fonctionnel ou une photographie annotée. L'analyse portera sur la manière dont ces unités construisent un discours à visée didactique, à travers l'articulation entre le verbal et le visuel.

1. Le manuel scolaire d'informatique : un discours pluricodique

Dans une perspective discursive moderne, dire qu'un *texte* n'est pas une simple succession de phrases, c'est insister sur le fait que le sens ne réside pas uniquement dans les énoncés isolés, mais dans leur organisation, leur articulation et leur cohérence d'ensemble. D'ailleurs, *« un texte est une unité linguistique spécifique, et non une simple succession de phrases*[1]» : ce qui fait *texte*, ce n'est pas l'accumulation de phrases, mais leur mise en relation dans un cadre énonciatif et communicatif précis. Ainsi, un *texte* forme une unité linguistique spécifique en ce qu'il obéit à des règles propres : progression thématique, enchaînement logique, cohérence sémantique, choix d'un genre discursif. Cette approche est particulièrement pertinente dans l'analyse du discours informatique, où le *texte* fonctionne comme un système de guidage, souvent fragmenté (phrases brèves, averbales, passives), mais malgré tout cohérent grâce à sa relation à l'image, à l'action et à l'intention pédagogique sous-jacente.

Contrairement à une simple succession linéaire de phrases, un *texte* se présente comme une organisation complexe fondée sur un ensemble de relations articulées : syntaxiques, sémantiques, thématiques, énonciatives, mais également visuelles et typographiques, en particulier dans certains genres discursifs. Comme l'affirme Georges Molinié : « *Le texte est le résultat d'un tissu de relations, de tous ordres, qui elles seules constituent, par leurs réseaux mutuels, le tout global – ce qu'on appelle exactement une structure. Ces relations organisent évidemment des faits verbaux : thématiques, dramatiques, narratifs, syntaxiques, lexicaux, figurés, énonciatifs, rythmiques, sonores ; ces relations se tissent entre ces divers*

[1] Dominique Maingueneau, «L'analyse du discours », p :18.

niveaux ou composantes, et entre chacune d'elles et le tout textuel[1] ». Le *texte* apparaît alors comme un enchevêtrement de fils sémantiques, où chaque élément n'acquiert de sens que dans sa mise en relation avec les autres. Cette perspective éclaire particulièrement le discours informatique scolaire, qui articule de manière signifiante le texte verbal, l'image, les consignes, les repères spatiaux et la mise en forme typographique.

C'est comme *« une tresse de sens »* produite par *« la main qui intervient pour rassembler et entremêler les fils inertes*[2]*»* . C'est l'intervention humaine, celle de l'auteur scientifique ou du concepteur, qui tisse le sens, en construisant une structure cohérente. Dans le discours informatique, cette main organise texte et image pour en faire un outil pédagogique lisible et fonctionnel.

Ainsi, loin de se réduire à une fonction illustrative, *l'image* dans le manuel scolaire contribue pleinement à la production de sens. Elle s'inscrit dans une dynamique discursive et cognitive où, elle *« fait corps avec le texte ; elle se noue à la parole, s'amalgame à elle dans la construction mentale du lecteur*[3] *»*. Dans le discours informatique, cette *image* peut prendre la forme de captures d'écran, d'icônes, de menus ou de diagrammes. Loin d'être autonomes, ces éléments visuels sont intégrés dans le flux discursif et répondent à une intention pédagogique explicite. Par cette interaction signifiante, *l'image* donne à voir ce que le texte seul ne saurait pleinement représenter ; elle constitue un vecteur de validation, d'ancrage concret et de mise en situation du savoir abstrait.

La cohabitation du texte et de l'image dans le manuel scolaire, en particulier dans le domaine de l'informatique, s'inscrit dans une logique discursive pluricodique, où chaque mode sémiotique remplit des fonctions complémentaires. Dans *La Rhétorique de l'image*, Roland Barthes identifie deux fonctions fondamentales du message linguistique en relation avec l'image : *l'ancrage et le relais*[4]. L'ancrage correspond à l'encadrement

[1] Georges Molinié , *La stylistique,* p :15-16.

[2] Roland Barthes, *S/Z,* p :166.

[3] Bruno Latour, « Ces réseaux que la raison ignore »,p : 24-25.

[4] Roland Barthes, « Rhétorique de l'image ».

interprétatif que le texte impose à la pluralité des significations potentielles de l'image, orientant ainsi la lecture du récepteur. Le relais, quant à lui, désigne une coopération dynamique entre les deux codes, dans laquelle texte et image participent conjointement à la construction du message global. Dans le discours informatique scolaire, ces deux fonctions sont omniprésentes : le texte guide l'action à accomplir (ex. : Cliquez sur Aucun si vous souhaitez enlever le surlignage des caractères sélectionnés : *Le chemin de la réussite en informatique,* p :82), tandis que l'image illustre le contexte d'intervention. Cette synergie produit une lecture structurée et opérationnelle, indispensable au développement d'une *littératie informatique*[1].

2. La neutralité discursive dans le manuel d'informatique

Le manuel scolaire d'informatique recourt massivement aux phrases averbales, lesquelles représentent environ 93,65 % des énoncés relevés, pour des raisons à la fois pédagogiques et stylistiques. Leur concision assure une économie langagière particulièrement adaptée à un contexte d'apprentissage technique, où l'objectif est moins de développer un discours élaboré que de guider rapidement l'action. Dépourvues de verbe, ces phrases agissent comme des repères visuels instantanément reconnaissables, compréhensibles sans analyse syntaxique approfondie. Ce style qualifié de « télégraphique », en affinité avec les interfaces numériques, met en avant les mots-clés et favorise la reconnaissance immédiate d'éléments tels que : « Exemple d'utilisation d'une passerelle », « Boîte de dialogue Format de graphique », « Logiciel client de chat », « Environnement Excel 2003 », « Disque dur amovible », etc. L'élève est ainsi invité à observer, localiser et agir, plutôt qu'à interpréter un énoncé complet. Ces phrases averbales jouent également le rôle d'étiquettes linguistiques apposées sur les images, dans une parfaite complémentarité sémiotique. Tandis que l'image donne à voir une action ou un état, le texte averbal nomme l'objet ou indique sa position, sans recourir ni au verbe ni au sujet. Cette économie énonciative participe à la construction d'un style neutre, objectif, et conforme aux exigences de

[1] Fatima Zahra Bouhafna, *La littératie informatique au secondaire qualifiant marocain : cas du locuteur-auteur du manuel informatique.*

rigueur du discours technique. Elle confère au savoir une dimension plus universelle et en facilite l'appropriation par les apprenants.

Par ailleurs, le recours à la voix passive, bien que relativement marginal (environ 2,08 % des occurrences relevées), joue un rôle significatif dans l'organisation discursive du manuel scolaire d'informatique. Cette forme verbale permet de mettre l'accent sur le résultat observable d'une action, en reléguant au second plan son origine ou son agent énonciateur. L'élève est ainsi incité à se focaliser sur l'état final du système- par exemple : « Alphabet communiqué par des positions » ; « Lors d'une conférence à l'université, la transmission est assurée par un matériel de sonorisation et par la propagation des ondes sonores dans l'air » — ce qui favorise une mémorisation plus efficace des effets attendus. En parallèle, l'effacement délibéré du sujet humain participe à la production d'un énoncé impersonnel et neutre. Cette stratégie de neutralisation énonciative confère au discours un ton formel et distancié : la phrase passive accompagne l'image (interface, résultat, affichage) sans renvoyer à l'action humaine. Enfin, ce choix syntaxique contribue à l'instauration d'une autorité discursive en véhiculant une parole objective, décontextualisée et institutionnelle.

En ce sens, le texte accompagnant l'image n'a pas pour vocation de guider l'action ni de commenter ce qui est représenté, mais plutôt de désigner précisément ce que l'élève doit repérer visuellement. Ce choix stylistique vise à éviter toute redondance avec le corps principal du texte, dans lequel les consignes et les explications sont déjà développées. Le texte assume donc un rôle complémentaire à celui de l'image : il oriente le regard sans le surcharger, tout en respectant les principes d'économie langagière et de clarté caractéristiques de la littératie informatique.

3. Un lexique au croisement du visuel et du fonctionnel

Dans le manuel scolaire d'informatique, le lexique mobilisé se caractérise par une forte valeur visuelle et une fonction structurante essentielle. Il s'agit d'un vocabulaire technique, soigneusement sélectionné pour accompagner l'appropriation des environnements numériques par les élèves. Des termes tels que *schéma*, *organigramme*, *formulaire*, *fenêtre*, *boîte de dialogue*, *maquette*, *tableau* ou *représentation graphique* désignent

des objets visuels organisés, qui traduisent des processus abstraits en configurations concrètes et lisibles. Ces unités lexicales relèvent d'un lexique de la visualisation : elles permettent à l'élève d'appréhender d'un seul coup d'œil une hiérarchie, un enchaînement logique ou une interface fonctionnelle. On peut parler, à ce titre, d'un vocabulaire icono-verbal, situé à l'intersection du langage textuel et de la représentation graphique.

Parallèlement, certains termes tels que *formulaire*, *opération*, *facture*, *structure* ou *tableau* renvoient à une organisation logique et hiérarchisée de l'information. Relevant d'un lexique hybride, à l'intersection des registres administratif et informatique, ces unités lexicales sont fréquemment mobilisées dans les contextes scolaire et professionnel. Elles désignent des objets interactifs que l'élève est amené à renseigner, manipuler ou analyser, participant ainsi à la construction de compétences numériques fonctionnelles et transférables.

En outre, le lexique mobilisé dans les manuels scolaires d'informatique intègre des expressions issues du champ de la représentation statistique et mathématique, telles que *représentation en courbe*, *représentation sectorielle* ou *en histogramme*. Bien que relevant d'un registre technique, ces formulations demeurent accessibles aux élèves et participent à leur initiation à la lecture de données quantitatives traduites en formes graphiques. Elles s'inscrivent dans une pédagogie de la donnée, où la compréhension des phénomènes passe par l'interprétation visuelle de l'information chiffrée.

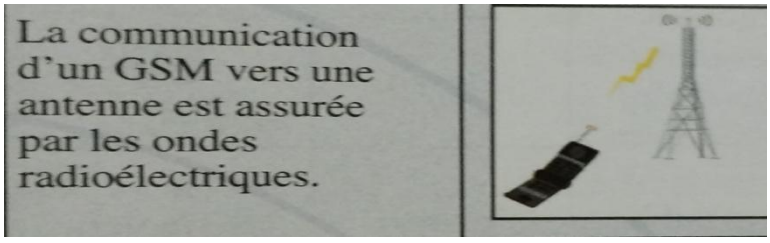
L'ensemble du lexique mobilisé se distingue par une forte valeur référentielle : chaque terme renvoie à un objet stable, identifiable et transmissible dans un cadre didactique. Ce choix terminologique contribue au développement d'une littératie multimodale, entendue comme la capacité à articuler la lecture de textes, d'images et de données numériques, tout en en saisissant les corrélations. Au-delà de sa fonction désignative, ce lexique joue un rôle structurant : il organise la pensée, oriente l'action et confère une forme visuelle aux savoirs abstraits. Il s'impose ainsi comme un véritable outil d'apprentissage, un vecteur de médiation cognitive et un point

d'articulation entre langage verbal et langage visuel au service des compétences numériques.

4. Le renforcement du discours technique par la visualisation graphique

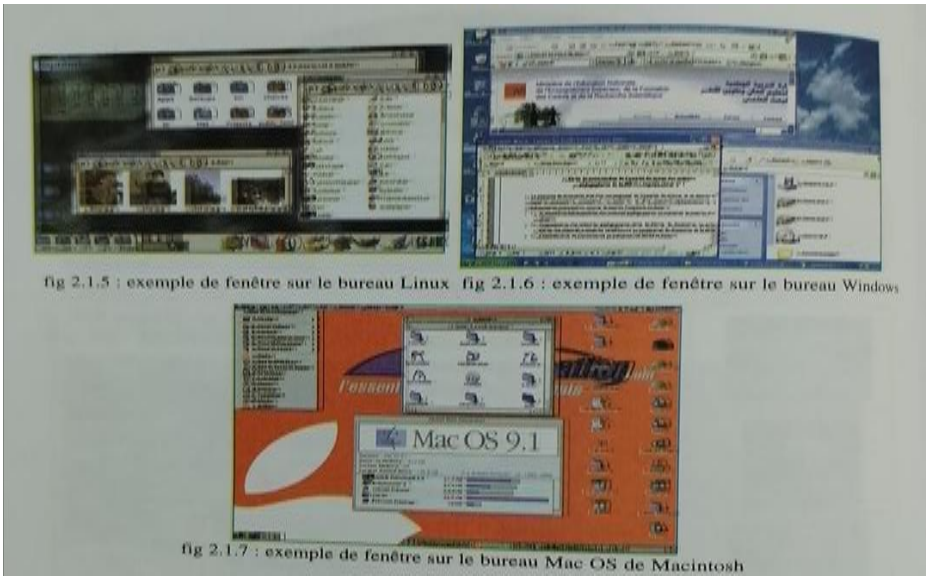
Dans le manuel scolaire d'informatique, où les procédures techniques — souvent abstraites ou invisibles (interfaces, programmes, connexions) — peuvent représenter un obstacle à la compréhension, l'image joue un rôle fondamental : elle matérialise l'action, oriente le regard de l'élève et facilite l'appropriation des concepts techniques en les inscrivant dans une réalité visuelle accessible :

L'image (1) ci-dessous propose une représentation visuelle d'un téléphone portable émettant une onde — figurée par un trait jaune en zigzag — et d'une antenne relais chargée de la réception du signal. Le texte qui l'accompagne explicite cette situation à travers un vocabulaire scientifique précis, mobilisant des termes techniques tels que *communication* ou *ondes radioélectriques*. Loin de redonder avec le texte, l'image en prolonge le sens : elle en matérialise les éléments-clés (GSM, onde, antenne), permet de visualiser un phénomène abstrait (les ondes invisibles), oriente l'attention de l'élève vers les points saillants de l'explication et soutient la compréhension sans se substituer au discours verbal. Détachée de son contexte textuel, l'image serait sujette à ambiguïté, car sa lisibilité dépend directement de l'interprétation que permet le texte.



L'image (1) : Visualisation de la transmission invisible ; image tirée du manuel « Découverte de l'informatique » p.20.

Par ailleurs, les trois images (fig. 2.1.5, 2.1.6 et 2.1.7), regroupées en (2) ci-dessous, proposent des captures d'écran de bureaux informatiques correspondant à trois systèmes d'exploitation distincts : Linux, Windows et Mac OS. Chaque image reproduit fidèlement l'interface graphique propre à son environnement, permettant ainsi à l'élève de se familiariser visuellement avec les éléments caractéristiques de chaque système (icônes, fenêtres, barres de tâches, etc.). Le dispositif iconographique, fondé sur une disposition comparative, favorise une mise en parallèle immédiate : l'apprenant est en mesure d'identifier les similitudes et les différences, même sans lecture approfondie. Le texte accompagnateur, réduit à de simples légendes nominales (*fig. 2.1.5 : exemple de fenêtre sur le bureau Linux ; fig. 2.1.6 : ... ; fig. 2.1.7 :* ...), ne fournit pas d'explication technique, mais fonctionne comme une étiquette verbale permettant d'identifier les systèmes représentés.

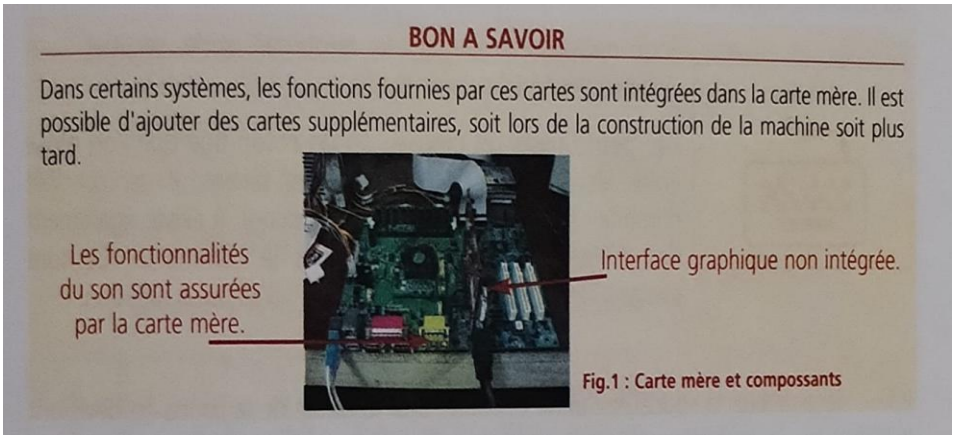


L'image (2) : Comparaison des environnements informatiques ; image tirée du manuel « L'informatique au lycée » p.54.

L'unité multimodale (3) présentée ci-dessous associe une explication technique relative à la carte mère à une image illustrative soigneusement annotée. Le texte expose de manière générale que certaines fonctionnalités

- telles que le son ou l'affichage - peuvent être intégrées ou non à la carte mère, selon les configurations. Cette information est complétée par une photographie annotée d'une carte mère réelle, sur laquelle des flèches signalent avec précision les emplacements des éléments mentionnés dans le texte. L'élève est ainsi en mesure d'identifier visuellement les composants sonores intégrés ainsi que l'absence éventuelle d'interface graphique.

L'image joue ici un rôle de médiation entre l'abstraction du discours technique et la réalité matérielle de l'objet informatique. Elle donne à voir un composant généralement invisible pour le novice, tout en concrétisant les propos textuels. Tandis que le texte demeure général et conceptuel, l'image opère un ancrage dans le réel, en spécifiant et en localisant les éléments évoqués.

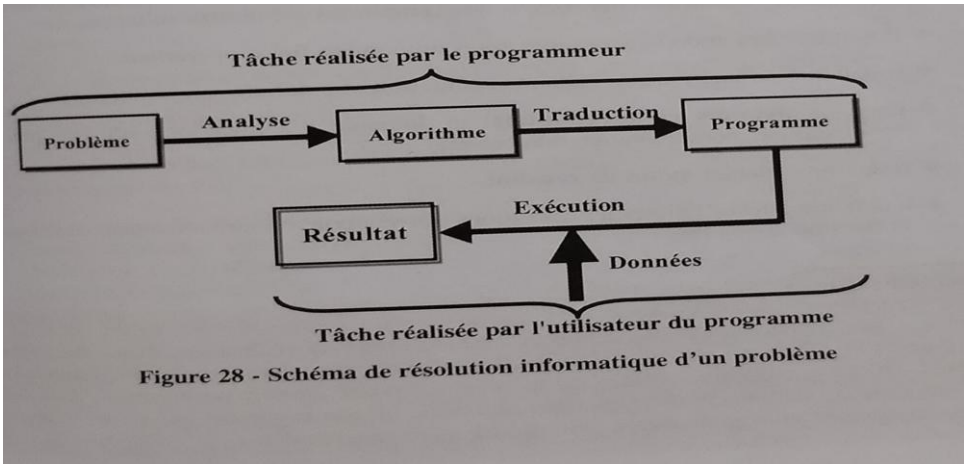


L'image (3) : Illustration concrète d'un objet abstrait ; imagé tirée du manuel « Le chemin de la réussite en informatique. » p.229.

Le schéma reproduit dans l'image 4 explicite les étapes de résolution d'un problème informatique en distinguant deux niveaux d'intervention : celui du programmeur (partie supérieure) et celui de l'utilisateur (partie inférieure). Ce dispositif visuel traduit une suite logique abstraite en une représentation ordonnée et accessible : *Problème* → *Analyse* → *Algorithme* → *Traduction* → *Programme* (activité du programmeur), suivie de *Données* → *Exécution* → *Résultat* (activité de l'utilisateur). L'élève peut ainsi

appréhender la progression conceptuelle de manière intuitive. Les flèches orientent le regard et instaurent une lecture séquentielle, tout en mettant en évidence la continuité logique entre les différentes étapes.

En structurant visuellement un processus difficilement transmissible par un texte linéaire, le schéma remplit une fonction cognitive essentielle. Il constitue un véritable modèle conceptuel, au service de la compréhension, de l'organisation mentale et de la mémorisation. Loin de se limiter à une fonction illustrative, l'image devient ici un vecteur d'enseignement à part entière, une forme qui transmet du savoir.



L'image (4) : Modélisation d'un processus abstrait ; image tirée du manuel « Espace de l'informatique. » p.133.

Le langage informatique, par sa nature technique et abstraite, mobilise un ensemble de concepts tels que *carte mère*, *interface*, *programme* ou *réseau*, souvent difficiles à appréhender pour les apprenants débutants. L'image constitue alors un outil didactique privilégié, en rendant visibles et concrets ces objets conceptuels, facilitant ainsi leur compréhension. Elle joue également un rôle de validation discursive : en apportant une preuve visuelle des éléments décrits textuellement, elle renforce la crédibilité du propos et permet à l'élève de confronter sa compréhension à une représentation explicite.

Par ailleurs, l'image a la capacité de figurer l'inobservable : ondes radio, flux de données ou processus internes sont représentés à l'aide de flèches, de pictogrammes, de codages chromatiques ou de séquences schématiques. Le visuel capte l'attention, organise l'information et constitue une voie d'accès parallèle au texte verbal. Il allège la charge cognitive en évitant les descriptions longues ou répétitives. L'élève est ainsi guidé dans un parcours d'apprentissage multimodal, où l'image ne se contente pas d'illustrer, mais participe activement à la construction du sens.

5. L'image, énonciateur muet du discours pédagogique

Comme mentionné précédemment, le texte dans le manuel scolaire d'informatique adopte fréquemment des formes averbales ou passives impersonnelles. Ce choix discursif entraîne une neutralisation de l'énonciation : le locuteur disparaît, et le discours s'inscrit dans une logique de désubjectivisation, conférant à l'énoncé une apparence de technicité neutre, voire d'automatisme.

Dans ce cadre, l'image assume une fonction énonciative silencieuse mais décisive. Elle agit comme un coénonciateur : sans recourir au langage verbal, elle donne à voir ce que le texte énonce, guide l'interprétation, et participe activement à la production de sens. Selon Jeanneret, « *il y a coénonciation lorsqu'une intervention est réalisée par — au moins — deux locuteurs*[1] ». L'information transmise à l'élève est donc doublement médiatisée : elle articule un contenu verbal apparemment objectif à une mise en image signifiante, inscrite dans une organisation discursive multimodale.

À titre d'exemple, lorsqu'on rencontre une formulation comme «Interaction d'un serveur avec plusieurs clients simultanément» (*Découverte de l'informatique*, p. 208), dépourvue de verbe et de sujet, l'image qui l'accompagne s'avère essentielle. Elle clarifie le référent du groupe nominal, assume la fonction d'ancrage visuel et matérialise ce que le texte suggère de manière abstraite.

De même, dans une structure passive telle que « Résultat de la recherche effectuée sur Google » (*Le chemin de la réussite en informatique*, p. 210),

[1] Thérèse Jeanneret, *La coénonciation en français : Approche discursive, conversationnelle et syntaxique*, p :1.

l'image vient montrer l'état final, accentuant la visée démonstrative de l'énoncé.

Ainsi, bien que silencieuse, l'image s'inscrit pleinement dans l'acte d'énonciation. Elle prolonge un discours textuel désubjectivé en lui apportant une matérialité, une spatialisation et une lisibilité accrues. Véritable voix pédagogique muette, elle assume un rôle discursif actif : elle donne forme au sens, l'oriente et le rend immédiatement perceptible sans recours au langage verbal.

Conclusion

En somme, l'intégration de l'image dans les manuels scolaires d'informatique soulève des enjeux didactiques et cognitifs majeurs. L'élève n'y acquiert pas uniquement un contenu technique, mais développe parallèlement une acculturation visuelle, en apprenant à décoder les environnements numériques : écrans, interfaces, structures logicielles. Cette compétence s'affranchit de la lecture linéaire pour mobiliser des codes visuels spécifiques — icônes, menus, zones fonctionnelles — qui relèvent d'une littératie élargie.

Par ailleurs, l'image constitue un levier d'accessibilité pédagogique, notamment pour les élèves en difficulté. En diversifiant les canaux de compréhension, elle permet d'atteindre le sens par l'observation, de contourner certains obstacles textuels et de soutenir l'effort cognitif. Toutefois, l'efficacité de ce dispositif repose sur la rigueur de sa conception : une image floue, mal cadrée ou dépourvue de référence explicite risque de produire des interprétations erronées, brouillant la distinction entre le visible et l'intention pédagogique. Dès lors, l'image, pour assumer pleinement sa fonction cognitive, doit faire l'objet d'un traitement didactique soigné, garant de sa valeur éducative.

Une perspective intéressante consisterait à envisager la relation image-texte non plus uniquement comme une complémentarité fonctionnelle, mais comme une véritable coénonciation discursive. Dans cette optique, texte et image ne se contentent pas de transmettre une information : ils produisent ensemble du sens, chacun avec ses codes, ses contraintes et ses forces. L'image ne fait pas que « montrer » ce que le texte dit ; elle peut aussi

anticiper, nuancer, voire contredire le texte, participant ainsi à une polyphonie sémiotique. Cette approche invite à repenser les outils d'analyse classiques du texte, en y intégrant les spécificités du langage visuel, notamment dans les environnements numériques et pédagogiques. Cela ouvre la voie à une réflexion plus large sur la littératie multimodale et sur les compétences nouvelles qu'elle suppose chez le lecteur-élève.

Références

- Barthes, Roland. Rhétorique de l'image. In: Communications, 4, 1964. Recherches sémiologiques. pp. 40-51. DOI : https://doi.org/10.3406/comm.1964.1027
- Barthes, Roland. S/Z. Paris : Le Seuil, 1970.
- Bouhafna, Fatima Zahra. La littératie informatique au secondaire qualifiant marocain : cas du locuteur-auteur du manuel informatique. Thèse de doctorat, 2023.
- Jeanneret, Thérèse. La coénonciation en français. Approche discursive, conversationnelle et syntaxique. Berne : Peter Lang, 1999.
- Latour, Bruno. « Ces réseaux que la raison ignore : laboratoire, bibliothèques, collections ». In : Baratin, Marc et Jacob, Christian (dir.), Le pouvoir des bibliothèques : la mémoire des livres en Occident. Paris : Albin Michel, 1996.
- Maingueneau, Dominique. « L'analyse du discours ». In : Repères pour la rénovation de l'enseignement du français à l'école élémentaire, 51, 1979, Analyse des discours, p. 3–27. DOI : https://doi.org/10.3406/reper.1979.1614
- Molinié, Georges. La stylistique. Paris : Presses universitaires de France, 2004.

قصة موسى عليه السلام في ضوء نظريات التواصل
نظرية جاكوبسون نموذجا

محمد الأمين جوب
طالب باحث
المغرب

الدكتور عبد الله الشديفات
باحث من المغرب

تقديم

في ضوء هذا المشهد النظري والنقدي المتعدد، تعدد النصوص والخطابات ذاتها، نحاول الانفتاح على تصورات حداثية في إطار التحليلات اللسانية واللغوية للنصوص القديمة، واكتشاف ما فيها من خصائص وميكانيزمات تقدم لنا معنى جديدا أو على الأقل تقربنا من تأويل مغاير قادر على خلق معنى ما، وعلى هذا التصور تأتي دراستنا في إطار إسقاط منهج لغوي حداثي على الخطاب الديني المنفتح على أكثر من تحليل.

وقد رأينا في التصورات التي قدمها رومان جاكوبسون حول دراسة النصوص ما يحفز على إسناده للخطاب القرآني في جو من الانفتاح على العلاقات التي يمكن أن تستخرج من خلال هذا التقريض بين القديم والحديث.

إن نظرية التواصل عند جاكوبسون تقوم على مستويات مختلفة ومتنوعة مكنتنا من خلق جوانب مهمة أثناء تعاطينا من النص بشكل مباشر واكتشاف الحمولات التي يكتنفها الخطاب، ولقد أتاح ذلك تقريب النص من الزاوية التواصلية إلى فهم مباشر وصريح لمنطوق الرسالة.

إن الانفتاح على التصورات الحديثة أثناء دراسة النصوص القديمة له أهمية كبرى، والحق أن التنظير يواكب العصر، بل تكون منطلقاته منطلقات محدثة من خلال التعاطي مع الواقع المعاصر وما يخلقه من تيارات وأفكار ومواقف، مما يتيح للباحث أن يقارب النص القديم مقاربة مختلفة.

ولقد حاولت هذه الدراسة تناول هذه القضايا من خلال الوقوف عند قصة سيدنا موسى عليه السلام وتطبيقات نظرية التواصل عند جاكوبسون، مع الانفتاح على مجالات أساسية ومنطلقات علمية شكلت نقطة الارتكاز في مسار هذا البحث، بطرح أسئلة ضرورية حول النظرية ومصطلحاتها وتعريفها ومنطلقاتها الإبستيمية، وبطرح أخرى من داخل التحليل مكنت من تشكيل السياق العام وتكوين المعنى.

كما أننا عمدنا إلى تقسيم هذه الدراسة إلى قسمين، الأول منها أخذ الطابع النظري، يبحث في المنطلق العلمي للنظرية ومفاهيمها وإجراءاتها، والثاني يحاول تطبيق النظرية على النص الدين من خلال مجموع العوامل ووظائف اللغة التي جاء بها جاكوبسون مستفيدين مما تتيحه قصة سيدنا موسى من كل هذه الجوانب.

• مدخل عام

لقد بدل النقد في منهجياته وطرق تعاطيه مع مختلف أنواع النصوص والخطابات، وما يزال هذا التجديد والتغيير والتبديل مستمرا بشكل دائم وعلى نطاق واسع، ولم تستثنى النصوص ذات البعد الرمزي أو الحواري أو الإيديولوجي أو الأدبي من النقد قصد الفحص والتمحيص عن الدلالات والجماليات الموزعة على ألفاظ النص والخطاب، ومن جهة عن الميكانيزمات والمبادئ التي ترسم خارطة التقعيد للممارسة الكتابية وإدراك عوالمها وكيفية تشكلها.

وقد بلغ النقد الأدبي في الغرب أوجه في فترة الحداثة وما بعدها، انطلاقا من التصورات التي تقارب النص من زاوية التاريخ، كما هو الحال مع سنت بوف Charles-Augustin Sainte-Beuve 1804-1869 ومدام دي ستايل Madame de Staël 1766- 1817 وغيرهم من المهتمين بالدراسات التاريخية في النص الأدبي أو الخطاب بشكل عام، كما نجد خلاف ذلك من اتخذ لتحليلاته النقدية والنظرية من السوسيولوجيا مدخلا وخلفية لها، ذلك أن المجتمع كان وما زال يعد واحدا من الأسس التي تقوم عليها الدراسة النقدية من أجل بناء إدراك ما، وإيجاد التمفصلات الجامعة بين مستويات الكتابة ومستويات التلقي، نجد ذلك مثلا في تحليلات هيبوليت تن Hippolyte Taine 1828 – 1893 التي نظرت للعمل المكتوب من زاوية اجتماعية لفهمه، باعتبار النص ثمرة عصره، ولا يمكن عزل الأول عن الثاني، فهما وجهان لعملة واحدة، وعلى ذلك الرأي يكون إدراك النص كإدراك نمو البذرة، التي تحتاج التربة والهواء والسماد، فالفهم في النص يحتاج إلى كل مكونات واقعه، مجتمعه الذي يعج بالقضايا والتناقض، بالتصالح والرفض..

كما أن في فترة الحداثة نفسها، سطعت نظرية التحليل النفسي في تناول النصوص وتحليلها وفهمها، التي ترى أن العمل كيفما كان، نصا أو خطابا، إنما هو وليد الذات، أو ما يعرف بالناص نفسه، فالنص من الناص، ولا يخرج عنه، ولابد من أجل الإحاطة بمعانيه، أن يحيط الدارس بالعوامل الداخلية النفسية للكاتب، باعتبار الملفوظ، دلالات نفسية بالأساس، ولا يمكن المحيد عن هذا المستوى الرامي إلى كشف المستور والمغطى عبر الوظائف العاطفية والنفسية في اللغة، وقد استعمل هذا الاتجاه كل من فرويد سيجموند 1856-1936 Sigmund Freud وكذلك ألفريد إدلر Alfred Adler 1870 -1937 في مجموعة من الكتب والمقالات،

أبرزها كتاب فرويد بعنوان " التحليل النفسي والفن " الذي ناقش فيه قضايا الكتابة الروائية عند دوستويفسكي في شقه الأول، ولوحات دافينتشي في شقه الثاني.

ومع ذلك، لم يقف التطور والاستمرار النقدي عند هذا الحد، بل شهد قفزة نوعية بظهور اللسانيات التي حولت النظر من الخارج اللغة إلى داخلها، لقد استطاع اللسانيون أن يدرسوا اللغة لذاتها ولأجل ذاتها، دون النظر في عواملها البرانية، لكنهم اهتموا باللباب والصلب في فهم طرق تشكل اللغة وتشكل الفهم الذهني لها، وذلك حينما صدر كتاب " دروس في اللسانيات العامة " للسويسري فرديناند دي سوسير 1857-1913 Ferdinand de Saussure الذي ذكر في كتابه بعبارة صريحة أن اللسانيات هي "دراسة اللغة في ذاتها ولأجل ذاتها"[1] ، انطلقت من هذه المقولة الملهمة مجموعة من التصورات والنظريات الأخرى ذات الصلة بنفس الاهتمام، كما أن التمييز بين مجموعة من الألفاظ عبَّد الطريق لدى الدارسين لاكتشاف مبادئ أخرى ذات القيمة المضافة، سيما حين ميز دي سوسير بين اللغة واللسان والكلام، ونظر في كيفية تشكل الأصوات، بما هي أصوات فونيتيكية من جهة، وبين تشكلها في ذهن السامع كونها صورا ذهنية بالأساس، وبالتالي يحضر في هذه النوعية من الدراسات، واعتبارا لمجموعة من هذه المنطلقات الأساسية، بعدا للسامع، أي المتلقي، وحيثما أخذ اعتبار المتلقي يحضر الاتصال والتواصل والتفاعل.

وقد زاد استعمال هذا المصطلح خصوصا في الفترة الممتدة بين 1930-1950، بالتحديد مع المدرسة الشكلانية وروادها الذي أسهموا بآرائهم النقدية التي انبنت على الأسلوب اللساني وأثرته في نفس الوقت مع رواد من أمثال فيكتور شكلوفسكي 1893-1984 Victor Borissovitch Chklovski الذي اهتم باللغة وأدواتها ووظائفها إلى جانب الرائد رومان جاكوبسون 1896-1982 Roman Ossipovitch Jakobson الذي كان من بين أبرز أعلام الشكلانيين الروس الذين غيروا خريطة النقد الأدبي الحديث بتصوراتهم ونظرياتهم، على رأسها نظرية التواصل.

- **في ضوء نظرية التواصل**

لفظ الاتصال واضح في اللغة، فاتصال الشيء بالشيء لقاؤهما أو تماسهما، أما التواصل فللكلام والتخاطب، إن التواصل هو تخاطب بمعنى آخر، نتواصل لنحدث الخطاب، شفهيا أو عبر منطوق الرموز أو النصوص الكتابية، والحق أن المتأمل في هذا المنحى يجد نفسه وسط مجموعة من التصورات التي تستحق الفحص

[1] Ferdinand de saussure : cour in general linguistics , philosophical library ; new york 1959, pp 10

والتمحيص، فالتواصل إنساني، فعل لابد من إدراكه إدراكا سليما، حول ما إذا كان التواصل خَرْجُ قواعد بعينها، أو كيف يمكننا أن نفهم النص عبر التواصل معه بدرجة أولى قبل أن يتواصل النص مع السامع والقارئ.

إن الذي يدعو إلى المزيد من الممارسة التأملية هو هذا الربط بين التواصل والنظرية، فإذا كانت النظريات تهدف إلى وضع الأساس من أجل التقعيد لشيء ما، أو النظر فيه بطبيعة علمية صرفة لا يخرج من الرسمي والمتداول، فكيف نظر هؤلاء النقاد، على رأسهم جاكوبسون إلى مسألة التواصل محاولا التنظير لها واستخلاص المبادئ والأسس التي تقوم عليها وبها، محاولا رسم الطريق لفهم آخر يعتمد على مجموعة من العناصر، بدءا بالناص نفسه وصولا إلى المتلقي؟

من المعلوم أن رومان جاكوبسون استطاع أن ينقل مجموعة من المعارف اللسانية مستفيدا منها ومن مبادئها للتنظير، فهو لم يكن همه النقد فقط، إنما إحداث القاعدة وخلقها، ولذلك ارتبط اسمه بمفهوم أدبية الأدب، بمعنى مجموع الجماليات التي يتميز بها الخطاب الأدبي عن خيره، وبالتالي، فنظريات جاكوبسون في تعاطيه من النصوص هي نظريات علمية بالأساس، ترمي إلى تحديد سمات وقواعد وكيفية اشتغال النص من حيث الإنتاج والتلقي.

إن نظرية التواصل التي ظهرت في أربعينيات القرن الماضي، أحدثت طفرة في تاريخ تحليل الخطاب، والخطاب الأدبي بالخصوص، ذلك أن جاكوبسون استطاع أن يحدد مستويات مختلفة لكيفية تشكل النص ودراسته، وتكاد تكون هذه المستويات مرجعا هاما للتحليلات البنيوية الحديثة، ذلك أن جاكوبسون وزع اشتغال النص على ستة عناص: "المرسل – المستقبل – الرسالة – قناة – شفرة – مرجع"[1].

وقد ورد هذا في العديد من كتب النقد الغربي والعربي التي تطرقت إلى نظرية جاكوبسون في تحليل الخطاب ورسم معالم أدبية الأدب أو علمية الأدب، من ذلك مثلا ما أورده الدكتور صلاح فضل رحمه الله قائلا " ارتبط ذلك بنظرية شاملة لجاكوبسون عن وظائف اللغة طبقا لمنظومة المرسل والرسالة والمرسل إليه وقناة التواصل والشفرة، وتمثلت لديه وظائف اللغة في ستة جوانب أبرزها هي الوظيفة الشعرية، وهي التي يصبح فيها التركيز على الرسالة ذاتها، قيمتها تكمن فيها، هذه القيمة هي التي تحدد الوظيفة الشعرية، ولا تقتصر الوظيفة الشعرية على الأدب بل توجد بمقادير متفاوتة في مستويات اللغة الأخرى.."[2]

نفهم من هذا القول هدف جاكوبسون الرامي إلى تحديد ليس فقط طريقة اشتغال وقنوات مرور الخطاب، إنما وظيفة اللغة بشكل خاص، فهو وإن كان ينظر للنص كونه رسالة تبليغية بالأساس، من مرسل إلى متلقي

[1] رومان جاكوبسون : قضايا الشعرية، ترجمة محمد الوالي ومبارك حنون، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 1988، ص27.
[2] صلاح فضل ; مناهج النقد المعاصر ومصطلحاته، ميريت للنشر والمعلومات، الطبعة الأولى، 2002، ص 92

داخل سياق ما، وبرموز أو شفرات غير مكشوفة بأداة اللغة، فالمرسل هو مصدر الخطاب، أو بتعبير آخر، منبع الرسالة، ويكون قادرا على الترميز من حيث المعنى المعروض والمقصود، بينما يكون المرسل إليه قادرا على فك هذه الشفرات المتضمنة من خلال الرسالة، والذي يمكن من ذلك هو المرجع أو السياق الذي نشأ فيه الخطاب، سواء كان سياقا تاريخيا أو جماليا أو اجتماعيا أو سياسيا.. لكل رسالة سياق، والسياق موجه ومحدد بدرجة كبيرة للمعنى، لولا السياق لما أدركنا الأنساق.

وقد أقام جاكوبسون ست وظائف من خلال ما توصل إليه عن طريق المستويات التي ذكرنا آنفا، من بينها "الوظيفة التعبيرية أو الانفعالية والوظيفة الإفهامية والوظيفة الشعرية والوظيفة المرجعية وما بعد اللغة أو ميتالسانية"[1].

ويمكن مقاربة الوظيفة التعبيرية من خلال تتبع المرسل، وما ينتج من انفعالات وتعبيرات رامية إلى إيصال معنى ما، وبالتالي يمكن لهذه الوظيفة منح الانطباع حول موقف المرسل من الكلام، أما الوظيفة الإفهامية تنتج مثلا من خلال استعمال الحجج والدلائل والتكرار للتأثير على فهم المتلقي وإبلاغه القصد وإقناعه، كما ذكر جاكوبسون الوظيفة الانتباهية، حينما يكون المراد إثارة انتباه المرسل إليه وحثه على استقبال الرسالة، بينما تتحدد الوظيفة المرجعية للغة في استحضار السياق، إن السياق يعد من الركائز التي تساعد على الإبلاغ، ولا يمكن للمرسل أن ينتج رسالة، ذات معنى، دون سياق، أما الوظيفة المتالسانية، أو ما يعرف بما وراء اللغة، تسعى لكي تحدد ما هو غامض في الخطاب أو الرسالة، أي ما بعد العرض نحو القصد، الميتالغة تهدف إلى مساعدة السامع على بلوغ قصدية المرسل إليه، غير أن الوظيفة الشعرية، والتي تعد من بين أبرز الوظائف التي ناقشها رومان جاكوبسون، تقتصر على ما هو جمالي انزياحي غير مألوف، وتكثر هذه الوظيفة في الخطابات الأدبية، وتحضر في غيرها بمستويات مختلفة، من ذلك مثلا توظيف الصور الفنية من استعارة وتشبيه ومجاز لتزيين القول أو لإيصال المعنى بشكل متفرد غير مألوف، فقد يفهم بالانزياح ما لا يفهم بالتعابير النمطية.

من البديهي أن يتبادر إلى ذهن الباحث التعالق الحاصل والمقاربة بين نظرية التواصل عند جاكوبسون والمربع السيميائي لدى غريماس Algirdas Julien Greimas 1917-1992، ولعلهما اشتركا مبدئيا في ستة مستويات تقابلها ستة وظائف، بالنسبة لجاكوبسون، وستة مستويات تقابلها ستة عوامل بالنسبة لغيرماس. ذلك أن غريماس تعامل مع الخطاب من أجل اكتشافه وتحليله من خلال ستة عوامل أساسية هي: "الذات – الموضوع –المرسل – المرسل إليه – المساعد – المعيق"[2].

[1] رومان جاكوبسون، قضايا الشعرية، مرجع سابق، ص 33

[2] ألغرداس جوليان غريماس : سيميائيات السرد، الجزء الثاني، ترجمة عبد المجيد النوسي، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2018، راجع الفصل الثالث، " العوامل، الفواعل والصور"، ص 145 – 171.

من الملاحظ أنهما يتشاكلان في أكثر من جانب، ولعل هذه الدراسة استفادت أيضا من تصورات الشكلانيين الروس، من فيهم جاكوبسون، على أساس أن نظرية التواصل تمتد جذورها إلى منطلق أساس مع لسانيات دي سوسير، وكذلك السيميائيات التي تتضمن مجموعة من مقولات اللسانيات العامة، وبالتالي فإن المرجع موصول بحقل اللسانيات وصولا إلى البنيوية الحديثة وما بعدها.

وبالتالي، هذا ما يجعل الباحثين ينفتحون على دراسة مختلف أنواع الخطاب بالتركيز على نظريات التواصل وبالاستعانة بمبادئها، ولا يعد الأدب وحده الأوفر حظا من هذه الدراسات، إنما ثمة دراسات للخطاب الديني أيضا.

- **قصة موسى عليه السلام من خلال نظرية جاكوبسون**

من المؤكد أن النقد الحديث تعامل مع النصوص بمختلف ألوانها وأشكالها، بدءا بالنص الأدبي مرورا غلى النص الديني المقدس، فلا حرج في تسليط المناهج الحديثة والحداثية على الخطابات المقدسة، ذلك أن التقريض يقتضي دراسة القديم من زاوية جديدة تمكن من إحياء المفاهيم الكبرى والنظر إليها بعين العصر، دون إغفال الميزات الخاصة بكل نسق خطابي. وقصة موسى تعد من بين أبرز القصص القرآني، على اعتبار الرمزية والمكانية الكبيرة لموسى عليه السلام كأحد أكبر أنبياء بني إسرائيل، والحق أن ثمة من تناول هذه القصة بالذات من زوايا عديدة، منها الحجاجية والبلاغية والأسلوبية والبنيوية والدلالية والتداولية.. وتوصل الباحثون إلى نتائج مائزة جعلت الدراسات تتوجه إلى إحياء النص القديم بالبحث والتحليل، وعلى ذلك المنوال نستطيع التساؤل من جديد، كيف تبدو قصة موسى عليه السلام وفقا للنظرية التواصلية الحديثة؟

لعل هذا السؤال مثير إلى درجة كبيرة، أن تبحث في ميكانيزمات اللغة المقدسة وفق نظرية حديثة تحدد لكل مجال أو مستوى وظيفة، ومن حيث أنها ستة مستويات وست وظائف سامية تجعل المتلقي يدرك إدراكا تاما ما يمكن أن يفهم بشكل علمي ممأسس، ونحن إذا حاولنا مقاربة هذه القصة مقاربة تقترب إلى أن تكون شمولية من حيث تنظيرات جاكوبسون، فلابد أن نقف عند المستويات الضرورية والوظائف المتعلقة بها، سواء التعبيرية أو الإفهامية أو المرجعية أو الشعرية وغيرها، حتى يتسنى لنا إدراك العلاقات القائمة بين مستوى الناص ومستوى النص والسامع.

ولأجل ذلك، سنورد بعض المقاطع من قصة موسى عليه السلام التي نجعلها أساسا لدراستنا، دون ذكر أطوارها وأحداثها التي تكاد تكون معروفة لدى الكل، فننظر مثلا في هذه الآيات من سورة القصص :

"نَتْلُو عَلَيْكَ مِنْ نَبَإِ مُوسَى وَفِرْعَوْنَ بِالْحَقِّ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ (3) إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ (4) وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ (5) وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ (6) وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ (7) فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ"[1].

وفي مقطع آخر من النص القرآني ما يدل على العديد من الدلالة التي تكون معينة على فهم المجرى والسياق العام للحكاية، نجد ما ذكر من سورة طه :

"وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى (9) إِذْ رَأَى نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى (10) فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَى (11) إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى (12) وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى (13) إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي (14) إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى (15) فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرْدَى (16) وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى (17) قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى (18) قَالَ أَلْقِهَا يَا مُوسَى (19) فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى (20) قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى"[2]

ويمكننا أن نورد مقطعا ثالثا يبنى عليه القادم من الدراسة، والذي يعد في نظرنا من بين أهم المقاطع لما يحتوي من مرجعيات خطابية ووظائف أساسية متعددة، نجد في سورة القصص :

"وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ (14) وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ (15) قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ"[3]

كما يمكن الاعتماد على مقطع رابع لتتضح معالم الحكاية من نفس السورة :

[1] سورة القصص، من الآية 3 إلى الآية 7
[2] سورة طه، من الآية 9 إلى الآية 20
[3] سورة القصص، من الآية 14 إلى الآية 16.

" وَقَالَ مُوسَى رَبِّي أَعْلَمُ بِمَنْ جَاءَ بِالْهُدَى مِنْ عِنْدِهِ وَمَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ (37) وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي فَأَوْقِدْ لِي يَا هَامَانُ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَلْ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ (38)"[1].

لقد تعمدنا استحضار النص الأصلي دون كتابة ملخص، حتى يتسنى لنا التعامل مع الخطاب بشكل مباشر، ويكون التحليل موجها بناء على ألفاظ اللغة الأصل، دون إغفال ما يمكن أن يكون مهما من الأحداث، نحن استعنا بمقاطع مختلفة من الخطاب القرآني، محاولين التعاطي لمستوياته المختلفة حسب تصورات جاكوبسون، بالتركيز على الوظائف الست التي جعلها رومان أساسا لفهم كيفية اشتغال النص وإدراكه، سواء من حيث النسق أو من حيث السياق والمرجع.

• في مستويات النظرية

إن الحديث عن قصة موسى من خلال نظرية جاكوبسون يقتضي الوقوف عند أول مستوى، والذي يعد مصدرا مهما لبدء النص، بما هو خالق الكلام ومنبعه والأساس الذي يأتي منه الحكي، والكلام هنا حول المرسل.

يتضح أن المرسل في النص القصصي هو الراوي، الله جل جلاله، فمنه يأتي الكلام والخبر، وعلى لسانه تتحدث الشخوص الأخرى، وبالتالي فإن النظر في هذا المستوى هو النظر في أصل اللغة ومنطوقها الآتي من السماء، فلا أحد يملك القدرة على تشكيل القصة من غير ساردها الأصلي، الذي يعرف أكثر مما تعرف الشخوص نفسها، بما هو خالق لها، وهو الأمر الذي يذكرنا بما يقوله لوسيان غولدمان Lucien Goldmann 1913-1970 حول الرؤية من الخلف لدى السارد الذي يعد بمثابة "الإله الخفي"[2]، فالمرسل في القصة القرآنية إله خفي في ضوء السرديات المعاصرة، على اعتبار أن المرسل قادر على معرفة أكثر مما تعرفه الحكاية ذاتها، وما يعرفه المتلقي نفسه.

أما من ناحية المرسل إليه، فهو لا يتشكل خطيّا، إنما يأتي حسب سياق الخطاب، فتارة يكون المخاطب هو النبي، وتارة أخرى نجده أم موسى، غير أن من داخل هذا المستوى تتوزع زوايا أخرى من داخل القصة، تتعدد بتعدد الشخوص وتتراوح بين المرسل والمرسل إليه بشكل غير وحدوي، فنجد مثلا في هذا القول "نَتْلُو عَلَيْكَ مِنْ نَبَإِ مُوسَى وَفِرْعَوْنَ بِالْحَقِّ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ" القصص 3، أن المرسل هو الله، بينما المخاطب نبيه عليه السلام، لكننا في آية أخرى من نفس القصة، نجد المرسل والمرسل إليه من زاوية مغايرة إذا دققنا

[1] سورة القصص، من الآية 37 إلى الآية 38.

[2] راجع : لوسيان غولدمان، الإله الخفي، ترجمة زبيدة القاضي، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2010

النظر "وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى (17) قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى" طه، في هذه الآية يتغير المرسل إليه من حين لآخر، في عملية التخاطب والتواصل لا يستقر المستوى في مكانه على طول مسار الحكاية، ذلك أن القصة تحكى على لسان الشخوص المتعددة، فنجد موسى عليه السلام في مستوى المرسل، ونجد فرعون أيضا في هذا المستوى، لكنها فروع بالنظر إلى المرسل الأول الذي عند تتفرع الأحداث والمسارات والمعاني.

ولا يمكن الحديث عن هذين المستويين دون خرجهما، فالرسالة هي خرج حضور المرسل والمستقبل، وإلا لن يكون هناك تواصل بالمعنى الكامل، فلا تواصل دون معاني أو مفاهيم، ولا براءة في التواصل والخطاب بتعبير فوكو Michel Foucault 1926-1984، إنما هو "مراقب، ومنظم، ومعاد توزيعه من خلال عدد من الإجراءات التي يكون دورها هو الحد من مخاطره"[1]، وبالتالي فإن لكل خطاب دور، وهذا الدور يتجلى أساسا في خلق وتوزيع الرسالة بعدد من المعاني المحورية والجوهرية، ومن البديهي أن الخطاب القرآني من خلال قصة موسى عليه السلام، حامل لرسالة هامة، تكاد تكون معروفة لدى جل المهتمين والدارسين، كما أن النص المقدس غايته السامية توزيع الرسالة وإحداث الأثر لدى مستقبليها، ولابد لأجل ذلك من استحضار مجموعة من المبادئ، وفقا لجاكوبسون فإن لكل رسالة سياق.

إن السياق يؤدي دورا هامة لإنتاج المعنى لدى المرسل، ولتحديد التأويل لدى المتلقي وعدم ضياعه أو التأثير سلبا على الإدراك والفهم. ولا يكون السياق مختلفا كثيرا، بل يراعي مجموع الخبرات والمعارف والتمثلات المشتركة بين في البيئة الواحدة، ولذلك، فالسياق في قصة موسى عليه السلام أحدث الأساس الذي يقوم عليه الفهم، إنها المرجعية الدينية التي تشترك فيها البيئة العربية، كما أن القصص محكى نتيجة للسياق نفسه، وما هو معروف وراسخ في الأذهان من مسلمات وغيبيات جعل الرسالة تكتمل ملامحها وتتضح معالمها.

لقد أكد جاكوبسون على أهمية السياق في مجموع تنظيراته حول النظرية التواصلية، والحق أن لا شيء يخلو من مرجعيته أو يتجرد منها، إن المرجعية بتعبير جاكوبسون بمثابة هوية للرسالة، بدونها يضيع المعنى وتختلف الرؤى والتصورات حول مفاد الخطاب، ولا تخرج قصة موسى عن هذا القول، في إطار استخلاص الأنساق والسير على رسم المسارات الجديدة دون إغفال السالف، وهو الأمر الضروري في القصة من أجل التوصل إلى القصد، يلعب السياق في هذه القصة القرآنية دور المسير الذي يوجه المتلقي إلى إدراك معانيها.

هذا وقد نجد في القصة ذاتها ما يصطلح عليه جاكوبسون بالشفرة code، إن الرسالة بتعبير رومان لا تأتي واضحة المعالم بشكل مطلق وكلي، إنما تستوجب فك بعض الرموز والشفرات التي تلتف حول المعنى،

[1] ميشيل فوكو، نظام الخطاب، ترجمة محمد سبيلا، ص 4

والتي بدورها تكون أساسا لهذا المعنى المكتمل بها لا بدونها، إن الشفرة أو الرمز يحضر في قصة موسى عليه السلام بجلاء، ذلك أن الخطاب القرآني يستعمل مجموعة من المحسنات اللفظية والبديعية والاستعارات والمجازات، سيما من حيث اختيار الألفاظ والاستعمال اللغوي العام، ويختلف الباحثون في كون أن النص القرآني في مجمله ممتلئ بالرموز. إن البعد الرمزي في نظر جاكوبسون أساسي جدا لجعل المتلقي يستدعي تمثلاته وسياقاته المشتركة من أجل التأويل والوصول إلى المعنى العام.

- **في وظائف اللغة**

إن جاكوبسون ركز في تنظيراته على مجموعة من المخرجات ذات الأولوية، من ذلك مثلا البعد الوظيفي للغة، فلا توجد لغة من أجل ذاتها، إنما تعيش من أجل أن تؤدي عملها ووظيفتها، بل هي وظائف متعددة حسب ياكوبسون، وقد سبق أن أوردنا ذلك في ما سلف من هذه الدراسة، كما أنه لم يستثني كل الأنساق من هذه الوظيفية للغة، بل هو يرى أن جل النسق قابل لتطبيق هذا التصور الوظيفي، فنجده يقول بجلاء "إن مسألة حضور وتراتبية تلك الوظائف الأساسية التي نلاحظها في اللغة .. يجب أن تطبق أيضا على كل الأنظمة السيميائية الأخرى"[1]

يعتبر جاكوبسون بهذا الرأي أن اللغة والنظم السيميائية المتنوعة من إشارات وعلامات تؤدي بعدها الوظيفي بالأساس، سواء في نطاق المحكي أو المرئي أو المسموع... ولقد حضر هذا البعد بمستوياته الستة في قصة موسى عليه السلام، سواء من خلال الوظيفية التعبيرية أو الإفهامية أو الشعرية وغيرها..

ونستطيع أن نقول إن القصة موضوع الاشتغال، بما فيها من مستويات كاملة، ارتبط كل مستوى منها بوظيفة، فمثلا من حيث الوظيفة التعبيرية، نجد أن المرسل يعبر عن أحداث وأفكار وغايات، وذلك يدرك من خلال القصة ذاتها، ثم من خلال اللغة المستعملة التي انبنت على مجموعة من الجمل الخبرية التقريرية في طابقها السردي، ومن الواضح للقارئ أن يكتشف مجموع العبارات والانفعالات التي يحدثها مستوى المرسل، وذلك بغرض جوهرية، فالتعبير لغاية، التعبير وسيلة لأجل الوصول إلى غاية هو الأساس، وتتمثل الغاية في القصة من خلال الوظيفة الانفعالية في إنتاج الفكرة أولا والتعبير عنها وإيصالها.

أما من حيث الوظيفة الإفهامية، فيكون المتلقي فيها مستقبلا للغة خالقا للفهم والمعنى، حسب مجموع الإرشادات والألفاظ الحاملة للدلالة، وبالتالي إننا نكتشف في قصة موسى عليه السلام مجموعة من الأسس التي تقوم عليها هذه الوظيفة، من قبيل الأسئلة والتفسير والشرح والإبلاغ والتسلسل والتناوب بين الشخوص.

[1] رومان جاكوبسون، الإتجاهات الأساسية في علم اللغة، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى 2002، ص 57

لقد حضرت هذه الوظيفة في مجموع القصة التي أوردنا مقاطع منها، بحيث يستطيع القارئ نفسه، باعتباره مستقبل ثان أن يفهم المقولات والغايات والأغراض والمقاصد. ثم إن قصة موسى عليه السلام، بالنظر إلى المرسل المخاطب في النص، فإن الله جل جلاله يحكي القصة لا لغرض السرد، إنما لمجموعة من الأمور، من بينها الإفهام الذي هو أساس التلقي، فنجد القصة موزعة على مجموعة من الأدوات من قبيل التفسير والشرح والتأكيد والأخبار والمقارنة، وكل ذلك يصب في منحى الوظيفة الإفهامية الإبلاغية التي توجه المتلقي إلى حدود تأويله.

لقد ساعد مجموع الأساليب الموظفة في جعل هذا البعد الوظيفي قائم الذات، سيما من حيث التعبير أو الفهم، ثم إن حضور الجانبين معا شكل جزءا هاما من النظرية التواصلية لدى جاكوبسون في مجملها، حيث أن المتتبع لآثار الأبعاد الوظيفية الكبرى في القصة، يجد نفسه محاطا بالعديد من الإرشادات والتوجيهات اللغوية والأسلوبية أو النفسية، ومن جهة ثانية، من حيث التلقي، بما هو مستقبل ثان، ونقصد هنا نحن القراء، نستطيع أن نفهم مثلا بأن موسى عليه السلام كان خائفا في فترة من فترات الحكاية، وكان حكيما عليما في فترات أخرى.

ولا يمكن للباحث في هذا المجال أن لا يقف عند وظيفة أساسية في القصة، شكلت البعد الجمالي والرمزي على امتداد الحكاية، يستطيع القراء ملاحظتها من خلال الاستعمالات اللغوية من مجازات وصور فنية كثيفة، لقد أدت الوظيفة الشعرية في قصة سيدنا موسى عليه السلام أبعادها الجمالية البلاغية والإبلاغية معا، وكثيرا ما يخصص الخطاب القرآني لأجد الإدراك مجموعة من التشبيهات والاستعارات والتقديم والتأخير واختيار الألفاظ وتزيين القول بالسجع حتى تحدث النبرة التي تشد ذهن المرسل إليه ولا تفلته، وأيضا لأنه خطاب إلهي مقدس، فلابد له أن يختلف عن خيره، ويحقق ماهيته المتفردة، فنلاحظ مثلا توالي عبارات قرآنية ذات الوزن المتشابه والنبر الواحد من قبيل " المفسدين – الوارثين – المرسلين – خاطئين .. " وذلك يأتي اتباعا في آخر الآيات، يستطيع المتلقي من خلالها أن يزيد من انتباهه وتذوقه للغة مختارة بعناية وغير شبيه بالكلام العامي اليومي. وقد كثرت هذه المحسنات كما هو معلوم في الخطاب القرآني بشكل عام.

يجد جاكوبسون في هذه الوظيفة ملاذه الأول، على أساس أنه درس الشعر وحاول أن يجد أدبيته، غير أنه لم يجعل الوظيفة الشعرية حكرا على الشعر أو النصوص الأدبية بذاتها، إنما اعتبر أن جل النظم اللسانية قابلة لأن تدرس من زاوية شعرية، وذلك بالنظر لما أسماه " الاختيار والتأليف "[1]، لقد أكد جاكوبسون من خلال هذه الثنائية أن الوظيفة الشعرية تكمن في كيفية اختيار اللفظ من بين المؤتلف بينها، ويكون ذلك الإسقاط اللفظي غير ذي عشوائية، إنما هو الأساس التي تقوم عليه الشعرية ذاتها، ومن خلال هذه المبادئ

[1] رومان جاكوبسون، قضايا الشعرية، مرجع سابق، ص 33- 34

شكل جاكوبسون ما يعرف بأدبية الأدب، أي ما يجعل الكتابة الأدبية في ثوبها الأدبي، وهو ما يجعلنا نقول إن هذا النص أدبي وذلك نص آخر، وما يوجد في النص الأدبي من مجمل العلوم البلاغية يشترك في النص المقدس، فالأمة العربية أمة بيان بالأساس، ولذلك تكون قصة سيدنا موسى عليه السلام استعانت في نقل مجموع أصواتها وأبنيتها اللسانية بوظيفة جوهرية لا يمكن تجاوزها، هي الوظيفة الشعرية، "فتحليل النظم يعود كليا إلى كفاءة الشعرية"[1] هذا القول يؤكد على ضرورة التحليل في المستوى الشعري باعتباره حمال تأويل، ولا فهم دون تأويل، فالخطاب في قصة موسى عليه السلام في أغلب المواضع خطاب شعري بالمعنى الوظيفي، يستطيع المتلقي أن يتتبع اللغة في أدبيتها وسموها اختياراتها وعباراتها الغير معهودة والواضحة في نفس الآن.

هذا ولقد أورد جاكوبسون وظيفة هامة وأساسية تعد من ركائز فهم اللغة، وهو ما اصطلح عليه بالوظيفة الميتالسانية، أو ما وراء اللغة، أو الميتالغة أو ما بعد اللغة، فكثيرة هي المصطلحات التي اتخذها النقد العربي منطلقا له، غير أن هذا المصطلح إذا أردنا التدقيق فيه، فيمكننا أن نطر السؤال التالي: هل ثمة شيء ما، وراء اللغة؟ بماذا تتدثر اللغة؟

يستدعي منا هذا القول أن نقف عند التصورات التي جاء بها برتراند راسل Bertrand Arthur William Russell 1872-1970 قائلا : " قبل أن نفهم اللغة، يجب تجريدها من خصائصها الغامضة والموحية بالرعب"[2].

يتضح من خلال قول راسل أن اللغة وعاء لمجموعة من الإيديولوجيات والأفكار، وعاء للغموض ذاته الذي يستدعي التأويلات والتفاسير، وعاء أيضا للإنفعالات والمشاعر والأحاسيس والتصورات والتمثيلات النفسية الكثيرة، إن الميتالسان يكشف المستور عن الغايات والمقاصد، وهو ما يجعلنا نقول إن القصة القرآنية موضوع الدراسة، بما هي خطاب، لا تقف حدود تأويله عند المكتوب، إنما حدوده تتجاوز المكتوب إلى ما بين السطور. إن هذه الوظيفة تعد من بين الأسس التي تمكن من قراءة البياض، ولا تجعل المتلقي أو المرسل إليه مقتصرا على المنطوق أو المكتوب من اللغة. فهي تتدثر بالإيديولوجيات الخفية والغامضة، والغايات الكبرى والمقاصد الرئيسية التي لا تنكشف إلا بانكشاف ما وراء اللسان.

ولذلك ما غايتنا من القصص القرآني، ولما يقدم المرسل، الذي هو الله في قصة موسى عليه السلام مجموع الأحداث والمرويات الكبرى، فلا شك أن الرغبة في تكوين شخصية النبية وشد أمره وتقوية عزيمته، ووضعه في سياق الرسالة وحثه على مجموع الإجراءات والمصاعب التي تنتظره في طريق محفوفة بالخطر

[1] نفسه، ص 35

[2] برتراند راسل: ما وراء المعنى والحقيقة، ترجمة محمد قدري عمارة، المجلس الإعلامي للثقافة، 2005، ص 23

والرعب، لكن الأسلوب القرآني كثيرا ما يحمل اللغة من الانفعالات ما يكفي لاستعادة المخاطب سبيل هدوئه وطمأنة قلبه.

خاتمة

بناء على ما سبق يمكننا أن نستخلص من دراستنا هذه مجموعة من التصورات التي انبنت على التمازج بين النظرية الحديثة والنص القديم، بما هو تاريخي إيديولوجي بالأساس، وقد نخرج بخلاصات كبرى من بينها :

- نظرية التواصل لدى جاكوبسون نظرية لغوية تمتد جذورها إلى اللسانيات الحديثة، كما شكلت تصورات الشكلانيين الروس منطلقا حاسما في تكوين نظرية تواصلية.
- يمكن دراسة النص المقدس دراسة حديثة تقوم على التقريض بين القديم والجديد، وذلك ما يبين انفتاح كل النصوص على مستويات هذه النظرية.
- تستجيب قصة موسى عليه السلام لزواية التحليل في نظرية التواصل، سيما في أقطابها الكبرى مثل المرسل والمستقبل والرسالة والسياق...
- انفتاح لغة القصة على وظائفها الكاملة، بدءا من التعبيرية الإنفعالية وصولا إلى الإفهامية والانتباهية والشعرية وغيرها.

وعلى هذا الأساس، تكون قصة موسى عليه السلام موضوع التحليل، غير متعارضة مع هذا المنهج اللغوي الحديث، والحق أن نظرية التواصل، تستطيع اكتشاف المستور من المعنى، وتفكك العلاقات القائمة بين كل المستويات الأساسية.

لائحة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- رومان جاكوبسون: قضايا الشعرية، ترجمة محمد الوالي ومبارك حنون، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 1988
- صلاح فضل ; مناهج النقد المعاصر ومصطلحاته، ميريت للنشر والمعلومات، الطبعة الأولى، 2002
- ألغرداس جوليان غريماس: سيميائيات السرد، الجزء الثاني، ترجمة عبد المجيد النوسي، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2018
- لوسيان غولدمان، الإله الخفي، ترجمة زبيدة القاضي، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2010
- ميشيل فوكو، نظام الخطاب، ترجمة محمد سبيلا
- رومان جاكوبسون، الإتجاهات الأساسية في علم اللغة، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى 2002
- برتراند راسل: ما وراء المعنى والحقيقة، ترجمة محمد قدري عمارة، المجلس الإعلامي للثقافة، 2005
- Ferdinand de saussure : cour in general linguistics , philosophical library ; new york 1959

إشكاليات الترجمة الأدبية في زمن الذكاء الاصطناعي
- الخبز الحافي لمحمد شكري أنموذجا -

نجاة الغوز
طالبة باحثة في سلك الدكتوراه
كلية الآداب و العلوم الإنسانية
جامعة محمد الأول بوجدة - المغرب

مقدمة:

تعتبر رواية الخبز الحافي للروائي المغربي محمد شكري أهم الأعمال السردية المغربية المعاصرة، واستطاعت أن تصور الواقع الحقيقي بخلفية تلامس ذات القارئ، والمبدع في تماه كبير. وقد خلفت نوعا من الضجة الفكرية والثقافية والمجتمعية، خاصة بعد ترجمتها إلى لغات عديدة، من أبرزها الفرنسية والإنجليزية والإسبانية.

نحاول من خلال هذه الدراسة، أن نعالج الإشكاليات التي واجهتها الترجمة الأدبية لرواية الخبز الحافي وكيفية تلقي الآخر/ الغرب لها، محاولين أن نجعل الترجمتين الفرنسية والإنجليزية في مقارنة مع الترجمة الآلية للذكاء الاصطناعي، بغية استعراض ذلك التفاعل الثقافي، واللغوي في بعض الأحيان ودور الترجمة الآلية في خلق التقارب الثقافي والإنساني بين النصوص الإبداعية العالمية.

1. الترجمة وهوية النص الإبداعي: مقاربة ثقافية.

الخبز الحافي هي رواية تندرج ضمن السيرة الذاتية، تحاول أن تعكس الواقع الحقيقي بتناقضاته المتضاربة والتي عكسها محمد شكري في تجربته الخاصة. تسرد الرواية، بجرأة غير مسبوقة، حياة الكاتب العالمي محمد شكري وطرحه بطريقة جيدة للطابوهات المسكوت عنها في المجتمعات العربية والإسلامية، متسامحا في ذلك مع كينونته وذاته، محاولا جعل الواقع أسطرا في روايته دونما زيف أو تجميل لغوي. هذا المحور يحاول الوقوف على الهوية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي نشأت في ثناياها هذا النص السردي الابداعي، وفي هذا السياق هل يمكن للترجمة أن تحافظ على الهوية الثقافية للنص الإبداعي ؟

2. الترجمة الأدبية الآلية: الأدب في زمن الذكاء الاصطناعي.

تشكل ترجمة الخبز الحافي تحديًا على عدة مستويات، خاصة فيما يتعلق بنقل لغة الرواية وروحها إلى القراء الغربيين.

ولاشك أن الترجمة الآلية لهذه الرواية لها خصائصها التي تميزها عن باقي الترجمات الإنسانية، على اعتبار أن فالذكاء الاصطناعي في أصله محاولة الآلة محاكاة الإنسان في فهم الظواهر العلمية والمعرفية والإبداعية، وإيجاد حلول لها والقدرة على القيام بنفس العمليات المهاراتية التي يقوم بها الإنسان أي القدرة على أداء المهام التي تتطلب محاكاة الذكاء البشري،، مثل الإدراك والاستدلال والتعلم، إننا نرى تطبيقات الذكاء الاصطناعي في كل مكان في حياتنا اليومية خاصة في هواتفنا، بمعنى أن الترجمة الآلية أصبحت متاحة بشكل سريع وجاهز دونما تعب وجهد، ولكن هل هذه الترجمة الآلية السريعة للإبداع يمكن أن تجاري الإبداع البشري في الدقة والجمالية والجودة؟

3. الخبز الحافي مابين الفرنسية والإنجليزية والذكاء الاصطناعي: مدارات وتقاطعات.

نعالج من خلال هذا المحور بعض التقاطعات اللغوية والثقافية في الترجمة التي قدمت لرواية الخبز الحافي، ما بين الترجمة الفرنسية والانجليزية، ونحاول الوقوف بالذات عند نقط التلاقي والتباعد بين الترجمتين، محاولين إضافة ترجمة بعض العبارات في الرواية باستعمال الذكاء الاصطناعي، وتسجيل ملاحظات حول الترجمات الثلاث، الفرنسية، الانجليزية، وترجمة الذكاء الاصطناعي، وهل استطاعت الترجمات الثلاث الحفاظ على هوية النص الأصلي.

خاتمة

تشكل الترجمة أداة تواصل بين الأمم والشعوب، وهي عملية ثقافية ومعرفية بين الأنا والآخر، هذا الآخر المختلف فكريا وثقافيا وإيديولوجيا، وهذا الاختلاف يخلق إشكالات ترافق فعل الترجمة من النص الأصلي إلى النص المترجم. وعليه فالترجمة لا يمكن أن تصنع هوية النص المترجم، ولكنها تسهم في بناء إستراتيجية للخطاب التواصلي، بمعنى يصبح النص المترجم إستراتيجية في مستوى معين يسعى من خلاله المترجم إلى محاولة تشييد خطاب للتواصل الإبداعي والفكري والإنساني.

إن رواية الخبز الحافي مثال حي على هذا التواصل الإبداعي والفكري، وتكشف ترجمتها من خلال لغات عدة على رأسها الإنجليزية والفرنسية، وحاليا الذكاء الاصطناعي على قيمة الأدب المقارن باعتباره الجسر اللغوي بين الأمم والحضارات.

- **الترجمة وهوية النص الإبداعي: مقاربة ثقافية.**

لعبت الترجمة الأدبية دورا محوريا في إشعاع ثقافة إبداعية بين مختلف شعوب الأرض، فبفضلها استطعنا أن نلج عوالم الكتابة الإبداعية والفكرية سواء القديمة منها أو الحديثة، فلولا الترجمة ما كنا استطعنا أن نتذوق الأدب اليوناني القديم، ولولاها ما كان الآخر (الغرب) قد تعرف على الأعمال الإبداعية العربية، فالترجمة استطاعت أن تربط بين عوالم ومذاهب ثقافات إنسانية مختلفة " إنها نقل نص أدبي من سياق ثقافي إلى سياق آخر يختلف عنه، وهذا من شأنه أن يجعل من الترجمة الأدبية ظاهرة مهمة من الظواهر المميزة للحركة الثقافية والإسهام في تنميتها"[1]، فتكون على هذا الأساس الترجمة وسيلة نقل معرفية وثقافية للنص الإبداعي، بل وتسهم الترجمة في خلق تلاقح ثقافي بين الأمم والشعوب، إنها تماه متميز بين ثقافة النص الأصلي وثقافة النص الثاني المتولد عن النص الأول، وهذا يحيل على مكانة الترجمة الإبداعية التي تعانق أفقا معرفية وثقافية وإنسانية لاغية فيها الحدود الجغرافية، وتكون الترجمة بذلك تلعب دورا محوريا في بناء الجسر الثقافي والتواصل الإبداعي والجمالي بين الناس، بل أن الترجمة لا تعني مجرد الانتقال من لغة إلى إلى أخرى أنها أكبر من ذلك بكثير، " ترجمة نص ما معناه الانتقال به من كون ثقافي إلى كون آخر، وليس فقط من لغة إلى أخرى"[2] خالقة بذلك فضاء للنقاش و الحوار اللغوي والإبداعي،ولاشك أن هذا الحوار الثقافي الذي تحاول الترجمة الأدبية صناعته حوار مميز باعتبار أنه يتأسس على أسس جمالية وفنية، فنقل الجمال والفن في حد ذاته إبداع يوازي الإبداع الأول، وكأننا هنا أصبحنا تحدث عن الترجمة باعتبارها وجها آخر للفنية والجمالية الخطابية.

الترجمة الإبداعية من هذا المنطلق زاوية إبداعية أخرى تعكس فنية المترجم وخبرته الدمالية والفكرية والثقافية حيث إن" كل عمل مترجم هو في الحقيقة محصلة لتلاقي إبداع المؤلف ومفهوم المترجم له على ضوء خبرته باللغة التي يترجم إليها، وفي أطار ثقافته الخاصة وأعراف أدب اللغة"[3] فالمترجم هنا ينتقل من فعل البحث عن المعنى والدلالة اللغوية للكلمات إلى فعل الإبداع في فهم تلك الدلالات وخلق حياة إبداعية وفنية وجمالية أخرى للنص الأول، خلق نص ثان يحافظ على كينونته الجمالية، وسماته الاجتماعية والثقافية أي أن المترجم الإبداعي" يتحول من بذلك من مجرد وسيط لغوي يقف على ضفاف الثقافات إلى عضو فعال في نقل مضامينها، متحديا كل العقبات التي يطرحها النص الأدبي"[4]

---

[1] - جان أليكسان: الترجمة الأدبية والتنمية الثقافية ، مجلة الوحدة ع62/61 ص97.

[2]- رشيد برهون: الترجمة ورهانات العولمة والمثاقفة، مجلة عالم الفكر، الكويت، ع1 مجلد31 سنة 2002ص 173.

[3] - محمد عناني: الترجمة الادبية بين النظرية والتطبيق، لونجمان القاهرة، سنة 2003. ص 04.

[4] - شعال هوارية: شعال هوارية: جدل الهوية في الترجمة الادبية، مجلة اللغات والترجمة المجلد 3 العدد 01، مختبر تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تعليم اللغات والترجمة، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ص 118 .

ولكن السؤال المطروح في هذا الصدد هو هل حقا يحافظ النص الإبداعي المترجم على هويته، وإلى أي حد يمكن أن نتحدث عن نص إبداعي مترجم يحافظ حقا على هويته الثقافية والاجتماعية والثقافية ؟

نتفق مبدئيا على أن النص الإبداعي هو انعكاس حقيقي لواقع المبدع في تجلياته المختلفة ومستوياته المعينة، بناء عليه فالترجمة الإبداعية لا تتوقف عند مجرد النقل اللغوي والدلالي إنما تصبح أداة للنقل الثقافي والفلسفي الذي تتبلور من خلاله رؤية المبدعة من جهة ورؤية المترجم من جهة ثانية، والمترجم قبل أن يكون ناقلا لغويا فهو قارئ مؤول للنص، وفي تأويله للنص يستحضر هذا البعد الثقافي المجسد لهوية وذاتية النص الإبداعي" يغدو كل مترجم مؤولا"[1] وفي هذا التأويل محاولة خلق نص جديد يوازي النص الأول في جمالياته ويحاول أن يبقي ما أمكن ذلك على هويته الثقافية و الجمالية والفلسفية، هذه الهوية التي يحاول المترجم الحفاظ عليها ضمن بوتقتها الفنية والجمالية والإبداعية تستدعي أن يكون المترجم عارفا ملما بالمبدع وما يحيطه من ثقافة وتقاليد وعادات" إن الآخر ليس أحد موضوعات أفكاري، ولكنه مثلي فاعل حقيقي للفكر، إنه يدركني أنا نفسي كآخر غير هو، إننا معا نستهدف العالم كطبيعة مشتركة، وإننا معا أيضا نبني مجموعات أشخاص قادرة على أن تتصرف بدورها على مسرح التاريخ كشخصيات من درجة عليا... فالفرضية التي أكون فيها أنا وحدي، لايمكن أن تصبح قادرة على الشمولية من دون معونة الآخر، الذي يساعدني على جمعي لذاتي وتثبيتي ومحافظتي على بقائي داخل هويتي"[2] في هذا المقطع تظهر نظرة المبدع تجاه المترجم، يؤكد بول ريكور على أن المترجم هو الآخر يجب أن يكون منشغلا بادراك العالم الذي هو قالب النص الإبداعي والمشترك الإنساني بين المبدع والمترجم والإبداع، وأن المترجم هو في أصله مساعد المبدع في تصوير هذا العالم في بوتقة الإبداع، بل أكثر من هذا يؤكد بول ريكور على فكرة محورية في مسألة الحفاظ على الهوية الإبداعية ألا وهي أن المترجم معاون المبدع في الحفاظ على الهوية بمستوياتها المتعددة، ووضعه داخل إطارها الإنساني الاجتماعي الثقافي الفلسفي... لهذا فالمترجم يحمل مسؤولية الفهم والتأويل والحفاظ على ذات المبدع في نصه دونما المساس بتلك الهوية التي خلقها في النص الإبداعي.

إضافة إلى هذه المسؤولية فإنه أيضا يحمل مسؤولية الحفاظ على الشخصية الثقافية للمبدع دونما أن تنصهر هذه الشخصية في ردهات الدلالات اللغوية والتعبيرية إنها عملية ابستيمولوجية بالدرجة الأولى حيث إنه " أثناء ممارسة الفعل الترجمي ينبغي على المترجم الانتباه إلى عناصر هذه العملية المعرفية، انطلاقا من المؤلف الذي حرر النص، إلى القارئ المستقبل لهذا النص، لأن هوية الأول قد تختلف عن هوية الثاني بل وحتى

[1] - بول ريكور: عن الترجمة، ترجمة حسين خمري، الجزائر منشورات اتلاف ط1 سنة 2008 ص 12.
[2] - محمد بهاوي: في فلسفة الغير، نصوص فلسفية مختارة ومترجمة، المغرب أفريقيا الشرق ج6 ص 37.

الثقافة تتباين حسب السياق الذي تحاك منه، ومن ثم وجب عليه احترام المسافة الثقافية بينهما"[1] فعلى المترجم أن يراعي هذه الشروط الموضوعية ويستحضرها بكل أمانة علمية فلابد أن يضع في الحسبان أنه يترجم لمبدع تولد لديه الإبداع في لحظة شعورية إنسانية بأبعادها الثقافية و الجمالية، كما لا ينسى متلقي هذا النص الإبداعي ويستحضره هو الآخر في عملية الترجمة مراعيا شروطه المعرفية والإنسانية والثقافية، وعليه فالمترجم مطالب باحترام مسافة ثقافية ومعرفية وإنسانية واجتماعية بين الطرفين معا، في ذات الآن أن يحاول خلق روابط تواصلية بين الطرفين بين ثقافتين بين وجودين مختلفين على عدة أصعدة ذاتية وموضوعاتي.

يسعى المترجم إلى محاولة خلق نقطة تلاق بين الثقافتين وهو ما يجعله " حالة أللاستقرار، بين الكر والفر، بين أن يكون مؤلفا ثانيا للعمل في ثقافة الوصول، أي أن يكون ذاته وبين أن يكون مجرد وسيط أو وعاء للآخر، وليس هذا فحسب، بل يجد نفسه عالقا على الحدود بين الخارج والداخل، بين ثقافة وافدة وثقافة مضيفة، الشيء الذي يفقده الكلية المتماسكة، التي تصنع له هوية مستقلة وقائمة بذاتها، وهو بذلك منزوع الهوية، هويته الشخصية، إذ عليه أن يبقي على هوية صاحب النص الأصل، فيصيغ نصا غريبا على القارئ الهدف، وإما يبني نصا بلون لغة وثقافة الوصول، ليكون نصا مفهوما ومقبولا"[2] هذا سعي الدائم من طرف المترجم لمحاولة خلق مساحة ثقافية بين النص المترجم والنص الأصلي، يجعل منه مؤلفا ثانيا يصل بين النصين معا خالقا بذلك نصا يشترط فيه الوضوح والدقة اللغوية التي تعيش في كنف ثقافتها الأولى.

لن نخفي أن الترجمة مهما كان المترجم حاذقا وأديبا في الترجمة إلا أنه لا تنفك تنفلت من قبضة اللغة وما يمكن أن ينتج عنها من إشكالات" تطرح الترجمة هنا مشاكل لغوية ذات خلفيات ثقافية متصلة بكل لغة، بثقافتها وبرؤيتها للعالم، وبالنظام الذهني الذي تنتج داخله معانيها الضمنية وعباراتها المسكوكة واستعاراتها. وبالتالي ستقوم كل لغة في حالة سقوط المطر الغزير بالإحالة على قيمها الثقافية والبيئية لتعبر عن هذا الوضع الخاص بتغير الطقس"[3] فالسياق الثقافي والفلسفي والنفسي يلعب دور المعرقل بالنسبة للمترجم فيصعب عليه أن يعطي ترجمة مطلقة نهائية، هذا الإشكال يفتح باب التنوع والاختلاف في الترجمة و ويعود هذا الاختلاف إلى اختلاف الهوية والثقافة والخلفية الفلسفية والنفسية والاجتماعية بين المترجم و المبدع، نوعا ما يمكن لهذه الفروق أن تختفي أو تقل حدتها عندما يكون المترجم منتميا إلى بيئة المبدع الثقافية والاجتماعية والفكرية، تتماهى

[1] - شعال هوارية: جدل الهوية في الترجمة الادبية، مجلة اللغات والترجمة المجلد 3 العدد 01، مختبر تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تعليم اللغات والترجمة، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ص 121.

[2] - نفسه ص121.

[3] - سعيد الحنصالي: الترجمة وإشكالات ما لا يمكن ترجمته، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ، مجلد 3 عدد2 دجنبر 2022جامعة محمد الخامس بالرباط ص|234.

هوية المبدع مع هوية المترجم مشكلتان هوية واحدة تنصهر في بوثقة الذات الكاتبة، باعتبار أن المرجع الثقافي والاجتماعي والفكري والفلسفي واحد.

قد تخون الترجمة النص الإبداعي الأصلي ثقافيا، لكنها تحقق نوعا من التواصل المعرفي بين الأمم وتنسج خيطا رفيعا للتعايش الثقافي، والمترجم يعلو بالنص المترجم مستحضرا من خلاله هوية المبدع وثقافته وفي ذات الآن محاولا أن يخلق تزاوجا بين هويتين وثقافتين تنصهران معا في النص والإبداع.

وهي فرصة أتيحت للمهتمين بهذا الشأن للبحث في الترجمة الاصطناعية للأعمال الأدبية والروائية على وجه الخصوص، نسائل من خلالها أوجه التلاقي والتنافر بين الترجمة البشرية والترجمة الاصطناعية، وكيف يمكن السمو بهذه الترجمة الاصطناعية بغية تجويدها وتحسينها.

- **الترجمة الأدبية الآلية: الأدب في زمن الذكاء الاصطناعي**

الحديث عن الترجمة الأدبية يقتضي منا أن نؤكد على أن هذه الترجمة متميزة عن باقي النصوص العلمية والفكرية الفلسفية الأخرى، فهذه الترجمة تختص بالنصوص الإبداعية(المسرح، الشعر، القصة والرواية ...) وتتغذى هذه الترجمة بالذات من حقول ثلاث هي تبعا" الترجمة، الفن، والثقافة"[1]، ولا يمكن دراسة هذا الأمر إلا ضمن ما يسمى بنظرية الأدب، ونظرية الأدب تساعد الترجمة في الوقوف على معايير أدبية النص الإبداعي "وعليه، تفرض نظرية الترجمة في الميدان الأدبي على المترجم أن يكون ملما بالدراسات الثقافية والفنية والفكرية حالما يستهدف النص الأدبي للترجمة"[2] وهذا يعني ولاشك أن النص الإبداعي والأدبي يملك خصوصيات كثيرة لعل الخصوصية الجمالية والفنية والثقافية والهوياتية على رأسها، وهذا ما يجعلنا نتساءل في زمن العولمة والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي ، إلى أي حد يمكن للترجمة الصناعية أن تحافظ على الخصوصيات الفنية والجمالية والثقافية للنص الإبداعي. ؟

نقصد بالترجمة الآلية أنها " تقنية تسمح بترجمة النصوص من لغة إلى أخرى باستخدام خوارزميات حاسوبية دون أي تدخل بشري، وتستعمل في ترجمة النصوص ذات الأحجام الكبيرة بسرعة عالية يستحيل تحقيقها بالاعتماد على الطرق التقليدية، و يتحدد عمل الترجمة الآلية عبر ثلاث طرق، الأولى هي المستندة على القواعد(RBMT) بالتحول الحرفي، أو ترجمة كلمة بكلمة، وركيزتها القواعد اللغوية والقواميس ثنائية اللغة، إذ يستعان بها لمعرفة الكلمات، ثم بالقواعد لنقل البنى النحوية من اللغة المصدر إلى الهدف، والطريقة الثانية هي الترجمة الآلية الإحصائية (SMT) وفي هذا المستوى استخدمت خوارزميات التنبؤ لإنشاء ترجمات ذات

[1] - محمد عدنان: الترجمة الأدبية بين التنظير والتطبيق، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر، سنة 1997ص 07.
[2] - نفسه ص 07.

صلة بالسياق، وتعتمد على استخدام نماذج إحصائية فتترجم الكلمات من اللغة المصدر بناء على احتمالات ورودها في اللغة الهدف. أما الطريقة الثالثة فهي الترجمة الآلية العصبونية (NMT) وتعتمد على استخدام الشبكات الاصطناعية العميقة عن طريق تقسيم الشبكة إلى عنصرين، الأول ترميز يقرأ الجمل على الداخل ويقوم بتوليد تمثيل عددي مناسب لها، والثاني فك ترميز يقوم بتوليد النص المترجم على الخارج"[1]، والذكاء الاصطناعي اليوم يعتمد بشكل واضح الطريقة الأخيرة ذلك أنه يتأسس على التعلم الذاتي له وبالتالي يطور مهاراته اللغوية والتعبيرية والدلالية، محاولا جعل تلك الترجمة أقرب إلى الواقع، واقع النص الإبداعي.

فالذكاء الاصطناعي على هذا الأساس محاولة الآلة محاكاة الإنسان في فهم الظواهر العلمية والمعرفية وإيجاد حلول لها والقدرة هنا قدرة على "أداء المهام التي تتطلب محاكاة الذكاء البشري،، مثل الإدراك والاستدلال والتعلم، إننا نرى تطبيقات الذكاء الاصطناعي في كل مكان في حياتنا اليومية في المساعدات الذكية على هواتفنا، وفي التوصيات على قنوات التواصل الاجتماعي وفي السيارات ذاتية القيادة، والروبوتات يشمل الذكاء الاصطناعي التعلم الآلي والتعلم العميق"[2] فهل يكفي الإدراك والاستدلال والتعلم لترجمة النص الإبداعي من خلال الذكاء الاصطناعي؟ طبعا الأمر أشبه بالمستحيل لأن الترجمة الإبداعية تقتضي من المترجم الذائقة الفنية والجمالية، وروح الإبداع ملمس شفاف تدركه القلوب قبل العقول، لهذا نرى أن الترجمة الإبداعية مهما بلغت دقتها و احتفاظها بالخصائص اللغوية والدلالية والتعبيرية إلا أنها لا يمكن أن تعكس روح الإبداع الجمالية والفنية، فما يتم ترجمته في هذا الصدد تجربة إنسانية جمالية في موقف تاريخي واجتماعي ووضع نفسي معين، هذه الاعتبارات يصعب على الذكاء الاصطناعي أن يأخذا في الحسبان، لأن إدراكه الفني والجمالي محدود النطاق في هذا الباب، لأن الذكاء الاصطناعي في نهاية الأمر يبقى أداة علمية تفتقر الذائقة الجمالية والفنية والإبداعية، هدفها الأول خدمة الانسان لا تذوق العمل الإبداعي بغية ترجمته وفق تصور فني وجمالي معين، فقدراته تتلخص بالذات في "الإدراك، التخطيط، وحل المشكلات، بسرعة وجودة عالية"[3] ولكن في غياب تام للحس الجمالي والفني، فالمترجم لا يكفي أن يكون ملما بالقواعد واللغة والدلالات والتعبير، وإنما أن يكون أيضا صاحب ذائقة فنية وجمالية، يستطيع من خلالها أن ينقل النص الإبداعي من بيئته الأولى الأصلية، إلى بيئة ثانية محافظا على نسقه الجمالي وسياقه الفني والتعبيري، ونعتبر غياب هذا المعطى(الفني/الجمالي) فجوة كبيرة في الذكاء الاصطناعي، تجعله غير قادر على بناء نص إبداعي مترجم في مستوى النص الأول الأصلي.

[1] - نيرمين علي: الترجمة في عصر الذكاء الاصطناعي... إشكالية اللغة والمعنى، جريد الأخبار INDEPENDENT، 29 يوليو 2023
[2] -رشا نوفل: الاصطناعي الجيومكاني أسس ومفاهيم 2014ص10
[3] - فتيحة لقدر، وصليحة سبقاق: دور برامج الذكاء الاصطناعي في إثراء الأدب العربي وتعزيز اللغة العربية في الوطن العربي، عن مجلة:
ICON-POSTALL.S2 KEGURUAN BAHASA ARAB UM. VOL2/ 2024 P584

ولكن هذا لا يمنع من كون الذكاء الاصطناعي اليوم استطاع أن يخترق بقوة مجال الترجمة الإبداعية، وهو بذلك يضفي نوعا من المساهمة في نشر الإبداع وتمكين الآخر منه، بل وبلورة ما أصبح اليوم يسمى بالأدب الاصطناعي على غرار الذكاء الاصطناعي، والذي يسهم بدوره في إنتاج نصوص إبداعية متنوعة.

- **الخبز الحافي ما بين الفرنسية والإنجليزية والذكاء الاصطناعي: مدارات وتقاطعات**

تشكل رواية الخبز الحافي لمبدعها المغربي محمد شكري أهم الأعمال السردية المغربية المعاصرة التي تندرج ضمن فن السيرة الذاتية، فقد استطاع محمد شكري أن يقدم رؤيته للعالم بشكل عام وعالمه بشكل خاص في قالب سردي موغل في الذاتية والكونية في ذات الآن، عالم ضاج بالتناقضات الاجتماعية والفكرية والاقتصادية، لقد استطاعت الرواية أن تصور بشكل ملفت الواقع الحقيقي، وأن تخلق صلة وصل مهمة بين المبدع والقارئ في تماه كبير. وقد خلفت هذه الرواية بالذات نوعا من الجدل الفكري والثقافي والمجتمعي، خاصة بعد الإقبال الكبير الذي عرفته بعد ترجمتها إلى عدد لا يستهان به من اللغات العالمية على رأسها الإنجليزية والفرنسية.

هذا الاهتمام العالمي الكبير الذي حضيت به هذه الرواية، كان راجعا بالذات إلى لغتها الجامعة بين الفصحى والعامية المغربية، وإثارتها قضايا له راهنيتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، انها رواية استنطقت الواقع المغربي حينئذ، كتبها محمد شكري(1935-2003) سنة 1972 وصدرت عام 1981، ترجمت إلى لغات عدة على رأسها الفرنسية مع الطاهر بن جلون، وإلى الانجليزية مع الأمريكي بول فريدريك بولز(1910-1999).

وُلد المبدع محمد شكري بإقليم الناظور، بالضبط منطقة بني شيكار سنة 1035، وبسبب الفقر والمجاعة حينئذ قررت أسرته الهجرة إلى طنجة، وما بين طنجة وتطوان استطاع محمد شكري يبني عالمه الخاص المليء بالتناقضات الصارخة.

تمكنت الترجمة من تحرير النص الروائي عند محمد شكري، بل يمكن القول أن الترجمة خلقت محمد شكري، وشكلت عوالمه السردية المتنوعة المنصهرة ضمن بوتقة الثقافة المغربية" تقدم لنا السيرة الروائية الخبز الحافي للكاتب المغربي محمد شكري، نموذجا مثيرا للاهتمام، يتعلق هذا النموذج بالدور المحرر الذي من الممكن للترجمة أن تلعبه، والتالي تسهم في ظهور تيار أدبي ثوري، فبفضل مجهودات كل من " بول بولز" و " الطاهر بن جلون" اللذين يعدان كاتبان ومترجمان معروفان، تمكن الجمهور من الاطلاع على هذا النص عبر ترجمتيهما التاليتين: " من أجل الخبز وحده" 1973 و " الخبز الحافي" 1980 ، في حين أن النص الأصلي لم ير النور

سوى سنة 1982 قبل أن يتعرض للمنع بعد صدوره، منع استمر إلى غاية سنة2000، بذريعة أن الرواية تتطرق إلى مواضيع جريئة وتناقش تابوهات مجتمعية"[1]

فالترجمة التي قدمت لرواية الخبز الحافي سواء الفرنسية أو الإنجليزية على وجه التحديد استطاعت أن تحرر النص من قوقعته اللغوية والثقافية والاجتماعية، التي ولد فيها إلى صناعة نص مواز أخرج محمد شكري من المحلية إلى العالمية، من الذاتية إلى الكونية.

إن الهدف الأول للترجمة الإبداعية هو محاولة بناء النص الإبداعي ضمن بيئة أدبية وإنسانية مغايرة، وضمن نسق لغوي ودلالي مختلف، بل الترجمة أصبحت اليوم وسيلة لتحرير النص الإبداعي ليعانق العامل بمختلف لغاته.

إن الترجمة التي قدمها "بول بولز" هي ترجمة المسودة وليس النص المنشور، والتي عنونت حيئذ بعنوان " من أجل الخبز وحده" سنة 1973 من دار النشر "بيتر أوين" بانجلترا، والترجمة الفرنسية للطاهر بن جلون سنة 1980 عن دار النشر الفرنسية" ماسبيرو"، ونشرت في المغرب باللغة العربية سنة 1982، وقد كان التحرر عنوان الكتابة الإبداعية د محمد شكري، سواء في روايته قد الدراسة، أو رواياته الأخرى، كتابات تجلت فيها الجرأة بمستوياتها المختلفة على رأسها الاجتماعية فبدت الرواية واقعية أكثر من الواقعية عينها، وصادمة في أحيان كثيرة معالجا من خلالها قضايا جمة (الفقر، المجاعة، الدعارة، الهجرة...) وكانت صوت الهامش قبل أن تكون صوتا إبداعيا.

الحديث عن الترجمة الفرنسية والإنجليزية لهذه الرواية لم تكن على نفس قدم المساواة ولا نفس السياق ذلك أنه" لم يتم انجاز الترجمة الانجليزية " من أجل الخبز وحده" والترجمة الإنجليزية بنفس الطريقة، ولا في نفس الظروف لاسيما إذا علمنا أن الترجمة الإنجليزية لم تنجز مباشرة من النص الأصلي المكتوب باللغة العربية، ولو أن الناشر الانجليزي بيير أوين أشار إلى أن الرواية ترجمت عن العربية، إذ حسب بول بولز، فإنه قد قام بترجمة الرواية بالتعاون مع كاتبها بنفسه، حيث صرح بولز أن شكري اضطر إلى ترجمة نصه ونقل مضامينه شفهيا إلى مترجمه"[2] في حين أن الترجمة الفرنسية" أنجزت مباشرة من اللغة العربية دونما حاجة إلى تعاون الكاتب مع المترجم الطاهر بن جلون"[3] .

[1] - مصطفى الطوبي: عندما تحرر الترجمة النص الأدبي، رواية الخبز الحافي لمحمد شكري نموذجا، مجلة نقد ع1 ديسمبر 2001 ص 40 .
[2] - مصطفى الطوبي عن المرجع السابق ص 42
[3] - نفسه ص42

ويبقى السؤال هنا إلى أي حد استطاع النص المترجَم (الخبز الحافي) أن يحتفظ بكينونته الفنية والجمالية والإبداعية؟ وهل استطاع المترجمان أن يضعا حدا لذاتهما وتدخلها في صياغة المعاني والدلالات المترجمة؟ وهل يمكن أن تختلف الترجمة الآلية المؤسسة على الذكاء الاصطناعي عن الترجمة الأفراد؟

في دراسة قيمة للباحث مصطفى الطوبي، استطاع أن يقدم بعضا من ملامح الاختلاف بين الترجمتين الفرنسية والانجليزية للخبز الحافي، وسنوردهما تبعا محاولين مقارنتها بالترجمة الآلية للذكاء الاصطناعي.

يعبر الباحث مصطفى الطوبي عن علاقة محمد شكري بوالده، تلك العلاقة التي اتسمت بالنشوز والتوتر العاطفي بينهما في تعبير محمد شكري عن هذه العلاقة يقول" لا حركة لا كلمة إلا بإذنه، كما هو كل شيء لا يحدث إلا بإذن الله، كما سمعت الناس يقولون[1]" في ترجمة "بولز نقرأ نفس المقطع: لا حركة لا كلمة إلا بأمره، مثلما لا يمكن لأي شيء أن يحدث إلا بمشيئة الله" وفي ترجمة بن جلون نقرأ التالي: لا حركة، لا كلمة كل شيء بأمره، على صورته وكأنه الله أو على الأقل هذا ما كنت أظنه"[2] .

نلاحظ مما سبق أن الترجمتين معا مختلفتان، ذلك أن المترجمين يحضران في النص المترجَم بصفة ناقلين لغويين ومعلقين في ذات الآن، بمعنى ان بن جلون على سبيل المثال يعطي للأب صفة الألوهية في ترجمته، بينما بولز يحاول أن يشبه تصرفات الأب بتصرفات الإله دونما مراعاة لعبارة محمد شكري " كما سمعت الناس يقولون" وهو تصرف واضح جدا في العبارة، ومحاولة ظاهرة لخلق نص على غرار النص الأصلي.

عدنا إلى الترجمة الآلية بالذكاء الاصطناعي بالفرنسية والإنجليزية لنفس العبارة السابقة من خلال CHAT GPT فوجدنا ما يلي:

الترجمة إلى الإنجليزية:

No movement, no word, except by His permission, just as everything happens only by God's permission, as I have heard people say.

الترجمة إلى الفرنسية:

Pas de mouvement, pas de parole, sauf par Sa permission, tout comme rien ne se produit sans la permission de Dieu, comme je l'ai entendu dire par les gens

[1] - محمد شكري: الخبز الحافي، دار الساقي، ط 13 ص12.

[2] - مصطفى الطوبي: عندما تحرر الترجمة النص الأدبي، رواية الخبز الحافي لمحمد شكري نموذجا، مجلة نقد ع1 ديسمبر 2001 ص42-43.

فالترجمة الفرنسية التي قدمها الذكاء الاصطناعي للعبارة بالفرنسية تعني ما يلي: " لا حركة لا كلام إلا بإذنه، تماما كما لا يحدث شيء إلا بإذن الله، كما سمعت الناس يقولون" فنلاحظ أن الترجمة الآلية الفرنسية استطاعت إلى حد كبير أن تحافظ على معنى النص الأصلي، دونما أي إضافات أو تعليقات خاصة من طرف المترجم الآلي، بمعنى أن هذه الترجمة تحترم نوعا ما هامش النص الأصلي.

الترجمة الإنجليزية" لا حركة ولا كلمة إلا بإذنه، كما أن كل شيء يحدث فقط بإذن الله، كما سمعت الناس يقولون"

وهي نفس الترجمة التي قدمتها الترجمة الآلية الفرنسية، أي أن الذكاء الاصطناعي حافظ على الدلالة اللغوية والتعبيرية للنص الأصلي، دونما تغيير في المعنى أو الدلالة.

وهو ما يعني أن الترجمة التي يقدما الذكاء الاصطناعي (CHAT GPT) للرواية والإبداع بشكل عام تحافظ نوعا ما على الروح الإبداعية للنص الأصلي، ولا تتصرف فيه، كما يمكن أن يفعل ذلك المترجم (الإنسان).

في هذا السياق تحضر الهوية، النقطة التي انطلقنا منها في دراستنا هذه، فنظرة المترجم لهوية النص تبقى في الحقيقة عائقا، لأنها تحضر بشكل أو بآخر، ظاهر أو مستتر.

في الترجمة الإنجليزية للعنوان الخبز الحافي: for bread alone " قد يبدو للوهلة الأولى غامضا بالنسبة للقارئ العربي، لكن سرعان ما يحضرنا ذلك التعبير ذي الخلفية الاجتماعية، والذي يوحي بالفقر والحياة البائسة، إلا أن كلمة (حافي) يشيع استخدامها مع القدم في اللغة العربية (حافي القدمين) مما يعني في اللغة الإنجليزية (barefooted) حافي القدمين، لقد عاش المترجم في المجتمع المغربي، فتمكن من نقل معنى وتأثير العنوان إلى القارئ، النص، الهدف من خلال ترجمته الواضحة التي غلب عليها الطابع الديني حيث إن التعبير مقتبس من الكتاب المقدس (man shall not live by bread alone) the holly bible1952 st " « MATHIEU IV4 " لا يحيا الإنسان بالخبز وحده" (الكتاب المقدس 1952 القديس ماتيو، 4,4)"[1]

نلاحظ من خلال هذا الكلام أن الثقافة الدينية والهوية العقدية للمترجم جعلته يأخذ منها، ويعتبرها مرجعا في ترجمته، لذلك كما قلنا سابقا فإن المترجم يقحم ذاته وهويته في الترجمة خالقا نصا ثانيا قد يتجاوز في بعض الأحيان النص الأصلي.

[1] - شعال هوارية: مرجع سابق ص123.

في ترجمة العنوان "الخبز الحافي" في الذكاء الاصطناعي نجد:

الإنجليزية: barefoot bread

الفرنسية le pain nu

نفس الترجمة استعملها بن جلون، ولكن الانجليزية ترجمها بولز إلى عبارة for bread alone ، وما يلاحظ أنها لم تحتفظ بنفس الدلالة التي تحملها في اللغة العربية، عكس الترجمة الفرنسية التي تعود لمترجم ولد في المغرب ويعرف جيدا النسق الثقافي والاجتماعي المغربي.

وترجمة الذكاء الاصطناعي استطاعت أن تحافظ إلى حد كبير على هذه الخصائص والمميزات.

خاتمة:

تثبت الدراسة التي تناولنا من خلالها ترجمة الرواية المغربية الخبز الحافي لمحمد شكري سواء إلى الفرنسية مع الطاهر بن جلون، أو إلى الإنجليزية مع الأمريكي بولز، أن الترجمة الإبداعية تخضع لمقومات وعوامل مختلفة ومتنوعة، وأن هذه الترجمة هي في حقيقتها خلق إبداعي موازاة مع النص الإبداعي الأول، وأن الترجمة تصطدم بجدار الهوية، سواء هوية المبدع أو هوية المترجم، وبذلك تخلق نوعا من الفجوة الفكرية والثقافية ... غير أن هذه الترجمة في زمن الذكاء الاصطناعي يمكن تجاوزها والوصول إلى ترجمة آلية تحافظ نوعا ما على الأمانة الإبداعية للنص الأصلي، وهويته وشخصيته الفنية والجمالية و الثقافية، ولو أن الأمر يطرح عددا من الاكراهات المختلفة، وهو ما يدعو الباحثين والمهتمين بالمجال الإبداعي في شق الترجمة الإبداعية الاستفادة مما وصل إليه اليوم الذكاء الاصطناعي وتوظيفه في مجال الترجمة الإبداعية، تعزيزا للترجمة الإبداعية.

رواية الخبز الحافي بفضل الترجمة سواء الفرنسية او الانجليزية أو الآلية جعلتها تتحرر من المحلية وتعانق العالمية، رغم مايقال عن هذه الترجمات، إلا أن لها فضل إخراج هذه التحفة السردية إلى العالمية.

تطرح ترجمة الرواية المغربية العربية خاصة رواية الخبز الحافي عدة إشكالات نجملها فيما يلي:

1. الجرأة في طرح المسكوت عنه/ الطابوهات: تحتوي الرواية على صور ومقاطع سردية ضاربة في عمق المجتمع المغربي، مغيبة الصورة النمطية التي أخذت عن المجتمع المغربي باعتباره مجتمعا إسلاميا، فكيف يمكن للمترجم أن يعكس هذه الوقائع الصادمة؟

2. اللهجة والتعابير المغربية: استخدم شكري في الخبز الحافي عددا من المفردات والعبارات العامية، ذات الاستخدام اليومي، فهنا تطرح إشكالية النقل اللغوي العامي إلى لغة الترجمة أو الاحتفاظ بالعبارة كما هي لحمولتها الثقافية المجتمعية، وهو ما يشكل تحديا حقيقيا للمترجم.

3. علاقة النص الأصلي بمحيطه: تعكس الرواية بيئة وثقافة مغربية معينة، بيئة تختلف حد التناقض مع المعاش اليومي في الغرب. من هنا تأتي أهمية الملاحظات الهامشية والهوامش الشارحة، التي قد تساعد في تسهيل عملية التلقي.

4. الحفاظ على هوية الكاتب: محمد شكري له شخصية روائية متميزة كتابته انشطار للواقع وكشف دونما تزيف أو تملق، لذا وجد المترجمون إشكالية النقل الواقعي لشخصية محمد شكري السردية من الواقع إلى عالم الترجمة.

لائحة المصادر والمراجع

- بول ريكور: عن الترجمة، ترجمة حسين خمري، الجزائر منشورات اتلاف ط1 سنة 2008.
- جان أليكسان: الترجمة الأدبية والتنمية الثقافية، مجلة الوحدة ع62/61.
- رشا نوفل: الاصطناعي الجيومكاني أسس ومفاهيم 2014ص10.
- رشيد برهون: الترجمة ورهانات العولمة والمثاقفة، مجلة عالم الفكر، الكويت، ع1 مجلد31 سنة 2002.
- سعيد الحنصالي: الترجمة وإشكالات ما لا يمكن ترجمته، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، مجلد 3 عدد2 دجنبر 2022جامعة محمد الخامس بالرباط.
- شعال هوارية: شعال هوارية: جدل الهوية في الترجمة الأدبية، مجلة اللغات والترجمة المجلد 3 العدد 01، مختبر تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تعليم اللغات والترجمة، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.
- شعال هوارية: جدل الهوية في الترجمة الأدبية، مجلة اللغات والترجمة المجلد 3 العدد 01، مختبر تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تعليم اللغات والترجمة، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.
- فتيحة لقدر، وصليحة سبقاق: دور برامج الذكاء الاصطناعي في إثراء الأدب العربي وتعزيز اللغة العربية في الوطن العربي، عن مجلة:

ICON-POSTALL.S2 KEGURUAN BAHASA ARAB UM. VOL2/ 2024 P584

- محمد بهاوي: في فلسفة الغير، نصوص فلسفية مختارة ومترجمة، المغرب أفريقيا الشرق ج6.
- محمد شكري: الخبز الحافي ، دار الساقي، ط 13.
- محمد عدنان: الترجمة الأدبية بين التنظير والتطبيق، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر، سنة 1997.
- محمد عناني: الترجمة الادبية بين النظرية والتطبيق، لونجمان القاهرة، سنة 2003.
- مصطفى الطوبي: عندما تحرر الترجمة النص الأدبي، رواية الخبز الحافي لمحمد شكري نموذجا، مجلة نقد ع1 ديسمبر 2001.
- نيرمين علي: الترجمة في عصر الذكاء الاصطناعي... إشكالية اللغة والمعنى، جريد الأخبار INDEPENDENT، 29 يوليو 2023.

العولمة وثقافة العيب:
صراع الهوية بين التراث والحداثة في المجتمعات العربية

وفاء شاهرداري
كاتبة وباحثة
فلسطين

يتناول هذا المقال التفاعلات الجدلية بين العولمة وثقافة العيب في المجتمعات العربية، مسلّطةً الضوء على كيفية إعادة تشكيل الهوية الفردية والجمعية. انطلقًا من تعريف الثقافة وأنماط العولمة وفقاً لتايلور (1971)، وجيدنز (2000)، وهيلد وماجرو (2007)، في محاولة تحليل الخطاب والنظرية النقدية لتتبّع تحوّل ثقافة العيب من آلية ضبط اجتماعي إلى شكل من أشكال المقاومة ضد "عولمة القيم". تكشف النتائج عن انزياح قيمياً يضع الأفراد بين التمسك بتراث لم يعد يجيب عن متطلبات العصر، والانخراط في حداثة بلا جذور. وفي محاولة أيضًا استعراض تمثيلات هذا الصراع في الأدب العربي المعاصر (مستغانمي، بدر)، حيث أصبحت الرواية ساحة صراع وجودي. لنستنتج أنّ العولمة تولّد هُويات هجينة (بابا) لكنها تفاقم الالتباس الوجودي (سارتر)، مما يستدعي اجتهاداً قيمياً جديداً (عبد الرحمن، 2009) للتوفيق بين الأصالة والمعاصرة.

تشكل العولمة تحدياً معرفياً وثقافياً للمجتمعات العربية؛ إذ تُعيد تشكيل أنماط السلوك والقيم الاجتماعية. حيث يهدف المقال البحثي إلى تحليل آليات تأثير العولمة على (ثقافة العيب) كمظلة أخلاقية واجتماعية. كما يهدف الى استكشاف انعكاسات هذا التفاعل على بنية الهوية الثقافية. حيث يتناول مفاهيم الثقافة والعولمة وفق مصادر كلاسيكية وحديثة، مع تشريح مصطلح "ثقافة العيب" وعلاقته بالضبط الاجتماعي. كما يقوم البحث على اقتراح معالجات نظرية وعملية للحفاظ على التوازن بين الأصالة والانفتاح. وايضًا العولمة وثقافة العيب: آليات التأثير والصراع في محاولة تحليل كيف تفرض العولمة "انزياحاً قيمياً" وفق تايلور، وكيف تتعالى جذور العيب على أنها مقاومة أوطان للعولمة. ومن خلال تمثيلات أدبية للصراع: (قراءة تحليلية لأعمال أحلام مستغانمي وليانة بدر، مع إبراز تقنيات (تيار الوعي) و(التناصّ) لتجسيد تشظي الذات).

كما يحاول البحث التطرق لعدة إشكاليات ومحاولة الاجابة على عدة تساؤلات: كيف يعيد احتكاك العولمة بثقافة العيب تشكيل الهوية العربية؟ وإلى أي حد تتحول ثقافة العيب من ضبط اجتماعي إلى مقاومة للعولمة القيمية؟ كيف تُعيد العولمة تشكيل الهُويّة العربية في ظلّ صراعها بين الانتماء التراثي (ثقافة العيب كنسق أخلاقي مغلق) وإغراءات الحداثة السائلة (بوصفها نظاماً قِيَمياً منفتحاً)؟ وإلى أيّ مدى تتحوّل "ثقافة العيب" من أداة

ضبط اجتماعي إلى مقاومةٍ ضدّ "عولمة القيم؟ وما أبرز التحديات التي تواجه الهوية الثقافية التقليدية في ظل التحولات العالمية المعاصرة"؟ وهل تُنتج العولمة "هُويةً هجينة" (بحسب "هومي بابا") في المجتمعات العربية، أم أنّها تُفاقم الالتباس الوجودي (كما في مفهوم "سارتر" عن القلق)؟ وكيف يُمكن توظيف فلسفة "طه عبد الرحمن" في نقد "الاستلاب الحضاري" لقراءة هذه الإشكالية؟ لا يزعم البحث تقديم أجوبة نهائية لكل الإشكاليات المطروحة، لكنه يسعى إلى إثارة تساؤلات جوهرية وتحفيز النقاش حولها، باعتبارها تمس صميم التحولات القيمية والثقافية التي تمر بها المجتمعات العربية في ظل العولمة.

كما تم الاستعانة بعدة دراسات سابقة تناولت الموضوع، من ابرزها: جيدنز (2000): الذي يربط العولمة بعملية "الركض خارج السيطرة" للتكنولوجيا والقيم. وكذلك هيلد وماجرو (2007)، اللذان يرصدان التحولات البنيوية في الثقافة والسياسة: بالإضافة الى تايلور (1971) الذي يقدم تعريفاً أنثروبولوجياً للثقافة وغيرها.

اعتمد البحث على تحليل الخطاب لتفكيك نصوص أدبية ونقدية، الى جانب توظيف النظرية النقدية لتأصيل المفاهيم الفلسفية كمت وردت لدى هيغل، فوكو، دريدا. وقد تم تناول الموضوع من عدة محاور، ومنها الإطار النظري (تعريفات ومفاهيم). العولمة وثقافة العيب- اليات التأثير والصراع. وتمثيلات أدبية للصراع (أحلام مستغانمي، ليانة بدر). تم ختم البحث بعرض لأهم النتائج والتوصيات التي من شأنها المساهمة في الحفاظ على الهوية الثقافية في ظل التغيرات المعاصرة.

تعَدُّ العولمة ظاهرةً شديدة التعقيد وتعدُّدية الأبعاد، تمتد آثارها لتشمل مختلف ميادين الحياة في المجتمعات المعاصرة؛ لا اقتصاديةً فحسب، ولا سياسيةً فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى أبعاد ثقافية واجتماعية عميقة. فهي تهيئ سُبُلَ تلاقي الثقافات وتبادل الأفكار والسلع عبر الحدود، وفي الوقت ذاته تثير نقاشاتٍ جوهرية حول ثوابت الهوية الثقافية والقيم التقليدية. وفي خضم هذا التلاقي، تطفو إلى السطح «ثقافة العيب» كمحكٍّ رئيس في المجتمعات العربية، إذ لطالما شكّلت تلك الثقافة إطارًا ضابطًا للسلوك الاجتماعي وضامِنًا لتماسك النسيج المجتمعي. ومع اتساع رقعة تأثير العولمة، يزداد الإلحاح على دراسة العلاقة الجدلية بين منطق الانفتاح العالمي وقيم العيب التي ترسَّخت في الوعي الجمعي العربي. فالعولمة بمعناها الواسع تعني اندماج المجتمعات عبر تكنولوجيا الاتصالات، وشبكات التجارة الدولية، والسياسات العابرة للقارات؛ بينما تعكس ثقافة العيب منظومةً من الأعراف والتقاليد التي ترسم حدودًا للسلوك المقبول وتعمل على صيانة الروابط الاجتماعية المحلية. هنا يبرز التحدي المزدوج: كيف يمكن للأفراد في المجتمعات العربية الموازنة بين الانخراط في ديناميكية العولمة والحفاظ على ثوابت هويتهم الثقافية. اذ يبدو مفهوم "الثقافة" للوهلة الأولى بديهيًا، إلا أنه في حقيقته كيان شمولي متشابك الجذور، يمتد عميقًا في تربة التاريخ والحضارة والأيديولوجيا، ويتشعب في حقول الأنثروبولوجيا،

ليلامس أخيرًا حدود العولمة المعاصرة. وقبل الخوض في تحليل دقيق لمفهوم "ثقافة العيب"، يستلزم الأمر تفكيك البنية المعقدة لمفهوم الثقافة ذاته. فالثقافة، في اتساعها المفاهيمي، تحتمل اختزالًا أنثروبولوجيًا كلاسيكيًا كما صاغه إدوارد تايلور: "ذلك الكل المركب الشامل للمعارف والمعتقدات، والفنون، والأخلاق، والعادات، والقدرات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوًا في مجتمع" (Taylor, 1971). بيد أننا، انطلاقًا من ميل نحو الرؤى الحداثية، نميل إلى تبني تعريف أشمل يرى الثقافة كمجموع ما أنتجه البشر عبر التاريخ من أفكار وتصورات وعادات ونظم اجتماعية وسياسية، مرورًا بالمداولات الاقتصادية والفعاليات الأدبية والفنية، وصولًا إلى الموروث الحضاري برمته – وهو تعريف يتقاطع بشكل وثيق مع مفهوم "الحضارة".

في هذا السياق المعرفي، يبرز تأثير "العولمة" كقوة دافعة نحو التحديث والانفتاح على أنماط فكرية وأنماط حياة جديدة، قد تتعارض في جوهرها مع منظومة القيم الثقافية الراسخة في المجتمعات العربية. تُعرّف العولمة، في أحد تجلياتها، بأنها "عملية التكامل والتفاعل المستمر بين الدول والأفراد على مستوى عالمي، من خلال الاقتصاد، والثقافة، والتكنولوجيا، والسياسة" (Giddens, 2000). وفي تعريف آخر أكثر تفصيلًا، تُوصف بأنها "عملية تزايد التفاعل والترابط بين الدول والأفراد على مستوى عالمي في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والتكنولوجية، ما يؤدي إلى تغييرات بنيوية في النظم الاجتماعية والثقافية" (McGrew, 2007 & Held). انطلاقًا من هذه التعريفات، يصبح من الضروري استكشاف التأثيرات العميقة للعولمة على الهوية الثقافية للمجتمعات العربية، وبشكل خاص على مفهوم "ثقافة العيب" الذي يمثل تجسيدًا حيًا للقيم الاجتماعية والتقاليد المحلية. فعلى سبيل المثال، يشهد المجتمع العربي دخول مفاهيم مستجدة في مجالات حيوية كحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والحرية الشخصية – وهي مفاهيم قد تتصادم مع بعض القيم التقليدية التي تكرس أدوارًا اجتماعية محددة بدقة، وتضع "العيب" كإطار معياري للسلوكيات المقبولة وغير المقبولة.

إن "ثقافة العيب" في سياق مجتمعاتنا تستمد مرجعيتها في جزء منها من تراجع سلطة الرادع الأخلاقي والديني، وهو ما قد يدفع الأفراد نحو تجاوز حدود "الحرام" ليقعوا في براثن "العيب" كونه مفهومًا اجتماعيًا أكثر حضورًا وتأثيرًا في بعض الأحيان من النصوص الدينية والقانونية. هنا، نسعى إلى تشريح هذا الواقع المعيش والمسكوت عنه في المجتمعات العربية، والكشف عن آليات اشتغال "ثقافة العيب" في ظل التحولات العولمية. في هذا الإطار، يمكننا ملاحظة أن العولمة، وإن كانت تعزز التنوع الثقافي وتتيح تبادلًا خصبًا بين الشرق والغرب، إلا أنها في الوقت ذاته تفرض تحديات جمة على الهوية الثقافية العربية. تتجلى هذه التحديات بوضوح في مجالات الإعلام والتكنولوجيا والعلاقات الاجتماعية، حيث يتزايد تأثير القيم الغربية، مما يخلق حالة من

التباين وربما الانفصام بين الأجيال. فبينما يرى البعض ضرورة التكيف مع مقتضيات التغيير العالمي، يتمسك آخرون بصلابة بجذورهم وقيمهم التقليدية. إن "ثقافة العيب" تمثل في جوهرها نظامًا من المعايير الاجتماعية التي تحدد حدود المسموح والمرفوض في السلوكيات والتصرفات الفردية والجماعية. وفي خضم العولمة، قد يتعرض الأفراد لضغوط متزايدة لتبني أنماط سلوكية جديدة تتعارض مع قيمهم التقليدية، مما يؤدي إلى صراع داخلي بين الميل نحو التكيف مع التحولات العالمية والحرص على صون الهوية الثقافية. على سبيل المثال، قد يشعر الشباب بالحرج من بعض التقاليد العريقة أو العادات التي يعتبرها السياق العالمي المعاصر غير ملائمة. هذا الصراع الداخلي يمكن أن يفضي إما إلى تآكل الهوية الثقافية أو، على النقيض، إلى تعزيزها من خلال آليات رد الفعل الثقافي المضاد.

العولمة والهوية الثقافية

تتأثر الهوية الثقافية للمجتمعات العربية بشكل متزايد بالعولمة من خلال تداخل الثقافات الأجنبية مع الموروث الثقافي المحلي. يشمل ذلك انفتاح الأفراد على نمط حياة جديد يختلف بشكل كبير عن النمط التقليدي الذي نشأوا فيه. إن تأثر المجتمعات العربية بالعولمة في هذا السياق يتطلب تحليلاً دقيقًا لفهم تأثيراتها على القيم الثقافية الأساسية، مثل التقاليد العائلية والدينية، وكذلك مواقف الأفراد تجاه القيم المجتمعية المترسخة. تتميز الثقافة العربية بثقافة العيب التي تحدد كثيرًا من تصرفات الأفراد داخل المجتمع. تُعتبر القيم المجتمعية كالمحافظة على السمعة، والمشاعر الجماعية، والابتعاد عما يُعتبر سلوكًا غير مقبول أو "عارًا" أحد الركائز الأساسية في تحديد السلوك الاجتماعي. ومع انتشار العولمة، يظهر تأثير الثقافات الأجنبية في المجتمعات العربية في تحدي هذه القيم، مما يثير تساؤلات حول قدرة الأفراد على التوفيق بين الموروث الثقافي والانفتاح على الحداثة والتغيير. (السؤال الوجودي-الثقافي: صراع الهوية بين التراث والحداثة).

في ظل العولمة، تشهد الهوية العربية تحولاً جذرياً يُمكن قراءته عبر جدلية هيغل: تُظهر العولمة كـ"آخر" يفرض صراعاً وجودياً على الذات العربية. فـ"ثقافة العيب" (كممثل للتراث) تتحول إلى وعي زائف يحاول الحفاظ على نقاء الهوية، بينما تقدم العولمة نفسها كـ"تحرر" يذيب الحدود. ومن هنا تنشأ حتمية التفكير حول أزمة المعنى: وفقاً لـ"شارلز تايلور"، تُنتج العولمة "انزياحاً قيمياً" يجعل الأفراد عالقين بين انتماءين: انتماء إلى عيبٍ لم يعد مُبرراً عقلانياً، وانتماء إلى حداثةٍ تفتقر إلى الجذور. كذلك كما في تحليل دريدا (تفكيك اللغة الأخلاقية): ان كلمات مثل "عيب" و"حرام" تفقد قداستها في الخطاب المعولَم، وتتحول إلى "علامات عائمة" (floating signifiers). فـ"العيب" لم يعد مُطلقا، بل صار سياقي (مثلاً: انتقاد الحجاب في الغرب قد يُصبح "عيباً" ثقافياً جديداً). في حين انه من المسلمات في الثقافة الاسلامية والشريعة الإسلامية. وهنا تتشكل الخطورة في

زعزعة المفاهيم، بل الثوابت. حتى تأثرت النظرة المجتمعية للمفاهيم من العيب الجمعي إلى الفردي: كما في نظرية "أولريش بيك" عن مجتمع المخاطرة، يصبح الفرد وحده مسؤولاً عن تحديد "حدود العيب"، مما يزيد قلقه الوجودي.

التحديات الناجمة عن العولمة وانعكاس التفاعل بين العولمة والثقافة التقليدية العربية

التفاعل بين العولمة والثقافة التقليدية العربية يؤدي إلى تداخل معقد بين القيم والمعتقدات التقليدية من جهة، والتحولات الثقافية السريعة التي تنجم عن التأثيرات العالمية من جهة أخرى. والتي تشكل العديد من تحديات؛ ومن التحديات التي تطرأ نتيجة العولمة هو التوتر بين القيم التقليدية والعصرية. في المجتمعات العربية، يكون للأفراد دور في كيفية تحديد ما يعتبر "عيبًا" أو غير مقبول، بناءً على السياق الثقافي والاجتماعي الذي ينتمون إليه. ومع تسارع العولمة، يعاني العديد من الأفراد من صراعات داخلية حول كيفية موازنة هذه القيم مع التأثيرات الثقافية الحديثة. فالعولمة تشجع على التغيير والتحديث في الحياة اليومية، مما قد يهدد تلك القيم التي تمثل جزءًا من الهوية الثقافية المحلية. من خلال انتشار وسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة، تتسارع هذه التفاعلات الثقافية وتزداد صعوبة الحفاظ على التوازن بين التقليد والحداثة. الأفراد في المجتمعات العربية غالبًا ما يواجهون إغراءات أو ضغوطًا للتفاعل مع الثقافات الغربية أو الأنماط الجديدة، مما يؤدي إلى مواجهة الحواجز الثقافية الخاصة بهم. **ومن أبرز التحديات المرتبطة بالهوية الثقافية**

في ظل التحولات العالمية الحديثة:

التغيير في القيم والمعتقدات :مع انتشار العولمة، تتعرض القيم التقليدية في المجتمعات العربية إلى تحديات كبيرة. فالعادات والمعتقدات التي كانت تعد أساسية للبنية الاجتماعية تبدأ في التأثر بالقيم العالمية الجديدة، مثل الفردية والحرية الشخصية. قد يشعر البعض بأن العولمة تهدد القيم الثقافية والتقاليد التي شكلت هوية المجتمع لعقود طويلة.

تآكل الحدود الثقافية :في الماضي، كانت المجتمعات العربية تتمتع بحدود ثقافية واضحة، حيث كان الانغلاق على الذات والمجتمع المحلي من سمات هذه المجتمعات. ولكن العولمة تجلب معها تدفقًا غير مسبوق للأفكار، والمعلومات، والسلع، مما يجعل من الصعب الحفاظ على هذه الحدود الثقافية. يُمكن أن يؤدي ذلك إلى فقدان الشعور بالانتماء أو التماثل الثقافي، حيث يصبح الأفراد أكثر انفتاحًا على ثقافات أخرى، وقد يؤدي ذلك إلى تشويش الهوية.

فقدان التوازن بين التقليد والتحديث :يواجه الأفراد في المجتمعات العربية تحديًا مزدوجًا يتمثل في التوفيق بين الحفاظ على القيم الثقافية التقليدية وبين التكيف مع ما تقدمه العولمة من قيم وممارسات حديثة. وهذا الصراع

قد يظهر بوضوح في القرارات اليومية للأفراد، مثل اختيارات التعليم، وأنماط العمل، وتصورات الأسرة، والعلاقات.

الأجيال الجديدة والانفصال عن الهوية التقليدية :يُعتبر التفاعل مع الثقافات العالمية عن طريق الإنترنت ووسائل الإعلام من الأسباب التي قد تؤدي إلى انفصال الأجيال الجديدة عن القيم التقليدية. بينما يكتسب الشباب معارف جديدة ويشكلون آراءهم الخاصة، قد يفقدون ارتباطهم بالقيم التي كانت تميز أجيالهم السابقة.

انعكاس الطابع الفلسفي والنقدي للعولمة على الثقافة العربية في التعامل مع الصراع الداخلي والتغيرات

الانعكاسات الفلسفية والنقدية للعولمة على الثقافة العربية تظهر بوضوح من خلال الصراع الداخلي الذي يعانيه الأفراد بين الحفاظ على القيم التقليدية وبين الانفتاح على العالم. هذا التفاعل الثقافي يعكس تحديات كبيرة تواجه المجتمعات العربية، وتؤكد أهمية التفكر النقدي في كيفية موازنة الانفتاح مع الحفاظ على الهوية الثقافية. فالعولمة ليست مجرد حدث اقتصادي أو اجتماعي، بل هي ظاهرة ثقافية وفكرية تثير العديد من الأسئلة الفلسفية حول الهوية، والمواطنة، والإنسانية. على مستوى فلسفي، يمكن النظر إلى تأثير العولمة في المجتمعات العربية باعتباره مجالًا للصراع بين الذات الثقافية والآخر، حيث تطرح الأسئلة حول **الوجود والانتماء** .هل تبني المجتمعات العربية هوية جديدة في ظل هذه التحولات؟ هل يمكن الجمع بين القيم الغربية والعربية دون التضحية بجوهر أحدهما؟ تلك أسئلة فلسفية تثير العديد من الأبعاد المعرفية حول التكيف الثقافي وكيفية دمج التنوع مع الحفاظ على الذات. من الجانب النقدي، يمكن اعتبار العولمة سلاحًا ذا حدين. فبينما هي تساهم في تطور المجتمعات العربية وتقدم لها فرصًا جديدة، فإنها في الوقت نفسه تشكل تهديدًا للهوية الثقافية من خلال فرض معايير ثقافية غربية قد تتناقض مع قيم المجتمع المحلي. بهذا المعنى، يظهر النقد الفلسفي للمجتمع العربي في محاولاته المستمرة للتوفيق بين تقاليد الماضي وطموحات المستقبل. هذا التفاعل يحمل في طياته محاكاة نقدية للأزمة الوجودية التي تعيشها المجتمعات العربية في عالم يتسم بالسرعة والحداثة، ويطرح تساؤلات حول موازنة الانفتاح على الحداثة مع الحفاظ على الأسس الثقافية الراسخة. الصراع الداخلي الذي يواجه الأفراد في هذا السياق يعد جوهرًا لفهم التحديات الثقافية التي تطرأ على المجتمعات العربية في زمن العولمة. فالأفراد بين مد وجزر، يحاولون أن يعيشوا في عالم معولم من جهة، وفي الوقت ذاته يصرون على الحفاظ على هويتهم الثقافية التي يتمثل جزء كبير منها في مفهوم "العيب" والسمعة الاجتماعية. ان العولمة و"ثقافة العيب" يشكلان ثنائيةً كاشفةً لأزمة المجتمعات العربية:

فلسفياً: الصراع بين "المطلق الأخلاقي" (التراث)، و"النسبية القيمية" (العولمة) والذي يُنتج "إنساناً منكسراً"

اجتماعياً: تحول "العيب" من ضابط جماعي إلى تابو فردي يُضعف التماسك المجتمعي.

أدبياً: وهنا نتوسع أكثر لأهمية هذا الجانب . الرواية العربية أصبحت "ساحة حرب ثقافية" يتجسد هذا الصدام عبر الانزياحات السردية والتمثيل السردي لتتشكل الرواية كساحة صراع، تُظهر الرواية العربية للمثال وليس للحصر: أعمال أحلام مستغانمي، كيف يُعاد تمثيل "العيب" كأداء متكرر (performativity) يمكن تفكيكه. فالجسد الأنثوي -مثلاً- يتحول من "عورة" إلى "نصٍ سياسي". كذلك التناص مع العولمة: تستخدم الرواية تقنيات مثل "تيار الوعي" لتعكس تشظي الذات بين خطابين، كما في رواية "وراء الفردوس" لـ"ليانة بدر. من جانب مشابه من منظور الهجنة عند بابا: تنتج العولمة هويات "بين بين" (مثل المسلم الليبرالي، أو المحجبة ذات الأزياء الغربية)، لكن هذه الهجنة غالباً ما تكون سطحية (كاستهلاك الرموز دون المضامين). كذلك القلق الوجودي عند سارتر: يُفاقم الانفتاح العالمي إحساس الفرد العربي بـ "اللامعنى"، خاصة مع غياب مشروع حضاري بديل.

هذه الإجابات لا تُغلق النقاش، بل تفتح أبواباً جديدةً لبحث إشكالية العولمة كـ "استعمار ناعم" (بحسب "إدوارد سعيد") يخترق الهويات من خلال الثقافة. **وهنا يستوجب التفكير بتساؤلات تستحق التفكر**: هل أشكال فرض عولمة الثقافة مكرسة للهيمنة والتسلط، عن مطالب التفرد بالخصوصية الثقافية العربية؛ على الرغم من تغير الممارسات الثقافية والموروث الثقافي للحضارات العربية العريقة في عصر الرقمي؟ وهل نأمل صمود مناحي التنوع اللغوي والديني والموروث الثقافي في المجتمعات العربية؟ أم أن العولمة الزاحفة ستفرز سموم من أنساقا وقطائع مهجنة تحت سقف الحداثة، تسمح بالنفاذ السلس لأفكار الأفراد في المجتمع العربي، بما يؤمل لإشاعة قاموس "توحيد الثقافات" وحوار الأديان، وما شابة ذلك من مصوغات ومفاهيم ومصطلحات ترتدي زي تصميمات حداثية سواء تناسب اذواقنا وقيمنا وحضارتنا العربية أم سنواكب الموضة الحديثة؟ وهو المظهر المموق الثقافي السياسي الجديد لخلاصة منهجية الحضارة الغربية، ومقولاتها المغرية لتبني نظرية النظام الثقافي والتحويل الحداثي المرتقب والواعد، أم سيكون لنا حضور فكري وتنوير ثقافي يرتقي وموائمة الحداثة والثقافة الغربية، وما يتناسب مع ثقافتنا العربية دون الخلل بموروثنا الثقافي والحضاري والديني والأدبي، وتحرير العقل واستحضار روح العصر؟ على سبيل المثال: رؤية طه عبد الرحمن: نقد "الاستلاب الحضاري" يطرح حلاً عبر (الاجتهاد القيمي) الذي يزاوج بين الأصالة والمعاصرة دون قطيعة مع التراث.

التوازن بين الانفتاح على العالم والحفاظ على الهوية الثقافية

إن إحدى القضايا الأساسية التي تثيرها العولمة في المجتمعات العربية هي كيفية إيجاد توازن بين الانفتاح على العالم الحديث والحفاظ على الهوية الثقافية. ويبرز هنا دور الفكر النقدي الذي يتطلب من الأفراد إعادة

تقييم الموروث الثقافي في سياق عالمي. هل يتعين على المجتمعات العربية تبني القيم الغربية من أجل التقدم الاقتصادي والتكنولوجي؟ أم يجب أن يظلوا متمسكين بهويتهم الثقافية، حتى إذا كان ذلك يعني تحديًا في التعامل مع العولمة؟ إن القدرة على الحفاظ على الهوية الثقافية تتطلب تفاعلًا مستمرًا مع العولمة بشكل انتقائي، مع الحفاظ على القيم الأساسية التي تشكل أساس الهوية العربية. في هذا السياق، يعتبر الوعي الاجتماعي والذكاء الاجتماعي كذلك من أهم العوامل التي تسهم في تمكين الأفراد من التنقل بين الثقافات المختلفة دون التفريط فيما يعبر عن خصوصيتهم الثقافية. كذلك يمكن النظر إلى الذكاء الاجتماعي والصراع الثقافي كأداة لفهم التحديات الثقافية التي تفرضها العولمة. إذ يتطلب فهم الديناميكيات الاجتماعية في سياق العولمة قدرة على قراءة التفاعلات بين الأفراد والجماعات في ضوء القيم المتغيرة. يشمل الذكاء الاجتماعي قدرة الأفراد على التكيف مع بيئات ثقافية متعددة والتفاعل مع أفراد يحملون قيمًا وعادات مختلفة. في سياق المجتمعات العربية، يعد الذكاء الاجتماعي مهارة حاسمة للتعامل مع التغيرات السريعة والتحديات التي تفرضها العولمة. لكن، يظهر الصراع حينما يواجه الأفراد تحديات تتعلق بمفهوم العيب المرتبط بأعراف تقليدية. على سبيل المثال، قد يُنظر إلى بعض السلوكيات المستوردة من الثقافات الغربية على أنها غير لائقة أو بعيدة عن القيم الدينية والاجتماعية المحلية، مما يزيد من التوتر بين الأفراد والرغبة في الحفاظ على السمعة والاحترام الاجتماعي.

النتائج الرئيسية:

1. العولمة تولّد هُويات هجينة لكنها تعمّق الالتباس الوجودي.
2. ثقافة العيب تتحول من ضابط جماعي إلى تابو فردي، ما يضعف التماسك.
3. الأدب المعاصر يعكس هذا الصراع بوضوح عبر السرد وتقنيات ما بعد الحداثة.

التوصيات:

- اجتهاد قيمياً وفق رؤية طه عبد الرحمن للموازنة بين الأصالة والمعاصرة.
- تبني مناهج تربوية تشجع الوعي النقدي والثقافي عند الشباب.
- تشجيع الإنتاج الأدبي والبحثي الذي يعالج هُوية ما بعد العولمة.

في الختام:

تؤثر العولمة بشكل عميق في المجتمعات العربية، حيث تخلق تناقضات بين الانفتاح على العالم والحفاظ على الهوية الثقافية. تعتبر ثقافة العيب في هذا السياق نقطة محورية في التفاعل بين القيم التقليدية والتحديث. يتطلب الحفاظ على توازن صحي بين العولمة والهوية الثقافية مستوى عالٍ من الوعي الاجتماعي والذكاء الثقافي. من خلال هذه الورقة البحثية، نلاحظ أن المجتمعات العربية بحاجة إلى تبني نهج نقدي تجاه العولمة، مما يسمح لها بتأصيل تطوراتها الحديثة مع الاحتفاظ بثقافتها الأصلية. في النهاية، تظل العولمة وثقافة العيب موضوعات مهمة تحتاج إلى دراسة وفهم عميق، حيث يتعين على المجتمعات إيجاد توازن بين الانفتاح على العالم والحفاظ على قيمها وهويتها الثقافية.

لائحة المصادر والمراجع

باللغة العربية

- عبد الرحمن، ط. (2009). سؤال الأخلاق: مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية. المركز الثقافي العربي.
- مستغانمي، أ. (1993). ذاكرة الجسد. دار الآداب.
- بدر، ل. (2017). وراء الفردوس. دار الفارابي

المراجع باللغة الأجنبية:

- Held, D & ,.McGrew, A. (2007). Globalization theory: Approaches and controversies. Polity Press
- Taylor, C. (1992). Multiculturalism and the politics of recognition. Princeton University Press
- Giddens, A. (2000). Runaway world: How globalization is reshaping our lives. Profile Books

الإيديولوجيا الإنسانية: بين الكوسموبوليتانية والحرب العادلة ومعضلة السيادة في القانون الدولي

د. علي الحسن أوعبيشة
أستاذ زائر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز بفاس
المغرب

الملخص

يسلط هذا المقال الضوء على السجال النظري في الفكر الدولي حول الإيديولوجيا الإنسانية في علاقتها بفكرة الكوسموبوليتانية والحرب العادلة ومعضلة السيادة في القانون الدولي، بين التوجّه المثالي الذي يدافع عن الكوسموبوليتانية كفكرة فلسفية تاريخية تدعو إلى تجاوز السيادة القومية لصالح وحدة عالمية، في مقابل التوجه الواقعي الذي يؤكّد على أهمية التعددية الدولية، وما يرتبط بهذا السجال النظري من مقاربات متعارضة تخصّ مفاهيم المواطنة العالمية والتدخل الإنساني والحرب العادلة والعدو...، استنادا إلى مواقف كل من إيمانويل كانط وأولريش بيك وكارل شميت ومونيك شوميليي-جُندرو وميري ديلما-مارتي، التي أسهمت في إثراء النقاش الأكاديمي حول التحولات الجذرية في الديناميات السياسية الدولية المعاصرة

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

أوعبيشة، علي الحسن. (2025، يونيو). الإيديولوجيا الإنسانية: بين الكوسموبوليتانية والحرب العادلة ومعضلة السيادة في القانون الدولي. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، العدد 6، المجلد 2، السنة 2، ص 323-339.

تمهيد

لطالما ارتبطت مسألة الإنسان في الفكر الفلسفي بأسئلة المعنى والغاية، غير أن تحوّلات الأزمنة الحديثة قد دفعت بهذه الأسئلة إلى ساحة السياسة والقانون، لتتحول "الإنسانية" من مفهوم أخلاقي وفلسفي إلى أداة إيديولوجية حاسمة في الصراعات الدولية. إن الحديث عن "الإيديولوجيا الإنسانية" في السياق الراهن لا يمكن أن يُفهم خارج التحوّل الجذري الذي شهده المفهوم نفسه، من تصور كوني للتضامن البشري إلى وسيلة لتبرير التدخل والهيمنة باسم الحقوق والقيم الكونية.

لقد أسست الفلسفة الكوسموبوليتانية، انطلاقاً من إرث الرواقيين ومروراً بإيمانويل كانط، تصوّراً مثالياً عن وحدة الجنس البشري والمواطنة العالمية، داعية إلى تجاوز الحدود والسيادات لصالح عقل كوني موحِّد. غير أن هذا المشروع المثالي اصطدم، ولا يزال، بمعضلة السيادة التي تشكّل حجر الزاوية في المنظومة الدولية الحديثة، والتي لا يمكن تجاوزها بسهولة دون تهديد لبنية الدولة ومفاهيم الشرعية السياسية.

في المقابل، جاء نقد كارل شميت ليفكك هذا الخطاب الإنساني الكوني، معتبراً أن السياسة تقوم على التمييز الجوهري بين الصديق والعدو، وأن "الإنسانية" حين تدخل المعترك السياسي، تتحول إلى سلاح رمزي لتجريد الخصوم من شرعيتهم، وتبرير الحروب بوصفها أخلاقية وعادلة. وهو ما يجعلنا نتساءل: إلى أي مدى تخدم الإيديولوجيا الإنسانية غايات التحرر والسلام، أم أنها مجرد واجهة خطابية لممارسات قهرية باسم القيم الكونية؟

هذا التوتر بين الكوسموبوليتانية ونقدها الواقعي، وبين مبدإ الحرب العادلة وممارسات التدخل الدولي، يعيد إلى الواجهة إشكالية السيادة في القانون الدولي، التي تعكس صراعًا فلسفياً بين طموح نحو وحدة قانونية كونية، وواقعٍ دولي قائم على القوة والمصلحة والسيادة الوطنية. ومن هنا، يسعى هذا المقال إلى تفكيك الخطابات المتصارعة حول الإيديولوجيا الإنسانية، في ضوء تحليلات فلسفية وقانونية لعدد من المفكرين البارزين، لرصد الرهانات النظرية والعملية لهذا التحول في الفكر السياسي العالمي.

1. الكوسموبوليتانية: عودة إشكالية وحدة العالم والتعددية

ليست الكوسموبوليتانية (cosmopolitisme) فكرة معاصرة أو حديثة حتىّ، بقدر ما تعود فكرة المواطنة العالمية إلى التقليد الفلسفي القديم، خاصة في المرحلة الهلنستية مع المدرستين الكلبية والرواقية[1]، وقد أسّس كانط للرؤية الحديثة لها من خلال تصوّره الأخلاقي للسياسة والسَّلام الدولي[2]، ودعوته إلى قانون دولي يمثّل اتحادا بين الدول، غير أنّ فكرة المواطنة العالمية مع ذلك، ارتبطت كثيرا بالفلسفة السياسية المعاصرة، خاصة بكتابات عالم الاجتماع الألماني أولريش بيك[3] (Ulrich Beck) الذي انتصر للكوسموبوليتانية معتبراً إيَّاها بديلا للنَّظريات السِّياسية القومية والاشتراكية والنيوليبرالية.

لقد أعلن أولريش بيك منذ أن صدر له كتاب: **مجتمع المخاطر العالمي: بحثا عن الأمان المفقود**، عام 1986، ثم كتاب: هذا العالم الجديد: رؤية مجتمع المواطنة العالمية الذي نشرهُ سنة 1999، فكتاب: السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة عام 2002، أن زمن الحداثة الأولى قد انتهى، وأنّ عالم اليوم هو عالم الحداثة الثانية، الذي تجاوز منطق السيادة القومية الذي تمثّله الدولة الوطنية المنغلقة داخل دائرة حدودها، فقد أصبح جميع سكان العالم بغضّ النظر عن اختلافاتهم السياسية والدينية والمذهبية والإثنية والثقافية يدركون أن مصيرهم واحد، بسبب المخاطر التي لا تستثني جغرافية معيّنة وإنْ بشكل متفاوت من حيث الدرجة والحِدَّة، لذلك فإن السلوك الانفرادي لأي دولة كانت، لا يمكن أن يحلّ المشكلة، وبالتالي، من الضروري أن يتمّ الاعتراف المتبادل بغيرية الشعوب والمجتمعات الأخرى، وأن يكون السّلوك ترابطيا مبنيا على التضامن والتعاون، لأن الوجود معا يتطلّب قبول حقيقة أنّ المصير جماعي، وهذا ما عبّر عنه بيك بالتأكيد على أن عصر السياسة الصغيرة قد انتهى، وسيحمل القرن الواحد والعشرين الصراع من أجل السيطرة على العالم والالتزام المطلق بممارسة سياسة كبرى[4]، لا تؤمن بالحدود.

في مقابل هذا التصوّر الكوسموبوليتي الذي يتعامل مع العالم كوحدة، ويصرّ على اعتبار الديمقراطية الليبرالية ومبادئها وقواعدها، الشكل الشرعي الوحيد للحكم في العالم، وبالتالي يدعو إلى كوننة هذا المنظور

---

[1] يعود لفظ كوسموبوليتيس (cosmopolitês) إلى اللغة اليونانية، فهو يتألّف من (كوسموس) ويعني الكون و(بوليتيس) التي تعني المواطن، وبجمع المعنيين، فإن كوسموبوليتيس تعني: مواطن الكون، ففي مقابل مواطن المدينة، أعلن ديوجين نفسه مواطنا كونيا، معارضا "التمييز بين اليونان القدماء (Hellènes) والبرابرة (Barbares)"، انظر:

أولريش بيك: [2002]، **السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة**، ترجمة جورج كتورة وإلهام الشعراني، المكتبة الشرقية، بيروت، 2010، ص. 115.

وهو الأمر نفسه الذي ناصره الرواقيين أيضا بدعوتهم الفلسفية إلى مواطنة كونية، يكون فيها الإنسان مقيما في مدينة كونية (كوسموبوليس Cosmopolis).

[2] عبّر كانط عن هذا التصوّر في مؤلفيه: **فكرة تاريخ كوني من وجهة نر كوسموبوليتانية ومشروع للسلام الدائم**.

[3] عالم اجتماع ألماني، ولد عام 1944 وتوفي سنة 2015، من أهم أعماله: **مجتمع المخاطر العالمي: بحثا عن الأمان المفقود**، **السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة**، **هذا العالم الجديد: رؤية مجتمع المواطنة العالمية**.

[4] أولريش بيك: [2002]، مرجع سبق كره، ص. 31-32.

الديمقراطي وعدم حصره في حدود المجتمع السياسي[1]، لا يؤمن التيار الفلسفي المتأثّر بفلسفة شميت بفكرة وحدة العالم، فالعالم في نظر هذا التيار ليس واحدا ولن يكون، لأن هذه الوحدة مجرّد نتاج للعقلانية الليبرالية ولا تعبّر عن الواقع الدولي الملموس[2]، لذلك يقف دائما إلى جانب التعددية الدولية، إذ يفضّل عالم الفضاءات الكبرى على عالم الهيمنة الأُحادية، وهذا ما دعا إليه شميت، أي العودة إلى تلك التعددية التي تولّد الاستقرار في النظام الدولي، إذ عبّر عن ذلك منذ **مفهوم السياسي** بالتّأكيد على أنّ "العالم ليس وحدة سياسية بل كون سياسي متعدّد"[3]، وحُجّة شميت على ذلك كونُ "الطبيعة المحدّدة للسياسة تؤدي إلى تعددية الدول، بحيث إنّ أيّ وحدة سياسية تنطوي على إمكانية وجود عدو وبالتالي التعايش مع وحدة سياسية أخرى"[4]، وهذا مردّه في نظر شميت إلى أنّ الفضاءات لا يمكن أن تخلو من هيئات سياسية تؤطّرها قانونيا، قد تتجسّد في الدولة أو في إطار سيادي آخر، وبالتالي، لا يمكن أن تكون هناك دولة عالمية تشمل البشرية جمعاء والأرض بأسرها[5]، بهذا الفهم فإن "العالم السياسي ليس عالما واحدا (un universum)، ولكن، إذا استطعنا أن نقول ذلك، فهو عالم متعدد الأطراف (un pluriversum)"[6].

يُعابُ على الخطاب الكوسموبوليتاني المعاصر، كونهُ ينظر إلى العالم كوحدة، وهذا لا يضفي عليه الطابع المثالي فقط، وإنما يخفي أيضا المركزية الغربية المضمرة في خطاب المواطنة العالمية، لأن الخطاب الكوني الليبرالي يؤكد بصوت عالٍ تفوّقه وطبيعته الاستثنائية، بحيث ينسى مؤيدوه الأصل التاريخي للمُجتمعات الليبرالية، التي لم يعد يُنظر إليها على أنها أشكال تاريخية مشروطة تاريخيا ومحددة ظرفيا بل على أنها معيار كوني يقومون بفضله بتقييم المجتمعات الأخرى[7]، واعتمادا على ذلك التقييم، فإن كل من لا يتوافق مع النموذج المثالي للقيم الكونية والأخلاقيات العالمية، "ينفونه من العالم المتحضّر ومن قانونه"[8]، وهذا ما يدعوه شميت بالإيديولوجيا الإنسانية الليبرالية.

---

[1] شانتال موف: [2005]، **السياسي والتنازع**، مرجع سبق ذكره، ص. 128.

[2] اعتقدت النظرية السياسية الليبرالية بأنّ العقل والتقدم العلمي سيدفعان بالعالم ليكون فضاءً للسلم والرخاء، يسود فيه التعاون بين الدول في ظلّ علاقات متوازنة بينها، بينما دفعت العقلانية ومعها التقدم العلمي إلى حروب عالمية مدمّرة، وهذا ما حاول هانز مورجنثاو أن يحاجج عليه في كتابه **رجل العلم في مقابل سياسة القوة**. انظر:

Hans J. Morgenthau: [1946] , *Scientific Man Versus Power Politics: A brilliant attack on dogmatic scientism in the field of politics*, Phoenix Books, The University of Chicago Press, Sixth impression, Chicago and London, 1967.

[3] Carl schmitt: [1932], Op. cit., p. 95.

[4] Ibid.

[5] Ibid.

[6] Ibid.

[7] Louiza Odysseos: [2009], Op. cit., p.76.

[8] Ibid.

2. الإيديولوجيا الإنسانية الليبرالية

لا يعترف شميت بالمواطنة العالمية، فهي خَارج الإمكانية الواقعية للدولة والقانون الدولي، وخارج التفكير الواقعي الملموس، ومسعى الزجّ بها في النظرية السِّياسة، لا ينفصل في نظره عن الإيديولوجيا الإنسانية الليبرالية التي تسعى دائمًا إلى استعمال الإنسانية لخدمة مصالحها، إن الإنسانية من الناحية السياسية، تظلّ مجرّد وهم، وحجّة شميت على ذلك أنه "لا وجود لمفهوم سياسيّ للإنسانية"[1]، فما دام أنّ السياسي، يتحدّد بالعداوة، بموجب ثنائية الصديق والعدو، فإن الإنسانية لا تتوافق مع هذا المنطق، إذ "لا يمكن أن يكون لها عدو"[2]، وبالمثل فإنه "لا يمكن أن يكون هناك مفهوم سياسي للجريمة ضد الإنسانية"[3]، وهنا تكمنُ طبيعة المضادية النظرية بين إيمانويل كانط وكارل شميت.

بالنسبة إلى كانط لا تتعارض المواطنة العالمية مع الوجود التاريخي والفعلي للدولة[4]، كما لا تتعارض مع واقعة الحدود السياسية، لأن فكرة الإنسانية في نظره لا تنكر الاختلاف و"لا تنطوي على أي عجز في التنوع أو رؤية تِرحالية (vision nomadique) للأفراد"[5]، في المقابل، يماثل شميت بين خطاب الإنسانية ومنطق الخداع، ففكرة الإنسانة ليست إلا وسيلة لفرض الإيديولوجيا الليبرالية وأداة لتحقيق مصالحها، فهذه "الأخلاق الكوكبية المستندة إلى إقرار الإنسانية الكونية (تلك الإنسانية التي تنسب تارة إلى الطبيعة البشرية وتارة أخرى إلى العقلانية أو ترجع إلى سمة من سمات الحرية أو حقوق الإنسان أو الملكات الإنسانية facultés) (humaines تنتج مُقابل الإنسان، [أي ضدّه] "اللا إنساني"، وهكذا يأتي الخطاب الكوني لوصف عدوّه بأنه "غير إنساني" ويرفض أي احتمال لعلاقة متبادلة معه"[6].

ومادام أنَّ الإنسانية ليس لها مفهوم سياسي فإن اللا إنسانية بالمثل لا يمكن النظر إليها من وجهة نظر سياسية، لأنها "ليست عدوا يمكن إعلان الحرب عليه، أو التفاوض معه على السلام"[7]، وإنما يتم توظيفها بغرض تجريد العدو الحقيقي من الإنسانية وشرعنة إبادته، وهنا تكون الحرب ضدّه متحرّرة من أي قانون، لكونه عدوا للإنسانية[8]، لقد كان وجود العدو في القانون الأوروبي العمومي شرعيا وقانونيا، لا يعدو أن يكون

[1] Yves Charles Zarka: [2008], «Y a-t-il un concept politique de l'humanité», dans *Kant Cosmopolitique*, sous la direction d'Yves Charles Zarka et Caroline Guiet Lafaye, édition de l'Eclat, 2008, pp. (7-9), p.7.

[2] Ibid.

[3] Ibid.

[4] تراجع كانط عن فكرة "دولة الشعوب" لصالح ما يشبه اتحاد الدول.

[5] Ibid.

[6] Louiza Odysseos: [2009], Op. cit., p. 73.

[7] Ibid., p. 74.

[8] Ibid.

مبارزا، ويمكن التفاوض معه على السلام، أما الآن فإن مفهوم الحرب قد تغيّر وطبيعة العدو أيضا، فالعدو تمت شيطنته وفقد شرعيته وأصبح مجرما شريرا بل عدوا للإنسانية، لذلك لم تعد غاية الحرب مبارزته بل القضاء عليه[1]، لهذا، حذّر شميت من حروب الإيديولوجيا الإنسانية الليبرالية، حروب القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين أيضا، حيث كل من يخالف النظام الدولي الجديد وهيمنته تكون الحرب ضده عادلة.

ولعلّ خطورة هذا التحوّل الذي طرأ على مفهوم العدو بفعل تحولات الحرب نفسها، وبروز مفاهيم جديدة حول العداوة، تكمنُ في كونها ستدفع الأطراف المتدخلة في "الحروب الإنسانية" في القرنين العشرين والحادي والعشرين لأن تعتبر نفسها مدافعة عن قضية عادلة، وبالتالي، بطريقة مانوية، ترى في الخصم ممثلًا وجوديا وحيدا للشر، يجب تدميره[2]، هكذا تحوّلت الحرب إلى ما يشبه ممارسة الشرطي، القائمة على التأديب، وهو أمر يضاعف الخطر، ذلك لأن محاولة اعتبار التدخل العسكري الدولي عملاً من أعمال الشرطة مرتبطة بإعادة تأهيل أساسية للحرب وظهور نوع جديد من الحرب الشاملة التمييزية، ولا شكّ أنّ هذه "الأهمية التي توليها الحداثة الليبرالية للقضايا الأخلاقية تهدف إلى تجاهل، وحتى تجاوز، قضايا المضادية والصراع، بشكل تامّ، إنها صراع ضد السياسي وضد مركزية المضاديات الاجتماعية"[3].

ليس هناك كيان سياسي يمثّل الإنسانية أو يحتضنها، لكنها مع ذلك، وفق الرؤية الليبرالية تتموقع بين الذات والآخر، هكذا تصير الإيديولوجيا الإنسانية الليبرالية قادرة على شنّ الحرب، باستخدام فكرة الإنسانية التي لا يمكنها شنّ الحرب، لأنها لا تمتلك عدوا[4]، ولأن الإيديولوجيا الإنسانية الليبرالية تجرّد الآخر من إنسانيته، فإنها بذلك تجرّده من وضعه كعدو عادل، -كما كان عليه الأمر في القانون الأوروبي العمومي الذي تعامل مع الأعداء بوصفهم أعداءً عادلين ومتساوين -، لذلك، فهي تجرّده من وجوده القانوني، ومن حقه في الدفاع عن النفس والمقاومة[5]، لذلك، تشرعن القضاء عليه، وتدميره بل إبادته.

وهنا يكمن التهديد الشامل للحروب الإنسانية، فبعدم اعترافها بالعدو، تكون "فكرة تحقيق السلام معه غير مقبولة"[6]، ومنه، فإن هشاشة فكرة السلام هذه، إن لم نقل تفكّكها بشكل نهائي، تسهّل من إمكانية قيام حروب الإبادة، ذلك لأن الحرب المحدودة أو المقيّدة، تفترض إمكانية العودة إلى السلام، لأن العدو تتم مبارزته من منطلق سياديّ ليس إلاّ، في حين إن حروب الإبادة لا تحتمل العودة إلى السلام، لأن الغاية منها ليست

[1] Bernardo Calheiros: [2021], Op. cit., p. 177.

[2] Ibid.

[3] Louiza Odysseos: [2009], Op.Cit, p. 75.

[4] Ibid., p. 76.

[5] Ibid., p. 77.

[6] Ibid.

هي مبارزة العدوّ وإنما القضاء عليه، فالعدو بوصفه آخر، "لا يمكن دمجه ولا مراعاته ولا حتى التسامح معه"[1]، وبالتالي فإن محاربته أمر عادل.

أ. مايكل والتزر: سؤال الحرب العادلة من جديد

ليست الحرب العادلة صناعة معاصرة، فلها جذور قديمة تعود إلى الحضارات القديمة، غير أن أساسها النظري مرتبط بالفكر الفلسفي اليوناني[2] والروماني[3]، وستحافظ على جدواها في تاريخ الفكر الإنساني، لأسباب دينية وسياسية، بوصفها صيغة من صيغ الحرب بل إنّ كانط نفسه الذي رفض الحرب بشكل نهائي في مشروعه للسلام الدائم كما سبقت الإشارة إلى ذلك[4]، سيترك احتمالا وحيدا للحرب، في حالة الدفاع عن النفس، بوصفها حربا ضرورية وعادلة.

وسيستمر هذا الجانب الاحتمالي للحرب في التقليد الليبرالي بل سيتحوّل من مجرّد إمكانية أخيرة من بين جميع الإمكانيات المتاحة إلى تقليد سياسي راسخ في النظرية السياسية الليبرالية الجديدة والدراسات الأمنية المعاصرة والعلاقات الدولية، وذلك مردّه بالأساس إلى توظيفها الواسع ضمن مساعي الإيديولوجيا الإنسانية الليبرالية لضمان التدخل في الدول باسم الحرب العادلة، وهو أمر قد تنبأ به كارل شميت.

---

[1] Ibid.

[2] فأفلاطون قد ميّز بين الحرب والنزاع المحلّي أي ما سيعرف فيما بعد بالحرب الأهلية، بحيث إن النزاع المحلّي يكون بين أناس من البلد [نفسه] والجنس أما الحرب فهي صراع بين أناس غرباء، فالعداوة بين الأقارب تسمى نزاعا محليا وبين الأجانب تسمى حربا (أفلاطون، **الجمهورية**، ترجمة فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،(1974، ص. 374). غير أنّ أفلاطون في محاورة القوانين يطلق اسم الحرب عليها معا، لكن مع تمييز دقيق بين النزاع المحلّي الذي ينشأ بين الأقارب أي بين الأهالي ويكون الصراع متكافئا من حيث أسبابه ودوافعه، وهذا النزاع لم يصفه بالحرب، وبين النزاع المحلّي الذي يتفق معظم الناس على تسميته بالفتنة والشغب، وهو في مصافّ الحرب، وهو أكثر ضررا من الحرب التي تخاض ضدّ الغريب الأجنبي (أفلاطون، **القوانين**، ترجمه من اليونانية إلى الألمانية د. تيلور ونقله إلى العربية محمد حسن ظاظا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986، ص. 90-91.)

[3] خاصة مع شيشرون الذي أقرّ بأن حماية الشعب تتطلّب بالأساس حقّ استعمال العنف لمواجهة العدوّ وردع أطماعه، لذلك لم تجد الإمبراطورية الرومانية أي معضلة في خوض حروبها العادلة ضد أعدائها، غير أن تبنّيها للمسيحية كدين للإمبراطورية، سيجعلها في موضع مفارق، بين تحدي مواجهة الأخطار الخارجية وأخلاقيات المعتقد المسيحي السّلماني الرافض للعنف والحرب، لذلك، سيجتهد الفلاسفة المسيحيين في تسويغ الحرب وتبريرها، ولعلّ أهمّ إسهام في هذا السياق يحسب للقديس أوغستين، الذي أقرّ بأن الطرف المضاد في بعض الأحيان يُلزم الطرف المظلوم بمواجهته في حرب عادلة ضرورية، هكذا أصبحت الحرب تخاض باسم الإله، تلبية لنداء مقدّس، فامتلك الحكام المسيحيين حقّ شنّ الحرب دفاعا عن الحقّ. بهذا الشكل فإن الغاية المثلى من وراء الحرب في نظر أوغستين هي تحقيق السلام، فتحوّل الموقف الكنسي المسيحي بفضل كتاباته من الرفض المطلق للحرب إلى الدعوة إليها بل إن الفكرة تطوّرت إلى ما عرف بالحرب المقدّسة في الحروب الصليبية. ومع توما الأكويني ستترسّخ عقيدة الحرب العادلة، من خلال تأكيده على أن الحرب العادلة تقوم على سببٍ عادل (justa causa) يجعل من الحرب أمرا واجبا وضروريا، تلجأ إليها سلطة شرعية للأمير أو الحاكم، بوصفها الملاذ الأخير والغاية الأخيرة بعد استنفاذ جميع الوسائل السلمية الأخرى، غير أن الحرب العادلة ستغادر أرضية اللاهوت الكنسي المسيحي لترتقي في حضن القانون الطبيعي، خاصة مع هوغو غروسيوس في كتابه: **عن قانون الحرب والسلم**، الذي برّر الحرب العادلة تبريرا قانونيا.

[4] خصّصنا العنصر الثاني من الفصل الثاني من هذا القسم لنظرية السلام الديمقراطي.

يعتبر مايكل والتزر[1] (Michael Walzer) أهم من أسّس للنظرية المعاصرة الخاصة بالحرب العادلة، من خلال إضفاء الطابع الأخلاقي على الحرب، فعوض الجانب الديني الذي تم به تبرير الحرب العادلة في التقليد الفكري الكنسي المسيحي، فإن الإيديولوجيا الإنسانية الليبرالية ستعمد إلى تبرير الحرب العادلة وتسويغ ضرورتها من منطلق أخلاق إنسانية كونية، ففي كتابه: **الحروب العادلة وغير العادلة**[2] الذي نشره عام 1977، عمل على صياغة نسق محكم من المعايير الأخلاقية التي من شأنها تبرّر شنّ الحرب كوسيلة لتحقيق غايات إنسانية، لذلك يتبوأ مفهوم حقوق الإنسان منزلة القطب من الرحى في تصوّر والتزر، بحجّة أن "واجبات وحقوق الدول ليست أكثر من واجبات وحقوق الناس التي تؤلّفها"[3].

يعتقد والتزر أن الخطاب السّلماني الرافض للحرب بإطلاق لا يختلف في شيء عن الخطاب الحرباني الذي يدعو إلى العنف وشنّ الحرب، فكلاهما ينفيان الطابع الأخلاقي على الحرب، فالسلماني يراها شرا مطلقا أما الحرباني فيعتقد بأن الحرب لا علاقة لها بالأخلاق بإطلاق. ولعلّ العنوان الفرعي لكتابه الحروب العادلة وغير العادلة الذي حدّده في "حجاج أخلاقي وأمثلة تاريخية"[4]، دال على رغبة والتزر في التأسيس لإيتيقا عملية تبرّر الحرب أخلاقيا.

ينطلق والتزر من اعتبار العدوان أو الاعتداء[5] أسّ نظريته في الحرب العادلة، على اعتبار أن "العدوان جريمة فريدة من نوعها وغير متمايزة لأنه بجميع أشكاله؛ يتحدى الحقوق التي تستحق أن يضحّى من أجلها"[6]، لذلك، فمن حق المعتدى عليه أن يخوض الحرب دفاعا عن نفسه ضدّ المعتدي، وإذا تدخّل طرف ثالث للدفاع عن المعتدى عليه فإنه بذلك يكون قد انخرط في تلك الحرب العادلة، وهنا تكون صفة العدالة الملازمة للحرب

[1] (1935-...) فيلسوف أمريكي معاصر، اهتم أساسا بالأخلاق والسياسة، وتعتبر كتاباته مرجعا أساسيا في الفكر السياسي والعلاقات الدولية والدراسات الأمنية المعاصرة.

[2] Michael Walzer: [1977], *Just and unjust Wars: a moral argument with historical illustrations*, fourth edition, Basic Books, a member of the Perseus books group, new york, 2006.

[3] Ibid., P. 53.

[4] «A Moral Argument with Historical Illustrations».

[5] انطلق والتزر من مماثلة صغرى يدعوها مماثلة منزلية [محلّية] (analogie domestique)، مفادها: "إذا مشيت في الشارع وهاجمني شخص ما، فلدينا حرب مصغرة وظالمة، وإذا دافعت عن نفسي ضدّ هذا العدوان، فإن الأمر يشكّل حربا عادلة، في صورتها المصغّرة، وأخير إذا أتيت لإنقاذي، فهذا أيضا، في هذه الصورة المصغّرة معادل تناظري لحرب عادلة". انظر:

Michael Walzer: [2010], «La finalité de l'éducation est de former des citoyens», Entretien avec Michael Walzer, par Normand Baillargeon, Revue philosophie magazine, n° 40, mai 201, 2010. https://www.philomag.com/articles/michael-walzer-la-finalite-de-leducation-est-de-former-des-citoyens

[6] Michael Walzer: [1977], Op.Cit, p. 53.

مرتبطة بحق خوض القتال، الذي أطلق عليه اللاهوتيون الكاثوليك عبارة (jus ad Bellum)[1]. هكذا يكون من حقّ الطرف الثالث أن يتدخّل في الحرب، ويكون تدخّله ذلك عادلا.

بهذا الشكل فإن والتزر يماثل بين الفرد والدولة، فكلاهما، يمتلك حقوق، الدولة هي الأخرى "تمتلك بالفعل حقوقا مثلما الأمر بالنسبة للأفراد، لهذا يمكن أن نتخيّل مجتمعا بين الدول يشبه مجتمع الأفراد، ومقاربة النظام الدولي بالنظام المدني أمر حاسم بالنسبة لنظرية العدوان"[2]، هكذا يقدّم والتزر براديغما مشروعا، قوامه الوضوح والبساطة، والمقارنة المساواتية بين العدوان المصغّر والعدوان الدولي، لذلك "فكل إشارة إلى العدوان باعتباره المعادل الدولي للسطو المسلح والقتل، وكل مقارنة بين المنزل (الإقامة الشخصية) والوطن، بين الحرية الشخصية والاستقلال السياسي، يعتمد أساسا على تلك المماثلة الصُّغرى"[3].

هكذا يقرّ والتزر بأن المماثلة المصغّرة للعدوان، تكافئ نظيرها في الوضع الدولي، لأنّ العدوان في نظره هو "الجريمة الوحيدة التي يمكن للدول ارتكابها ضدّ الدول الأخرى"[4]، وخلاف ذلك، أقل ضررا. فمهمة الدولة المركزية هي حماية الحياة والحرية المشتركة لأعضائها، وهذا هو المبرر الأخلاقي الوحيد لدفاعها ضدّ أي عدوان خارجي، وهذا ما يضفي "العدالة على الحرب الدفاعية"[5]. غير أن هذه المماثلة، تبدو من جهة التدخّل ناقصة، ذلك لأنه في حالة العدوان بين الأفراد، ثمة شرطة يمكن تتدخّل، لكن في حالة العدوان بين الدول، يبدو الأمر صعبا للغاية وأخطر، مقاربة بالجريمة المحلية، فليس هناك شرطة دولية، لذلك "يتوجّب على (مواطني) المجتمع الدولي أن يعتمدوا على أنفسهم وعلى بعضهم البعض"[6]، بحيث تكون سلطة الشرطة الدولية المفترضة موزّعة على جميع الأعضاء، على ألاّ تتوقّف هذه السلطة عند حدّ إيقاف العدوان، مثلما تقوم الشرطة بإيقاف قاتل أودى بحياة شخص أو أكثر، وإنما ينبغي، أن تشمل تلك السلطة المتابعة والمحاسبة والعقاب، قصد الحفاظ على حقوق الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، وإلا، فإنه من دون تلك الحقوق لا وجود للمجتمع الدولي على الإطلاق، وفي حالة ما إذا غابت هذه السلطة، وشاع العدوان بين الدول، فإن المجتمع الدولي سينهار لا محالة، وسيتحوّل إلى حالة حرب دائمة بل إلى طغيان عالمي[7].

[1] Michael Walzer: [2010], Op. cit.
[2] Michael Walzer: [1977], Op.Cit, p. 58.
[3] Ibid.
[4] Ibid., p. 51.
[5] Ibid., p. 54.
[6] Ibid., p. 59.
[7] Ibid.

لذلك تعتبر معضلة التدخل الإنساني للطرف الثالث جانبا من الجوانب الرئيسية لنظرية الحرب العادلة، فوالتزر الذي يرى بأن "كل انتهاك للسلامة الإقليمية أو السيادة السياسية لدولة مستقلة يسمى عدوانا"[1]، مع ذلك، يقرّ بأن التدخّل يصنّف ضمن شرعية القانون الدولي، لذلك فإن الحرب العادلة في نظره تبرّر التدخّل في شؤون الدول، ومسوّغ ذلك، أنها تشنّ لإحقاق العدالة، وتتحمّل المسؤولية الأخلاقية والسياسية لما بعد الحرب.

مثل هذا التفسير للقانون الدولي، الذي لا يختلف كثيرا عن تصوّر كيلسن، يؤدي إلى استنتاجات متناقضة في الحقيقة: لا يجوز لأي دولة القيام بتدخل محدود في مجال مصالح دولة أخرى، ولكن الدول جميعها مخولة بالكامل للقيام بتدخل غير محدود في مجال مصالح دولة أخرى. ووفقاً لهذا التفسير، تنتهك الدولة القانون الدولي إذا ألحقت ضرراً محدوداً بدولة أخرى، وفي هذه الحالة يُسمح لعدوها بالرد بأعمال انتقامية، ومع ذلك، فإن الدولة لا تنتهك القانون الدولي، ولا تجعل نفسها عرضة للعقوبات إذا قامت، من خلال التدخل في مجال دولة أخرى، بزرع الموت والخراب في سكان وبلد عدوها. وينطبق الشيء نفسه على النظام الاجتماعي الذي يعاقب السرقات الصغيرة بينما يترك السطو المسلح دون عقاب.[2]

إن المقاومة المسلّحة للعدوان أمر مشروع، فالقتال في هذه الحالة يكون مطلبا أخلاقيا، لأن "ضحية العدوان لا يقاتل فقط دفاعا عن النفس، وإنما يدافع، لأن العدوان جريمة ضد المجتمع ككل"[3]، وإن حدث أن العدوان لم يخلف سقوط قتلى، فإنه مع ذلك يظلّ عدوانا، حتى وإن لم يتلق أي مقاومة[4]. وليس من الضروري أن تكون المقاومة من الدولة المعتدى عليها، لأن الضحية قد تكون غير قادرة على ردّ العدوان بمفردها، لذلك، فإن بإمكان طرف ثالث أن يقوم مقامها أو أن يساعدها، وهذه "الدولة التي تقاوم، والتي يخاطر جنودها بحياتهم حدّ الموت، تفعل ذلك؛ لأن قادتها يعتقدون أنه ينبغي عليهم القتال"[5].

هكذا يكون التدخّل شكل من أشكال المقاومة، بحيث يحقّ للدول الأخرى أن تُعين ضحية العدوان وأن تقف إلى جانبها، ليس بنية صدّ الهجوم فحسب وإنما بنية معاقبة المعتدي، فتكون بذلك المقاومة تنفيذا للقانون، لذلك، يجب على المعتدي أن يتحمّل مسؤوليته، لكونه قد قرّر كسر سلام المجتمع الدولي[6].

---

[1] Ibid., p. 52.

[2] Hans Kelsen: [1945], *Théorie générale du droit et de l'État*, Traduit par Béatrice Laroche et Valérie Faure, introduction de Stanley L. Paulson, Bruylant / LGDJ, Paris, 1997, p. 388.

[3] Michael Walzer: [1977], Op.Cit, p. 59.

[4] Ibid., p. 52.

[5] Ibid., pp. 52-53.

[6] Ibid., p. 59.

لكن السؤال المطروح هنا بحدّة، هو: مَن مِن حقه أن يتدخّل إنسانيا؟ يجيب والتزر "بأن الأمر مخوّل لمن يستطيع"[1]، وهذا المبدأ القائم على القوة والغلبة والقدرة، الذي يخوّل "لجيش قويّ يمتلك تكنولوجيا متقدّمة"[2]، حقّ التدخلّ الإنساني لردّ العدوان على المعتدى عليهم، في البلدان التي تشهد انتهاكا كبيرا للحقوق المدنية لمواطنيها من قبل الأنظمة الوحشية والاستبدادية[3] القائمة فيها، على اعتبار أن لا أحد غيره قادر على ذلك، وهنا يخصّص والتزر أمريكا بهذه القدرة، قائلا: "فحيثما يكون من الممكن إنهاء عمل فظيع وقذر ينبغي القيام بذلك، وإن لم نقم بذلك، فمن سيقوم به إذن؟"[4]، إلاّ أن تصوّره هذا يؤكد فعلا نوايا الإيديولوجيا الإنسانية الليبرالية، من وراء التدخّل الإنساني، على الرغم من كون والتزر يصنّف نفسه ديمقراطيا اجتماعيا.

صحيح أن والتزر ليس مثاليا، فهو يقرّ باستحالة تحقيق دولة عالمية، إلا أنه مع ذلك متشبّث بفكرة وجود مجتمع دولي يتألّف من الدول المستقلة، والدول أعضاء في هذا المجتمع[5]، بحيث تكون كل دولة مستقلة بذاتها وبحماية حياة وحرية أفرادها وتمثيل مصالحهم، وليس من حقّها الطعن في حرية وحياة أفراد غيرها من الدول، وهذا ما يدعوه والتزر "مبدأ عدم التدخّل"[6]، غير أن هذا المبدأ يتم تجاوزه ونفيه في حالة التدخل لمقاومة العدوان على دولة ما وفرض القانون الدولي، لذلك يبدو الأمر متناقضا، وإن كان والتزر يميّز بين التدخل المشروع بوصفه حرب عادلة، والتدخل غير المشروع الذي يعتبره عدوانا وجريمة، ذلك لأن شروط تحديد ماهية العدوان تبدو فضفاضة نوعا ما، فبالقياس على المماثلة المحلية، فإن الطرف الثالث الذي قد تمثّله دولة واحدة أو مجموع من الدول، لا ينطلق بالضرورة من حياد أخلاقي مطلق بل يكون مقترنا بمصالح ومنافع وحسابات سياسية وإيديولوجية...، وبالتالي يجد الفرصة، ليلعب دور القاضي الذي يحدّد من هو المعتدي ومن هو المعتدى عليه، ويخوّل لنفسه الحقّ في التدخّل للدفاع عن الطرف الذي يعتبره ضحيّة ومعاقبة الطرف الذي يعتبره المسؤول عن العدوان.

إذ يقرّ والتزر بمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول إلا إزاء استثناءين، هما: الحرب الاستباقية أو الوقائية والتدخّل الإنساني، وفي مسالك هذين الاستثناءين، لا توجد كيفية واضحة للتمييز بين المعتدي والضحية، لذلك، تشتغل الإيديولوجيا الإنسانية الليبرالية بشكل مخاتل في هذا المعيار المظلم للتمييز، لتكون شرطيّ العالم، الذي يخوض الحروب العادلة انتصارا لمصالحه، لكن تحت يافطة حقوق الإنسان والمساعي الإنسانية، وقد

[1] Michael Walzer: [2010], Op. cit.

[2] Ibid.

[3] Ibid.

[4] Michael Walzer: [2004], *Arguing about war*, Yale university press, new haven, London, 2004, p. 81.

[5] Ibid., p. 61.

[6] Ibid.

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا هاما في ترسيخ هذه السياسة الإمبريالية الثابتة التي تفصل المصلحة السياسية لها عن أراضيها بالمعنى الكلاسيكي، سواء تعلّق الأمر بعقيدة مونرو (1823) أو اتفاقية بريان-كيلوغ (1928)، حيث ترفض أي تدخّل من قبل أيّ قوة أجنبية وتحتفظ لنفسها فقط بحقّ التدخل غير المحدود تقريبا[1]. هكذا أصبحت سيادة أمريكا خارج أراضيها أيضا، لكن ليس بالمعنى الكلاسيكي للسيادة الوستفالية، إذ أضحى مداها (مجالها الإقليمي) يتعلّق بما تقرّره هي، من حيث أنها تمثّل حكّام الأرض (arbitres de la terre)، هكذا تكون قد حلّت قانون حظر الحرب بوصفه وسيلة للسياسة الوطنية، من خلال التمييز بين الحرب العادلة وغير العادلة[2].

فبعد أحداث الحادي عشر من شتنبر 2001، أصدر والتزر إلى جانب ستين مفكرا وفيلسوفا وأكاديميا أمريكيا، بيانا تاريخيا حمل عنوان: **ماذا نحارب؟ رسالة من أمريكا**[3]، خلصوا فيه إلى أن الحرب على أفغانستان مبرّرة سياسيا، وبالتالي فهي حرب عادلة.

ب. معضلة السيادة من جديد في القانون الدولي

ساهمت مشكلة الحرب العادلة ومعضلة التدخل الإنساني في تسليط الضوء من جديد على إشكالية السيادة، من خلال سجال فلسفي -قانوني معاصر وراهنيّ، بين من يدعو إلى إنهاء فكرة السيادة ويعتبرها عائقا بنيويا يقف أمام القانون الدولي، وبين من يؤكّد على القيمة المركزية للسيادة في العلاقات الدولية ويدعو إلى تحيينها بما يتناسب مع التحديات العالمية الراهنة.

ضمن أنصار إنهاء فكرة السيادة، تدافع بقوّة فيلسوفة القانون الدولي مونيك شوميليي-جُندرو[4] (Monique Chemillier-Gendreau)، عن عدم تناسب مفهوم السيادة مع طبيعة المجتمع الدولي المعاصر، مؤكّدة على أن السيادة "ظاهرة تاريخية برزت نهاية القرون الوسطى"[5]، أي أنها ليست اختيارا بل إكراها تاريخيا، بمعنى أنها سياق ظرفي له شروطه، ومن الصعب جدا في غياب هذه الشروط أن تستمرّ، فقد استنفدت وجودها وأدوارها.

---

[1] Jean-François Kervégan: [2004], *«carl schmitt et l'unité du monde»*, Revue **Les études philosophique**, 2004/1, N°68, pp. (3-23), p. 12.

[2] Ibid.

[3] What We're Fighting: A Letter from America; February 13, 2002.

[4] (1935-...) مفكرة فرنسية، أستاذة القانون العام والعلوم السياسية بجامعة باريس ديدرو، تعمل أيضا محامية لدى محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة، ناشطة في مجال حقوق الإنسان واللاجئين، من أهم أعمالها: **القانون الدولي والديمقراطية العالمية: أسباب الفشل** (2002)، **من الحرب إلى المجتمع الدولي: بين القانون والسياسة** (2013)، **تراجع الديمقراطية واندلاع العنف: حوار مع ريجيس ميران** (2019).

[5] Monique Chemillier-Gendreau: [2007], *Démocratie globale : un continent inexploité*, Revue Nouvelles Fondations, 2007/ n° 5, pp (51-55), p. 51.

تقرّ جوندرو بأن الشعب بتنوّعه هو صاحب السلطة الوحيد، غير أن كل منظور يقتصر في رؤيته للسيادة على ما هو وطني يظلّ غير كافيا، كما أنّ تلك المؤسسات الدولية التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية، فشلت فشلا ذريعا في تحقيق أهدافها المتمثّلة أساسا في ضمان العدالة الاجتماعية والأمن المشترك للشعوب وحماية البيئة، لذلك تعتقد بأنّه من الضروري البحث عن بنية دولية جديدة تأخذ فكرة السلام بمحمل الجدّ، ليس فقط بمعنى إنهاء الحروب، وإنما وهذا هو الأهم بالنسبة لجوندرو، أن تبحث هذه البنية الجديدة عن سبل إحقاق مجتمع عادل وصالح[1].

أمام هذا العجز عن الحدّ من التوترات والنزاعات والحروب عبر العالم، تتساءل جوندرو قائلة: هل من الممكن ترك العالم يغرق في أكثر الحروب اللا عقلانية ومظاهر أوجه اللا مساواة الصارخة دون التشكيك في دور القانون الدولي؟ فتجيب بالتأكيد على فشل القانون الدولي المعاصر، وأن ميلاد القانون الدولي أمرا لم يتمّ بعد، وعليه، فإن الخطوة الأولى إلى ذلك، تتمثّل في تحرير القانون من خزائن فقهاء القانون والمحافل الدولية الصامتة، بغرض تقييمه في خضمّ الغضب الذي يعمّ العالم وصوت السّلاح الذي لا يعلى عليه[2].

تؤمن جوندرو على غرار الكوسموبوليتيين بإمكانية قيام مدينة عالمية، غير أن هذا الأمر لا يجعل منها مناصرة للإيديولوجيا الإنسانية الليبرالية، فهي تدعو إلى مجلس عالمي لمقاومة الرأسمالية[3]، وتقترح أسس ملموسة لعالم جديد أكثر عدلا ووحدة، وهذا الأمر لا يتسنى تحقيقه إلا بإعادة النظر تماما في المؤسسات الدولية، في حين لا تمثّل هذه الدعوة إلى إنهاء فكرة السيادة في نظر المدرسة الواقعية إلاّ نظرة مثالية طوباوية.

ولأن إلغاء السيادة بشكل كلّي ونهائي أمر غير ممكن، فإن ميري ديلما-مارتي (Mireille Delmas-Marty) ترى بأنّ الخلل يكمن في الوهم الذاتي الموروث عن الديكارتية، المنغلق على الذات والمتمركز على الفردانية، ومنه فإن السيادة الأحادية، ليست إلا نتيجة لهذا الخلل البنيوي المتأصل في الحداثة السياسية، لذلك، تدعو إلى سيادة تضامنية تتجاوز عيوب السيادة الواحدية.

ففي مناظرة بين ديلما- مارتي وجوندرو نشرتها مجلّة (Regardes) الفرنسية، ترى ديلما- مارتي أن السيادة يمكن أن ينظر إليها بمنظور التحوّل، من خلال التفكير فيها بشكل مختلف، فقد بُني القانون الدولي

[1] وهذه هي الفكرة الأساسية التي ناقشتها جندرو في كتابها **تراجع الديمقراطية واندلاع العنف. انظر:**
Monique Chemillier-Gendreau: [2019], *Régression de la démocratie et déchainement de la violence*, Collection conversation pour demain, conversation avec Régis Meyran, textuel, 2019.

[2] Monique Chemillier-Gendreau: [2002], *Droit international et démocratie mondiale : les raisons d'un échec*, Textuel, Paris, 2002, p. 34.

[3] عبّرت عن ذلك في كتابها الصادر عام 2020 بعنوان: **من أجل مجلس عالمي للمقاومة**، انظر:
Monique Chemillier-Gendreau: [2020], *Pour un conseil mondial de la résistance*, Textuel, Paris, 2020.

منذ صلح وستفاليا الذي تساوت بموجبه الدول الأوروبية بناء على مبدأ استقلال الدول، هذه الاستقلالية التي تعتبرها ديلما-مارتي أسّ المشكلة كلّها، لكونها قد رسّخت فهما انفراديا للسيادة، تكون بموجبه كل دولة منغلقة على حماية سيادتها الخاصة والدفاع عنها ضدّ أي عدوان خارجي، وبالتالي لم تتأسّس سيادة الدولة تاريخيا على حماية المصالح الإنسانية العالمية، بحيث ظلّت مصلحة العالم بدون أي مسؤول عنها[1].

لهذا السبب تقترح ديلما-مارتي "الانتقال من السيادة الانفرادية (la souveraineté solitaire) إلى السيادة التضامنية (la souveraineté solidaire)"[2]، وهذا الانتقال لن يبدو مألوفا ومستساغا، بالنظر إلى كون أنصار براديغم "السيادة المشتركة" يتعاملون مع العالم بوصفه كعكة قابلة للتقسيم، لذلك فإنهم دائما ما يتصارعون، مادام منطق التقسيم هذا سيخلّف دائما واقعة التفاوت في الحصص، وعليه فإن مبدأ السيادة التضامنية كما تدعو إليه ديلما-مارتي يتيح للدولة حقّ الدفاع عن مصالحها الوطنية وفي الآن نفسه يفرض عليها الدفاع عن المصلحة المشتركة للبشرية[3].

تقدم ديلما-مارتي حجتين على هذا التحوّل الذي طال السيادة، تكمن الأولى في عولمة الأخطار (la globalisation des risques)، لكون الدول منفردةً؛ لم تعد قادرة على مواجهة المخاطر التي أضحت عالمية، فالمخاطر البيئية والصحية والنووية والمناخية التي تهدّد البشرية جمعاء، لم تعد خطرا يهدّد دولة دون أخرى، ولم يعد بإمكان أيّ دولة مهما كانت قوية أن تقف وحيدة في مواجهة هذه المخاطر والتحديات المعولمة، وبالتالي فإن أركان السيادة الوطنية تهتز، لكن بشكل بطيء[4]، بالنظر إلى أنّ السيادة ليست مجرّد مبدأ للدولة بل عقيدة دولتية.

أما الحجة الثانية فتتمثّل في عملية كوننة القيم (L'universalisation des valeurs) وعولمتها، وهذا أمر يبدو بوضوح في منظومة حقوق الإنسان والعدالة الجنائية الدولية، بحيث أضحينا أمام مصلحة قيمية عليا تدعى المنافع العالمية العامة (Les biens publics mondiaux)، تخصّ الصّالح العام للبشرية[5].

---

[1] عرض تقدّمت به ميراي ديلماس-مارتي في اجتماع عمل (collegium international) في 25 يونيو 2014، وقد نشرت النسخة المنقّحة للعرض في المنصة الإلكترونية (collegium-international) بتاريخ: 21 نونبر 2022. انظر الرابط:

Mireille Delmas-Marty: [2014], de la souveraineté solitaire à la souveraineté solidaire,] https://www.collegium-international.org/post/et-si-on-prenait-s%C3%A9rieusement-en-compte-l-%C3%A9cologie-mentale-de-la-souverainet%C3%A9-solitaire-%C3%A0-la-souv[

[2] Ibid.

[3] Ibid.

[4] Ibid.

[5] Ibid.

ولعلّ القوى العظمى في نظر ديلما-مارتي هي العائق الأكبر الذي يقف في وجه هذا التحوّل، إذ عندما تتعارض مصلحتها القومية مع الصالح العام للبشرية، تكون مُقاوِمة لتطبيق القانون الدولي[1]، وتعمل كل ما في وسعها لإعاقته، وقد عبّرت ديلما-مارتي عن مبدأ تحول السيادة هذا، بعبارة الكاتب إدوارد غليسون: "تصرّف مكانك، فكِّر مع العالم"[2].

غير أنّ هذا الموقف الذي تدعو إليه ديلما-مارتي لا يختلف في شيء عن التراكم الفكري لمبدأ وحدة القوانين الذي نظّر له كيلسن، وينتهي إلى فكرة سموّ القانون الدولي التي ترى بأن المعاهدات الدولية جزء من القانون الداخلي بمجرّد إبرامها ودخولها حيّز النفاذ وفقا لما رسمه دستور الدول، من دون اللجوء إلى عملية تشريعية داخلية[3]، وفي هذا المنحى يتم تجاهل مسألة كون منظومة حقوق الانسان تعبّر من الناحية المبدئية عن صراع عالمي حول القيم، ولأن الدول العظمى هي التي تفرض المعاهدات الدولية، فإنها بذلك تفرض بالدرجة الأولى منظورها الحضاري للقيم، وتنجح بذلك في أن تخترق قيميا القوانين الداخلية للدول الضعيفة.

صحيح أن نظرية السيادة المطلقة لم تعد تتلاءم مع التطور المستمر للقانون الدولي، خاصة القانون الدولي الإنساني، وأضحت في الكثير من الأحيان نقمة وأداة في يد المستبدين والطغاة لحشد الإجماع الداخلي ولو بالإكراه، ولمواجهة رياح الإصلاح والتغيير الخارجي، تحت مبرّر أن السيادة هي خطّ الدفاع الأخير أمام الغزو الثقافي والهيمنة الأجنبية، وهو ما يفرض الأمر الواقع المتمثّل في استمرار النظام السياسي بدلا من تحصين السيادة الداخلية بآليات حقوق الإنسان وسيادة القانون[4]، إلا أنّ إرغام الدول على التخلي عن السيادة بمفهومها التقليدي، يقوم على ازدواجية المعايير، إذ يشتغل القانون الدولي كآلية مصاحبة لنفوذ القوى العظمى، ويظلّ

[1] تورد ديلما-مارتي (Delmas-Marty) في هذا السياق مثالا عميقا على حدّة التناقض الذي تتعامل به الولايات المتحدة الأمريكية، يتمثّل في قضية (Kiobel) التي توزّطت فيها شركة متعددة الجنسيات إثر ارتكابها لانتهاكات خطيرة مسّت حقوق الإنسان في عملية استخراج النفط بنيجيريا، بحيث تمت مقاضاة هذه الشركة في المحاكم الفيدرالية الأمريكية بناءً على نص قانوني قديم يعود إلى عام 1789، يخوّل للمحاكم الأمريكية حق مقاضاة المنتهكين لحقوق الانسان، بما في ذلك الذين ارتكبوا هذه الانتهاكات في الخارج، من قبل الأجانب على الضحايا الأجانب، وقد اعتمد هذا النص عام 1789، لأنه في ذلك الوقت، أرادت الولايات أمريكا الجديدة آنذاك على المشهد الدولي أن تقنع جماعة الدول بأنها متضامنة، من أجل مواجهة من اعتبرتهم "أعداء الجنس البشري". هنا تتساءل ديلما-مارتي: من هم أعداء الجنس البشري في ذلك الوقت؟ فتجيب: هم أساسا القراصنة في أعالي البحار، أما الآن فيبدو أنّ أعداء الجنس البشري؛ قراصنة الراهن، هم من تعمل الولايات المتحدة على أن يتنصلوا من المساءلة القانونية بحجّة أن النص القانوني المحتكم إليه قديم. انظر:

Ibid.

[2] أوردتها ديلما-مارتي. انظر:

Ibid.

[3] لحبيب النعيمي: [2022]، **العدالة الجنائية الدولية والسيادة الوطنية بالإشارة إلى الحالة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2022، ص. 224.

[4] المرجع نفسه، ص. 197.

عاجزا عن الفعل إزاء الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية التي تمرّ منها الدول الضعيفة، ففي هذه الحالة يكفّ القانون الدولي عن أن يكون تضامنيا.

إن حقّ التدخّل الذي اكتسبه القانون الدولي مختزل في سياسة الردع، من حيث هو أداة للتنبيه والتحذير والتهديد، فهو يشتغل في حدود تقييد سلطة الدولة على حقوق وحريات الأفراد ولا يهتمّ بمنظومة الحقوق من حيث هي ما ينبغي أن يتمتّع به الإنسان، لذلك لا يهتمّ القانون الدولي بالمجاعات التي تهدّد حق الإنسان في الحياة، ولكنه في المقابل يهتمّ بشكل كبير بالحريات الفردية داخل الأنظمة التي يعتبرها مارقة ومعادية للديمقراطيات الليبرالية الغربية.

لذلك فإن منظومة حقوق الإنسان لا تنفصل عن قضية الديمقراطية، ولأن الديمقراطية الليبرالية هي السائدة والمتحكّمة في المؤسسات الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان، فإنه من الممكن القول بأن فكرة المجتمع الدولي -التي يبتغي القانون الدولي التأسيس لها، من منطلق أن الشخص لم يعد رهينة للنظام القضائي الوطني وإنما أصبح جزءا من العدالة الجنائية الدولية-، ليست إلاّ صيغة معاصرة لقانون الشعوب الذي سنّه نابليون عام 1810 وبرّر به أطماعه التوسعية.

على سبيل الختم: نحو تفكيك الخطاب الإنساني وتأسيس أخلاقيات ما بعد السيادة

إنّ ما يكشف عنه السجال النظري حول الإيديولوجيا الإنسانية هو أنّ القيم الأخلاقية، حين تُفصل عن سياقاتها الواقعية وتُوظّف ضمن استراتيجيات الهيمنة، تتحوّل إلى أدوات للشرعنة السياسية بدل أن تكون أفقًا للعدالة. فالحرب لم تعد في عالم اليوم فعلاً استثنائياً تلجأ إليه الدول دفاعًا عن كيانها، بل أصبحت تُقدَّم كواجب أخلاقي باسم "الإنسانية" و"العدالة الكونية"، في وقتٍ تُعيد فيه السياسات الدولية إنتاج منطق القوّة في ثوب أخلاقي جديد.

لقد أظهرت التجربة التاريخية أنّ مبدأ الحرب العادلة كثيرًا ما شكّل غطاءً لتوسيع النفوذ، حيث يتمّ تحديد المعتدي والضحية انطلاقًا من موازين القوة لا من معيار قانوني أو أخلاقي نزيه. ومن ثمّ، فإنّ الدعوة إلى تجاوز السيادة باسم التدخل الإنساني، كما رأينا في تنظيرات مونيك جوندرو أو والتزر، تضعنا أمام مأزق فلسفي مزدوج: هل يمكن تأسيس نظام دولي عادل من دون أن يُعاد إنتاج منطق الاستثناء؟ وهل من الممكن بناء كونية حقوقية لا تقوم على مركزية حضارية واحدة؟

إنّ هذه الأسئلة تعيدنا إلى الحاجة الملحة لإعادة النظر في مفاهيم مثل "العدو"، و"الحق"، و"الإنسانية"، خارج ثنائيات التبرير والإدانة التي صاغتها الحداثة السياسية. وربما يكون أحد أبرز التحديات الفلسفية اليوم

هو بناء أخلاق ما بعد السيادة، أخلاق تعترف بالتعددية دون الوقوع في النسبية، وتؤسس للسلام دون استدعاء الحرب باسم السلام.

إنّ العالم المعاصر، بما يشهده من حروب مؤدلجة، وتدخّلات باسم الديمقراطية، وتفكك مستمر لمفهوم السيادة، يفرض على الفكر الفلسفي مسؤولية مضاعفة: لا الاكتفاء بوصف ما يحدث، بل مساءلة البنيات الرمزية واللغوية التي تجعل من "العدالة" واجهةً للهيمنة، ومن "الإنسانية" مبرّرًا للإقصاء، ومن "السلام" مدخلاً إلى العنف المنظم.

مهارة الاستبعاد:
دليل الباحثين في العلوم الإنسانية

رشيد الاركو
باحث مغربي

الملخص

يسمو هذا البحث إلى وضع مهارة "الاستبعاد" بوصفها من العمليات العقلية الأساس التي يفعلها الإنسان بشكل فطري ولا واعٍ في تفاصيل حياته اليومية موضع سؤال وتفكر، خاصة من حيث الوعي بجدواها للباحثين في العلوم الإنسانية والدقيقة على السواء.

وإن كنا قد اخترنا - كما يتبين من العنوان - العلوم الإنسانية أنموذجا للنظر والدراسة، فمرد ذلك ببساطة إلى سببين اثنين وسؤال واحد؛ فأما السبب الأول فذاتي، يرتبط بمجال التخصص؛ بمعنى ستكون مقاربتنا لمفهوم "الاستبعاد" من منطلق تداخله مع شبكة من المفاهيم التي تقع في صميم العلوم الإنسانية من قبيل: الموضوعية، والحياد، والتحيز، والتصنيف، والتركيب، والقراءة، والاختيار، والنسيان، والتذكر. وأما السبب الثاني فموضوعي، يرتبط باشتغال العقل في الزمن الراهن بوصفه زمنا تضاعفت فيه المعارف والمعلومات بشكل فائق وغير مسبوق. وأما السؤال فمؤداه: ألسنا في حاجة نحن الباحثين في العلوم الإنسانية إلى مهارة تُقدرنا على التعامل بكفاءة عالية مع تضاعف المعارف والمعلومات وتضخمها؟

الكلمات المفتاحية:

الاستبعاد - العلوم الإنسانية - التحيز – المهارات – العقل - الذكاء الاصطناعي.

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

الاركو، رشيد. (2025، يونيو). مهارة الاستبعاد: دليل الباحثين في العلوم الإنسانية. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، العدد 6، المجلد 2، السنة 2، ص 340-354.

أولا: السياق

كان عقل الإنسان في الماضي؛ أي قبل الثورة الصناعية[1] والتقدم التكنولوجي، يتعامل مع كم محدود من المعلومات ليشكل معرفته ويكونها، ولكن في الزمن الراهن؛ زمن الذكاء الاصطناعي والذكاء الفائق وتضاعف المعارف في كل ساعة، أصبح العقل الإنساني يواجه جريانا مستمرا من المعلومات، تقدمها التكنولوجيا على مقربة من أيدينا؛ أي لم تعد المعلومات مجرد بيانات نحفظها في ذاكرتنا، بل أصبحت مادة يمكننا مسارعتها واستعراضها بأطراف أناملنا، فما على الإنسان إلا أن يستعرض شاشة هاتفه الذكي ليحصل على المعلومات التي يحتاجها[2].

وفي ظل هذا السياق المتسم بتدفق المعلومات وتضاعفها اللامحدود وقربها الشديد من الإنسان، أصبح الباحثون عامة والباحثون في العلوم الإنسانية خاصة أمام إشكال التعامل بكفاءة مع الدراسات الغزيرة المكتوبة في مواضيع بحثهم، إذ لا يتصور بحال أن يتمكن الباحث من قراءة ذلكم الكم اللامحدود من المعلومات المرتبطة ببحثه، بله استيعابه وتحليله وتركيبه.

وقد أشار المهدي المنجرة (ت 1435هـ) في معرض حديثه عن المجتمع الناشئ بوصفه مجتمعا معرفيا بامتياز إلى هذا السياق وإشكالاته بقوله إن: المعرفة الآن هي إلى حد بعيد مجموع المعلومات، والإشكال القائم هو كيفية الوصول إلى سر هذه المعلومات وسر هذه المعرفة. فإذا كان الشفوي من ذي قبل هو لغة الإنسان الأولى، ثم كانت الكتابة والمخطوطات فيما بعد، ثم المطبعة وما أتت به، فإننا اليوم قد دخلنا المجتمع المعرفي؛ أي المجتمع الذي أصبح فيه للطاقة البشرية مكانة مركزية على اعتبار أنها هي التي من شأنها أن تتعامل مع هذا المجتمع المعرفي من خلال التعامل مع المعلومات بكل أشكالها وعلى اختلاف أنواعها[3].

ثم يستند المهدي المنجرة بعد ذلك إلى قول ألفن توفلر Alvin Toffler الذي يرى أن الأميين مستقبلا لن يكونوا أولئك الذين لا يقدرون على القراءة والكتابة، ولكن أولئك الذين لا يعرفون كيف يتعلمون، يعيدون تعليمهم، ويتعلمون من جديد[4].

---

[1] أدى اختراع آلة الطباعة والآلة البخارية إلى ثورة معرفية غير مسبوقة، حيث سهلا طبع المكتوب وتداوله عبر البلدان في وقت أقل من السابق؛ بتعبير آخر، وفر هذان الاختراعان للبشرية وفرة في الإنتاج وسرعة في التداول.

[2] خالد حاجي، الدبلوماسية أم الحرب...بين العقل الطبيعي والذكاء الاصطناعي، الجزير نت، تاريخ الولوج: 5 نونبر 2024.

[3] المهدي المنجرة، المجتمع الناشئ هو مجتمع المعرفة بامتياز، حاوره: نزهة بلخياط ويحيى اليحياوي، مجلة فكر ونقد، العدد 29، مايو 2000.

[4] انظر، المهدي المنجرة، المجتمع الناشئ هو مجتمع المعرفة بامتياز.

ثانيا: مقاصد البحث

يصبو هذا البحث إلى المقاصد الأربعة الآتية:

1- تجلية إيجابيات "الاستبعاد" في الزمن الراهن المتسم بإسارين؛ إسار المعلوماتية وإسار الاستبعادات والتحيزات الكامنة. فأضحى الباحث المتماهي بوعي أو دونه مع "المنهجية الغربية" غارقا في الرصد والتلقي الآليين[1] وهو يحسب أنه شديد العلمية والموضوعية.

2- الوعي بأن "الاستبعاد" قانون سارٍ في كل أفعال الإنسان الواعية واللاواعية.

3- الوعي بأن "الاستبعاد" مكون أساس في جل الممارسات البحثية، فهو يشكل قطب الرحى في الاختيار، والقراءة، والفهم، والتصنيف، والاختصار، والتلخيص، والنقد، والتفسير، والتركيب، والتذكر، والتعريف إلخ. وبصفة عامة فـ"الاستبعاد" عنصر رئيس في أي رؤية إلى العالم.

4- وضع "الاستبعاد" موضع سؤال وتفاكر على المستوى الأكاديمي، واقتراحه مهارة أساسية للباحثين في العلوم الإنسانية بشكل خاص، قصد تطوير النقاش في سبل إدماجه في فرق البحث من داخل الجامعات ومراكز البحث.

ثالثا: تعريف الاستبعاد

يرجع الأصل اللغوي للفظة "استبعاد" إلى مادة (ب ع د)، وقد بين ابن فارس (ت 395هـ) في قاموسه أن الباء والعين والدال تدل على أصلين، الأصل الأول خلاف القرب. وأما الأصل الآخر، فقولك جاء من بَعدُ كما تقول في خلافه من قَبلُ[2]. وزاد أبو بكر الرازي (ت 666هـ) صاحب مختار الصحاح: استبعد أي تباعد، واستبعده عده بعيدا[3].

وانطلاقا من هذه التحديدات اللغوية عرف عبد العزيز عتيق (ت 1396هـ) "الاستبعاد" في معرض حديثه عن المعاني التي تستفاد من الاستفهام بالقرائن بقوله: هو عد الشيء بعيدا حسا ومعنى، وقد يكون منكرا مكروها غير منتظر أصلا...وعلى هذا قد يخرج الاستفهام عن معناه الأصلي للدلالة على استبعاد السائل للمسؤول عنه، سواء أكان البعد حسيا مكانيا...أو بعدا معنويا[4].

[1] يسميها عبد الوهاب المسيري بالموضوعية المتلقية أو بالمعلوماتية أو الموضوعية الفوتوغرافية.
[2] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة (ب ع د).
[3] أبو بكر الرازي، مختار الصحاح، مادة (ب ع د).
[4] عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2009، ص101.

وحددت الموسوعة الفلسفية "الاستبعاد" بوصفه مصطلحا استخدم على نطاق واسع في فلسفة هيجل Hegel، للدلالة على تدمير شيء ما والحفاظ عليه في الآن نفسه. ويستخدم هيجل مصطلح "الاستبعاد" لتمييز حركة المقولات المجردة في المنطق وطبقا للمثلث، فإن أعلى المقولات _وهي مقولة المركب_ تستبعد؛ أي تدمر مقولة النقيض في حركة الفكر، ومع ذلك فإن المقولة الأعلى تحفظ كل المحتوى الإيجابي للمقولات السابقة عليها، وإنما في حالة تحول[1].

و"الاستبعاد" عند هيجل مجرد ومنطقي ويفيد كوسيلة لبناء نسق من المقولات، فهو يفعل فعل الوسيلة الشكلية لحل التناقضات وفي الحقيقة يوفق بينها. وأما في المادية الجدلية فإن مصطلح "الاستبعاد" يستخدم في وصف الاستمرارية المتتالية في التطور، وفي تمييز علاقة الظاهرة الأولى بالظاهرة الأعلى منها؛ فمثلا الحركة الميكانيكية يقال إنها تتضمن الشكل البيولوجي لحركة المادة في شكل "مستبعد"[2].

ونقصد بـ "الاستبعاد"[3] في هذا البحث وعي الباحث بضرورة إبقاء معلومات معينة وفي الوقت نفسه تجاهل معلومات أخرى واستبعادها عن وعي كذلك؛ بمعنى أن الباحث يوظف بإرادة ووعي ممكنات عقله فيبقي على الأهم فالمهم من المعلومات والمعارف ويستبعد ما دون ذلك.

و"الاستبعاد" بوصفه مهارة حياتية عقلية يتقاطع كما سيتضح مع مهارات حياتية كثيرة من قبيل: مهارة التفكير الناقد، ومهارة الانتقاء والاختيار، ومهارة تحديد الأولويات وبنائها، ومهارة التركيز، ومهارتي الوصل والفصل، ومهارة التركيب، ومهارة اتخاذ القرارات، ومهارة التصنيف، ومهارة التلخيص والاختصار، ومهارة إدارة الجهد والوقت البحثيين إلخ.

وجماع هذه التقاطعات هو أن الوعي بـ"الاستبعاد" يُقدر الباحثين على اختيار المعلومات الأساس ذات الصلة بموضوع البحث، ومن ثمة تحليلها وتقييمها والوصل بين ما يستحق الوصل، وفي الوقت نفسه عدم الانشغال بالمعلومات الثانوية والمكررة. وانطلاقا من هذا الوعي _لا محالة_ سيوفر الباحث جهده ووقته البحثيين ويركزها فيما يضفي جديدا على بحثه، ويتفادى السقوط في حشد المعلومات ومراكمتها وتكرارها، بل يسمو إلى نظم ما اختاره وفق رؤيته الكلية إلى العالم.

[1] مجموعة مؤلفين، الموسوعة الفلسفية، إشراف: روزنتال ويودين، ترجمة: سمير كرم، مراجعة: صادق جلال العظم وجورج طرابيشـــي، دار الطليعة للطباعة النشـر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1981، صص22-23

[2] مجموعة مؤلفين، الموسوعة الفلسفية، صص22-23

[3] يعود الفضل في تعميق البحث في مفهوم "الاستبعاد" للدورة التكوينية التي أطرها الأستاذ سمير بودينار في موضوع: "تصنيف العلوم وتكامل المعارف"، وقد نظمت في رحاب مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بوجدة، يوم السبت 8 يونيو 2024.

وبناء على هذا، فقد أصبح الوعي بـ"الاستبعاد" ضروري لجيل اليوم من الباحثين، خاصة الباحثين في العلوم الإنسانية، حيث سيمكنهم هذا الوعي _كما أشرنا_ من تحديد المعلومات الأكثر صلة بمواضيع بحوثهم في خضم فيضان المعلومات التي يشهدها الزمن الراهن، ومن ثمة سيساعدهم على بناء أولوياتهم البحثية من جهة، والعمل وفق مشاريع معرفية مؤطرة ومحددة من جهة أخرى.

رابعا: مفاهيم متقاطعة

تبين مما سبق أن "الاستبعاد" لا تُدرك جدواه وفائدته بالنسبة للباحثين في العلوم الإنسانية إلا في موقعته ضمن شبكة من المفاهيم، منها _مثلا_ مفهوم القراءة في ارتباطه بالتوقف والاستئناف، ومنها مفهوم التذكر في ارتباطه بالنسيان، ومنها مفهوم الجماعة العلمية في ارتباطه بمشروع معرفي أو برؤية معينة إلى العالم.

فالباحث الذي لا يعي دور "الاستبعاد" في القراءة سيسقط _لا محالة_ في المعلوماتية والاسترداد والتسجيل، أي سيسقط في القراءة من أجل القراءة أو القراءة اللامتناهية واللامنهجية، ومن ثمة وجب على الباحث خاصة في الماستر والدكتوراة، أن يتخذ قرارا بالتوقف عن القراءة، لكي يعطي لنفسه وقتا لتصنيف ما قرأه واستجماع ما وصل إليه من خلاصات وتركيبها، ثم يختار لنفسه موقعا ومنطلقا ونموذجا معرفيا مؤطرا برؤية معينة إلى العالم ليكتب وفقها، وليستأنف بالموازاة مع الكتابة القراءة، وبذلك سيتمكن من التغلب على ما سماه عبد الوهاب المسيري (ت 1429ه) بالذئب الهيجلي المعلوماتي.

ونستحضر في سياق ارتباط النسيان[1] بـ"الاستبعاد" رواية ذاع صيتها في الثقافة العربية الإسلامية وتتضمن إشارات دالة تبين دور "الاستبعاد" أو النسيان المقصود بحسب الرواية في الإبداع، والقصد إلى القصة المشهورة عن حال أبي نواس (ت 198ه) مع نظم الشعر، فبمجرد تذكر القارئ لهذه القصة إلا ويَمثلُ أمامه مفهوم النسيان شاخصا وبارزا، وليس أي نسيان، وإنما النسيان المفروض، النسيان الواعي، بوصفه ضرورة ملحة وأمرا حتميا للشاعر الفحل، للشاعر الذي يريد الإجادة ونظم الشعر على غير منوال الشعراء السابقين، كأنك أمام شرط لهذه الإجادة والإبداع، فقبل أن تتقن فن الشعر عليك إتقان "فن النسيان" على حد قول عبد الفتاح كيليطو.

تقول الرواية: كان أبو نواس قد استأذن خلفا[2] في نظم الشعر فقال له: لا آذن لك في عمل الشعر إلا أن تحفظ ألف مقطوع من العرب، ما بين أرجوزة وقصيدة ومقطوعة. فغاب عنه مدة وحضر إليه فقال له: قد

[1] لنا دراسة مفصلة في موضوع النسيان والذاكرة في الثقافة العربية الإسلامية من خلال إشارات ابن العربي، ستنشر قريبا.

[2] كان خلف الأحمر (115-180ه) من علماء اللغة والنحو بالبصرة، وكان راوية للشعر. ويعد أبو نواس (ت 198ه) والأصمعي (ت 216ه) وأبو عبيدة (ت 209ه) والجمحي (ت232ه) والسجستاني (ت 248ه) من أبرز تلاميذه.

حفظتها. فقال: أنشدها. فأنشده أكثرها في عدة أيام، ثم سأله أن يأذن له في نظم الشعر فقال له: لا آذن لك إلا أن تنسى هذه الألف أرجوزة كأنك لم تحفظها. فقال له: هذا أمر يصعب عليَّ، فإنني قد أتقنت حفظها. فقال له: لا آذن لك إلا أن تنساها. فذهب إلى بعض الديرة وخلا بنفسه، وأقام مدة حتى نسيها. ثم حضر فقال: قد نسيتها حتى كأن لم أكن قد حفظتها قط. فقال له: الآن أُنظم الشعر[1].

وقد علق عبد الفتاح كيليطو على هذه الرواية في معرض جوابه عن سؤال محمد لفتح الذي قال: كتب مالرو Malraux جملة جميلة جدا في مكان ما، حيث يقول: "ينهض التاريخ بالأساس على النسيان". ماذا عن الأعمال الأدبية بهذا الخصوص؟ يجيب عبد الفتاح كيليطو قائلا: بدايةً إن النسيان يكتسي أهمية قصوى فيما يتعلق بالإبداع الأدبي. ليصل بعد ذلك إلى القول إن العبرة من رواية أبي نواس هي أنه لا يمكن للإبداع أن يتحقق إلا على خلفية النسيان، دون نسيان لا يمكن أن يكون ثمة أي إبداع، ولكن سيكون هناك التكرار فقط[2].

وتؤكد قصة أبي نواس مع الشعر الجانب المغيب من ملكة النسيان، وتبرز فاعليته في الإنتاج، وهذه القصة لا تتحدث عن أي إنتاج، وإنما تتحدث عن نوع راقٍ من الإنتاج، ألا وهو الشعر، بمعنى أن النسيان في الثقافة العربية الإسلامية لا يدل في مجمله على الدلالات السلبية والارتكاسية من قبيل العجز، والقصور، والإغفال، والإهمال، واختلال في الذاكرة، بل هو شرط إمكان المعرفة العالمة كما نص عليها النص السابق، فلولا النسيان لما أمكن نظم الشعر[3].

والنسيان كما بين نيتشه Nietzsche "في جينالوجيا الأخلاق" ملكة ردع فاعلة[4]، وبتعبير موريس بلانشو Blanchot Maurice النسيان يقظة الذاكرة إنه القوة الحارسة التي بفضلها يحافظ على سر الأشياء[5]، وبحسب محمد بنيس فإنه لا شيء يضيع مع النسيان، فما ننساه في نظره يظل موجودا في مكان ما من الجسد،

---

[1] ابن منظور، أخبار أبي نواس: تاريخه، نوادره، شعره، مجونه، شرحه وضبطه: محمد عبد الرسول إبراهيم، عني بنشره: عباس الشربيني، مطبعة الاعتماد بشارع حسن الأكبر، القاهرة، 1924، ص55. ولعل مضمون هذه الرواية تتقاطع بشكل كبير مع ما قاله برنار نويل Bernard Noël في كتاب النسيان ملخصا علاقة الذاكرة والنسيان بالتجربة والإبداع: "تنأى الذاكرة عن التجربة، بل تتخيلها...لا نبدع بالذاكرة بل بالنسيان". ينظر، برنار نويل، كتاب النسيان، ترجمة وتقديم: محمد بنيس، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2013، ص24.

[2] عبد الفتاح كيليطو المعرفة اللعبية، حوارات هامة مختارة، أجرى الحوار: محمد لفتح، ترجمه إلى العربية: عزيز لمتاوي، المجلة الثقافية الجزائرية، ينظر الموقع الإلكتروني الآتي: www.thakafamag.com، تاريخ الولوج: 15دجنبر 2023.

[3] عبد السلام بنعبد العالي، الأدب والميتافيزيقا: دراسات في أعمال عبد الفتاح كيليطو، نقلها إلى الفرنسية: كمال التومي، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 2009، صص25-27.

[4] يقول نيتشه: "ليس النسيان مجرد قوة عطالة، كما يعتقد السطحيون، بل الحري هو ملكة ردع فاعلة، وموجبة بأدق معنى للكلمة"4. ينظر، فريدريك نيتشه، في جينالوجيا الأخلاق، ترجمة: فتحي المسكني، مراجعة: محمد محجوب، منشورات دار سيناترا، تونس، الطبعة الأولى، 2010، المقالة الثانية، الفقرة 1، ص81.

[5] عبد السلام بنعبد العالي، الأدب والميتافيزيقا: دراسات في أعمال عبد الفتاح كيليطو، صص25-27.

ثم يعود إلى الظهور في الكتابة لا كما كان ولا إلى ما كان، بل ‹ككلام لكل ما تم فقدانه›[1] يعود من المكان الأبعد، المجهول. ولعل أسرار النسيان العديدة هي ما يجعل المجهول فيه أكبر من المعلوم[2].

وأما في ما يخص الجماعة العلمية سواء في الجامعات أو مراكز البحث فالأصل فيها هو الاشتغال وفق رؤية معينة ووفق مشروع بحثي أساس تتفرع عنه المشاريع والأنشطة الجزئية ذات الصلة، فتقبل الجماعة العلمية أو فرق البحث ما اندرج في رؤيتها ومشروعها وتستبعد ما لا يندرج فيها، وبهذا تكون الجماعة العلمية لا تنخرط في البحث العلمي من أجل البحث فقط، وإنما تركز على مواضيع بحثية معينة وتستبعد غيرها من أجل تحقيق أهداف دقيقة معينة ومحددة.

خامسا: مفهوم العقل بحسب عبد الوهاب المسيري

إن الحديث عن مهارة "الاستبعاد" هو في عمقه حديث عن العمليات التي يقوم بها العقل الإنساني بشكل ضروري وفطري، ولكن هذا لا يعني البتة أن الحديث عن العقل أمر محسوم بين الباحثين والعلماء، بل العكس هو الواقع، ومرد هذا الاختلاف بين الباحثين هو مرجعياتهم الثقافية المختلفة، فمنهم من ينطلق من قبليات ترى أن العقل صفحة بيضاء، ومن ثمة فعلاقة العقل الإنساني بالواقع هي علاقة تلق واكتساب واستجابة، ومنهم من يؤمن أن العقل الإنساني مفطور على كليات يميز من خلالها الإنسان ما يتلقاه.

وقد شدد عبد الوهاب المسيري في هذا السياق على أن العقل الإنساني ليس سلبيا ولا متلقيا بل مبدعا وله مقدرات توليدية، ويرى تبعا لذلك أن العلاقة بين العقل والواقع ليست علاقة بسيطة ولا آلية، فالإنسان لا يستجيب مباشرة للمثير وإنما يستجيب للمثير كما يتصوره هو نفسه[3].

ومن هذا المنطلق يصل إلى خلاصة مفادها: لا بد للباحث الذي يتبع المنهج التفسيري أن يبتعد عن رصد التفاصيل والمعلومات في حد ذاتها، وأن يحاول تحديد الجوهري والهامشي، وأن يرصد العوامل في تفاعلها، ولا بد عليه أيضا أن يقاوم اختزال الظواهر في بعد واحد وأن يحاول التركيب المستمر، وألا يهدف إلى حشد أكبر قدر ممكن من المعلومات مثل الحاسوب، وإنما عليه تنظيمها وتصنيفها وتفسيرها واكتشاف العلاقة بينها، وهذا هو جوهر الإبداع الذي لا يستطيع أي حاسوب مهما بلغ من الكفاءة أن يصل إليه[4].

وما نود الإشارة إليه من خلال عرض رؤية عبد الوهاب المسيري للعقل الإنساني هو بيان التمايز بين التصور الذي يضفي على العقل البعد الألي والأدائي والتصور الذي يموقع العقل في بعده الإنساني، ومن ثمة

[1] اقتبس محمد بنيس هذه العبارة من "كتاب النسيان" لبرنار نويل، ص51.
[2] تقديم محمد بنيس لـ "كتاب النسيان" الذي وسمه بتشريح النسيان، ص6.
[3] عبد الوهاب المسيري، في الخطاب والمصطلح الصهيوني: دراسة نظرية وتطبيقية، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص18.
[4] نفسه، ص19.

فالعقل _بوصفه عقلا إنسانيا_ مطبوع بطباع هذا الإنسان الذي ينسى ويتذكر، ويصيب ويخطئ، ويبقي ويستبعد، ويضخم ويصغر.

وانطلاقا من هذا الفهم الإنساني للعقل يصل عبد الوهاب المسيري إلى أن الباحث في أي ميدان من ميادين المعرفة عليه أن يدرك خطورة تلقي المعلومات في ذاتها ولذاتها، ولذلك يقترح على الباحثين منهجا سماه بالمنهج التفسيري أو النموذج المعرفي، فهو يرى أننا لا نتعامل في حياتنا اليومية، وفي دراستنا وبحوثنا إلا من خلال نموذج إدراكي وخريطة إدراكية تبقي وتستبعد، فنحن بحسبه في واقع الأمر نستدعي صورة ذهنية تؤكد بعض الصفات وتستبعد صفات أخرى[1].

والأمر سيان في استدعائنا المفاهيم، فنحن نقوم بعمليات إبقاء واستبعاد لمجموعة من السمات، ومرد هذا بحسب عبد الوهاب المسيري إلى أن العقل لا يتلقى الواقع بشكل سلبي، وإنما يبقي ويستبعد ويؤكد ويهمش، والوضع نفسه ينطبق على محاولة الإنسان أن يسمي ظاهرة ما، إذ إنه لا بد من الاختيار بين عدد لا بأس به من مفردات للإخبار عن ظاهرة مركبة، وحين يختار المصطلح الذي يتصور أنه مناسب، فإنه سيجد أنه متشابك مع عدد لا بأس به من المصطلحات الأخرى، وعملية الاختيار تعني إبقاء وتأكيدا واستبعادا وتهميشا، أي أنه لا يوجد تلاق آلي (أو تلاحم ضروري عضوي) ين الاسم والمسمى وبين المصطلح والظاهرة، وإنما هناك حتمية الاختيار أو الاجتهاد الإنساني في محاولة مزاوجة المصطلح بالظاهرة والدال بالمدلول، وهي عملية تتضمن قدرا من التحيز لمصطلح على حساب الآخر[2].

سادسا: تجربة عبد الوهاب المسيري في القراءة

من النماذج الدالة على البحث وفق مشروع أو وفق رؤية معينة إلى العالم أو وفق نموذج إدراكي معين تجربة عبد الوهاب المسيري، هذا الباحث الذي خبر النظريات الغربية في مظانها، وتعامل مع الكم الهائل من المعلومات التي ترتبط بموضوع موسوعته عن اليهود واليهودية والصهيونية، وخلص في الأخير كما دبج ذلك في سيرته الذاتية إلى منهج يتقاطع بشكل كبير مع الوعي بما "للاستبعاد" من ضرورة في أي بحث.

وقد وصف عبد الوهاب المسيري العقل الذي لا يفعِّل "الاستبعاد" بأنه عقل سلبي ومعلوماتي؛ لأنه يتصور المعرفة عبارة عن حشو للمعلومات ومراكمتها، والتصور المعلوماتي[3] يعد المعلومة مهمة في حد ذاتها، لا بسبب علاقتها بالموضوع الكلي أو بنمط متكرر، ولذا يصبح التأليف هو أن يحشد المؤلف أكبر قدر من

[1] عبد الوهاب المسيري، في الخطاب والمصطلح الصهيوني: دراسة نظرية وتطبيقية، ص20.
[2] نفسه، صص23-24.
[3] المعلوماتية أو النموذج المعلوماتي.

المعلومات بغض النظر عن عدم ترابطها وعدم وجود بؤرة مركزية لها، والافتراض الكامن ـــفي هذا التصور المعلوماتي ـــ أنه كلما زادت المعلومات زادت درجة الاقتراب من الواقع كما هو، إلى أن يحشد الباحث كل المعلومات والمراجع أو معظمها، ويعطينا صورة طبق الأصل من الواقع. وهو تصور يتضمن صورة للعقل بحسبانه كيانا سلبيا[1].

وبحسب المسيري فالمعلوماتية لا علاقة لها بأي فكر حقيقي أو إبداعي[2]، فهي تحول العقل المتسائل إلى آلة رصد، وبدلا من محاولة تفسير الواقع فإنها تكتفي بتسجيله وأرشفته، والوهم الكامن وراءها أن الحقائق المتناثرة هي الحقيقة، وأن المعلومة في حد ذاتها تنطق بالصدق، وأنه يتم التوصل إلى المعرفة من خلال عملية تجمعية تراكمية خارجية. ويرى المسيري تبعا لهذا أن الصدق والدلالة والأهمية أمور يجردها عقل الإنسان المبدع من كم المعلومات والوقائع والحقائق المطروحة أمامه، وهو كم هائل متضارب، خاصة بعد ثورة المعلومات التي أصبحت تهدد عقل الإنسان[3].

ثم يبين المسيري في نصوص دالة[4] من سيرته الذاتية منهجه في القراءة بقوله: الرغبة المعلوماتية هذه حينما تنهش إنسانا فإنها تجعله يقرأ كل شيء حتى يعرف كل شيء، وينتهي الأمر بالمسكين أنه لا يعرف أي شيء[5]..كما أنني لاحظت أنني لو قرأت كل ما كتب عن موضوع تخصصي (من مقالات ورسائل دكتوراه وكتب) لقضيت سحابة أيامي أقرأ وأستوعب وأقرأ دون أن أنتج شيئا[6]....ويظهر ترويض الذئب الهيجلي المعلوماتي في النصيحة التي أسديتها لصديقي (كافين رايلي) فقد كان يكتب كتابه "الغرب والعالم"، والذي استغرق معظم حياته الفكرية، وكان لا يكف عن الإضافة والتعديل ولا يجرؤ على نشره، فأخبرته: كافين يحين وقت في حياة الإنسان، يكون الكتاب الوحيد الذي يستحق القراءة هو الكتاب الذي يؤلفه. وهي عبارة تهدف إلى أن أبين له أن المعرفة لا حدود لها وأن المعلومات بحر يمكن أن يبتلع المرء، ومن هنا يجب أن يتوقف المرء عند نقطة ما. وقد

[1] عبد الوهاب المسيري، رحلتي الفكرية في البذور والجذور والثمر: سيرة غير ذاتية غير موضوعية، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2009، ص317.

[2] يقول بول سـيبرايت في هذا السـياق إن: "المزيد من المعلومات لا يعني مزيدا من الفهم". ينظر، بول سـيبرايت، رفقة الغرباء: تاريخ طبيعي للحياة الاقتصادية، ترجمة: رشا صلاح الدخاخني، مراجعة: محمد حامد درويش، مؤسسة هنداوي، 2020، ص298.

[3] عبد الوهاب المسيري، الثقافة والمنهج، تحرير: سوزان حرفي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، 2010، ص240.

[4] منها نص "من الموضـوعية المتلقية إلى الموضـوعية الاجتهادية"، ونص "العودة إلى مصر ـ والذئاب الثلاثة". والقصـد بالذئاب الثلاثة: ذئب الثروة، وذئب الشـهرة، والذئب الهيجلي المعلوماتي، وهذا الذئب الثالث بحسـب المسـيري: "أهم الذئاب وأكثرها خطورة وضراوة وجوانية، وهو ذئب خاص جدا، وجواني إلى أقصى ـ دراجة، يعبر عن نفسه في الرغبة العارمة في أن أكتب كتابا نظريا، إطاره النظري واسع وشامل للغاية، ولكنه في الوقت نفسه يتعامل مع أكبر قدر من المعلومات والتفاصيل، إن لم يكن كلها. أي أنني كنت أطمح في كتابة عمل يصل إلى أعلى مستويات التعميم والتجريد والشمول، وفي الوقت نفسه يصل إلى أعلى درجات التخصص والدقة. وهذه صيغة مستحيلة؛ لأنه إن اتسعت الرؤية ضاقت العبارة". ينظر، عبد الوهاب المسيري، رحلتي الفكرية في البذور والجذور والثمر، صص178-179.

[5] نفسه، ص146.

[6] نفسه، ص180.

كان، إذ توقف (كافين) ونشر كتابه وحقق نجاحا كبيرا...وقد قررت عام 1984 أن أذبح الذئب الهيجلي المعلوماتي تماما، فقبلت الاستمرار في الكتابة في حقل الصهيونية وحسب، أي أنني تخليت عن المشروع النظري التطبيقي الطموح، والطريف أنني حينما فعلت ذلك، تداخلت كل الأطروحات الإيديولوجية والفلسفية...وتبلورت النماذج التحليلية[1].

سابعا: بناء أولويات البحث

انطلاقا من التصور الذي وضعه عبد الوهاب المسيري تطرق سمير بودينار لمفهوم "الاستبعاد" بوصفه قدرة ضرورية للباحثين في بحوثهم في معرض حديثه عن بناء الأولويات. ومن بين السؤالات التي نظم بها حديثه عن الأولويات السؤالات الآتية:

- لماذا قد تتحكم فينا التقنية بقوة؟
- وهل بإمكان الباحث أن يحدد لنفسه أولويات البحث؟ وهل الأمر بهذه البساطة؟
- وهل يمكننا أن نقرأ كل كتاب؟
- وهل ما زال للباحث أن يتطلع إلى الموسوعية؟

إن هذه السؤالات بمثابة مداخل أساس فيما ناقشه سمير بودينار من قضايا وإشكالات ترتبط بموضوع بناء الأولويات، وقد بين أنه تعامل مع هذا الموضوع بوصفه إشكالا منهجيا وتحديا معرفيا وليس بوصفه سؤالا تقنيا أو إجرائيا، خاصة في ظل تطور اشتباك الإنسان اليوم بالتقنية، وما ترتب على ذلك من انفجار كمي للمعرفة أدى إلى تحولات جوهرية وغير مسبوقة في شتى العلوم والتخصصات، تجعل من الصعب على الإنسان أن يحقق طموح الموسوعية ونزوعه إلى تملك المعرفة.

ويستحضر في هذا السياق حديث المسيري عن الذئب المعلوماتي الهيجلي، ويخلص معه إلى أن هذا النزوع المعلوماتي يشكلا خطرا على الباحثين؛ لأن تتبع المعلومات في موسوعيتها وشمولها شيء لا يمكن الوصول إليه ومطلب لا يدرك، لأننا بصدد تحول كامل إلى عصر يمكن أن نسميه عصر الباحث المتخصص أو الخبير الذي يرتبط مسار بحثه حتما بوجود أولويات عليه أن يحددها ويدركها بشكل واضح.

ومن هذه المداخل والمقدمات يصل سمير بودينار إلى فكرة أساسٍ مؤداها: يجب أن يتحلى الباحث بالقدرة على "الاستبعاد"؛ أي القدرة على استبعاد ما ليس أولوية في مسار تكوين الباحث ومساره في البحث،

[1] نفسه، صص180-181.

ويرى أن القدرة على "الاستبعاد" هي قدرة مصيرية في تحديد أولوية الإنسان ومصائر البحث، وهي كذلك أحد المداخل الأساس في بناء الباحث لأولوياته. مبرزا في هذا الصدد أن الأولويات قاعدة في سائر الأعمال تقوم على معرفة الأنسب والأجدر والأفضل والأرجح.

ويختم حديثه بالإشارة إلى أن غياب النموذج المعرفي يفقد الباحث مسألة رئيسة تتجلى في القدرة على التعميم والقدرة على القياس _وهما جوهرا البحث العلمي بحسبه_ فإذا لم يكن للباحث نموذج معرفي تفسيري يستطيع من خلاله تحليل عدد اللامتناهي من الظواهر والقضايا والأحداث والوقائع والعلاقات، فإن البحث العلمي عندئذ يتحول إلى استرداد كمي وإلى تسجيل معلوماتي للمعارف، ولا يكوّن أبدا مسارا تعاقبيا بنائيا، ومن ثمة يرى أن شرط تحقق هذا النموذج المعرفي[1] هو الجماعة العلمية[2]. إذن فبناء الأولويات البحثية لا يستقيم دون "استبعاد" لما ليس من الأولويات، ولا يمكن في هذا السياق بحسب سمير بودينار بناء الأولويات دون نموذج معرفي تفسيري.

ثامنا: الذكاء الاصطناعي والاستبعاد

أصبح سؤال الذكاء الاصطناعي سؤالا مركزيا في الزمن الراهن، حيث لم يعد للإنسان بدٌّ من التوسل بما تقدمه التقنية لفهم ما يعتمل في العالم، وللاقتراب من الكم اللامحدود من المعلومات والمعارف في شتى صيغها (المقروءة والمسموعة والمرئية).

وقد استحضرنا سؤال الذكاء الاصطناعي في سياق هذا البحث لسببين رئيسين؛ فأما السبب الأول فبيان أن الذكاء الاصطناعي يشتغل وفق رؤية ما؛ بمعنى أن الخوارزميات التي برمج وفقها الذكاء الاصطناعي محكمة ومضبوطة تفيد رؤية معينة إلى العالم، وتهدف بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تشكيل وعي منسجم وتلك الرؤية، لهذا وجب على الباحثين أن يتعاملوا بحذر شديد مع ما يقدمه الذكاء الاصطناعي؛ لأن في بنيته العميقة يبقي ما يفيد الرؤية التي برمج عليها ويستبعد ما يناقضها ويضادها.

وأما السبب الثاني فبيان أن الذكاء الاصطناعي في أصله ومنشأه هو محاولة لمحاكاة العقل البشري وتقليده، وبناء على هذا، فالذكاء الاصطناعي مبني أساسا على خاصية "الاستبعاد"، إذ تحضر هذه الخاصية في جل العمليات التي يقوم بها الذكاء الاصطناعي؛ تحليلا، ومعالجة، وتقييما، وتصنيفا، وتركيبا، وتلخيصا، وتعريفا، وبحثا، وتنظيما، وإحصاءً...

[1] النموذج المعرفي أو البراديغم أو الرؤية إلى العالم بحسب سمير بودينار هي الأداة التحليلية التي من خلالها نتعامل مع المواضيع والظواهر والوقائع والأحداث والمعارف والعلاقات، وهذا النموذج يكسب الباحث القدرة على تحليل تلكم المواضيع والظواهر والقضايا والإشكالات والعلاقات بأقل جهد.

[2] سمير بودينار، الباحث وبناء الأولويات، محاضرة علمية، ألقيت بمقر مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بوجدة، يوم الجمعة 1 يونيو 2018. للاستزادة ينظر المحاضرة على اليوتيوب.

وزيادة في بيان علاقة "الاستبعاد" بالذكاء الاصطناعي نقدم المثالين الآتيين:

أولا، كثيرا ما يجد الباحثون العرب صعوبات جمة في تعاملهم مع الذكاء الاصطناعي، ومرد ذلك إلى أن البنية اللغوية الأصلية لجل تطبيقات الذكاء الاصطناعي هي بنية لغوية لاتينية (إنجليزية أو فرنسية أو إسبانية...)، لذا فليس مستغربا أن يفقد الذكاء الاصطناعي خاصية من أجل الإبقاء على خاصية أخرى، وفي هذه الحالة، يقدم الذكاء الاصطناعي _مثلا_ عرضا بالعربية (PowerPoint) لكنه مكتوب من اليسار إلى اليمين، فيضطر الباحث إلى إعادة تركيبه من جديد، وبذلك لا يستفيد من خاصية السرعة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي. والأمر سيان في الترجمة وفق الذكاء الاصطناعي، حيث إن البنية اللغوية اللاتينية لا تقتضي شكل الكلمات، ومن ثمة فالترجمة من العربية إلى اللغات اللاتينية تعتريها أخطاء دلالية كثيرة خاصة إذ كتب النص العربي دون تشكيل.

ثانيا، إن الذكاء الاصطناعي أدخل تقنيات كثيرة للوصول إلى المعلومات بسرعة فائقة وبشكل دقيق، وهذه التقنيات تستند في بنيتها العميقة على خاصية "الاستبعاد"، فمثلا في محركات البحث (Google, Yahoo, Bing, Duckduckgo, Yandex, Baidu) هناك خاصيات "استبعاد" البيانات بوضع علامتي التنصيص " "[1] على الكلمة المراد البحث عنها هكذا: "التحيز" فتكون النتائج المقدمة تتضمن كلها تلك الكلمة، وهذه الخاصية تستبعد كل البيانات الخالية من الكلمة المبحوث عنها وكذا البيانات المكررة.

والأمر نفسه ينطبق على المواقع التي تستخدم تقنيات (البحث المتقدم)، حيث يطلب معلومات إضافية من قبيل (اللغة، والمنطقة، وآخر تحديث من حيث الفترة الزمنية، والنطاق، والعبارات التي تظهر، والبحث الآمن، ونوع الملف، وحقوق الاستخدام...) ليضيق البحث فيستبعد النتائج التي لا تتطابق مع المعلومات المدخلة، فيعطي نتائج محددة وذات صلة وثيقة بالمطلوب.

ومن ثمة فقد أدخل توظيف "الاستبعاد" في تقنيات الذكاء الاصطناعي مزايا كثيرة لمحركات البحث من حيث الدقة والسرعة معا، رغم تعامله مع عدد لامحدود من المعلومات والبيانات والمواقع والكتب والصور والشرائط.

[1] إضافة إلى علامتي التنصيص (" ") التي تفيد البحث عن مختلف البيانات التي تتضمن العبارة بكاملها وليس في تفرقها مثلا "الاستبعاد الاجتماعي". يتيح البحث المتقدم أيضا علامة الطرح (-) التي تفيد استبعاد الكلمة المطروحة من كل النتائج المعروضة، على الشكل الآتي: "استبعاد" -اجتماعي، ستكون كل النتائج خالية من كلمة اجتماعي.

على سبيل التركيب

إن القصد من وضع سؤال "الاستبعاد" بوصفه مهارة حياتية لدى الباحثين بصفة خاصة، هو الوعي بجدوى هذه المهارة، ومن ثمة توظيفها في العمل البحثي بشكل واع، ولا شك أن المتعمق في ارتباطات الاستبعاد سيجد أواصر كثيرة ومتشعبة في حقول وتخصصات مختلفة، ويكفي في سياق هذا البحث الإشارة إليها، عسى أن تجد هذه الإشارات أولي العزم من الباحثين لتعميق النظر فيها.

من ذلك، أن الاستبعاد مكون أساس في فهم كثير من المفاهيم والمصطلحات، لذا وجب على الباحثين استحضار مفهوم الاستبعاد والوعي بامتداداته أثناء تعاملهم مع المفاهيم والمصطلحات والمناهج ومختلف العلوم.

فإذا أخذنا "التعريف الجامع المانع" فالقصد إلى التعريف الذي يجمع أفراد المعرف ويمنع ويستعبد دخول غيره فيه. وكذلك "التلخيص" فهو لا يعدو أن يكون مهارة قائمة على خاصيتين رئيستين؛ الأولى هي خاصية إبقاء الأفكار المهمة والأساس، والثانية هي استبعاد الأفكار غير المهمة والثانوية.

وهناك من عرف الذكاء بأنه مزيج من السمات الإنسانية التي تشتمل القدرة على استبعاد العلاقات المعقدة، والقيام بالوظائف الذهنية التي يتطلبها التفكير المجرد والقدرة على التكيف وحل المشكلات واكتساب خبرة جديدة[1].

وأن تتعلم شيئا بحسب روبرت ستانلكر Robert Stalnaker هو أن تكتسب معلومات وأن تستبعد احتمالات، ولكي تفهم المعلومات المنقولة في التواصل هو أن تعرف ما هي الاحتمالات التي ستستبعد من قبل الواقع[2].

وتربط بعض النظريات بين "الفصام" و"الاستبعاد"، حيث ترى أن من بين مسببات مرض الفصام افتقار المرضى وعدم قدرتهم على استبعاد المعلومات الحسية[3].

يتبين إذن أن الوعي بالاستبعاد سيوسع _لا محالة_ آفاق إدراك الباحثين، وسيجود تعاملهم البحثي مع المعلومات والبيانات الضخمة.

---

[1] طارق عبد الرؤوف محمد عامر وإيهاب عيسى المصري، الذكاء العاطفي والذكاء الاجتماعي، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2018، ص21.

[2] ويليام ديمبسكي، كومينيون: ما وراء طبيعة المعلومات، ترجمة: خليل زيدان، مراجعة لغوية: سليمان أبو عيسى، مركز براهين للأبحاث والدراسات، لندن، الطبعة الأولى، 2017، ص46.

[3] بول سيبرايت، رفقة الغرباء: تاريخ طبيعي للحياة الاقتصادية، ص298.

لائحة المصادر والمراجع

- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1979.
- ابن منظور، أخبار أبي نواس: تاريخه، نوادره، شعره، مجونه، شرحه وضبطه: محمد عبد الرسول إبراهيم، عني بنشره: عباس الشربيني، مطبعة الاعتماد بشارع حسن الأكبر، القاهرة، 1924.
- أبو بكر الرازي، مختار الصحاح، دائرة المعاجم في مكتبة لبنان، بيروت، طبعة مدققة، 1986.
- برنار نويل، كتاب النسيان، ترجمة وتقديم: محمد بنيس، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2013.
- بول سيبرايت، رفقة الغرباء: تاريخ طبيعي للحياة الاقتصادية، ترجمة: رشا صلاح الدخاخني، مراجعة: محمد حامد درويش، مؤسسة هنداوي، 2020.
- خالد حاجي، الدبلوماسية أم الحرب...بين العقل الطبيعي والذكاء الاصطناعي، الجزير نت، تاريخ الولوج: 5 نونبر 2024.
- سمير بودينار، الباحث وبناء الأولويات، محاضرة علمية، ألقيت بمقر مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بوجدة، يوم الجمعة 1 يونيو 2018.
- طارق عبد الرؤوف محمد عامر وإيهاب عيسى المصري، الذكاء العاطفي والذكاء الاجتماعي، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2018.
- عبد السلام بنعبد العالي، الأدب والميتافيزيقا: دراسات في أعمال عبد الفتاح كيليطو، نقلها إلى الفرنسية: كمال التومي، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 2009.
- عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2009.
- عبد الفتاح كيليطو المعرفة اللعبية، حوارات هامة مختارة، أجرى الحوار: محمد لفتح، ترجمه إلى العربية: عزيز لمتاوي، المجلة الثقافية الجزائرية، ينظر الموقع الإلكتروني الآتي: www.thakafamag.com ، تاريخ الولوج: 15دجنبر 2023.
- عبد الوهاب المسيري، الثقافة والمنهج، تحرير: سوزان حرفي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، 2010.
- عبد الوهاب المسيري، رحلتي الفكرية في البذور والجذور والثمر: سيرة غير ذاتية غير موضوعية، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2009.
- عبد الوهاب المسيري، في الخطاب والمصطلح الصهيوني: دراسة نظرية وتطبيقية، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003.

- فريدريك نيتشه، في جينالوجيا الأخلاق، ترجمة: فتحي المسكني، مراجعة: محمد محجوب، منشورات دار سيناترا، تونس، الطبعة الأولى، 2010.
- مجموعة مؤلفين، الموسوعة الفلسفية، إشراف: روزنتال ويودين، ترجمة: سمير كرم، مراجعة: صادق جلال العظم وجورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة النشر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1981.
- المهدي المنجرة، المجتمع الناشئ هو مجتمع المعرفة بامتياز، حاوره: نزهة بلخياط ويحيى اليحياوي، مجلة فكر ونقد، العدد 29، مايو 2000.
- ويليام ديبسكي، كومينيون: ما وراء طبيعة المعلومات، ترجمة: خليل زيدان، مراجعة لغوية: سليمان أبو عيسى، مركز براهين للأبحاث والدراسات، لندن، الطبعة الأولى، 2017.

A competent and qualified human potential serves as an economic lever enhancing Moroccan competitiveness

ALAIADI Yassine

PhD in Management, Economics, and Sustainable Development

Maroc

Résumé

Le capital humain est un levier stratégique pour la compétitivité économique du Maroc. Dans un contexte de mondialisation et de transformation technologique rapide, la capacité d'un pays à former, valoriser et retenir ses talents est déterminante pour sa croissance. Malgré des avancées notables en matière d'éducation et de formation professionnelle, plusieurs défis persistent, notamment l'inadéquation entre les compétences des diplômés et les besoins du marché du travail, ainsi que la fuite des talents vers l'étranger. Pour maximiser l'impact du capital humain, le Maroc a mis en place des réformes ambitieuses, qui permettent une meilleure intégration des compétences dans les secteurs stratégiques. Cependant, la faible productivité du travail et le poids du secteur informel restent des obstacles majeurs. Pour surmonter ces défis, il est essentiel d'investir davantage dans la recherche et le développement, de promouvoir l'apprentissage tout au long de la vie et de mettre en place des incitations pour retenir les talents. En adoptant une approche intégrée qui combine éducation de qualité, formation continue, innovation et digitalisation, le Maroc pourra transformer son capital humain en un puissant moteur de compétitivité et de prospérité.

Mots clés

Capital humain, Levier stratégique, Compétitivité, Mondialisation, Formation professionnelle, Innovation, Digitalisation.

Citation :

ALAIADI,Yassine. (2025, Juin). A competent and qualified human potential serves as an economic lever enhancing Moroccan competitiveness, Revue de recherche en sciences humaines et cognitives, N° 6, Tome 2, 2ème Année, P 355-368.

1. Introduction

In a global economic context where technological transformations, globalization, and market shifts continuously redefine the rules of competitiveness, nations are constantly seeking to optimize their strategic assets. Among these levers, human capital plays a decisive role, often surpassing material resources and infrastructure in terms of impact on economic growth. Indeed, a skilled and competent workforce serves as a driving force for development, capable of enhancing business productivity, fostering innovation, and stimulating economic attractiveness.

In many countries that have successfully transitioned their economies, investment in skills development has proven to be a key factor. Singapore, for example, has built its success on a rigorous education policy and continuous training tailored to market needs. Germany, on the other hand, has strengthened its competitiveness through an efficient vocational training system, facilitating the integration of skilled workers into high-value-added sectors. These models demonstrate that the quality of human capital is a fundamental element in ensuring sustainable growth and enhancing a country's position on the international stage.

For Morocco, which is undergoing an ambitious economic transformation, the enhancement of its human capital emerges as a crucial challenge. The country boasts a dynamic youth and a pool of talent in several key sectors, such as new technologies, engineering, and entrepreneurship. However, challenges remain, particularly regarding the alignment between training and the labor market, the creation of professional opportunities, and the reduction of the brain drain abroad. It thus becomes imperative to implement educational reforms, foster public-private partnerships, and encourage a culture of innovation to transform this human potential into a powerful lever of competitiveness for Morocco.

Competent and qualified human potential refers to a trained workforce equipped with technical and intellectual skills suited to labor market needs. It encompasses individuals capable of effectively contributing to business performance and the country's economic dynamism. This qualification is

not solely based on academic education but also on vocational training, adaptability to technological advancements, and an innovative mindset.

However, the question remains: to what extent can the improvement of Moroccan human capital enhance the country's economic competitiveness? What challenges need to be addressed to ensure alignment between available skills and market needs? This article aims to explore these issues by analyzing implemented policies, adopted strategies, and key levers to maximize the impact of human capital on Moroccan competitiveness.

2. The link between human capital and economic competitiveness.

Human capital is a key factor in economic competitiveness, directly influencing productivity, innovation, and a country's growth. Here is a detailed analysis of this relationship:

2.1. Economic theories and explanatory models

Several economic theories have highlighted the role of human capital in competitiveness.

2.1.1. Human Capital Theory (Schultz & Becker):

This theory considers education and training as investments that enhance individual productivity and, by extension, that of businesses and the national economy.

The human capital theory is based on the idea that education and training are not merely expenses but genuine investments that generate long-term economic returns. Schultz (1961) and Becker (1964) demonstrated that the skills acquired by an individual during their training contribute to increasing their productivity, benefiting not only the individual themselves but also businesses and the national economy.

The economic mechanisms of human capital.

Educational investment: According to Becker, individuals and governments make economic decisions regarding education based on expected costs and benefits. Costs include tuition fees and lost earnings during years of study, while benefits translate into higher salaries and better employability.

Impact on productivity: A skilled workforce is more efficient, capable of innovating and quickly adopting new technologies. This enhances business competitiveness and stimulates economic growth.

Effect on the labor market: Better-trained individuals seek jobs that match their qualifications, influencing corporate recruitment strategies and shaping labor market dynamics.

2.1.2. Endogenous Growth Model (Lucas & Romer):

It highlights the role of human capital in innovation and long-term economic growth. A skilled workforce fosters research and development, thereby boosting competitiveness.

Unlike exogenous growth models, which attribute economic growth to external factors such as random technological progress, the endogenous growth model considers growth as being generated by internal economic mechanisms. Lucas (1988) and Romer (1990) demonstrated that human capital plays a fundamental role in this process, directly influencing innovation, productivity, and national competitiveness.

The role of human capital in economic growth

Lucas' model highlights the idea that the accumulation of human capital (skills, expertise, education) sustainably stimulates economic growth. It is based on several principles:

• **Learning effect:** The more qualified individuals are, the more they can innovate and improve their productivity.

• **Positive externalities:** The dissemination of knowledge and skills benefits the entire economy, creating a virtuous cycle of growth.

• **Educational investment:** Expenditures on education and training are investments that generate long-term economic returns.

The role of human capital in economic growth

Lucas' model highlights the idea that the accumulation of human capital (skills, expertise, education) sustainably stimulates economic growth. It is based on several principles:

• **Learning effect:** The more qualified individuals are, the more they can innovate and improve their productivity.

• **Positive externalities:** The dissemination of knowledge and skills benefits the entire economy, creating a virtuous cycle of growth.

• **Educational investment:** Expenditures on education and training are investments that generate long-term economic returns.

2.1.3. Matching Theory (Jovanovic):

It highlights the importance of alignment between workers' skills and labor market needs. Poor matching can hinder a country's competitiveness.

The matching theory is based on the idea that the labor market functions as a system where workers and businesses must correspond in terms of skills and needs. When a worker possesses the exact qualifications required by a company, productivity is maximized. Conversely, poor matching leads to economic inefficiencies, reduced competitiveness, and a high unemployment rate.

The mechanisms of matching

Jovanovic highlights several factors that influence matching in the labor market:

• **Learning and adaptation:** Workers gradually acquire skills that allow them to better align with market demands.

• **Labor market frictions:** Imperfect information, institutional rigidities, and transition costs can hinder optimal matching.

• **The role of businesses:** Employers must refine their recruitment processes to identify talents that best match their needs.

Consequences of poor matching

An imbalance between available skills and market needs can have several negative effects:

• **Structural unemployment:** Skilled workers struggle to find jobs that match their qualifications, while certain sectors face labor shortages.

• **Decline in productivity:** A workforce poorly suited to business requirements leads to reduced efficiency and innovation.

• **Loss of competitiveness:** Companies that fail to recruit appropriately skilled talent find it difficult to compete in the international market.

2.2. International examples and lessons for Morocco.

Here are some examples illustrating the impact of human capital on competitiveness:

• **Singapore:** Through an education policy focused on innovation and continuous training, Singapore has developed a highly skilled workforce, allowing it to remain competitive on the global stage.

• **Germany:** Its vocational training system, combining on-the-job learning with theoretical education, enables workers to acquire skills tailored to market needs, thus strengthening business competitiveness.

• **China:** By investing heavily in education and research, China has developed advanced technologies and reinforced its competitiveness in the global market.

2.3. Lessons for Morocco.

Morocco can draw several lessons from these models :

• **Align education and training with market needs** to prevent graduate unemployment and maximize the impact of human capital.

• **Encourage innovation and research** to boost the competitiveness of Moroccan businesses.

• **Strengthen public-private partnerships** to better integrate skills into strategic sectors.

Additionally, Morocco has been implementing reforms to modernize its education system and foster innovation. However, challenges remain, such as outdated curricula and the gap between graduates' skills and labor market demands. Strengthening these areas could further enhance the country's economic competitiveness.

3. Overview of human capital in Morocco.

3.1. Level of qualifications and current skills.

Morocco has made significant progress in education and training, but several challenges remain:

• **Human Capital Index (HCI):** According to the World Bank, Morocco's HCI remains lower than that of emerging countries, reflecting gaps in education and healthcare. This index, developed by the World Bank, measures a country's ability to develop its human capital through education and health. It is expressed on a scale from 0 to 1, where 1 represents an optimal level of human capital development. In 2020, Morocco had an HCI of **0.5**, a score lower than several emerging countries. This result highlights persistent challenges in education and healthcare, which directly impact the country's economic competitiveness.

• **School enrollment rate:** The primary school enrollment rate exceeds **95%**, demonstrating efforts to expand access to education. However, despite this progress, **education quality remains a major challenge**, directly affecting the competitiveness of Morocco's human capital.

Technical and professional skills: Despite an increase in the number of graduates, the alignment between acquired skills and labor market needs remains insufficient.

3.2. Public policies on education and training.

Morocco has implemented several reforms to improve its human capital.

❖ **2022-2026 Roadmap:** This reform aims to strengthen the governance of the education system and improve the quality of teaching. The roadmap sets three strategic objectives to be achieved by 2026:

• **Strengthening fundamental learning:** Doubling the percentage of students mastering basic primary education.

• **Encouraging personal development and civic values:** Increasing the number of students participating in extracurricular activities.

• **Reducing school dropout rates:** Decreasing by 30% the number of students leaving the education system prematurely.

❖ **Strategic Vision 2015-2030:** This is an ambitious initiative by Morocco aimed at reforming the education system to ensure equitable access to education and modernize curricula. This reform is part of a broader effort to transform the education sector to meet 21st-century challenges and enhance the competitiveness of Morocco's human capital. The reform is based on several fundamental principles:

• **Equity and equal opportunities:** Ensuring universal access to education, particularly for rural and disadvantaged populations.

• **Improving the quality of education:** Modernizing teaching methods and adapting curricula to labor market demands.

• **Promoting individual and societal development:** Developing transversal skills and encouraging innovation.

• **Governance and change management:** Establishing effective management of the education system to ensure its sustainable evolution.

❖ Vocational Training: The government promotes technical training and workplace learning to better meet market needs. Vocational training plays a key role in aligning workers' skills with labor market demands. The Moroccan government has implemented several initiatives to strengthen technical training and workplace learning, aiming to better prepare young people and workers for the evolving economic sectors. **The** main objectives of vocational training are:

• Reducing youth unemployment by providing directly applicable skills.

• Adapting training programs to market needs to meet business requirements.

• Encouraging workplace learning to facilitate better professional integration.

3.3. Challenges faced

Despite these advancements, several obstacles hinder the optimization of Morocco's human capital :

• **Mismatch between education and labor market needs:** Many graduates struggle to find jobs that align with their qualifications, leading to high youth unemployment.

• **Brain drain:** The emigration of talent to Europe and North America deprives Morocco of essential skills, particularly in the technology and medical sectors.

• **Low labor productivity:** The average productivity of Moroccan workers remains lower than that of neighboring countries due to the prevalence of the informal sector and the lack of continuous training.

4. Strategies to optimize the impact of human capital on competitiveness

Human capital is a key driver in strengthening a country's economic competitiveness. To maximize its impact, several strategies can be implemented, including educational and professional reforms, innovation and digitalization, as well as the role of businesses and public-private partnerships.

4.1. Educational and professional reforms

Education and vocational training are fundamental pillars for developing a competitive human capital. In Morocco, several reforms have been implemented to improve the quality of education and align skills with labor market needs:

• **Modernization of school curricula:** The education reform aims to adapt curricula to labor market demands and technological advancements.

• **Vocational training and work-study programs:** The Employment Roadmap 2025 emphasizes workplace learning and curriculum modernization to better meet economic needs.

• **Professionalization of teachers:** Teacher training is a major priority to ensure effective skill transmission.

4.2. Importance of Innovation and Digitalization

Innovation and digitalization are essential drivers of economic competitiveness. Morocco has launched several initiatives to accelerate its digital transformation:

• **Digital Morocco 2030 Strategy:** This plan aims to integrate advanced technologies (AI, blockchain, cloud computing) into Moroccan businesses to enhance their competitiveness.

• **Digital transition and e-governance:** The digitalization of public services helps streamline administrative procedures and improve economic efficiency.

• **Development of digital skills:** Training in digital tools is crucial to preparing workers for new market demands.

4.3. Role of Businesses and Public-Private Partnerships

Businesses and public-private partnerships play a key role in optimizing human capital:

• **Public-private partnerships in vocational training:** Delegated management training institutes (IGD) allow companies to actively participate in worker training.

• **Collaboration between universities and businesses:** Strengthening ties between academia and the professional sector facilitates graduate integration and improves employability.

• **Private investments in education and research:** Companies can contribute to continuous training and innovation development by supporting educational and technological programs.

5. Conclusion

Human capital is a key driver of Morocco's economic competitiveness. In a constantly evolving world where innovation and productivity are determining factors, skill development and talent enhancement have become strategic imperatives. Morocco, aware of these challenges, has undertaken several educational and professional reforms to improve the quality of its education system and strengthen the alignment between training programs and labor market needs.

However, despite these advancements, challenges remain. The mismatch between graduates' skills and business requirements hinders professional integration and limits the competitiveness of economic sectors.

Additionally, the brain drain to foreign countries deprives Morocco of valuable resources, reducing its potential for innovation and growth. In light of these challenges, it is essential to implement effective strategies to optimize the impact of human capital on the national economy.

Morocco's future relies on an integrated approach that combines quality education, continuous training, innovation, and digitalization. Investment in research and development, along with the strengthening of public-private partnerships, will create an environment conducive to the emergence of a skilled and competitive workforce. By valuing its talents and adapting its policies to global market demands, Morocco can not only enhance its competitiveness but also ensure sustainable and inclusive growth.

Thus, human capital must be placed at the heart of the country's development strategies. By investing in education, promoting innovation, and creating attractive opportunities for young graduates, Morocco can transform its human potential into a true lever for competitiveness and prosperity. The country's future will depend on its ability to fully harness this intangible wealth, which is essential for its positioning on the international economic stage.

The analysis of human capital as a lever for economic competitiveness in Morocco has highlighted several key elements:

• **The central role of human capital:** A skilled and competent workforce is essential for boosting productivity, innovation, and economic growth.

• **Labor market challenges:** The mismatch between graduates' skills and business needs, as well as talent migration, hinders the optimization of human capital.

• **Educational and professional reforms:** Initiatives such as the **2022-2026 Roadmap** and the **2015-2030 Strategic Vision** aim to improve education quality and align training with market demands.

• **The importance of innovation and digitalization:** Digital transformation and investment in research and development are key factors in strengthening competitiveness.

• **The role of businesses and public-private partnerships:** Better collaboration between economic and educational stakeholders would optimize skill integration into strategic sectors.

Perspectives and Recommendations

To fully leverage its human capital and enhance competitiveness, Morocco must implement several key actions:

• **Align training programs with market needs:** Develop curricula tailored to high-growth sectors such as digital technology, engineering, and renewable energy.

• **Encourage innovation and research:** Invest in R&D and support tech startups to stimulate value creation.

• **Strengthen continuous training:** Establish reskilling and upskilling programs to ensure regular skill development.

• **Promote talent retention and reduce brain drain:** Offer attractive opportunities for young graduates to encourage them to stay and contribute to the national economy.

• **Develop public-private partnerships:** Increase business involvement in training and integrating young professionals into the labor market.

Références

- Peretti, J.-M. (2020). Ressources humaines et gestion des personnes. Vuibert.
- Gazier, B. (2015). Les stratégies des ressources humaines. Éditions La Découverte.
- Dejoux, C., Pennaforte, A., & Condomines, B. (2020). Fonction RH : Des stratégies, métiers et outils en transformation. Pearson France.
- Ulrich, D. (1997). Human Resource Champions: The Next Agenda for Adding Value and Delivering Results. Harvard Business Review Press.
- Drucker, P. (2008). Management Challenges for the 21st Century
- Collins, J. (2001). Good to Great: Why Some Companies Make the Leap... and Others Don't. HarperBusiness.
- Goleman, D. (1998). Emotional Intelligence: Why It Can Matter More Than IQ. Bantam Books.
- Charan, R., Drotter, S., & Noel, J. (2011). The Leadership Pipeline: How to Build the Leadership-Powered Company. Jossey-Bass.
- Kotter, J. P. (1996). Leading Change. Harvard Business Review Press.
- Senge, P. M. (1990). The Fifth Discipline: The Art & Practice of The Learning Organization. Doubleday
- Cappelli, P. (2008). Talent on Demand: Managing Talent in an Age of Uncertainty. Harvard Business Review Press.
- Boudreau, J. W., & Ramstad, P. M. (2007). Beyond HR: The New Science of Human Capital. Harvard Business Review Press.
- Charan, R. (2007). Know-How: The 8 Skills That Separate People Who Perform from Those Who Don't. Crown Business.

- Hamel, G. (2007). The Future of Management. Harvard Business Review Press.
- Brynjolfsson, E., & McAfee, A. (2014). The Second Machine Age: Work, Progress, and Prosperity in a Time of Brilliant Technologies. W. W. Norton & Company.
- Christensen, C. M. (1997). The Innovator's Dilemma: When New Technologies Cause Great Firms to Fail. Harvard Business Review Press.
- Brown, T. (2009). Change by Design: How Design Thinking Creates New Alternatives for Business and Society. HarperBusiness.
- Pink, D. H. (2009). Drive: The Surprising Truth About What Motivates Us. Riverhead Books.
- Heath, C., & Heath, D. (2010). Switch: How to Change Things When Change Is Hard. Broadway Books.
- Gladwell, M. (2000). The Tipping Point: How Little Things Can Make a Big Difference. Little, Brown and Company.
- Chater, M., Tahraoui, M., & Lyamani, Y. (2012). Quelle contribution du capital humain à la compétitivité globale du Maroc ? Institut Royal des Études Stratégiques.
- Mouhil, I., & Bourray, S. (2021). Capital humain, disparités régionales et efficience : Une évaluation empirique pour le Maroc. Revue Internationale du Chercheur.

Constructions lexico-syntaxiques spécifiques pour le verbe « illustrer »

Fatima Zahra BOUHAFNA
Laboratoire Langues, Cultures et Communication
Université Mohamed Premier - Oujda
Maroc

Résumé

Cette étude, ancrée en linguistique de corpus, analyse les emplois du verbe illustrer dans les manuels scolaires d'informatique. Bien que peu fréquent (24 occurrences), illustrer y joue un rôle stratégique dans la transmission du savoir, en assurant la liaison entre contenu abstrait et support visuel. À partir du modèle Corpus Pattern Analysis (CPA), huit patrons lexico-syntaxiques ont été identifiés, correspondant à des fonctions discursives variées : représenter, expliquer, enrichir, agrémenter, démontrer, présenter, accompagner ou renforcer. Chaque patron révèle une routine sémantico-rhétorique propre au discours pédagogique et technique. L'analyse montre qu'illustrer n'est pas un simple ornement lexical, mais un marqueur de scientificité, d'objectivation et de clarté didactique. Il participe ainsi à une pédagogie visuelle caractéristique des écrits informatiques.

Mots clés

Verbes de positionnement, démonstration, patron, routine sémantico-rhétorique, discours informatique, manuel scolaire.

Citation :

BOUHAFNA, Fatima Zahra. (2025, Juin). Constructions lexico-syntaxiques spécifiques pour le verbe « illustrer », Revue de recherche en sciences humaines et cognitives, N° 6, Tome 2, 2ème Année, P 369-391.

Introduction

Les travaux en linguistique de corpus ont considérablement renouvelé l'analyse des unités lexicales, en particulier celle des verbes dits transdisciplinaires, dont *illustrer* constitue un exemple emblématique. Dans les écrits scientifiques — et tout particulièrement dans le domaine de la littératie informatique — ce verbe, en apparence simple, joue un rôle complexe en assurant la liaison entre contenu théorique et support visuel, entre raisonnement et preuve, entre texte et image. Pourtant, les routines lexico-syntaxiques qui organisent ses emplois sont souvent passées sous silence dans les descriptions traditionnelles du lexique verbal, qui tendent à privilégier une vision monolithique du sens.

Or, l'observation des corpus montre que *illustrer* ne renvoie pas à un unique acte de "montrer", mais se décline en patrons lexico-syntaxiques variés, reflétant autant de routines sémantico-rhétoriques spécifiques au genre discursif dans lequel il s'insère. Ce verbe sert tantôt à démontrer, tantôt à enrichir, à accompagner, à valider ou encore à esthétiser un discours. C'est cette plasticité sémantico-fonctionnelle que l'étude des patrons vise à mettre en lumière, à travers l'analyse de ses configurations syntaxiques récurrentes dans un corpus ciblé de manuels informatiques.

Ainsi, la problématique de cet article est la suivante : comment les patrons lexico-syntaxiques du verbe illustrer permettent-ils d'identifier les routines sémantico-rhétoriques spécifiques au discours informatique scolaire, et que révèlent-ils quant au rôle de ce verbe dans la structuration du savoir ?

Cette étude s'inscrit dans une double perspective : d'une part, elle vise à dégager les schèmes syntaxico-sémantiques dominants de *illustrer* dans ce genre discursif ; d'autre part, elle interroge la place de ce verbe dans la construction d'une pédagogie visuelle et démonstrative propre aux discours techniques.

1. L'écriture scientifique : entre subjectivité savante et communauté de savoir

L'écrit scientifique est une production rédigée dans le cadre d'une démarche de recherche ou de production de savoir, destinée à transmettre

des connaissances, des résultats ou des hypothèses de manière rigoureuse. Elle n'est pas comme une simple accumulation de faits, mais comme une construction relationnelle où interagissent subjectivité du chercheur et collectivité du savoir.

1.1. L'écrit scientifique comme dialogue : construire un objet dans et par la communauté

La recherche scientifique est à la fois une aventure individuelle et une pratique sociale partagée car « la construction du rapport à un objet scientifique s'observe [...] dans la relation que chaque chercheur tisse avec son objet d'étude mais également dans la construction d'un collectif de pensée[1] ». Cette relation n'est pas neutre ni purement méthodologique, elle est façonnée par des intérêts, des parcours, des sensibilités voire des présupposés théoriques. Ainsi, le choix de l'objet, sa problématisation et son traitement relèvent d'une posture intellectuelle singulière. Cependant, cet engagement personnel ne s'exerce pas en vase clos, la construction du savoir s'inscrit dans un collectif de pensée, c'est-à-dire une communauté scientifique qui partage des références, des méthodes et des cadres théoriques. Le chercheur s'intègre dans des débats, échanges et confrontations qui participent à la validation et à l'évolution des connaissances. Ainsi, l'objet d'étude devient ainsi le point de jonction entre une subjectivité savante et un réseau de pensées dialogiques.

1.2. L'écriture scientifique : entre rigueur normative et réseau d'interactions

L'écriture scientifique s'inscrit dans un processus à la fois personnel et socialement normé, elle « articule donc des aspects individuels et des aspects collectifs, dans un maillage complexe dont les enjeux comme la valorisation, la diffusion, la socialisation, la certification, engagent les auteurs, au-delà du simple exposé[2] ». C'est un acte d'expression intellectuelle qui répond à des codes, normes et attentes définis par la communauté scientifique (structure de l'article, citations, rigueur

[1] Muriel Lefebvre, « Les écrits scientifiques en action: Pluralité des écritures et enjeux mobilisés », p.6.

[2] Rémi Bonasio et Isabelle Fabre, *L'écriture scientifique : Entre dimension individuelle et dimension collective. Contributions collaboratives de doctorants et d'enseignants-chercheurs*, p.22.

méthodologique, etc.). Elle constitue une pratique sociale stratégique, impliquant des choix discursifs, des positionnements et des finalités bien au-delà de la simple restitution des résultats.

Ainsi, si « le scientifique se nourrit d'informations qui lui sont fournies par sa communauté, il en fait sa matière, il y applique sa propre compétence et son travail et un jour il aboutit, c'est à dire qu'il crée quelque chose qui n'existait pas jusque-là. Il s'empresse alors d'en informer les autres membres de sa communauté qui à leur tour, font leur matière de cette donnée nouvelle [...] et ainsi de suite. On voit que le principe central de tout système est la communication entre les membres[1] ». L'écrit scientifique est fondé sur la circulation du savoir au sein d'une communauté. Le chercheur s'appuie sur des données, théories, résultats produits par d'autres. Ces apports deviennent la matière première de son propre travail. Par son expertise, il transforme, réorganise, réinvente ces données, jusqu'à produire une connaissance nouvelle. C'est ce mouvement de transformation qui permet à la science d'avancer. L'originalité n'exclut pas l'interdépendance, le scientifique crée dans et pour une communauté. Il ne garde pas sa découverte pour lui, mais la partage, ouvrant ainsi la voie à de nouvelles explorations. Sans diffusion (articles, conférences, échanges entre pairs), il n'y a ni validation, ni appropriation, ni continuité du savoir. La science fonctionne donc comme une chaîne de transmission et d'enrichissement mutuel, où chaque chercheur devient tour à tour récepteur, producteur et transmetteur.

1.3. Entre pédagogie et scientificité : le discours informatique comme écrit de savoir

L'écriture scientifique, quelle que soit sa forme, est toujours intégrée à un champ scientifique porteur «*d'une culture, de valeurs, de normes, de modèles, etc*[2]*. ».* Elle se conforme à des modèles discursifs (structure IMRaD, citations, usage de la voix impersonnelle, etc.), mais elle véhicule aussi une culture (une manière de raisonner, d'argumenter, de valoriser certains types de résultats ou de méthodes). Ces normes sont à la fois

[1] Jean Meyriat, « Pour une compréhension plurisystématique du document (par intention) ».

[2] Pierre Bourdieu, *Les usages sociaux de la science : Pour une sociologie clinique du champ scientifique.*

explicites (guides de rédaction, comités de lecture) et implicites (habitus partagés, traditions disciplinaires).

Par ailleurs, l'épithète *« scientifique »* ne doit pas être pensée comme un label figé ou réservé à une élite, mais comme un attribut relationnel puisque la science n'est pas une entité isolée, mais un réseau d'interactions entre personnes, objets et pratiques.

Ainsi, le discours informatique intégré aux manuels scolaires peut être reconnu comme une forme d'écrit scientifique, dans la mesure où il vise à transmettre un savoir structuré, vérifiable et méthodiquement organisé, relevant d'un champ disciplinaire codifié. Bien qu'adapté à des finalités pédagogiques, ce discours mobilise des caractéristiques propres à l'écriture scientifique : usage de la voix impersonnelle, structuration logique du propos, alternance entre théorie et exemples, et recours à une terminologie spécialisée. Il adopte en outre une posture énonciative objectivante, effaçant l'auteur au profit du contenu technique, et s'inscrit dans une logique de diffusion rigoureuse du savoir. Relevant d'une hybridité didactico-scientifique, le discours informatique scolaire participe ainsi à la vulgarisation méthodique d'un savoir formel, tout en respectant les normes discursives du champ scientifique dont il émane.

2. Le lexique disciplinaire et transdisciplinaire dans l'écriture scientifique

Dans la continuité de son inscription communautaire, « l'auteur scientifique écrit avant tout pour ses pairs, en se situant au sein de traditions rhétoriques et disciplinaires particulières[1] » Cette orientation implique un haut degré de technicité, une terminologie spécifique et une structuration argumentative rigoureuse, en conformité avec les conventions établies dans chaque discipline. L'écriture scientifique ne procède donc pas ex nihilo, mais s'ancre dans des traditions intellectuelles partagées, reposant sur des modèles, des références théoriques et des formes de légitimation reconnues par la communauté savante.

[1] Agnès Tutin et Francis Grossmann, *L'écrit scientifique : du lexique au discours*, p :13.

L'écrit scientifique repose sur un lexique disciplinaire qui « *renvoie aux notions scientifiques délimitées par les disciplines*[1]». Il concerne chaque domaine de savoir et permet de désigner avec précision des concepts, objets ou processus complexes. Enraciné dans les problématiques et méthodes propres à chaque discipline — comme l'informatique avec des termes tels que *algorithme* ou *base de données* — ce lexique assure la rigueur terminologique et la clarté communicationnelle entre spécialistes. Toutefois, il constitue également un obstacle potentiel pour les non-initiés, en raison des connaissances préalables qu'il requiert, faisant ainsi de ce vocabulaire à la fois un outil de formalisation et un marqueur d'expertise au sein de la communauté scientifique.

En complément du lexique disciplinaire, l'écrit scientifique mobilise un vocabulaire transversal renvoyant non pas à des notions techniques, mais aux activités cognitives et discursives propres à la démarche scientifique. C'est un « *un ensemble d'unités lexicales qui ne désignent pas véritablement des éléments techniques, mais qui renvoient à la démarche et aux activités scientifiques, au raisonnement et à l'écriture scientifique*[2] ». Partagé par diverses disciplines, il constitue un socle langagier commun au cœur de la littératie scientifique, indispensable à tout chercheur pour produire un texte conforme aux attentes de sa communauté.

Il s'agit en effet, d'un « lexique stable du genre, par opposition au lexique disciplinaire propre à une sphère scientifique particulière[3] », il est « transdisciplinaire [4]» et constituent un « fond commun lexical propre à la démonstration scientifique : faire une hypothèse, montrer que, admettre le postulat selon lequel, etc., dont l'apparition au sein de disciplines multiples ne doit pas masquer les différences d'emploi[5] ». Il contribue à donner à l'écriture scientifique une cohérence formelle et une rigueur argumentative. Cependant, même si ces expressions sont partagées (ex : faire une hypothèse

[1] Marie-Paule Jacques et Agnès Tutin, *Lexique transversal et formules discursives des sciences humaines*, p.4.

[2] Ibid.

[3] Ibid.

[4] Agnès Tutin, « Autour du lexique et de la phraséologie des écrits scientifiques ».

[5] Tutin et Grossmann, op. cit., p. 11-12.

etc.) leur interprétation, leur fréquence et leur fonction peuvent varier considérablement. Employer ce vocabulaire permet à l'auteur de s'inscrire dans un espace de rationalité partagée, de construire sa légitimité et de rendre son propos intelligible et crédible aux yeux des pairs.

C'est ce lexique non terminologique qui retiendra ici notre attention, plus spécifiquement dans le champ de l'informatique. L'objectif est de mettre en lumière le lexique verbal transdisciplinaire, c'est-à-dire l'ensemble des collocations verbales mobilisées dans les démarches de démonstration scientifique, indépendamment des spécificités terminologiques propres à chaque discipline.

3. Les verbes de positionnement scientifique : l'exemple de la classe de démonstration

La figure 1 ci-après présente une classification structurée des verbes de positionnement, entendus comme les verbes qui expriment une prise de position dans le discours. Cette typologie se décline en trois grandes catégories selon le degré d'engagement de l'énonciateur. La première regroupe les verbes d'opinion et de point de vue, qui traduisent une subjectivité ou une posture personnelle, tels que *trouver que*, *se distinguer de*, ou *se demander* ; ils permettent de construire un regard critique ou d'ouvrir un débat. La deuxième catégorie concerne les verbes d'intention et de choix, marquant une orientation volontaire ou hypothétique du discours, comme *choisir*, *souhaiter* ou *faire l'hypothèse* ; ces verbes signalent l'investissement intellectuel de l'énonciateur dans une argumentation. Enfin, la troisième classe regroupe les verbes d'apports scientifiques, utilisés pour inscrire le propos dans une logique démonstrative ou méthodologique (*prouver*, *démontrer*, *proposer*, *conclure*) et contribuant ainsi à l'objectivation du discours. Cette gradation, allant de la subjectivité à l'objectivité, est particulièrement pertinente pour analyser les textes scientifiques, pédagogiques ou argumentatifs, car elle rend manifeste la polyphonie énonciative et les niveaux d'engagement discursif.

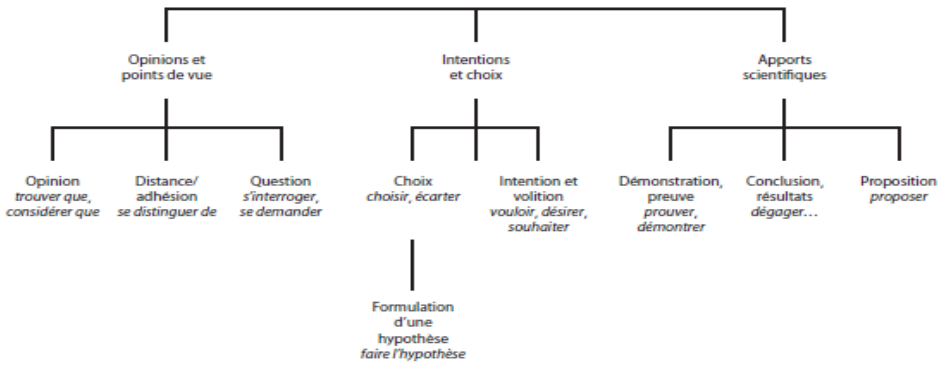


Figure 1 : Classification des verbes de positionnement associée à un pronom sujet auteur du texte selon Agnès Tutin.[1]

3.1. Les verbes de démonstration

La catégorie des verbes de démonstration, au sein des verbes d'apports scientifiques, occupe une place centrale dans les écrits académiques et techniques. Ces verbes jouent un rôle fondamental dans la structuration de l'argumentation scientifique, car ils permettent de valider une hypothèse, étayer un raisonnement ou attester d'un résultat. Ils traduisent une posture d'objectivation du discours, où l'énonciateur ne se contente pas d'exprimer une opinion ou une intention, mais cherche à produire des effets de preuve à l'aide de données, d'analyses ou d'expériences. Parmi les verbes les plus représentatifs de cette classe, on trouve (ex : prouver, démontrer, mettre en évidence, confirmer, justifier, vérifier etc.). Ils contribuent à construire l'autorité du discours scientifique, en donnant au texte une apparence de rigueur, de neutralité et de légitimité méthodologique.

3.2. Le cas du verbe « illustrer »

Le verbe *illustrer* appartient à la classe des verbes d'apport scientifique, bien qu'il ne figure pas explicitement dans les classifications canoniques. Il se rapproche particulièrement des verbes de démonstration tels que *prouver* ou *démontrer*, tout en s'en distinguant par l'absence de dimension de

[1] Agnès Tutin, « Dans cet article, nous souhaitons montrer que… Lexique verbal et positionnement de l'auteur dans les articles en sciences humaines.», p. 25.

vérification empirique stricte. *Illustrer* signifie en effet « rendre plus clair » à l'aide d'un exemple, d'un schéma, d'une image ou d'une explication. Il s'inscrit dans une démarche explicative ou démonstrative en soutenant un raisonnement, sans pour autant produire la preuve. Il agit ainsi comme un verbe d'accompagnement démonstratif, typique des discours pédagogiques et scientifiques.

Dans le discours informatique, ce verbe se caractérise par plusieurs traits linguistiques et discursifs spécifiques : il facilite l'accès à une information complexe par la médiation d'exemples ou d'illustrations visuelles. Il possède une polysémie fonctionnelle propre à chaque structure syntaxique et pouvant désigner aussi bien un exemple verbal (citation) qu'un élément graphique (image, tableau, figure). Ce verbe ne cherche pas à établir une vérité, mais à rendre un propos plus intelligible. De plus, *illustrer* se caractérise par une neutralité énonciative, dans la mesure où il n'engage pas l'énonciateur sur le plan de l'opinion ou de l'affect. Enfin, il joue un rôle structurant dans l'organisation du discours, servant souvent à introduire des exemples ou des figures qui clarifient l'argumentation.

4. Le modèle CPA de Hanks et la méthodologie adoptée

4.1. Le Corpus Pattern Analysis : une modélisation empirique du sens lexical en contexte

Le *Corpus Pattern Analysis* (CPA), proposé par Patrick Hanks, est un modèle d'analyse lexicale fondé sur une démarche empirique et inductive, qui repose sur l'observation des usages effectifs dans des corpus authentiques. Contrairement aux approches introspectives traditionnelles, le CPA considère que le sens lexical émerge de régularités contextuelles, repérables dans des configurations syntaxico-sémantiques récurrentes. Il identifie ainsi des patrons d'usage analysés selon trois dimensions : la structure syntaxique (par exemple, verbe + complément), les rôles sémantiques des arguments (agent, patient, etc.) et les classes lexicales impliquées (entité humaine, événement, concept abstrait, etc.).

Un des principes fondamentaux du CPA réside dans la réduction maîtrisée du nombre de sens attribués à une unité lexicale, en s'appuyant

uniquement sur les emplois attestés. Comme le souligne Hanks, *« corpus Pattern Analysis (CPA) is a new technique for mapping meaning onto words in text*[1]», ce qui implique une cartographie du sens directement issue des usages réels, en rupture avec les définitions intuitives et souvent surabondantes des dictionnaires traditionnels. Chaque sens est ainsi contextualisé et rattaché à un schème syntaxico-sémantique typique, ce qui permet une représentation du lexique à la fois fonctionnelle, dynamique et fondée sur l'observation. En s'appuyant sur les occurrences effectives dans les corpus, le CPA élabore des modèles d'usage généralisables – les *patterns* – qui offrent un cadre méthodologique rigoureux pour l'analyse du sens lexical, avec des applications concrètes en lexicographie, en linguistique de corpus et en traitement automatique du langage.

En effet, *les verb patterns* ne se limitent pas à la seule structure actantielle ou valence syntaxique du verbe ; ils intègrent également des caractéristiques fines de sous-valence, essentielles à une description linguistique précise. Comme le souligne Patrick Hanks, *«Verb patterns consist not only of the basic 'argument structure' or 'valency structure' of each verb [...] but also of subvalency features, where relevant, such as the presence or absence of a determiner in noun phrases constituting a direct object*[2] *»*. Cette prise en compte de paramètres morphosyntaxiques, tels que la présence ou l'absence de déterminant dans les groupes nominaux objets, témoigne d'une approche à la fois granulaire et contextuelle, dans laquelle le sens ne résulte pas uniquement des rôles syntaxiques, mais également de la configuration interne des constituants.

4.2. Une approche par corpus

La méthodologie adoptée dans cette étude s'inscrit pleinement dans le champ de la linguistique de corpus, en ce qu'elle vise à identifier les spécificités lexicologiques et énonciatives d'un *genre discursif particulier* [3] (l'informatique). L'analyse s'appuie sur un corpus constitué de quatre

[1] Patrick Hanks, «Corpus Pattern Analysis», p.87.

[2] Ibid.

[3] Fatima Zahra Bouhafna, *La littératie informatique au secondaire qualifiant marocain : cas du locuteur-auteur du manuel informatique.*

manuels destinés aux élèves du secondaire qualifiant (*Découverte de l'informatique* (2005), *Espace de l'informatique* (2005), *Le chemin de la réussite en informatique* (2006), *L'informatique au lycée* (2007)). L'analyse du discours, la lexicologie et l'approche énonciative sont aussi convoquées pour présenter les spécificités du verbe *illustrer* dans la littératie informatique.

5. Le traitement sémantique du verbe illustrer dans le LVT

Les Verbes Français[1] (LVF) est un dictionnaire sémantico-syntaxique de référence, qui propose une analyse fine et systématique des verbes du français contemporain. Élaboré à partir de corpus authentiques et selon une méthodologie lexicographique rigoureuse, il décrit plus de 6 000 verbes en mettant l'accent sur leurs comportements syntaxiques et sémantiques. Au-delà des définitions classiques, le LVF fournit pour chaque verbe une typologie d'emplois, des exemples attestés, ainsi que des patrons syntaxiques (appelés schèmes), précisant les valences verbales et les rôles sémantiques des arguments. Il constitue ainsi un outil précieux pour l'analyse des constructions verbales, permettant d'identifier les structures syntaxiquement licites ou fautives, notamment dans le cadre de l'étude du français scientifique et spécialisé.

En ce qui concerne le verbe *illustrer,* ce dictionnaire recense trois entrées. Dans son premier usage, le verbe adopte une valeur figurée, au sens de *rendre célèbre* ou *mettre en valeur*. Il s'agit d'un emploi marqué par une forte subjectivité énonciative, souvent dans des contextes valorisants. L'objet illustré n'est pas un document, mais une entité abstraite comme *le pays, le nom, la personne*. Ce sens est relativement éloigné du registre informatique ou technique, et relève davantage du discours laudatif ou biographique.

Le deuxième emploi du verbe *illustrer* s'inscrit pleinement dans les usages propres aux discours scientifiques, pédagogiques et techniques. Il y désigne l'acte de *rendre clair un énoncé abstrait* — tel qu'une règle, une théorie ou une idée — au moyen d'un exemple concret ou visuel. Cet usage,

[1] Jean Dubois et Françoise Dubois-Charlier, *Les Verbes français : Dictionnaire sémantico-syntaxique.*

marqué par une finalité didactique explicite, repose généralement sur une construction syntaxique avec la préposition *par* suivie d'un syntagme nominal. Il constitue une forme privilégiée dans le discours informatique scolaire, où l'exemple sert d'outil explicatif central.

Le dernier emploi correspond à la fonction ornementale ou matérielle du verbe *illustrer*. Il signifie ajouter des éléments visuels décoratifs à un support écrit ou imprimé, comme des photos, des dessins, des figures. Cette acception est très présente dans le discours informatique quand il est question de documents enrichis, comme dans les consignes : *illustrez votre document avec des captures d'écran*.

Le tableau ci-après (2) propose une synthèse des trois principaux emplois lexico-syntaxiques du verbe *illustrer*, tels qu'ils sont répertoriés dans le dictionnaire (LVF). Cette classification permet de distinguer les sens fondamentaux du verbe en fonction de ses constructions syntaxiques et des rôles sémantiques qu'il assume dans l'énoncé. Chaque emploi est présenté selon sa sous-classe grammaticale, son opérateur de sens, un exemple représentatif et le schème syntaxique correspondant :

N°	Sous classe	Opérateur	Sens	Phrases	Schèmes
Illustrer 01	T2c[1]	r/d illustre (adjectif)	Donner renommée	On i~ son pays par ses découvertes. On s'i~ par ses travaux.	T1108[2], P1000[3]
Illustrer 02	D3c.1[4]	dat.val à qc	Valider par exemples	On i~ une règle par des exemples.	T1308[5], P3000[6]
Illustrer 03	N3a.1[7]	mun qc DE gravures	décorer d'illustrations	On i~ un livre avec des photos. L'édition est i~.	T13b0[8]

Tableau 1 : - Les emplois du Verbe *illustrer* répertories dans LVF.

Toutefois, l'analyse de notre corpus a permis de mettre en évidence plusieurs emplois du verbe *illustrer* qui ne figurent pas dans les

[1] Sous-classe syntaxique T2c : rendre/devenir tel (adjectif ou nom)

[2] Schème T1108: transitif direct, humain, instrumental, moyen

[3] Schème P1000: pronominal, humain.

[4] Sous-type D3c.1 : donner validité à qc

[5] Schème T1308: transitif direct, humain, chose, instrumental, moyen

[6] Schème P3000: pronominal, chose

[7] Sous-type N3a.1 : munir, décorer, couvrir, imprégner qc de objet, substance, forme ou liquide

[8] Schème T13b0: transitif direct, humain, chose, de

classifications initialement proposées par les ouvrages de référence tels que le *LVF*. Ces occurrences observées témoignent d'une extension sémantique et d'une souplesse syntaxique du verbe, souvent adaptée aux besoins de clarification, de mise en forme ou d'enrichissement discursif. Ces usages complémentaires, révélateurs de l'évolution du lexique en contexte informatique.

6. La plasticité lexico-syntaxique du verbe illustrer dans le discours informatique

L'analyse des emplois du verbe *illustrer* témoigne d'une plasticité lexico-syntaxique, dont la première manifestation se retrouve dans le sens de *représenter*, et se manifeste à travers la première structure syntaxique répertoriée dans le tableau 1 (annotée par le chiffre (1)), avec une fréquence d'occurrence de 29,17 %. Cette construction met en relief le contenu ou le concept illustré, en reléguant à l'arrière-plan toute présence agentive humaine. Elle participe ainsi à une objectivation de l'énonciation, caractéristique du discours informatique, en valorisant le support visuel comme vecteur de représentation ou de preuve. L'usage du passif dans cette structure joue un rôle stratégique, en effaçant la source énonciative au profit du savoir présenté.

Le deuxième sens du verbe *illustrer*, correspondant à celui d'*enrichir*, se manifeste à travers la deuxième structure syntaxique (2), observée dans 16,67 % des cas. Cette construction repose sur un procédé de nominalisation qui permet de présenter l'illustration non comme une action accomplie, mais comme une fonction intégrée ou une possibilité offerte, notamment dans le cadre des interfaces logicielles. Elle exprime ainsi un potentiel d'action, souvent lié aux principes d'ergonomie des environnements numériques et à la valorisation des fonctionnalités utilisateur.

Le troisième sens du verbe *illustrer*, correspondant à celui d'*expliquer*, est associé à la structure syntaxique (3), qui représente 16,67 % des occurrences relevées. Cette structure, construite à l'infinitif et introduite par une préposition finale (*pour illustrer*...), marque explicitement une intention explicative. Elle confère au verbe une fonction clarificatrice, au service d'un objectif didactique explicite. Sa forme syntaxique, à la fois simple et directe,

en fait un outil discursif privilégié pour l'enseignement et la vulgarisation du savoir informatique.

Le quatrième sens attribué au verbe *illustrer* est celui d'*agrémenter*, tel qu'il se manifeste dans la structure syntaxique (4), représentant 16,67 % des occurrences relevées. Cette construction se caractérise par la présence de l'adverbe *bien*, qui introduit une dimension appréciative implicite. L'illustration n'est dès lors pas seulement considérée comme présente, mais également comme pertinente, réussie ou valorisante.

Le cinquième sens du verbe *illustrer*, correspondant à celui de *démontrer*, est attesté dans 8,33 % des cas et s'inscrit dans la structure syntaxique (5). Cette configuration se distingue par la présence d'un agent humain explicite. Elle met en valeur l'acte d'illustration en tant qu'action méthodique et intentionnelle, insérée dans un processus de démonstration ou d'exposé explicatif, soulignant ainsi le rôle actif de l'énonciateur dans la transmission du savoir.

Le sixième sens du verbe *illustrer*, correspondant à celui de *présenter*, est associé à la structure syntaxique (6) et représente 4,17 % des collocations verbales observées. Il s'agit d'une construction active simple, fréquemment utilisée dans les légendes d'illustrations, les consignes ou les phrases introductives. Dans ce contexte, *illustrer* assume une fonction présentative ou descriptive, mettant en avant un support matériel ou documentaire en tant que sujet grammatical. Ce choix syntaxique contribue à renforcer l'effet de neutralité et d'objectivité.

Le septième sens du verbe *illustrer*, correspondant à celui d'*accompagner*, s'observe dans la structure syntaxique (7) et représente 4,17 % des occurrences. Cette construction repose sur l'usage du gérondif, qui marque une action secondaire ou complémentaire, généralement associée à l'enrichissement ou à la mise en forme d'un contenu textuel. Elle met en valeur l'articulation entre composante verbale et support visuel, particulièrement dans des contextes didactiques, où l'illustration joue un rôle de soutien à la compréhension ou à la présentation.

Le huitième et dernier sens du verbe *illustrer*, correspondant à celui de *renforcer*, est associé à la structure syntaxique (8), attestée dans 4,17 % des cas. Cette construction, de type direct et injonctif, se caractérise par sa fréquence dans les consignes informatiques. Elle met l'accent sur le renforcement visuel du discours écrit, conférant au verbe *illustrer* une fonction à la fois argumentative et expressive, en incitant à appuyer le contenu textuel par des éléments iconiques à visée persuasive ou clarificatrice.

Chiffres	Structures syntaxiques	Occurrences
1	Syntagme nominal (SN) + être (au passif) + illustré par + SN (complément d'agent).	7/24
2	SN + Nom + de/pour + illustrer + SN.	4/24
3	Proposition infinitive finale + pour illustrer + SN.	4/24
4	SN (sujet)+ être + bien illustré.	4/24
5	Sujet + illustrer + SN + par + SN.	2/24
6	SN + illustre + SN	1/24
7	Impératif + SN + en + pronom COD+ illustrant + SN.	1/24
8	Illustrez + SN + avec + SN.	1/24

Tableau 2 : - Les structures syntaxiques hiérarchisées et nombre d'occurrences du *verbe illustrer* dans les manuels scolaires d'informatique.

7. Les patrons lexico-syntaxiques relatifs au verbe illustrer

Un patron lexico-syntaxique désigne une structure récurrente combinant des unités lexicales (souvent un verbe), des configurations syntaxiques (sujet, complément, objet...), et parfois des rôles sémantiques (agent, patient, instrument, etc.). Il constitue un modèle typique d'usage permettant d'observer comment une unité lexicale se réalise régulièrement dans des contextes syntaxiques et sémantiques précis.

Dans cette perspective, bien que le verbe *illustrer* ne présente qu'une fréquence modeste dans le corpus analysé (24 occurrences), il revêt une valeur fonctionnelle particulièrement significative dans le discours informatique. Sa contribution ne repose pas tant sur sa fréquence que sur les fonctions discursives qu'il remplit : expliciter, rendre visible ou démontrer une règle, un procédé ou une structure. L'analyse a permis d'identifier huit patrons syntaxico-sémantiques distincts. Ainsi, *illustrer* apparaît comme un marqueur discursif stratégique, révélateur des finalités pédagogiques et

explicatives qui structurent les écrits informatiques, en dépit de sa discrétion statistique.

7.1. Une typologie des patrons d'usage : illustrations par des exemples extraits du corpus

Les exemples suivants, extraits du corpus, illustrent et permettent d'analyser les principaux patrons lexico-syntaxiques associés au verbe illustrer dans le discours informatique :

Patron 1 : [[{objet concret}| {support}|{qualité}]] est/sont illustré(s) par [{support }]. Sens : illustrer = représenter Exemple : Le formalisme adopté dans les organigrammes est illustré (= est représenté) par le tableau ci-après. (Découverte de l'informatique, p : 159).

Ce patron (1) correspond à une construction passive canonique dans laquelle le verbe *illustrer* prend le sens de *représenter visuellement ou schématiquement* un objet, une notion ou une qualité. Il reflète une volonté d'objectivation du discours informatique : l'information est présentée comme neutre, visuelle et immédiatement compréhensible, sans intervention explicite de l'énonciateur. De plus, ce type de structure permet de légitimer la visualisation comme mode d'apprentissage. Le recours au passif souligne que l'illustration n'est pas une option subjective mais une composante méthodique de l'explication.

Patron 2 : [[{support}]] [Préposition (de/pour)] illustrer [[{Objet scientifique}|{support}]]. Sens : illustrer = enrichir Exemple : Word vous offre la possibilité d'illustrer (=d'enrichir) votre document en intégrant des objets tels que des tableaux ou des images (scannées ou provenant d'autres applications). (Espace de l'informatique, p : 89).

Le deuxième patron met en jeu le verbe *illustrer* dans une construction infinitive introduite par une préposition (*de* ou *pour*), et il est associé au sens d'*enrichir* un contenu existant. Le verbe *illustrer* y prend une valeur

instrumentale et esthétique, désignant l'action d'ajouter des éléments visuels (images, graphiques, objets multimédias) pour améliorer l'apparence ou la lisibilité d'un support ou un objet scientifique. La structure exprime donc une potentialité ou une affordance technique : un objet, un dispositif ou une interface suggère certaines actions à l'utilisateur, de manière implicite. Il s'agit alors d'une forme d'implicite prescriptif.

Patron 3 : [Proposition infinitive de but] pour illustrer [[{Objet scientifique}|{ qualité}|{ processus}]].
Sens : illustrer = expliquer
Exemple : Pour illustrer (=expliquer) le développement de cette phase, nous allons nous servir de l'exemple suivant. (Espace de l'informatique, p :154).

Le patron 3 associe le verbe *illustrer* à une proposition infinitive introduite par la préposition *pour*, exprimant une finalité explicative. Le verbe prend ici le sens d'*expliquer*, rendre compréhensible ou clarifier un contenu abstrait. Cette structure remplit une fonction métadiscursive : elle annonce l'usage d'un exemple ou d'un support (schéma, tableau, capture d'écran...) pour expliciter un raisonnement ou rendre visible un processus. L'infinitif introduit par *pour* souligne une intention didactique claire, et installe une relation directe entre l'objectif communicatif et la stratégie discursive choisie. Également, elle montre que l'auteur scientifique anticipe les difficultés de compréhension des apprenants et y répond en mobilisant un exemple visuel ou pratique. De plus, elle reflète une pédagogie guidée par étapes : d'abord une règle ou une notion, puis un exemple *pour illustrer*, c'est-à-dire pour rendre intelligible par analogie ou visualisation.

Patron 4 : [[{support}]] [adverbe : bien] illustré.
Sens : illustrer = agrémenter
Exemple : Les objets peuvent être des images, des formes, des objets WordArt, des tableaux, et bien d'autres choses qui rendent le document très riche est bien illustré (= est bien agrémenté). (Le chemin de la réussite en informatique, p : 87).

Le quatrième patron, construit sous forme passive réduite avec l'adverbe *bien*, attribue au verbe *illustrer* le sens d'*agrémenter*. Il met en évidence une

valeur ajoutée esthétique et fonctionnelle, l'illustration étant perçue comme un moyen d'améliorer la lisibilité, la clarté et l'attrait du contenu. L'adverbe *bien* introduit une évaluation positive normée, suggérant la conformité à des standards implicites de qualité visuelle. Ce patron soutient ainsi une logique d'ergonomie et d'accessibilité de l'information : un document *bien illustré* est non seulement plus agréable à lire, mais aussi plus efficace dans sa fonction communicative.

Patron 5 : [[Personne < humain]] illustrer (conjugué ou à l'infinitif) [[{qualité}|{processus}]] par [[{support}]].
Sens : illustrer = démonter
Exemple : On illustre (= démontre) ci-après les différentes façons d'utiliser les instructions conditionnelles par des exemples. (Découverte de l'informatique, p : 176).

Le cinquième patron met en évidence un énonciateur humain ou impersonnel réalisant l'action d'illustrer au sens de *démontrer* ou *expliciter* un concept abstrait par un support concret (exemple, graphique, extrait de code). Relevant d'un discours démonstratif actif, typique des manuels scolaires d'informatique, ce patron souligne une présence marquée de l'auteur, en contraste avec les formes passives objectivantes vues précédemment. Le verbe *illustrer* y assume une fonction pédagogique forte, visant à rendre intelligible l'abstraction par la manipulation visuelle, essentielle dans l'enseignement de l'informatique, où la compréhension passe souvent par la visualisation appliquée.

Patron 6 : [[{support}]] ([adverbe]) illustre [[{qualité}]].
Sens : illustrer = présenter
Exemple : Le document ci-dessous illustre (=présente) la structure d'un programme en Pascal. (Découverte de l'informatique, p : 174).

Le patron 6 met en œuvre le verbe *illustrer* dans une construction active canonique, avec pour sujet un support concret (ex. : *document*, *schéma*, *tableau*), et prend le sens de *présenter* de manière claire ou visuelle une qualité, une structure ou une organisation. Ce patron exprime une présentation informative et non démonstrative : *illustrer* signifie rendre

visible une organisation interne, donner une vue d'ensemble ou introduire une architecture technique. Il ne s'agit pas d'enrichir ou d'agrémenter, mais de rendre perceptible une configuration qui serait autrement difficile à saisir. Il permet également de relier un support visuel ou textuel à un concept structurant (ex. : *la structure d'un programme*, *l'organisation mémoire*, *la hiérarchie des fonctions*). Ce type de construction est aussi un marqueur de lisibilité : elle indique que le document n'est pas qu'un support, mais qu'il joue un rôle actif dans la compréhension des concepts.

Patron 7 : [impératif] [[{support}]] en [pronom] illustrant [[{support}]].
Sens : illustrer : accompagner de
Exemple : Préparez un document en l'illustrant (en l'accompagnant de) avec des photos et envoyez-le à votre correspondant par e-mail en fichier joint. (L'informatique au lycée, p : 222).

Le septième patron mobilise le verbe *illustrer* sous forme de gérondif introduit par *en*, intégré à une construction injonctive, et prend le sens d'*accompagner* un support, sans viser l'explication conceptuelle. Cette structure, fréquemment utilisée dans les consignes pédagogiques, exprime une action complémentaire visant à enrichir visuellement un document, dans une logique de présentation multimodale. L'usage combiné de l'impératif et du gérondif permet de hiérarchiser les actions (produire et illustrer), tout en condensant la consigne. L'illustration est perçue comme une fonction attendue, presque automatique, au service de la lisibilité et de l'esthétique du support. Elle révèle aussi l'implicite d'une norme de présentation : un document sans illustration serait perçu comme incomplet ou moins professionnel. *Illustrer* devient donc synonyme de conformité aux standards de communication visuelle dans les environnements informatisés.

Patron 8 : Illustrez [[{support}]] [préposition] [[{support}]].
Sens : illustrer = renforcer
Exemple : Illustrez (=renforcez) votre texte avec des photos prises lors du voyage. Le meilleur récit sera hébergé sur le site du lycée. (L'informatique au lycée, p : 223).

Le huitième patron correspond à une construction impérative active, dans laquelle le verbe *illustrer* prend le sens de *renforcer* un contenu écrit par l'ajout d'un élément visuel ou concret, à visée argumentative, esthétique ou communicative. La présence de l'impératif confère à l'énonciateur un rôle prescriptif, tandis que la préposition *avec* introduit un complément iconique, destiné à appuyer ou crédibiliser le message. L'illustration y assume une fonction stratégique, dépassant l'ornementation pour contribuer à l'efficacité rhétorique du texte. Ce patron reflète ainsi une norme implicite de la communication numérique, fondée sur la complémentarité texte-image comme gage de complétude et de persuasion.

Conclusion :

L'analyse menée sur le verbe *illustrer* dans les manuels scolaires d'informatique a permis de mettre en lumière sa plasticité lexico-syntaxique et sa valeur stratégique dans le discours scientifique et pédagogique. En dépit d'une fréquence modérée dans le corpus, *illustrer* remplit des fonctions discursives essentielles, allant de la représentation visuelle à l'explication, en passant par l'agrémentation, l'accompagnement ou le renforcement du contenu. Cette diversité sémantique, objectivée par l'identification de huit patrons syntaxico-sémantiques, reflète les routines rhétoriques spécifiques à la littératie informatique, où texte et image fonctionnent de manière complémentaire.

L'approche mobilisée, fondée sur le Corpus Pattern Analysis (CPA), a démontré la pertinence des méthodologies inductives dans la description fine des usages lexicaux. Elle a également révélé l'intérêt d'associer des outils lexicographiques tels que le Lexique des Verbes Français (LVF) aux données empiriques pour enrichir la compréhension des verbes transdisciplinaires dans des genres spécialisés.

Ces résultats ouvrent plusieurs perspectives de recherche. D'une part, une extension de l'étude à d'autres verbes à fonction démonstrative (tels que d*émontrer, prouver, expliquer*) permettrait de mieux cartographier les stratégies discursives mobilisées dans l'enseignement des savoirs techniques. D'autre part, une analyse comparative entre manuels

francophones et anglophones pourrait éclairer les variations interculturelles dans la structuration du discours scientifique scolaire.

Enfin, ces travaux pourraient être prolongés par des applications didactiques, en développant des outils pédagogiques fondés sur l'identification des patrons lexico-syntaxiques, afin d'améliorer la maîtrise de l'écriture scientifique chez les élèves et futurs enseignants.

Références

- Bonasio, Rémi, et Isabelle Fabre. L'écriture scientifique : Entre dimension individuelle et dimension collective. Contributions collaboratives de doctorants et d'enseignants-chercheurs. Paris : L'Harmattan, 2015.
- Bouhafna, Fatima Zahra. La littératie informatique au secondaire qualifiant marocain : cas du locuteur-auteur du manuel informatique. Thèse de doctorat, 2023.
- Bourdieu, Pierre. Les usages sociaux de la science : Pour une sociologie clinique du champ scientifique. Versailles : Éditions Quæ, 1997.
- Dubois, Jean, et Françoise Dubois-Charlier. Les Verbes français : Dictionnaire sémantico-syntaxique. Paris : Éditions du CNRS / ENS Éditions, 1997.
- Hanks, Patrick. « Corpus pattern analysis ». In Williams, Geoffrey, et Sandra Vessier (dir.), Proceedings of the 11th EURALEX International Congress. Lorient : Université de Bretagne-Sud, 2004, pp. 87–97.
- Jacques, Marie-Paule, et Agnès Tutin (dir.). Lexique transversal et formules discursives des sciences humaines. Londres : ISTE Éditions, 2018.
- Lefebvre, Muriel. « Les écrits scientifiques en action : pluralité des écritures et enjeux mobilisés. » Sciences de la société : Les cahiers du LERASS, no 67, 2006.
- Meyriat, Jean. « Pour une compréhension plurisystématique du document (par intention) ». Sciences de la société, no 68, 2006, pp. 11–26.
- Tutin, Agnès, et Francis Grossmann. L'écrit scientifique : Du lexique au discours. Rennes : Presses Universitaires de Rennes, 2014.

- Tutin, Agnès. « Autour du lexique et de la phraséologie des écrits scientifiques ». Revue française de linguistique appliquée, vol. XII, no 2, 2007, pp. 5–14.
- Tutin, Agnès. « Dans cet article, nous souhaitons montrer que… Lexique verbal et positionnement de l'auteur dans les articles en sciences humaines ». LIDIL – Revue de linguistique et de didactique des langues, no 41, 2010, Énonciation et rhétorique dans l'écrit scientifique, pp. 15–40.

عرض لكتاب الإسطوغرافيا المرينية والسعدية: من الأساطير المؤسسة إلى احتواء الأطر والمرجعيات

سماعيلي رشيد
دكتوراه في التاريخ الوسيط
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الأول - المغرب



بيانات الكتاب

المؤلف: **مصطفى أخليف**

سنة النشر: **2018**

عدد الصفحات: **235 صفحة من الحجم الكبير**

الناشر: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة المملكة المغربية

مقدمة:

صدر كتاب الإسطوغرافيا المرينية والسعدية: من الأساطير المؤسسة إلى احتواء الأطر والمرجعيات، لصاحبه الأستاذ مصطفى أخليف، عن منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الأول بوجدة، سلسلة رسائل وأطاريح، سنة 2018، ويبلغ عدد صفحاته 235 صفحة.

والكتاب يعد إضافة لما كتب عن تطور الكتابة التاريخية التي أسهمت فيها مدرسة الحوليات بشكل كبير. والمؤلف قدم قراءة نقدية للإسطوغرافيا المرينية والسعدية التي لم تكن محايدة أو موضوعية، وهو ما نلمسه من وصفه للمؤرخين بالمؤرخين الأجراء.

محتوى الكتاب:

قسم المؤلف كتابه إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة مع لائحة المصادر والمراجع.

تطرق الكاتب في **توطئة** قصيرة إلى إشكالية التحقيق التاريخي المتداول حاليا، والذي هو في الأصل من إنتاج الأوروبيين: قديم، وسيط، حديث، معاصر. هذا التقسيم التاريخي الذي ينطبق على تاريخ الأوروبيين،

في حين أخذه الباحثون في الغرب الإسلامي، وقاموا بتطبيقه على تاريخ بلادهم. فالكاتب منذ البداية يرى أن هذا التقسيم بالنسبة له محط إشكال.

ينطلق الكاتب في **مقدمته** من مسألة منهجية وهي توظيفه منهج الشك انتصارا للحقيقة، فبدل ترديده معلومات المؤرخين التقليديين، استعان في ذلك بمجموعة من أدوات العلوم المساعدة.

وفي سياق قراءته النقدية يتساءل الكاتب ما غاية المؤرخ من كتابته للتاريخ؟ لماذا لا يذكر مؤرخ دولة معينة أخطاء سلطانه؟ لماذا غالبا توجد ثغراته عند خصومه؟

لذلك اختار الكاتب في دراسته الأمد الطويل من خلال اشتغاله على فترتين المرينية والسعدية، فالخبر عن المرينيين تدعمه الدلائل اللاحقة أو تفنده، كما قارن بين الاسطوغرافيا المرابطية والموحدية التي انغلقت بشكل كبير حول التاريخ السياسي، في حين بدأت المصادر المرينية والسعدية النبش في التاريخ الاجتماعي، خصوصا التقعيد لمدونات المناقب التي تطرقت بشكل عرضي لحياتهم اليومية...لذلك يشير الكاتب أن الإسطوغرافيا اكتملت مع فترة راسته.

يصف الكاتب المصادر التاريخية التقليدية بكونها أشبه ما يكون عليه الصحفيين والجرائد اليوم، ويضيف بأنها متشابهة من حيث تكرار نفس المعلومات، وشحيحة في بعض الجوانب التاريخية، لذلك اعتمد صاحب الكتاب منهج التأويل ومساءلة النص واعتماده "الأمد الطويل".

يشير الكاتب إلى أنه كان موضوعيا في دراسته وانه مجرد قاضي محايد يستمع للكل، وبعدما عرض دواعي اختياره للموضوع، طرح الإشكالية التي حركت عمله وهي: لماذا لجات الإسطوغرافيا إلى الخوارق والأساطير لتؤسس شرعية الحاكم المريني والسعدي؟

الفصل الأول: خصصه **لطبائع الإسطوغرافيا المغربية (73ص)** وقسمه إلى محورين، الأول: **الإسطوغرافيا بين المساءلة والفهم**، ويضم مبحثين. استهل **مبحثه الأول: ميدان الإسطوغرافيا** بتعريف المفهوم، حيث ذكر بأنها "الاسم الثقيل الذي يعني تاريخ وطريقة إنتاج وكتابة التاريخ"[1]. كما أشار الكاتب إلى أن الإسطوغرافيا ضامن للاستمرارية، بمعنى أن الإسطوغرافيا الموحدية هي مكملة للمرابطية، والمرينية مكملة للموحدية، وهكذا دواليك، لكن ما دام أن هذه الإسطوغرافيا هي نتاج مؤرخ يتساءل الكاتب من يكون هذا المؤرخ؟ فيجيب: لن يكون في أغلب الأحوال سوى موظف تابع للبلاط، لذلك هو يتستر عن بعض المعلومات، ويفصح عن بعضها تبعا لذهنيته. وبناء عليه يرى الكاتب أن وظيفة المؤرخ الوسيطي هي وظيفة سياسية، جيث كان المؤرخ الوسيطي

[1] _مصطفى أخليف، **الإسطوغرافيا المرينية والسعدية: من الأساطير المؤسسة إلى احتواء الأطر والمرجعيات**. منشورات كلية اللآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الأول، مكتبة الطالب، وجدة، ط.1، 2018، ص20.

يرى نفسه جزء من منظومة الحكم، لذلك كان يكتب انطلاقا من الدفاع عنها، وبالرغم من ذلك يشير إلى أن الإسطوغرافيا لها مجموعة من الأدوار فهي إيجابية، ودينية، وتقديسية، ونرجسية، وانتقائية.

إيجابية: من حيث تدوين الأخبار التي وصلتنا عن الحكام وتاريخهم، حيث يبين صاحب الكتاب أن التاريخ الشفهي لوحده لا يف بالغرض

دينية: بحكم أن المؤرخين درسوا في مدارس الدول الوسيطية جامع القرويين...فأغلب مواد "المقرر الدراسي" حول الفقه، لذلك انعكس تكوينهم "الفقهي" في الكتابة التاريخية، إذا كان الحديث النبوي يقول: "أذكروا محاسن موتاكم، وكفوا عن مساويهم" فالمؤرخ ينضبط لما هو ديني.

تقديسية: ينزع المؤرخ إلى التقديس، ويدعم أفكار خرق العادة.

نرجيسية: ترى الإسطوغرافيا أن التاريخ هو الذي تزامنت معه، أما ما قبلها لا توليه أهمية، لذلك المؤرخ يتموقع حول نفسه فالمريني ينتصر للمرينيين، والسعدي ينتصر للسعديين.

انتقائية: قبل أن يشرع المؤرخ في كتابة التاريخ يضع مسبقا تصورا معينا لطريقة كتابته، إذا كان حديثه عن مناقب السلاطين المرينيين وإنجازاتهم وانتصاراتهم فهو ينتقي الأخبار في ذلك، كما يقفز صاحب الحوليات عن ذكر بعض السنوات ويسكت عنها.

بعد ذلك انتقل إلى **المبحث الثاني** والذي خصصه **للوعي والإدراك للتاريخ والجغرافيا**. فيما يخص شق **الوعي بالتاريخ**، تطرق الكاتب إلى أن الإسطغرافيا أدركت أهمية التاريخ، لكن تعاملت معه انطلاقا من خلفيتها الثقافية والتكوينية، فتعددت معانيه حسب كل شريحة من المؤرخين بين الاعتبار والماضي والأفكار والنسب والقِبلة. أما الوعي بالجغرافيا فليس فقط الوعي بالمسالك والخرائط وصورة الأرض، بل الوعي كذلك بالزمان الجغرافي، المسافة الفاصلة بين مدينة ومدينة هي مسيرة يومين مثلا، وهي مدة فاصلة بين جغرافيتين.

أما **المحور الثاني:** تناول الكاتب **الإسطوغرافيا المرينية والسعدية وتحديات الهويات، وقسمه إلى مبحثين، الأول :الصور،** ومن خلاله قام بالتعريف بالذات وتحديد الآخر. ويرى الكاتب أن التاريخ نوعان، تاريخ فوقي وتاريخ تحتي، أما الأول فهَمُّهُ هو الحديث عن علية القوم، والرياسة، والسلطة، والدبلوماسية. والثاني: يهتم بتاريخ العوام، أي التاريخ الاجتماعي. وفي سياق التعريف بالذات، يتحدث عن شخصية المغربي التي هي حصيلة ذوبان قبائل وأعراق. وهذه الشخصية لها ارتباط في تكوينها بالمجال الجغرافي، فمثلا احتضنتها المدرسة، واهتمت بتكوينها، كما كان للمدينة دور في ذلك (الالتقاء في الأسواق، الاستماع في المساجد، الحلقات الدراسية، التدين...) ويخلص في الأخير إلى أن الإسطوغرافيا المرينية والسعدية اهتمت بالتاريخ الفوقي، في حين لم تعن بالتاريخ الاجتماعي إلا في القليل النادر.

وضمن نفس المبحث يتساءل الكاتب **كيف تُعرف الإسطوغرافيا نفسها، وأصحابها المرينيين والسعديين؟** وفي سياق التفاعل مع هذا السؤال، يذكر أن جل الإسطوغرافيات كُتبت سنوات بعد حدوث الواقائع والأحداث، حيث تلجأ إلى تغيير العيوب، وتبديل السلبيات إلى إيجابيات، وتسكت حيث يجب الكلام[1]. ذلك ما دفع الكاتب إلى طرق أبواب التاريخ الموازي وإن كان هو الآخر ينتج سلعته التاريخية حسب منظوره وقناعته، وفي سياق حديثه عن المصادر التقليدية أعطى مثالا بصاحب "روض القرطاس" الذي تعارض مع حتمية التاريخ، حيث اعتبر المرينيين ممثلين للخلافة إلى أبد الدهر[2]. كما أن إلحاح المصادر المرينية مثلا على نسبهم هو من أجل التعويض عن الإيديولوجيا المفقودة[3]. وأدركت الإسطوغرافيا أن كمال الأشخاص غير كاف (التقوى، الصلاح، البركة العفاف، العدل...) لذلك اعتمدت على توظيف المجال، يخبرنا الكاتب بالحضور القوي للمجال بمثال كتاب "روض القرطاس"، حيث تحظى مدينة فاس باهتمام كبير، ويأتي حضورها هنا لربط المرينيين بالأدارسة، حتى لا ينقطع ذلك الخيط الناظم بين الأسر الحاكمة بين الماضي والحاضر.

كما تطرق الكاتب إلى **مسألة الانتماء بين خصوصية الجغرافيا وشراكة التأريخ**، ورصد هذه الخصوصية من وجهين اثنين، الأول: خارجي، والثاني: داخلي، أما الخارجي يتجلى في كون المغرب يحيط به البحر لذلك شكل له في بعض الحالات مُنعة لظهر المغرب[4]، أما من جهة الجنوب يحيل الكاتب إلى علاقة المنصور الذهبي بالسودان. أما فيما يخص ما هو داخلي، يبين مسألة علاقة جغرافية المغرب بتحركات وهجرات الناس فوق هذه الجغرافية.

وتطرق في **المبحث الثاني إلى سؤال الهوية** باعتبارها هوية دينية إسلامية. وذكر بأن لغة الإسطوغرافيا هي لغة القرآن الكريم (اللغة العربية)، لكن نوّه بأن محمد ابن تومرت ألّف بعض كتبه باللسان "البربري"، ويضيف بأن هذه التواليف همّت فقط جانب الدعوة والتبشير. ولتأكيد الإسطوغرافيا على شرعية السلطان تذكر ملاحمه، وغَيْرته الدينية وتفانيه في خدمة الناس ونشر الأمن. أما فيما يخص **مسألة علاقة المشرق بمجال المغرب** يذكر الكاتب أن الإسطوغرافيا ترى أن الذات المغربية مُكَمِّلة للمشرقية، بل ذهب الكاتب إلى أن المشرق هو الذات الأصلية وأن المشرق أصل مُوجِدٌ لهذا المغربي[5]، بل أتاهم بالنور الإسلامي والتسامح.

[1] _ **نفسه**، ص52.
[2] _ **نفسه**، ص53.
[3] _ **نفسه**، ص 53.
[4] _ **نفسه**، ص 55.
[5] _ **نفسه**، ص72.

في **المبحث الثالث** تناول الكاتب **تحديد الآخر**، أي مسيحيو إسبانيا وما وراءها. وذكر بأن الاسطوغرافيا تصف كل من خالف السلطان بأوصاف قدحية (الطاغية، المارد، المارق...)، وغالبا ما تُنَزِّلُ عليهم اللعنات لأنهم مخالفون للدين الإسلامي، ولغدرهم بالمسلمين، لكن هذا العدو بالرغم من أنه كافر لكنه إنسان، لذلك احترمت فيه الجانب الإنساني وسُمح له باعتناق معتقده. وبررت الإسطوغرافيا حسب الكاتب حرق وقتل وتدمير المرينين لحصون وقلاع النصارى بدعوى استرجاع ما كان بيد المرابطين والموحدين، ويستطرد الكاتب بأنه بالرغم من أن المسلمين والنصارى تجمعهم شروط الإنسانية، لكن الإحساس دائما بالاختلاف وخوف المسلمين خلال حصارهم من التحويل والتبديل[1].

إذا كانت الإسطوغرافيا ترى في هذا **الآخر نظرة دونية**، فليست موجهة له كشخص، بل دونية لأنه ينتمي إلى دين محرَّف. يبدو الكاتب بالغ حينما اعتبر أن المسلمين لم يقسوا على اليهود إلا لأفعالهم. وهو نفس الحكم حكمت به الإسطوغرافيا تجاه الأفارقة غير المسلمين، أي المعيار عقدي ديني[2]. وضمن حديث صاحب الكتاب عن الآخر، أدرج بعض الطوائف التي تقوم بممارسات منافية للدين الإسلامي كطائفة اليوسفية.

أما **الفصل الثاني**، عنونه **بالإسطوغرافيا المرينية والسعدية النظرة المركزية للذات الحاكمة**، وتصدى فيه للأساطير المؤسسة المرتبطة بالأنا الحاكمة التي تفننت الإسطوغرافيا في تقديمها للقارئ، ذهب الكاتب مع باحثين إلى وصفها بإيديولوجية التوجه[3]. ومن بين هذه الأساطير حسب الكاتب، **أسطورة البحث عن الأصل الشريف**، حيث تدافع الإسطوغرافيا المرينية والسعدية على أن بني مرين أصلهم عرب "وأنهم من بر بن قيس بن عيلان"[4]، كما لجأت إلى توظيف أسطورة وهي قولة حسان بن نعمام لبني مرين "أنتم إخواننا في النسب" لأن انتحال الشرف هو تكريس للطبيعة الدينية والشعية لذلك تسابقت الأسر الحاكمة حول الانتساب للشرف.

كما تعرض الكاتب إلى **أسطورة الرؤيا الصالحة واستجابة الدعاء**، ويذكر الكاتب كيف وظفت الإسطوغرافيا المرينية والسعدية رؤيا السلاطين لتوطيد الحكم، وإقناع المشككين في ذلك، واعتبرت الإسطوغرافيا رؤيا السلاطين اصطفاء سماوي، ضف إلى ذلك **أسطورة السلطان الصالح مستجابا للدعوة**، ويعطي مثالا على ذلك انطلاقا من متون الإسطوغرافيا المرينية التي تذكر أن عبد الحق المريني كانت تحمل

[1] _ **نفسه**، ص81.
[2] _ **نفسه**، ص91.
[3] _ **نفسه**، ص99.
[4] _ **نفسه**، ص103.

قلنسوته إلى الحوامل فتهون عليهن الولادة[1]. كما يلح المؤرخون على تشبيه السلاطين **بالسلف الصالح** باعتبارهم قدوة ونموذجا انطلاقا من ممارسات الخلفاء الراشدين حسب الكاتب.

كما يذكر الكاتب **أسطورة حج بيت الله** التي ألحت عليها الإسطوغرافيا من خلال اهتمام السلاطين بفريضة الحج، وإصرارهم على صفة الحاج. أيضا يعالج الكاتب **أسطورة خرق العادة** التي ترد ضمن الإسطوغرافيا سواء المرينية أو السعدية، وفي سياق حديثه عن السلاطين يصف صاحب "المسند" سلطانه أبا الحسن الأكحل بالصيام المتوالي، لم تفته صلاة، أقام الحد على ابنه...استعمال المؤرخين للفظة خرق العادة وهم بصدد الحديث عن السلاطين لانهم يتمرغون في نعيم عطاياهم حسب المؤلف.

بعدما أنهى الكاتب حديثه عن **الأساطير المؤسسة المرتبطة بالأنا الحاكة،** انتقل إلى حديثه عن **الأساطير المؤسسة المرتبطة بالعناية الإلهية** ضمن **مبحث ثاني،** فضمه بثلاث أساطير، الأولى: عرض فيها **أسطورة الأرض الخلاء،** وهي بدورها تضم شقين، الأول: **تهويل الواقع،** والثاني: **السلاطين الجدد رسل العناية الإلهية.** فيما يخص الشق الأول، أي بعد 609هـ، تسلل الضعف والوهن إلى صفوف الدولة الموحدية، مما فتح المجال لبني مرين للتوسع في مجالات المغرب الأقصى من الجنوب نحو الشمال، هذه المجالات التي كانت تعرف خرابا وفراغا حسب الإسطوغرافيا، أما الشق الثاني: السلاطين الجدد رسل العناية الإلهية، يذكر الكاتب أن الإسطوغرافيا تتستر عند حديثها عن الخراب وأرض الخلاء، أي أنها تتجنب ذكر خطيئة السلطان، بل تذهب في ذلك إلى إلصاق ذلك الخراب بسلاطين الدول السابقة، مثلا، كيف جاء تحرك المرينيين بعد معركة العقاب؟ بالفراغ والخراب الذي سببه ضعف الدولة الموحدية.

أما **الأسطورة المؤسسة الثانية:** عنونها ب**تبشيرات المجاذيب والبهاليل والصلحاء،** وتناول الكاتب من خلالها المجاذيب والبهاليل صوت الناس، وأشار إلى أن المشرق شكل على الدوام مدرسة مرجعية ونموذجا للاقتداء بل هو الأصل في كل شيء حتى في الكينونة والتكوين أثّر في الغرب الإسلامي من حيث التصوف والمتصوفة نتج عن ذلك فئة البهاليل والمجاذيب التي أدرجتها الإسطوغرافيا ضمن خانة أصحاب الحق[2]. ويضيف الكاتب أن الإسطوغرافيا استوعبت أهمية توظيف المجاذيب والبهاليل في الاستيلاء على الحكم، ودعم مشروعيات الحاكم، وهو ما عبر عنه بالتبشير بمجيء المنقذ.

كذلك تطرق للأسطورة الثالثة: **أسطورة الوعد القرآني**. يشير صاحب الكتاب إلى أن هذه الأسطورة لم تلق نفس النجاح مقارنة بالأساطير السابقة الذكر التي تم توظيفها، وربط ذلك بفشل التسخير، حيث لم

[1] _ **نفسه**، ص115.
[2] _ **نفسه**، ص136.

تشكل أسطورة الوعد القراني: **"ولقَدْ كتبنا فِي الزَّبُور مِنْ بَعْدِ الذِكْرِ أَنَّ الأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِي الصَّالِحُون".** حسب الكاتب ثقلا مؤثرا في الدولة السعدية، بل سبق للمشارقة توظيف هذه الآية مما جعل الأمر مجرد تقليد لا أقل ولا أكثر.

يخلص الباحث إلى أن الإسطوغرافيا المرينية والسعدية قدمت لنا السلاطين على أساس حماة البلاد والدين والحكم في الأندلس ويتساءل الباحث هل ما يرد في الاسطوغرافيا حول الحكام ينطبق عليهم في الواقع أم مجرد تضخيم؟

يقدم النص الإسطوغرافي السلطان المريني على أنه عالم ويمنحه شرف الانتماء إلى العلم، لكن يتساءل الكاتب مصطفى أخليف كيف انتقل المرينيون من حالة مجرد رعاة " ينتقلون في تلك البراري والقفار ولا يؤدون لأمير درهما ولا دينار، ولا يدخلون في حكم سلطان" إلى الدخول مباشرة في حلقات العلم حيث تصفهم الإسطوغرافيا بالعلماء المشاهير وغير ذلك من الصفات العلمية.

أدركت الإسطوغرافيا المرينية والسعدية أن القدرة على قيادة الجيوش والتمرس في فنون الحرب غير كافية للاحتفاظ بكرسي الحكم، لذلك فطنت لهذا الأمر وجاء اهتمامها بالعلم والعلماء باعتبارهما جزء من أجهزة الدولة.

أما الفصل الثالث: عَنونه بالإسطوغرافيا المرينية والسعدية ورغبة احتواء للأطر والمرجعيات، وقسمه إلى أربعة مباحث. فيما يخص المبحث الأول: تحدث فيه عن مركزية العلماء بمركزية العلم، وأشار فيه إلى توظيف الإسطوغرافيا للعلم والعلماء، وذكر بأن السلاطين كانوا شديدي المحبة بالعلم على اعتبار أن انصياع العلماء للسلطان هو ضمنيا انصياع العوام له.

كما عالج مسألة فقهية حول إشكالية تقاضي الأجر مقابل التدريس، هذه الأجرة التي كانت تدفع من بيت المال. ويخبرنا المؤلف أن بيت المال لم يكن يضم النقود وفقط، بل كان يضم كذلك الحيوانات والزرع وغير ذلك. إلى جانب بيت المال كانت المشارطة بين المتعلم والمعلم. طرح كذلك الكاتب مسألة الأحباس ولما شرع بعض السلاطين في التحبيس من أجل استفادة العلماء والمدرسين، طرحت الفتاوى سؤال هل هذا المال حلال؟[1] لأن أغلب الأموال مأخوذة من جبايات مجحفة في حق العامة، لذلك يطرح الباحث سؤال هل لهذا السبب تخلى مجموعة من العلماء عن وظيفة التعليم حتى لا يستفيدوا من مال الحرام؟ وهي في نفس الوقت طريقة للاحتجاج على السلطة، لذلك توجه بعض الفقهاء إلى عالم الحِرف والصنائع (خياطون، حواتون، نساخون، مياومون...) بحثا عن الكسب الحلال.

[1] _ **نفسه**، ص172

في المقابل كانت نار المنافسات والمنازعات تشتعل بين الحين والآخر بين العلماء والفقهاء حول أحقيه الحصول على وظيفة التدريس لما لها من إيجابيات مادية ومعنوية، الأمر لم يقف عند العلماء والفقهاء، بل عرفت الفترة المدروسة كذلك بين الفقهاء وطلبتهم منازعات خلال الحلقات الدراسية، كما تطرق الكاتب إلى المسألة الفقهية في عهد أبي يوسف مع الفقيه الورياغلي حول بناء مدرسة ترتب عنها نفي الفقيه وطلبته خارج فاس ويرجح الكاتب الاشكال بينهما ليس بناء المدرسة في حد ذاتها، بل في طبيعة الأموال التي ستصرف في بنائها وهي معطيات **المبحث الثاني**.

أما **المبحث الثالث** فقد خصصه **لرغبة العلماء في السلطة،** إلى جانب هذه الرغبة أشار الباحث إلى محاولة أرباب الزوايا وأحفادهم الانقلاب على السلاطين خصوصا في مرحلة السعديين، حيث حاولت الزاوية الدلائية إسقاط حكم السعديين وهو ما نلمسه كذلك عند المرنيين خلال محاولة حفيد أبي محمد الصالح الإطاحة بحكم أبي الحسن المريني.

والمبحث الرابع وضعه **بعنوان التشوف إلى النموذج المثال،** وعرض فيه الكاتب البحث عن الأصل الغائب وهو العدل، والنموذج المطلوب على شاكلة أصحاب رسول الله، وأنهى فصله **بمبحث خامس** عنونه **بالدولة المغربية سلطة وأطرا لم تحقق مثالها.** وتناول من خلاله الملاذ إلى التصوف، والفرار إلى الشعبي من كل ما هو رسمي، والمستقبل المغربي ابتزاز لماض مريني سكوني، لينهي كتابه بخاتمة تناول فيها خلاصات الفصول والمباحث.

القيمة العلمية للكتاب:

تكمن أهمية الكتاب في كونه اعتمد المؤلف على مجموعة كبيرة من المخطوطات وصلت ثمانية وثلاثون مخطوطا أمدته بمعلومات مهمة حول بحثه. فالكتاب هو إعادة دعوة للباحث و"القارئ" على أن التاريخ وإعادة كتابته هو "تحقيق" و"تعليل"[1]، وليس سرد للأخبار. كما يعد الكتاب "استمرارية" على منوال اهتمامات أجيال مدرسة الحوليات حول تطور الكتابة التاريخية.

[1] - عبد الرحمن بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**. 3 أجزاء، تحقيق وتعليق علي عبد الواحد وافي، ط.7، دار نهضة، مصر، 2014، ج.1، ص282.

أخطاء تسللت إلى الكتاب:

الخطأ	الصواب
وهو من وهو من السياسيين ص41	وهو من السياسيين
معركة العُقاب 909هـ ص100	معركة العقاب 609هـ
زمن كتابة بيوتات فاس، وهو الزمن السعدي ص193	الكتاب بدأه إسماعيل ابن الأحمر ت807هـ، وتصرفوا وأضافوا فيه بعد وفاته. الكتاب يجمع بين زمنين الزمن المريني والسعدي.
تسلل رقم 2 الفقرة الثانية ص210	
تسلل رقم رقم 1 الفقرة الأولى ص211 تسلل رقم رقم 2 الفقرة الثانية ص211 تسلل رقم 1و2 الفقرة الرابعة ص211	
لا تنسى أن تعرفنا ص120	لا تنس أن تعرفنا
لم تتعافى ص132	لم تتعاف

خاتمة:

صفوة القول، إن كتاب الإسطورافيا المرينية والسعدية: من الأساطير المؤسسة إلى احتواء الأطر والمرجعيات، تَمكن فيه صاحبه من توظيف "القراءة العمودية الإشكالية" التي تسائل المؤرخ، وتعيد النظر في كتاباته، وتراجعها، وتناقش منهجه، ورؤيته، وتحيط بخلفيته وذهنيته، وموقعه في المجتمع ومن أجهزة الدولة، كما ابتعد الكاتب عن الوصف، والسرد، وغاص في التفسير، و"التحقيق"، و"التعليل"، ووظف منهج الشك للوصول للحقيقة التاريخية. لذلك فالكتاب هو بمثابة دليل للمهتمين والباحثين في المعرفة الإسطوغرافيا حتى يمشي التاريخ على رجليه بدل رأسه.

الصناعة الحديثية عند الشيخ محمد التاويل من خلال مؤلفاته: نماذج تطبيقية

الدكتور حمزة بوعلالة
باحث بمختبر قضايا التجديد في الدراسات الإسلامية
بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور،
ومدير مجلة المنتقى للدراسات والأبحاث وإحياء التراث
المغرب

مقدمة

الحمد لله الذي هدانا إلى طريق العلم والعرفان، والصلاة والسلام على نبينا الكريم سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحابته الهداة المهتدين، ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين

أما بعد؛ فإن علم الحديث الشريف يعد أحد الأركان الأساسية في المنظومة المعرفية الإسلامية، إذ يمثل المصدر الثاني للتشريع بعد كتاب الله عز وجل، وقد حظي بعناية فائقة من قبل علماء الأمة على مر العصور، تمثلت في ابتكار مناهج علمية دقيقة لروايته وضبط نصوصه ونقدها وتمييز صحيحها من سقيمها، وأسهمت هذه الجهود في نشوء ما يعرف بـ "الصناعة الحديثية"؛ وهي منظومة معرفية ومنهجية تعنى بالتعامل مع الحديث النبوي رواية ودراية، وتسهم بفعالية في توظيف النصوص الحديثية داخل الأطر الفقهية والعقدية والتشريعية.

وفي هذا الإطار، برز علماء كثر من مختلف الأمصار الإسلامية، وكان لعلماء المغرب الأقصى نصيب وافر من هذه العناية، ومن أبرزهم العلامة الشيخ محمد التاويل (ت1436)، الذي يعد من الأعلام البارزين في المدرسة المغربية المعاصرة، حيث تتسم مؤلفاته بحضور واضح للصناعة الحديثية، وتمثل نموذجا متميزا في استثمار أدوات المحدثين قديما وحديثا، في معالجة القضايا الفقهية والأصولية.

وتسعى هذه الورقة العلمية إلى استجلاء معالم الصناعة الحديثية في مؤلفات الشيخ محمد التاويل من خلال دراسة تطبيقية موسومة بـ: **"الصناعة الحديثية عند الشيخ محمد التاويل من خلال مؤلفاته: نماذج تطبيقية"**، وذلك عبر تحليل منهجه في التعاطي مع الحديث الشريف، تخريجا وتحقيقا واستدلالا.

وتنبع **أهمية هذا البحث** من اعتبارات عدّة، من أبرزها:

- تسليط الضوء على أحد أعلام المغرب الأقصى الذين أسهموا في خدمة السنة النبوية، وأبرزوا قدرة متميزة في توظيف الصناعة الحديثية ضمن مصنفاتهم العلمية، خاصة الفقهية منها.

- إبراز قيمة الصناعة الحديثية كمدخل ضروري لتكوين الملكة الاجتهادية، وإثراء القدرة على الاستنباط العلمي الرصين.

- الوقوف على الخصائص المنهجية التي طبعت مؤلفات الشيخ التاويل، وما تحمله من عمق في التناول الحديثي، سواء على مستوى التحقيق أو النقد أو الاستدلال الفقهي.

وتنطلق هذه الدراسة **من إشكالية مركزية** مفادها: ما هي معالم الصناعة الحديثية عند الشيخ محمد التاويل، وكيف تجلت في مؤلفاته من حيث المنهج والممارسة؟

ويتفرع عنها عدد من الأسئلة الفرعية، من بينها:

ما الخصائص المنهجية التي اتسم بها تعاطي الشيخ محمد التاويل مع النصوص الحديثية؟ وإلى أي مدى وظف المعارف الحديثية في تقعيد المسائل العلمية؟ وما موقع الصناعة الحديثية في بنائه الاجتهادي والفقهي؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية، تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من **الأهداف**، أهمها:

- رصد مظاهر الصناعة الحديثية في مؤلفات الشيخ محمد التاويل.

- تحليل منهجيته في التعاطي مع الحديث الشريف من خلال التخريج، والتحقيق، والاستدلال.

- بيان أثر هذه الصناعة في بنائه الفقهي والأصولي.

ويعتمد البحث **على المنهج** الوصفي التحليلي، من خلال قراءة علمية لمؤلفات الشيخ محمد التاويل، واستنباط ملامح منهجه الحديثي، مع التركيز على نماذج تطبيقية تعكس مدى تمكنه من أدوات الصناعة الحديثية في جوانبها المتعددة، سواء ما تعلق منها بالرواية أو الدراية.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع **أن تقسم الدراسة** إلى مقدمة، ومطلبين، وخاتمة:

المطلب الأول: يتناول مفهوم الصناعة الحديثية ومظاهرها عند الشيخ محمد التاويل.

المطلب الثاني: يعرض ملامح الصناعة الحديثية في مؤلفات الشيخ محمد التاويل من خلال نماذج مختارة.

الخاتمة: تتضمن أبرز نتائج البحث، مع تقديم توصيات علمية ومنهجية لمزيد من الاشتغال بهذا المجال.

المطلب الأول: مفهوم الصناعة الحديثية ومظاهرها عند الشيخ محمد التاويل

أولا: مفهوم الصناعة الحديثية

ورد في المعاجم اللغوية أن "الصناعة" تطلق على حرفة الصانع [1]، وهي دلالة توحي بكثرة الممارسة حتى تبلغ درجة الإتقان. فالحرفة، من هذا المنظور، تتطلب خبرة متراكمة، ومهارة عالية، وقدرة على الإبداع والإحاطة، بحيث تغدو ملكة راسخة لدى صاحبها، تسمح له بإبراز بصمة خاصة، واستنباط قواعد المجال، وبذل الجهد والطاقة في تطويره.

وقد أشار حاجي خليفة إلى هذا المعنى بقوله: "إن الحذاقة والتفنن في العلم، والاستيلاء عليه، إنما هو بحصول الملكة في الإحاطة بمبادئه، وقواعده، والوقوف على مسائله، واستنباط فروعه من أصوله؛ وهذه الملكة... عبارة عن ملكة نفسانية، يقتدر بها صاحبها على النظر في الأحوال العارضة لموضوع ما، من جهة ما، بحيث يؤدي إلى الغرض" [2].

ومن هنا، يمكن إطلاق وصف "الصانع" على العالم، تنبيها إلى مدى تمكنه من العلم وإحكامه له وتفرسه فيه [3].

كما جاء في تعريف الصناعة – أيضًا – أنها: "ملكة نفسانية تصدر عنها الأفعال الاختيارية من غير روية"، وقيل: "المتعلّق بكيفية العمل" [4].

بناءً على ذلك، يمكن تعريف **الصناعة الحديثية** –باعتبارها مركّبا وصفيا – بأنها: حرفة المحدث التي يكتسبها بكثرة الممارسة والتمرس، أو هي ملكة علمية راسخة تؤهله للانضباط بضوابط هذا العلم والتصرف في قضاياه ومناهجه بوجه من الإبداع والتميّز.

ثانيا: مظاهر الصناعة الحديثية عند الشيخ محمد التاويل

انطلاقا من المفهوم السالف، يمكن القول إن الصناعة الحديثية عند الشيخ محمد التاويل تتمثل في مجموع المهارات العلمية والمعرفية، والمفاهيم المصطلحية والمنهجية، التي مارسها في مؤلفاته، والمتعلّقة بعلم الحديث رواية

(1) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين. الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987 م، 4/1343.

(2) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، تحقيق: محمد شرف الدين يالتقايا، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، 1/ 42.

(3) نفسه، 1/ 31.

(4) التعريفات للجرجاني، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، الطبعة: الأولى 1403هـ -1983م، ص: 134. وينظر كتاب: الكليات لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، ص: 544، قال كلاما عن الصناعة قريبا منه.

ودراية، وهي بذلك تجسد مجموع القواعد والإجراءات التي اعتمدها – رحمه الله – في تعامله مع النصوص الحديثية، سواء من جهة قبولها أو ردها، أو من حيث توجيه دلالاتها، أو ترجيح بعضها على بعض.

ومن أبرز **مظاهر هذه الصناعة** في إنتاجه العلمي:

- العناية بمعرفة أحوال الرواة وتمييز مراتبهم؛
- التمييز الدقيق بين الأحاديث الصحيحة والضعيفة؛
- التمكّن من التخريج والجمع بين الطرق الحديثية؛
- القدرة على الجمع بين الأحاديث التي قد يبدو فيها التعارض الظاهري؛
- اعتماد قواعد الترجيح الحديثية والفقهية والأصولية في المفاضلة بين الروايات.

وسيخصّص المطلب الثاني لعرض نماذج تطبيقية لهذه المظاهر، إيمانا بأن هذه الصناعة تمثل أحد الركائز الأساسية في أدوات الاجتهاد، ذلك أن الفقيه المجتهد الذي لا يتقن الحديث دراية ورواية، قد يقع في أخطاء استدلالية، كأن يستند إلى حديث ضعيف أو موضوع، أو يقدّم رواية مرجوحة على أخرى راجحة.

المطلب الثاني: ملامح الصناعة الحديثية عند الشيخ محمد التاويل

أولا: تخريج الأحاديث وعزوها إلى مصادرها الأصلية

من المميزات التي حظيت بها مؤلفات الشيخ محمد التاويل - رحمه الله - أنه يعرج كثيرا على تخريج الأحاديث المستدل بها، وبيان من رواها من أصحاب المصنفات الحديثية، سواء ما رواه الشيخان، أو النسائي، أو الترمذي، أو أبو داود، أو ابن ماجة، أو غيرهم، مما خرجه أرباب المصنفات الحديثية الأخرى كمالك، وابن حبان، وأحمد، والدارقطني [1].

وهذا مؤشر واضح على مدى تأثر الشيخ محمد التاويل بعلوم الحديث، والأمثلة على ذلك متعددة، وفيما يلي بيان لما يوضح هذا الأمر وما به ينجلي:

استهل الشيخ محمد التاويل – رحمه الله - كتابه "خصائص المذهب المالكي" بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال، قال ﷺ: «يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الإِبِلِ يَطْلُبُونَ العِلْمَ، فلا يَجِدُونَ أحدًا أَعْلَمَ من عَالِمِ المَدِينَةِ» [2]. فقال رحمه الله: "فأما رواته – أي هذا الحديث – من الصحابة، فقد رواه أبو هريرة وأبو

(1) من يطالع جميع مؤلفات الشيخ محمد التاويل، يلحظ اعتماده الواضح على أمهات المصادر الحديثية، من الكتب التسعة وغيرها من المصنفات المعتمدة.
(2) أخرجه الترمذي في سننه، باب ما جاء في فَضْلِ الفِقهِ على العِبادةِ، رقم: 2876، دار الرسالة العالمية الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009 م، 616/4.

موسى الأشعري وجابر بن عبد الله، وأما مخرجوه فقد أخرجه أحمد، والترمذي، والنسائي في سننه، وابن عبد البر في تمهيده، وابن حبان في صحيحه"[1].

وهنا يمكن أن نلاحظ أثر الصنعة الحديثية التي تجلت في هذا الكتاب الفقهي، بحيث لم يغفل مؤلفه بعضا ما يتعلق بعلوم الحديث من بيان من روى هذه الأحاديث من المحدثين ومن خرجها في كتابه، كما يمكن أن نلاحظ أن طريقة تخريجه مصحوبة بذكر راوي الحديث من الصحابة، وهو أمر في غاية الأهمية، حيث ينبئ عن إلمام الشيخ محمد التاويل -رحمه الله- بعلوم الحديث وحفظه له من خلال استحضار رواته من الصحابة، وكذا تأثره به، وإلا فذكر الحديث في مقام الاستدلال لا يوجب ذكر الراوي من الصحابة بل حسبك أن يكون صحيحا، أو حتى إن كان ضعيفا فإنه صالح للاستدلال به إن تعضد بقاعدة أخرى، كما هو معروف في الصناعة الفقهية، وكذلك لا يوجب تخريجه.

وجماع القول هنا أن الفقيه في مقام استدلاله ملزم بذكر ما تنبني عليه موجبات الاستدلال من صحة الحديث، أما ما يتعلق بذكر تخريج الحديث والراوي من الصحابة فهو من صميم الصناعة الحديثية.

ثانيا: التحري في صحة الحديث ونقد الأسانيد والمتون

يعدّ تحرّي الشيخ محمد التاويل – رحمه الله – لصحة الأحاديث النبوية من أبرز سمات صناعته الحديثية، إذ لم يكن يكتفي بمجرد النقل عن مصادر الحديث، بل كان يعمد إلى دراسة السند وطرق الرواية، وشرح ألفاظ المتن، وبيان درجة الحديث من حيث القبول أو الرد، وهذا النهج العلمي يكشف عن رسوخ قدمه في هذا الفن، وحرصه على التثبت المنهجي قبل بناء الأحكام والاستدلالات.

ويمكن إبراز ذلك من خلال النماذج الآتية:

1- العناية بالأسانيد وطرق الرواية:

من الأمثلة الدالة على تمحيص الشيخ التاويل للأسانيد، استدلاله بحديث: "يُوشك أن يَضرب الناسُ أكباد الإبل..." في معرض حديثه عن مكانة الإمام مالك – رحمه الله –؛ حيث لم يقتصر على عزو الحديث، بل توسع في بيان سنده وطرقه، مع تحديد أشهرها وأصحها، فقال: "وأما سنده وطرقه فقد رُوي بطرق متعددة، قال القاضي عياض: أشهرها سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن أبي الزبير عن أبي صالح عن أبي هريرة، ورجال هذه الطريق كلهم ثقات ومشاهير، أخرج لهم البخاري ومسلم وأصحاب السنن، ورواه النسائي من طريق محمد بن كثير..." [2].

(1) ينظر: خصائص المذهب المالكي لمحمد التاويل، مطبعة آنفو -فاس، 2014م، ص: 7، فقد ذكر رحمه الله في هامش الكتاب جميع مضان هذا الحديث.
(2) نفسه، ص: 7-8.

هذا التحليل الإسنادي يبرز بوضوح عناية الشيخ بمتانة النص الحديثي، فهو لا يكتفي بالإحالة على المصادر، كما هو شائع في بعض الدراسات، بل يتجاوز ذلك إلى تحليل رجاله وطرق روايته، مع الاستعانة بأقوال كبار المحدثين كالقاضي عياض.

كما أن الإشارة إلى توثيق الرواة وإخراجهم في "الصحيحين" و"السنن" تندرج ضمن مسعى منهجي لإثبات قوة السند، وتأكيد صلاحية الحديث للاستدلال الفقهي، مما يعكس إدراكا نقديا دقيقا وضبطا لصناعة الحديث رواية ودراية.

2- تحليل المتن وتتبع ألفاظ الحديث:

يمثل الاشتغال بمتون الأحاديث ملمحا أساسيا من ملامح العناية بالسنة، ويعدّ من الميادين التي تتجلى فيها كفاءة المحدث وتمكنه من أدواته العلمية.

وقد كان الشيخ محمد التاويل – رحمه الله – حريصا على شرح متون الأحاديث، وتتبع ألفاظها الواردة في الروايات المختلفة، مع تحليلها من النواحي البلاغية واللغوية، وبيان مقاصدها الشرعية. ومن الأمثلة على ذلك، شرحه لألفاظ الحديث المذكور، حيث قال: "وأما متنه فقد روي بلفظ **«يَضْرِبُوا آبَاطَ الْإِبِلِ»** [1]، وروي **«أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الْإِبِلِ»** [2]، وهذا مجاز لأن الأكباد لا يمكن ضربها، وإنما يُضرب جنب البعير الذي فيه الكبد، فهو مجاز من باب التعبير عن المحل بالحال، وهو كناية عن الإسراع في الرحيل والرغبة في الوصول إلى المكان المطلوب خشية فوات الغرض، لأن الإبل كانت الوسيلة الوحيدة للأسفار في ذلك التاريخ، فهو إذن كناية مبنية على مجاز"[3].

هذا التحليل يجلي عمق الشيخ التاويل البلاغي واللغوي، ويدل على مزج فريد بين فقه اللغة والذوق الأدبي والسياق التاريخي، في سبيل استيعاب دقيق **لمعاني الأحاديث**.

كما أبرز – رحمه الله – دقة الألفاظ وتنوعها، وتفاوت دلالاتها، من خلال الحديث عن اختلاف الروايتين في وصف عالم المدينة، حيث ورد في إحداهما **"أعلم"**، وفي الأخرى **"أفقه"**، فقال: "كما رُوي بلفظ **«فَلَا يَجِدُونَ عَالِمًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ»** [4]، وفي رواية «فلا يجدون أفقه من عالم المدينة» [5]، فهما روايتان،

(1) ينظر: معرفة السنن والآثار للبيهقي، رقم: 2454، 216/2.
(2) أخرجه الترمذي في سننه، باب ما جاء في عالم المدينة، رقم: 2680، 413/4-414.
(3) ينظر: خصائص المذهب المالكي لمحمد التاويل، ص: 9
(4) أخرجه النسائي في سننه، كتاب المناسب، فضتاالالال

في إحداهما **"أعلم"** وفي الأخرى **"أفقه"**. ويرى كثير من الفقهاء أن العلم والفقه مترادفان، كلاهما يؤدي معنى الآخر، في حين يرى آخرون أن الفقه هو صفاء الفهم، فهو زيادة في المعرفة"[1].

فهذا التتبع الدقيق للألفاظ وتفكيك دلالاتها، يعكس فهما دقيقا للمقاصد النبوية، ويعين على الترجيح بين الروايات أو التوفيق بينها، وفق قواعد الصناعة الحديثية والأصولية، مما يبرهن على سعة اطلاع الشيخ التاويل، وقدرته على الربط بين الرواية والفهم، وبين ظاهر النص ومعناه العميق.

وبهذا، يتجلى أن عناية الشيخ محمد التاويل بالحديث النبوي لم تكن شكلية أو ظاهرية، بل كانت علمية دقيقة، تقوم على التمحيص في الأسانيد والمتون، واستحضار أدوات النقد والتحليل، مما يعد نموذجا رفيعا في استثمار الصناعة الحديثية في خدمة الفقه والاستدلال.

3- التحري في صحة الحديث:

ومن الجوانب المنهجية التي اعتنى بها الشيخ محمد التاويل في دراسته للحديث النبوي: التحري في الحكم على الأحاديث من حيث الصحة والضعف، والنظر في أقوال الأئمة النقاد ومناقشتها عند الاقتضاء. ويظهر ذلك جليّا في تعليقه على حديث: **«يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الإِبِلِ...»**، حيث قال رحمه الله: "وأما درجة الحديث فقال الترمذي: هو حديث حسن، وقال القاضي عياض: صحيح مشهور، وضعفه بعضهم بالانقطاع، ولم يبين وجه الانقطاع فيه"[2].

ويلاحظ من هذا الكلام تحرِّي الشيخ في عرض الأقوال، مع ميله إلى ترجيح الصحيح بناء على توثيق الأئمة المعروفين كالترّمذي والقاضي عياض، وتنبيهه في الوقت نفسه إلى ضعف وجه التضعيف، لكون القائلين به لم يبينوا وجه الانقطاع. وهذا يدل على منهجه المعتدل الذي لا يكتفي بمجرد نسبة القول، بل يتأمل في حجّيته ويرجّح على بصيرة، وهو ما يعكس تضلّعه في الصناعة الحديثية ورسوخ قدمه فيها.

ثالثا: الاستدلال بالحديث النبوي الشريف في تحرير المسائل الفقهية

يتّضح من خلال مؤلفات الشيخ محمد التاويل عنايته البالغة بتأصيل الأحكام الفقهية استنادا إلى الأدلة النقلية، لا سيما السنة النبوية، التي يوليها مكانة مركزية في بناء الأحكام وتقرير المسائل. ويعدّ هذا المنهج سمة بارزة في نتاجه العلمي، حيث تتجلى جهوده في استقراء النصوص الحديثية واستحضارها ضمن سياق الاستدلال الفقهي، مع الحرص على التنويه بمستوى حجيتها وقوتها من حيث التواتر أو الصحة.

(1) ينظر: خصائص المذهب المالكي لمحمد التاويل، ص: 9.
(2) ينظر: خصائص المذهب المالكي لمحمد التاويل، ص: 8

ومن النماذج الدالة على هذا التوجه المنهجي ما يلي:

1. استدلاله بالسنة النبوية على مشروعية الوصية: [1].

في مؤلفه الموسوم بـ **"الوصايا والتنزيل في الفقه الإسلامي"** عمد الشيخ التاويل إلى الاستدلال بجملة من الأحاديث النبوية الدالة على مشروعية الوصية، مؤكدا أنها بلغت في كثرتها وتعدد طرقها حدّ التواتر المعنوي، الذي يفيد القطع واليقين، وهو ما يمنح الحكم طابعا استقرائيا راسخا، يقول في هذا السياق: "وأما السنة فهناك أحاديث كثيرة، بلغت في كثرتها وتعدد رواتها حد التواتر المعنوي المفيد للقطع واليقين بمشروعيتها، نكتفي بذكر بعضها"[2]. ثم ذكر – رحمه الله – مجموعة من الأحاديث، منها:

- حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم قال: «مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ عِنْدَهُ مَكْتُوبَةٌ» [3].
- حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه – وهو حديث طويل- جاء فيه: «أُوصِي بِمَالِي كُلِّهِ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَبِالنِّصْفِ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: فَبِالثُّلُثِ؟ قَالَ: «فَبِالثُّلُثِ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ» [4].

2. استدلاله بالسنة على مشروعية شركة الملك [5]:

ضمن كتابه **"الشركات وأحكامها في الفقه الإسلامي"** تناول الشيخ محمد التاويل شركة الملك بوصفها أحد العقود المالية، وأثبت مشروعيتها من خلال الاستدلال بالكتاب والسنة والإجماع، وقد أولى السنة النبوية عناية خاصة، مبينا أن ما ورد فيها من أحاديث في هذا الباب كثير، وأنها بوفرتها وتعدد رواتها ترتقي إلى التواتر المعنوي، ومما قاله في ذلك: "وأما السنة فقد وردت أحاديث صحيحة متفق عليها، تفيد في كثرتها وتعدد رواتها التواتر المعنوي الذي يفيد القطع واليقين بمشروعيتها، وقد أخرج البخاري وحده أكثر من عشرين حديثا منها [6]، بالإضافة إلى ما رواه غيره من أصحاب السنن والمساند" [7]

(1) ذكر الشيخ محمد التاويل مجموعة من التعاريف للوصية؛ منها: أنها عبارة عن كل شيء يومر بفعله، ويعهد به في الحياة وبعد الموت، وخصصها العرف بما يعهد بفعله وتنفيذه بعد الموت، ينظر الوصايا والتنزيل في الفقه الإسلامي لمحمد التاويل، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب، 2004/425م، ص:14.

(2) نفسه، ص: 40

(3) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الوصية، الأمر بالوصية، رقم: 2817، 1103/4.

(4) ينظر تخريجه في كتاب الشرح الكبير على متن المقنع، لابن قدامة، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، بيروت، 432/6

(5) ينظر تعريفها في كتاب: الشركات وأحكامها فب الفقه الإسلامي لمحمد التاويل، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، 1430هـ/2009م، ص: 36

(6) ينظر فتح الباري بشرح البخاري، لابن حجر، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة: السلفية الأولى، مصر، 1380 - 1390 هـ، 139/5

(7) ينظر: الشركات وأحكامها فب الفقه الإسلامي لمحمد التاويل، ص: 45.

ومن الأحاديث التي استدل بها نذكر منها:

- حديث النُّعْمَانَ بن بَشِيرٍ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا، كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا، وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا، فَإِنْ يَتْرُكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا وَنَجَوْا جَمِيعًا»[1].

علّق عليه قائلا: "ففيه دليل على مشروعية الشركة في السفن من وجهين، لأن السفينة كانت مشتركة بين جميع القوم أولا، فاقتسموها، فصار أعلاها مشتركا بين قوم وأسفلها مشتركا بين قوم" [2].

- حديث جابر بن عبد الله في غزوة الساحل، في جمع أزواد الجيش وخلطها، بأمر أبي عبيدة أمير الجيش، وتقريره ﷺ ذلك حين علم به، ولم ينكره [3].

انطلاقا مما سبق، يتبيّن أن المنهج الحديثي عند الشيخ محمد التاويل يتميز بوضوح منهجي دقيق، يتجلى في اعتماده الصريح على الأحاديث النبوية في بناء الأحكام الشرعية، مقرونا بعناية منهجية في تقويم قوة هذه الأحاديث من خلال توظيف مفاهيم مثل" متفق عليها" و" التواتر المعنوي"، ويضفي هذا التوجه طابعا علميا متينا على استنباطاته الفقهية، بما يعكس تماسكا في البناء الفقهي، ويؤكد على صلته الوثيقة بالمصادر الأصلية للتشريع الإسلامي.

رابعا: طرق الشيخ محمد التاويل في الترجيح بين الروايات الحديثية

اعتمد الشيخ محمد التاويل، رحمه الله، في ترجيحه بين الروايات الحديثية على مجموعة من المسالك المنهجية التي تجمع بين الدراية الحديثية والفقه المقاصدي، ومن أبرزها:

3. توظيف مسالك علم مختلف الحديث (4) (مسلك الترجيح نموذجا)

تناول الشيخ محمد التاويل في مؤلفه **"منهجية عمر بن الخطاب في الاجتهاد مع النص"** جملة من الأدلة

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشركة، باب: هل يقرع في القسمة والاستهام فيه، رقم: 2493، 139/3.

(2) الشركات وأحكامها فب الفقه الإسلامي لمحمد التاويل، ص: 45.

(3) عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنهما أَنَّهُ قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم بَعْثًا قِبَلَ السَّاحِلِ، وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ، وَهُمْ ثَلَاثُمِائَةٍ، فَخَرَجْنَا وَكُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ فَنِيَ الزَّادُ، فَأَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِأَزْوَادِ الْجَيْشِ فَجُمِعَ» أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشركة، باب الشركة في الطعام والنهد والعروض، رقم: 2483، 137/3.

(4) يقصد بعلم مختلف الحديث: "أن يوجد خبران أو أكثر وظاهرهما التعارض فيجمع بينهما، فإن تعذر ذلك وعُلِمَ التاريخ فيهما نسخ المتقدِّم بالمتأخر، وإن جهل ذلك نظر في ترجيح أحدهما على الآخر، فإن تعذَّر الترجيح في أحدهما ترك النظر فيهما" ينظر: علم مختلف الحديث بالأندلس؛ النشأة والتطور لحمزة بوعلالة، دار ركاز للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى: 2023م، ص:16.

الشرعية من الكتاب والسنة، قصد الرد على المزاعم التي تدعي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يجتهد في مواضع ورد فيها نص شرعي، وقد اعتمد الشيخ في تفنيد هذه الدعوى منهجا علميّا يتمثل في عرض الشبهة ومناقشتها، ثم دفعها بأحاديث نبوية صحيحة، مستندا في ذلك إلى قواعد راسخة من علم مختلف الحديث.

ومن النماذج التطبيقية التي ساقها الشيخ محمد التاويل في هذا السياق – وهي كثيرة-، ما يتعلق **بمسألة النهي عن بيع أمهات الأولاد** [1].

ذكر الشيخ محمد التاويل – رحمه الله – أن من المزاعم التي يثيرها أصحاب الشبهات، دعواهم أن أمهات الأولاد كن يُبعن في عهد رسول الله ﷺ، واستمر الأمر كذلك في خلافة أبي بكر رضي الله عنه، حتى جاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فمنع بيعهن باجتهاد منه، معارضٍ – بزعمهم – للنص الشرعي، وقال:" وحجتهم في ذلك ما روي عن جابر رضي الله عنه أنه قال: «بِعْنَا أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ نَهَانَا فَانْتَهَيْنَا» [2]" [3].

ولتفنيد هذه الشبهة، عرض الشيخ جملة من الأحاديث والآثار الواردة في مسألة بيع أمهات الأولاد، سواء المؤيدة للإباحة أو المانعة لها، وبعد فحص هذه النصوص، رجّح روايات النهي عن البيع، وبيّن أن الآثار المبيحة لا تخلو من ضعف من جهة السند، ما يجعلها غير صالحة لمعارضة ما صحّ من أحاديث المنع، وقد اعتمد الشيخ في تحقيقه على منهج **الترجيح بين الروايات المتعارضة**، وهو مسلك علمي معتمد في دفع التعارض الظاهري بين الأحاديث، ومن الأحاديث التي استدل بها:

- حديث مالك، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن محمد بن يحيى بن حبان، عن ابن محيريز، أنه قال: دخلت المسجد فرأيت أبا سعيد الخدري فجلست إليه، فسألته عن العزل؟ فقال أبو سعيد الخدري: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ فَأَصَبْنَا سَبْيًا مِنْ سَبْيِ الْعَرَبِ، فَاشْتَهَيْنَا النِّسَاءَ، وَاشْتَدَّتْ عَلَيْنَا الْعُزْبَةُ، وَأَحْبَبْنَا الْفِدَاءَ، فَأَرَدْنَا أَنْ نَعْزِلَ، فَقُلْنَا نَعْزِلُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا قَبْلَ أَنْ نَسْأَلَهُ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا، مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَائِنَةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا وَهِيَ كَائِنَةٌ» [4].

(1) أم الولد هي الأمة التي حملت من سيدها، وولدت منه ولو سقطا، ينظر: منهجية عمر بن الخطاب في الاجتهاد مع النص لمحمد التاويل، ص: 104.
(2) أخرجه أبي داود في سننه، كتاب العتق، باب في عَتْق أمهات الأولاد، رقم: 3954، 88/6.
(3) ينظر: منهجية عمر بن الخطاب في الاجتهاد مع النص لمحمد التاويل، ص: 104
(4) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الطلاق، باب ما جاء في العزل، رقم: 95، 594/2.

وفي رواية عن ابن محيريز: أن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه أخبره: «أَنَّهُ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا نُصِيبُ سَبْيًا، فَنُحِبُّ الْأَثْمَانَ، فَكَيْفَ تَرَى فِي الْعَزْلِ؟ فَقَالَ: أَوَإِنَّكُمْ تَفْعَلُونَ ذَلِكَ؟ لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَلِكُمْ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ نَسَمَةٌ كَتَبَ اللهُ أَنْ تَخْرُجَ إِلَّا هِيَ خَارِجَةٌ» (1).

يدلّ الحديث الأول على المنع من بيع أمهات الأولاد، وذلك أن الصحابة لما اشتدّت عليهم العُزبة في غزوة بني المصطلق، واشتهوا النساء؛ وكان معهم سبي، وكانوا مع هذا يحبّون أخذ الفداء – وهو ما يدفعه أقارب المسبيّات لإطلاقهن من الأسر- فوجدوا حلا لذلك أن يأتوهنّ ويعزلوا عنهنّ؛ ولكنهم رأوا أن يستفتوا رسول الله ﷺ قبل أن يقدموا على الفعل، فسألوه، فذكر الحديث.

وهذا يدلّ على أن حمل الأمة مانع من بيعها أو أخذ الفداء عنها؛ ولذا همّوا بالعزل رجاء السلامة من الحمل في الأغلب، ولو لم يكن الحمل مانعا من البيع أو الفداء لما تحرزوا منه (2).

وجاء في الرواية الثانية أن أبا سعيد الخدري قال: "ونحبّ الأثمان" ولم ينكر عليه النبي ﷺ ما قال، وفي هذا دليل على المنع من بيعهنّ؛ إذ لو كان البيع جائزا لأشبه أن يقول له النبي ﷺ: وما يمنعك من بيعها بعد الحمل (3).

وبناء على هذا الترجيح، خلص الشيخ إلى أن اتهام عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأنه اجتهد في مقابل النص الشرعي اتهام باطل، بل الثابت أن النبي ﷺ هو الذي نهى عن بيع أمهات الأولاد، وأن عمر رضي الله عنه إنما سار على نهج النبوة، مقتديا بسنته، ومطبقا لما قرّره رسول الله ﷺ، وليس مخالفا له، ولا متفردا باجتهاد خاص في هذه المسألة (4).

4. مدارسة السند في الترجيح بين الروايات

تعدّ مدارسة السند من أبرز المعايير العلمية التي اعتمدها الشيخ محمد التاويل – رحمه الله - في تمحيص الروايات وتمييز مراتبها، وقد نالت حظوة مائزة في منهجه، نظرا لما لها من أثر في تقويم الروايات وضبط معانيها وترجيح بعضها على بعض عند التعارض. ومن الأمثلة التطبيقية الدالة على هذا المنهج: **مسألة التشريك (أو الإشراك)** (5) في البيع.

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب بيع الرقيق، رقم: 2229، 83/3.
(2) ينظر: التمهيد لابن عبد البر، 135/3-136.
(3) قاله ابن المنذر في الأوسط، 604/11.
(4) ينظر: منهجية عمر بن الخطاب في الاجتهاد مع النص لمحمد التاويل، ص: 104-106.
(5) ينظر: منهجية عمر بن الخطاب في الاجتهاد مع النص لمحمد التاويل، ص: 104-106.

النصوص المؤسسة لمسألة التشريك

استندت مشروعية التشريك إلى حديثين رئيسين:

1- حديث زهرة بن معبد أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ بِهِ جَدُّهُ عَبْد اللَّهِ بْنُ هِشَامٍ إِلَى السُّوقِ، فَيَشْتَرِي الطَّعَامَ، فَيَلْقَاهُ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ الزُّبَيْرِ رضي الله عنهم: فَيَقُولَانِ لَهُ: أَشْرِكْنَا، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ دَعَا لَكَ بِالْبَرَكَةِ، فَيَشْرَكُهُمْ" [1].

وهذا الحديث يُفيد صحة الإشراك في الطعام، لاتفاق ثلاثة من الصحابة عليه، دون أن يُعرف لهم مخالف في ذلك [2].

2- حديث هِشَام بنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ قَال: ابْتَاعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ بَيْعًا فَقَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه لَآتِيَنَّ عُثْمَانَ فَلَأَحْجُرَنَّ عَلَيْك، فَأَعْلَمَ بِذَلِكَ ابْنُ جَعْفَرٍ الزُّبَيْرَ، قَالَ الزُّبَيْرُ: أَنَا شَرِيكُك فِي بَيْعِك، فَأَتَى عَلِيٌّ عُثْمَانَ فَقَالَ: أُحْجُرْ عَلَى هَذَا، فَقَالَ الزُّبَيْرُ: أَنَا شَرِيكُهُ، فَقَالَ عُثْمَانُ: أَحْجُرُ عَلَى رَجُلٍ شَرِيكُهُ الزُّبَيْرُ" [3].

ويدل الحديث على صحة الإشراك في الأعيان (الأصول)، لاتفاق ابن جعفر والزبير، وتقرير عثمان، مع عدم معرفة مخالف لهم من الصحابة.

وقد قاس الشيخ التاويل – رحمه الله – باقي أنواع الأموال والعروض على هذين النوعين (الطعام والأصول)، لوجود الإذن الشرعي فيها، وعدم ورود ما يخصصها أو يمنع القياس عليها.

اختلاف الفقهاء في توقيت جواز التشريك

أشار الشيخ التاويل إلى اختلاف المذاهب في توقيت جواز الإشراك: هل يجوز قبل القبض أو لا؟ فذهب المالكية إلى جواز التشريك قبل القبض وبعده، في جميع الأموال، سواء كانت أصولا أو عروضا، طعاما أو حيوانا، مستندين إلى عمومات الشراكة وأصولها، وعدم ورود نهي خاص في المسألة.

أما المذاهب الأخرى، فقد اشترط بعضها القبض في بعض الصور، خصوصاً في الطعام، استنادا إلى أحاديث نهي عن بيع الطعام قبل قبضه [4].

ترجيح المالكية عند الشيخ التاويل من جهة الصناعة الحديثية:

وللانتصار لمذهب المالكية، اعتمد الشيخ محمد التاويل – رحمه الله – على قواعد حديثية وأصولية دقيقة، حيث استدل بما رواه **سعيد بن المسيب**: "أن النَّبيّ ﷺ نَهى عن بَيعِ الطَّعامِ قبلَ قَبضِه، وأرخَصَ في

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشركة، باب الشركة في الطعام وغيره، رقم: 2368، 885/2.
(2) ينظر: منهجية عمر بن الخطاب في الاجتهاد مع النص لمحمد التاويل، ص: 104-106.
(3) أخرجه الإمام الشافعي في مسنده، كتاب الرهن والقراض والحجر والتفليس واللقطة، باب الحجر، رقم: 1482
(4) ينظر: الشركة وأحكامها في الفقه الإسلامي لمحمد التاويل، ص:97-100

الشرك، والتولية والإقالة" [1].

وفي رواية أخرى: «مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِعْهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ شِرْكٍ أَوْ تَوْلِيَةٍ أَوْ إِقَالَةٍ» [2].

وقد علّق الشيخ قائلاً: إن هذه الرواية – رغم ما قيل فيها من الإرسال – فإنها صريحة في جواز الإشراك في الطعام قبل قبضه، **وتعدّ زيادة ثقة**، وهي قاعدة مقبولة في الصناعة الحديثية على الصحيح [3]، كما أن الخاص يقدّم على العام، فتخصص هذه الرواية عمومات النهي.

وردّ الشيخ على من اعترض بالرواية المرسلة، موضحا ما يلي:

أولا: أن المرسل حجة عند الأئمة الثلاثة: مالك وأحمد وأبي حنيفة، بل قال بعضهم: هو أقوى من المسند.

ثانيا: رواية سعيد بن المسيب – مرسل من كبار التابعين – تقبل عند الشافعي أيضا، لكونه لا يروي إلا عن ثقة.

ثالثا: هو مرسل اعتضد بقول أهل العلم، وبعلمهم، وبالقياس، وهو في هذه الحالة يكون هو وما اعتضد به حجة عند الشافعي أيضا [4].

بالنظر في هذا النموذج، يتبيّن جليا مدى دقّة الشيخ محمد التاويل – رحمه الله – في الاستدلال بالسند والمتن معاً، واعتماده منهجاً نقدياً يجمع بين الصناعة الحديثية والاجتهاد الأصولي، وهو ما يظهر في:

- توظيف اتفاق الصحابة كقرينة قوية في إثبات الحكم؛
- استعمال القياس في ضوء النصوص الشرعية، مع مراعاة ضوابطه الأصولية؛
- الترجيح الحديثي بناءً على قواعد قبول المرسل وزيادة الثقة.

ويُظهر هذا المنهج الجمع بين الوفاء لأصول المذهب المالكي من جهة، والانفتاح على آليات الصناعة الحديثية من جهة أخرى، بما يخدم البناء الفقهي والترجيح بين الأقوال والمذاهب.

وفي ضوء هذا التصور، يتبيّن أنّ الشيخ محمد التاويل – رحمه الله – قد أبرز أهمية السند في تحقيق الروايات وتقويم دلالاتها، مقدّمًا بذلك نموذجًا متكاملًا في تسخير أدوات النقد الحديثي لخدمة المقاصد الفقهية،

(1) ينظر: المنتقى شرح الموطأ لأبي الوليد الباجي الأندلسي، مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، الطبعة الأولى: 1332هـ، 78/5

(2) ينظر: المدونة،162/3.

(3) ينظر: الشركة وأحكامها في الفقه الإسلامي لمحمد التاويل، ص:97-100، وجمع الجوامع، 86/2.

(4) ينظر: الشركة وأحكامها في الفقه الإسلامي لمحمد التاويل، ص:100-102

وتمثل مسألة التشريك إحدى صور هذا التكامل، حيث استطاع الشيخ من خلالها أن يبرهن على مشروعية التشريك قبل القبض في جميع الأموال، مستنداً إلى نصوص نبوية، وقواعد حديثية وأصولية رصينة.

خاتمة:

بعد هذا التتبع لبعض مظاهر الصناعة الحديثية في مؤلفات الشيخ محمد التاويل، يتبيّن جليًا أن الشيخ لم يكن ناقلا مجردا للروايات، بل كان عالما متمكنا، جمع بين الفقه والحديث، وتميّز بدربة علمية دقيقة في تمحيص الأحاديث، وتحليل متونها وأسانيدها، وربطها بالسياق الفقهي والاجتماعي، واستثمارها في بناء الأحكام. وقد دلّت النماذج التطبيقية المدروسة على حضور واضح وفعّال للصنعة الحديثية في كتاباته، سواء من خلال العناية بالتخريج، أو ممارسة النقد، أو الترجيح بين الأقوال، أو الجمع بين النصوص عند تعارض الظاهر منها، وهو ما يعكس رؤية منهجية متكاملة تجمع بين الرواية والدراية.

راجيا أن يكون مجهودي هذا فاتحا باب البحث في هذا الموضوع أكثر، إذ الجهد الفردي غير قمنٍ بتطويق هذا المشروع لضخامته، لأنه لا سبيل لهذه الوقفات إلى استيعاب كل ما يتعلق بالصناعة الحديثية عند الشيخ محمد التاويل، لأن ذلك رهين باستقراء جميع الأحاديث الواردة في مؤلفاته ودراستها.

وأحسب أن البحث قد حقق هذا الهدف على قدر المستطاع، أو على الأقل أنه ظفر بالحد الأدنى منه، وفي طريقه إلى ذلك جاء **محققا لنتائج** علمية من أهمها:

- تميز الشيخ التاويل بمنهج حديثي دقيق، يتجاوز النقل إلى النقد والتحليل، مما يعكس تكوينًا حديثيًا رصينًا.

- أظهرت مؤلفاته حضورًا ملموسًا للصنعة الحديثية في خدمة المقاصد الفقهية، من خلال التخريج والتوثيق والاستنباط.

- دحض البحث المزاعم التي تُصوِّر بعض المعاصرين؛ ومنهم الشيخ محمد التاويل على أنهم فقهاء منعزلون عن علوم الحديث.

- كشف هذا البحث عن منهج متكامل في التعامل مع الحديث النبوي، قائم على الجمع بين النظر السندي والمتني والفقهي.

التوصيات:

- دعوة الباحثين إلى جمع التراث الحديثي للشيخ محمد التاويل في مؤلف مستقل، يُخضع للدراسة والتحليل، بما يُبرز جهوده ومكانته في الساحة الحديثية والفقهية معا.

- ضرورة توجيه العناية في التكوين العلمي المعاصر إلى الربط بين الصناعة الحديثية والتكوين الفقهي، بما يحقق تفعيل الحديث النبوي في الاجتهاد ومعالجة النوازل والقضايا الراهنة.

- التنويه بأهمية استحضار الصناعة الحديثية في المشاريع الفقهية الحديثة، باعتبارها أداة أساسية في ضبط الفهم وتحقيق مناط الأحكام.

وبذلك، يعدّ الشيخ محمد التاويل – رحمه الله- نموذجا معاصرا لعالم جامع بين الفقه والحديث، ساهم في ترسيخ المنهج الأصيل في التعامل مع النصوص الشرعية، وهو ما يجعل تراثه جديرًا بالدراسة والتقويم والتفعيل في مجالات البحث والتعليم والتكوين.

وختاما، أسأل الله تعالى أن يتقبل مني هذا الجهد المتواضع المقلّ في إعداد هذا البحث، ويكتب له النفع به، وآخر دعواي أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم، وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

لائحة المصادر والمراجع

- ترتيب المدارك للقاضي عياض، تحقيق: ابن تاويت الطنجي وآخرون، مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب، الطبعة: الأولى، 1965م.
- التعريفات للجرجاني، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى 1403هـ -1983م،
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب،1387 هـ.
- خصائص المذهب المالكي لمحمد التاويل، مطبعة آنفو -فاس، 2014م.
- سنن الترمذي للإمام عيسى الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثانية، 1395 هـ / 1975م.
- السنن الكبرى لأحمد بن شعيب النسائي، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، إشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى: 1421 هـ / 2001م.
- الشرح الكبير على متن المقنع، لابن قدامة، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، بيروت
- الشركات وأحكامها فب الفقه الإسلامي لمحمد التاويل، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، 1430هـ/2009م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين. الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987 م.
- صحيح البخاري للإمام إسماعيل البخاري، جماعة من العلماء، الطبعة السلطانية بالمطبعة الكبرى الأميرية - ببولاق مصر: 1311 هـ.
- علم مختلف الحديث بالأندلس؛ النشأة والتطور لحمزة بوعلالة، دار ركاز للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى: 2023م
- فتح الباري بشرح البخاري، لابن حجر، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة: السلفية الأولى، مصر، 1380 - 1390 هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، تحقيق: محمد شرف الدين يالتقايا، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان.
- الكليات لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.
- معرفة السنن والآثار، لأبي بكر البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق -بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة الأولى: 1412هـ / 1991م.
- المنتقى شرح الموطأ لأبي الوليد الباجي الأندلسي، مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، الطبعة الأولى:

1332هـ.

- منهجية عمر بن الخطاب في الاجتهاد مع النص لمحمد التاويل، مطبعة آنفو -فاس، 2013م.
- الموطأ للإمام مالك بن أنس – رواية يحيى بن يحيى الليثي، منشورات المجلس العلمي الأعلى، الطبعة الثانية: 1440هـ/2019م.
- الوصايا والتنزيل في الفقه الإسلامي لمحمد التاويل، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب، 1425/2004م.

صورة المثقف
في رواية "جامعة وكهنة وأشياء أخرى..."لعزيز قشاني

الدكتور محمد عبد الفتاح
جامعة محمد الأول – وجدة
المغرب

الملخص

تتأطر صورة المثقف في في رواية "جامعة وكهنة وأشياء أخرى..." لعزيز قشاني ضمن أبعاد يتقاطع فيها السير ذاتي الأوتوبيوغرافي بالسوسيوثقافي، باعتبار الرواية، أولاً، مجالاً لحكي الذات، وباعتبار المثقف، ثانياً، كائنا اجتماعياً يشارك الناس حالاتهم الوجدانية والتعبيرية، لكنه يتايز عنهم في امتلاكه لوسيلة التعبير وهي الكتابة، وخضوع هذه الوسيلة لشروط الكتابة الروائية والتقنيات الجمالية التي يفرضها هذا الجنس الأدبي.

الكلمات المفتاحية:

جامعة وكهنة وأشياء أخرى- عزيز قشاني – سرد الذات – كائن ثقافي – غربة المثقف – تقنيات السرد.

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

عبد الفتاح، محمد. (2025، يونيو). صورة المثقف في رواية "جامعة وكهنة وأشياء أخرى..." لعزيز قشاني. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، العدد 6، المجلد 2، السنة 2، ص 418-427.

تقديم

لا وجود لشكل أدبي، في الوقت الحاضر، يتمتع بالقوة التي تتمتع بها الرواية، ولذلك يحق لكتاب الرواية أن يفخروا بانتمائهم إلى الكتابة في جنس صار من سرف القول اعتباره ديوان العرب الجديد، بعد الشعر، أو ديوان المرحلة. فهم لا يتوانون عن غزو مساحات جديدة للوصول إلى القارئ العربي. وسواء أكانت تلك الكتابة، وهي تجترح هذا الجنس، وتنخرط فيه تصور واقعاً معيشاً خاضعاً، في صياغته، لشروطه الإبداعية والفنية، أو تنصرف إلى الذات للتعبير عن انشغالاتها أو تبوح بمكنوناتها، فإنها، في الحالتين معاً، فن ينتمي إلى الحياة، وانتماؤها هذا يأتي انطلاقا مما يتيحه الشكل الروائي من إمكانات البوح، وإعادة تشكيل رؤية للعالم؛ انطلاقاً من نوازع الروائي ومرجعياته الثقافية والفكرية والإبداعية، التي يصدر عنها.

إن الرواية هي فن السيرة، وهي فعل البوح الممكن، وهي فن التأملات الشاردة، وهي، إضافة إلى هذا وذاك، فعل القبض على اللحظة الزمنية المنفلتة، وانتشالها من الضياع. وعندما تعلن عن نفسها بوصفها "رواية"، ضمن الخطاب العتباتي، فلكي تحصر انتباه القارئ، وتمنع ذهنه من الانصراف عن كونها رواية بالقوة والفعل، وتشتتيت الانتباه نحو أشياء أخرى، لا يريد الكاتب قطعاً أن يفكر فيها القارئ. على عكس كتاب آخرين، يتركون مهمة تصنيف النصوص وتجنيسها إلى القارئ؛ تبعاً لاستراتيجية تلفيقية مقصودة، عندما يهربون من تحديد جنس إبداعهم، أو بالأحرى بيانه، ضمن عتبات مؤلفاتهم، أمام رغبة وهمية في الانتصار لإشكالية تحطيم الحدود بين أجناس الإبداع.

1. الخطاب العتباتي للرواية:

يقدم الخطاب العتباتي، لنص هذه رواية "جامعة وكهنة وأشياء أخرى..."[1]، ونحصره في العنوان، ولوحة الغلاف، والتجنيس، عناصر نصية، يمكن اعتبارها نصوصاً صغرى، تؤطر النص الكبير للمتن الروائي، وأتت حاملةً لرؤية شمولية متعددة الأبعاد والدلالات، ومحملة بمجموعة من الرموز والعلامات، التي تستبطن معرفة ضمنية، يحاورها القارئ؛ انطلاقاً من طرحه فرضيات توحي بها، ومحاولة الإجابة عنها من قِبَلِه.

أ. بنية العنوان:

يعتبر العنوان هو المرشد الأول إلى متن النص، والمساهم في توضيح دلالته، واستكشاف معانيه الظاهرة والخفية، باعتباره المعلومة الأولى، التي يتوجه بها الكاتب إلى القارئ، وتعطيه انطباعاً أوليا، لا يلبث أن يتسع،

[1] - جامعة وكهنة وأشياء أخرى: عزيز قشاني، دار بصمة لصناعة الكتاب، مطبعة وورقة بلال – ط 1 – 2023م.

أو يضيق، مع تقدم عملية التلقي، وذلك تبعاً لآلية إنتاج المعنى، فهو "العلامة البارزة الدالة على العمل، والمُعْلِنَة عن طبيعته؛ ومن ثمة يعلن عن طبيعة القراءة التي يتطلبها النص"[1].

ويعد نظام العنونة، بصفة عامة، وفي الكتابة الأدبية والفنية، بصفة خاصة، سيرورة ثقافية؛ لأنها تحدد كثيراً من خصائص تبادل النصوص، بين الكتاب ومستعملي تلك النصوص. فالعنوان بناء على بنيته التركيبية والدلالية، يمكن أن يؤشر على تجنيس النصوص، وعلى تحديد أشكالها ومضامينها[2]. ونظراً لهذه الأهمية، بدأ العنوان يحتل موقعاً مهماً، ضمن المقترحات النظرية، التي تقدمها السيميوطيقا، لوصف كل مكونات النص.

تركيبيا يتشكل العنوان من مركب عطفي، يربط بين مفرداته حرف الواو، الذي يفيد مطلق الجمع والاشتراك، وهذا يقودنا، من حيث الدلالة، إلى تساوي العناصر التي تتشكل منها مفرداته، وتناظرها وتماثلها. وتشكل هذه العناصر خبراً لمبتدإ محذوف تقديره هذه، أو مبتدأً خبره في النص/ المتن الروائي.

- **جامعةٌ:** إحالة على فضاء محدد، يتمثل في تلقين الدروس وتلقي العلم والمعرفة على مستوى عال، من حيث التدرج الأكاديمي.

- **كهنةٌ:** إشارة إلى طبقة تدعي معرفة الأسرار أو الغيب، والكهنوت والكهانة هي درجة ترتبط بممارسة دينية لدى النصارى واليهود، ويحتمل اللفظ الإشارة إلى طبقة تمارس الرجم بالغيب، أو التدجيل؛ سواء في الدين أو السياسة، أو مقام آخر قد يفصح عنه المتن الروائي.

- **أشياءُ أخرى:** تبئير لعناصر مفتوحة، تترك للقارئ مهمة ترصدها داخل المتن المكتوب. وهي لا تقل أهمية عن العنصر الأول؛ ممثلا في الجامعة، أو العنصر الثاني؛ ممثلا في الكهنة، ما دام القاسم المشترك بينها هو حرف الواو، بوظيفته النحوية والدلالية المشار إليها.

ب. لوحة الغلاف:

لوحة الغلاف، بوصفها فناً ينتمي إلى مجال الفنون التشكيلية، بصفة عامة، هي أداة تعمل على التأثير في القارئ، ولفت انتباهه ونظره إلى الاهتمام بالنص الكبير، وجذبه إلى قراءته، في تصميم يستخدم الصباغة والألوان الإيحائية، التي تخاطب عين المتفرج، بالدرجة الأولى.

[1] - علي جعفر العلاق: الشعر والتلقي، دار الشرق، عمان، ط 1 – 1997، ص: 173.

[2] - Leo Hok: La marque du titre –Dispositifs sémiotiques d'une pratique textuelle, Moton publishers, 1981 – Paris, P: 6.

وتظهر لوحة غلاف هذه الرواية كهلا طاعناً في السن، بلباس تقليدي عبارة عن طاقية سوداء وجلباب وبرنوص أبيض، يحمل بين يديه سِفْراً ضخما، وقد طفق يغرس عينيه في صفحاته.

وانطلاقاً من المحور الدلالي، الذي يوحي به العنوان، وتعضده لوحة الغلاف، يمكن الاقتراب من العالم الروائي، التي تقترحه الرواية، أو في أقل تقدير صوغ فرضيات، يمكن في ضوئها، مقاربة هذه الرواية، من قبيل: ماذا يقصد الكاتب بمفردات العنوان في تعاضدها مع لوحة الغلاف؟ أيُّ تصور يحمله الكاتب عن هذا الفضاء " الجامعة"؟ ماذا يقصد بطبقة "الكهنة"، الواردة في صيغة العنوان؟ ما الإحالة التي يمكن أن تحملها "أشياء أخرى" داخل المتن الروائي؟

انطلاقاً من هذه التساؤلات، يمكن وضع فرضيات قد يتحدث عنها الكاتب في متنه؛ من قبيل: تقديم شخصية حائرة قد تكون إطاراً لشخصية أو بطل يعيش محنة ثقافية وسط واقع موبوء لا يرقى إلى تطلعاته، أو صياغة كون جمالي يعكس توجهات الكاتب وتطلعه لتشييد عالم مثالي يرقى إلى طموحه، وتؤشر عليها جملة من الدلائل؛ مثل: الجامعة والكهنة والشيخ الذي يقرأ في الكتاب، وكلها مؤشرات تنتمي إلى حقل العلم والمعرفة.

2. الراوي والمروي له في الرواية:

من يحكي الرواية؟

إن صوت السارد يشكل الواقع الوحيد للسرد، إنه محور الرواية. يمكن ألا نسمع إطلاقاً صوت المؤلف ولا صوت الشخوص، ولكن بدون سارد لا وجود للرواية، على حد تعبير أوسكار طاكا[1]، ولهذا يذهب فولفغانغ كايزر من خلال كتابه "العمل الفني اللغوي: مدخل إلى علم الأدب"[2] إلى أن موت السارد يعني موت الرواية.

من خلال التواءات السرد تبرز شخصية الراوي "الجيلالي"، باعتباره السارد صاحب الحكاية، الذي طلب من صحبه أن يتولوا مهمة نقل الخبر، أو الحكاية إلى القراء، ليتطوع الكاتب لتولي هذه المهمة. وقد وظف الكاتب ضمير الغائب في الحكي، الراوي العليم، العارف بكل خبايا شخصياته، أو بتعبير المقاربات السردية الحديثة "الراوي الإله"، أو "الراوي العليم". ويتيح هذا الراوي العودة بالسرد إلى ينابيعه الأولى، من حيث مساحة الحرية، عبر التوغل أكثر في الشخصية، والاهتمام بموضوعها، وتسليط الضوء على الشخصية النمطية في الحكي، لنقل كافة تفاصيلها وملامحها إلى القارئ المفترض. وهذا ما يفسر اعتماد الكتاب عليه في الرواية الكلاسيكية. وقد اعتمد السارد جملة من التقنيات، نحصرها في الآتي:

[1]- أوسكار طاكا: أصوات الرواية، ترجمة حسني مصطفى، الحوار الأكاديمي والجامعي، عدد 4، الدار البيضاء، 1988م، ص: 10.
[2]- فولفغانغ كايزر: العمل الفني اللغوي: مدخل إلى علم الأدب، ترجمة وتقديم أبو العيد دودو، منشورات دار الحكمة، ط1 – 2000م، الجزائر.

أ. تكسير خطية السرد:

يرتبط المكون السردي، في العمل الإبداعي، بعناصر تعطي للسرد قيمته، وتحقق خصوصيته، ونعني بها ارتباط السرد بالزمن والمكان والحدث الذي يقدمه السارد، وهي عناصر تجيب عن مجموعة من الأسئلة، التي تحيط بعالم السرد، منها: أين ينتج الحكي؟ وفي أية ظروف؟ وهو تحديد يستحضر البعد المكاني الخاضع للتحديد الزمني.

وقد تأطر هذا البعد، في مرحلة الاستهلال، مع بداية الحكي، في جلسة رفاقية، بأحد المقاهي المطلة على الشاطئ:

"تعلم يا صديقي الوفي أنني طالما اكتويت بنار الحاجة إلى الكتابة خارج ضوابط المنهج، وعكس المتعارف عليه جورا وبهتانا بين الناس، لكني لم أستطع إلى ذلك سبيلا، وأنت أدرى بما حال دون إطفاء هاته النار المتقدة..."[1].

ومعنى هذا أن الحكي ينتج في الزمن الماضي، الذي لا نعلم عنه شيئا، يمكن الاقتراب من هذا العنصر، في النسيج الروائي، من خلال التقديم الوارد في الصفحات الأولى للرواية، والذي يفسر دواعي الكتابة، أو بلغة الفقهاء "أسباب النزول"، عندما يطلب الجيلالي من صديقه تدوين سيرته وأفكاره، واستجابة الكاتب لرغبة صديقه الملحة[2].

لماذا يطلب شخص مثل الجيلالي من صديقه مثل هذا الطلب؟ يمكن أن نجد تأويل ذلك في قول الجيلالي نفسه: "أحياناً أشعر برغبة قوية في الصراخ بأعلى صوتي في وجه سكان القبيلة، لأقول أشياء ما كنت لأقولها وأنا في كامل شخصي وشخصيتي، وفي غياب تام لكل ما هو عقليّ عن فكري، لكني لا أملك القوة الكافية، ولا الوقت الوافي لتدوين ما يجول بدواخلي، وأنا على مشارف نهايتي..."[3].

ب. تقديم حدث على الآخر:

استجابة لدواعي السرد، اهتم السارد بإعطاء قيمة لأحداث معينة، ومحاولة إبرازها، مقارنة مع أخرى لا تحظى بالأولوية نفسها، كما نجد ذلك، مثلاً، في متن الرواية: **"نسي تقريبا انتماءه الجامعي وفتر اهتمامه... غير أن حدثين منفصلين غير متوقعين غيرا مجرى حياته بشكل جذري من الصعب تصديقه"[4].**

---

[1]- جامعة وكهنة وأشياء أخرى: عزيز قشاني، م س، ص: 5.
[2]- نفسه، الصفحات: 5 -6- 7.
[3]- نفسه، ص: 6.
[4]- نفسه، ص: 55.

ج. الفلاش باك:

تحضر الاستعادة عبر تقنية "الفلاش باك"، في المتن الروائي، من خلال الحوار الذي جمع "الجيلالي" وأستاذه: "ارتبك الجيلالي كثيراً واضطرب وهو يحاول أن يبرر عدم الاحترام، ونابشا في ذاكرته ليعرف مكان الحدث وزمانه في الآن نفسه. ذكره الأستاذ بتفاصيل الموقف، فتراءت له تلك اللحظات وكأنما عاد به الزمان إلى الوراء..."[1].

"غاص بذكرياته بعيدا إلى الوراء حتى رجع إلى الدوار"[2]. "تأمل لحظات من طفولته المستعصية على النسيان"[3].

د. البورتريه:

يرسم الكاتب بورتريهات دقيقة لأوصاف شخصياته، تنم عن براعة في الوصف، وعلى سبيل التمثيل لا الحصر تلك الأوصاف التي أغدقها على الأستاذ شمشام والأستاذ بونيف والأستاذ الصغير وآمون.[4] ثم التحول في سلوك الأستاذ بونيف[5]. إضافة إلى تقديم وصف لدواخل الطلبة المتملقين، وسلوكهم المقيت حين يحرفون رواية كانوا شاهدين على أحداثها[6].

وتتعمق تقنية البورتريه عندما يتوغل السارد في عملية الحكي، بانتقال البطل إلى أحضان أسرة بالتبني، خلال مرحلة التعليم الإعدادي، حيث سيستفيد من وسطه الأسري الجديد، هو مختلف تمام الاختلاف عن حياته الماضية التقليدية، التي عاشها في كنف أبوين محافظين، ضمنا له الكفاف، الذي بموجبه أنهى مرحلة تعليمه الابتدائي في القرية، حيث أصبح يعيشه بين أبوين متعلمين، نهلا من الثقافة الحديثة، ومنخرطيْن في ثقافة ملتزمة بهموم الوطن والمواطنين، في جو رفاقي، لا يقيم فوارق بين طبقات المجتمع[7]، أسهم في ترسيخ قناعات البطل الفكرية، التي جعلته منسجماً مع نفسه ومديناً للحلقات الرفاقية بكل ما يحمله من أفكار وقناعات، وراضياً، كل الرضى، عن هذا الأب الروحي، الذي ساقه إليه القدر، ليعلمه من دروس الحياة ما به يواجه قدره ورغبته في تحقيق ذاته وشخصيته، رضى لا يضاهيه غير كرهه لمرض السرطان، الذي أودى بحياة هذا الرجل، ليعيش الجيلالي يتما ثقافيا هذه المرة؛ لأن محتضنه الراحل، حسب وصف البطل، كان بمثابة شيخ

---

[1]- نفسه، ص: 59.
[2]- نفسه، ص: 71.
[3]- نفسه، الصفحة نفسها.
[4]- نفسه، ص ص: 76-77.
[5]- نفسه، ص: 130.
[6]- نفسه، ص: 76.
[7]- نفسه، ص: 12.

الزاوية التي تلمُّ شمل الجميع؛ إذ كان منزله قبلة يحجُّها كل من فرغ من شؤون يومه من الرفاق، عنده يأكلون، ويشربون، ويسهرون أيضاً، وكانت الكتب أهم شاغل لجلساتهم[1].

تبعاً لهذا، وانطلاقاً من المقاطع المدرجة، أسس السرد في رواية "جامعة وكهنة وأشياء أخرى" عروضه الخاص، في المزج بين تقنيات قديمة احتفى بها السرد العربي القديم، وأخرى حديثة، استطاعت أن تغير من الشكل والقالب السردي؛ مثل الانتقال في الاهتمام بالبراني على حساب الجواني، أو العكس، ومن الذات إلى الموضوع، أو العكس، واستطاع الكاتب، عبر سرده أن ينقل، بلغة شفيفة، وقع التأسيس لها منذ البدء، مجريات الأحداث، في تعاقبها المثير، والتي جعلت من الروائي أكثر جرأة حينما اقترب من هذه التيمات، التي ينأى ويبتعد عنها الكثيرون، ولن نغامر في القول إنه بذلك لم يكن يكتب سيرة أحد، أو إنه يستلهم تفاصيل من حياة أحد الواقعية فعلا في كتابته.

إن الكاتب في مقام هذه الرواية، كان يكتب سيرتنا جميعا. سيرة الجيل الذي وجدنا فيه، وانتمينا إليه، وهذا ما يجعل من هذه الرواية خامة فنية تشكل، في عمقها، أداة لمواجهة العالم، ووسيلة مثلى لمحاولة فهم هذا العالم، انطلاقاً مما يتيحه العمل الروائي، باعتباره رؤية وإبداعا وتساؤلاً وتأملاً في الذات والمصير.

ثم إن الكتابة، باعتبارها لحظة وجودية قوية، هي لحظة قبض على الزمن، تنتشلنا من العدم، وهي أداة الإبداع الأولى، ووسيلة مثلى لنقل المعرفة، فلا غرو، إذن، أن يحس الكائن الإنساني بالحاجة إليها في عديد المحطات، وكلما أحسَّ بوطأة الحاجة إلى الاستزادة من زاد الثقافة؛ باعتبار الإنسان، في المقام الأول، كائناً ثقافياً بامتياز.

3. غربة المثقف وغرابته في رواية "جامعة وكهنة وأشياء أخرى...":

الإنسان لا يحيا بالخبز وحده، فهناك أشياء تجعل للحياة معنى ما، خصوصاً عندما تفقد الحياة رونقها وجاذبيتها، في ظل واقع مأزومٍ، موسومٍ بالانتكاسات والفراغ القاتل. هنا يمكن أن نفهم هروب شخصية مثل "الجيلالي"، مع ما يحمله الاسم من قدسية، بالإحالة على "غيلان"، أو "جيلان" في العراق، مسقط رأس الولي الصالح سيدي عبد القادر الجيلاني، وهي شخصية تتمتع بالاحترام والتوقير الكبيرين لدى عموم المغاربة، وكما يحمل هذا الولي في أحشائه قلباً تلألأت فيه أنوار المعرفة الإلهية، فإن البطل "الجيلالي" يحمل في رأسه فكراً مستنيراً يقدس العلم والمعرفة. ولهذا تجلت في البطل سمات المثقف، الذي اختار مصيره، عن وعي وقناعة.

[1]- نفسه، ص: 13.

ولعل أهم ملامح شخصية المثقف، في نسيج الرواية، ميله إلى العزلة، وهي عزلة يحمي بها البطل ذاته، خاصة بعد عودته من رحلة الغربة وتجربة الاغتراب، حيث ألفى الناس غير الناس، والأمكنة غير الأمكنة، والأحاسيس لم تعد كما كانت، فآثر الانزواء حول ذاته على الانخراط في عالم مليء بالنفاق. ومما كرس اختيار العزلة خيبة الأمل في الصداقات الحاقدة، التي أرغمت السارد على وضع نهايات لها حفاظا على الجانب المضيء في شخصيته. خاصة بعد اتخاذ قراره بمواصلة الدراسات العليا، حيث أصبح نصحهم لؤماً، فهم لا يتوانون في إسداء النصيحة، ولكن خلف نصائحهم سم زعاف ينفثونه في أذن السامع، ولا يخيطه قلبه عندما ينصحونه بترك قراره، والعناية بالأبناء، فلا يملك إلا أن يجابههم بقوله:

- "فلأقرأ أنا أولاً لأكون قدوة لهم، فإن اعتبروا نالوا، وإن لم يتخذوا العبرة فقد أثبتت لهم أني الأفضل، ما دمت أدرس في ظروف أصعب كثيراً من الظروف التي أوفرها لهم[1]".

وبهذا شكلت العزلة موردا ثقافيا جعل البطل ينشغل بنفسه عن عالم الناس، وبالتهام الكتب عن خوض النميمة في المقاهي، فكان للعزلة وجهها الإيجابي المتجه إلى تطوير الذات. وهنا تتشكل قيمة العزلة في حياة المثقف، فهو يوثر النفور من تجمعات الخلق، التي يتساوى فيها الحابل بالنابل، ولا تحظى بالعدالة، حسب وصفه؛ لأنها تشكل مأساة بالنسبة إليه، لذلك فهي لا تستحق شرف حضوره[2]. ثم يصور كيف انفض عنه الجميع، وانفض عن الجميع: **"شرعوا في التناثر من حياته تدريجيا كأوراق الشجر في فصل الخريف"[3].**

وتتجلى صورة المثقف، في الرواية، من خلال بسط تصورات فلسفية حول الخلق والخالق[4]، وإشكالية الانتماء الحزبي[5]، وعرض لأطروحة الجابري[6]، وقرار الالتحاق بالجامعة[7]، وصولاً إلى القناعة التي تشكلت لديه، في نهاية المطاف، بضرورة الهجرة إلى الخارج، مادام الوطن عاجزاً عن استيعاب أحلامه، ومادام دافع الهجرة، بالأساس، هو دافع ثقافي يتمثل في الرغبة في استكمال الدراسة، والحصول على شهادة عليا. ثم خيبة الأمل في فضاء الجامعة باعتبارها مشتلاً للنور والمعرفة، وهذا راجع في نظر السارد إلى أن البيئة المحلية بالعالم العربي قاتلة للعلم، وتشكل أكبر عائق في سبيل تحصيله[8].

[1] - نفسه: ص: 40.
[2] - نفسه، ص: 18.
[3] - نفسه، ص: 40.
[4] - نفسه، ص: 19.
[5] - نفسه، ص: 21.
[6] - نفسه، ص: 22.
[7] - نفسه، ص: 28.
[8] - نفسه، ص: 36.

وأمام تدني القيم الإيجابية، في وسط لا يحتفي بالعلم، ولا يقيم وزنا للمثقف، لم يعد للبطل سوى الهروب من هذا الواقع الآسن نحو الذات، مجسدا صورة لغرابة هذا المثقف في أعين الناس، هروب يسعى "الجيلالي" من خلاله إلى وقاية نفسه من الإحباط والتأثير السلبي، باللجوء إلى التعاطي مع الواقع بما يستحقه من عبث ولامبالاة.

4. العبث سلاح لمواجهة قسوة الحياة:

تجلت صورة العبث، في هذه الرواية، باعتبارها قيمة إيجابية، استطاع بواسطتها البطل أن يواجه ضروب الحياة وقسوتها؛ لأنها لم تكن منصفة معه، عندما باغث الموت والسرطان أباه بالتبني، ثم أتى، بعد ذلك، على أصدقائه وشلة الرفاق من بعده، واحداً تلو الآخر. ثم وهو في مواجهة مغرب عميق، لا ترصده عدسات الكاميرا، عندما التحق معلما، في سن العشرين من عمره، بقرية في أعلى الجبل، حيث سيعيش، رفقة الأهالي، على هامش الهامش[1]. فقرر أن يتخلص من واقعه بالارتماء بين أحضان المخدرات[2]، وإذا كان للعبث وجه سلبي، تعاطى معه البطل بنوع من اللامبالاة، فإن للأشياء منطقها الخاص؛ ذلك أننا لا نفصل الحياة كثوب على مقاسنا. ولهذا رأينا بعضا من نفحات ديستوفسكي[3] تهب على الحكي، ولسان حال الكاتب يقول: - أين نحن؟ - في القاع.. – جيد، على الأقل، لن نسقط ثانية..

يتظهر العبث، أيضا، من خلال معاكسة التيار. يقول الجيلالي: **"دائما في الحكم على الأمر واستجلاء أهميته من عدمها، إذا احترت في أمر ما، وضاقت بك سبل التفكير في الإقدام عليه أم تركه، فاعرضه على أكبر عدد من الناس الذين تعرفهم، وحتى العابرين الذين تصادفهم، وانظر في مواقفهم بشكل معكوس؛ فإن أجمعوا على الإقدام، أتْرُكْهُ وتَنَحَّ جانباً إلى ما سواه، أما إن اتفقوا على تركه، فأقدم عليه دون تردد بعد التوكل على الله؛ لأن فكر القطيع غالباً ما يكون عكس التيار"**[4].

---

[1]- نفسه، ص: 15.

[2] - نفسه، ص: 16.

[3]- يمكن ملامسة هذه النفحات في كثير من صفحات رواية قشاني، والمقطع المدرج هو من رواية فيدور ديستوفسكي: الجريمة والعقاب، ترجمة: سامي الدروبي، الجزء الأول، المركز الثقافي العربي – ط 1 – 2010م، بيروت - الدار البيضاء.

[4]- جامعة وكهنة وأشياء أخرى، ص: 41.

خاتمة:

تشكل حرارة السؤال إحدى القضايا التي ساهمت في بروز هذا النص الروائي، وأعطت للمتن قيمته وجدواه. وإذا كان الإبداع، في حدِّ ذاته محاولة للإجابة عن تلك التساؤلات، التي يطرحها الكائن الإنساني، بصفة عامة، والمثقف بوجه خاص، فإن من أهم تجليات هذه الرواية هو استحضار هذا العنصر في كثير من صفحاتها.

فمن ضآلتنا، وذهاب شجاعتنا، وخوار عزيمتنا، وضحالة فكرنا، أننا لم نعد قادرين على مجابهة الأسئلة، بله الجرأة على طرحها ومجابهة الردود حولها.

ولعل أهم هذه الأسئلة هي تلك الأسئلة المتعلقة بالإبداع والكتابة والثقافة بوجه عام. ونظرا لأنه يتعذر علينا تصور فكرة الكتابة خارج مبدأ الالتزام، فإن الكتابة في رواية "جامعة وكهنة وأشياء أخرى"، هي محاولة طرح السؤال، حول عديد قضايا تجابه جيلنا، جيلنا المهووس بحرقة السؤال، وهوس الكتابة، وحب المعرفة، ومحاولة اكتشاف قيم الجمال، في ظل متغيرات تحكمنا بالدونية وتسلط الآخر، من أجل إعلاء صوت الإنسان، في جغرافيا شاسعة تمتد من الماء إلى الماء، ألقت الرواية حجراً لتحريك بعض من بركها الآسنة.

كتابة الانهيار وخيبة الآمال
في رواية "حين يزهر اللوز" للكاتب محمد أبو علا

د. رشيد طلال
أستاذ مؤهل
كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال
المغرب

الملخص

تنطلق هذه الورقة البحثية من مقاربة وجوه كتابة الفاجعة في رواية "حين يزهر اللوز" للكاتب محمد أبو العلا، والتي كانت بؤرتها الأساس الانهيار الذي تسبب فيه توقف المنجم عن العمل، وبدا انعكاس ذلك كارثة، ليس فقط على ذات الفرد، بل كان أكثر عمقا في الفجيعة على الجماعة ذاتها، التي اندفعت حشودها للعمل بالمنجم طلبا للاستقرار، إلا أن هذا الذي كان حلما انقلب إلى كابوس مرعب، دفع بتلك الحشود نحو المجهول والضياع. تنطلق من جوف هذا الواقع المرير المهدد بالفاجعة كل رؤوس الشر وأفعاله القاسية، لتحصد الذكريات والآمال والأحلام.

الكلمات المفتاحية:

الكتابة الفاجعة ـ الشر ـ دورة الانهيار الروائي ـ المفارقة.

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

طلال، رشيد. (2025، يونيو). كتابة الانهيار وخيبة الآمال في رواية "حين يزهر اللوز" للكاتب محمد أبو علا. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، العدد 6، المجلد 2، السنة 2، ص 428-439.

مقدمة

وصف التفكيكي جاك ديريدا الكتابة بأنها مقلقة وخطيرة[1]، لأن اللغة التي هي لحمة الكتابة وسداها لا تقف عند حدود المعنى الذي يقصده الكاتب فقط، بل هي مسكونة دوما بأصوات معاني أخرى تستدعي الكشف عنها وتعقب آثارها، أو بالأحرى أن وضع المعنى المتواري هو ما يدفعنا إلى تفكيك طياته نبشا عن وجوهه المضمرة والضمنية، ولذلك كلما استفحل تأمل الظلال في خرائط المعنى انبلجت سياقات أخرى، وصور أخرى لوجود المعنى، وكأنه ينفلت من آثاره الدارسة كي يكون له تأويل يحوله نحو تحقق معين، وضمن لعبة المعنى هذه تظل اللغة حاملة لما يدمر أحادية المعنى وسلطته في مجرى يتيح فرصا خصيبة لكي تبقى ظلاله وأثاره باعثة على أنه ليس واحدا فحسب، بل متعددا ومختلفا، وبهذا تقاوم اللغة متافيزيقا الثبات، وتدمر فاشيته ومركزيته، حتى تغدو ماثلة في كل منحى وكل شكل من أشكال الوجود والكينونات، على هذا الأساس يمكن أن نلاحق في رواية محمد أبو العلا "حين يزهر اللوز" خصائص كتابة روائية يطغى عليها نقد هيمنة سلط المعنى ومؤسساته، وذلك ليس من باب تصنيفها ووضعها في قوالب مسماة مسبقا، أو حتى أن نسعى جاهدين في استقصاء أساليبها وتقنياتها، لا لشيء سوى أنها تنتزع هويتها من مدى كتابة تقيم هرميتها على حافة يشتد فيها سجال

المعنى بين مركزه وهوامشه، وبين تفاعل أجناسي تعيد الروائية صوغ أصلابه وفق رؤية لعبية وتدلال مخاتل، يدعمه تصادم انفعالات وأهواء مختلفة، تبنيها مواقف الشخصيات في مجتمع الرواية المنذور للانهيار والتداعي ولخيبات الآمال، سنحاول إذن أن نقارب الكتابة الروائية في "حين يزهر اللوز" من مدخل لا ننأى فيه عن كونها "كتابة فاجعة"، وسنتربص في الرواية بما يذكي تشكل مجاري سيولتها معتمدين في ذلك على التصورات التنظيرية لكل من موريس بلانشو في كتابه "كتابة الفاجعة"[2]، وكذا جوج بتاي في كتابه "الأدب والشر"[3] .

ـ دورة الانهيار الروائي.

تتدفق الأحداث سريعة وكثيفة في ثنايا رواية "حين يزهر اللوز"، وتتفتق المواجهات بين الأفراد والمؤسسات برشحات العنف على خلفية تداعي الأوضاع وتأزمها، فالسارد إدريس شحن سرده بشهاداته عن

[1]- Jacques Derrida : L écriture et la différence ;Ed sueil ;1967 ; p :22 .

[2] Maurice Blanchot : L écriture du désastre ;Ed Gallimard ; 1980.

ـ موريس بلانشو: كتابة الفاجعة، ترجمة عز الدين الشنتوف، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى 2018، الدار البيضاء ـ المغرب.

[3] Georges Bataille : La littérature et le mal ; Ed Gallimard 1957.

ـ جورج بتاي: الأدب والشر، ترجمة حسين عجة، دار سكور، الطبعة الأولى 2018.

حيوية بلدة المنجم ونشاطها، كما استغرق عميقا زمنها العصيب وهو يهوي بمن فيه نحو تراجيديا المصير والقدر، حين تقرر إغلاق المنجم وتوقيف العمل في أغواره، بعد سلسلة من حوادث انهياراته التي خلفت آلاما ومواجع على إثر قضاء العديدين ممن كانوا يحفرون عميقا في جوفه، يعيد إدريس إلى الواجهة سردية مغرقة في مآسي بلدة المنجم، التي استفحلت في ظل سياسة استعمارية، وأيضا بتواطؤ مع أذنابها، وموظفي آلتها الرهيبة، في خضم سياق اجتماعي لا يخفي بشاعة الاستغلال والقهر.

تتركز أحداث الرواية في بلدة المنجم التي جعلها المستعمر الفرنسي مدينة يأوي إليها الباحثون عن العمل من نواحي مختلفة أخرى من المغرب، وبلدة المنجم مجازا إحالة على أشهر موقع منجمي في شمال إفريقيا وهو موقع عوام، الذي أعادت فرنسا تدويره وتشغيله، لأن الموقع له حضور سابق عن فترة الاستعمار الفرنسي، قد يعود تاريخيا إلى الفترة المرابطية والموحدية، نقرأ في "محكي منجم" **"للمناجم محكيها الخاص، محكي عميق عمق المسافة الواصلة بين الأعلى والأسفل، بحثا عن معدن مكلّف، محكي صاعد من ثلمة في الأرض يتصاعد منها الموت والحياة سيان، أرزاق معلقة في ضربة معول، وأحلام ثروات شركات عابرة للقارات، يحكيها بأس الحديد الرابض هنا وهناك، حتى إذا غاض المعدن أو غار فلهم الأرض الواسعة وللبسطاء لله."**[1]، ما من شك في أن الرواية استثمرت شرط كتابتها الأدبية كي تعيد سرد مفارقات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، كي تلتقط نشاز هوامشه بصور مواجهاتها الحادة، وصراعاتها المريرة والدامية، التي ولدت حالات من الوجود الشقي، ف"للأدب شكلا من الأشكال السياسية الخاصة به، ويفترض ذلك أن السياسة لا تعني ببساطة ممارسة السلطة أو الصراع عليها، بل التشكيل المحسوس لعالم مشترك وللذوات التي تسكنه ولقدراتهم"[2]، وضمن هذا الواقع لم يكن السارد إدريس في منأى عن الأحداث المؤلمة التي تفتقت عن ذاك الصراع، وحولته إلى مسرح كبير لمأساة إنسانية، بل كان مجسه النابض، ووجدانه المتفاعل، ووعيه الأكثر شقاء، وتكمن مسافات التوتر السردي في بلدة المنجم بين لحظة انطلاق العمل فيها ولحظة توقفه، حيث طفا فعل مقاومة البلدة، كما لاح ترنحها واختناقها خاصة بعد توقف نشاط المنجم، إذ بدأت أغلب عمالته في الهجرة منه نحو المجهول، وبقي منهم الذين عاندوا نفيهم، وشاكسوا تشردهم وهو في حالة من البدد المستطير والمكتسح، في هذا الوضع المتحول من/ إلى كان إدريس يعمل ساعيا للبريد ينقل الرسائل والخطابات التي تصل البلدة من خارجها والتي تخرج منها نحو ذاك الخارج، انجذب السارد بقوة مثل غيره لسحر الأحلام الطرية فتحول من شاهد على واقعها الكارثي، إلى منخرط في أوار صراعه المشتعل، فلم يمثل ما يسميه إدوار سعيد حالة "التفادي" التي تتهرب فيها الذات من الالتزام بقضايا مجتمعها المصيرية، هذا بالنظر لاتساع مدارات الأحلام والتطلعات إن فرديا أو

[1]- محمد أبو العلا: حين يزهر اللوز، دار الفاصلة، الطبعة الأولى 2020، ص: 28.

[2] - جاك رانسيير: سياسة الأدب، ترجمة رضوان ظاظا، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2010، ص:10.

جماعيا، وهي تواجه تفاقم واقع مفلس، ومنذور لقدر لا يعد سوى بالقهر والوجع، استفحلت فيه المواجهات مع سلطة المؤسسة الاستعمارية الفرنسية ومركب أخر لا يعدم وجهه المؤسسي وهو الجهاز المخزني، ولعل حالة الضعف والتقهقر التي ميزت شرط وجوده، كان وراءها استبداد الآلة الاستعمارية الرهيب، هو ما جعل عوالم الرواية أكثر عنفا وحدة، وكأنها تحولت بدورها إلى أداة للعقاب والمراقبة والسخرة، فكل مؤشرات الكتابة الروائية وإن كانت ترسم أمالا وأحلاما لدى كل من السارد والجبلي والسهلي والعربي ستيام والعالية وموحى الدرامي وسميرة، فهذا حتما ما يعكس حجم الانهيار والتهاوي وهما وجهان عميقان للفاجعة. كما يتراءى من منظور الزمن وبعده في هذه الفاجعة على أنه "ليس حدثا لموضوع ذات معزولة ووحيدة، ولكنه يمثل علاقة الذات نفسها بالآخر"[1]، حيث تتعارض الأدوار والمواقف، وتأخذ وضعها إما بالاستسلام والرحيل من بلدة المنجم، أو بالبقاء فيها ومقاومة شروطها القاسية.

ـ وجه المفارقة في مناص الاستهلال.

نقرأ في مناص الاستهلال من الرواية: "جميع المشاكل حاولت أن أحلها نقطة نقطة في عزلتي وأنا ملتصق بالكرسي، أما هذا الرجل فقد حل مشاكله في هواء الجبال النقي بسيفه."[2].

شكلَ مفتتحَ الروايةِ مناصٌ يعود لرواية "زوربا الإغريقي" للكاتب كزانتزاكيس، يضم جملتين: والمثير في الجملة الأولى من هذا الاستشهاد المناصي، أنها تحيل على إقرار للسارد يخبر فيه عن حل جميع مشاكله وهو في عزلته التامة، وهذه الصورة تبدو أقرب إلى صورة روبنسون كروزو في عزلته بإحدى الجزر عرض البحر، وهو مثقل بهم حل مشكلاته ومشكلات مجتمعه، والحل هنا يبدو ديماغوجيا عند الساردين في الروايتين معا، والعزلة في حل القضايا والمشكلات هي أقرب إلى مونولوج تتصالح فيه الذات مع آخرها حين تستحضره بصورة متعالية ومثالية، لذلك قد تكون حلولها متوهمة وطوباوية، وكأنها تمثل واقعا لا تجاذب فيه ولا صراع، لهذا نشعر ونحن في قلب هذه الصورة أن الذات لا تقبل بالجدل حول طبيعة الحل، ولا تفتح نوافذ السجال بشأنه كي لا يكون فرديا فقط، وهو ما يُبْقي الحل معلقا لأنه تولد في عزلة الذات وخلواتها التأملية، أما الجملة الثانية فتحيل على شخصية أثارت أن تكون طبيعة حلولها لمشكلاتها بواسطة القوة أي بالسيف وصورة هنا تحمل معنى الصراع والحرب، وعلى هذا النحو فالإيحاءات الرمزية تحيل على أن الحلول لا تكون في المنبسط، ولا في الأماكن الواطئة من الأرض، بل على قمم الجبال، فمعنى الجملة الثانية يختلف جذريا عن معنى الجملة الأولى، لأن الحل عند آخر السارد هو باستعمال السلاح، وهو فعل حربي، وإذا تأملنا الحلين في ضوء المادة الروائية

[1] ـ إيمانويل ليفيناس: الزمن الآخر، ترجمة منذر عياشي، دار نينوى، الطبعة الأولى 2015، ص: 15.
[2] ـ محمد أبو العلا: حين يزهر اللوز، ص: 7.

يتبين أن المعنى الأول كان أفقا أقرب لانفعالات السارد سعيد وأفعاله في بحثه عن الحلول، وهو تقليب الرسائل وتوظيفها وتبادلها، واعتماد الكتابة لتغيير واقع تُدَقُّ فيه طبول الحرب، وتعلو فيه لغة الويل وتبور، ونلمس في المعنى الثاني خيارا أعلنته شخصيات عدة في الرواية موقفا لمقاومة الهيمنة والتسلط، وهي تواجه انهارا وتهاويا في وجود ينخره البوار والإفلاس. ولذا يتأكد مع سردية هذا "الشر" كيف تغدو الكتابة الروائية تعبيرا عنه وعن انفعالاته الحادة والصاخبة والمتضاربة، لكن دون تخليها عن قيم الكتابة الجوهرية والخالصة، ولعلنا باسترفاد مفهوم الشر أدبيا نكون قد أحلنا نقديا على تصور جورج بتاي، الذي عبر عنه في كتابه" الأدب والشر"، إذ يقول في هذا السياق:**"يمتع الشر ـ بشكله الحاد ـ الذي يعبر عنه الأدب، بالقيمة السامية، من وجهة نظرنا. بيد أن ذلك التصور لا يشترط غياب الأخلاق، لكنه يتطلب ما "فوق الأخلاق" "Hypermorale"**[1]. والأقرب لهذا الفوق أخلاقي شخصية السارد سعيد الذي كان عمله بالبريد بعيدا إلى حد ما عن المنجم، ولكنه تعلق بمن يعمل فيه عاطفيا من خلال حبه للارا ولسميرة، وبلغ تعلقه ذاك أن جازف بمستقبله المهني من أجل أن يوصل صوت صراخ العمال ومقاومة المنجميين إلى هيئات ومنظمات دولية، وهي ذات الحكاية التي نَصَّب نفسه ساردا لها وباعثا لوجودها من ذاكرة يتهددها الضياع، **"أما أنا فلأبحث عن حقيقة أخرى هاربة أجدني أسود بياضات السرد، وألملم آخر الحكايا مستفسرا آخر الناجين"**[2]، وأيضا مع شخصية العالية التي اختزلت شخصيتها ماضي وحاضر جسارة المرأة الجبلية، والعربي ستيام الذي كان مثلا للوفاء والإخلاص، والجبلي بعد أن تحرر وعيه من حالة استلابه، حيث كان يأمل عودة مسيو لوف، ظنا أن هذا الأخير لن يتراجع عن وعد عودته، إذ يقول:**"ولكن حتى إلى كذبو دياولنا، النصارى لا، مسيو لوف ومراتو قالو لي نوزالون روتورني، مسيو لوف راجل مزيان"**[3]، إذ خلافا لهذا المجرى صار فعله مقاوما للاستعمار، ومناهضا لاستبداد المخزن.

نلمس في المناص الاستهلالي إيحاءات قوية تحيل أولا على وضع مأزوم بات يفرض تلمس الحلول والمخارج قبل أن يتحول إلى كارثة، إن لم نقل الفاجعة، ثانيا يوسع المناص من قعر الوعاء التخييلي بربط الاستهلال الروائي في "حين يزهر اللوز" بمنجز روائي تخييلي آخر هو نص"زوربا الاغريقي" للروائي كزانتزاكيس، راهنت عليه الكتابة في رسم ملامح مادة روائية عاصفة بالتحول التراجيدي، وهو ما سينكشف في مصائر الشخصيات وهي تقاوم وجوديا تهاويها المحتوم، الذي تندر بحلوله حطامات الانهيار والتلاشي. إذن يوجهنا الاستهلال نحو ترقب عوالم الفاجعة بتفاصيلها. نقرأ في الفصل الأول تأثيثا سرديا يرسم ملامح شخصية العالية، لكن ليس بالتركيز على أوصافها وخلالها الجسدية، جريا على السائد في معتاد استهلالات الكتابات

[1] ـ جورج بتاي: الأدب والشر، ترجمة حسين عجة، دار سطور للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2018، ص: 06.
[2] ـ محمد أبو العلا: حين يزهر اللوز، ص: 70.
[3] ـ محمد أبو العلا: حين يزهر اللوز، ص: 16.

الروائية، بل على وصف للمكان/ بيتها وهو في مهب ريح ثلجية هوجاء عابثة بأغراضه، وتلف فعل الوصف هنا ذكرى غياب أحيوض، الذي خلف حزنا غائرا في وجدان الغالية، لم تتمكن من نسيانه:**" انفتح باب البيت ثانية، لتعلن الريح بصلافة عن انتهاء الهدنة محطمة كل المساند والعوارض الخشبية، مذرة ندف الثلج وطحالب يابسة، استنجدت هذه المرة درء لارتطام أعنف بأكياس مؤونة، وألواح سرير عتيق، أخبرتني العالية يوما ما، أنه من تركة معلم حطم ذات ليلة كل شيء، ومضى يذرع الخلاء دون أن يعود."** [1].

ـ الكتابة بوعي الفاجعة.

تشكلت بؤر الوصف في بداية الفصل الأول كثيفة بنبرة قاتمة، وكأن الغاية منها هي أن تُعِدَّنا لاستقبال سرد تراجيدي، وذلك من قبيل:"بيات شتوي رهيب" ـ "كاشفا عن ساقين متورمين، وركبتين ناتئتين، مندفعا كمسعور"ـ"حيث بدا المشهد شبيها بنزوح جماعي أملاه حقد عرقي أو نشاط بركان" ـ " سيلا من الكلمات النابية في حق من ينزلق مكرها نحو الحافة، أما الناجون من وابل الشتائم" ـ " ضاق المكان بحشرجة المحرك ودخان لا يطاق" ـ "كان كل ما صادفناه يؤكد نشاز الحياة في هذه الأحراش الناطحة للسحب" ـ "لم تكن جعبته هذه المرة، سوى رسائل معدودة من الغرب البعيد لبعض أهالي الأعالي، ممن بنوا هنا قبورا للدنيا على حافة الموت، بعد أن أحالتها السيول إلى بقايا خرب على أجراف هارية، تنتظر طوفان الوديان لتذوب" ـ " وهو يتمسك بما تبقى من حياة قبل السقوط المدوي في القاع"، والحاصل بناء على هيمنة هذه الكثافة من الإيحاءات الوصفية الحادة والقاسية، لن نكون في وضع ننتظر فيه الفاجعة كي تتدفق الحالات السردية، بل الفاجعة باتت حاضرا، وواقعا له ذاكرته وحيث تبدو الفاجعة مطلقة ونكوصية، تتعدى الفرد كي تكون شاملة لجماعته الإنسانية في تجربتها الحياتية المريرة، فلا ينزع السارد عن عوالمه ما يمكن أن يبديها في صور أخرى غير ما هي عليه، لأن شرطها الإنساني هو وجودها في بلدة المنجم. وبالتالي فهي عرضة للشر ولقدره، "**وكأن الشر هو الواسطة الأفضل لطرح الانفعال."**[2]. وهو ما يلوح من آلام تتجرع الشخصيات لظاها بقسوة، وهي منعزلة تقاوم حالات حادة بكتمان.

ينكشف اللعب ناظما لخيوط الكتابة الروائية في "حين يزهر اللوز"، لأن كتابة الفاجعة قوامها تركيب دقيق ومتشعب لمسالك الانفعالات وصور الكينونات، "فالرواية جنس أدبي يصنع بالتركيب"[3]، إنها كتابة تستثمر اللعب في صوغ التقابلات والتناقضات، وهي ترتق انثيال سرد مبتذل وعارض في حياة بلدة المنجم حد التخمة، فمشهد الموت والإقبار لم يعد غريبا في وعي من يعملون في جوف المنجم، كما القهر بات

---

[1] ـ الرواية، ص: 10.

[2] ـ جورج بتاي: الأدب والشر، ترجمة حسين عجمة، دار سطور للنشر، الطبعة الأولى، سنة 2018م، ص: 14

[3] ـ أحمد المديني، في حداثة الرواية العربية، قراءة الذائقة، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى 2022، ص: 156.

ألفة لدى من تعاظم جشعهم من مافيا أدمنت استغلال الجهد بالإذلال، وكأننا إزاء علاقة بين أسياد وعبيد، وضمن علاقة لا يستقر فيها المعنى بين مواقع القوى التي تتجاذبه، فالفاجعة مقيمة سواء باستغلال المنجم أو حتى بإيقاف العمل فيه، فهي ذات أركان مكينة ومستشرية في المشاعر من قبل ومن بعد، لأن غمر الفجيعة كامن في الاستغلال والمهنة وحياة الفقر.

"على امتداد التاريخ والجغرافيا صنعت المناجم الحدث، من عمق الأرض انكتب سفر تاريخ سفلي دونته سواعد أنهكها جشع من يمتص من أعلى دم أسافل، لبناء مجد زائف من عرق: جبل عوام، زايدة، بوالنوار، أحولي، مبلادن، فوهة هنا تتوغل تباعا كطابور نمل، داخل مسارب معتمة يضيئها بالكاد وميض خوذة، ضربة تحيي وأخرى تميت، وما بينهما فسحة حلم بكنز هارب قبل أن يعطل أبدانها السليكوز."[1].

وإذا كانت الفاجعة هي "خروج من الفضاء التاريخي"[2]، أي بما هي أثر يؤرق الوعي برواسب ذكريات أليمة، أو بتكريس ثبات موجع في الوجود والموجود، وكأنها حالة مقيمة دون تبدل أو مراوحة، فقد تخادعنا الكتابة الروائية باستدعائها لملمح التاريخ وسجله وتسجيليته، لكن الفاجعة تقصي هذا التاريخ حين تعلن استدامتها بحفظ رتابتها وابتذالها بل ولذاكرتها فقط، وقد يكون أحيوض ومن أعلنوا معه مقاومة الاستعمار وسياسة الإذلال المخزنية، تُمثل تجربة ترددت في محكيات ذاكرة أهالي بلدة المنجم بل حملتها الركبان لتنتشر في أرجاء أخرى قصية تستعيدها ذاكرة جماعية، لحد لا يتراءى فيه تعارض تجربة الكامن في الداخل والمنتشر في الخارج، ولا بين تجربة الفرد والجماعة. وهنا يكمن الخروج من التاريخ في كتابة الفاجعة مما كان سائدا قبل أن يقف العمل بالمنجم، لكن استمرار وضع الإفلاس هو ما يفسر حالة من الوجود لم تعد ممكنة. ولكنها ما فتئت تحضر، دون أن يكون للوجود هنا في البلدة مستقبل يقتضي زمنا ومكانا كي تتحقق فيها الفاجعة، ورد في الرواية:"**قبل أن يتوقف المنجم في اليوم المعلوم، فتتوقف معه عقارب الزمن ليشرع في عد وقف ميت طويل، لا مؤشر في أفقه يبشر ببعث قريب.**"[3].

إن كل من هاجروا إلى بلدة المنجم كانوا يأملون تحقيق حلم الاستقرار، هذا في ظل وضع عصيب خلقه المستعمر وجسده باستغلال جشع للثروة المعدنية في مستعمراته، لذا فالفاجعة هي هذا الحلم الجماعي حين يمتد إليه عبث التعطيل واللاتحقق، يقول عنه السارد: "**رسمنا وجموع الصاعدين من كل أصقاع الدنيا أحلاما على القمة، قبل أن نهوي جميعا في القاع فنطمر**"[4]. يبدو هنا الحلم أشبه بما سماه بتاي "**الغبطة الغريبة**"

[1]. محمد أبو العلا: حين يزهر اللوز، ص: 28.
[2]. موريس بلانشو: الكتابة الفاجعة، ص: 14.
[3]. محمد أبو العلا: حين يزهر اللوز، ص: 52.
[4]. الرواية، ص: 168.

(Etrange béatitude)[1]، لأنها تتشكل على خلفية منفعة الجميع ومصلحة الكل، إلى جانب أنها انطوت في جوهرها على أخذ المستقبل بعين الاعتبار، وتتجلى هذه الغبطة على نحو يبديها في وعي الحالمين صورة جاذبة، قوامها الرغبة في الانعتاق والخلاص، لكنها لا تحرر من الإخفاق والخسارة، ومن ثم يكون للمعاناة **"معنى التحمل، وخطوة المستكين"**[2]. ندرك ونحن نقرأ من الرواية الفصول موسومة بـ "موحى الدرامي أو حارس الهباء" و" الربيع الكاذب" و"الخميس الأسود" مدى حضور سردية الفاجعة، التي ميزها أولا حس ظل يترقب زوال سلطة القهر، كما رسختها "رغبة غير مشبعة"، فالسارد بوجهيه سواء كان هو سعيد أو محمد يتحمل قسوة انفصاله عن ياسمين التي قررت الرحيل بعيدا عن البلدة لنسيان خيبة حبها، ولتؤول من ثم علاقة الحب تلك التي جمعتها إلى ذكرى حزينة، ورد في إحدى رسائل ياسمين:" آلمني أن أرحل، أن أطوي المسافات نزولا بعد أن تجشمتها صعودا نحو بلدة المنجم، محاكين الجوارح ومقتفين سرب وعول نافضة صقيع الخمائل، حالمة بشموس القمم قبل أن يطوح بنا الجبل كما طوح ب"لارا" جثة باردة في أنفاق المنجم."[3]، وبهذا لا يختلف السارد عن الفقيه السهلي الذي ظل هو الآخر يكتم حبه للارا حتى لحظة وفاتها. وفي وجه آخر للسهلي الذي بعد أن نكل به المخزن اختفى ثم عاد ليكتفي بذم كل شيء، ثم لينتهي به المطاف منتحرا، نلمس في مآل الأحداث ومصائر الشخصيات كيف "تخرب الفاجعة كل شيء، وفي الآن ذاته تبقي كل شيء على حاله"[4]. وعبر هذا المدى نفهم اختفاء رحال، ومقتل علال المينور والواشي.

إن السارد في "حين يزهر اللوز" انخرط في هموم بلدة المنجم حين تخلى عن حياد أخلاقي لمهنته ووظيفته، ساعيا للبريد، يتوقف عمله عند التقاط الرسائل وتوصيلها إلى متلقيها، وأن لا يكون على دراية بما خط في سطورها من محتوى وأفكار، فموقعه وسيطا بين باعثي الرسائل ومتلقيها في ظل فورة الأحداث وهولها، هو ما دفعه إلى أن يتخلى عن حدود مهنته، التي أحسها باردة وشعر بها رتابة ممتة بعد توقف المنجم، كي يعيد نظم ونظام الرسائل، بحس آخر بات حادا ويقظا بآلام بلدة المنجم، وهذا حين أخذ يفتح الرسائل ويطلع عليها، ويكتب هو رسائلا متضامنة مع فواجع البلدة، ولعل رسالة رحال الذي اتهمه المخزن بالقتل كان لها وقع عميق في وعيه بما يجري ببلدة المنجم، "إدريس الفاكتور، لا تخف إن وصلتك رسالتي بالليل متأخرة، فالليل هو ما تبقى لي والخرب المهجورة كبوم، أحييك على الرسائل الإنسانية التي بلغتها على يد العربي ستيام...لا تخف فسرك مطمور في بئر، في المقابل أود أن تكون إنسانيا أكثر، فتبلغ العالم أني لم أقترف جرما بل ثأرا لإخواني

[1] ـ جورج بتاي : الأدب والشر، ص: 19.
[2] ـ موريس بلانشو: كتابة الفاجعة، ص: 53.
[3] ـ محمد أبو العلا: حين يزهر اللوز، ص:53.
[4] ـ الرواية، ص: 51.

الرحل، ولأختي بالذات، أختي من أمي وأبي، وأدتها بيدي بعد أن لطخ شرفها السيئ الذكر علال، علال الذي ترصدته في الأسواق والمداشر، وحواري المدن، ونصبت له الكمائن، عله يقع كجرد، إلى أن استدرجته الحجر فكان ما كان."[1].

لقد خلق سجل الرسائل في الرواية مساحات شاسعة أمام تفاعل السارد مع تردي واقع بلدة المنجم، وأيضا كانت الرسائل محفزا يطل علينا منه السارد بوعي مقاوم لشر المخزن وبصاصيه، يتضامن مع من قتلوا ومن هجروا ومن اتهموا أو كانوا في قائمة المبحوث عنهم، والرسائل كانت كاشفا للخونة، وفي ذات الآن كاشفة لمن على خط مقاومة استبداد المخزن وغطرسته، ففي اللحظة التي اعتبرها السارد أسرارا، كانت الرسائل مميتة وقاتلة كلما انكشف ما فيها من أخبار عن الذين لا زالوا يقاومون القهر. ورد في الرواية:" كنت ألهج باسم محمد السهلي وأنا أقلب الرسائل، مثلما أقلب الذاكرة لأضع الاسم تحت صورة من صور جينريك سيبدأ شريطه الآن، بعد أن ينتهي مقص التوضيب مهمة تعيين واحد ممن خاضوا حربا ضد عدو ظاهره زمهرير وباطنه نار، الناجي منه كماموث يعد آخر أيامه قبل الانقراض، يئس مما تجمع في يدي من ظروف، قبل أن ألمح كومة أخرى إلى جانب بطاقات بريدية بكل الألوان، كانت إلى عهد قريب رسولا حب وسفير مدن جوال"[2].

مكن فتح الرسائل السارد من فتح منافذ السرد على حكايات تلظى أصحابها بمرارة التهجير والإبعاد من بلدة المنجم نحو أماكن أخرى تاركين وراءهم حكايات نبضت بالحب، وذاك هو حال السهلي، الذي حوله السارد إلى بوح سردي حين اطلع على الرسالة التي وجهتها له المرأة التي جمعته بها علاقة حب، وتطالبه فيها أن يلتحق بها في الدار البيضاء، ويترك الجبل والمنجم، وهذه الحكاية توازيها وتداخلها حكاية حب أخرى من متن الرسائل جمعت بين محمد وياسمين النجار، وهي حكاية تكشف فيها هذه الأخيرة عن مرارة الفراق وألم البعد بعد أن أدركت تهاوي أحلامها، خاصة بعد موت "لارا" . تقول:" آلمني أن أرحل، أن أطوي المسافات نزولا بعد تجشمتها صعودا نحو بلدة المنجم، محاكين الجوارح ومقتفين سرب وعول نافضة صقيع الخمائل، حالمة بشموس القمم قبل أن يطوح بنا الجبل كما طوح ب"لارا"جثة باردة في أنفاق المنجم."[3].

ترقى الروائية بانثيال الأحداث لدرجة من الكثافة السردية لا تخلو من احتمالات جمالية، حيث استثمرت أشكالا أخرى من الكتابة وسجلات الكلام ونبراته كي تلتقط التوترات في حالات تنازع المعنى بين مواقع متباينة، وهو ما أخصب في الكتابة استحداث طيات تعكس الناشز والمفارق، إذ تم على أكثر من واجهة في الرواية تسريد تلك الأشكال، وإعادة كتابتها وفق خلفيات أثرت المتخيل الروائي، ومكنت صورة الفاجعة فيه من أن

1. ـ محمد أبو العلا: حين يزهر اللوز، ص: 161.
2. ـ الرواية، ص: 53.
3. ـ محمد أبو العلا: حين يزهر اللوز، ص: 53.

تتحقق في وجوه متعددة ومبتكرة، تطفو من خلف الجمع بين النافر في الواقعي والمحتمل، لذلك كان حضور مدونة الرسائل في الفصل المعنون بـ"بريدي" خاضعا لمبدأ التحويل التخييلي، إذ لم تتوار الفاجعة بل تقمصت صورة البحث واقتحام مكامن حميمة، وبدت تجاربها شمولية وأكثر تجسيدا لما يعيشه أهالي بلدة المنجم، لهذا كلما أمعن السارد (في الشر) في فتح الرسائل كلما اتسع وعيه لاحتواء أسرار أصحابها، وكأنه ينصت لصراخ أعماقهم ومعاناتهم، وإذا التفتنا لعنصر الحكاية بدا لنا مترابطا ومتساوقا مع خطاب المقاومة وعناد الذاكرة، فمن خلال شخصية العالية حبك السارد خيوط تاريخ شفهي بمروياته عن الشرجان الحو، أو بما شاع من أغاني شعبية مع ستاتي الجبل، إذ يستعيد توظيف الحكاية بطولات عن رجال قاوموا الاحتلال الفرنسي، إلا أن هذه الذاكرة الحكائية تأتي ملتفة بخيوط تاريخ آخر دونه المستعمر في مذكراته (مذكرة أوغسطين ليون كيوم) وتقارير جنرالاته (الجنرال كانرو وسعيد كنون، وغيرهم من الشخصيات العسكرية)، وهنا تتحول الكتابة لما هو خارج ذواتها وأجسادها، ولكنها غير منفصلة البتة عنها، فهي مع ذلك تدلنا عليها حالة الاستكانة كما يقول بلانشو مليئة بالعجز والمكابدة والمعاناة. ولعل اختلاق الكتابة لما يشبه الاحتفال الجماعي أو الكرنفال تتخلله الألعاب الرياضية والغناء والتمثيل احتفاء بموسم اللوز، الذي أراده المستعمر والسلطة المخزنية شاهدا على إذعان بلدة المنجم، هو ما أعطى تدفقا سريعا للأحداث بمضاعفاتها المختلفة، إذ تداخلت وتراكبت مختلف السجلات في الرواية على ضوء الخلفية الاحتفالية التي بدت حاضنة للصراع والتناقض، ففيه يتحول سباق شابين من البلدة إلى كارثة على إثر غرقهما في مجرى تيار نهري، وفي أجوائه ينتشر خبر شد انتباه بلدة المنجم ألا وهو انتحار السهلي ببندقية الجبلي، وفي ركاب الاحتفال كذلك كان سعيد السارد يترقب حضور الجهات التي كان يراسلها بشأن واقع البلدة، وأثناءه كان إحراق بيته، لقد شكل الاحتفال بؤرة كبرى لانفلات الشر وانتشاره في رواية "حين يزهر اللوز"، لأنه اتخذ من بلدة المنجم فضاء له، بل كان أكثر تعرية لتضاريس هامشها بأعطابه واختلالاته المدمرة، فقد استجمعت الذاكرة اللازمنية للحكاية بعمقها ما كان غائرا في تاريخها، وتَعزز هذا الاستدعاء للحظات بطولية لسكان الجبل باحتضان الأغنية الشعبية، التي تصادت مع فضاء لا تناغم ولا انسجام في تجربته، خاصة إذا استحضرنا فيها التعبير عن ذاك المجد البطولي، أما التمثيل والمسرح فشكلا مضاعفا دلاليا للفاجعة، حين رسم موحى الدرامي واقع البلدة مشابها لواقع مأساة أنتجون الإغريقية، حتى أنه اعتبر "لارا" هي أنتجون، والجبلي هو كريون. وخلف كل هذا تبقى الفاجعة "هي النهاية الوحيدة المتبقية، بعد أن يقال كل شيء"[1]، وكأنها دمار لحق الكلام وحتى الكتابة. نجد في النص الذي كتبه السهلي وبقي بين يدي موحى الدرامي ما يختزل محنة بلدة المنجم، يقول فيه:" ثلاثة أيام وندير الشؤم المقدم علي يصيح في الناس عبر

[1] ـ موريس بلانشو: كتابة الفاجعة، ص: 16.

مكبر الصوت بتوقف المنجم، ثلاثة أيام والناس ساهمون، باكون مذهلون وكأنهم في يوم الحشر، جحافل عمال كانت قد بلعتهم الأرض يبعثون تباعا كجنود عائدين جبهة حرب، ونساء ضاقت بأحزانهن الدور فخرجن نائحات، ذارعات كثكالى الأزقة مودعات أو مواسيات، صبيان ستحن الحواري لشغبهم الغض"[1].

يعود صوت المخزن مدويا بصورة أقوى مما كان عليه، يطوي الموت حكايات من قاوموا تياره الهادر، هكذا تخبو جذوة حيوات كانت مشبوبة بنبض الرفض، وتعتلي الخيبات وجوه من ظلوا بانتظار كودولي يحلمون بغد آخر، وكأنهم منبوذون لا يجمعهم سوى ترقب الموت.

خاتمة

لقد تمكنت الكتابة الروائية بحسها الفاجع في "حين يزهر اللوز" من خلق تخييل عميق للمكان المنجمي، بإعادة تشكيله على خلفية تكمن في التناقض وتلاقي الأضداد، لأن المكان أصبح مرتبطا أساسا بمصير جماعي، وهنا لا يمكن وصف هذا المقام إلا باللعنة، و"الجزء الملعون وحده يتمتع في الحياة الإنسانية بالمعنى الأكثر ثقلا"[2]، لقد استأثرت بالكتابة روح اللعب، فاستحالت أنماطا أخرى للكتابة ولسجلاتها في الكلام، التي أعيد تسريدها وكتابتها لتكون ملامسة للتجربة الإنسانية، وملتقطة بمختلف التفافاتها حبا وكراهية، ابتذالا وفداحة وألما، كاشفة المآلات القاسية، التي تشكل تخوم كتابة الفاجعة بانهياراتها وخيباتها، ونسجت خيوطها بخسائر فادحة للمنجميين في البلدة، التي أتى إليها الاستعمار لكي يستغل جهدهم، لا لكي يمسح آلاما عن وجوههم.

[1] ـ الرواية، ص: 63.
[2] ـ جورج بتاي: الأدب والشر، ص: 28.

لائحة المصادر والمراجع

- أحمد المديني، في حداثة الرواية العربية، قراءة الذائقة، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى 2022.
- إيمانويل ليفيناس: الزمن الآخر، ترجمة منذر عياشي، دار نينوى، الطبعة الأولى 2015.
- جورج بتاي: الأدب والشر، ترجمة حسين عجة، دار سطور للنشر، الطبعة الأولى، سنة 2018.
- جاك رانسيير: سياسة الأدب، ترجمة رضوان ظاظا، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2010.
- موريس بلانشو: كتابة الفاجعة، ترجمة عز الدين الشنتوف، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى 2018، الدار البيضاء ـ المغرب.
- محمد أبو العلا: حين يزهر اللوز، دار الفاصلة للنشر، الطبعة الأولى، 2020.

أبجدية "تيفيناغ" في شبكات التواصل الاجتماعي: واقع الاستخدام وسؤال الفاعلية

د. عبد الملك قلعي
باحث في التواصل والثقافة الأمازيغية
المغرب

مقدمة:

شهدت العقود الأخيرة تحولات كبيرة في مجال التواصل الرقمي، حيث أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي فضاءات مركزية للتعبير عن الهويات الثقافية واللغوية. وفي هذا السياق، برز توجه متزايد لدى الناطقين باللغة الأمازيغية نحو إعادة إحياء أبجديتهم الأصلية، "تيفيناغ"، وذلك عبر توظيفها في المحتوى الرقمي، خاصة في منصات مثل فيسبوك، تويتر، إنستغرام وتيك توك.

وعلى الرغم من اعتماد هذه الأبجدية رسميا من قبل الدولة المغربية منذ سنة 2003 كلغة كتابة موحدة للأمازيغية في التعليم والإعلام، إلا أن حضور "تيفيناغ" في الفضاء الرقمي ما يزال يطرح تساؤلات جوهرية حول درجة استخدامها الفعلي من قبل الأفراد، ومدى تجاوزها للدور الرمزي نحو الاستخدام الوظيفي والمعرفي.

وتحضى دراسة هذا الموضوع بأهمية خاصة، نظرًا لارتباطه بقضايا مركزية مثل الهوية، واللغة، والتعدد الثقافي، والتحول الرقمي. كما أن "تيفيناغ، كنظام كتابي قديم، تشكل رمزًا من رموز الدفاع عن الهوية الثقافية الأمازيغية، ومكونًا أساسيًا ضمن الجهود الدولية للحفاظ على التعدد اللغوي".

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء واقع استخدام أبجدية تيفيناغ في وسائل التواصل الاجتماعي، من خلال تحليل المعطيات الميدانية التي جُمعت عبر استمارة إلكترونية موجهة لمستخدمي اللغة الأمازيغية، مع تقييم الدعم التقني واللغوي الذي توفره المنصات الرقمية لهذه الأبجدية، ورصد التحديات التي تواجه انتشارها، وتقديم توصيات عملية لتعزيز حضورها الرقمي.

أولا: تأطير مفاهيمي

أ- تيفيناغ: هي الأبجدية الأمازيغية التقليدية التي استخدمها الأمازيغ في شمال إفريقيا منذ آلاف السنين، وتعد تيفيناغ من أقدم أنظمة الكتابة في العالم، حيث يعود تاريخها إلى زمن ساحق، يصعب تحديده بدقة، حيث يرجّح البعض من الباحثين ظهور الأبجدية الأمازيغية إلى القرن الخامس قبل الميلاد[1].

ويستخدم هذا الحرف في كتابة اللغة الأمازيغية، وهي لغة تنتمي إلى عائلة اللغات الأفروآسيوية. كما تتميز تيفيناغ بأشكالها الهندسية البسيطة، مما يجعلها مناسبة للنقش على الصخور والأحجار.

وتعد الكتابة الأمازيغية عبارة عن حروف صامتة وغير صائتة، كانت في البداية تتكون من ستة عشر حرفا صامتا، وصار بعد ذلك ثلاثة وعشرين حرفا، وأضيفت إليها بعض الحروف؛ الفتحة والضمة والكسرة[2]. وقد أصبحت اليوم تتكون أبجدية تيفيناغ من ثلاثة وثلاثين حرفا، منها تسعة وعشرون صامتا وثلاثة صوائت وشبه صائت واحد.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن تيفيناغ هي أبجدية أمازيغية قديمة تعود إلى آلاف السنين، ويُرجح ظهورها في القرن الخامس قبل الميلاد، رغم عدم القدرة على تحديد تاريخ دقيق لنشأتها. استخدمها الأمازيغ في شمال إفريقيا لكتابة لغتهم التي تنتمي إلى عائلة اللغات الأفروآسيوية. تتميز تيفيناغ بأشكال هندسية بسيطة جعلتها مناسبة للنقش على الصخور والأحجار، وكانت في البداية تتكون من 16 حرفًا صامتًا، ثم توسعت إلى 23 حرفًا مع إضافة علامات صوتية مثل الفتحة والضمة والكسرة. أما اليوم، فتضم الأبجدية 33 حرفًا تشمل 29 صامتًا، وثلاثة صوائت، وشبه صائت واحد، ما يعكس تطورًا واضحًا في بنيتها الصوتية والكتابية.

ب ـ شبكات التواصل الاجتماعي: عرفت شبكات التواصل الاجتماعي بالعديد من التعريفات، ومن بينها ما أطلقته عليها أمينة عادل سليمان السيد، حيث قالت: أنها منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء حساب خاص به ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء أخرين لديهم نفس الاهتمامات والهوايات [(3)].

وعرفت أيضا بكونها مقهى اجتماعي يجتمع فيه بعض الأفراد للقيام يتبادل المعلومات فيما بينهم مع وجود فارق بين المقهى الحقيقي والمقهى التكنولوجي هو أنك تستطيع حمل هذا المقهى التكنولوجي أينما كنت[(4)].

---

[1] محمد الشامي، إشكالية الكتابة الأمازيغية، أعمال الدورة الأولى لجمعية الجامعة الصيفية بأگادير، مطبعة فضالة، المحمدية، ط 1، 1982م.

[2] -محمد شفيق، ص.62-61.

[3] أمينة عادل سليمان السيد، هبة محمد خليفة عبد العال، الشبكات الاجتماعية وتأثيرها على الأخصائي والمكتبة، دراسة شاملة للتواجد والاستخدام لموقع الفيسبوك، مكتبة، د.شوقي سالم، جامعة حلوان، 2009، ص07.

[4] علي محمد رحومة، الإنترنت والمنظومة التكنواجتماعية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص75.

وهي أيضا قنوات تواصلية تخلق بيئة اجتماعية افتراضية مفتوحة قادرة على الابتكار دون المساس بشكل هذه البيئة مع صعوبة تحديد الهدف لهذه الخلايا الاجتماعية المبتكرة من خلال التطور التقني والمعلوماتي [1].

كما تعد أيضا عبارة عن موقع افتراضي يقدم مجموعة من الخدمات للمستخدمين مثل المحدثات الفورية والرسائل النصية الخاصة والتدوين ومشاركة الفيديوهات والملفات وغيرها من الخدمات ومن أشهرها الفيسبوك وتويتر [2].

وفي تعريف آخر هي مصطلح يطلق على مجموعة من المواقع تتواجد على شبكة الإنترنت وظهرت مع الجيل الثاني للويب، لتكوين حلقات اجتماعية بين الأفراد في بيئة مجتمع افتراضية تجمعهم حسب مجموعة من الاهتمامات أو الانتماءات كـ (بلد، جامعة، مدرسة، شركة... إلخ) يتم ذلك عن طريق الخدمات التي تقدمها الشبكة الاجتماعية الفرق بين بينها وبين الحياة اليومية اليومية أنها تتم عبر الإنترنت وهي تضم مواضيع خاصة وعامة من كتابات وصور وأفلام وتعارف[3].

يتّضح من مختلف التعريفات أنها تركّز على الطابع الافتراضي للعلاقات التي تنشأ بين المستخدمين، حيث تُبنى التفاعلات الاجتماعية بعيدًا عن الهويات أو القوميات المحددة، كما لا ترتبط بإطار مادي ملموس، بل تتم عبر الفضاء المعلوماتي الذي أتاحته شبكة الإنترنت. وتتأسس العضوية ضمن هذه التجمعات الافتراضية من خلال استخدام تقنيات الولوج إلى فضاءات الإنترنت.

ثانيا: واقع أبجدية "تيفيناغ" في شبكات التواصل الاجتماعي

تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع استخدام حرف "تيفيناغ" في شبكات التواصل الاجتماعي، وقد اعتمدت في ذلك على الاستمارة الرقمية التي وجهت إلى عدد من مستخدمي اللغة الأمازيغية في مختلف شبكات التواصل الاجتماعي، من أجل الحصول على مجموعة من المعطيات والمعلومات، وقمت بتفريغها وتحويها إلى جداول ومبيانات وتحليلها.

أـ توصيف عينة الدراسة:

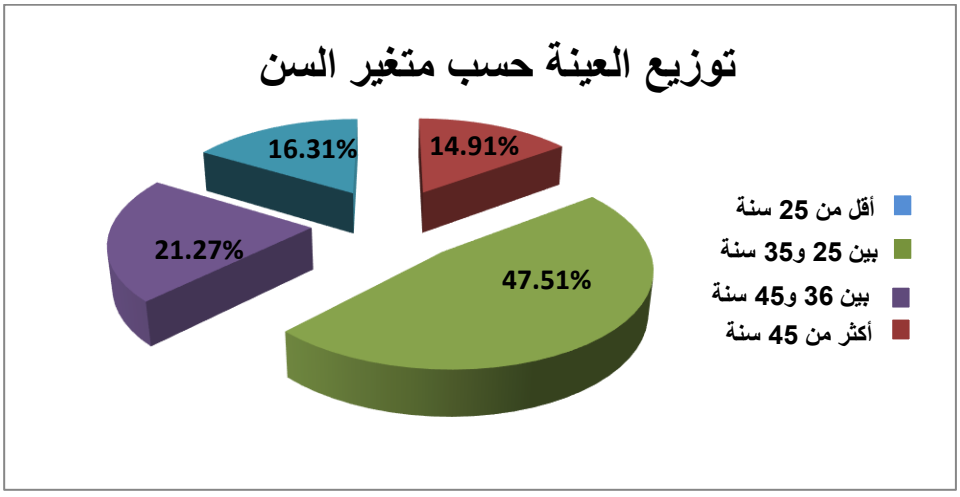
بلغ عدد المبحوثين الذين شاركوا في الدراسة 503 شخصا، منهم 73.95% من جنس الذكور، و26.05% من الإناث؛ هذا التباين لا يدل على أن الذكور هم الأكثر استخداما للإعلام الجديد من الإناث، وإنما هذا راجع إلى أن الذكور أكثر اهتماما بموضوع البحث. ويمكن تبيان ذلك كما يالي:

[1] عبد الوهاب بن عبد العزيز الحداد، وسائل التواصل الاجتماعي والعربية الفصحى، مجلة الضاد، 2017، ص40.
[2] مصطفى يوسف كافي، الإعلام التربوي والتعليمي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1 ، 2015، ص208.
[3] شيماء عبد الحليم وأخرون، فريق عمل جوهرة المعرفة، الشبكات الاجتماعية، قسم الوثائق والمكتبات والمعلومات، جامعة القاهرة، 2010، ص 8- 5.

الجنس	التكرار	النسبة المئوية (%)
ذكر	372	73.95%
أنثى	131	26.05%
المجموع	503	100 %

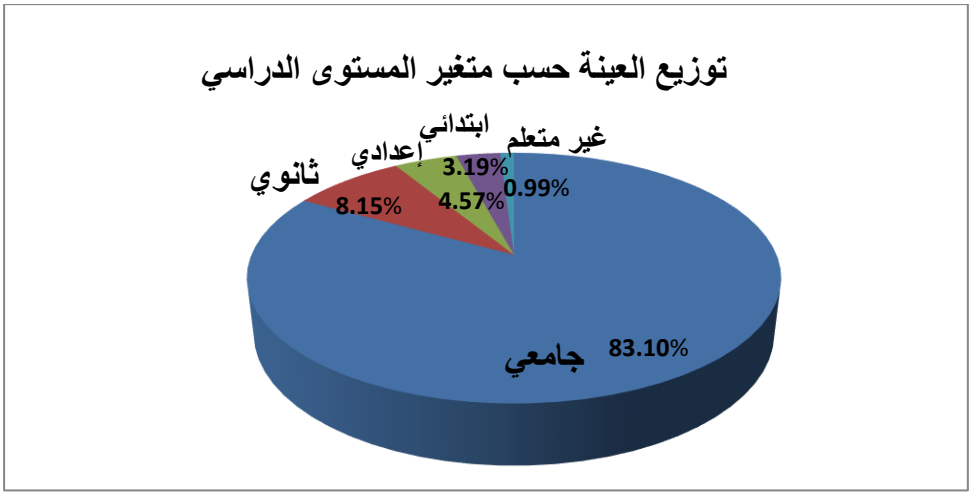
وتتراوح أعمار، ما يقارب نصف المبحوثين، بين 25 و35 سنة، وذلك بنسبة بلغت 47.91%، والبقية جاءت موزعة بشكل متباين، حيث شكلت الفئة التي تتراوح أعمارها بين 36 و45 سنة نسبة % 21.27، بينما حلت الفئة التي يزيد عمرها عن 45 سنة في المرتبة الثالثة، وذلك بنسبة % 16.31، أما الفئة التي يقل عمرها عن 25 سنة فقد شكلت نسبة 14.91% فقط.

ويعني هذا إقبال الشباب، خاصة من هم في الثلاثينيات من عمرهم، على مختلف وسائل الإعلام الجديدة بنسبة كبيرة، مقارنة مع باقي الفئات العمرية الأخرى، التي تستخدم هذه الوسائل بدرجات متفاوتة.



أما المستوى الدراسي، فنرى أن نسبة 83.10% من المبحوثين وصل إلى الجامعي، ونسبة 8.15% الثانوي التأهيلي، أما الإعدادي فيبلغ نسبة % 4.57، في حين أن الابتدائي لم يتجاوز نسبة 3.19%، أما نسبة % 0.99 منهم فهم غير متعلمين.

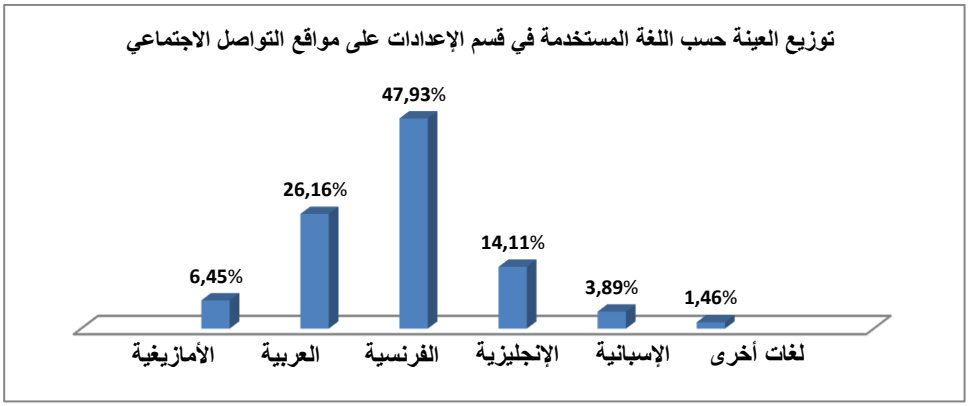
هذا يعني أن أكثر مستعملي مختلف وسائل الإعلام الجديد يمثلهم فئة الجامعيين، ويدل ذلك على أن هذه الفئة هي التي تبحث وتتواصل وتتفاعل... أكثر من الفئات الأخرى لكونها وصلت إلى مستوى تعليمي عال مكنها من التجاوب بهذه النسبة مع موضوع البحث.



من جهة أخرى، كشفت نتائج الدراسة الميدانية أنه تمت من لم يلج الأقسام الدراسية نهائيا إلا أنه يستخدم وسائل الإعلام الجديد، وهذا ما نلاحظه بشكل خاص لدى كبار السن؛ حيث نجد عدد كبير منهم يستخدمون هذه الوسائل (فيسبوك، واتساب، تيكتوك...) رغم عدم ولوجهم الأقسام الدراسية، ويتواصلون من خلالها، في غالب الأحيان، بالرسائل الصوتية أو عبر تقنية الفيديو.

ب ـ اللغة المفضلة في إعدادات شبكات التواصل:

لقد كشفت نتائج الدراسة أن اللغة المستخدمة في قسم الإعدادات على مواقع التواصل الاجتماعي متباينة؛ حيث جاءت الفرنسية في مقدمة هذه اللغات بنسبة بلغت 47.93%، متبوعة باللغة العربية بنسبة وصلت إلى 26.16%، ثم الإنجليزية بنسبة 14.11%، وبعدها الأمازيغية بنسبة 6.45%، والإسبانية ب 3.89%، أما باقي اللغات، بما فيها الهولندية والألمانية، فقد بلغت نسبة استخدامها 1.46% فقط.



تصدرت اللغة الفرنسية اللغات المستخدمة في قسم الإعدادات، من قبل أفراد العينة، على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يستعملها 394 فرد، متبوعة بالعربية بـ215 مستخدم والإنجليزية بـ116 مستخدم، ثم الأمازيغية بـ53 مستخدم فقط، والإسبانية بـ32 مستخدم، أما اللغات الأخرى، بما فيها الهولندية والألمانية، بـ12 مستخدم.

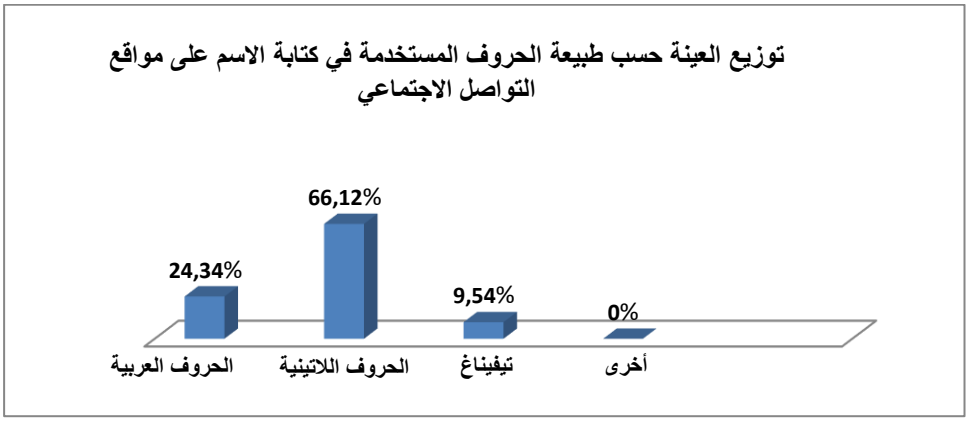
الملاحظ أن اللغة الفرنسية هي الأكثر استخداما من قبل أفراد العينة في قسم الإعدادات في مختلف وسائل الإعلام الجديد، متبوعة بالعربية ثم الإنجليزية، أما الأمازيغية فقد حلت رابعا بنسبة محتشمة، وبعدها الإسبانية وباقي اللغات الأخرى.

ويشار إلى أن استخدام اللغة الأمازيغية في قسم الإعدادات مرتفعة لدى الذكور أكثر من الإناث، كما نجد هذه الفئة على قدر من المستوى التعليمي.

ج ـ الحروف المستخدمة في كتابة الأسماء والتدوينات:

وبخصوص طبيعة الحروف المستخدمة في كتابة الاسم على مواقع التواصل الاجتماعي، فقد جاءت الحروف اللاتينية في المقدمة بنسبة بلغت 66.12%، متبوعة بالحروف العربية بنسبة 24.34%، بينما حلت الحروف الأمازيغية تيفيناغ ثالثا بنسبة 9.54% فقط.

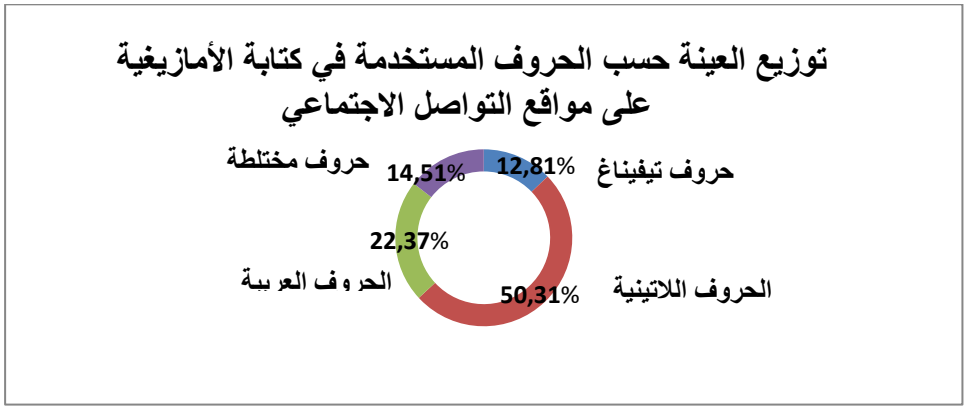
تصدر الحرف اللاتيني قائمة الحروف المستخدمة في كتابة الأسماء في مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك بـ402 مستخدم من أفراد العينة، متبوعا بالحرف العربي بـ148 مستخدم، بينما الحروف الأمازيغية تيفيناغ فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بـ85 مستخدم فقط، أغلبهم ذكور وذات مستوى تعليمي.



ويمكن تفسير هذا بكون الحرف اللاتيني هو الأسهل في الكتابة، إضافة إلى كونه من الحروف الأولى التي كانت متواجدة في مختلف الأجهزة الإلكترونية، لذلك تعود عليها مستخدمو هذه التكنولوجية الحديثة، وأصبحت مألوفة لديهم.

أما الحروف المستخدمة في كتابة الأمازيغية على مواقع التواصل الاجتماعي، فقد جاءت الحروف اللاتينية في المقدمة بنسبة 50.31%، والحروف العربية بلغت نسبتها 22.37%، واللغة الإلكترونية، المكونة من الحروف والأرقام والرموز، بلغت نسبة استخدامها 14.51%، أما الحروف الأمازيغية تيفيناغ فقد بلغت 12.81% فقط.

إن إشكالية حروف كتابة الأمازيغية، التي كانت مطروحة منذ مدة ليست بالقصيرة، حيث كانت أمام ثلاث أبجديات، وهي تيفيناغ والعربية واللاتينية، بالإضافة إلى اللغة الإلكترونية، التي تستخدم في الإعلام الجديد، وهي خليط من الحروف والأرقام والرموز. وحسب نتائج الدراسة فإن هذه الأبجدية الجديدة تفوقت على حروف تيفيناغ في كتابة الأمازيغية، حيث جاءت بعد الحروف العربية التي حلت ثانيا، واللاتينية التي جاءت في المقدمة بـ326 مستخدم.

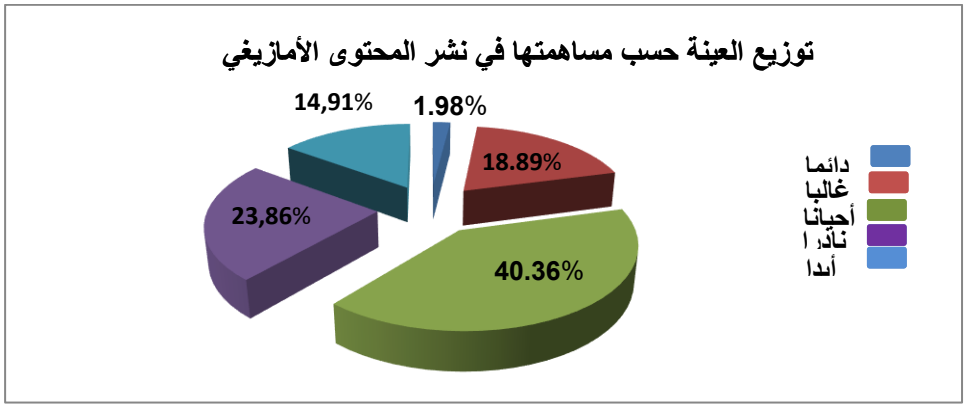


ويمكن تفسير سبب عدم اعتماد الحرف اللاتيني في كتابة الأمازيغية، كونه حديث الانتشار، وانعدامه في مجموعة من المواقع والتطبيقات، إضافة إلى عدم التمكن من استخدامه من قبل عدد كبير من الأشخاص.

د ـ مستوى حضور تيفيناغ في النشر الرقمي:

وبخصوص نشر المحتوى المكتوب بحروف "تيفيناغ" عبر مواقع التواصل الاجتماعي، يتضح لنا أن نسبة 40.36% من المبحوثين ينشرون المحتوى الأمازيغي أحيانا، ونسبة 23.86% نادرا، ونسبة 18.89% منهم

غالبا، ونسبة 14.91% لا ينشرون المحتوى الأمازيغي بشكل نهائي، حيث أجابوا بـ "أبدا"، و1.98% ينشرون دائما المحتوى المكتوب بالأمازيغية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

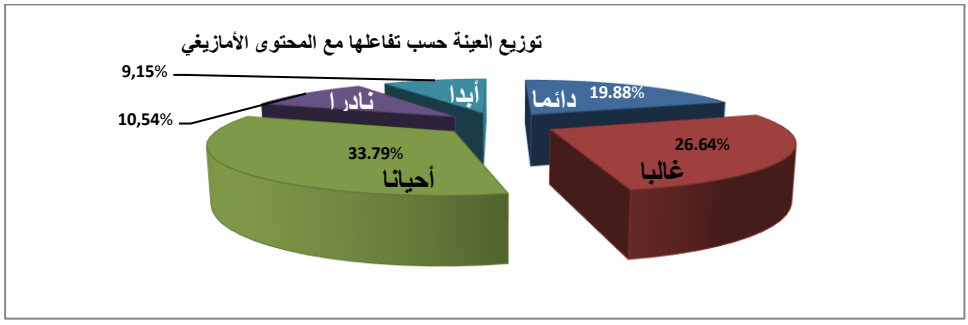


ومن خلال نتائج الدراسة نلاحظ أن أغلب المساهمين في نشر المحتوى الأمازيغي المكتوب ب"تيفيناغ" عبر وسائل الإعلام الجديد هم ذكور وعلى قدر من المستوى التعليمي، ومرد ذلك إلى وعيهم بأهمية الأمازيغية، ثقافة وفكرا ولغة، في تشكيل هوية الفرد والمجتمع وحفظها.

هـ ـ التفاعل مع المحتوى المكتوب بتيفيناغ:

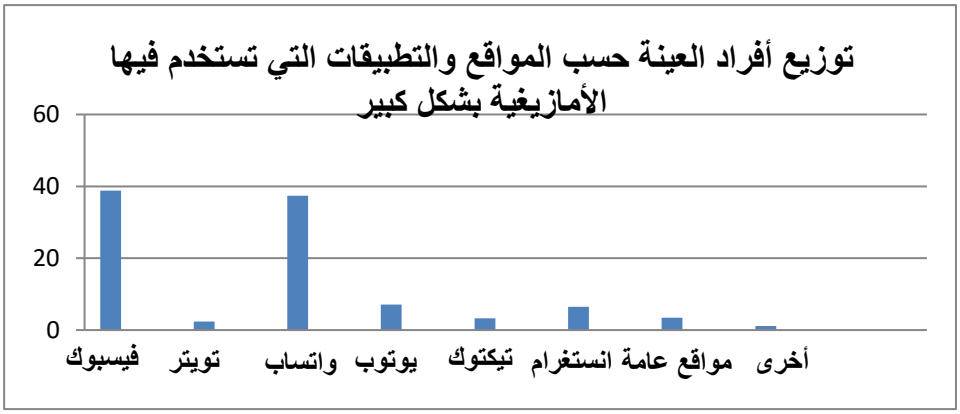
وبخصوص التفاعل مع المحتوى الأمازيغي المنشور في مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، فإن نسبة 33.79% من المبحوثين يتفاعلون مع المحتوى الأمازيغي أحيانا، و26.64% منهم غالبا، و19.88% دائما، أما 10.54% نادرا، في حين 9.15% لا يتفاعلون نهائيا، حيث أجابوا بأبدا.

فالملاحظ أن مستخدمي الأمازيغية في وسائل الإعلام الجديدة يتفاعلون مع المحتوى الأمازيغي المكتوب بتيفيناغ بشكل متباين، ونجد فئة الذكور ذات المستوى التعليمي الجامعي، هي الأكثر تفاعلا، وذلك راجع إلى وعيهم بأهمية اللغة الأم في تشكيل الهوية.



ونجد هذه الفئة أيضا هي الأكثر نشرا للمحتوى الأمازيغي، ثقافة وفكرا ولغة، في وسائل الإعلام الجديد، والأكثر استخداما لهذه الوسائل؛ لأن هذه الفئة كثيرا ما تحتاج إلى التواصل، ومعرفة الجديد، ومشاركة الرأي مع الآخر ومشاهدة مقاطع الفيديو والصور، سواء من أجل الاستفادة أو التسلية وتزجية وقت الفراغ.

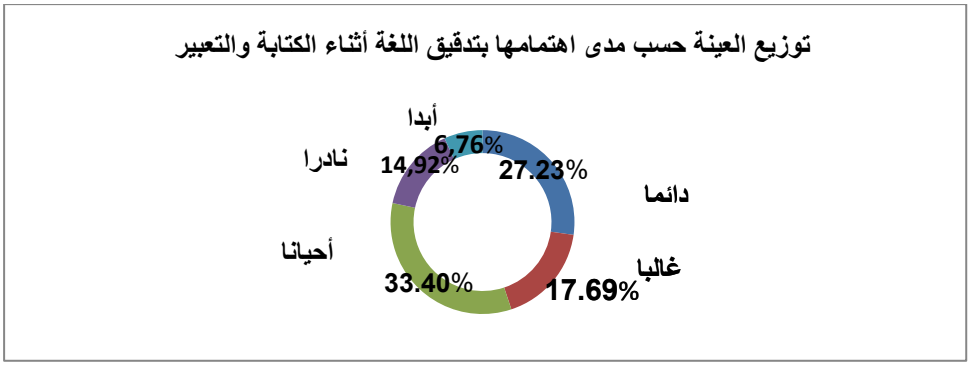
أما المواقع والتطبيقات التي تستخدم فيها الأمازيغية بشكل كبير، فقد اتضح أن نسبة 38.79% من أفراد العينة يستخدمون تيفيناغ في الفيسبوك أكثر من غيره، متبوعا واتساب بنسبة بلغت 37.41%، ثم يوتوب بـ7.07%، وبعده انستغرام بـ6.51%، والمواقع العامة بنسبة 3.44%، وتيكتوك بنسبة 3.25 %، وتويتر بنسبة 2.42 %، أما المواقع الأخرى، بما فيها جوجل وتليغرام، فقد بلغت نسبة 1.11 % فقط.



ويمكن تفسير هذه النتائج بكون موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك وتطبيق التراسل الفوري واتساب، اللذان تستخدم فيهما الحروف الأمازيغية "تيفيناغ" بشكل كبير، هما الأكثر انتشارا واستخداما على الصعيد الدولي، وبذلك فإنهما الأكثر استخداما لمعظم اللغات.

و- تدقيق اللغة الأمازيغية في الكتابة الرقمية:

أما الاهتمام بتدقيق اللغة الأمازيغية أثناء الكتابة والتعبير عبر وسائل التواصل الاجتماعي، اتضح أن نسبة أفراد العينة الذين يدققون اللغة أحيانا فقط أثناء الكتابة والتعبير بها عبر مواقع التواصل الاجتماعي بلغت 33.40%، أما من يدققونها بشكل دائم بلغت نسبتهم 27.23%، بينما الفئة التي تهتم بذلك غالبا فقد بلغت نسبتهم 17.69%، أما من يهتم بذلك بشكل نادر فنسبتهم 14.92 %، أما الفئة التي لا تهتم أبدا بتدقيق اللغة أثناء الكتابة والتعبير عبر مواقع التواصل الاجتماعي 6.76% فقط.



وقد أسفرت نتائج الدراسة أن الذكور هم الأكثر اهتماما بتدقيق لغتهم أثناء الكتابة والتعبير بها عبر مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، حيث بلغت نسبتهم 53% أما النساء فنسبتهم 47% فقط.

ز- معوقات استخدام تيفيناغ في الفضاء التواصلي:

وعن أسباب عدم استخدام أبجدية "تيفيناغ" في مواقع التواصل الاجتماعي، فقد جاءت هذه الأسباب بنسب متفاوتة، حيث عبر 34.65% من أفراد العينة بأنهم يواجهون صعوبات في التواصل مع أشخاص لا يتقنون الحروف الأمازيغية في المقدمة، و22.77% يواجهون مشاكل تقنية، بينما 20.79% منهم لا يتقنون كتابة الأمازيغية، و10.89% لا يستخدمونها لأسباب أخرى، أما 6.94% يرون أن الحروف الأمازيغية غير مناسبة لهذه التكنولوجيا الجديدة، و1.98% لا يتقنون الأمازيغية، ونفس النسبة أجابوا بأن الحروف الأمازيغية غير متوفرة في هذه المواقع.

الأسباب التي جعلت أفراد العينة لا يستخدمون "تيفيناغ" في مواقع التواصل الاجتماعي	التكرار	النسبة المئوية
تيفيناغ غير متوفر في هذه المواقع	2	1.98%
لا أتقن كتابة تيفيناغ	21	20.79%
تيفيناغ غير مناسبة لهذه التكنولوجيا الجديدة	7	6.94%
لأسباب تقنية	23	22.77%
أواجه صعوبات في التواصل مع أشخاص لا يتقنون تيفيناغ	35	34.65%
لا أتقنها	2	1.98%
أخرى	11	10.89%
المجموع	**101**	**100%**

أوضحت نتائج الدراسة أن أسباب عدم استخدام الحروف الأمازيغية من قبل عدد من أفراد العينة متباينة ومتنوعة ومختلفة، ولعل أهمها مواجهة صعوبات في التواصل مع أشخاص لا يتقنونها، ويمكن تفسير هذا بكون مواقع التواصل الاجتماعي فضاء شاسع، يجمع مختلف الأجناس والألسن، ويحتاج لغة عالمية من أجل التواصل مع الأخر بشكل سهل وسلس.

ثالثا: مناقشة النتائج وتفسيرها

أ ـ الحضور الرمزي مقابل الفعلي لأبجدية تيفيناغ

تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن الحضور الفعلي لأبجدية تيفيناغ في شبكات التواصل الاجتماعي لا يزال محدودًا، على الرغم من رمزيتها القوية في الوجدان الثقافي والهوياتي الأمازيغي. فالنسب المتدنية لاستخدام تيفيناغ في إعدادات الحسابات، أو في كتابة الأسماء، أو حتى في إنتاج المحتوى الأمازيغي، تُفصح عن وجود فجوة بين الاعتزاز الرمزي بهذه الأبجدية وبين استخدامها اليومي كوسيلة تواصل. وهذا ما يدفعنا إلى طرح تساؤل جوهري: هل تحضر تيفيناغ في الفضاء الرقمي بوصفها رمزًا ثقافيًا وهوية أكثر منها أداة تواصل فعالة؟

إن النسبة العالية من الذكور المتعلمين الذين يستخدمون تيفيناغ، مقابل ضعف استخدامها من طرف الإناث والفئات ذات التعليم المتدني، تعزز هذا الطرح. إذ يبدو أن حضور تيفيناغ يتطلب قدرًا من الوعي الثقافي واللغوي والتمكن من آليات استخدامها، وهو ما لا يتوفر لدى جميع المستخدمين.

ب ـ التحديات التكنولوجية والاجتماعية لاستخدام "تيفيناغ"

من خلال تحليل المعطيات، يتبين أن استخدام "تيفيناغ" يعترضه عدد من التحديات ذات الطابع التقني والاجتماعي، يمكن تصنيفها كما يلي:

أولًا: التحديات التكنولوجية: يمكن اجمال هذه التحديات في غياب الدعم البرمجي الكامل لحرف "تيفيناغ" في معظم المنصات الاجتماعية وتطبيقات الهاتف. وعدم توفر لوحة مفاتيح خاصة بتيفيناغ بشكل افتراضي في بعض الأجهزة. إضافة إلى صعوبات في الكتابة والعرض، مثل مشاكل الترميز أو غياب الخطوط المناسبة.

ثانيًا: التحديات التعليمية والمعرفية: وتتمثل هذه التحديات في ضعف التكوين في حرف "تيفيناغ"، خاصة لدى الأجيال التي لم تتلق تعليمًا نظاميًا بالأمازيغية. وعدم التمكن من قواعد الكتابة بتيفيناغ، حتى من طرف الناطقين بالأمازيغية. وكذا غياب محتوى تعليمي تفاعلي يمكن أن يسهل تعلم تيفيناغ واستخدامه في السياقات الرقمية.

ثالثًا: التحديات التواصلية والاجتماعية: من قبيل صعوبات التواصل مع جمهور أوسع بسبب محدودية عدد المتقنين لتيفيناغ. واعتقاد بعض المستخدمين بأن تيفيناغ غير ملائمة للتكنولوجيا الحديثة (حسب ما صرّح به 6.94% من العينة). علاوة عن التوجه نحو لغات أكثر شيوعًا لضمان التفاعل والانتشار، وهو ما يبرر الإقبال على اللاتينية والعربية.

هذه التحديات تضعنا أمام إشكالية مركبة يمكن صياغتها على الشكل التالي: رغم توفر الوعي الرمزي والثقافي، فإن العقبات التقنية والتعليمية والاجتماعية لا تزال تشكل حاجزًا دون اندماج فعلي لأبجدية تيفيناغ في الممارسات الرقمية اليومية.

ج ـ آفاق تطوير استخدام تيفيناغ في التواصل الرقمي

أمام هذا الوضع، تبرز مجموعة من الآفاق والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تعزيز الحضور التواصلي لأبجدية "تيفيناغ".

أولًا: على المستوى المؤسساتي: مثل إدراج تعليم تيفيناغ الرقمي في البرامج الدراسية والتكوينات المستمرة. ودعم برامج محو الأمية الرقمية باللغة الأمازيغية، خصوصًا لدى الكبار غير المتعلمين. إضافة إلى تشجيع مبادرات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والمؤسسات ذات الصلة على تطوير أدوات رقمية موجهة.

ثانيًا: على المستوى التكنولوجي: كتطوير لوحات مفاتيح مرنة وسهلة الاستخدام تدعم تيفيناغ. وإدماج تيفيناغ بشكل أفضل في إعدادات المنصات العالمية (فيسبوك، واتساب، إنستغرام...). وكذا دعم مشاريع الذكاء الاصطناعي والتعرف على النصوص بالأمازيغية، لجعلها أكثر تفاعلية.

ثالثًا: على المستوى الثقافي والمجتمعي: من قبيل تنظيم حملات رقمية تحسيسية تشجع على استخدام تيفيناغ في التدوين والتعليق والنشر. وإنتاج محتويات بصرية وصوتية (فيديوهات، إنفوغرافيك، قصص...) باستخدام تيفيناغ لتقريبها من المستخدم. إضافة تعزيز حضور تيفيناغ في الفنون الرقمية، مما يمنحها جاذبية بصرية وهوية فنية حديثة.

وعموما فقد كشفت الدراسة عن مفارقة واضحة: قوة الرمز وضعف الأداء التواصلي لحرف تيفيناغ في فضاء رقمي يفترض الانفتاح والدمج. فاللغة الأمازيغية، رغم ما تحقق لها من مكتسبات قانونية ورمزية، ما تزال بحاجة إلى تمكين حقيقي في ميدان التواصل الرقمي.

ويبدو أن تحقيق هذا التمكين يمرّ عبر مسارات تعليمية وتقنية وتوعوية متكاملة، لا تعيد فقط الاعتبار لحرف تيفيناغ، بل تكرسه أيضًا كأداة فعالة للتواصل والمشاركة في الفضاء العام.

خاتمة:

يتضح من خلال هذه الدراسة أن حضور أبجدية تيفيناغ في شبكات التواصل الاجتماعي لا يزال محتشمًا، رغم الجهود المبذولة على المستوى المؤسساتي لاعتمادها رسميًا في مجالات التعليم والإعلام منذ سنة 2003. فقد أظهرت المعطيات الميدانية أن أغلب المستخدمين يفضلون الحروف اللاتينية والعربية عند التعبير باللغة الأمازيغية، في حين لا تزال تيفيناغ تمثل خيارًا ثانويًا أو رمزيًا لدى فئة محدودة من المستعملين، يغلب عليهم الذكور وذوو المستوى التعليمي الجامعي.

وقد كشفت الدراسة أن الإشكالات المرتبطة بعدم استخدام تيفيناغ متعددة، وتتراوح بين صعوبات تقنية، وعدم التوفر على الدعم الرقمي الكافي، إلى جانب تحديات التواصل مع جمهور عريض غير متمكن من هذه الأبجدية. كما أن منصات التواصل الاجتماعي نفسها لا توفر دائمًا خيارات كافية لتيسير استعمال تيفيناغ، سواء من حيث الخطوط أو أدوات الكتابة أو حتى تدقيق اللغة.

وفي المقابل، لوحظ أن هناك مؤشرات على وعي متزايد بأهمية استخدام هذه الأبجدية كرافعة لهوية ثقافية ولغوية مميزة، خاصة لدى فئة الشباب الجامعي، مما يفتح آفاقًا واعدة أمام إمكانية تعزيز حضور تيفيناغ في الفضاء الرقمي، شرط توفير دعم مؤسساتي وتقني أكثر فاعلية، وتشجيع الإنتاج الرقمي باللغة الأمازيغية بحروفها الأصلية.

لذلك، يجب العمل على دعم تطوير أدوات رقمية (لوحات مفاتيح، تدقيق لغوي، خطوط متوافقة) تسهل الكتابة بتيفيناغ في مختلف المنصات. وتنظيم حملات تحسيسية بأهمية استخدام تيفيناغ في الفضاء الرقمي، خصوصًا بين فئة الشباب. وكذا إدماج الحرف الأمازيغي في التكوينات الرقمية والتعليمية المتعلقة بالإعلام الجديد. إضافة إلى تشجيع المحتوى الأمازيغي المبدع المكتوب بتيفيناغ، خاصة في مجالات الثقافة والفن والتربية الرقمية.

إن مستقبل تيفيناغ في العصر الرقمي يظل رهينًا بتكامل الجهود بين المستخدمين، والمطورين، والمؤسسات التربوية والثقافية، من أجل جعل هذه الأبجدية ليس فقط رمزًا للهُوية، بل وسيلة يومية للتواصل والمعرفة في زمن الرقمنة.

لائحة المصادر والمراجع

- أمينة عادل سليمان السيد، هبة محمد خليفة عبد العال، الشبكات الاجتماعية وتأثيرها على الأخصائي والمكتبة، دراسة شاملة للتواجد والاستخدام لموقع الفيسبوك، مكتبة، د.شوقي سالم، جامعة حلوان، 2009.
- عبد الوهاب بن عبد العزيز الحداد، وسائل التواصل الاجتماعي والعربية الفصحى، مجلة الضاد، 2017.
- علي محمد رحومة، الإنترنت والمنظومة التكنواجتماعية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
- محمد الشامي، إشكالية الكتابة الأمازيغية، أعمال الدورة الأولى لجمعية الجامعة الصيفية بأگادير، مطبعة فضالة، المحمدية، ط 1، 1982م.
- محمد شفيق، الدارجة المغربية مجال توارد بين الامازيغية والعربية، مطبعة المعارف الجديدة، 1999، ص.62-61.
- مصطفى يوسف كافي، الإعلام التربوي والتعليمي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015.
- شيماء عبد الحليم وآخرون، فريق عمل جوهرة المعرفة، الشبكات الاجتماعية، قسم الوثائق والمكتبات والمعلومات، جامعة القاهرة، 2010.

اللغة العربية في ضوء المشهد اللغوي الحضري: دراسة لأسماء المقاهي بمدينة تاوريرت بالمغرب

حاتم البوعناني
طالب باحث بسلك الدكتوراه
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الأول بوجدة
المغرب

الملخص

تُعدُّ اللغة أداة أساسية في التعبير عن الهويات الاجتماعية والثقافية داخل الفضاء الحضري، إذ تعتبر المدينة فضاءً مركبا تُنتَج فيه اللغة وتُعاد صياغتها عبر الممارسات اليومية، والعلاقات الاجتماعية، والرموز البصرية والكتابية (مثل اللافتات، وأسماء الشوارع، وأسماء المحلات التجارية، وغيرها). ومن هنا، يسعى هذا البحث إلى رصد وتحليل أسماء بعض واجهات المقاهي في مدينة تاوريرت شرق المملكة المغربية، بهدف إبراز مكانة اللغة العربية بين اللغات المستعملة داخل هذا المشهد اللغوي الحضري، وذلك اعتمادا على مقاربة سوسيو-لسانية تستند إلى علم اللسانيات الاجتماعية الحضرية. وقد توصل البحث إلى أنّ تسميات المقاهي تعكس تنوعا في اللغات المستعملة، حيث تتداخل العربية مع اللغات الأجنبية مثل الفرنسية والإنجليزية، إلى جانب استخدامٍ واسعٍ للنقل الصوتي (كتابة عربية بالحروف اللاتينية)، الذي يُظهر ميلا نحو تفضيل الحروف اللاتينية في التسميات المعروضة على واجهات المقاهي.

الكلمات المفتاحية:

الفضاء العام، مدينة تاوريرت، اللسانيات الاجتماعية، التعدد اللغوي.

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

البوعناني، حاتم. (2025، يونيو). اللغة العربية في ضوء المشهد اللغوي الحضري: دراسة لأسماء المقاهي بمدينة تاوريرت بالمغرب. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، العدد 6، المجلد 2، السنة 2، ص 454-465.

مقدمة

تعتبر المدينة فضاء غنيا يعج بالإشارات اللغوية والأيقونية التي تحمل رسائل ورموزا متنوعة. وتُمثل نقطة التقاء الثقافات واللغات والهويات، باعتبارها وجهة نهائية لحركات الهجرة والنزوح من القُرى والأرياف، وهي بذلك تثير اهتمام الباحثين من مختلف المجالات، لما تُوفّره من بيانات ودلالات تستحق الدراسة والتحليل.

ومن هذا المنظور، تشكل التسميات التجارية، بما في ذلك تسميات المقاهي، عنصرا بصريا حاملاً لمعانٍ لغوية وثقافية واجتماعية، يعكس أنماطًا من التفاعل بين المحلي والعالمي، وبين الهوية والتسويق. من هنا، يهدف هذا البحث إلى رصد اللغات المستخدمة في تسمية المقاهي في مدينة تاوريرت المغربية، وإبراز مكانة اللغة العربية ضمنها، كما يسعى لاستكشاف المعاني الاجتماعية والثقافية التي تنقلها هذه التسميات.

وسيعتمد البحث على تحليل ميداني لعينة من تسميات بعض المقاهي بالمدينة، مع تصنيفها حسب اللغة، وطريقة الكتابة، إلى جانب محاولة قراءة خلفياتها الرمزية، واستجلاء تمثلاتها للهوية والانتماء.

- **الإطار النظري للبحث**

1. إشكالية البحث:

يُحاول البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية: ما هي اللغات الموظفة في تسمية مقاهي تاوريرت؟ وماهي مُحدّدات اختيارها؟ وكيف يعكس المشهد اللغوي الحضري، من خلال أسماء المقاهي هاته، مكانة اللغة العربية وتفاعلها مع اللغات الأخرى؟

2. فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: قد تتنوع اللغات المستعملة في تسميات المقاهي بمدينة تاوريرت، بالنظر للتعدد الثقافي والاجتماعي في المدينة، وتأثيرات العولمة والتواصل مع الثقافات الأخرى.

الفرضية الثانية: يُفترض أن تحتل العربية الفصحى مكانة مركزية في تسميات المقاهي بتاوريرت، بالنظر لرمزيتها الدينية والثقافية، فضلا عن كونها اللغة الرسمية الأولى للبلد. فهي "اللغة الأولى للمغاربة وللعرب وللمسلمين".[1]

3. مصطلحات البحث

دراسات المشهد اللغوي (Linguistic Landscape): يعتبر من المجالات الحديثة في الدراسات اللسانية، ويهتم بـــ "دراسة اللغة المستعملة في اللافتات بالطرق العامة ولوحات الإعلانات وأسماء الشوارع

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، اللغة والبيئة، منشورات الزمن (38)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003، ص 6.

وأسماء الأماكن واللافتات المستعملة في المحال التجارية، إضافة إلى اللافتات العامة المعروضة في المباني الحكومية."[1] فهو يُركّز على التمثيل اللساني في الفضاءات العامة، من خلال دراسة العرض المرئي للغة المكتوبة إلى جانب تفاعل الناس مع هذه اللافتات.[2]

المجال الحضري: هو مختلف أنماط المجال العامة والخاصة التي يمارس فيها السكان الحضريون حياتهم العادية. وهذا المجال ليس مجالا مجردا، بل هو مجال مبني ماديا وذهنيا في الوقت نفسه.[3]

التعدد اللغوي: ظاهرة لغوية عامة تُشير إلى تعايش أكثر من لغة ضمن جماعة بشرية معينة.[4]

اللسانيات الاجتماعية الحضرية (sociolinguistique urbaine) : هي إحدى فروع اللسانيات الاجتماعية، وتهتم بدراسة الاستخدامات اللغوية داخل الوسط الحضري. إذ "تُعدُّ المدينة تجمعا سكنيا هائلا ومختبرا لعادات لغوية مغرية للملاحظة والتتبع والدراسة.[5]

المقهى: يعتبر المقهى "مكانا ثالثا" (Third place) كمكان آخر غير البيت والعمل، وقد ورد مصطلح "المكان الثالث" لأول مرة عند عالم الاجتماع الأمريكي "راي أولدنبورغ" (Ray Oldenburg) (1932 - 2022)، في كتابه "المكان الجيد العظيم" (The Great Good Place) الذي نُشر سنة 1989، وفيه قام بتحديد أماكن من هذا النوع عبر تاريخ البشرية. ويمكن تعريفه باعتباره "أحد تلك الأماكن التي ساهمت، عبر التاريخ، في خلق مشاعر التآلف، والعيش المشترك، والإحساس بالارتياح الذي يستمدّه البشر من تواجده مع الآخر. فالمقاهي والمكتبات أو صالونات الحلاقة تجمع بين أشخاص من مشارب مختلفة في جوّ يخلو من ضوابط الرّسميات."[6]

4. مجال البحث

تعتبر مدينة تاوريرت إحدى المدن الكبرى بالجهة الشرقية للمغرب، وهي عاصمة إقليم تاوريرت. ويبلغ

[1] صالح ناصر الشويرخ، قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، ط 1، 2017، ص 145.

[2] المرجع نفسه، ص 150.

[3] عبد الرحمن المالكي، الثقافة والمجال دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب، منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ظهر المهراز، فاس، ط1، 2015، ص 54 (بتصرف).

[4] ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية: دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، يناير 1993، ص 35، (بتصرف).

[5] عبد الكريم بوفرة، علم اللغة الاجتماعي: مدخل نظري، منشورات الألوكة، 2015، ص 15، (بتصرف).

[6] الأماكن الثالثة، فضاءات المواطنة الكاملة، موقع اليونسكو، (28 مارس 2023)، تاريخ الولوج: 14 ديسمبر 2024، على الرابط: https://courier.unesco.org/ar/articles/alamakn-althaltht-fdaat-almwatnt-alkamlt.

عدد سكانها نحو 157 220 نسمة (حسب إحصاء 2024)، [1] فيما بلغت نسبة التمدن بإقليم تاوريرت سنة 2024 حوالي 66.1 %.[2]

- **الإطار التطبيقي للبحث:**

1. منهجية البحث:

بالنظر لطبيعة الموضوع ذي الصلة بين اللغة والمجتمع، فقد اعتُمِد منهج اللسانيات الاجتماعية في تحليل التسميات، حيث تم اختيار عينة تتكون من 23 تسمية لمقاهٍ موزعة على أحياء مختلفة في مدينة تاوريرت. تعتمد منهجيتنا في جمع البيانات على تقنية الملاحظة، وذلك عبر "مشاهدة الظواهر ومعاينتها في مكانها، بهدف فهمها والقدرة على تفسيرها."[3]

2. التحليل

شملت العينة تسميات المقاهي الآتية:

جدول رقم 1: اللغات المستخدمة في تسمية المقاهي

اسم المقهى (كما هو على الواجهة)	اللغات (أو الحروف) المستعملة				
	العربية	اللاتينية			
		نقل صوتي[4]	الفرنسية	الإنجليزية	الإسبانية/ الإيطالية
القصبة – Al kasaba	X	X			
المواعيد – Al Mawaid	X	X			
باربيس – Barbès	X		X		
دمشق – Damas	X		X		
موريتانيا - Mauritania	X		X		
كلاسيكو – Classico	X				X
Ali Baba		X			
Alworoud		X			
Oued Za		X			
Ousraf		X			
El Bassatine		X			

[1] السكان القانونيون لعمالة وأقاليم جهة الشرق حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024، المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية لجهة الشرق، (نونبر 2024)، تاريخ الولوج: 14 ديسمبر 2024، ص 5، على الرابط: https://www.hcp.ma/region-oriental/docs/AHMesfichiers/Oriental_Note%20sur%20la%20population%20legale%20RGPH%202024_Arabe.pdf

[2] المرجع السابق، ص 7.

[3] الزهرة الخمليشي، البحث الميداني: مراحله، خطواته وتقنياته، سليكي أخوين، طنجة، نونبر 2018، ص 65، (بتصرف).

[4] تُعرف هذه الظاهرة في الدرس اللساني باسم "الرومنة" (Romanization).

اسم المقهى (كما هو على الواجهة)	اللغات (أو الحروف) المستعملة				
	العربية	اللاتينية			
		نقل صوتي4	الفرنسية	الإنجليزية	الإسبانية/ الإيطالية
Tadi Bont		X			
Bruxelles			X		
Hanover1			X		
Istanbul2			X		
la belle vue			X		
La Défense			X		
Mogador3			X		
Arwa Palace		X		X	
Black Star				X	
New York				X	
La Bella					X
La Luna					X

في هذا الجدول، تمّ تصنيف التسميات الموظفة في المقاهي وفق معيارين أساسيين: نظام الكتابة واللغة الأصلية للتسمية.

أولاً، تم تخصيص خانة مستقلة للكتابة العربية، حيث أُدرجت فيها جميع التسميات المكتوبة بالحروف العربية، بغض النظر عن اللغة التي تنتمي إليها لفظا أو معنى.

ثانيا، خُصّصت الخانة الثانية للكتابة اللاتينية، وقُسّمت داخليا إلى خانات فرعية (نقل صوتي، الفرنسية، الإنجليزية، الإسبانية/الإيطالية). وتضمّ خانة "النقل الصوتي" التسميات العربية التي كُتبت بحروف لاتينية دون ترجمة.

[1] رغم أن الكلمة تُشير إلى مدينة ألمانية (Hannover)، إلا أن الشكل المستخدم (Hanover) هو الشكل المعتمد في اللغة الإنجليزية، لذلك تم تصنيفها ضمن خانة الإنجليزية.

[2] بما أن التسمية الموظفة مكتوبة بدون الحرف التركي المنقوط (İ) (İstanbul)، فهي هنا لا تعكس النظام الإملائي التركي، بل تُستعمل بصيغتها العالمية المتداولة، ومن ثمّ ارتأيت وضعها في خانة الفرنسية (الأقرب إلى التداول اللغوي المحلي في السياق المغاربي -عامة-، حيث تُنطق وتُستخدم هذه التسمية غالبا وفق النمط الفرنسي).

[3] هو الاسم التاريخي القديم لمدينة الصويرة المغربية، وقد وُضعتْ في خانة الفرنسية اعتمادا على ورودها أكثر في السياق الفرنسي.

أ. الجانب اللغوي:

يتكون اسم المقهى -غالبا- من كلمتين، فهو مركب إسنادي يتضمن كلمة "مقهى" زائد إسناد أو إضافة أو وصف.[1] ويُلاحظ من خلال العينة المذكورة أن هناك تنوعا نسبيا في اللغات المستعملة في أسماء المقاهي، مع غلبة واضحة للتسميات المكتوبة بالحرف اللاتيني (خاصة الفرنسية)، سواء بطريقة النقل الصوتي، أو المكتوبة باللغة الفرنسية بمفردها، أو المقرونة بلغة أخرى، فيما لا توجد اللغة العربية إلا بجانب مقابلها بالفرنسية أو بالحروف اللاتينية، إضافة إلى حضور قليل للغات الأجنبية الأخرى (الإنجليزية والإسبانية والإيطالية)، مع تسجيل غياب استخدام الأمازيغية.

يلجأ أغلب مالكي المقاهي إلى اللغة الفرنسية، سوءا أكانت الكلمة فرنسيةً بالأساس مثل (la belle vue) و(La Défense)، أو بطريقة تعتمد كتابة الحروف العربية باستعمال الحروف اللاتينية (الرّومنة)، وذلك في مثل (El Bassatine، أي "البساتين" - Alworoud، أي "الورود" - Ali Baba، أي "علي بابا")، أو بتسمية تدمج بين الحروف العربية المُرومنة والإنجليزية مثل مقهى (Arwa Palace). فيما تُشكّل اللغات الأجنبية الأخرى حضورا ضئيلا، مثل الإنجليزية (Black Star) والإسبانية (La Bella).

ب. الجانب المضموني:

يبرز استخدام الأسماء الشخصية والعائلية في تسمية المقاهي، إذ يُفضّل بعض المالكين وضع أسمائهم أو أسماء أقاربهم على الواجهة سواء بالعربية أو بلغات أخرى، مثل (Arwa، أي "أروى") و(Tadi Bont، أي "تادي بونت"، وهو الاسم العائلي للمالك)، فيما تمّ رصد تسمية واحدة لاسم أجنبي (باربيس - Barbès)، ويعود إلى الناشط السياسي والثوري الفرنسي "أرمان باربيس" (Armand Barbès) (1809-1870)، الذي تم تسمية شارع (Boulevard Barbès) في باريس تخليدا لاسمه.

ويلجأ آخرون إلى أسماء الأماكن الجغرافية الإقليمية أو الوطنية مثل (Oued Za، أي "واد زا")، الذي يُشير إلى أحد أهم وديان شرق المغرب، و(Ousraf) التي تدل على عين "وُسراف" بنواحي المدينة، حيث يقصدها العديد من المواطنين للتزوّد من مائها الطبيعي. في حين تدل تسمية (Mogador) على الاسم الذي كانت تُعرف به مدينة الصويرة المغربية، ويعود أصله إلى كلمة " أمكدول" (Ameqdūl).

ومن جهة أخرى، تتم التسمية أيضاً من خلال إيراد أسماء مدن وبلدان عربية أو عالمية، مثل (دمشق) و(موريتانيا) و(Istanbul) و(New York). إضافة إلى أماكن تاريخية أو ذائعة الصيت عالميا، كما هو بالنسبة

[1] محمد فخر الدين، قراءة سيميائية في دلالة أسماء المقاهي بالمغرب، جريدة أخبار بلادي، (2011)، نقلا عن مجلة مغرس، تاريخ الولوج: 14 ديسمبر 2024، على الرابط: https://www.maghress.com/khbarbladi/3112، (بتصرف).

لمقهى (La Défense)، حيث يعود أصل الكلمة إلى اسم تمثال "دفاع باريس" (La Défense de Paris)، الذي شُيّد سنة 1883 لتكريم الجنود الذين دافعوا عن باريس خلال الحرب الفرنسية الألمانية سنة 1870. واليوم تُعدّ منطقة (La Défense) من أكبر المناطق التجارية في فرنسا وأوروبا.

وقد يُفسّر أمر اختيار أسماء بعض المدن الأجنبية (مثل "Bruxelles" و"Hanover" وغيرها) إلى المُقيمين المغاربة بها، سوءا الذين عادوا لأرض الوطن وقرّروا تسمية محلاتهم بأسماء تلك المدن، أو ممن لا زالوا مُستقرين بديار المهجر لكنهم يستثمرون في مدنهم الأصلية.

علاوةً على ذلك، يمكن أن يكون لاختيار هذه الأسماء بُعدا تسويقيا، حيث ترتبط بعض المدن الأجنبية بصورة ذهنية إيجابية عند المستهلكين، مثل التقدم أو الحداثة أو الأناقة. ومن ثمّ، فإن توظيف هذه الأسماء قد يُسهم في جذب الزبائن، عبر إضفاء صبغة عالمية على المحل التجاري.

إذن، فـ"العلاقة بين اللغة (الاسم) والمكان (المقهى) علاقة تلازمية–تكاملية دلالية لغوية تخضع للوصف والتحليل، فالأماكن في العالم جُلّه تحمل أسماء ذات دلالات وليدة السياق التاريخي والتفاعلات الاجتماعية عبر الزمن."[1]

ج. الجانب الأيقوني:

تُزاوج معظم المقاهي بين الجانبين اللفظي والأيقوني، حيث تجمع بين "الهوية اللفظية الطباعية (المكتوب) والهوية البصرية (المرئي)"،[2] وتُسهم هذه الاستراتيجية التسويقية في خلق هوية بصرية تجارية تسعى لجذب الزبائن (يُنظر الصور في الملحق).

وبينما تتوسل أغلب المقاهي بعلامات مكتوبة (أسماء أو عناوين)، رفقة علامات مصورة، نجد بعضها بدون أية علامة مكتوبة، حيث تستغني بعض المقاهي التقليدية أو المعروفة عن العلامة المكتوبة لصالح العلامة المسموعة والمتداولة.[3]

د. مكانة اللغة العربية:

أظهرت المعطيات السابقة ضُعف تواجد اللغة العربية على واجهات المقاهي، كما أن تواجدها يقترن -غالبا- بالمُقابل الفرنسي أو اللاتيني. ويعكس هذا الأمر تأثر المشهد اللغوي الحضري بالتأثيرات الثقافية العالمية،

[1] إسلام بدران، المقاهي كحقل اجتماعي في مدينة رام الله، (رسالة ماجستير)، إشراف لينا ميعاري، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2007، ص ص 81 - 82.
[2] سعيد بنكراد، سيميائيات الصورة الإشهارية: الإشهار والتمثلات الثقافية، أفريقيا الشرق، المغرب، 2006، ص 57.
[3] محمد فخر الدين، قراءة سيميائية في دلالة أسماء المقاهي بالمغرب، جريدة أخبار بلادي، (2011)، نقلا عن مجلة مغرس، تاريخ الولوج: 14 ديسمبر 2024، على الرابط: https://www.maghress.com/khbarbladi/3112، (بتصرف).

حيث يسود الاعتقاد الشائع بأن استخدام اللغات الأجنبية، ولا سيما الفرنسية، يمنح المقاهي طابعا عصريا وجاذبية تسويقية أكبر.

ولا يقتصر هذا الأمر على المقاهي فقط، فـ"استعمال اللغة الأجنبية والحرف اللاتيني والدارجة يشمل أيضا كتابة لافتات الأزقة والشوارع والمحلات التجارية الأخرى ولوحات مكاتب الشركات والمقاولات وغيرها."[1] ويُعدّ هذا الأمر صورة مصغرة للوضع العام للغة العربية، الذي يتسم بالإهمال والتهميش في مختلف المجالات، بما في ذلك التعليم والإعلام والإدارة وغيرها.

ويتطلب واقع اللغة العربية فهما أعمق، من خلال الوعي بالأسباب الكامنة وراء ضعفها، والمتمثلة أساسا في الظروف السياسية والاقتصادية والعلمية المتدهورة لمُتحدِّثيها، إضافة إلى تأثير العولمة والانفتاح على الثقافات الأجنبية، والنزوع العام نحو تفضيل اللغات الأجنبية في مختلف المجالات، حيث يُنظر إليها باعتبارها أدوات تواكب التقدم والحداثة، وتُساعد -في سياق المقاهي- على الترويج التجاري وجذب الزبائن.

3. تقديم النتائج وتمحيص الفرضيات

بالنسبة للفرضية الأولى: "قد تتنوع اللغات المستعملة في تسميات المقاهي بمدينة تاوريرت."

بعد تحليل البيانات المتعلقة بتسميات المقاهي في مدينة تاوريرت، يمكن التأكيد على صحة هذه الفرضية، حيث أظهرت النتائج تنوعا ملحوظا في اللغات المستعملة (العربية، والفرنسية، والإنجليزية، والإسبانية).

وبالنسبة الفرضية الثانية: " قد تحتل العربية الفصحى مكانة مركزية في تسميات المقاهي بتاوريرت، بالنظر لرمزيتها الدينية والثقافية، فضلا عن كونها اللغة الرسمية الأولى للبلد. فهي اللغة الأولى للمغاربة وللعرب وللمسلمين".

تشير النتائج المستخلصة إلى أن اللغة العربية لا تحتل مكانة مركزية كما تم افتراضه. حيث تُوظّف أغلب المقاهي اللغات الأجنبية (أو الحروف اللاتينية)، خاصة الفرنسية. ويعكس هذا الأمر توجّها عامّا ينظر إلى اللغات الأجنبية باعتبارها الأداة الفعالة في استقطاب الزبائن. وهو ما أكدته دراسة سابقة تناولت مقاهي مدينة وجدة بشرق المغرب، حيث أظهرت نتائج مشابهة فيما يتعلق بغلبة استخدام اللغات الأجنبية على حساب اللغة العربية في تسميات المقاهي، خاصة تلك التي تتواجد في واجهات الشوارع الرئيسية.[2]

[1] عبد العلي الودغيري، اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 1434 هـ - 2013 م، ص ص 73 – 74، (بتصرف).
[2] Abdelkader Berhili, La dénomination des salons de café à Oujda: entre places publiques et identification sociale. Applied Linguistics. Vol. 4, no. 8 (Dec. 2020), pp.151-164.

خاتمة:

خلُص البحث إلى أن استخدام اللغات في تسميات المقاهي بمدينة تاوريرت المغربية يعكس تأثيرات اجتماعية وثقافية متعددة، حيث تتنوع اللغات المستعملة بين العربية واللغات الأجنبية مثل الفرنسية، والإنجليزية، والإسبانية. وتظل اللغة العربية حاضرة، ولكن بشكل أقل، في حين تميل مُعظم المقاهي إلى استخدام اللغة الفرنسية بشكل لافت، نظرا لكونها –في نظر من يستعملها- لغة مرموقة (langue de prestige) تحمل قيمة تسويقية أكبر في جذب الزبائن.

تعتبر المدينة فضاء خصبا للصراع اللغوي، حيث تتنافس اللغات المحلية والأجنبية على الحضور في المشهد الحضري، وتُعدّ لافتات المقاهي إحدى الأماكن التي يظهر فيها هذا التنوع والتنافس. وتحتاج اللغة العربية مجهودات لتعزيز حضورها في الفضاءات العامة، بداية من اعتزاز أهلها بها وعدم تهميشهم لها، ثم قيام السلطات الحكومية بتفعيل سياسات لغوية تشجع على استخدامها، وتحفظ مكانتها. ويُشار -في هذا الصدد- لبعض القرارات التي صدرت -في دول مُجاورة- لدعم تواجد اللغة العربية في واجهات المحال التجارية، حيث أصدرت الأردن سنة 2015 قانونا لحماية اللغة العربية رقم (35)، نصّ بموجبه على ضرورة كتابة اللافتات التجارية باللغة العربية، مع إمكانية الكتابة بلغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية، بشرط أن تكون الكتابة بالعربية أكبر حجما وأبرز مكانا.[1] كما يُشار أيضا إلى ما قامت به بلدية حي الأندلس بالعاصمة الليبية طرابلس، حيث حظرت استعمال اللغات الأجنبية على واجهات المحال التجارية.[2] ومع ذلك، فإن مثل هذه القرارات تفتح باب النقاش حول مشروعيتها ومدى قدرتها على تحقيق التوازن بين حماية اللغة الوطنية وضمان حرية الأفراد والمؤسسات في اختيار اللغة التي يرتضونها لنشاطهم التجاري، إضافة إلى فعالية مثل هذه القرارات –حال تطبيقها- وأثرها على المشهد اللغوي العام.

[1] محمد سليمان السعودي، قانون حماية اللغة العربية في المملكة الأردنية الهاشمية : الواقع والتحديات، المؤتمر الدولي الخامس للغة العربية (7-4 أيار/ مايو 2016م)،دبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 164، على الرابط (تاريخ الولوج: 14 ديسمبر 2024): https://www.alarabiahconferences.org/wp-content/uploads/2019/08/conference_research-1951658960-1500275997-2068.pdf.

[2] بلدية حي الأندلس تحظر استعمال اللغة الأجنبية في واجهات المحال التجارية، ليبيا أوبزرفر The Libya Observer، (2 أكتوبر 2024)، تاريخ الولوج: 14 ديسمبر 2024، على الرابط: https://ar.libyaobserver.ly/article/29714، (بتصرف).

لائحة المصادر والمراجع

باللغة العربية

- إسلام بدران، المقاهي كحقل اجتماعي في مدينة رام الله، (رسالة ماجستير)، إشراف لينا ميعاري، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2007.
- الأماكن الثالثة، فضاءات المواطنة الكاملة، موقع اليونسكو، (28 مارس 2023)، تاريخ الولوج: 14 ديسمبر 2024، على الرابط: https://courier.unesco.org/ar/articles/alamakn-althaltht-fdaat-almwatnt-alkamlt.
- بلدية حي الأندلس تحظر استعمال اللغة الأجنبية في واجهات المحال التجارية، ليبيا أوبزرفر The Libya Observer، (2 أكتوبر 2024)، تاريخ الولوج: 14 ديسمبر 2024، على الرابط: https://ar.libyaobserver.ly/article/29714.
- الزهرة الخمليشي، البحث الميداني: مراحلة، خطواته وتقنياته، سليكي أخوين، طنجة، نونبر 2018.
- سعيد بنكراد، سيميائيات الصورة الإشهارية: الإشهار والتمثلات الثقافية، أفريقيا الشرق، المغرب، 2006.
- السكان القانونيون لعمالة وأقاليم جهة الشرق حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024، المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية لجهة الشرق، (نونبر 2024)، تاريخ الولوج: 14 ديسمبر 2024،، على الرابط:

https://www.hcp.ma/region-oriental/docs/AHMesfichiers/Oriental_Note%20sur%20la%20population%20legale%20RGPH%202024_Arabe.pdf

- صالح ناصر الشويرخ، قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، ط 1، 2017.
- عبد الرحمن المالكي، الثقافة والمجال دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب، منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ظهر المهراز، فاس، ط1، 2015.
- عبد العلي الودغيري، اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 1434 هـ - 2013.
- عبد القادر الفاسي الفهري، اللغة والبيئة، منشورات الزمن (38)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003.
- عبد الكريم بوفرة، علم اللغة الاجتماعي: مدخل نظري، منشورات الألوكة، 2015.
- محمد سليمان السعودي، قانون حماية اللغة العربية في المملكة الأردنية الهاشمية: الواقع والتحديات، المؤتمر

الدولي الخامس للغة العربية (7-4 أيار/ مايو 2016م)، دبي، الإمارات العربية المتحدة، على الرابط (تاريخ الولوج: 14 ديسمبر 2024): https://www.alarabiahconferences.org/wp-content/uploads/2019/08/conference_research-1951658960-1500275997-2068.pdf.

- محمد فخر الدين، قراءة سيميائية في دلالة أسماء المقاهي بالمغرب، جريدة أخبار بلادي، (2011)، نقلا عن مجلة مغرس، تاريخ الولوج: 14 ديسمبر 2024، على الرابط: https://www.maghress.com/khbarbladi/3112.
- ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية: دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، يناير 1993.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Abdelkader Berhili, La dénomination des salons de café à Oujda: entre places publiques et identification sociale. Applied Linguistics. Vol. 4, no. 8 (Dec. 2020), pp.151-164.

ملحق لعينة من صورواجهات المقاهي:




SALLE DE THE
Café La bella


café La Défense


Café La Luna


CAFE MOGADOR


CAFÉ RÉSTAURANT TADI BONT


CAFE NEW YORK


ELBASSATIN


ISTANBUL
PIZZERIA

بزوغ الديمقراطية القرارية وعقلانية الإدارة

محمد كابغير
دكتور في القانون العام والعلوم السياسية
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أيت ملول
جامعة ابن زهر/أكادير
المغرب

الملخص

تسعى هذه الدراسة لإثارة نقاش إشكالات السلطة السياسية والإدارية، ولفهم أساس الديمقراطية الإدارية التي نتحدث عليها اليوم كنقيد للديمقراطية الليبرالية اثر الازمات والظروف الاستثنائية التي واجهتها. بحيث تغيير النقاش من يحكم أو من يشرع وهو نقاش أصبحت فيه للسلطة التنفيذية اليوم في مجموعة من الدولة هي التي تتدخل في مجال التشريع بدلا عن السلطة التشريعية التي هو اختصاصها التقليدي الأصيل.

الكلمات المفتاحية:

البيروقراطية، الديمقراطية الليبرالية، السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية.

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

كابغير، محمد. (2025، يونيو). بزوغ الديمقراطية القرارية وعقلانية الإدارة. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، العدد 6، المجلد 2، السنة 2، ص 466-482.

مقدمة

إن السعي نحو حياة اجتماعية عقلانية وعادلة، فكرة لصيقة الإنسان مند القدم وفي جميع المرحل وعليها عمل بجهد للخروج من حالة الانعزال والفردانية والوحدة، أي حالة الطبيعة بتعبير طوماس هوبز التي يعتريها الخوف والتوجس والانغلاق والرعب، إلى حالة الاجتماع التي يسودها نوع من التعاون والتضامن لأجل تحقيق المصلحة المشتركة والدفاع عنها والسعي إلى بلوغها والحفاظ عنها. فكان لابد من التفكير في حل للحفاظ على هذه الحالة على مستوى يضمن للأفراد والجماعات صفوتها ومكتسباتها.[1]

عملت مختلف الحضارات التي شهدها التاريخ على إيجاد تنظيمات وطرق لتدبير شؤونها وأمورها الداخلية كل حسب منطلقاتها ومرجعيتها الدينية وكذا الفكرية، وأبرز التجارب التي عرفتها البشرية في هذا الشأن هي التنظير " للديمقراطية "، التي يرجع أصولها إلى الإغريق أساسا عندما كان الشعب يجتمع لمناقشة قضايا المجتمع. بحيث كانت أثينا أول دولة عرفت الديمقراطية المباشرة وذلك في القرن الخامس قبل الميلاد، وكان من أبرز من انتقدها الفيلسوف اليوناني أفلاطون حيت اعتبر أنها حكم الغوغاء حيت أنه تساهم في وصول أفراد عاديون وغير مثقفون ولا تتوفر فيهم شروط الحكم.

ومنذ هذه الفترة غاب استعمال الديمقراطية لعدة قرون إلى أن بعثت من جديد في القرن الثامن عشر، ومع أنه كان من المتعذر أن تكون مباشرة كما هو الشأن بالنسبة لديمقراطية أثينا بسب عدد السكان الكبير وصعوبة اجتماعهم، ومن أجل ذلك تم أصبحت الديمقراطية الحديثة غير مباشرة وتمثيلية أي بمعنى أن يختار فيها الشعب فئة قليلة تمثله وتنوب عنه، وكان هذا التحايل ضروري بدريعة هناك أزمة سيادة.

ومع الثورة الفكرية والصناعية التي قادتها البورجوازية أساسا التي أدت إلى انبلاج هذه الديمقراطية من خلال الدعوة إلى الانسلاخ من حكم اللاهوت، وبما أن البورجوازية والأفكار التي عبر عنها رواد العقد الاجتماعي خاصة جون لوك الداعية للحرية الفردية والمساواة هي التي ساهمت في انتشار المذهب الليبرالي مما أدى إلى ارتباطه بالديمقراطية وأصبحت بينهم علاقة وطيدة. ولكن رغم هذا الصحو الفكري والعلمي الذي عرفته الليبرالية إلا أنها لم تسلم من انتقادات كبيرة وجهت إليها، فقد سبق لمجموعة من المفكرين ومنهم كارل ماركس أن انتقد الليبرالية من خلال نظريته في الصراع الطبقي، وبذلك يكون قد مهد الطريق لمجموعة أخرى من المفكرين والمنتقدين لتنظير أفكارهم النقدية التي كانت الديمقراطية والليبرالية أساسا لها، فمن أبرز هؤلاء

[1] توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة ترجمة: ديانا حبيب حرب / بشرى صعب تحقيق: رضوان السيد الناشر: دار الفارابي، كلمة الطبعة الاولى 2011 ص131.

نجد كل من المنظر القانوني الألماني كارل شميت الذي حاول التأسيس لحكم شمولي وكذلك جوليان فروند وميشيل شيوباتر.

ومن خلال ما سبق، يتمثل السؤال المركزي لمقالنا في، الى أي مدى ساهمت أزمة الديمقراطية الليبرالية في فهم وبروز الديمقراطية الإدارية؟

ومنها تتفرع الأسئلة التالية: أين تكمن أهمية مفهوم العقلانية والبيروقراطية باعتبارهم اهم أوجه الإدارة؟ وما هي أهم الانتقادات الواقعية الموجهة للديمقراطية الليبرالية؟ وكيف حاول كل من كارل شميت وجوليان فروند كنموذجين أساسيين لفك الارتباط القائم بين الديمقراطية والليبرالية؟

وسنجيب على هذه التساؤلات من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: بدايات البيروقراطية للدول الإدارية

المحور الثاني: في نقد الديمقراطية الليبرالية وفك الارتباط

المحور الأول: بدايات البيروقراطية للدول الإدارية

يعتبر ماكس فيبر[1] من مؤسسي علم الإدارة الحديثة، وقد نظر كثيرا لمجموعة من المفاهيم الإدارية والتنظيمية مثل: السلطة، الشرعية، مبدأ الكفاءة، الهرمية الإدارية ومفهوم البيروقراطية ...، وقد قدم فيبر أول تفسير منهجي لنشأة البيروقراطية والمنظمات الحديثة التي يعتبرها سبيلا لتنسيق انشطة البشر وما ينتجونه من سلع بأسلوب مستقرة ومستمر عبر الزمان والمكان 2، ومن هنا لابد من التوقف في الاول عن دراسة وتحليل مفهوم البيروقراطية ونطرح سؤال ما معنى البيروقراطية؟ ثم الى اي مدى تعد اساس الدولة الواقعية؟.

أولا: أسس فهم بيروقراطية الإدارة كفعل عقلاني

كثير من الناس يحملون كلمة بيروقراطية عكس معناها حيث يرتبط مفهوم البيروقراطية بمفهوم الروتين وان كان الأمر في الأساس عكس ذلك تماما حيث أن البيروقراطية إنما تستهدف إلغاء الطابع الشخصي من حيث توزيع الأعمال او طريق أدائها او تقييم الأداء.

[1] ماكس فيبر (1864-1920) هو عالم اجتماع واقتصاد وسياسي ألماني، ويُعد أحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث. اشتهر بتحليلاته حول الدولة الحديثة، وعلاقته بين الدين والاقتصاد، ونظرية البيروقراطية، وغيرها من المساهمات الفكرية.

[2] انتوني غدنز، ترجمة د.فايز الصياغ، علم الاجتماع، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الرابعة 2005،ص 408

تطرح الظاهرة البيروقراطية عدة إشكالات اساسية لفهم السوسيولوجيا وعلم السياسية الحديث، فمعظم الناس لا يفهم كلمة البيروقراطية، فالبيروقراطية هي الشكل المطور للتنظيم الإداري الصارم القائم في الرأسمالية المتقدمة وينظر إليه أحيانا باعتباره أحد سماتها المميزة.

هي كلمة تعني المكتب أو الموظفين الجالسين في مكاتبهم لتأدية خدمات عامة ولقد ظهرت البيروقراطية في القرن السابع عشر لتدل على المكاتب الحكومية وقد استعمل المصطلح من قبل الكاتب الفرنسي ديغورنيه 1745 حيث عمل على كلمتين هما : ''بيبو'' والتي تعني المكتب ، تم '' كراتيا ''1 التي تعني القدرة أو السلطة او الحكم، وبعد ذلك اطلق البيروقراطية على كل مرافق الدولة من مدارس ومستشفيات... إلخ، كم تدل هذه الكلمة على القوة، والسلطة والنفود والسيادة. فقد ظهرت البيروقراطية لتنظيم العمل وتسهيله والتحكم فيها من خلال برمجة وتدبير وقيادة وإشرافا، فهي نتاج للراسمالية والعقلانية والحداثة الغربية ونتاك لتقسيم العمل، من هنا يمكن الحديث عن مواقف ثلاث إزاء البيروقراطية:

- موقف سلبي: يجلى في كون ان البيروقراطية تنظيم إداري روتيني ومعقد وبطيء في أداء الخدمات العامة، مما جعل الروائي الفرنسي أونريه بلزاك إلى القول '' أن البيروقراطية هي السلطة الكبرى التي يمارسها الاقزام''.

لقد كان فيبر مرعوب من التأثير السلبي لمزيد من البيروقراطية، وبشكل أعم من المزيد من ترشيد العالم، وهي العملية التي تمثل البيروقراطية مجرد عنصر واحد من عناصرها ، ولكنه لم ير أي مخرج من هذا ، وقد وصف البيروقراطية بأنها أمر لا مهرب منه ، وأنها من الناحية العملية غير قابلة للتحطم أو الإنشطار[2] وأنها بمجرد قيامها تصبح من أشد المؤسسات مقاومة للهدم أو التحلل .

- موقف إيجابي: ينظر إلى البيروقراطية نظرة متميزة على اساس انها طريقة في تنظيم العمل وتدبيره وفق خطة عقلانية هادفة، فهي نموذج للحرص والدقة والكفاءة والفعالية الإدارية، وهذا الموقف يعتبر البيروقراطية أفضل، وأكفأ شكل نظيمي ابتدعه البشر.

الموقف الاخير يتجلى في تصور ماكس فيبر إذ جمع بين سلبيات وايجابيات البيروقراطية، لأنه يتخوف من تحيد البيروقراطية عن أهدافها وتصبح اسلوبا لممارسة القوة والتسلط ...

واليوم، ينظر كثير من الناس إلى البيروقراطية نظرة سلبية، لأنها تحيل على البطء والروتين والفساد الإداري، وتعقيد الإجراء ات الشكلية والمساطر...، في حين تعتبرها فيبر اساس العقلانية والتقدم

[1] انتوني غدنز، نفسه، ص 409

[2] ''جون سكوت، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية ترجمة محمد عثمان ، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، لبنان الطبعة الأولى 2009، ص 86.

والازدهار الرأسمالي والحديث، فيبر يدافع عن البيروقراطية التي تقوم على الشرعية والعقلانية والحداثة والخبرة والكفاءة المهنية والعلمية.[1]

ثانيا: تنظير ماكس فيبر للبيروقراطية

جاء اهتمام فيبر للظاهرة البيروقراطية بعد دراسته لمسلسل العقلانية في الحضارة الغربية وسيسيولوجيا السيطرة ، فهي مظهر واضح لتطور العقلانية في المجمعات الحديثة، ويعتقد فيبر ان بعض انواع التنظيم البيروقراطي قد نشأت وتطورت في الحضارات التقليدية القديمة ، فالمسؤول البيروقراطي في الصين القديمة هو الذي كان يتولى مسؤولية إدارة شؤون الحكومة، ولكن البيروقراطية لم تتطور وتكتمل إلا في العصور الحديثة لاعتبارها العنصر الرئيسي لعقلنة المجتمع . هذه العقلنة تركت آثارها في جميع جوانب الحياة .

وفي نظر فيبر، لم يكن ثمة مناص من انتشار البيروقراطية في المجتمعات الحديثة ، فالسلطة البيروقراطية هي الأسلوب الوحيد للتعامل مع المتطلبات الإدارية ولأنساق الاجتماعية ،ومع تزايد التعقيد في المهمات والواجبات غدا من الضروري تطوير أنظمة الضبط والسيطرة والإدارة لمعالجتها ،من هنا ،فقد نشأت البيروقراطية باعتبارها الاستجابة الأرشد لتلبية هذه الاحتياجات .

فقد عمل فيبر على استحداث النموذج المثالي للبيروقراطية لإبراز أصول البيروقراطية، واكتشاف طبيعة انتشارها وحدد فيبر مجموعة من الخصائص وهي كالتالي:

- توزيع السلطة في تراتبية ومراتب واضحة لان البيروقراطية تبدو على شكل بناء هرمي تقع مراتب السلطة في قمته وهناك سلسلة من الاوامر تمتد نزولا من القمة إلى القاعدة لتنسيق عملية أتخاد القرار وتوزيع المهمات في المنظمة .

- تحكم القواعد و الأنظمة المكتوبة في سلوك موظفي المنظمة على جميع المستويات وهذا نتاج تزايد نطاق القواعد والتعليمات لتشمل مجموعة واسعة من الحالات مما يتطلب المرونة في تفسيرها .

- عمل الموظفون في البيروقراطية بدوام كامل ويتقاضون مرتبا عن عملهم ، يعني ان يكون لكل وظيفة في هذا التراتب الهرمي معاش محدد وثابت من اجل مواصلة مسارهم المهني داخل المنظمة مع إمكانية أن تنالهم الترقية على أساس المقدرة الكفاءة أو الأقدمية أو بهما معا.

الفصل بين مهام المسؤول داخل المنظمة وحياته خارجها، لأن الحياة العائلية والشخصية للمسؤول تتميز عن انشطه في العمل.

[1] د جميل حمداوي، جهود ماكس فيبر في مجال السوسيولوجيا، الطبعة الاولى 2010، ص 40

أعضاء المنظمة لا يمتلكون الموارد المادية التي يؤدون عملهم من خلالها، كما يرى فيبر ان نمو البيروقراطية تفصل بين العاملين من جهة والسيطرة على وسائل الإنتاج " في المجتمعات التقليدية يسيطر المزارعون والصناع على عمليات الإنتاج ، اما في التنظيمات البيروقراطية فالموظفين لا يمتلكون المكاتب التي يعملون فيها ولا المعدات التي يستخدمونها .[1]

ومن هنا، فالبيروقراطية أساس الحداثة المتقدمة، وأساس الدولة المنظمة الادارية التي تؤمن بالعقلانية، وقد كان 'فيبر' يعتقد ان اقتراب المنظمة من النموذج المثال للبيروقراطية يجعلها اكثر كفاءة للوصول إلى الاهداف التي قامت من اجلها اساسا، ويرى ان البيروقراطية تتفوق على كل اشكال التنظيمات الاخرى، ويعتبرها فيبر المكانة المتقدمة التي ترتقي بالمهارات إلى حدودها القصوى.

البيروقراطية عند فيبر هي رمز الحداثة، ومشروعيتها تستمدها من فعاليتها وكفاءتها، وفي خدمة المصلحة العامة. وتستعين بموظفين من خلال انتقائهم وفق معايير بعد إجراء مباراة ...الخ . كما يرى أن عدم اعتماد البيروقراطية على التقنية جعلها تسير نحو ظاهرة التكنوقراطية.

كما تميز البيروقراطية حسب فيبر باستقلالية عن الجهاز السياسي، وهي تستمد سلطتها من ثقل المؤسسة وإلى جانب موظفيها، لأن الإدارة توجه وتقوم بإدارة الامور العامة باعتبارها مؤسسة. هذا هو ما يسمح لها بان تتعالى على السلطة السياسية بامتلاكها للخبرة والكفاءة ... من اجل القيام بمهامها .[2]

ومنه يجب ان تحتفظ الإدارة البيروقراطية باستقرارها واستقلاليتها عن السلطة السياسية المتواجدة داخل الدولة الادارية، لأن تصرفاتها العقلانية تتعارض مع السلطة السياسية.

حسب فيبر تعتبر البيروقراطية رمزا للحداثة وشرعيتها تستمدها من كفاءتها وخبرتها، عكس كارل ماركس3 الذي اعتبر أن البيروقراطيين ليسوا سوى طفيليات مزعجة، وربطها برؤية دينية للعالم، بحيث اعتبر البؤس الديني هو تعبير عن البؤس الحقيقي، والعقلانية هي إقناع للتحولات في شروط الخضوع للسلطة .[4]

البيروقراطية عنده تمثل تعبيرا عن العقلانية في النظام الرأسمالي وكنمط قانوني وإداري يتمتع فيه كل فرد بقسط من السلطة، فهي ميكانيزم عمل الرأسمالية، والخاصية الجوهرية لها وقد حدد تلك الخصائص بتقاضي

[1] انتوني غدنز، مرجع سابق، ص 410

[2] اكرام مسيرة عدنان، سوسيولوجيا ماكس فيبر (المنهجية – السياسية ألدين)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة القاضي عياض، السنة الجامعية 2008، ص 133

[3] كارل ماركس (1818-1883) هو فيلسوف واقتصادي وعالم اجتماع ألماني، اشتهر بنظرياته حول المجتمع والرأسمالية، والتي أصبحت أساس الماركسية. ولد في مدينة تريير (ألمانيا) لعائلة يهودية، درس القانون والفلسفة، وعمل في الصحافة قبل أن يتفرغ للكتابة والنضال السياسي.

[4] اكرام مسيرة عدنان، مرجع سابق ص 139

الأجر وفق جداول وسلم معين، تخصيص العمل والمهام والمسؤوليات، المسؤولية الفردية عن العمل، والمكافآت والجزاء...، إن هذه الرؤية لم تأتي من العدم لأن ماكس فيبر تأثر بالمحيط الذي يعيش فيه و على أساسه تبنى هذه الرؤية:

فقد شهد التضخم الذي طرأ على المؤسسات الصناعية و رأى أن التنظيم الرسمي المحكم هو الطريقة المثلى للتخلص من ذلك . لكونه كان عسكريا و معايشته للتنظيم العسكري و العمل وفق مبدأ الأوامر و النواهي جعلته يؤمن بهذا المنهج. وكونه عالم اجتماعي فقد أدرك عوامل الضعف البشري من حيث عدم إمكانية الاعتماد الكامل عليه.

أقر بمبدأ العمل وفق القوانين و تخصيص العمل والتسلسل الهرمي و اختيار الموظفين و تقديم الترقيات التي تتم على أساس الاستحقاق كلها عوامل تضمن العمل الذي لا يقوم على أساس العلاقات الإنسانية والشخصية.

ويرى مشيل فوكو أن البيروقراطية تعني السيطرة على الزمان والمكان وآداة لمراقبة الاجساد والتنصت عليها بمختلف الوسائل والاجهزة ولا يتعلق هذا بالدول المستبدة فقط بل يتعدى إلى الدول الديمقراطية مثل كندا، ويرى فوكو ان الإدارة هي رمز للقوة والسلطة والتراتبية الاجتماعية.

كما يرى فوكو، توزيع الأجسام؛ أي الناس بطريقة تجمع فيها الكفاءة والفعالية، وبغير هذه الترتيبات تدخل الأنشطة الإنسانية حالة من الفوضى المطبقة، هدة الترتيبات هي التي تعطي المؤشرات عن الاسلوب الذي تعمل به نظام السلطة والقوة .1

ونجد حنا أردنت تؤكد على أن زيادة سيطرة النزعة البيروقراطية (الإدارية من المؤسسات) على عالم الحياة، يزيد من إغراء ممارسة العنف، غير أن " ذروة الإرهاب تكون حين تبدأ الدولة البوليسية بالتهام أبنائها "، وقد اعتبر ان البيروقراطية عبارة عن اخطبوط لا نها عبارة عن انظمة معمقة او غير مرئية يصعب تحديها و توجد في جميع مناحي الحياة .

مع النزعة البيروقراطية المُتجذرة في كل المؤسسات مما ينتج عنها غياب تام للحرية السياسية وللقدرة على الفعل، كذلك الالتهام المستمر لأبنائها عبر الاعتقالات والقمع في الشوارع والجامعات وفي مختلف الميادين.2

[1] أنتويني غيدنز: مرجع سابق ص 416

[2] "مصطفى نور" تحت عنوان ، كيف ترى حنا أرندت مسار العنف ضد السلطة؟ عبر الرابط التالي: https://www.sasapost.com

المحور الثاني: نقد الديمقراطية الليبرالية وفك الارتباط

واجهت الديمقراطية الليبرالية عدد كبير من الخصوم النظريين والعمليين، يسارا تموضعت كل التيارات الماركسية التي ازدرت الديمقراطية الليبرالية بوصفها مجلس إدارة مصالح البورجوازية، وعلى مستوى اليمين نجد أولئك الذين يعتبرون أن التعددية السياسية تصطنعوا انقسامات في الشعب وداخل الدولة، وهم جسم طبيعي موحد أصلا.

أولا: نموذج كارل شميت [1]

إدا كان الكثير من المفكرين لديهم أطروحات وبعض الأعمال، فإن القلة القليلة من لديهم مشاريع فكرية ويدخل كارل سميث ضمن الفئة الثانية، وتنقسم أعمال هذا المفكر والمنظر القانوني إلى قسمين أساسيين، فالقسم الأول صاغه حول الدولة من خلال مجموعة من المفاهيم من ضمنها: السياسي، الاستثناء، الشرعية، اللاهوت، السيادة، والدولة تعتبر الفضاء الذي تمارس وتجتمع فيه هذه المفاهيم2، وفي القسم الثاني يضع كارل شميت انتقده للديمقراطية الليبرالية، وهذا ما سنحاول توضيحه.

فالليبرالية ظهرت في العالم باعتبارها البديل الأفضل لنظم السابقة، ويتم النظر إليها وتقديمها على أنها الخيار الوحيد المتاح، ويتم الربط بينها وبين الديمقراطية، إذ لم تعد الديمقراطية تفهم دون إلحاقها بالمبادئ الليبرالية وبالطرق الليبرالية في ممارسة السياسة وفي تنظيم الحياة السياسية، ولذلك لم يعد يتصور أن تمارس الديمقراطية دون إطار ليبرالي، حيت يتم اختزال الديمقراطية في عناصر ليبرالية محضة / حريات سياسية، حقوق فردية، حرية تعبير، مركزية الأحزاب، النظام البرلماني، فصل بين السلطات.

لذلك فكارل شميت يرى ضرورة فك الارتباط القائم بين الديمقراطية والليبرالية، وفيما يخص الضرورة الزائفة التي يعتبر فيها الغرب أن الديمقراطية الحقة يجب أن تكون في ظل قنوات ليبرالية، وهذا الحصر يفقد الديمقراطية الكثير من معانيها ومضامينها كما يفقدها جوهرها الذي هو السيادة الشعبية، فالديمقراطية في معناها

[1] يعتبر كارل شميث من أهم القانونيين الألمان في القرن العشرين وهو منظر قانوني مثير للجدل من مواليد 1888م توفي سنة 1985م وكان مجرد ذكر اسمه يقود إلى الرفض في الأوساط الجامعية كما أثرت أعماله الفكرية الكثير من النقاش والجدال و هو صاحب مجموعة من النظريات من أبرزها: جدلية الصديق والعدو، العدو الوهمي، النظرية الدستورية، ويعتبر كارل سميث تلميذا لماكس فيبر رغم أنه انتقده في كثير من الأمور، وعندما وصل هتلر إلى الحكم في ألمانيا أعلن سميث ثقته فيه كما هو الحال لأغلب المثقفين الألمان ولكن بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية أصبح كبش فداء بسبب شهرته الفكرية رغم أن لجنة الحلفاء التي تم تكوينها انتهت إلى تبرئته ومند تلك الفترة انسحب للعيش في مسقط رأسه مدينة يلتبرغ إلى أن توفي.
مصطفى الحسناوي "كارل شميت بين مفهومي الصديق والعدو في السياسة "مغرس مقال نشر في جريدة المساء يوم،21_05_2011،
[11] عبد الرحمن عادل، العدو في المرأة: كارل شميت مسائلا الحداثة. مركز نماء للبحوث والدراسات. ص 5

الأصلي وفي ممارستها التاريخية الأولى هو حكم الشعب، وهذا الحكم يفترض ضرورة سيطرة الشعب على مصيره وعلى قراره السياسي.[1]

تحاول نظرية شميت أن تبرر وأن تدافع عن فكرة أن الليبرالية كونها ليست هي النموذج الأمثل لتحقيق الديمقراطية، وكيف أن أنها على العكس يمكن أن تعيق السيادة الشعبية، وليست أفكار شميت هي وحدها من تحاول الدفاع عن هذه النظرية، بل نجد التراث النظري للفكر السياسي الحديث يمتلئ بمحاولات فك الارتباط بين الديمقراطية والليبرالية من أبرزها محاولات" نوربورتو بويو " و" بوبيو" و"إرنستو لاكلاو" و" شنتال موف "، ولكن تبقى أفكار كارل شميت هي الأساس النظري والنابع الفكري لهؤلاء ولهذه المحاولات، منذ البدايات الأولى لليبرالية وطوال فترتها وتاريخها لم تتلقى نقدا أعنف مما تلقته من طرف المنظر القانوني كارل شميت، فهو ينتقد الليبرالية في مطلقاتها وفي مسلماتها وفي رؤيتها للمجتمع، وفي مؤسستها السياسية ، من تعددية سياسية ونظام برلماني ودستور ودولة تقوم على الأسس الليبرالية ، وتكمن خطورة شميت كناقد لليبرالية في كونه لا يكتفي فقط بتوضيح وتعداد تهافتها ، بل يذهب أكثر من ذلك ويعطي البديل لمواجهتها وتجاوزها، فمبدأ السيادة الشعبية يضم نسقا قيميا خاصا به ومستقلا عن النسق القيمي الليبرالي ومضادا له، فقناعة شميت تبقى مرسخة في كون أن الديمقراطية هي في جوهرها سيادة شعبية، قبل أن تكون حقوق فردية أو حريات ليبرالية أو فصلا بين السلطات أو نظاما تمثيليا.

إن أول ما قام به كارل شميت هو انتقاده الطابع الصوري والموضوعي المجرد في أطروحة أستاذه ماكس فيبر التي تقوم بالأساس حسب شميت على وهم الحياد المعياري الذي يقتضيه المسلك الوصفي في الدراسات الاجتماعية، وذلك من أجل فسح المجال لنفسه لبلورة نظريته التي لن تخلو من المعيارية التي ما فتيئ ينتقدها أستاذه ماكس فيبر.

انطلق شميت من نقد المعيارية القانونية من خلال نظريته حول الشرعية والمشروعية، بحيث يطلق على الدولة الليبرالية البرلمانية عبارة الدولة التشريعية والدولة القانونية ويعتبرها تصدر عن تصور سياسي خاص مفاده أن المعايير هي التي تعبر بأفضل طريقة ممكنة عن الإرادة العامة ، دون أن يكون ثمة مكان لنقاشها ، وهذه المعايير تريد أن تكون هي القانون ، ويتوجب لهذا السبب أن تتمتع ببعض الخصائص بحسبها يمكن لكل قضايا الشأن العام أن تخضع لها ، فالدولة إذن هي الدولة البرلمانية ، لأن البرلمان هو الذي يضع المعايير القانونية من حيث اعتباره الجهاز التشريعي ، فالدولة تكرس الفصل بين القانون وتطبيق القانون وبين سلطة التشريع ، بيد

[1] كارل شميت، اللاهوت السياسي، ترجمة رانية الساحلي، ياسر الصاروط، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، طبعة الأولى، يناير 2018، ص 23

أن السيادة في هذه الدولة ليست للقائمين عليها بل للقانون المجرد الذي يتمتع بكامل السلطة أي البرلمان الذي ليس في الواقع إلا منشئا لها وليس هو الذي يتكفل بتطبيقها وإنما يصوغ المعيار السائد الذي على أساسه تمارس السلطات الحاكمة وظائفها التنفيذية.

وهنا النقد الذي وجهه شميت للمدرسة الوضعية المعيارية التي يمثلها أساسا "كلسن" هو مبني على التماهي الموجود بين الدولة والنظام القانوني، هذه المدرسة عاجزة وعمياء أمام الواقع ولا يمكنها تجاوز فكرة القانون. [1]

استحضارا لنظرية كارل شميت Carl Schmitt فإن إدارة الأزمات تتم بواسطة الدولة الإدارية، ومنه نطرح سؤال ماهي المؤسسات الفاعلة في تدبير إدارة الازمات؟ والتي لها دور في سن قوانين الطوارئ؟ خصوصا أزمة الحادي عشر والأزمة المالية لسنة 2008.

حينما يتم تفويض البرلمان سلطاته للسلطة التنفيذية في تدبير حالة الطوارئ، تظهر لنا مؤسسات فاعلة مركزية وهي الوكالات. التي عرفها قانون الاجراءات الادارية للولايات المتحدة الامريكية سلطة حكومية، ولها قدرة التأثير في التشريع من خلال قوتها في تبرير قراراتها أمام القضاء. ونفس القانون يحدد الإجراء التنفيذي للوكالات على أنه يكون مراقبا من طرف المحكمة وفقا للقانون. وبهكذا تستمد الوكالات قوتها التشريعية والتنفيذية في قانون الاجراءات الإدارية .2 .

ويلاحظ شميت أن شرعية الدولة التشريعية البرلمانية تنتهي في واقع اشتغالها واستنادها إلى الطابع البيروقراطي المؤسساتي نتيجة التحالف الأصلي بين الشرعية والآلية التقنية، وفي الدولة التشريعية لا تمايز بين الحق والقانون. فسلطة الخضوع لدى الدولة هي القانون الذي ليمكن الخروج عنه ، إذ الشرعية كافية ومكتفية بنفسها لا تتقيد بأي مستوى مستقل عنها أو معارض ، فمادام لفرق بين القانون في وضعيته والحق بمفهومه المعياري ولا بين العدالة والشرعية وبين موضوع القانون ومسطرته الإجرائية ، فإن السلطة التشريعية معصومة من الزلل لتقبل الخطأ ولا المراجعة، ويلاحظ شميت أن الدولة الليبرالية ألغت ثنائية الدولة والمجتمع، فثنائية السلطة الملكية والتمثيل الشعبي ، ووحدت بين إرادة الدولة وإرادة الشعب، وأعطت قوة لقانون لكل تعبير من تعبيرات الإرادة الشعبية متمتعا بزخم من العلاقات العضوية بين القانون والعدالة

فكارل شميت يحرص على تأكيد أن الديمقراطيات البرلمانية تقوم على الخلط بين إرادة الشعب وإرادة البرلمان، ومن تم لا مكان للقانون بمفهومه الصوري ، إلا انطلاقا من الإيمان المسبق بالتناسق الكامل بين قاعدة

[1] كارل شميت، أزمة البرلمانات، ترجمة، فاضل جتكر، دراسات عراقية، الطبعة الأولى، بدون سنة، ص 20
[2] د. رشيد كديرة، الدولة الإدارية وحدود الديمقراطية: نقد لاهوت الدولة الليبرالية. منشورات الأكاديمية المدنية للديمقراطية وحقوق الانسان. الطبعة الأولى 2023. ص 51

الأغلبية وإرادة الشعب بمفهومه الكلي الجماعي، ويظهر أن مبدأ التنافس الحر وتكافؤ الفرص بين الجميع للوصول إلى السلطة ليلغي السؤال السياسي الجدري، وسلطة القرار الفعلي في اللحظة الاستثنائية، ولابد من التنبيه ان هذه الملاحظة ستعود فتنتهي إلى بلورة تصور للسيادة من حيت نهي سلطة القرار في الحالة الاستثنائية، وحالة الاستثناء حسب شميت لا تعني حالة الحصار أو الوضع الاستعجالي بل هي مفهوم ينتمي لمنطق القانون[1].

لم يقتصر كارل شميت على نقد ما هو صوري وشكلي في الليبرالية وإنما دهب أبعد من ذلك من خلال انتقاده جوهر الليبرالية، حيت يعتبر أنها تسعى إلى نزع السياسة عن الحياة العامة من خلال رغبتها في تحييد الدولة وتحرير المجتمع البورجوازي والبحت عن مجالات التحرير الرأسمالي البعيد عن تدخلات السلطة السيادية والسعي لحماية الحريات الفردية دو الصبغة البرجوازية، فالسياسة مناقضة لذلك بالمطلق.

يدافع شميت عن فكرة أن الديمقراطيات في الواقع لا ليبرالية حيت أن الديمقراطية سياسية بامتياز، لذلك يجب أن تتلازم الديمقراطية مع مناهضة الليبرالية أي دولة القانون البورجوازية، ومن تم تجاوز الحدود والأفكار القائمة الفصل بين الدولة والمجتمع من أجل الانعطاف والوصول على دولة شمولية وكلية ، فالدولة ما هي إلا تنظيم ذاتي للمجتمع، فكل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تمس المجتمع لها علاقة بالدولة وتعنيها بشكل مباشر، وهذه الدولة التوتاليتارية يجب أن تكون قادرة على الاستحواذ على السلطة وتقنياتها وألا تسمح بوجود كيانات وقوى أخرى معادية لها، فنظام الأحزاب التعددية الذي يعتبر أحد ركائز الديمقراطية الليبرالية يؤدي لإنتاج دولة ضعيفة عاجزة وغير قادرة على مقاومة الهجمات المنظمة وتكون الدولة آنذاك، كشخص مريض طريح الفراش مجبر على قبول كل شيء، فالدولة في هذه الحالة لكي تضمن استمراريتها تذهب إلى تلبية مصالح متناقضة فيما بينها، فالديمقراطية الحقة يجب أن تكون مطهرة تماما من أي مبدأ ليبرالي.[2]

[1] مقال، عبد اله السيد ولد اباه "السيادة والسياسة نظرية الشرعية والمشروعية لدى كارل شميت " مجلة التفاهم العدد 43، https://tafahom.mara.gov.om/

[2] د. رشيد كديرة، الدولة الإدارية والديمقراطية: أفول الدولة الدستورية الحديثة من سيادة القانون إلى سيادة القرار. منشورات المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية. المجلد 10. العدد الثاني، البحث الرابع. ص 55

ثانيا: نموذج جوليان فروند [1]

تجرأ فروند على التصريح، في كتابه "[2] جوهر السياسة L'essence du politique، بوجود ثقل يصعب تجاوزه في السياسة، ولخص فكرته هذه في عبارة مفادها " هناك ثورات سياسية، وليست ثورة سياسية واحدة "3.

ويقوم الفكر السياسي لجوليان فروند على أن للسياسة جوهر، ما يعني من جهة أن الأنسان كائن سياسي، ومن جهة اخرى أن المجتمع معطى طبيعي لا من صنع الانسان4، انطلاقا من هذا التصور فروند يصنف ضمن زمرة مفكرين مثيل أرسطو، ويعارض نظريات العقد الاجتماعي الموروثة عن الفيلسوف هوبز.

en opposition aux différentes théories du contrat social héritières de Hobbes.

1 - تصور جوليان فروند حول المجتمع

la vision de julien Freund vis-à-vis de la société

يعتبر ان المجتمع شرط وجودي للإنسان، لأنه يفرض عليه حد ونهاية، لكي ينظم هذا المجتمع عن طريق أنشطته السياسية، وما يشهده من تطورات وتنمية لمختلف الانشطة الانسانية، ما يدل حسب فروند أن المجتمع معطى طبعي، في حين أن الانسان في طبعه اجتماعي sociabilité naturelle، وهذه السياسة ليست غاية في حد ذاتها بل مجرد نشاط في خدمة الطموحات الاخرى للإنسان (جمالية، دينية، ميتافيزيقا...) وهنا يلتقي فكر فروند بالفكر الارسطي.

كما أن نظريته السياسية تقوم على الصراع كأساس للمجتمع، وهذا الصراع يتخلل الانشطة الانسانية من خلال ما تشهده من توترات عجزت العقلانية ومعها المثالية عن ايجاد حلول ملائمة لها.

---

[1] يعتبر جوليان فروند فيلسوف سيسيولوجي وسياسي، خلف أعمال غنية ومتنوعة لها علاقة بالقانون والسياسة والاقتصاد والدين وابستمولوجيا العلوم الاجتماعية. اهتم كثيرا بشرح ما أطلق عليه بول ريكور " تناقضات السياسة "كما كان لديه تصور مثالي للسياسة، الا أن تصوراته المثالية هذه أصبحت مجرد أوهام مع اندلاع المقاومة الفرنسية التي خلقت لديه التزام سياسي ونقابي بعد التحرر. اضافة الى أن ما تعرفه الممارسة السياسية من احباطات آنذاك هي التي دفعت فروند الى دراسة ماهية السياسية والكشف عما يتخفى وراء ستار بعض التصورات الاخلاقية، وولادة جوهر السياسة لدى فروند كمجال خصب للبحث والدراسة كان سببه الارادة في البحث ووصف الطبيعة الحقيقية للسياسة على عكس الافكار الرائجة في عصره.

[2] Julien Freund. *L'essence du politique*, Sirey, 1965, rééd. : Dalloz ; 2003, postface de Pierre-André Taguieff. Bien qu'elle insiste à notre avis un peu trop sur la relation entre Schmitt et Freund et sur la notion d'ennemi – au détriment d'autres notions essentielles et d'autres penseurs importants pour Freund –, l'importante postface de Taguieff donne une présentation approfondie et honnête de la pensée de l'auteur, tout en redonnant à ce dernier l'importance qu'il mérite en le situant parmi les grands « éducateurs » et les « éclaireurs » du XX[e] siècle, comme Alain, Ricoeur, Sorel, Valéry, Camus, Cioran, Péguy, Ellul ou Aron

[3] Julien Freund, op. cit., p. IX.

[4] Ibid., p. 24.

وفيلفريد وبارتو Vilfredo Pareto، أيضا يقيم النظام الاجتماعي على توازن حساس نوع ما بين هذه القوى المتصارعة، بحيث أن بعض القوى تميل الى الحفاظ على استقرار النظام الاجتماعي، وقوى اخرى هدفها الفوضى وللاستقرار في سبيل خلق نظام اجتماعي أحسن، الا أن هذا التوازن الذي يقام عليه النظام الاجتماعي ليس بالحل النهائي لهذا الصراع، أنما يعطي حل وسط. وللسياسة اصلاح هذه التوترات عن طريق الاكراه، ما يجعل النظام السياسي يحدد بشكل كبير بلعبة جدلية القيادة والخضوع. 1

2 - الارادة السياسية تسبق القانون La volonté politique précède le droit

يعتبر جوليان فروند القانون جدلية وسطية بين الأخلاق والسياسة، وليس جوهر أو نشاط متأصل ومستقل عن الانسان، وعنهما تتولد علاقة قانونية لكونهما معطيين قبليين وشرطين أساسين لوجود هذه العلاقة. كما أن القانون يفرض وجود ارادة سياسية قبلية، بمعنى وحدة سياسية معدة سابقا، فمثلا الحديث عن وحدة سياسية أوروبية داخل الدستور الأوروبي، في حين أن هذه الوحدة غير واضحة. وهذا القانون ليس نتاج الارادة السياسية لوحدها، بل يحتوي جانب من الاخلاق مادام يعترف بأن لكل مجتمع قيم أخلاقية وأهداف وطموحات تحدد خصوصيته 2 . علاوة على ذلك فالقانون هو الذي يدرج هذه القيم في الطريقة التي يقوم بها بضبط وتسيير نظام معين.

ومنه لا السياسة ولا الاخلاق يمكن لهما الاستغناء عن القانون الذي بطبعه يتواجد بين السياسة والاخلاق ويسمح لهما معا أن يحكما بعضهما البعض، ولهذا فالقانون يحكم الاخلاق كما يحكم الارادة السياسية. ويضفي على السياسة والاخلاق المشروعية وعلى المؤسسات الشرعية، ليمنح بتنظيمه وحدة سياسية، إذ بدون قانون لن يكون هناك أي تنظيم سياسي دائم، والسياسة لن تكون سوى تتمة لقرارات عشوائية.

3- جوليان فروند الليبرالي المحافظ الغير راضي Un libéral conservateur insatisfait

يشجع جوليان فروند، صاحب التصور التقدمي العقلاني ونظرية الجوهر التي تعترف أساسا بالطبيعة الصراعية التاريخية للمجتمعات، دراسة الصراعات ويرى أن السيسيولوجيا لا يجب أن تنحصر دراستها في

[1] Auteur, notamment, d'un *Traité de sociologie générale* (Droz, Genève, 1968), Pareto tient une place fondamentale dans la pensée de Freund, qui lui a d'ailleurs consacré un livre (*Pareto. La théorie de l'équilibre*, Seghers, coll. Philosophie, 1974). Outre sa conception de l'équilibre social, Freund a hérité du sociologue italien l'idée générale selon laquelle, par-delà la forme (la politique), le fond (le politique) demeure constant ; ainsi qu'une certaine méfiance envers les mythes et les utopies, qu'éclaire la distinction paretienne entre les résidus et les dérivations. Sur Pareto, cf. aussi G. Busino,*Introduction à une histoire de la sociologie de Pareto* ; Cahiers V. Pareto, Droz, 1967 ; G.-H. Bousquet, *Pareto, le savant et l'homme*, Genève, Payot, 1960 ; Raymond Aron,*Les étapes de la pensée sociologique*, Gallimard, 1967).

[2] Julien Freund, op. cit., p. 88

زاوية المجتمع الذي نرغبه أو نتخيله، لكن الاجدر الاخذ بعين الاعتبار في الدراسة مفاهيم آخري كالعنف والشراسة [1].

كما أن سيميل simmel [2]، يعتبر أيضا الصراع ظاهرة اجتماعية ومن البديهي أن نجده يتعايش مع أي مجتمع. وبذلك يكون الصراع أحد المحددات لقيم المجتمع، وهو ما تقوم عليه النظرية السياسية لجوليان فروند، لأن الصراع لن يصبح من منظور اجتماعي واضحا إلا إذا كان المجتمع من يعطي الوجود للإنسان وكمجموع العلاقات المتحولة باستمرار وبذلك يكون الصراع أحد عوامل هذه التغيرات.

خلاصة القول، يمكن التساؤل بأي مذهب يرتبط جوليان فروند، اذ على المستوى المنهجي يمكن تصنيفه ضمن الميكيافيليين[3].

أما على المستوى السياسي، فقد صنفه بيير أندريه تاكييف Pierre – André taguieff، كليبرالي محافظ غير راضي Un libéral 4conservateur insatisfait . والصحيح أن فروند يخفي داخل شخصه وجهين متناقضين: وجه ليبرالي تميزه حس العدو، ووجه محافظ رافض لمذهب المحافظين الخاضعين لضريبة المهنة [5].

---

[1] Rappelons qu'il a fondé à Strasbourg la Faculté des sciences sociales et a créé avec Gaston Bouthoul l'Institut de polémologie et le Laboratoire de sociologie régionale.

2 Georg Simmel (1858-1918) est un des fondateurs de la sociologie moderne. Il est surtout celui qui a mis en évidence l'apport des conflits dans la vie sociale. Freund a notamment retenu de sa sociologie que, pour structurer une société, il ne faut pas nécessairement éliminer tous les conflits, car ils contribuent aussi à l'équilibre social. Son œuvre connaît un regain d'intérêt depuis une dizaine d'années : cf. notamment *Le conflit* (Circé Poche, 1995, préface de Julien Freund), *Sociologies, Études sur les formes de socialisation* (PUF,=== ===1999), *La tragédie de la culture et autres essais* (Rivages Poche, 1993) ; sur Simmel, cf. aussi François Léger, *La pensée de Georg Simmel. Contribution à l'histoire des idées au début du XXe siècle* (Kimé, 1989, préface de Julien Freund).

3 Le terme de « machiavélien » est utilisé, depuis le célèbre ouvrage de James Burnham, *Les machiavéliens. Défenseurs de la liberté* (Calmann-Lévy, 1949), pour désigner des auteurs aussi divers que Machiavel, Pareto, Weber, Schmitt, Mosca, Michels ou même Aron, qui se livrent à une analyse « réaliste » ou « scientifique » de la politique et se méfient des idéalismes de toute sorte.

4 Cette notion de libéralisme conservateur, qui reste floue, mais dont l'idée centrale est d'ériger un État politique fort, autonome, qui préserve les libertés des individus dans une société civile libérale, permet d'inscrire Freund dans la lignée de Weber, Schmitt, Pareto et Hayek (cf. notamment Renato Cristi, *Le libéralisme conservateur, Trois essais sur Schmitt, Hayek et Hegel*, Kimé, 1993).

5 - Pierre-André Taguieff, postface à la réédition de *L'essence du Politique*, op. cit.

ختاما

مع سيرورة التحول الذي تعرفه أنماط الدولة المعاصرة في بنائها القانوني والمؤسساتي وضعت التصور الليبرالي للديمقراطية على المحك وفتحت الطريق لتقييم أعطابها، في حين توارت البرلمانات التي وسمت الدولة القانونية والحداثة الليبرالية، لصالح بروز الدول الواقعية أي الدولة الادارية.

وعليه، يمكن القول إن هذه التحولات التي تمر بها الديمقراطية لا تنفصل عن إعادة تعريف الارتباط السياسي بين الحكام والمحكومين، فالواقع السياسي المعاصر بين أن حالة المشروعية القانونية والدستورية التي بنيت عليها دولة القانون تنهار مع أزمات وظروف استثنائية، هي تهديد في استمرارية الحالة العادية للدولة وفي مجراها الطبيعي.

وتعتبر حالة الاستثناء هي الاختراق الفعلي للسيادة السياسية بالمعنى الفكري لهوبز، والتي تكشف المفهوم السياسي للقانون حينما يتم اتخاذ قرار سيادي لا تقيده أي مبادئ معيارية. "فالحاكم السيادي هو الذي يقرر في الحالات الاستثنائية"، لأن هذه المبادئ بطبيعتها غير قادرة على تحديد نطاق السلطة السياسية المطلوبة مسبقا للتعامل مع أزمة واقعية لا يمكن التنبؤ بها وبالتالي في مثل هذه الحالة الواقعية أو الملموسة، يتعين على السلطة التنفيذية نفسها أن تقرر مقدار القوة الذي يبدو مناسبا للتغلب على الأزمة،[1] وعلى عكس ذلك فإن محاولة التصرف وفقا سيادة القانون وسمو قواعده، ووضع النظام القانوني و الشكلي فوق كل الاعتبارات الأخرى يمكن أن يهدد وجود الدولة.

[1] كارل شميت، اللاهوت السياسي، ترجمة رانية الساحلي، ياسر الصاروط، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، طبعة الأولى، يناير 2018، ص 23

لائحة المصادر والمراجع

الكتب:

- توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة ترجمة: ديانا حبيب حرب / بشرى صعب تحقيق: رضوان السيد نشر دار الفارابي، كلمة الطبعة الاولى 2011.
- انتوني غدنز، ترجمة د.فايز الصياغ، علم الاجتماع، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الرابعة 2005.
- جون سكوت، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية ترجمة محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، لبنان الطبعة الأولى 2009.
- د جميل حمداوي، جهود ماكس فيبر في مجال السوسيولوجيا، الطبعة الأولى 2010.
- كارل شميت، اللاهوت السياسي، ترجمة رانية الساحلي، ياسر الصاروط، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، طبعة الأولى، يناير 2018.
- كارل شميت، أزمة البرلمانات، ترجمة، فاضل جتكر، دراسات عراقية، الطبعة الأولى، بدون سنة.
- د. رشيد كديرة، الدولة الإدارية وحدود الديمقراطية: نقد لاهوت الدولة الليبرالية. منشورات الأكاديمية المدنية للديمقراطية وحقوق الانسان. الطبعة الأولى 2023.

الاطروحات:

- اكرام مسيرة عدنان، سوسيولوجيا ماكس فيبر (المنهجية – السياسية ألدين)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة القاضي عياض، السنة الجامعية 2008.

المقالات:

- د. رشيد كديرة، الدولة الإدارية والديمقراطية: أفول الدولة الدستورية الحديثة من سيادة القانون إلى سيادة القرار. منشورات المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية. المجلد 10. العدد الثاني، البحث الرابع.
- مصطفى نور، كيف ترى حنا أرندت مسار العنف ضد السلطة.
- مصطفى الحسناوي "كارل شميت بين مفهومي الصديق والعدو في السياسة "مغرس مقال نشر في جريدة.
- عبد الرحمن عادل، العدو في المرأة: كارل شميت مسائلا الحداثة. مركز نماء للبحوث والدراسات.
- مقال، عبد اله السيد ولد اباه "السيادة والسياسة نظرية الشرعية والمشروعية لدى كارل شميت " مجلة التفاهم العدد 43.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Julien Freund. *L'essence du politique*, Sirey, 1965, rééd. : Dalloz ; 2003,
- G.-H. Bousquet, Pareto, le savant et l'homme, Genève, Payot, 1960 ; Raymond Aron,Les étapes de la pensée sociologique, Gallimard, 1967).

- Georg Simmel (1858-1918) est un des fondateurs de la sociologie moderne. Il est surtout celui qui a mis en évidence l'apport des conflits dans la vie sociale. Freund a notamment retenu de sa sociologie que, pour structurer une société, il ne faut pas nécessairement éliminer tous les conflits, car ils contribuent aussi à l'équilibre social. Son œuvre connaît un regain d'intérêt depuis une dizaine d'années : cf. notamment Le conflit (Circé Poche, 1995, préface de Julien Freund), Sociologies, Études sur les formes de socialisation (PUF,=== ===1999), La tragédie de la culture et autres essais (Rivages Poche, 1993) ; sur Simmel, cf. aussi François Léger, La pensée de Georg Simmel. Contribution à l'histoire des idées au début du XXe siècle (Kimé, 1989, préface de Julien Freund).
- Pierre-André Taguieff, postface à la réédition de L'essence du Politique.

الجامعة الذكية: فضاء للابتكار الرقمي وتنمية المهارات التواصلية في ظل التحولات الرقمية

د. عبد المنعم ضمير
باحث في مجال الإعلام والتواصل
أستاذ زائر بالمدرسة العليا للتربية و التكوين بوجدة
المغرب

الملخص

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، أصبحت الجامعة الذكية نموذجًا متطورًا يسهم في إعادة تشكيل منظومة التعليم العالي، مما يفرض ضرورة دمج الابتكار التكنولوجي في العملية التعليمية لتعزيز المهارات التواصلية لدى الطلبة. يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الجامعة الذكية في تطوير بيئة تعليمية تفاعلية تعتمد على التكنولوجيا الرقمية، ومدى تأثير هذا التحول على طرق اكتساب المهارات التواصلية في السياقات الأكاديمية.

الإشكالية الرئيسة التي يسعى البحث إلى معالجتها تتمثل في: كيف تسهم الجامعة الذكية في تعزيز الابتكار الرقمي وتنمية المهارات التواصلية لدى الطلبة، وما مدى قدرتها على التكيف مع التحولات الرقمية المتسارعة؟

لتحليل هذه الإشكالية، يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لاستكشاف مفهوم الجامعة الذكية ودورها في تطوير المهارات التواصلي، مع تبيان الاستراتيجيات المطبقة في العملية التعليمية الرقمية بالجامعة المغربية؟

الكلمات المفتاحية:

الجامعة الذكية، الابتكار الرقمي، المهارات التواصلية، التحولات الرقمية.

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

عبد المنعم ضمير. (2025، يونيو). الجامعة الذكية: فضاء للابتكار الرقمي وتنمية المهارات التواصلية في ظل التحولات الرقمية. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، العدد 6، المجلد 2، السنة 2، ص 483-506.

أولاً: مقدمة إشكالية

يشهد التعليم العالي تحولات جوهرية في ظل الثورة الرقمية المتسارعة، حيث أصبحت الرقمنة عاملًا حاسمًا في إعادة تشكيل البيئة الجامعية، سواء على مستوى طرق التدريس، أو استراتيجيات التفاعل والتواصل، أو تطوير المهارات الأكاديمية والمهنية للطلبة. في هذا السياق، برز مفهوم **"الجامعة الذكية "**كنموذج تعليمي متكامل يعتمد على **الابتكار الرقمي** لتعزيز الكفاءة البيداغوجية وتحقيق تجربة تعلم أكثر تفاعلية مساهمة بذلك في تجويد السياسات التربوية الموجهة لهذه الفئة وتهدف إلى إيجاد بيئة تعليمية متقدمة تتماشى مع احتياجات سوق العمل الوطني والدولي.

يُعتبر **التواصل** داخل الفضاء الجامعي الأكاديمي عنصرًا جوهريًا في العملية التعليمية، حيث يسهم في بناء المعرفة، وتطوير التفكير النقدي، وتعزيز التعلم التشاركي. ومع ذلك، فإن الاعتماد المتزايد على التقنيات الرقمية في الجامعات يطرح إشكالات جوهرية تتعلق بمدى فاعلية هذه الأدوات في تعزيز المهارات التواصلية لدى الطلبة، ومدى تأثيرها على طبيعة التفاعل الأكاديمي داخل الفضاء الجامعي، بحيث اليوم ليس هو السعي لخلق منظومة تعليمية رقمية مبتكرة، لكن التحدي الحقيقي هو كيف يمكن تكوين الشباب وخاصة طلبة التعليم العالي في الرقميات من أجل تكريس الثقافة الرقمية في عقولهم وجعلها إحدى الأولويات التي يجب الالتفات إليها بشكل مستعجل، فتوفير منصات للتعلم لطلبة ليس بالأمر الكافي لضمان جودة التعلم نظرا للصعوبة التي لايزال يواجهها معظم طلبة الجامعات في التعامل مع المنصات والتطبيقات الرقمية.

بناءً على ذلك، يسعى هذا البحث إلى **تحليل دور الجامعة الذكية كفضاء للابتكار الرقمي وتوفير بيئة تفاعلية تسهم في تطوير المهارات التواصلية للطلبة**، من خلال دراسة استراتيجيات التعليم الرقمي وتقييم تأثيرها على طبيعة التفاعل داخل البيئة الجامعية. ولتحقيق هذا الهدف، يعتمد البحث على **المنهج الوصفي التحليلي** لاستكشاف مفاهيم الجامعة الذكية والتواصل الأكاديمي، مع التركيز على الآليات والاستراتيجيات المطبقة في العملية التعليمية الرقمية بالجامعة المغربية.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من الحاجة المتزايدة لفهم كيفية استثمار **الابتكار الرقمي** في بناء بيئة جامعية أكثر تفاعلًا وشمولًا، بما يضمن تحسين جودة العملية التعليمية وتطوير مهارات الطلبة بما يتماشى مع متطلبات التحول الرقمي. وعليه، تتمثل الإشكالية المركزية للبحث في السؤال التالي :**إلى أي مدى تسهم الجامعة الذكية في تعزيز المهارات التواصلية للطلبة عبر استراتيجيات التعليم الرقمي؟** وما هي أبرز التحديات والفرص المرتبطة بهذا التحول ؟

أهداف البحث:

هدفت الدراسة إلى:

تقديم رؤية مقترحة لتحويل الجامعة المغربية إلى جامعة ذكية في ضوء مبادرة التحول الرقمي للجامعات؛ وذلك من خلال استعراض مفهوم الجامعات الذكية وخصائصها ومتطلباتها، مع تحديد متطلبات تحويل الجامعة المغربية إلى جامعة ذكية في ضوء مبادرة التحول الرقمي.

إشكالية البحث:

تتحدد إشكالية هذه الدراسة في محاولتها الإجابة على السؤال التالي: ما هي متطلبات تحويل الجامعات المغربية إلى جامعات ذكية في ضوء مبادرة التحول الرقمي لها من وجهة نظر الطلبة بجامعة محمد الأول وجدة؟

وتتفرع إشكالية البحث إلى الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالتحول الرقمي وخصائصه؟ وما أهم متطلبات تحقيق التحول الرقمي في التعليم الجامعي؟
- ما المقصود بالجامعة الذكية وخصائصها؟
- وسنعتمد المنهج الوصفي التحليلي في الإجابة عن إشكالية الدراسة.

فرضيات الدراسة:

لقد تم وضع فرضية رئيسية لهذه الدراسة تتمثل في:

- لا تتوفر متطلبات تحول الجامعات المغربية إلى جامعات الذكية من وجهة نظر الطلبة بجامعة محمد الأول وجدة.

سيتم تناول هذه الإشكالية من خلال المحاور التالية:

- الإطار النظري للتحول الرقمي ولمفهوم الجامعة الذكية وأهميتها في التعليم العالي.
- استراتيجيات التعليم الرقمي ودورها في تنمية المهارات التواصلية للطلبة.
- تحديات التحول نحو الجامعة الذكية وإمكانات تطوير نموذج تعليمي رقمي متكيف.

من خلال هذا التحليل، يطمح البحث إلى تقديم رؤية شاملة حول دور الابتكار الرقمي في تعزيز التواصل الأكاديمي داخل الجامعات، واقتراح توصيات عملية لدعم التحول نحو نموذج **تعليمي أكثر تفاعلية وابتكارًا**.

أولا: الإطار النظري للتحول الرقمي ولمفهوم الجامعة الذكية وخصائصها:

1. التحول الرقمي:

عندما نستعرض مفهوم التحول الرقمي (digital transformation) فالكثير يربطه بالتحول من العمل الورقي إلى التعامل الرقمي، ولكن هذا هو مفهوم "الرقمنة (Digitization) "، وقد اختلفت وجهات نظر الباحثين حول وضع تعريف للسياق التنظيمي وذلك نظراً لحداثة الموضوع ومن أهم التعريفات ما يلي : يعرف البنك الدولي التحول الرقمي على أنه" مصطلح حديث يشير الى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات الى المواطن و مجتمع الاعمال وتمكينهم من المعلومات بما يخدم كافة النظم الإجرائية الحكومية ويقضي على الفساد ، و إعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية ، والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة. (Chanias:2019,p.p17-33).

ويعرف التحول الرقمي على أنه " عمليه تحويل المعلومات من شكلها التقليدي الى شكل رقمي يقرأ فقط بواسطة الحاسبات الآلية حيث تخزن في ملف على الحاسب الآلي ويتم معالجتها واسالها ونسخها أو طبعها أو عرضها بواسطة الشاشة وبالتالي فان خطوات الرقمنة الأساسية كالتالي (انشاء ملفات الرقمنة معالجة وتخزين الملفات إيصال هذه الملفات الى المستخدم ". ويعرف التحول الرقمي على أنه "عملية انتقال القطاعات الحكومية أو الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من قيمة منتجاتها. أي التحول من الأساليب والأدوات التقليدية إلى التكنولوجيا الرقمية لتحل مكانها"، ويعرف كذلك على أنه الاستثمار في الفكر وتغيير السلوك لإحداث تحول جذري في طريقة العمل عن طريق الاستفادة من التطور التقني الكبير الحاصل لخدمة المستفيدين بشكل أسرع وأفضل. ويوفر التحول الرقمي إمكانات ضخمة لبناء مجتمعات فعالة تنافسية ومستدامة، عبر تحقيق تغيير جذري في خدمات مختلفة الأطراف من مستهلكين وموظفين ومستفدين، مع تحسين تجاركم وإنتاجيتهم عبر سلسلة من العمليات المتناسبة، مترافقة مع إعادة صياغة الإجراءات اللازمة للتفعيل والتنفيذ"، كما يعرف على أنه "استخدام التكنولوجيا الرقمية الجديدة في العمليات التجارية (Plesner:2018,p. p1176-1190).

"يشير التحول الرقمي إلى الانتقال من النظم التقليدية إلى بيئة رقمية تعتمد على تقنيات المعلومات والاتصالات في مختلف جوانب العمل الجامعي. ويتطلب هذا التحول وضع استراتيجية واضحة، وتعزيز الوعي بثقافته، وتصميم برامج تعليمية رقمية فعالة، إلى جانب إدارة عملية التحول وتمويلها، مع مراعاة الجوانب البشرية

والتقنية والأمنية والتشريعية التي تضمن نجاحه. (جمال على خليل الدهشان وسماح السيد محمد السيد، 2020، ص 1270.).

أما في المجال التعليمي، فيُعرَّف التحول الرقمي بأنه عملية متكاملة تستند إلى الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل البيئة التعليمية، ما يسهم في إعادة تشكيل أدوار المعلمين، وتطوير استراتيجيات التعليم والتعلم، وتحسين أساليب تقديم المحتوى للطلاب، فضلاً عن ابتكار منهجيات جديدة لتقييمهم". (ولاء محمود عبد الله: محمود، ص 11).

وارتبط بالاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك من أجل تعزيز العمل الأكاديمي من حيث إجراء الدراسات والبحوث المختلفة وإمكانية نشرها وإيجاد آليات مناسبة للنشر وحماية حقوق الملكية الفكرية، إضافة للتدريس الجامعي، الأمر الذي يحتم ضرورة نشر الوعي بالثقافة الرقمية لدى جميع أعضاء المجتمع الجامعي (علي أسامة عبد السلام، 2011، ص 271).

وتسابق الجامعات الزمن نحو تطبيق رقمنة الخدمات داخل الكليات والمعاهد والمدارس العليا التابعة لها؛ وفقا لتوجهات الدول نحو التحول الرقمي، وخاصة خدمات الشؤون الطلابية والإدارية والاعتماد على الشرح الإلكتروني بديلا عن طرق التدريس التقليدية وكذلك تطبيق نظام الامتحانات الإلكترونية والتصحيح الإلكتروني بديلا عن نظام التصحيح الشائع والذي كان يستغرق وقت ومجهود أعضاء هيئة التدريس ومن هذا المنطلق جاءت فكرة البحث.

يتضح لنا ان التحول الرقمي له العديد من الابعاد الاجتماعية التي تساعد على تطوير وتنمية المؤسسات الاجتماعية المختلفة، كما يعمل التحول الرقمي على توفير العديد من متطلبات الارتقاء الاجتماعي.

1.1. التحول الرقمي بالجامعات المغربية:

إن التحول الرقمي ليس حديث اليوم فقط ولا حديث المستقبل فقط، وإنما هو حديث العصر منذ أن بدأت التقنية الرقمية بالانتشار وسهلت التواصل والتفاعل بين الأفراد، فقد أصبح فيه الطلاب يكتسبون مهارات تتجاوز مهارات معلميهم ومحتويات مناهجهم، مما جعل المسئولين عن المؤسسات الأكاديمية والبحثية يقتنعون بأولوية تطوير التعليم والبحث العلمي مهما كانت الظروف الاقتصادية صعبة، حتى تتمكن منظومة التعليم والبحث العلمي من التأقلم باستمرار، وحتى لا نجد أنفسنا يوماً بعد يوم في شرخ أكاديمي وعلمي وبحثي بين ما يعيشه هؤلاء الطلاب وبين ما تقدمه لهم المدارس والجامعات ومراكز الأبحاث، لذلك ينبغي تبدل شكل الجامعات المصرية لتدخل العصري الذكي الناجم عن الثورة الصناعية الرابعة وعن اقتصاد العلم والمعرفة حتى تكون قادرة على سد الفجوة الرقمية في مجال استخدام التكنولوجيا في التعليم.

أتاحت التكنولوجيا في العصر الرقمي فرصاً أكبر وأكثر فعالية وفاعلية لترقية البحث العلمي بالجامعات، وذلك من خلال ما أتاحته التكنولوجيا الرقمية من فرص التواصل والاتصال بين الجامعات، فبات من اليسير بمكان من طلب المعلومات، وتقفي أثرها خلال الكتب الإلكترونية والمكتبات الرقمية، التي يمكن اعتبارها نقلة نوعية من الكتب وغيرها من المطبوعات الأكاديمية من الطابع الورقي إل ى الخاصية الرقمية التي تتيح فرص الاطلاع على المخزون المكتبي ومراجعته على شكل إلكتروني، وبالتالي سهلت التكنولوجيا الرقمية مهمة الباحث العلمي ومكنته من تقديم بحث علمي على درجة عالية من الجودة والتميز (عامر طارق عبد الرؤوف 2014-172) .167,

ولكي تستطيع الجامعة التحول إلى العصر الرقمي وتستطيع استيعاب التقنية الجديدة عليها أن تتعدى مرحلة نقل التقنية إلى مرحلة إدارة التقنية والذي يتضمن عمليات أساسية تطبيع التقنية: وتعنى تحقيق توافق بين التقنيات الحديثة وباقي عناصر المنظومة الجامعية (السلمي علي، 2005، ص (138). ومن أجل النهوض بالجامعات في عصر المعرفة والتحول الرقمي فإن الأمر يقتضي تحسين وتطوير طرق وتقنيات التدريس والتدريب لتتوافق مع التطور العام لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث إن هذا التطور فتح الميدان التعليم والتدريب آفاقا جديدة وكبيرة في الوسائل المتاحة، والإمكانات والتقنيات الجديدة المستعملة، والمضامين التعليمية المتطورة والحديثة، وأصبحت الجامعات مطالبة بالبحث عن أساليب ونماذج تعليمية جديدة؛ لمواجهة العديد من التحديات على المستوى العالمي، ومنها: زيادة الطلب على التعليم، وزيادة كم المعلومات في جميع فروع المعرفة المختلفة، إضافة إلى ضرورة الاستفادة من التطورات التقنية في مجال التعليم العالي.

التحول الرقمي للجامعات إلى جامعات ذكية يحقق العديد من الأهداف للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والتعليم، ومنها: أنه يساعد أعضاء هيئة التدريس في مواجهة الأعداد المتزايدة من الطلاب ويوفر آلاف المواقع التعليمية مع إمكانية تبادل الحوار والنقاش، والتخلص من أساليب الماضي والاتجاه نحو تكنولوجيا المستقبل، وتنمية تفكير الطلاب بالطريقة الذاتية الخالية بقدر كبير من الاعتمادية في الانتقاء والتفاعلية ونوع النشاط مما يؤدي إلى فعالية العملية التعليمية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الرقمي بين مختلف الجامعات والمراكز البحثية بتبادل قواعد البيانات، وإقامة صلات التعاون بين الباحثين والطلاب، فضلا عن إنشاء برامج تعليمية جديدة كرقمة البرامج.

2.1 مقومات أساسية لضمان نجاح التحول الرقمي في المجال التعليمي.

تتمحور مقومات التحول الرقمي الناجح حول التوعية والتقبل والجاهزية والمواءمة حتى يصبح النظام التعليمي مستدام وناجح يساعد على استخدام فرص التقنيات الرقمية للمدرسين والتلاميذ والمجتمع العلمي لتقديم التعلم

سواء الفعل الدراسي والتعلم الكامل أو المدمج أو التعلم الكامل عبر الأنترنيت ، ولضمان التحول الرقمي الناجح والمستمر ينبغي وجود مجموعة من المقومات هذه المقومات وفق أنموذج التحول الرقمي في التعليم حول (التوعية- التقبل- الجاهزية- المواءمة) والالتزام بهذه المقومات ينشئ نظام تعليمي مستدام وناجح قادر على توظيف التقنيات الحديثة من قبل الأساتذة والتلاميذ والمجتمع العلمي لتقديم تعلم ايجابي سواء بالتعلم الكامل أو المدمج أو التعلم عبر الأنترنت.

وتجدر الاشارة إلى أن هناك مجموعة من المحاور التي تؤهل احداث التحول الرقمي في التعليم وتتمثل بالمحاور الاتية:

1 .**التوعية الرقمية:** وتشير إلى الوعي التكنولوجي بالفرد وقدرته على استخدام التكنولوجيا وزيادة وعيه وادراكه للتقنيات الحديثة.

2 .**التقبل الرقمي:** لقد تغيرت التقنية بشكل سريع جدا وتطورت بشكل ملحوظ فيعرف طلبة اليوم باسم جيل الرقمية، وتعني عملية تقبل الأدوات التقنية من الأفراد بما يؤثر على نواياهم السلوكية بما يتمثل في عملية التعلم بما يعني أن الاستخدام الفاعل للتكنولوجيا في تعلم الفرد يرجع إلى نوع التكنولوجيا وطريقة الاستخدام وحاجة الفرد لهذه التكنولوجيا والنتيجة تكون إيجابية أو سلبية.

3. **الجاهزية الرقمية:** وتتمثل في عدم وجود مخاوف ناتجة عن التحول الرقمي وهي وجود (الفجوة الرقمية) وخاصة في التعليم وعندما يكون أطراف العملية التعليمية لا يملكون امكانية الوصول إلى التقنيات الرقمية وهناك حالة من القلق بسبب التحدي في سبيل استخدام التكنولوجيا المعاصرة حيث أظهر تقرير لمركز الأبحاث PEW (**مركز بيو للأبحاث** الإنجليزية *Pew Research Center* : هو مؤسسة بحثية أمريكية غير حزبية، متخصصة في القضايا الاجتماعية، والرأي العام، والدين، والإعلام، والتوجهات العالمية، وتصدر تقارير تعتمد على المسوح الميدانية وتحليل البيانات)؛ أن بعض الأفراد غير قادرين على جعل الأنترنت والأجهزة المحمولة تلائم طرق البحث العلمي فقد تتزايد الابتكارات التكنولوجية لوتيرة أسرع من قدرة بعض الأفراد على امتلاكها.

4 .**المواءمة الرقمية:** إن المواءمة الرقمية في حياة الطلاب تنشئ أثر مهم في الاستخدام المبدع للمعارف الحديثة وكيفية الاستفادة منها بالحياة الواقعية بصورة فاعلة سواء كان مجال الاستفادة اجتماعيا أم نفسيا وعلميا واقتصاديا وصحيا للشريحة المتعلمة وبشكل من غالبية يسهم في تعزيز التطور الرقمي للطلاب اذ أن عدم مواكبة التطورات قد تؤدي إلى تراجع في ا الأداء وهناك تأكيد. الباحثين على الأداء المعرفي للطلبة في خلق ظروف تعلم الجابية اذ أن استخدام التكنولوجيا الحديثة بشكل فعال يحفز الطالب على الابتكار والابداع ويجعله

منجزا في عملية التعلم والابتكار المجتمعي وتحتاج مؤسسات اليوم إلى التفعيل الملازم لمواكبه الثورة الصناعية الرابعة. (سرحان سليمان والسماك ،2023، صفحة 576، 577).

2. مفهوم الجامعة الذكية.

يشير مفهوم الجامعة الذكية إلى أنها مؤسسة تعليمية تتميز باستخدام التقنيات الذكية الحديثة في البنية التحتية لأنظمتها، وذلك من أجل. دعم العملية التعليمية ورفع مستوى جودتها وكفاءتها، وجعلها أكثر فعالية وحيوية. وتتميز الجامعات الذكية بعدة خصائص تميزها عن الجامعات التقليدية في أنها تكيفية مرنة تنبؤية، متفاعلة وحيوية لتلبي احتياجات الأفراد، ويمكن الوصول لها في أي وقت ومن أي مكان، كما أنها تتطلب عددا من المتطلبات مثل توافر رأس المال البشري المتميز، والمباني الذكية، والإدارة الذكية، والبيئة التعليمية الذكية وشبكة المعلومات والمعارف؛ فهي جامعة المستقبل.

وتعد الجامعات الذكية تطورا طبيعيا منطقيا لنموذج الافتراضية والالكترونية في ظل الثورة التقنية والتحول الرقمي في التعليم الجامعي، من خلال تطبيقات الويب الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، إنترنت الأشياء، تطبيق البيانات الضخمة، والمنصات التعليمية الذكية التي أصبحت أهم ركائز الجامعات العالمية (عوف أحمد صلاح الدين ومصطفى أيمن محمد والملاح، علياء السعيد، 2020، ص 103). وتستخدم الجامعات الذكية تقنيات تعليمية وبحثية رقمية تعتمد في مبادئها الأساسية على تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي ترتبط بمبادئ التفاعل والتفكير الإنساني، وإنشاء وتصميم حالة حوار واندماج في التفاعل بين أعضاء الجامعة والأجهزة والتقنيات الرقمية داخل بيئة العمل (الشريف باسم بن نايف محمد، 2018، ص 605).

ومن هنا جاء مصطلح الجامعة الذكية، وما صاحبه من متطلبات لتحويل الجامعات الحالية إلى جامعات ذكية، من حيث البنية التحتية الرقمية والمباني المهيئة تكنولوجيا، والحرص على توظيف كوادر إدارية وتعليمية تتسم بالمهارات والقدرات التكنولوجية العالية، وتوفير بيئات تعليمية ذكية. وتهدف الجامعة الذكية إلى جعل العملية التعلمية أكثر حيوية وفعالية، وتحول الطالب من مستهلك للمعرفة إلى منتج لها والتحول بالمجتمع بأكمله إلى مجتمع معرفي (بكرو خالد، 2017، ص 2). وتعتبر الجامعة الذكية جامعة متكاملة تحتوي على البنية التحتية التقنية في جميع قطاعات الجامعة، وتزويد القاعات الدراسية بالتقنيات اللازمة، وتدريب أعضاء هيئة التدريس على تلك التقنيات. أهمية الجامعات الذكية تأتي من أهمية تنظيم الاتصال والتعاون في مجال التعليم بين كافة عناصر العملية التعليمية من أي مكان وفي أي وقت والعمل على إثراء العملية التعليمية والبيئة البحثية، وحل المشكلات والعقبات التي تواجه نظم التعليم التقليدية عبر التمكين التقني والعمل على بناء إنسان جديد مختلف، وغير تقليدي في أسلوب تعلمه وتعامله ويتصف بالمرونة الفكرية والسلوكية، ويتقن مهارات مختلفة، وقادر على

التعلم الذاتي، ويحب التجديد والبحث الذاتي عن المعلومات، ولديه القدرة على انتاج المعرفة، ويمتلك روح المبادرة والإبداع والابتكار.

وترى أبو ليهان أن الجامعات الذكية تمثل جامعات الجيل الرابع التي تستجيب لاحتياجات الثورة الصناعية الرابعة من خلال استثمار التقنيات الرقمية التي تسعى نحو الابتكار الذكي العلمي والتكنولوجي والأكاديمي لتوليد مجتمعات ذكية في بيئات تعليمية بحثية مفتوحة وديناميكية تشاركية، مع تقديم التعلم مدى الحياة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. يتضح مما سبق، أن الجامعة الذكية مؤسسة تعليمية جامعية ذات كفاءة عالية، تستخدم التقنية الذكية في البنية التحتية لأنظمته: وتطبق تقنيات إنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، وتطبيقات البيانات الضخمة، لجعل العملية التعليمية والبحثية والإدارية بداخلها أكثر فعالية. (محمد ابراهيم اسماعيل، 2022، الصفحات 762-764).

- **أهمية الجامعة الذكية:**

تكمن أهمية الجامعة الذكية في توفير بيئة تعليمية متطورة تستخدم التكنولوجيا لتحسين عمليات التعلم والتدريس، وتعزيز تجربة الطلاب وتحسين نتائجهم الأكاديمية. كما تسهم في تطوير مهارات الطلاب المستقبلية وتوفير فرص للبحث والابتكار في مختلف المجالات. كما أن الجامعة الذكية تلعب دوراً حيوياً في تطوير بيئة تعليمية مبتكرة ومتطورة، حيث تجمع بين التكنولوجيا والتعليم لتعزيز عمليات التعلم والتدريس، وتحسين تجربة الطلاب ونتائجهم الأكاديمية تسهم في تنمية مهارات الطلاب المستقبلية وتمكينهم من التعلم الذاتي والبحث العلمي، كما تعمل على تعزيز التواصل والتعاون بين الطلاب والمدرسين وتوفير بيئة مرنة ومتاحة بشكل دائم للتعلم والتطوير. (العويني: 2016، ص 67).

ومن بين الأهداف التي تصبوا إليها الجامعة الذكية تتمثل فيما يلي: (ابراهيم : 2019، ص 53)

1- ابتكار نموذج لتعليم، فعال والتوجه نحو التعليم التفاعلي .

2- تحقيق التميز والتنافسية في التعليم العالي.

3- رفع قيمة التعليم العالي وتحسين الجودة الشاملة للتعليم .

4- تحقيق أقصى قدر من قدرة الطلبة على التعليم والتعلم .

5- جعل الأفراد قادرين على تولي أدوار قيادية في العالم الخارجي .

6- الانتقال من مرحلة اكتساب المعرفة إلى مرحلة توظيفها لمعالجة مشكلات واقعية.

7- توفير فرص تعليمية جيدة دون أي قيود.

- **خصائص الجامعة الذكية**

تتميز الجامعة الذكية بخصائص أساسية وسنتطرق لأهمها على الشكل الآتي: (ابراهيم : 2019، ص58)

- التعليم المتنقل : Mobility: Education يتمثل في قدرة عناصر العملية التعليمية في الوصول إلى المحتوى العلمي، من أي مكان وفي أي زمان من خلال الأجهزة المحمولة.

- إمكانية الوصول :Accessibility تتمثل بسهولة الوصول للمعلومات والخدمات التعليمية والإدارية كأنظمة التعلم وقواعد البيانات العلمية ومصادر المعلومات والموارد على الإنترنت، وغيرها.

- الفعالية التقنية Technological Effectiveness الفعالية التقنية توفر صلاحية البنية التحتية لتقنية المعلومات في الجامعة، عن طريق التقنيات السحابية والتقنيات الافتراضية استناداً إلى مبادئ المرونة، البساطة، النمطية، التدرجية وغيرها .

- الانفتاح : Openness الانفتاح في نظام الجامعة الذكية يعني أن تعمل على توفير مستودعات مفتوحة من المواد التعليمية والمصادر لتشكيل دورات التعلم الإلكتروني، وتوفير التدريب للطلبة في كافة التخصصات وحرية الوصول المصادر والأبحاث العلمية.

مما سبق نجد أن تطبيق الجامعة الذكية يمكن أن يعزز تجربة دمج المهارات الحياتية في الوحدات الأساسية بالجامعية، ويسهم بذلك في تعزيز الريادة والابتكار في المؤسسة التعليمية، مما ينتج عنه تحول المنشود في جعل الطالب من مستهلك للمعرفة إلى منتج لها ومن تم التحول بالمجتمع بأكمله إلى مجتمع معرفي (بكرو خالد، 2017، ص 2).

يرى ناصري وفلاك أن أهم خصائص التعليم في الجامعات الذكية يتمثل في إمكانية الوصول إلى البيانات والمعلومات وباقي الخدمات التعليمية من خلال شبكة الأنترنت. ومن الخصائص أيضا الانفتاح الذي يتم من خلال وجود مجموعة من المستودعات المفتوحة، والتي تضم مجموعة كبيرة من الموارد التعليمية والمصادر من أجل تشكيل دورات التعلم الإلكتروني، وتوفير التدريب للطالب في جميع التخصصات، والوصول بكل حرية إلى المصادر والأبحاث والمرجعيات. كما تسعى الجامعات الذكية من خلال هذه الصفة إلى تطوير التعليم، وتسهيل وصول المعلومات إلى الطلبة، وتحقيق أقصى استفادة ممكنه منها ويضاف إلى خصائص الجامعات الذكية التعليم الفردي الذي يتم تعزيزه من خلال إضفاء خصوصية للتعليم تتعلق بكل فرد، وتهدف إلى بناء طاقات التعليم الفردي، وتنظيم عمليات الاتصال و التعاون في مجال التعليم وتعد الفعالية التقنية من الخصائص التي تحرص

على صلاحية البنية التحتية لتقنية المعلومات في الجامعات من خلال استخدام التقنيات السحابية والتقنيات الافتراضية، التي تستند إلى مبدأ المرونة والبساطة في نقل المعلومة وحفظها.

كما أضاف السيف وكليمنت كينج Alsaif & Clementking خاصية توعية المتعلمين بأهمية العلاقات الاجتماعية واستخدام الشبكات الاجتماعية لتعزيز عملية التعليم والتعلم، والمشاركة وتبادل المعلومات وتقديم الأنشطة التعاونية، والتغلب على الزمان والمكان والقيود، وإدارة المعلومات المقدمة، وتسهيل الوصول إلى المواد التعليمية والخدمات التعليمية، والتركيز على الطالب. (محاسن عبد العزيز وعلي حسين 2022، صفحة (240).

وبالحديث عن خصائص طلاب الجامعة الذكية فإن خريج الجامعة الذكية يجب أن يكون مختلفا عن التيار التقليدي سواء في أسلوب تعلمه وتعامله داخل الجامعة وخارجها حيث يجب أن يكون متصفا بالمرونة الفكرية والسلوكية والقدرة على ضبط النفس وأن يتقن مهارات متنوعة ويمكن تلخيص هذه الخصائص فيما يأتي:

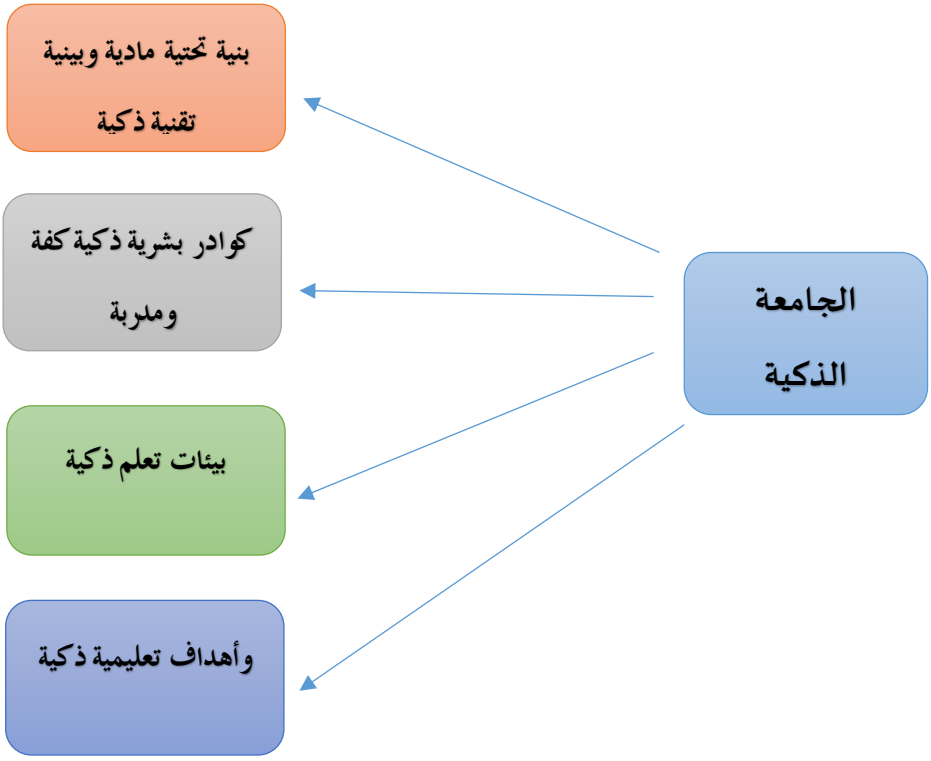
- أن يكون قادرا على الاختيار الحر لمهنة المستقبل.
- أن يكون قادرا على العمل التعاوني بروح الفريق. أن يكون مبدعا يحب التجديد.
- أن يكون قادرا على اتخاذ القرار بنفسه.
- أن يجيد التعامل مع وسائل الاتصال وتقنية المعلومات.
- يتميز بالإيجابية والبحث عن المعلومة بنفسه ومنتجا للمعرفة.

- **أهداف الجامعة الذكية.**

مع التطور التكنولوجي وانعكاس ذلك على استحداث أنماط جديدة من التعليم كالتعليم الإلكتروني والتعليم الافتراضي جاء هذا النوع من الجامعات كنتيجة للتوسع في استخدام التكنولوجيا في التعليم، ويتمثل الهدف الرئيسي لتحول الجامعات إلى جامعات ذكية في وجود جامعة رائدة تعليميا ونحتيا ، وليس الاهتمام فقط بالمباني وتجهيزاتها وتهدف الجامعات الذكية إلى جعل العملية التعليمية أكثر حيوية و فعالية، وتحول الطالب من مستهلك للمعرفة إلى منتج لها والتحول بالمجتمع بأكمله الى مجتمع معرفي ، وتتمثل أهم أهداف الجامعات الذكية كما اشار إليها Azami, فيما يأتي:

- السعي نحو ابتكار نموذج فعال للتعليم.
- تحسين قدرات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس والباحثين.

- العمل على تحقيق التميز والتنافسية في ضمن نطاق التنافس الشديد في التعليم العالي. رفع وتعزيز قيمة التعليم العالي.
- تحفيز الطلبة نحو تحقيق أقصى قدر من قدرة الطلبة على التعليم والتعلم.
- العمل على تحسين الجودة الشاملة للعملية التعليمية.
- تطوير مهارات وقدرات الأفراد على تولي أدوار قيادية في العالم الخارجي. توفير فرص تعليمية جيدة دون أية قيود.
- تمكين القدرات التعليمية والإدارية للعاملين في المجال الأكاديمي والإداري. تقديم حلول منهجية متعددة الجوانب من أجل تلبية احتياجات الطلبة والعاملين في الجامعات. العمل على زيادة وتحسين الانتاجية وتخفيض تكاليف التشغيل.
- خلق بيئة جاذبة لاستقطاب مزيدا من الطلبة الجدد. (هاشم محمد عياد، 2021، صفحة 26).



شكل رقم 1: يبين المقومات الأساسية للجامعة الذكية

ثانيا: الجامعة الذكية وأهميتها في عصر التحول الرقمي.

عندما تقترح إحدى الجامعات استخدام التقنيات الذكية، فإنها لا تبقى في المقدمة فحسب، بل تصبح أيضا مؤسسة رائدة ومولدا للتقنيات الناشئة وتصبح مرجعا للمؤسسات الأخرى في إدارة الاتجاهات التكنولوجية.

فالجامعة الذكية هي مجموعة الأدوات التكنولوجية التي تعمل عند تطبيقها، على تحسين طريقة تنفيذ العمليات والأنشطة ومن بين الأدوات إنترنت الأشياء الذي يسمح بدمج الشبكات المختلفة وأجهزة الاستشعار غير المتجانسة في نظام ذكي. ويظهر تنفيذه العديد من التحديات الهامة، مثل الإدارة الفعالة للموارد المادية والهيكلية.

وبالنسبة لتكنولوجيا الحوسبة السحابية الذكية تكمن قيمتها المركزية في إدارة المعلومات، حيث تحتاج الجامعات إلى عناصر تعمل على تحسين المعلومات وتسريعها وحمايتها والحصول عليها في الوقت الذي تكون فيه ضرورية؛ إن تطبيق هذه التكنولوجيا لا يتنبأ بهذه الاحتياجات فحسب، بل يعطي أيضا قيمة مضافة تتمثل في الحفاظ على جميع المعلومات المركزية في مكان واحد، على سبيل المثال مع هذه التكنولوجيا، يمكن للجامعة إنشاء سحابة خاصة بما ضمن البنية التحتية الخاصة بها وبالتالي تحقيق تلبية جميع ما سبق ذكره ، و من المهم التأكيد على التوجه الذي تمتلكه المؤسسة عند الرغبة في تنفيذ هذه التكنولوجيا الجديدة التي تجلب معها العديد من الفوائد ولكنها تتطلب بدورها موظفين يعرفون كيفية تشغيلها.

يركز الذكاء الاصطناعي على نية الاستخدام والتي تندرج فيها العديد من الجوانب الأخرى التي تؤثر على اعتماد التكنولوجيا ولهذا السبب قبل تنفيذه من الضروري التحليل لمعرفة مدى جدوى هذا الإجراء وتجلب هذه التكنولوجيا العديد من الفوائد في بيئات التعليم العالي، يمكننا التحدث. عن الأساتذة الأذكياء الذين بناء على الخوارزميات يمكنهم إنشاء نمط جديد حيث يتم. تحديد متطلبات كل طالب، على وجه الخصوص وبعبارة أخرى يسمح لنا بإنشاء تعليم شخصي بدعم دائم يضاف إلى ذلك أن كل أستاذ في المنطقة يمكن أن يكون على دراية بتطور العمل مع طلابه ويتمكن من إحداث تحسن فيما يتعلق بتقنيات التعلم

(Bautista & al, 2021, pp. 50,52)

توفر البيانات الضخمة للأساتذة كمية كبيرة وضرورية من المعلومات حول طلابهم حتى يتمكنوا من متابعة كل طالب مع مثل هذا الكم الهائل من المعلومات التفصيلية عن الطالب، سيكون الأستاذ قادرا على فحص تطور الطالب ومشاركته بطريقة دقيقة وملموسة من أجل مساعدته وفقا لنواقصه الخاصة فيما يتعلق

بالمشاركة في الدورات التدريبية، واستكمال الواجبات المنزلية، والوقت الذي يقضيه في إجراء البحث في المكتبة عبر الإنترنت على سبيل المثال.

ومن ناحية أخرى، يمكننا أيضا أن نرى الفوائد التي سيتمكن الطلاب من استخلاصها مثل دورات المرونة التي تتيح لهم الوصول إليها في أي مكان وفي أي وقت إلى دوراته. يمكن للطلاب الحفاظ على التواصل مع الطلاب أو الأساتذة الآخرين في الوقت الفعلي، كما يتمتعون بحرية المشاركة في المناقشات أو المنتديات العلمية كما يتمتع الطلاب أيضا بوصول مجاني وغير محدود إلى المواد الدراسية في الوقت المناسب لهم وسيتمكن الطلاب الذين يواجهون صعوبات من الاستفادة من المتابعات الشخصية التي ستسمح لهم بتحسين مستواهم الفكري.

وأخيرا فإن المزايا على مستوى الجامعة لا يمكن إهمالها لأنه مع هذه المعلومات الجماعية، لن تكون قادرة على مراقبة تطور كل طالب على حدى فحسب، بل يمكنها أيضا مراقبة كيفية رعاية الأساتذة لطلابهم عن كتب، ومن خلال الحصول على معلومات دقيقة يمكن الوصول إليها في أسرع وقت ممكن من الممكن تحليل تقدم "كل طالب بطريقة سريعة ودقيقة وذكية. ومن حيث البنية لتحتية، يمكن للجامعة أيضا أن تنفق أقل من الجامعة التقليدية (Bahupa Mbombo & Cars, 201, p. 16).

ثالثا: الآليات والاستراتيجيات الرقمية بالجامعة المغربية.

3.1 الجامعة المغربية في ظل التعليم الرقمي الذكي:

يشهد التعليم العالي في المغرب تحوّلًا رقميًا متسارعًا في ظل الاستراتيجيات الوطنية الهادفة إلى تعزيز استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية. فقد أصبحت الجامعات المغربية تعتمد بشكل متزايد على المنصات الرقمية، والتعلم عن بُعد، والموارد التكنولوجية الحديثة لتحسين جودة التعليم وضمان استمراريته، خاصة بعد التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19.

يشكل التحول الرقمي في الجامعات المغربية فرصة لتطوير المهارات التواصلية والحياتية للطلاب، حيث يعزز من قدرتهم على التفاعل في بيئات تعليمية رقمية، وتنمية مهارات البحث الذاتي، والتعلم المستقل، والتعاون عبر الإنترنت. كما يسهم في تسهيل الوصول إلى المعرفة من خلال المحتوى التعليمي الرقمي، والموارد المفتوحة، والمنصات التفاعلية. (**جريدة** أصوات. 2025، فبراير 1).

دمج التعليم الرقمي في المؤسسات التعليمية أصبح -خاصة مؤسسات التعليم العالي- ضرورة للحاق بالتطور المعرفي في جميع المجالات التعليمية، فضلا عن قدرته على إحداث نقلة ذات جودة ونوعية في الأهداف، كما

تساعد على اكساب المتعلمين المهارات اللازمة التي تتطلبها حياة عصر المعلومات والتغلب على أوجه القصور التي تعاني منها المؤسسات التعليمية، ومع ذلك، تواجه الجامعات المغربية عدة تحديات في هذا المجال، من بينها الفجوة الرقمية بين الطلاب، وضعف البنية التحتية التكنولوجية في بعض المؤسسات، بالإضافة إلى الحاجة إلى تأهيل الأساتذة لاستخدام الأدوات الرقمية بفعالية. لذا، فإن نجاح التعليم الرقمي في المغرب يعتمد على استراتيجيات شاملة تشمل تحسين البنية التحتية، وتوفير تكوين مستمر للأساتذة، وضمان تكافؤ الفرص لجميع الطلبة في الولوج إلى الموارد الرقمية. (UNESCO: تحوّل التعليم الرقمي في المغرب الكبير بين التحديات والفرص).

وتستند الجامعة المغربية في تقديم تعليم رقمي ذكي إلى المبادئ التالية:

- يخدم التعليم الإلكتروني الاحتياجات الفردية للطلبة مع الثقافات والقطاعات المختلفة.
- يتيح التعليم الإلكتروني التواجد في مختلف القطاعات الجغرافية؛ فهو متواجد في منزل وعمل الطالب، ويغطي مختلف الأقاليم والمناطق.
- سيطبق التعليم الرقمي بطريقة التدريس والتقييم والشرح والتعليم من خلال الإنترنت، ونظام المؤتمرات المرئية ونظام البريد الإلكتروني، وبأي وسيلة تكنولوجيا اتصالات جديدة.
- يدخل التعليم الرقمي الذكي في المجالات التربوية التي تغطي جميع التخصصات والعلوم الحديثة.
- يوفر التعليم الرقمي الذكي خدمات تعليم عالية الجودة في أي وقت وفي أي مكان بطرق تكنولوجية مختلفة: (الإنترنت، أجهزة الكمبيوتر، والهواتف المحمولة، وغيرها.)

أهداف الجامعة المغربية للتعلم الرقمي الذكي:

تهدف الجامعة للتعلم الرقمي الذكي إلى:

- تقديم مستوى تعليمي متميز في التخصصات الحديثة والبينية المطلوبة لتحقيق الاحتياجات المستقبلية المحلية والإقليمية من الموارد البشرية.
- الارتقاء بجودة التعليم العالي باستخدام التكنولوجيا الحديثة في التدريس والتدريب، وخلق قاعدة معرفية للتعليم والتعلم في المجتمع المغربي، وذلك باستخدام أساليب التعلم الإلكتروني، وإدارة الجامعة بأسلوب تكنولوجي حديث.
- خلق قاعدة بحثية متقدمة في المجالات التكنولوجية وربطها بمراكز التميز بالخارج.

- دعم التوجه الإستراتيجي نحو زيادة القدرة الاستيعابية للتعليم العالي في المغرب.
- تقديم فرص دراسية بديلة للذين لا تسمح لهم ظروف العمل بحضور المحاضرات بصورة مكثفة كما هو الحال في التعليم العالي.
- التقليدي. إعداد خريج ذي مهارات ومعرفة تكنولوجية تمكنه من إيجاد فرص عمل جيدة، وكذلك تقديم التعليم والتدريب المستمر لمساعدة الدارسين على التقدم في تخصصاتهم وإعادة تأهيلهم للحصول على فرص عمل أفضل.

3.2 الآليات والاستراتيجيات العملية التعلمية الرقمية في الجامعة المغربية.

يواجه التعليم العالي في المغرب تحديات متعددة في مجال التحول الرقمي، مما يؤثر على جودة العملية التعليمية .وفقًا لتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يحتل المغرب المرتبة 101 من بين 193 دولة في مؤشر تنمية الحكومة الرقمية، مما يشير إلى تأخر في رقمنة العديد من القطاعات، بما في ذلك التعليم .

لمواجهة هذه التحديات، أطلق المغرب استراتيجية "المغرب الرقمي 2030" بهدف تعزيز الرقمنة في مختلف القطاعات، بما في ذلك التعليم، والسعي لجعل المغرب رائدًا إقليميًا في المجال الرقمي .تتضمن هذه الاستراتيجية تطوير البنية التحتية الرقمية، وتحسين المهارات الرقمية للطلاب والمعلمين، وتعزيز استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية .من خلال اعتمادها إستراتيجية التكوين في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتعليم (TICE) والتطبيق البيداغوجي والذي يتوافق مع متطلبات عروض التكوين.

هذه الإستراتيجية جاءت لتطوير وإكساب الأساتذة كفاءات في مجال تكنولوجيات التعليمية، من خلال تطوير تطبيقاتهم البيداغوجية بداية من مختلف الميكانيزمات البيداغوجية الجامعية في التعليم عن بعد والتعليم الحضوري.

- **توظيف المنصات الرقمية لدعم التعليم الرقمي:**

منصة التعلم الرقمي هي تطبيق البرمجيات التي تدمج ادوات الإدارة المختلفة والاتصالات والتقييم وانشطة الرصد ونحو ذلك، بهدف توفير الدعم التكنولوجي للمعلمين والطلاب لتحسين مراحل مختلفة من عملية التعليم والتعلم، حيث يتم فصل المعلم والطالب عن طريق الفضاء أو الوقت أين يتم سد الفجوة بين الإثنين من خلال استخدام التكنولوجيات عبر الأنترنيت، وهي تقوم على نظام إدارة التعلم مثل "مودل"، و"تويتر"، الذي يركز على وجه التحديد على مجال التعليم، ويسمح بالتحكم في كل من المحتوى والمستخدمين الأفراد الذين يتفاعلون

داخله. يتم إنشاء محتويات وتحميلها مع بعض أدوات التأليف الخارجية (Guenaneche وradigales ، 2008، صفحة (02) .

لقد أصبح استخدام المنصات الرقمية خاصة في مجال التعليم في تزايد مما جعل أنشطة تعليم الطلبة أكثر مرونة وقابلية من خلال توفير بيئة محفزه على شبكة الأنترنت دون قيود في الوقت أو المسافة أو في الجهد Chung)، (2018) ، الصفحات 127-123). يمكننا القول بأن المنصة الرقمية التعليمية عبارة عن موقع شبكي مرفوع على الأنترنيت يمكن للأستاذ من خلاله رفع المناهج والمقاييس التعليمية للطلبة على الشبكة والتعامل معهم عن طريق البريد الإلكتروني أو إرسال فيديوهات أو التحاضر عبر مختلف الشاشات ونحو ذلك من الوسائط التفاعلية قصد تفعيل عملية التعليم الرقمي.

يلعب التعليم الرقمي دور هام في تطوير مستوى التعليم المرتكز على منح المتعلم المعلومة بشكل مميز ومتنوع بتنوع الوسائل التعليمية مما يساعد المتعلم على الإلمام بالمناهج الدراسية على أحسن وجه وبأكثر مرونة، خاصة بعدما فرض وباء كورونا الذي حل بالعالم أجمع وعلى مؤسسات التعليم العالي خاصة، أين تم استحداث آلية تعليمية للمحافظة على التحصيل العلمي للمتعلم عامة وللطالب الجامعي بصفة خاصة. لقد كانت البداية الأولى لمشروع المنصات الرقمية التعليمية مع إعلان معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT في الولايات المتحدة الأمريكية عن إمكانية الولوج إلى المقررات التعليمية لكافة المواد على شبكة الأنترنت، ثم احتضنت منظمة اليونسكو الفكرة حيث نظم منتدى خاص بذلك سنة 2002 ، وطرح موضوع المنصات التعليمية المفتوحة كأحد البدائل المهمة لتطوير نظم التعليم الجامعي في الدول النامية ومن بينها الدول العربية التي كانت في تلك الفترة لاتزال في إطار تهيئة البنى التحتية اللازمة لكننا نرى أن التوظيف الفعلي للمنصات الرقمية التعليمية جاء حتما كأحد البدائل الموجودة لمواجهة المشكلات والتحديات التي فرضتها جائحة كورونا. لقد بدأت دول العالم في إنشاء منصات الكترونية - بعد ظهور فيروس كوفيد لتسهيل عملية وصول المادة العلمية للطلبة عبر الأنترنيت ومن أجل ضمان عدم انقطاع الطلبة والأساتذة عن التعليم لمدة طويلة، حيث تقوم المنصات الرقمية بتقديم مساقات في جميع المجالات.

وتوفر المنصات الرقمية مزايا عديدة كأداة للتواصل خاصة في الجانب التعليمي حيث يتمكن المتعلم من الحصول على المادة العلمية في أي مكان وفي أي وقت مما يدفع بالأستاذ للبحث أكثر قصد تعزيز التواصل بينه وبين المتعلم.

ومن جملة الخصائص التي تتحلى بها المنصات الرقمية التعليمية ما يلي:

أ. خاصية التفاعلية والقضاء على الفروق الفردية بين الطلبة:

تعد المنصة الرقمية بمثابة البيئة التفاعلية، حيث تعمل على توظيف مختلف التقنيات المرتبطة بالويب، وبذلك تمكن المعلمين والأساتذة من نشر دروسهم ووضع الواجبات وتطبيق الأنشطة التعليمية والاتصال بالطلبة عن طريق تقنيات متعددة. كما أنها تمكن من إجراء الاختبارات الإلكترونية، وتوزيع الأدوار وتقسيم الطلبة إلى مجموعات عمل، والمساعد على تبادل الأفكار والآراء بين المعلمين والمتعلمين، ومشاركة المحتوى العلمي، وإتاحة التواصل مع جميع الطلبة الذين يتساوون في الاستفادة. من الأمر الذي يساعد على القضاء على الفوارق بين الطلبة مما يساعد بدوره في تحقيق مخرجات تعليمية ذات جودة عالية.

ب. بخاصية المرونة والبساطة:

الخدمات يتم التصفح عن طريق شبكة الأنترنيت والدخول على موقع المنصة طبقا لرابط الجامعة أو الكلية وهذا ما يجعلها تتميز بالمرونة والبساطة في التعامل معها سواء من طرف الأستاذ أو الطالب فهي متاحة في أي وقت وكل ما يدون عليها من محاضرات علمية يمكن تعديله أو تحديثه وحق حذفه بسهولة في أي لحظة وهذا ما أدى الى التخفيف من عيوب التعليم التقليدي.

ج. خاصية تعدد الوسائط المستخدمة في التعليم:

تسمح المنصة الرقمية التعليمية استخدام وسائط متعددة من طرف كل من الأستاذ والطالب، حيث يمكن استخدام برنامج نظام إدارة محاضرة أو يتم تسجيلها صوتيا أو مرئيا على شكل فيديو يوتيوب (YouTube)أو على شكل باور بوانت (power point) من خلال شرح توضيحي صورة وصوت لهذا يفضل امتلاك الأستاذ أدوات التحكم في هذه الوسائط والأجهزة بصفة عامة.

لقد سلكت الجامعة المغربية - كغيرها من الجامعات وجهة نحو توظيف المنصات الرقمية في التعليم عن بعد لعدة أهداف ولعل أهم هدف سطرته يكمن في السهر على ضمان الجودة وتطوير التعليم، حيث أنها تساهم في تعميم وتعميق الفهم للمادة العلمية عند الطلبة، فهي تساعد الطلبة على متابعة دروسهم ومراجعتها، خاصة المتغيبين منهم لظرف طارئ أو قوة قاهرة أو لأي سبب من الأسباب، وبذلك تلقي الدروس عبر المنصات الرقمية قضى على العديد من سلبيات المنظومة التعليمية التقليدية، مما أدى إلى الاهتمام بتنمية الجوانب المعرفية والمهارات الأدائية والعقلية وتوفير فرص التعامل مع مصادر متنوعة لمعلومات وتحقيق الأهداف التعليمية، ومن خلال مراجعة العديد من الأدبيات والمصادر المعرفية والمعلوماتية المرتبطة بالمجال، وكذلك من خلال تتبع أعمال الندوات والمؤتمرات المبارك، 2005م، صفحة (59) . ومن بين المنصات التي عمدت مؤسسات التعليم العالي

المغربية إلى استحداثها من أجل تحقيق تعليم ذو جودة عالية "منصة موودل(Moodle) "، والأرضية الرقمية البيداغوجية.E- Learning -

السؤال المطروح: ما المقصود بهذه المنصات وما هي مميزاتها ووظائفها؟

أ - مفهومها الأرضية الرقمية البياء الموجية E-Learning :

هي أرضية رقمية بيداغوجية تفاعلية توضع فيها ملخصات الدروس بمختلف أشكالها، فهي وسيلة تواصل رقمية بين الأساتذة والطلبة. تم إنجازها من طرف البرنامج المطورMoodle **منصة موودل (Moodle)**

يعرف موودل (Moodle) على أنه عبارة عن برنامج (sofrrare) صمم للمساعدة في إدارة الأنشطة التعليمية ومتابعتها وتقديمها والتعليم المستمر لذا فهو حل استراتيجي للتخطيط والتعليم وإدارة جميع أوجه التعلم في المؤسسة التعليمية بما في ذلك الاتصال المباشر او القاعات الافتراضية او المقررات الموجهة من قبل أعضاء هيئة التدريس، وهذا سيجعل الأنشطة التي كانت منفصلة ومعزولة عن بعضها تعمل وفق نظام مترابط يسهم في رفع مستوى التعليم (محمد، 2017م، صفحة (22).

ب- خصائصها:

ويمكن تلخيص أهم مميزات منصة التعليم موودل (Moodle) في النقاط التالية (الجراح، ع، أ، صفحة (43):

- واجهة متعددة اللغات بما يسهل استغلاله في العملية التعليمية .امتلاك المنصة مستوى أمان عال يصعب اختراقه.
- استخدام المنصة في الاختبارات الالكترونية المحسوبة لتقييم المتعلمين بشكل مستمر وكذلك التصحيح الالكتروني لها، وكذا إرسال الواجبات واستقبالها .وجود غرف الدردشة الحية، وتمكين المعلم من التواصل المتزامن مع المتعلمين.
- إمكانية التواصل عبر الوسائل الخاصة داخل البرامج التعليمية.
- التغذية العكسية للمتعلمين من خلال إتاحة الفرصة لمتابعة المتعلمين بصفة مستمرة
- يتيح للمعلم إمكانية تصميم ونشر استطلاعات الرأي.

ج- وظائفها:

توفر **منصة موودل العديد من الوظائف** أهمها الفضيل، أ.م.ع.م.ع، 2017م، صفحة 10).

– **سهولة الوصول:** يمكن للطالب من خلال منصة موودل الحصول والتفاعل مع المادة التعليمية في أي وقت ومكان من خلال الاتصال بالأنترنت، والقيام كذلك بالواجبات والبحوث وإرسالها عبر المنصة.

– **توفير تغذية عكسية مستمرة وسريعة:** بإمكان الطالب من خلال المنصة الحصول على نتائج الاختبارات والاستفسار من الأستاذ او من زملائه والحصول على الرد بسرعة وبصفة مستمرة عبر البريد الإلكتروني أو المنتدى أو لوحة لمناقشة.

– **تسهيل وتحسين عملية الاتصال:** يمكن لكل من الطلاب والأساتذة التواصل مع بعضهم البعض بطريقة فعالة وسريعة من خلال عدة خيارات يوفرها النظام مثل: الإعلانات والمناقشات والمنتديات والفصول الافتراضية.

– **المتابعة:** يستهل النظام عملية متابعة الأداء، حيث بإمكان الأستاذ الحصول على المعلومات الإحصائية عن جميع كما أنه بإمكانه تتبع الواجبات الفردية وتاريخ ووقت طبع واستلام الواجبات المرسلة إليه من قبل الطلبة، كما يمكن للطلبة أيضا متابعة مستوى أدائهم. الطلبة،

– **بناء وتطوير المهارات:** توفر منصة مودل العديد من المهارات للطالب لتسهيل عليهم عملية التعلم وأداء المهام، مثل تنظيم الوقت وإدارته. وتساعد أيضا الأساتذة على مراعاة سبل التعلم لدى الطلبة، فضلا عن تلبية النظام لحاجات المتعلم الذي يفضل التعلم

– من خلال الوسائط المتعددة مثل الصور والفيديوهات والصوت، أو من خلال المحاكاة، وعمل المشاريع، وغيرها.

معيقات التعلم الإلكتروني في الجامعات المغربية:

– ضعف الأنترنت، حيث يجب توفر سرعة تدفق عالية، وهذا ما تفتقر إليه المغرب، حيث أن سرعة التدفق حسب آخر الإحصائيات تعتبر من بين الأضعف في العالم.

– ضعف مواقع الجامعات وعدم تحيينها بشكل دائم وعدم تنظيمها، نظرا لعدم وجود متخصصين في هذا المجال.

– قلة وعي الأستاذ وكذا قلة اهتمامه بهذا النوع من التعليم نظرا لنقص الاهتمام من طرف المسؤولين بهذا النوع من التعليم لكونهم من جيل التعليم التقليدي.

– قلة اهتمام الجامعة بهذا النوع من التعليم، وعدم تفعيله من طرف الدول وذلك بعدم تسخير كل الإمكانات لهذا النوع من التعليم.

– قلة رغبة الطالب في هذا النوع من التعلم لأنه يرغب في المحاضرات الجاهزة، ويفضل الطريقة التقليدية بحيث أن هذه الأخيرة تتميز بعدم بدل جهد من طرف الطالب الذي يكتفي فقط بالتلقي.

خاتمة:

النتائج المتوصل إليها، في ضوء ما تم عرضه فيما سبق خلصت الدراسة الى عدة نتائج وهي:

على الرغم من الصعوبات التي يواجهها تطبيق التحول الرقمي في بعض الدول العربية وضعف البنية التحتية إلا أنه لم يتم تسجيل أي أثار سلبية لتطبيقه في الدول التي تمتلك الامكانيات المادية والتقنية والبنية التحتية، بل على العكس تماما فقد ساعد في مواكبة التطور وتحسين العملية التعليمية.

التحول الرقمي هو عملية تحويل المعلومات والمعارف من صيغة مادية ورقية الى صيغة رقمية باستخدام التقنيات الحديثة للاستفادة من هذه التقنيات ومواكبة التطور التكنولوجي السريع.

التحول الرقمي هو أهم العوامل الداعمة لعمليات التنمية، لأنه يحقق المعرفة، ويسهل الحصول عليها في مختلف ميادين الانتاج المعرفة، ويزيد من القدرات وينمي المهارات ويعزز فرص الإبداع والابتكار والتطور.

للتحول الرقمي دور أساسي في رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس والطلبة ورفع جودة مؤسسات التعليم الجامعي بأقل جهد وأقل تكلفة. إن التحول الرقمي وبسبب التطورات التكنولوجية المتسارعة والمتلاحقة والانفجار المعلوماتي فقد أصبح ضرورة من الضرورات الملحة في الحياة وله دور ا أساسي في تطور التعليم.

يسهم التحول الرقمي في إتاحة المعلومات لأكبر عدد من المستفيدين والمتعاملين من خلال المنصات الرقمية وأرشفتها كموارد رقمية يمكن الوصول إليها، والارتقاء بمستوى البحث العلمي من خلال سهولة الحصول على مصادر المعلومات.

التوصيات:

من خلال ما تم استخلاصه من نتائج فإن الدراسة توصي بالآتي:

- **تعزيز استراتيجيات التحول الرقمي في الجامعات** من خلال تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لضمان تكامل الأنظمة الذكية وتحسين جودة التعليم والتعلم.

- **تطوير بيئات تعليمية رقمية تفاعلية** تعتمد على تقنيات الواقع المعزز والافتراضي، مما يسهم في تحسين تجربة التعلم وتنمية مهارات التفكير النقدي والإبداعي لدى الطلاب.
- **تصميم مناهج تعليمية مرنة ومتكيفة مع متطلبات سوق العمل** بحيث تدمج بين المهارات التقنية والمهارات التواصلية، مما يعزز جاهزية الخريجين لمتطلبات الاقتصاد الرقمي.
- **تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال الرقمية داخل الجامعة الذكية** عبر إنشاء حاضنات أعمال وبرامج تدريبية تشجع الطلبة على تطوير حلول مبتكرة لمشكلات مجتمعية واقتصادية.
- **توظيف التحليلات الرقمية في تحسين الأداء الأكاديمي والإداري** من خلال استخدام أنظمة تحليل البيانات الذكية لتقييم مستوى الطلبة والكشف عن التحديات التعليمية والاستجابة لها بطرق فعالة.
- **تعزيز المهارات التواصلية الرقمية** عبر دمج استراتيجيات التعلم التشاركي والتفاعل الافتراضي، مما يمكن الطلاب من تطوير قدراتهم في التواصل الفعّال داخل البيئات الرقمية المتنوعة.
- **تفعيل الشراكات بين الجامعات الذكية والقطاعين العام والخاص** بهدف تعزيز البحث العلمي التفاعلي، والاستفادة من الابتكارات التكنولوجية في تطوير البرامج الأكاديمية والمهنية.
- **ضمان تحقيق العدالة الرقمية والشمولية في التعليم الجامعي الذكي** من خلال توفير البنية التحتية الرقمية اللازمة وتسهيل الوصول إلى الموارد التكنولوجية لجميع الطلبة، بغض النظر عن خلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

لائحة المصادر والمراجع

- الشريف باسم بن نايف محمد، مدى الوعي بالتقنيات التعليمية الرقمية والذكية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية واتجاهاتهم نحوها، مجلة كلية التربية جامعة الأزهر المجلد ،37، العدد ،1، 2018، ص 650-601
- بكرو خالد أهمية البنية التحتية التقنية في التحول إلى الجامعة الذكية، المجلة الدولية للعلوم الهندسية وتقنية المعلومات، المجلد 4، العدد 1، دجنبر 2017. ص 1- 5.
- جمال علي خليل الدهشان سماح السيد محمد السيد، رؤية مقترحة لتحويل الجامعات المصرية الحكومية إلى جامعات ذكية في ضوء مبادرة التحول الرقمي للجامعات، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، العدد 78، أكتوبر 2020، ص 1250 – 1344.
- عامر طارق عبد الرؤوف التعليم الإلكتروني والتعليم الافتراضي: اتجاهات عالمية معاصرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، دار الكتب المصرية، ط1، القاهرة 2014.
- علي أسامة عبدالسلام، التحول الرقمي للجامعات المصرية: المتطلبات والاليات ، مجلة التربية، مصر، المجلد 14، العدد 2011 .33 ص.302 -267
- علي السلمي نموذج الإدارة الجديد في عصر المعلومات والاتصالات دار الغريب للنشر، القاهرة، 2005.
- علي السيد الشخيبي، آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي سلسلة الفكر العربي في التربية وعلم النفس، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة 2012.
- عوف أحمد صلاح الدين، مصطفى أيمن محمد والملاح، علياء السعيد، منهجية تنمية الجامعات من خلال المفاهيم النظرية والتحليلية للجامعات الذكية مجلة الاتجاهات الهندسية المتقدمة، كلية الهندسة، جامعة المنياء المجلد 39، العدد 1 2020، ص 94 - 104
- فاطمة زهرة بن قايد، استشراف دور الجامعة الذكية في إرساء أبعاد التنمية المستدامة عرض بعض التجارب الدولية، المؤتمر الدولي الأول للتنمية المستدامة المحفل العلمي الدولي جزيرة لانكاوي ماليزيا، 19-23 نوفمبر 2017.
- منة الله محمد لطفي أبو لبهان، تصور مقترح للانتقال بالجامعات المصرية إلى جامعات الجيل الرابع في ضوء الثورة الصناعية الرابعة، مجلة كلية التربية جامعة الأزهر العدد 181، الجزء 3 يناير 2019، ص 417-365.
- ولاء محمود عبد الله محمود، مقومات تنمية الموارد البشرية الأكاديمية بجامعة بنها في العصر الرقمي: الواقع وسيناريوهات المستقبل، مجلة كلية التربية جامعة كفر الشيخ السنة 18 مجلد 2، العدد 90، 2018 ص1088-971.

- وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، & أوراكل. (2023، نوفمبر 27). توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز الرقمنة في الجامعات المغربية. تم الاسترجاع من https://www.infosocial.ma/2023/11/27الرباط-التوقيع-على-مذكرة-تفاهم-لتعزيز/
- UNESCO (تاريخ النشر غير محدد). تحوّل التعليم الرقمي في المغرب الكبير بين التحديات والفرص. تم الاسترجاع من https://ali3lami.ma/unesco/

نظرية الضم النحوية الدلالية التفاضلية عند القاضي عبد الجبار

رشيد العمارتي
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس - مكناس
المغرب

الملخص

خلصت هاته الدراسة إلى أنه قد تأسست نظرية الضم على هاجس معرفي أساسه معرفة مقومات التفاضل بين كلام وكلام، إذ ينبني هذا التفاضل أو ذاك على الكيفية التي حصل بها الضم، حيث عند الضم تحصل لكل كلمة صفة معينة التي قد تكون بالمواضعة، أو بالإعراب أو بالموقع. وهو بذلك ينفي أي تفاضل بين المفردات اللغوية قبل ضمها وتركيبها في الكلام؛ بل هي تخضع للتماثل بينها، ولا مزية لمفردة لغوية على أخرى قبل دخولها في عمليات تركيبية وتأليفية. وهو بذلك يميز بين نظامين قبليين هما: نظام المفردات المحكوم بالتماثل وانتفاء التفاضل؛ ونظام كيفية التركيب الذي به يقع التفاضل بين كلام وكلام وهو الفيصل في التفريق بين الجيد والرديء من الكلام، والسبيل والمفتاح للكشف عن وجوه الإعجاز، وقمة البيان وروعة البلاغة وعن أوجه الهذيان، وخسة البيان، وفساد البلاغة، وغياب البراعة، والبيان. لكن رغم هذا الإطار التفسيري العقلي المجرد؛ للبحث في أوجه التفاضل بين كلام وكلام، لم يقدم القاضي عبد الجبار التفاصيل النحوية الدلالية التداولية الكافية لمعرفة كيفية الضم والتركيب.

الكلمات المفتاحية:

الضم، الكلام، نظام، الإعراب، المواضعة، الموقع.

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

العمارتي، رشيد. (2025، يونيو). نظرية الضم النحوية الدلالية التفاضلية عند القاضي عبد الجبار. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، العدد 6، المجلد 2، السنة 2، ص 507-517.

مقدمة

تهدف هاته الدراسة إلى الكشف عن الثوابت النظرية والمنهجية لنظرية الضم النحوية الدلالية التفاضلية عند القاضي عبد الجبار خصوصا في المجلد السادس عشر المخصص لإعجاز القرآن من موسوعته الموسومة بالمغني. حيث تحاول هاته الدراسة الوقوف على الطرح النظري والمنهجي الذي يقدمه صاحب المغني لتفسير إعجاز القرآن من خلال البحث في أوجه التفاضل و التماثل بين كلام وكلام. إذ يبلغ التفاضل ذروته في النص القرآني ليتبوأ المنزلة الفضلى في المزية والفصاحة والبلاغة والبيان والبراعة . وهو بذلك يخالف مذهب فرقته ذات التوجه الاعتزالي التي تقول بمذهب الصرفة الذي مفاده أنه كان بإمكان عرب قريش - وهم فرسان البلاغة وفحول البراعة والبيان- مضاهاة القرآن الكريم على مستوى التراكيب والأساليب، والبيان والفصاحة والبلاغة، والنظم والنسج والمعنى والرصف والترتيب؛ وبالتالي إبطال الوجه البياني المعجز للقرآن الكريم ؛ لكن الله صرفهم عن ذلك . حيث يعود ليطرح هاته القضية الشائكة والجدلية على طاولة الحجاج والبيان؛ محاولا الاستدلال على مقدماتها وثوابتها اللغوية ، والإدراكية، والفنية . ولقد توسلنا في ذلك بالمنهج الفيلولوجي بجرد النصوص المتضمنة لتلك الإشكالية، وجرد مفاهيمها، وتحليل تلك البنية المفاهيمية حسب المجال الاستدلالي لكل مفهوم، وفضائه الاستدلالي التداولي الذي ينتمي إليه.

ننطلق في هاته المقالة من هاجس معرفي مفاده أن عبد القاهر الجرجاني كثيرا ما يستحضر القاضي عبد الجبار في كتابيه "الدلائل والأسرار"[1] وينقل نصوصه بالحرف قصد نقدها وتفنيدها مؤسسا بذلك نظريته في النظم؛ وهذا كله يستدعي منا إعادة قراءة القاضي عبد الجبار ليده الطولى، وسابقته الأولى في نظرية الضم التي ستخلفها نظرية النظم، لقد أسس القاضي عبد الجبار نظرية الضم من داخل نظرية الجواهر والأعراض، إذ يقوم الضم بين الأجسام المؤلفة من الجواهر المتجاورة المتصلة، والمتوالية في بعدها العقلي التجريدي كنظام معقول مجرد بين المعاني المجردة، وليس بين الكلمات المحسوسة المنطوقة الموضوعة. وهو نظام يقوم على نظامين قبليين هما[2]:

1- **نظام المفردات؛**

2- **نظام كيفية التركيب.**

إذ يناظر نظام الضم والتركيب بين المفردات نظام الضم بين الأجسام الرياضية القائم على مجموعة من العلاقات المجردة من الجمع، والضرب، والقسمة، وغيرها. وبما أن الأجسام متشابهة متماثلة، فإنها تحتاج للأعراض

[1]- سلوى النجار: الجرجاني أمام القاضي عبد الجبار : نحو رؤية جديدة في قضايا اللغة لدى الجرجاني، مطبعة التفسير الفني، تونس، الطبعة الأولى 2004.
[2]- سلوى النجار: الجرجاني أمام القاضي عبد الجبار : نحو رؤية جديدة في قضايا اللغة لدى الجرجاني، مطبعة التفسير الفني، تونس، الطبعة الأولى 2004.

كي تتحقق، وينتقل وجودها من الوجود الذهني المجرد إلى الوجود العيني المحقق؛ لينتظم نظام الصفات التي بها يقع التمايز، والتفاوت بين كلام وكلام. إذ كل كلمة باعتبارها جسما يحصل لها عند الضم صفة لم تكن لها قبل الضم والتركيب. فما هي تلك الصفات التي تحصل عند ضم الكلمات بعضها لبعض، وبها يقع التفاضل بين كلام وكلام وينتفي التماثل بينها؟ وما هي المقدمات والمداخل النظرية والمنهجية التي يعتمدها القاضي عبد الجبار للجواب عن تلك الإشكالية؟ وهل سيفلح في تقديم جواب يستوعب خيوط تلك الإشكالية وشبكتها المفاهيمية المجردة والمعقدة؟

1- الكلام نظام

الكلام عند القاضي عبد الجبار نظام مخصوص مجرد يحصل من الحروف المعقولة المجردة، حيث يقول[1]: «الكلام نظام مخصوص من الحروف المعقولة، ووقع ممن يفيد أو يصح أن يفيد» كما أنه يقول في سياق آخر[2]: «الكلام ما حصل فيه نظام مخصوص من هذه الحروف المعقولة، حصل في حرفين أو حروف، فما اختص بذلك وجب كونه كلاما، وما فارقه لم يجب كونه كلاما، وإن كان من جهة التعارف لا يوصف بذلك إلا إذا وقع ممن يفيد أو يصح أن يفيد، فلذلك لا يوصف منطق الطير كلاما وإن كان قد يكون حرفين أو حروفا منظومة». فالكلام عند القاضي يتألف بناء على مجموعة من المقومات منها: تألفه من الحروف المعقولة؛ وحصول ذلك في نظام مخصوص؛ ووقوع الكلام ممن يفيد أو يصح أن يفيد.

1-1الكلام يحتاج إلى محل ويقوم على الاتصال بدل الانفصال.

حد القاضي عبد الجبار الكلام سابقا بأنه ما حصل فيه نظام مخصوص من هذه الحروف المعقولة، حصل في حرفين أو حروف؛ إذ يعود ليشرح معنى النظام المخصوص قائلا[3]: «لسنا نرجع بالنظام المخصوص إلى معنى سوى الحروف كما نقوله في تأليف الأجسام، لأن الحروف عرض ولا يجوز أن يحلها عرض لأن ذلك يستحيل على الأعراض. وإنما ذكرنا ذلك على سبيل الاتساع وأردنا به أن بعضه يحدث تاليا لبعض من غير قطع وفصل. فحل من هذا الوجه محل الجواهر المتجاورة التي لا ينقطع بعضها عن بعض. فإذا وصفت الجواهر بأنها منظومة، جاز أن يوصف ما ذكرناه من الحروف بأنه منظوم».

يقوم هذا النظام المخصوص عند القاضي عبد الجبار على مبدأ الاتصال بين الحروف المعقولة، وليس الانفصال. حين يحدث بعضها تاليا لبعض من غير قطع أو فصل. فهو أشبه بالجواهر المتجاورة التي لا ينقطع

[1]- أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 7/ 6.
[2]- أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 7/ 6.
[3]- أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 7/ 8-9.

بعضها عن بعض. فالكلام عند القاضي عبد الجبار له وجهان: وجه جوهري مرتبط به كنظام معقول، ووجه عرضي وهو الحروف. فما العلاقة بين الكلام كنظام معقول مجرد باق، ووجه عرضي يزول، ويتلو بعضه بعضا متمثلا في الحروف؟

لقد صنف الفلاسفة الموجودات إلى جواهر وأعراض، ولا نظن أن القاضي هو بعيد عن هذا التصنيف، بل هو يستحضره أثناء تحليله للكلام؛ إذ يقول[1]: «كل شيء حل في شيء ووجد فيه بعد أن لم يكن فيه لا يخلو من تسميتين: إما أن يوجد فيه بأن يحدث كوجود العرض في الجوهر أو ينتقل إليه كانتقال الجوهر الذي يصير مجاورا لغيره، ولا يعقل سوى هذين. لأنا قد دللنا على أن الانتقال لا يصح على ما لا حيز له، ولا يمكن أن يقال: إنه ينتقل ويحل فيه». فالشيء يحصل في الشيء إما حالا فيه كحلول العرض في الجوهر، أو ينتقل إليه كانتقال الجوهر بمجاورته جوهرا آخر، والكلام يقاس على ذلك بحيث يحتاج إلى محل يحل فيه؛ فهو كما يقول القاضي عبد الجبار[2]: «حكم الكلام حكم سائر المدركات، في أنه يوجد في المحل ويستحيل وجوده لا في محل». فللكلام وجهان لعملة واحدة: وجه معقول، ومجرد كتعقل وتجرد الجواهر، ووجه مادي عرضي يشبه الأعراض، إذ يحل الكلام في بعده الفكري وهو بذلك جوهر في محل وهو الحرف. ونفهم ذلك من قول القاضي عبد الجبار[3]: «إن الكلام عنده يستحيل حصوله إلا في محل ويقول إنه يحصل فيه بمعنى هو الصوت أو الكتابة أو الحفظ عنده» ويؤكد من وجه أخر[4]: «أن الحروف عرض، لا يجوز أن يحلها عرض، لأن ذلك يستحيل على الأعراض».

1-2الكلام نظام يقوم على الاجتماع والتأليف.

إن الكلام يجتمع من الحروف في نظام كما تجتمع الأجسام المتجاورة، إذ يعرف القاضي عبد الجبار الاجتماع أو الجمع بكونه[5]: «لا يصح إلى على الأفعال التي قد تفترق مرة وتجتمع، ويصح فيها النظام». فالجمع لا يصح إلا في الأشياء التي تقبل الافتراق والاجتماع معا، كما أن ذلك لا يتم إلى استجابة لنظام محدد. والكلام يجمع وتجتمع عناصره على هذا المنوال وفق ذلك النظام. إذ يقول القاضي عبد الجبار شارحا معنى الجمع على مستوى الكلام [6]: «توالي حروفه، فيصير من هذا الوجه بمنزلة اجتماع الأجسام وتألفها».

---

[1]- أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 5/ 126.
[2] - أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 7/ 26.
[3] - أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 5/ 126.
[4] - أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 7/ 8.
[5] - أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، متشابه القرآن، ص 389.
[6] - أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، متشابه القرآن، ص 389.

إن الحروف تتألف في الكلام كما تركب الأجسام المجاورة إلى بعضها البعض، إذ يقول القاضي عبد الجبار[1]: «توصف لتوالي حدوثها بأنها مؤلفة». فكل شيء في الكلام يحدث وفق نظام خاص هو التأليف، أو التركيب حيث يشرح القاضي عبد الجبار ذلك بقوله[2]: «تواتر حدوثه واتصاله، على الطريقة التي وضعت للفائدة وأنه لو تقطع لم يفد، وإنما يعتبر إذا حصلت فيه طريقة الاتصال فشبه بالأجسام المتصلة، وقيل فيه إنه مؤلف منظوم متصل». فالكلام كما قلنا هو نظام معقول مؤلف منظوم متصل، وليس نظاما معقولا منفصلا.

1-3الكلام نظام مخصوص أو تأليف مخصوص.

يستعمل القاضي عبد الجبار مفاهيم مثل النظام، والانتظام، والمنظومة لوصف الكلام، إذ يرد النظام في قوله[3]: «إن المراد بتأليف الكلام ونظامه معقول»، ويرد عنده مفهوم الانتظام بقوله[4]: «الكلام ما انتظم من حرفين فصاعدا، أو ما له نظام من الحروف مخصوصة، لما انكشف به معنى الكلام، وأنبأ عن فائدته»، كما أنه ترد المنظومة صفة للحروف بقوله[5]: «أن من حق الكلام أن يترتب في الحدوث حتى يكون مفيدا وحادثا على الوجه الذي يكون كلاما، لأن قول القائل: "قام زيد" متى لم تحدث حروفه على هذا الوجه، لم يكن بأن يكون "زيدا" بأولى من أن يكون "ديزا" أو "يزدا". ولا بأن يكون "قام" بأولى من أن يكون "ماق". ولذلك قلنا: إن من حق الكلام أن يكون حروفا منظومة ضربا من النظام». فالكلام بذلك نظام، وانتظام، وترتب وفق منطق التأليف بين الحروف بشكل متتال كتوالي الجواهر المؤلفة للأجسام. حيث يقول الآمدي[6] في تعريفه للجسم: «عبارة عن المؤلف من جوهرين فردين فأكثر>> وهو أشبه بتعريف القاضي بأنه[7]: «ما انتظم من حرفين فصاعدا».

1-4الكلام بنية مخصوصة.

لا يحصل التأليف إلا بحصول التجاور بين الجواهر المؤلفة للأجسام، وبحصول ذلك التجاور تحصل بنية مخصوصة، حيث يقول القاضي عبد الجبار[8]: «وإنما نحيل وجود الحياة إلا مع بنية مخصوصة لأمر يرجع إلى المجاورات التي توجد البنية معها، لا لأن التأليف يجب أن يقع على وجه مخصوص ليصح وجود الحياة معه، ولا

[1] - أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 8/ 293.
[2] - أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 227/16.
[3] - أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 227/16.
[4] - أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، شرح الأصول، ص 47.
[5] - أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 85/7.
[6] - الآمدي، المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين، مصطلح الجسم، ص 371.
[7] - أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، شرح الأصول، ص 47.
[8] - أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 33/7.

لأن التأليف لا يصح وجوده إلا مع مجاورات مخصوصة، بل يصح وجوده مع جميعها، وإن كان من حق الحياة ألا توجد فيه إلا وقد تجاورت الجواهر ضربا مخصوصا من التجاور، وبنيت بنية مخصوصة فالتأليف المخصوص أو النظام المخصوص يؤلف لنا كلاما وفق مبدأ التجاور حيث كلما حصل تجاور، حصلت صورة جديدة للكلام أو بنية مخصوصة لذلك».

1-5تشبه الكلام بالجسم.

يشبه القاضي عبد الجبار الكلام بالأجسام في معظم السياقات، بل لا يفهم الكلام عنده إلا بمعرفة نظام الجواهر والأعراض التي تتألف منها الأجسام، حيث يلتجئ إلى تشبيه الكلام بالأجسام في غير سياق قائلا[1]: «ولسنا نرجع بالنظام المخصوص إلى معنى سوى الحروف كما نقوله في تأليف الأجسام» حيث يجري القاضي عبد الجبار مفهوم التأليف على الأجسام حقيقة، ويجريه على الكلام اتساعا، ومجازا، إذ أشار في سياق آخر إلى أن[2]: «ذلك على طريق الاتساع ، وأردنا أن بعضه يحدث تاليا لبعض من غير قطع وفصل، فحل من هذا الوجه محل الجواهر المتجاورة التي لا ينقطع بعضها عن بعض. فإذا وصفت هذه الجواهر بأنها منظومة جاز أن يوصف ما ذكرناه من الحروف بأنه منظوم». حيث يوصف الكلام كما توصف الأجسام، لقيامه على مبدأ الاتصال، والتجاور، والتوالي بين الحروف من غير فصل، وقطع كما يقع ذلك في الأجسام. ويرد هذا المعنى عنده في أكثر من نص؛ إذ يقول مشبها الكلام بالأجسام[3]: «إنما يعتبر إذا حصلت فيه طريقة الاتصال فشبه بالأجسام المتصلة وفيه أنه مؤلف منظوم متصل» ويرى أيضا في سياق آخر أن[4]: «المراد بالجمع في الكلام هو توالي حروفه، فيصير من هذا الوجه بمنزلة اجتماع الأجسام وتألفها».

وإذا استحضرنا السياقات التي ترد فيها مفاهيم من قبل التأليف، والتركيب والجمع، والتجاور، والنظم نجد ذلك يتوزع وفق نظامي الجواهر والأعراض، حيث تتجاور الجواهر وتنتظم، بينما يحصل التركيب، والتأليف في الأعراض.

1-6التأليف فعل إنساني.

قلنا: إن التأليف يحصل بين الأعراض، وليس بين الجواهر باعتباره يحصل نتيجة عمل المتكلم، أما الأجسام فتحصل من قبل الله تعالى، حيث يتدخل الإنسان فيؤلف بينها محدثا كلاما. إذ إن الكلام عند

[1] - أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 8/7.
[2] - أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 8/7.
[3] - أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 227/16.
[4] - أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، متشابه القرآن، ص 389.

القاضي عبد الجبار[1]: «كالأجسام في أن العبد لا يفعله وإنما يفعل فيه التأليف، ولا يوجب ألا فعل للعبد كما لا يوجب كون الأجسام من فعل الله تعالى ألا يكون للعبد فعل، فكيف والذي قالوه جهل لأن الكلام لا تأليف وإنما الحروف تتوالى في الحدوث، فتوصف لتوالي حدوثها بأنها مؤلفة بسببها بالأجسام إذا ألفت». فالكلام عند القاضي عبد الجبار يحصل وفق نظامين: نظام ينتمي إلى عالم الجواهر، وهو نظام معقول مخصوص مجرد يقوم بين المعاني على المستوى الفكري المجرد، ونظام واقع في الكلمات ينتمي إلى عالم الأعراض وهو نظام محسوس مرتبط بالأصوات، أي أن نظام الكلام عنده يقوم على استجابة نظام الأعراض لنظام الجواهر، أي نظام اللفظ لنظام المعنى كما يقول عبد القاهر الجرجاني

1-7الكلام نظام معقول مدرك.

تتعدد السياقات التي يصف فيها القاضي عبد الجبار الكلام بأنه نظام معقول مدرك كباقي المدركات العقلية، ومن هذه النصوص قوله[2]: « ...كلام الله عز وجل من جنس الكلام المعقول الشاهد»، كما يورد في نص آخر قولا مشابها لذلك بقوله[3]: «...الكلام يعلم ضرورة من جهة الإدراك».

1-8العقل نظام من العلوم لتحصيل الإدراك.

يشكك القاضي في الحواس إذ[4]: «الحس نعبر به عن أول العلم بالمدركات»، ولذلك لا يحصل الإدراك الحقيقي واليقيني إلا بالعقل الذي[5]: «يدرك به المعلومات في الحقيقة» وبه[6]: «يتوصل إلى تحصيل العلوم عند النظر والاستدلال». وليس العقل عند القاضي جوهرا، ولا آلة، ولا هو حاسة ولا قوة، إنما هو[7]: «عبارة عن جملة من العلوم مخصوصة متى حصلت في المكلف صح منه النظر والاستدلال». فالعقل عنده جملة من العلوم مخصوصة يتأتى من[8]: «أن الغرض بالعقل ليس هو نفسه وإنما يراد ما يتوصل به إلى اكتساب العلوم». يقيم القاضي عبد الجبار علاقة متشابكة بين العقل، والإدراك، والعلم حيث يعين العقل على الإدراك بصفته جملة من العلوم، والإدراك بدوره يعين على العلم.

---

[1]- أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 293/8.
[2] - أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 3/7.
[3] - أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 7/7.
[4] - أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 16/12.
[5] - أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 378/11.
[6] - أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 387/11.
[7] - أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 375/11.
[8] - أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 379/11.

1-9تعلق الإدراك بأخص أوصاف الشيء.

تتعدد صفات الشيء، لكن الإدراك يتعلق بالصفة الأخص من الشيء، لذلك يقول القاضي عبد الجبار[1]: «الإدراك يتعلق بالشيء على أخص أوصافه (...) فإذا صح ذلك وثبت كون الجواهر متماثلة، فيجب القطع على أن الكلام مخالف لها لأنه لو كان من جنسها لوجب أن تدرك الجواهر كلها على الوجه الذي يدرك عليه الصوت، لأنه لا يمكن أن يقال: إن جميعها بمنزلة الصوت والكلام فيما يختصان به، ولا يدرك مع ذلك لأن المدرك من حقه أن يدرك متى وجد والآفة عن المدرك مرتفعة. وفي علمنا أنا لا ندرك الجواهر على الحد الذي ندرك عليه الكلام دليل على أنه مخالف له. ولو كان من جنسه لوجب صحة البقاء عليه كالجواهر. وفي علمنا خلاف ذلك من حيث لا ندركه إلا في وقت واحد دلالة على فساد هذا القول».

2-العلم بالكلام من حيث تركيبه وضمه يجري على ما يقع في علم الحساب.

إن العلم بالكلام عند القاضي عبد الجبار، وإدراكه يقوم على التمييز بين مفرداته، وضم بعضها إلى بعض كما يقع في علم الحساب من تركيب الأجسام، وضم بعضها إلى بعض فيحصل من ذلك المدور، والمربع، والجمع، والضرب، والفرق، إذ يحدث ذلك وفق مجموعة من العلاقات بين المعاني المجردة المعقولة. حيث يبين ذلك القاضي عبد الجبار قائلا[2]: «المعرفة بالحساب لا تكون إلا ضرورية، لأنها معرفة، بجمع قدر إلى قدر (...) لأنه لا فرق بين العلم بالفرق بين المدور والمربع، وبين العلم بالفرق بين العشرة والمائة، ولا فرق بين العلم بما إذا انضم بعضه إلى بعض كان مربعا، وبين ما إذا ضم بعضه إلى بعض كان مائة، في أن جميع ذلك لا يكون إلا ضروريا، لكنه ربما يدق ويلتبس كما يدق كثير من المدركات، فيحتاج في تمييزه إلى تكرار الإدراك والتأمل، ولا يمنع من ذلك من كونه ضروريا، فكل هذه العلوم لا تخرج عن ما ذكرنا، وإن كانت العبارات تختلف فيه، لأن ضرب العدد في العدد ليس إلا من باب الجمع، لكن المراد بالضرب جمع الخمسة خمس مرات، والمراد بالجمع جمع خمسة إلى خمسة، فاللقب مختلف، والمعنى متفق، فكذلك القول في القسمة: إنها تفريق الجمع، فالعلم بكيفيتها كالعلم بالجمع، لأنا كما نعلم باضطرار أن بعض الأجسام إذا ضم بعضها إلى بعض كان مربعا، فكذلك نعلم إذا فرق بعضه عن بعض يكون مربعا حاله، فكذلك القول في الأعداد، والعلم بالكلام، وتركيبه يجري على هذا النحو؛ لأن المتكلم يجب أن يكون عالما بأفراد الكلام، وكيفية ضمه؛ ويعرف ما إذا ضم بعضه إلى بعض يكون ضربا من الكلام، ومفارقته لغيره؛ وكذلك القول في تفريق بعضه عن بعض». ينظر القاضي عبد الجبار إلى الكلام نظرة تجريدية، حيث يقع الضم بين معاني الكلم على مستوى العقل، إذ يشبه ذلك بعلاقات الجمع

[1]- أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 24/7.
[2]- أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 212/16-213.

والضرب، والقسمة، والمربع، والمدور من الأشكال، وهو بذلك يجزم على أن الضم يقع بين المعاني وليس بين الألفاظ.

2-1لكل كلمة صفة مع الضم.

إن الكلمات كالجواهر تتماثل وتتشابه عند القاضي عبد الجبار، حيث لا يقع بينها الاختلاف إلا عند الدخول في علاقة الضم فيما بينها، فتحدث لها صفة لم تكن لها قبل الضم، بها تتميز، وعليها يقع الإدراك، إذ يقول القاضي عبد الجبار[1]: «اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة. ولابد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة. وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع، وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع، لأنه إما أن نعتبر فيه الكلمة، أو حركاتها، أو موقعها، ولا بد من هذا الاعتبار في كل كلمة، ثم لا بد من اعتبار مثله في الكلمات إذا انضم بعضها إلى بعض، لأنه قد يكون لها عند الانضمام صفة، وكذلك لكيفية إعرابها وحركاتها وموقعها. فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه إنما تظهر مزية الفصاحة بهذه الوجوه دون ما عداها». لم يفصل القاضي عبد الجبار معنى الضم ولكنه فصل الصفات التي تحوزها الكلمة عند انضمامها مع كلمة أخرى، إذ تتحدد في المواضعة، أو الإعراب، أو الموقع. وعلى هذه الصفات يقع الإدراك، والتفاوت، والتفاضل، والمزية في الكلام.

2-2نظرية الضم والتفاضل في الكلام.

تأسست نظرية الضم على أساس العلم بأسباب التفاوت والتفاضل بين كلام، وكلام، وحصول المزية في الكلام دون كلام. وقد حدد القاضي أسس هذه النظرية التي على ضوئها يقع[2] «أ فيمكن حصر هذا العلم، الذي يمكن معه إيراد الكلام الفصيح، والذي يتميز به، مما فوقه في الفصاحة ودونه؟ قيل له: قد بينا ذلك في الجملة وهو أن يعلم أفراد الكلمات، وكيفية ضمها، وتركيبها ومواقعها، فبحسب هذه العلوم والتفاضل فيها، يتفاضل ما يصح منهم من رتب الكلام الفصيح؛ ولا يجب أن لا يعرف أن الذي له يتفاضل أهل الفصاحة هو هذه العلوم إلا بأن يعرف تفصيلها». تقع المزية إذن، والتفاوت عند عبد الجبار في ثلاثة علوم وهي: العلم بأفراد الكلمات أي العلم بالمواضعة؛ والعلم بكيفية ضمها، وتركيبها أي العلم بالإعراب؛ والعلم بالمواقع أي علم بالتقديم والتأخير. إذ يقع التفاضل في الرتب بحسب وقوع التفاضل في هذه العلوم.

[1]- أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 16/199-200.
[2]- أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 16/208.

الخاتمة

تأسست نظرية الضم على هاجس معرفي أساسه معرفة مقومات التفاضل بين كلام وكلام، وإن كانت قد قامت على ثوابت العلم الطبيعي ومقدماته، وعلى محاور العلم الرياضي وثوابته، حيث ترجع إلى الثاني في بعدها التجريدي العقلي، لأن تأليف الكلام يقع على المستوى العقلي بين المعاني وعلى المسنوى الفعلي بين الألفاظ؛ فهو كالجواهر التي تتألف فيما بينها على المستوى التجريدي وفق عمليات التأليف والجمع والاجتماع، وفي بعدها المجسد والمحقق ترجع إلى العلم الطبيعي القائم على التركيب. حيث تحل الأعراض في الجواهر. أي أن الكلام عبارة عن أجسام مؤلفة (بنيات) من الجواهر (المعاني) على المستوى العقلي المجرد خالية من كل عرض، وهو عبارة عن أجسام (ألفاظ) تعتريها الأعراض على مستوى التحقق والتجسد. فيقع حينئذ التفاضل، والتفاوت بين كلام وكلام. إذ ينبني هذا التفاضل أو ذاك على الكيفية التي حصل بها الضم، حيث عند الضم تحصل لكل كلمة صفة معينة التي قد تكون بالمواضعة، أو بالإعراب أو بالموقع. لكن رغم هذا الإطار التفسيري العقلي المجرد القائم على أسس رياضية متمثلة في الضم، وعلى أسس طبيعية متمثلة في التركيب؛ للبحث في أوجه التفاضل بين كلام وكلام، لم يقدم القاضي عبد الجبار التفاصيل المعرفية الكافية في معرفة كيفية الضم والتركيب، إذ احتفظ بالمضمون الرياضي للأول، والمضمون الطبيعي للثاني ولم يقم ببلورة عمليات نحوية دلالية تفاضلية تتضمن المفاهيم السابقة. فهل سيفلح خلفه عبد القاهر الجرجاني في بلورة نظرية على أنقاض هاته النظرية مقدما إطارا نظريا ومنهجيا كفيلا للإحاطة بالعمليات النحوية الدلالية التفاضلية المولدة لأوجه التفاضل؟ وهل احتفظ بمفهومي الضم والتركيب، أم تجاوزهما إلى مفاهيم أكثر شمولية وعمقا وكلية وارتباطا بأصل الإشكالية؟

لائحة المصادر والمراجع

- عبد الجبار بن أحمد القاضي: المغني في أبواب العدل والتوحيد. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة.
- ج5: الفرق غير الإسلامية، تحقيق محمود محمد الخضيري ،1962م.
- ج 7: خلق القرآن، تحقيق إبراهيم الأبياري، 1991 م.
- ج 8: المخلوق، تحقيق توفيق الطويل وسعيد زايد، 1964 م.
- ج 11: التكليف، تحقيق محمد علي النجار وعبد الحليم النجار، 1965 م.
- ج 12: النظر والمعارف، تحقيق إبراهيم مدكور، 1962 م.
- ج 16: إعجاز القرآن، تحقيق أمين الخولي، 1960.
- عبد الجبار بن أحمد القاضي، شرح الأصول الخمسة، تحقيق عبد الكريم عثمان، مكتبة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2009.
- عبد الجبار بن أحمد القاضي، متشابه القرآن، تحقيق محمد عدنان زرزور، القاهرة، دار التراث.
- الآمدي (سيف الدين): المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين، ورد ضمن كتاب المصطلح الفلسفي عند العرب عبد الأمير الأعسم ، بيروت للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، 2009.
- سلوى النجار: الجرجاني أمام القاضي عبد الجبار: نحو رؤية جديدة في قضايا اللغة لدى الجرجاني، مطبعة التفسير الفني، تونس، الطبعة الأولى 2004.

نشوء ونمو الطبقة الإدارية:
فشل الحتمية الماركسية في سقوط الرأسمالية

مهند طالب الحمدي
أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة ولاية كنساس
الولايات المتحدة الأمريكية

ربما يكون السيد إيلون ماسك قد تخلى عن الأضواء بابتعاده عن السياسة وتنحيه عن وزارة كفاءة الحكومة في إدارة الرئيس دونالد ترامب. إلا أن المبادرة الأوسع، المدفوعة بما وصفه بمهمة إنهاء "طغيان البيروقراطية"، ستستمر. وحتى لو ظل تأثير هذه المبادرة محدودًا على الإنفاق الحكومي، فإن النهج الهجومي لوزارة كفاءة الحكومة قد هزّ المؤسسة السياسية في واشنطن.

لم تنبثق حرب إدارة الرئيس ترامب ضد البيروقراطية من عقل الرئيس ترامب أو السيد ماسك وحدهما. كما أنها ليست نتاج انشغالات المحافظين التقليديين بتقليص الحكومة وخفض الإنفاق. إن جذورها ودوافعها أعمق من ذلك بكثير.

إن حرب إدارة الرئيس ترامب ضد البيروقراطية هي تتويجٌ لفكرٍ سياسي كان مُهمّشًا سابقًا، ولكنه أصبح الآن فكرًا تحوليًا، حول من يملك السلطة حقًا في النظام الأمريكي الحديث. أي الفكرة أن ديمقراطيتنا قد اغتصبتها طبقة حاكمة دائمة من المديرين والبيروقراطيين غير الخاضعين للمساءلة على الإطلاق.

عادت مناهضة التسلط الإداري (أو ما يمكن تسميته الإداروية) إلى البروز. أصبحت هذه الفكرة القديمة، التي تتمتع بموقعٍ جيد يسمح لها بالرد على عقودٍ من الإحباط بسبب فشل تيار المُحافظين السائد في تحقيق النتائج المرجوة، المبدأ المركزي لتيار اليمين الجديد. في الواقع، يُمكن وصف الكثير مما يُسمى عادةً بالسياسات "الشعبوية" بدقةٍ أكبر على أنه جزءٌ من ثورةٍ مناهضةٍ للإداروية، تسعى إلى دحر توسع السيطرة البيروقراطية المُتسلطة في مجالاتٍ متزايدة من الحياة.

ورغم أنها لم تُحقق حتى الآن سوى نجاحٍ محدود وسط مقاومة شديدة، إلا أن فهم طبيعة هذه النزعة المناهضة للإداروية أمرٌ أساسي لفهم جهود إدارة الرئيس ترامب لتحويل المشهد المؤسسي الأمريكي من الحكومة إلى الجامعات والشركات الكبرى.

يبدأ التاريخ الفكري لهذه الفكرة مع الفيلسوف السياسي الأمريكي جيمس بيرنهام*، الذي حاجج في كتابه الرائد الصادر عام 1941 بعنوان "الثورة الإدارية"، بأن الطبقة الرأسمالية الأرستقراطية تمرُ في طور الإطاحة بها بفعل ثورة، ولكن ليس من قِبل الطبقة العاملة، كما توقع الماركسيون.

بدلاً من ذلك، فإن النمو الهائل لكتلة وحجم الناتج الناجم عن تأثير الثورة الصناعية يعني أنه في كلٍ من الشركات والدولة، أصبح أولئك الأشخاص الأكثر براعة في تطبيق تقنيات تنظيم الحشود والإجراءات والدعاية – أو ما أسماه الطبقة الإدارية - هم من يسيطرون فعليًا على وسائل الإنتاج، وستصبح وبشكلٍ متنامٍ الطبقة المُهيمنة على المجتمع كطبقةٍ أولغاركية تكنوقراطية جديدة.

ترك الكتاب انطباعًا بالغ الأهمية لدى جورج أورويل، الروائي الإنجليزي الشهير، الذي لاحظ أن طبقة إدارية تتألف من "علماء، وفنيين، ومعلمين، وصحفيين، ومذيعين، وبيروقراطيين، وسياسيين محترفين: أي عمومًا، طبقة متوسطة"، متعطشة "لمزيدٍ من السلطة والهيبة"، ستسعى إلى ترسيخ "نظامٍ يقضي على الطبقة العليا، ويُبقي الطبقة العاملة في مكانها، ويمنح سلطة غير محدودة لأشخاصٍ يشبهونهم كثيرًا".

انبهر جورج أورويل بشكلٍ خاص بملاحظة الفيلسوف جيمس بيرنهام أن الأنظمة السياسية الرئيسية آنذاك – الفاشية، والشيوعية، والديمقراطية الاجتماعية في عصر "الصفقة الجديدة" -كانت متشابهة جوهريًا في تحولها نحو الإدارة البيروقراطية للمجتمع. ولاحظ كذلك أنه في كل مكان "تفسح الرأسمالية الاقتصادية المجال للتخطيط وتدخل الدولة" و"يفقد مالك وسائل الإنتاج المُنفرد سلطته مقابل الفني والبيروقراطي". وإيمانًا منه بأن تسريع السيطرة الإدارية يُخاطر بجرّ كل مجتمعٍ حتمًا إلى الاستبداد، جعل أورويل أفكار بيرنهام أساسًا لروايته "1984."

وفي حين أن استمرار الحرب الباردة قد أبرز الرأي القائل بأن الحكومة الأمريكية قد تشترك في بعض السمات مع الاتحاد السوفيتي، فإن هذا الرأي لم يستقطب، كما هو متوقع، شعبيةً واسعة، لا سيما بين المؤسسة المُحافظة في واشنطن.

ومع ذلك، استمرت الطبقة الإدارية في النمو، بغض النظر عن الحزب السياسي الذي يسيطر على الحكومة. دفعت ميزانيات الدفاع أثناء فترة الحرب الباردة إلى توسعٍ متواصل لبيروقراطية الدولة الأمنية والمُجمع الصناعي العسكري. تطلب تبني وتطبيق برامج الرعاية الاجتماعية الكبير جدًا وقانون الحقوق المدنية إعادة هندسة العلاقات الاجتماعية، مما أدى إلى انتشارٍ هائل لأعداد المحامين، والبيروقراطيين التنظيميين، ومسؤولي التنظيم والامتثال للشركات في معظم جوانب الحياة العامة والخاصة. وبدأت نسبة متزايدة من الأمريكيين

تتدفق عبر آلية الاعتماد على التعليم العالي كمسارٍ للترقي الوظيفي والاجتماعي، مما أدى إلى تضخم الطلب على المزيد من الوظائف الإدارية للطبقة المتوسطة العليا.

بحلول ثمانينيات القرن العشرين، بدأ عدد قليل من المفكرين اليمينيين، الذين لاحظوا التوسع المستمر للدولة وانتصار التغيير الثقافي التقدمي، في طرح أسئلة هرطقية حول سبب فشل الحركة المُحافظة الأمريكية السائدة في الحفاظ على أي شيء. خلص الكاتب صاموئيل فرانسيس**، وهو عضو بارز في تيار "المحافظين التقليديين"، إلى أن الإجابة هي أن اليمين الأمريكي "لم يستوعب بعد أو يستفيد من آثار أفكار جيمس بيرنهام."

لاحظ صاموئيل فرانسيس أن الطبقة الإدارية قد ارتقت إلى مرتبة النخبة، تمامًا كما توقع الفيلسوف بيرنهام. أصبحت هذه النخبة الإدارية تُشغل الآن مناصب في أرقى مستويات المجتمع، من الإدارات الحكومية إلى مناصب أعضاء مجالس الإدارات وصفوف أعضاء هيئات التدريس، وكانت متحدة بشكلٍ عام في تبني معتقدات أيديولوجية ليبرالية تقدمية. لكن السيد فرانسيس أدرك أن هذه الأيديولوجية كانت سطحية فقط، تعمل كتبريرٍ أخلاقي لمصلحةٍ مادية أعمق في توسيع نطاق، وحجم، وتعقيد المنظمات الإدارية وتوسيع نطاق نفوذها في جميع أنحاء الدولة، والاقتصاد، والثقافة.

وكما أشار السيد فرانسيس في كتابه "الليفاثان وأعداؤه"، الذي نُشر بعد وفاته، فإن "كل قطاع من النخبة الإدارية يعتمدُ على الآخرين ويندمج معهم، وتُعزز نخبة كل قطاع مصالح النخب في القطاعات الأخرى وتحميها". أنتجت وحدة مصالح النخبة هذه ما أسماه "نظامًا إداريًا"، انهار فيه أي تمييزٍ جدي بين سلطة الدولة وغير الدولة، حيث يفكر كل قطاع ويتحرك وينمو بتناغمٍ تلقائي جنبًا إلى جنب القطاعات الأخرى.

في نظامٍ كهذا، لا يمكن اعتبار أي مؤسسة مستقلة أو محايدة حقًا. بعبارةٍ أخرى، كان أورويل مُحقًا: لقد استسلمت أمريكا لشكلٍ من أشكال الشمولية، والتي وصفها صاموئيل فرانسيس بالنوع "الناعم"، حيث خلقت هيمنة النخبة الإدارية مستوى من التماثل والتنسيق يُشبه ما تلجأ إليه الأنظمة "الصارمة"، عادةً من خلال القوة القسرية لتحقيقه.

يُفسر هذا التماثل سبب ندرة التغييرات التقدمية التي بدت دومًا كأنها معكوسة حتى مع وصول المُحافظين إلى السلطة - إذ يُمكن تعيينهم في مناصب قيادية في الدولة الإدارية، ومع ذلك يتصرفون كموظفي دولة يساريين. حاجج صاموئيل فرانسيس بأن هذا لم يكن نتيجة مؤامرة، بل نتيجة هيكلة النظام ككل تقدميًا من خلال حاجته إلى تعزيز الإدارة الاجتماعية والاقتصادية. فبمجرد انضمام شخصٍ ما إلى جهاز بيروقراطي، حتى لو كان مُحافظًا ملتزمًا، "تدفعه مناصبه ووظائفه في الجهاز الإداري إلى تعزيز مصالح النخبة الإدارية وأيديولوجيتها". لذلك، كان النظام الأمريكي بمثابة تُرس، يتحرك في اتجاهٍ واحد بغض النظر عمن يتم انتخابه.

فسرت النظرية أيضًا سبب تعرض الطبقة العاملة الأمريكية للتلاعب بها دائمًا. ففي ظل نظامٍ ديمقراطي، كانت البلاد تُدار من قِبل نخبة أولغاركية، تتمتع بسلطةٍ تامة، وتعمل فقط لصالح طبقتها هي. علاوةً على ذلك، فإن انتشار العولمة أصبح يعني أن هذه النخبة الإدارية قد أصبحت قادرة على تجاوز الحدود. لذلك، حاجج السيد فرانسيس إلى الحاجة إلى "ثورة طبقةٍ أمريكية وسطى" لإزاحة هذه النخبة من السلطة بكسر هيمنتها المؤسسية كطبقة.

اتخذ السيد بات بوكانان***، السياسي والكاتب الأمريكي المُحافظ، والذي كان صاموئيل فرانسيس مستشارًا له، من هذه الثورة المنشودة دعوةً للتحشيد، وجعلها أساسًا لترشحاتٍ رئاسية غير تقليدية في التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مما أنذر بظهور دخيلٍ آخر: دونالد ترامب. فشلت محاولات السيد بوكانان، ولجأ اليمين إلى المُحافظين الجدد، وهي حركة سعت إلى احتضان الدولة الإدارية المتنامية واستقطاب نخبها بدلًا من الإطاحة بها.

لكن معاداة الإداروية عادت للظهور وبقوة مع تمدد اليمين الجديد. وعلى النقيض بشكلٍ متساوٍ من اليسار والحرس الجديد المُتمرس في الحزب الجمهوري، جعلت هذه الحركة من هدم هيمنة مؤسسات النظام الإداروي جوهر مشروعها السياسي والثقافي.

خلص اليمين الجديد إلى أنه كي يكون لديه أي أمل في فرض تغيير حقيقي في النظام، يجب أن يهدف، كما قال السيد جي دي فانس، نائب الرئيس، ذات مرة، إلى "الإطاحة الحقيقية بالطبقة الحاكمة الحديثة" من خلال الاستيلاء على المؤسسات منها. فقط من خلال توجيه ضربةٍ حاسمة لوحدة وسيطرة "الدولة العميقة" البيروقراطية من خلال تجفيف مستنقعاتٍ تُسيطر عليها الطبقة الإدارية، يمكن أن يتم إنهاء الهيمنة الهيكلية لليسار.

هذا ما شرعت إدارة الرئيس ترامب القيام به، من خلال تبني وجهة نظر السيد بوكانان القائلة بأن "البيت الأبيض وحده لديه الانضباط والموارد اللازمة لشن حرب حصارٍ ضد البيروقراطية". ومن هنا جاء تصميم إدارة الرئيس ترامب على إعادة تأكيد السلطة الرئاسية على الدولة الإدارية، معتبرةً ذلك استعادةً عاجلةً للمساءلة الديمقراطية. وقد حققت بعض النجاح، بما في ذلك في قضية جديدة أيدت فيها المحكمة العليا، ولو مؤقتًا، طعن إدارة الرئيس ترامب في قانون "تنفيذ همفري"، وهو قانونٌ جديد من عصر الصفقة الجديدة، يؤسس لفكرة أن الإدارات الحكومية يمكن أن تعمل بشكلٍ مستقل عن الرقابة التنفيذية.

لا ينبغي لنا أن نتوقع أن يقتصر هذا الحصار على الحكومة، لأنه في النظام الإداروي لا يوجد فصلٌ واضح بين فروع السلطة النخبوية العامة والخاصة. بالنسبة لإدارة الرئيس ترامب، كما قال السيد فانس، "الجامعات

هي العدو"، على سبيل المثال - ليس لأنها معاقل مستقلة للأفكار الحرة، ولكن على وجه التحديد لأنها ليست أكثر استقلالية من أي مؤسسة إدارية أخرى، تعمل بها طبقة الأشخاص نفسها من ذوي المصالح نفسها.

ربما يكون الهوس التقدمي بالتنوع، والمساواة، والشمول، الذي تحاول إدارة الرئيس ترامب التخلص منه قد تسرب في الجامعات وانتشر بسرعة في القطاعين العام والخاص لأنه قدم مبررًا أيديولوجيًا لمزيدٍ من الإدارة الجزئية من أعلى إلى أسفل للغة والعلاقات الاجتماعية، مما أدى إلى تمددٍ محول لأدوارٍ إدارية جديدة. وبالتالي، بالنسبة لليمين، فإن مواجهة هذه العقيدة ومصدرها الأكاديمي لا تتعلق بالأيديولوجيا أو الإنفاق المُسرف فحسب؛ بل تتعلق أيضًا بمكافحة رافعةٍ رئيسية للسيطرة المؤسسية.

وهكذا نجح الرئيس ترامب في تجنيد الدعم من بعض الأعضاء الأثرياء في اليمين التكنولوجي، مثل السيد إيلون ماسك، الذين وجدوا أنفسهم أيضًا متضايقين في ظل طبقةٍ سياسيةٍ تركز بشكلٍ متزايد على التنظيم البيروقراطي والهندسة الاجتماعية لقطاع التكنولوجيا الريادية.

على الرغم من السيطرة على الرئاسة، يرى اليمين الجديد نفسه على أنه يواصل القتال كطرفٍ مُستضعف. في الواقع، واجه مشروع إدارة الرئيس ترامب المناهض للإدارية صعوباتٍ حتى الآن، حيث أعاقت توجيهات السلطة التنفيذية المُنتخبة مرارًا وتكرارًا ما يراه اليمين الجديد على أنه مؤسسة طبقية إدارية مُصممة على مقاومة المساءلة أمام السيطرة الشعبية، وتلاعب القضاة والناشطين غير المنتخبين بالإجراءات البيروقراطية والقانون من أجل الدفاع عن جهازٍ متضخمٍ لهم فيه مصالح.

كانت التخفيضات التي قامت بها وزارة الكفاءة الحكومية سطحية نسبيًا وعشوائية في بعض الأحيان، وانتهت بعضها، مثل تخفيضات أعضاء هيئة البحث العلمي والطبي إلى الإلغاء. الأهم من ذلك، على الرغم من إلغاء وتقليص بعض المناصب والهيئات، سيستمر إغراء الرضوخ لمنطق التوسع الإداري الجامد في التنامي، ولن تؤدي خرافة استخدام الجهاز الإداري لتحقيق الأهداف السياسية والسياسات المنشودة (مثل سياسة الدفاع) إلا إلى زيادة مُطّردة في الميزانيات وزيادة في البيروقراطية.

ومع ذلك، تُعدّ ثورة إدارة الرئيس ترامب المناهضة للإدارية هي الجهد الأكثر تصميمًا وفعالية منذ عقود لتغيير الوضع الراهن لكيفية حكم أمريكا، ولمن تُدار. إنها تُمثل تحولًا جذريًا في مفهوم اليمين للسياسة، وتبنيًا لصراعٍ طبقي يبدو أنه سيستمر.

*جيمس بيرنهام: فيلسوف أمريكي، وُلد في شيكاغو، في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1905 وتوفي في 28 تموز (يوليو) 1987. كان فيلسوفًا ومُنظرًا سياسيًا، وترأس قسم الفلسفة في جامعة نيويورك. أصبح بيرنهام ناشطًا تروتسكيًا بارزًا في ثلاثينيات القرن العشرين. تناول كتابه الأشهر، "الثورة الإدارية" (1941)، مستقبل

مجتمعٍ يزداد إجرائيةً، وبالتالي تصلبًا. قبل عام من نشره ذلك الكتاب، رفض الأفكار الماركسية وأصبح منظّرًا مؤثرًا في اليمين السياسي، كزعيم للحركة المُحافظة الأمريكية. كان بيرنهام محررًا ومساهمًا منتظمًا في مجلة "ناشيونال ريفيو" المحافظة وكتب في مواضيع متنوعة. رفض سياسة احتواء الاتحاد السوفيتي، ودعا إلى دحر الشيوعية عالميًا.

**كان صموئيل تود فرانسيس (29 نيسان (أبريل) 1947 - 15 شباط (فبراير) 2005) كاتبًا أمريكيًا. ولد في تشانوغا، تينيسي. حصل على درجة البكالوريوس من جامعة جونز هوبكنز في عام 1969، ودرجة الماجستير في عام 1971 والدكتوراه في عام 1979 من جامعة نورث كارولينا. عمل كاتبًا ومحررًا في صحيفة واشنطن تايمز المحافظة حتى عام 1995. أصبح فرانسيس لاحقًا "قوةً مهيمنة" في مجلس المواطنين المحافظين. شغل فرانسيس منصب رئيس تحرير نشرة المجلس الإخبارية، "سيتيزنز إنفورمر"، حتى وفاته عام 2005. وصفه جورج مايكل، أستاذ العلوم السياسية والكاتب الخبير في شؤون التطرف، بأنه أحد "أرفع مثقفي اليمين المُتطرف". ووصفه الصحفي ليونارد زيسكيند بأنه "الملك الفيلسوف" لليمين المُتطرف.

***ولد باتريك جوزيف بوكانان في واشنطن العاصمة في 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1938. كاتب ومعلق سياسي وسياسي أمريكي ينتمي إلى التيار المحافظ القديم. كان مساعدًا ومستشارًا خاصًا لرؤساء الولايات المتحدة ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد ورونالد ريغان. وهو شخصية مؤثرة في حركة التيار المحافظ القديم الحديثة في الولايات المتحدة. ترشح للرئاسة عن الحزب الجمهوري في عامي 1992 و1996. في المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري عام 1992، ألقى بوكانان خطابه الشهير "الحرب الثقافية" دعمًا للرئيس جورج بوش المُرشَّح للرئاسة. في عام 2000، كان مرشح حزب الإصلاح للرئاسة. ركزت حملته على عدم التدخل في الشؤون الخارجية، ومعارضة الهجرة غير الشرعية، ومعارضة الاستعانة بمصادر خارجية للتصنيع من خلال التجارة الحرة. وعلى الرغم من المصطلحات التي يستخدمها لتحديد هويته الذاتية، والتي يُعرب عنها برغبته في أن يُطلق عليه لقب "مؤيد لمبدأ الانسحاب من الشؤون الدولية"، فقد تم تصنيف آرائه في السياسة الخارجية على أنها انعزالية.

جدلية العقل والإيمان

حوار فلسفي بين يورغن هابرماس وجوزيف راتسنغر

محمد إدالمقدم
باحث بسلك الدكتوراه
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
ابن طفيل، القنيطرة
المغرب

الدكتور محمد الأشهب
أستاذ التعليم العالي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة ابن زهر، أكادير
المغرب

الدكتور أحمد فرحان
أستاذ التعليم العالي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة ابن طفيل، القنيطرة
المغرب

الملخص

يدور حوار يورغن هابرماس والكاردينال جوزيف راتسنغر حول العلاقة بين العقل والإيمان في ظل العلمنة الحديثة. يرى هابرماس أن العقل العلماني بحاجة إلى الاستفادة من المضامين الأخلاقية للدين دون أن يتبنى إطاره العقائدي. أما جوزيف راتسنغر فيؤكد أن العقل وحده لا يكفي لضمان القيم، وأن الإيمان ضروري لتوجيهه نحو الخير والحقيقة. يتفق الطرفان على أهمية الحوار بين العقل والإيمان في المجتمعات الديمقراطية. هابرماس يدعو إلى "التعلّم المتبادل" بين الطرفين، بينما يرى راتسنغر أن الإيمان يُغني العقل ويكمّله. يرفض كلا المفكرين الإقصاء المتبادل بين الدين والعلمانية. ويؤكدان أن التعايش يتطلب انفتاحًا عقليًا وأخلاقيًا مشتركًا.

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

إدالمقدم، محمد. الأشهب، محمد. فرحان، أحمد. (2025، يونيو). جدلية العقل والإيمان حوار فلسفي بين يورغن هابرماس وجوزيف راتسنغر. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، العدد 6، المجلد 2، السنة 2، ص 524-533.

مقدمة

يُعتبر موضوع "العقل والدين"[1] من بين أقدم المواضيع التي شغلت العقل الإنساني منذ ظهور البوادر الأولى للتفكير الإنساني في الحضارات المختلفة التي عرفها التاريخ الطويل للإنسانية، ويرجع سبب ذلك لكون البعدين معا: الديني والعلمي/ الفلسفي من الأبعاد التي وشمت اهتمامات الإنسان منذ ظهوره ولازمت وجوده في مختلف مراحل تطوره.

على هذا الأساس تُحاول هذه الورقة أن تعطي فكرة من جهة إلى ما وصلت إليه العلاقة الجدلية بين العقل والدين في المجتمعات المصنعة ما بعد الحديثة. في هذا الإطار تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على المناقشة التي نُظمت مساء يوم 19 يناير 2004 بالأكاديمية الكاثوليكية البافارية في ميونخ[2] بين أحد أعمدة ممثلي العقل في الغرب حاليا، ويتعلق الأمر بالفيلسوف الألماني يورغن هابرماس(Jürgen Habermas)، وبأعمدة ممثلي الكاثوليكية الأوروبية الكاردينال الألماني جوزف راتسنغر(Joseph Ratzinger) (Benedict XVI.). ويمثل هذا السجال بين المُفكرين نقطة التحول المهمة الثانية في تفكير هابرماس فيما يتعلق بالدين.

---

[1]- لعل أول تصريح لهابرماس حدث عندما ألقى خِطاباً في 14 أكتوبر 2001، في معرض فرانكفورت الشهير للكتاب، أثناء قبوله جائزة السلام التي منحتها له صناعة الكتاب الألمانية. وكان عنوان خِطابه "الإيمان والمعرفة" (Glauben und Wissen).

[2]- كان موضوع النقاش هو "الأسس الأخلاقية ما قبل السياسية في بناء مجتمع مدني حر"

- Vorpolitische moralische Grundlagen eines freiheitlichen Staates/ Prepolitical moral foundations in the construction of a free civil society

أدار الجلسة رئيس الأكاديمية، الدكتور فلوريان شولر (Florian Schuller)، واقتصر الحضور على حوالي ثلاثين شخصًا، من بينهم اثنان من الكرادلة، وعدد قليل من رجال الدولة البافاريين بما في ذلك رئيس وزراء الولاية (فوغل Vogel)، وبعض المثقفين البارزين مثل كاتب المقالات روبرت سبيمان (Robert Spaemann) واللاهوتي يوهان بابتيست ميتز (Johann Baptist Metz) (كلاهما شارك أيضاً في الفترة القصيرة اللاحقة من الأسئلة والتعليقات).

وقد ظهرت على الفور ملخصات تحتوي تعليقات مفصلة، في المجلات الفكرية الأوربية البارزة والمقروءة على نطاق واسع مثل: (Die Zeit)، (Frankfurter Allgemeine Zeitung)، (RheinischerMerkur)، (Sueddeutsche Zeitung)، (La Repubblica) وغيرها، بينما قامت مجلة (Esprit) الفرنسية بترجمة ونشر مداخلات راتسينغر وهابرماس بالكامل (يوليوز 2004)؛ ظهر كتاب جدلية العلمنة في العقل والدين (Dialektik der Säkularisierung: Über Vernunftund Religion) بعد ذلك بوقت قصير، من تأليف يورغن هابرماس وجوزيف راتسنغر وحرره فلوريان شولر (Florian Schuller)، ويحتوي الكتاب بشكل أساسي على النصين على الشكل التالي:

- النص الأول وهو مداخلة "يورغن هابرماس" تحت عنوان: "الأسس القبل السياسية للدولة الدستورية الديمقراطية؟".

«Vorpolitische Grundlagen des demokratischen Rechtsstaates?».

- النص الثاني وهو مداخلة "جوزيف راتسنغر" بعنوان: "ماذا يوحد العالم؟ الأسس الأخلاقية الماقبل السياسية للدولة الليبرالية.

«Was die Welt zusammenhält. Vorpolitische moralische Grundlagen eines freiheitlichen Staates».

- Voir: Jürgen Habermas and Joseph Ratzinger, Dialektik der Säkularisierung: Über Vernunft und Religion, Mit einem Vorwort herausgegeben von Florian Schuller (Freiburg im Breisgau: Herder, 2005). And Themen der Katholischen Akademie in Bayern (München), vol. 34, no. 1 (2004).

- **مداخلة يورغن هابرماس[1]:**

يعترف هابرماس منذ البداية بشرعية السؤال[2] حول ما إذا كانت الدولة العلمانية والقائمة على الحقوق لا تتغذى من فرضيات معيارية (normative preconditions / normativen Voraussetzungen) غريبة عن طبيعتها وسابقة لها. وهذا من شأنه أن يثير "الشك في إمكانية الدولة الدستورية الديمقراطية تحديد شروطِ وجودِها المعيارية عن طريق إمكانياتها الخاصة. والاعتقاد بأن هذه الدولة في حاجة إلى تصورات قديمة للعالم أو تصورات دينية، وهي في كل الأحوال تصورات أخلاقية جماعية موروثة"[3].

ومع ذلك، أكد هابرماس فيما يقرب من نصف عرضِه، مجادِلاً خطوة بخطوة، بأن الدولة الدستورية الليبرالية (Liberal Constitutional State) "لا تستمد مشروعيتها لا من الدين ولا من أية ما بعد ميتافيزيقا"[4]. فمن منظوره، الحق الطبيعي (Natural right) والإلهي (Divine right)[5] لا يمكن أن يُقدما أية مساهمة. يمكن أن يكون الحكم الذاتي الدستوري في دولة قانونية مدفوعاً حصريًا ومرتكِزا على الأحكام العقلانية والإجماعية للمواطنين والناخبين المشاركين بحرية، أو على الأقل بناءً على أحكام الأغلبية. تنبع القيم المقبولة من هؤلاء

---

[1]- سوف نستخدم هنا الترجمة الإنجليزية الأيسر للقارئ، وللإطلاع على مداخلة يورغن هابرماس يمكن العودة للنصوص الآتية:

- Jürgen Habermas and Joseph Ratzinger, Dialektik der Säkularisierung: Über Vernunft und Religion (Freiburg: Herder, 2005).

- Jürgen Habermas (2005), Between Naturalism and Religion: Philosophical Essays, Trans Ciaran Cronin, Polity Press, 2008, pp. 101-113.

- Jürgen Habermas (2005), Entre naturalisme et religion les défis de la démocratie, Trans Christian Bouchindhomme et Alexandre Dupeyrix, Gallimard, 2008, pp. 152-169.

- Jürgen Habermas, On the Relations Between the Secular Liberal State and Religion, pp. 251-260. In: Hent de Vries and Lawrence E. Sullivan,Political theologies: public religions in a post-secular world, Fordhan University Press, New York, 2006.

- Eduardo Mendieta, The Frankfurt school on Religion, Routledge, New York, 2005, pp. 339-348.

- يورغن هابرماس، جدلية العلمنة العقل والدين، ترجمة حميد لشهب، جداول للنشر والتوزيع، لبنان، 2013، ص ص 63-43.

2- يشير يورغن هابرماس، منذ بداية مداخلته، إلى كون الموضوع المقترَح للنقاش يذكِره بإشكالية سبق لإرنست فولفكانغ بوكنفوردا (Ernst-Wolfgang Böeckenföerde)، وهو فيلسوف قانوني ألماني معروف بمقولته الشهيرة التي تعبر عن **مفارقة بوكنفورد**، أن طرحها في منتصف الستينات من القرن الماضي بالقول: "ألا تتغذى الدولة العلمانية الحرة من فرضيات معيارية لا يمكن أن تضمنها هي نفسها"، وهي إشكالية من شأنها أن تؤدي إلى مشاكِل كثيرة بالقياس لواقعة "التعدد" التي تطبع هذه المجتمعات.

Voir: Jürgen Habermas and Joseph Ratzinger, Dialektik der Säkularisierung: Über Vernunft und Religion (Freiburg: Herder, 2005), p. 16.

[3]- Jürgen Habermas, On the Relations Between the Secular Liberal State and Religion, op. cit., p. 251.

[4]- Ibid, p. 251.

[5]- يتبنى يورغن هابرماس موقفًا نقديًا تجاه مفهومي **الحق الطبيعي والحق الإلهي**، إذ يرى أن كلاهما لم يعدا كافيين كأساس للشرعية في المجتمعات الحديثة. فهو يعترف بأن الحق الطبيعي لعب دورًا تاريخيًا مهمًا، خاصة في الفلسفة السياسية الحديثة عند جون لوك وجون جاك روسو، حيث كان مصدرًا للمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، لكن ينتقده باعتباره غير قادر على التكيف مع التطور المجتمعي الحديث، حيث يرى أن فكرة وجود "حقوق طبيعية natural rights" ثابتة ومستقلة عن النقاش الاجتماعي تتعارض مع الطابع التواصلي (Communicative) للعقل الحديث.

الحكماء التحرّريين العقلانيين، بنفس القدر الذي تُعلَّم به أو تشكِّله، ويتم دمجها في النهاية في "الوطنية الدستورية Constitutional Nationalism". لذلك تجد الليبرالية السياسية مكانها في إرث الحق العقلي (Vernunft recht) الذي يتخلى عن الفرضيات الكوسمولوجية والخلاص التاريخي (heilsgeschichtlich) لتعاليم الحق الطبيعي الكلاسيكي والديني"[1].

يُصبح عرض هابرماس مثيراً للاهتمام في جزئه الثالث، عندما يبدأ في التعبير عن مخاوِفه بصدق. فمن الواضح أن مشروع التحديث (modernization) الذي بدأ في عصر التنوير وقع ضحية "الانحرافات"[2](Entgleisungen). إذ يُلاحِظ يورغن هابرماس، بشيء من السخط، أن الدينامية غير المتحكم فيها للاقتصاد العالمي والأسواق بشكل عام، تقع بوضوح خارج نِطاق سيطرة الأحكام العقلانية التوافقية، بغض النظر عما قد يتطلبه العقد الدستوري أو يعلنه. فمن منظور هابرماس "فالأسواق التي لايمكن دَمقرطتها كما هو الشأن بالنسبة لتسيير الدولة ديمقراطيًا تتقمص أكثر فأكثر وظيفة تسيير ميادين حياة مختلِفة، كانت قبل هذا محكومة معياريًا، يعني محكومة بأشكال من التواصل إما سياسية أو مافوق قبل سياسية"[3]. ولا يصبح المواطنون "غير مسيسين" فحسب، بل يبدو أنهم يُظهِرون لامبالاة تجاه التفاوتات الصارخة بين مناطق مختلفة من العالم.

ويبدو يورغن هابرماس مندهِش من أن مفكري العالم الثالث[4] يتخذون مواقف تذكره بالنزعة المحافِظة، التي كان يأمل أن تكون مِن الماضي، لمارتن هايدغر (Martin Heidegger) أو كارل شميت (Carl Schmitt)، أو ليو شتراوس (Leo Strauss). يميل الفيلسوف، على مضض، إلى الاعتقاد بأننا بالفعل على وشك الدخول

---

[1]-Jürgen Habermas, On the Relations Between the Secular Liberal State and Religion, op. cit.,p. 252.

[2]-Jürgen Habermas, Der Philosophische Diskurs Der Moderne: 12 Vorlesungen, Suhrkamp Verlag, Francfurt am Main, 1985. (Die Moderne hat sich von ihrem emanzipatorischen Projekt entfernt).

يمكن العودة للفصل الحادي عشر من هذا الكتاب (الخطاب الفلسفي للحداثة)،والمعنون "بالعقل التواصلي: درب آخر للخروج من فلسفة الذات"، وفيه يقدم هابرماس نقدًا لاذعًا لفلسفة الوعي والتي قادت لأزمة الحداثة.

- Ein anderer Ausweg aus der Subjektphilosophie: Kommunikative vs. subjektzentrierte Vernunft, pp. 344-389.

كما يمكن العودة كذلك للفصل الثاني عشر من نفس الكتاب تحت عنوان: "المضمون المعياري للحداثة"

- Der normative Gehalte der Moderne, pp 390-425.

استعاد هابرماس في مداخلته خطاب نظريات ما بعد الحداثة (Postmodernism)، ليس لانتقادِه لكن للاستفادة منه، خاصة فيما يتعلق بنقد المركزية الغربية والإقصاء. لذلك يقر هابرماس أن هذه النظريات "تفهم الأزمات بطريقة عقلية نقدية ليس كنتيجة استنفاد اختياري للمقدرة العقلية الموجودة في الحداثة الغربية، لكن كنتيجة منطقية لبرنامج العقلنة المجتمعية والروحية التي تحمل هدمها في ذاتها".

- Voir: Jürgen Habermas, On the Relations Between the Secular Liberal State and Religion, op. cit., p. 256.

[3]- Ibid, p. 255.

[4]- يشير على وجه التحديد إلى زيارة شخصية لإيران.

لمرحلة تاريخية "مابعد علمانية"[1]. ويجب أن نذكر أن المفهوم نفسه قد حظي بقَبُول واسِع النطاق بشكل مدهش في مجموعة كبيرة ومتنوعة من تقاليد التفكير، سواء في الغرب أو خارِجه[2].

وبطريقة واضحة، يدين هابرماس كل من يحاول الحكم على الخطاب الديني في الساحة العامة بإسكاته وإزالته وتصفيتِه تمامًا. فهو يقر أنه "في مصلحة الدولة الدستورية أن تتعامل بلياقة مع كل المصادِر الثقافية، التي يتغذى منها الوعي القيمي والتضامني. وينعكِس هذا الوعي المحافظ عند الحديث عن "ما بعد المجتمع العلماني"[3]. إن التواصل يعني بالضرورة وبحكم تعريفه جهد التفاهم (Verständigung) المتبادل في سياق العيش المشترك (Lebenszusammenhang)[4]. هذا لا يعني أن

الفيلسوف نفسه مستعد الآن للموافقة على هذا الخطاب أو الاشتراك فيه. لكنه يعني أن التسامح[5] الحقيقي بالنسبة لهابرماس هو التسامح الذي يجب أن يكون واسِعاً بما يكفي ليشمل المتدينين[6].

ويختتم هابرماس بتقديم الصيغة المثالية بالنسبة له، وهو قَبُول عدد لا بأس به من القيم والمفاهيم الدينية بمجرد ترجمتها[7] إلى لغة علمانية[8]. ويقدم أحد الأمثلة المحتملة: "ترجمة خلق الله للإنسان على شاكلته بالكرامة

1- يشكل كل من المشروع الحداثي والرؤية العقلانية للمجتمع المعاصر، لدى يورغن هابرماس، أساس الانتقال لهذا العنصر، فإذا كانت الحداثة مشروع غير مكتمل فإن العلمنة سيرورة مفتوحة. أي أن مشروع الحداثة موجه بوجهتين: الأولى نحو عقلنة الدين، والثانية نحو إقلال تطرف العلمنة، وما ذلك إلا تمهيدا للتنظير لفكرة التعايش في المجتمع ما بعد العلماني، "يلتمس هذا النمط من المجتمع استمرارية الجماعات الدينية في محيط يستقر بعلمنة نفسه، والدور الدافع للحضارة الذي يلعبه الحس المشترك المتنور بالديمقراطية هو دور محجوب فيها؛ ففي الصخب الناشئ عما يعتبره كل فرد معركته من أجل الحضارة يشق طريقه كما لو كان حزباً ثالثاً بين العلم والدين". (أُنظر: يورغن هابرماس، مستقبل الطبيعة الإنسانية نحو نسالة ليبرالية، مرجع سابق، ص 126).

لتعميق النقاش بخصوص هذا المفهوم، يمكن العودة للنص الذي قُدِم ضمن حلقات اللقاء السنوي الذي يقام في جامعة تيلبرغ بهولندا، في 15 مارس 2007، والذي تُرجِم سنة 2008 تحت عنوان "ما المقصود بمجتمع ما بعد العلماني؟"

Voir: Jürgen Habermas, «Qu'est-ce qu'une société « post-séculière » ? », Le Débat, 2008/5 n 152, pp. 4-15.

2- يبدو أن هابرماس مطلع تمامًا على الوضع السياسي الأيديولوجي في إيران كما يمكن للمرء أن يلاحِظ، على سبيل المثال من خلال قراءة مقابلته في صحيفة (Frankfurter Allgemeine Zeitung) في 20 يونيو 2002.

3- Ibid., p. 258.

4- ويقصد به تحريراً من التوجهات التقليدية المكرسة، وبالتالي توسع المجال أمام مسارات التفاهم اللغوي بوصفِه مسارًا (Prozess) لخلق إجماع (unanimity) ووفاق (Konsensus) في شكل تداولي.

5- Jürgen Habermas, De la Tolérance Religieuse aux Droits Culturels, Cités 13,Paris, PUF, 2003, pp 151.

ينظر **يورغن هابرماس** إلى **التسامح** كفكرة تطورت تاريخيًا، ويعيد تأطيرها في سياق المجتمعات الحديثة التعددية. فمن منظوره، التسامح ليس مجرد تحمّل سلبي للاختلاف، بل هو اعتراف نشط ومبدئي بالآخر المختلف. فهو ينتقد المفهوم التقليدي للتسامح بوصفه فقط "تحمّل" معتقدات لا نوافق عليها، ل**يشدد على أن التسامح يجب أن يقوم على أساس عقلاني وتواصلي**، أي أنه نابع من قناعة متبادلة بأهمية التعايش لا من مجرّد تجنّب الصراع.

6- الهدف هو إشراك الرأي الآخر ومحاورته، لكونه يؤسس الاعتقاد على القبول العقلي لنتائج الصيرورة الديمقراطية.

7- فالترجمة، من منظور هابرماس، ليست فقط عملية لغوية، بل هي **ممارسة فلسفية وسياسية** ضرورية لتحقيق التفاهم بين الجماعات ذات المرجعيات المختلفة، وخاصة الدينية والعلمانية. فالمجتمعات الديمقراطية تحتاج إلى **لغة مشتركة** تُستخدم في النقاش العمومي. بما أن الأفراد ينطلقون من خلفيات متباينة (دينية، علمانية، ثقافية)، فإن على كل طرف أن يسعى إلى **ترجمة قناعاته الخاصة** إلى لغة عامة يمكن للجميع فهمها، دون أن يُطلب منه التخلي عن مرجعيته.

8- تُفهم العلمانية من منظوره، كصيرورة تعلم متبادل (Learning process). يقول هابرماس ما يلي: "إن ما أقترحه هو أن تفهم اللاأدرية الثقافية والمجتمعية كصيرورة تعلم مزدوجة، يكون في حاجة لها أتباع تقاليد الأنوار والتعاليم الدينية على حد سواء للتفكير في حدود تخصصها"

Voir: Jürgen Habermas, On the Relations Between the Secular Liberal State and Religion, op. cit., p. 252.

نفسها والاحترام الضروري لكرامة كل البشر"[1].

- **مداخلة جوزيف راتسنغر[2]:**

لم يبدأ الكاردينال اللاهوتي جوزيف راتسينغر رده بتعليقات حول الدين، بل بتشخيص الوضع في العَالم في هذه اللحظة. في رأيه، لابد من النظر في عاملين أساسيين (مع وجود عامِل ثالث مستمد منهما) لسرعة التطور التاريخي حيث نعيش. يتمثل العامل الأول في ظهور مجتمع دولي تتداخل فيه القوى السياسية والاقتصادية والثقافية بشكل وثيق[3]. والسبب الثاني، وربما الأكثر أهمية، هو التطور المتسارِع في قدرة الإنسان على البناء والتدمير (destroy)[4]. والثالث هو أنه في نفس اللحظة التي يتم فيها التوصل إلى أرضية أخلاقية مشتركة راسخة وعندما تكون هناك حاجة إليها، فإن الثوابت تضعف أو تؤدي إلى تآكل إمكانية وجود مثل هذا الأفق الأخلاقي المشترك[5]. يقترح جوزيف راتسنغر أن فئة قليلة قد تنكر أن السلطة يجب أن تكون خاضعة لمبادئ الحق والقانون، ولكن هناك على الأقل ثلاث عقبات أمام تنفيذ هذه الحتمية. الأول هو أن خلق القيم القانونية عن طريق قرار الأغلبية (majorities) أمر مثير للإشكالية إلى حد ما: فالتجربة التاريخية[6] تُظهِر أنه من الممكن ارتكاب المظالم بسهولة من قِبل الأغلبية الصحيحة تمامًا. والسبب الثاني هو أن الثقافات المتنوعة قد لا تتفق مع بعضها البعض عندما يتعلق الأمر بتشكيل معايير الحقوق المدنية. والسبب الثالث هو أن مخاطِر "الحرب الكلية" حلّت محلها الآن مخاطِر "الحرب الصغيرة" (الإرهاب على وجه التحديد)، والتي

1- Ibid., p. 258

[2]- للإطلاع على مداخلة جوزيف راتسنغر يمكن العودة للنصوص التالية:

- Jürgen Habermas and Joseph Ratzinger, Dialektik der Säkularisierung: Über Vernunft und Religion, op. cit., pp.39-58.

- Pope Benedict XVI, Prepolitical Moral Foundations of a Free Republic. In: Hent de Vries and Lawrence E. Sullivan,Political theologies: public religions in a post-secular world, op. cit., pp. 261-268.

- يورغن هابرماس، جدلية العلمنة العقل والدين، مرجع سابق، ص ص65-82.

[3]- وبتعبير جوزيف راتسنغر: "من حتمة هناك تكون مجتمع دولي لا بد للقوى السياسية والاقتصادية والثقافية من أخذه في عين الاعتبار، لأنه يمس ويدخل في كل ميادين الحياة"

Voir: Pope Benedict XVI, Prepolitical Moral Foundations of a Free Republic, op. cit., pp. 261.

[4]- وبلغة راتسنغر: "ومن حتمة أخرى تطور إمكانيات الإنسان للفعل وللهدم". (Ibid, p 261).

[5]- بتعبير جوزيف راتسنغر: "هناك عامِل ثالث آخر: في صيرورة التقاء الثقافات وتداخلها بدأت عملية تكسير الثوابت الأخلاقية التي كانت بمثابة ركائز للمجتمع".(Ibid, p 261).

[6]- ينتقد جوزيف راتسنغر هنا حُكم الأغلبية (مبدأ الأغلبية) لأنه يكون حُكماً جائراً، مما يطرح مشكلة عدالة القانون. يقول راتسنغر: "يمكن للأغلبيات أن تكون عمياء أو جائرة. ويؤكد لنا التاريخ هذا الادعاء. إذا ضغطت أغلبية كبيرة على أقلية صغيرة، كأقلية دينية أو عنصرية مثلاً، عن طريق قوانين جائرة، فهل يمكن للمرء أن يتحدث عن عدالة القانون؟ هكذا إذن، فإن مبدأ الأغلبية يطرح مشكل الأسس الأخلاقية للقانون، وما إذا لم يكن هناك شيء لن يصبح أبداً حقاً، يعني ذاك الذي يبقى في حد ذاته ظلماً".(Ibid, pp. 262- 263).

تُبرر نفسها، على الأقل في بعض الأحيان، بأسباب دينية؛ لذلك "يُقدم الإرهاب إلى حد ما كدفاع عن التراث الديني ضد المجتمع الغربي الملحد"[1].

ومع ذلك، يرى محافِظ الفاتيكان (كما كان في ذلك الوقت) بوضوح أن قدرة الإنسان على التلاعب بالذات تنطوي على خطر أكبر بكثير – وهو ما يمكن للمرء أن يضيفه على أنه مجموعة من الإجراءات بما في ذلك الاستنساخ (cloning)، وإنتاج الحياة التعسفية وتدميرها، وتشييء الجسم البشري من خلال استخداماته التجارية (الدعارة prostitution، والولع الجنسي بالأطفال pedophilia، والقتل الرحيم euthanasia، وتجارة الأعضاء organ trading، وغيرها). يستخدم راتسينغر نفسه العبارة التي لا تُنسى: "لقد صعد الإنسان إلى المصدر الأول للسلطة (Brunnenhaus) وإلى مصدر وجودِه"[2]. وقبل ذلك بقليل، ولكن بشكل واضح تمامًا: أصبح الإنسان بضاعة وبهذا تحولت علاقة الإنسان مع ذاته جذريًا"[3].

عند هذه النقطة فقط، لا يمكن للمرء إلا أن يعجب بمزيج اللاهوتي العظيم، واللباقة الهادئة التي قدمها جوزيف راتسينغر في حديثه عن الدين. علاوة عن ذلك، كانت تعليقاته الأولى حول الدين انتقادية. وقد اعترف بالأمراض (Pathologies) المحتملة للدين، مستخدما كمثال رئيسي تصرفات الأصولية الإسلامية المتطرفة، في حين أشار على الفور إلى أن هذه الأمور تحفزها جزئيًا الحاجة اليائسة والمثيرة للتأكيد على الإيمان الديني في عالم مادي بشكل متزايد.

من الواضح تماما للجميع، كما أكد جوزيف راتسنغر، أن العقلانية العلمية المجردة لا يمكنها توليد روح مرضية. والأكثر من ذلك (وقد يُنظر إلى هذا على أنه تنازل مفاجئ؛ ومن المؤكد أن روبرت سبايمان Robert Spaemann شكك فيه بحدة بمجرد انتهاء الحوار الرئيسي)، حتى العقل الطبيعي أو القانون الطبيعي لم يعد صالِحًا للاستخدام بشكل كامِل. لذلك يقر راتسنغر أن هذا النوع من البرهنة، يقصد القانون الطبيعي كشكل برهاني مستعمل للمناقشة في المجتمع العلماني، "لم يعد له أية قيمة تذكر، ولا أريد أن أعوّل عليه في هذه المناقشة"[4]. وقد وصفها راتسنغر بأنها "فاقدة للحيوية" (Abgestumpft) إلى حد ما. وحتى في نسخته الحالية، أي "إعلانات حقوق الإنسان" المشتركة المختلفة، يبدو أنها لم تعد كما كانت في السابق وتحتاج إلى بعض التجديد أو التحسين.

[1]- Ibid, p 264.
[2]- Ibid, p 264.
[3]-Ibid, p 264.
[4]- Ibid, p. 265.

يصل اللاهوتي الكاردينال هنا إلى اقتراحِه الأساسي، ويبدو أن الحضارة الغربية في أيامنا هذه منقسمة إلى فرعين كبيرين. أحدهما هو رؤية العالم العقلاني العلماني (العقل/العلم) بينما الآخر هو التقليد المسيحي (الايمان/الدين). كل منها لها عيوب معينة. الأول ينتج العديد من المخاطِر المعاصرة. ليس من المبالغة الحديثة عن "أمراض العقل pathologies of reason" و"غطرسة العقل hubris of reason". لذا فمن المنطقي أن تقبل العلمانية الضوابط التصحيحية وكبح جماح القيم الدينية. وأشار راتسنغر إلى أن "العقل يجب أن يقاد من جديد إلى حدوده ويكون مستعدًّا للإنصات اتجاه الوحي الديني للإنسانية"[1].

وفي الوقت نفسه، من الصحيح أن المسيحية في هذه المرحلة بالذات لا تتمتع بعد بالقدرة على تأسيس مجموعة من المبادئ المقبولة بسهولة على المستوى العالمي. اعترف راتسينغر بأن هناك إمكانية نقدية و"تطهيرية" للبحث العقلاني في الدين وأضاف أنه مرغوب فيه. وفي الواقِع، إنه إجراء كان بالفعل جزءًا من عمل العقيدة المسيحية منذ عصر الممارسة والتأمل النظري. فما هو مطلوب بطرق أساسية هو "العلاقة المتبادلة (Korrelationalität) بين العقل والإيمان، بين العقل والدين، المطالبين بالتطهير والتطبيب المتبادل لبعضهما البعض والاعتراف المتبادل ببعضهما البعض"[2]. إن هذه العملية النقدية المتبادلة تحتل مكانة عالية في جدول أعمال عصرنا ما بعد العلماني.

بالنسبة للاهوتي الكاردينال، لم تكن عملية النقد المتبادل هذه كافية تمامًا. لقد ذكر بوضوح أن أياً من الفرعين العظيمين للحضارة الغربية (الإيمان المسيحي والعقل الغربي العلماني) لا يمكنه إضفاء الشرعية على نفسه والحصول على قَبول عالمي إلا من خلال الاعتراف بالطبيعة المتعددة الثقافات لمجتمعنا العالمي. وعلى كليهما أن يواجه دون تردد الآفاق المعرفية والوجودية للثقافات غير الغربية المجاورة لنا: الإسلامية والهندوسية والبوذية وغيرها. لا يمكن لثقافة روحية متجددة أن تتأسس إلا على مثل هذه الأشكال من الحوار المزدوج، مع الأخذ في الاعتبار بشكل خاص مخاوِف هذه الثقافات البديلة تجاه المسيحية، بل وأكثر من ذلك، تجاه العقلانية العلمية. يجب على كلا فرعي الحياة الفكرية الغربية أن يقيم "علاقات متعددة مع ثقافات أخرى متفتحة على هذه العلاقة الثنائية بين العقل (reason) والدين (faith)"[3].

[1]- Ibid, p. 267.
[2]- Ibid, p. 268.
[3]- Ibid, p. 268.

خاتمة:

دار المحور الرئيس للقاء راتسنغر وهابرماس حول الأسس الفكرية لمجتمع يحصن الكرامة الإنسانية. وجد هابرماس هذه الأسس في العقل العملي للفكر مابعد الميتافيزيقي العلماني، بينما وجده راتسينغر في الإنسان كمخلوق من طرف الله.

اعترف هابرماس في مستهل عرضه باستعداد الفلسفة التعلم من الدين، علاقة العقل بالوحي/ الإيمان في فضاء علماني، ويؤكد أن الفلسفة واعية بما فيه الكفاية بتعرضها للخطأ وبوضعها غير القار في المجتمع الحديث. وردع محاولات الابتلاع المتبادلة (الفلسفة والدين) لبعضها البعض كما كان في السابق. وتتمثل الرسالة الأساسية لهابرماس في هذا الإطار في إصراره على ضرورة أخذ الدولة المشرعة للقوانين تمثلات، بما في ذلك التمثلات الدينية، كل الثقافات التي تعيش بين ظهرانيها بعين الاعتبار والاعتراف لها بفضاء خاص لها في إطار ما سماه بالوعي المابعد علماني للمجتمع.

لائحة المصادر والمراجع

باللغة العربية

- يورغن هابرماس، جدلية العلمنة العقل والدين، ترجمة حميد لشهب، جداول للنشر والتوزيع، لبنان،2013.
- يورغن هابرماس، مستقبل الطبيعة الإنسانية نحو نسالة ليبرالية، ترجمة: جورج كتورة، مراجعة أنطوان الهاشم، المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان، 2006.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Jürgen Habermas, Der Philosophische Diskurs Der Moderne: 12 Vorlesungen, Suhrkamp Verlag, Francfurt am Main, 1985.
- Jürgen Habermas and Joseph Ratzinger, Dialektik der Säkularisierung: Über Vernunft und Religion, Mit einem Vorwort herausgegeben von Florian Schuller (Freiburg im Breisgau: Herder, 2005).
- Hent de Vries and Lawrence E. Sullivan, Political theologies: public religions in a post-secular world, Fordhan University Press, New York, 2006.
- Jürgen Habermas, L'avenir de la nature humaine- Vers un eugénisme libéral?, Trad. Christian Bouchindhomme, Gallimard, 2002, p. 81.
- Jürgen Habermas, «Qu'est-ce qu'une société « post-séculière » ? », Le Débat, 2008/5 n 152
- Jürgen Habermas, De la Tolérance Religieuse aux Droits Culturels, Cités 13,Paris, PUF, 2003.

الرمز وأبعاده الجمالية في السينما
فيلم "شيفرة دافنشي" أنموذجا

د. محمد فاتي
باحث من المغرب

الملخص

:تتشكل البلاغة السينمائية انطلاقا من مختلف علاقات التوضيب والتنسيق التي يقيمها مخرج الفيلم بين عديد من التقنيات والوسائل، لإنتاج صورة معبرة وموحية. وإذا كانت الصورة البلاغية في الأدب لغوية المبنى، ذهنية التشكيل، تجريدية العوالم، فإن السينما تتأسس على العرض والتجسيد والوضوح، وبالتالي فإنها (الصورة البلاغية) في الفن السابع ستنبع أساسا من الصورة الفيلمية ومرفقاتها التقنية والفنية والأيقونية (الصوت، الإنارة، اللون...). فالسينما هي الأخرى توظف مختلف الوسائل البلاغية من استعارة ورمز وتلميح وكناية...ولكن بطريقة أيقونية/تقنية مغايرة عن الأدب وخصائصه الأسلوبية.

وللرمز قيمة بارزة في المجالات الإبداعية، حيث يوظف للتعبير عن الموضوع من خلال قناع أسلوبي يرتكز على الإيحاء والتضمين والإخفاء والحذف. لكن في السينما يخالف الرمز المعنى المتداول المؤسس على ثنائية الغياب والحضور، والذكر والحذف، لأن الصورة في طبيعتها العامة تبرز وتجلي وتظهر، ولا تخفي أو تضمر إلا ما يتطلبه السياق الفيلمي من حمولات وأبعاد ذهنية وفكرية وثقافية... وفكرة الرمز في الصورة السينمائية، بهذا المعنى تقوم على قدرة الصورة في احتوائها على مضمونين في آن واحد، أحدهما ظاهر ومباشر، بينما الآخر مستتر أو غير مباشر، بحيث يشعر المشاهد بوجود آفاق أخرى وراءها غير ظاهرة.

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

فاتي، محمد. (2025، يونيو). الرمز وأبعاده الجمالية في السينما: فيلم "شيفرة دافنشي" أنموذجا. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، العدد 6، المجلد 2، السنة 2، ص 534-554.

مقدمة

تحفل السينما - شأنها شأن باقي الأجناس الإبداعية الأخرى - بمجموعة من الوسائل البلاغية والتخييلية المساهمة في بناء عوالم الفيلم الجمالية. وتستلهم السينما إمكاناتها الفنية من طبيعتها التي تزاوج بين الحكاية والتقنية، ولهذا فإنها تبني عوالمها البلاغية لا بالنسخ والمحاكاة المباشرة للواقع، ولكن انطلاقا من تجسيد هذا الواقع تجسيدا تخييليا مجازيا يبتعد عن البعد التقريري المباشر، وتصوير الإنسان تصويرا إيحائيا تلميحيا يتجاوز الخطاب التصريحي الواضح، عبر تقنيات بلاغية عديدة أبرزها الرمز.

وسنشتغل في هذه الدراسة على فيلم "شيفرة دافنشي" المقتبس من رواية تحمل نفس الإسم للكاتب الأمريكي دان براون، وذلك بهدف استكشاف ملامح الرمز في هذا العمل السينمائي الحافل بالأيقونات المنتمية لمجالات متنوعة . ومن الدوافع التي جعلتنا نختار هذا الشريط السينمائي كونه مقتبس من نص أدبي أثار جدلا كبيرا بسبب خوضه في العديد من القضايا الدينية المرتبطة بالمعتقد المسيحي، وهذا ما جعل كاتب النص يستند على العديد من الرموز الدينية والتاريخية والفنية والعلمية لتعضيد رأيه وموقفه المطروح عبر أحداث الرواية وشخوصها.

وسنرتكز في هذه الدراسة على المقاربة السيميائية التي تهدف إلى استجلاء أبرز الرموز الموظفة في الفيلم ودلالاتها المرتبطة بمجالات ثقافية متعددة، وذلك لأن موضوع الشريط هو فسيفساء ثقافي تتداخل فيه العديد من الحقول المعرفية. فما هي تجليات حضور الرمز في فيلم شيفرة دافنشي ؟ وما المجالات التي ينتمي إليها ؟ وما هي أبرز الدلالات والمعاني التي توخاها مخرج العمل من خلال هذه الرموز ؟..

ـ أولا: بلاغة الصورة الفنية في السينما: أشكالها وتجلياتها.

الصورة من الأدواة اللصيقة بمجال الأدب، خاصة الشعر الذي تشكل جوهره وأساسه، بل إنها النواة الأساسية في لغته. طالما أن الشعر يجنح إلى الخيال والإيحاء بأساليب بلاغية تقوم على التشبيه والاستعارة والكناية...كذلك تعتمد الرواية هي الأخرى على المجاز اللغوي، باعتباره " وسيلة الرواية الخاصة في ترجمة الصدمة الناجمة عن التشابه بين الأشياء"[1]، ولا تكمن قيمة المجاز الروائي في بعده الرمزي فقط، بل في " قدرته على الارتباط بالمعاني المقصودة بغير إحداث أي خلل بالنسبة للمعنى الأصلي"[2].

أما الصورة الفنية في السينما فإنها تتشكل انطلاقا من مختلف العلاقات التركيبية التي يقيمها مخرج الفيلم بين عديد من التقنيات والوسائل لإنتاج صورة معبرة وموحية. وأول هذه التقنيات المونتاج الذي يخلق الوهم

[1]ـ هاشم النحاس، نجيب محفوظ على الشاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة، (د.ط) ـ 1985، ص: 67.
[2]ـ المرجع نفسه، ص: 67.

السينمائي باتصال الأحداث وترابطها أحيانا، وانفصالها وانقسامها أحيانا أخرى، ومن ثم " تصبح طريقة ربط أشرطة الفيلم في التعبير السينمائي ذات وظيفة بنائية أساسية"[1].

فالفيلم هو كيان متشكل من مجموعة من اللقطات والمشاهد المتصلة، والتي تساهم في بناء المعنى وخلق الإيهام وتشكيل الدلالات الرمزية والإيحائية، وكل صورة سينمائية "تكتسب معنى، علاوة على دلالتها، بسبب وجودها في سياق يضم الصور الأخرى"[2]. وإذا قمنا بتجزيء الفيلم إلى وحدات مستقلة ولقطات فردية سينعدم المعنى وتغيب الرؤية الفنية . لهذا فالمونتاج يساهم في هذا التركيب الجمالي والدلالي للفيلم من خلال منطق اللعب باللقطات والمشاهد، أحيانا بالاتصال المعنوي وأحيانا أخرى بالانفصال الدلالي حينما تغيب الوحدة الحدثية وتتكسر خطية التعاقب والتسلسل بين اللقطات. وهكذا " نستطيع بواسطة الاختيار والربط، وبواسطة المقارنة والمقابلة، أن نجد ما يسمح لصانع الفيلم من خلال الصورة السينمائية، بتحقيق معادل سينمائي فريد للمجاز الأدبي"[3].

وتستلهم السينما إمكانياتها الفنية من طبيعتها التي تزاوج بين الحكاية والتقنية، فالسينما هي استثمار النصوص إبداعية شكلت في قالب حكائي يضم أعمدة الخطاب السردي: الأحداث - الشخوص - المكان... الخ، كما أنها تركيب تقني يوظف مختلف الوسائل التكنولوجية التي أتاحها العلم المعاصر. إن الصورة السينمائية هي نتاج لتداخل مختلف هذه العناصر والتقنيات والتي بواسطتها تتولد المعاني وتفيض الأفكار والأحاسيس، ذلك أن اندماجها يساهم في تكوين بنية من الرموز والأيقونات الهادفة إلى تجسيد بلاغة بصرية تتفاعل فيها الحركة مع الأشكال والألوان والأجساد والأصوات، وتقوم على " التناغم الأخاذ بين الصور والموسيقى، مع رؤية خاصة يتداخل فيها الزمن والمكان والسرد والذاكرة والواقع الشخصي والتاريخ ..."[4].

فدلالة الصورة السينمائية" تشمل كلا من معناها المحدد denotation وكذلك ظلال المعاني الخاصة بها"[5]، وهذا ما يكسب الفيلم بعده المجازي والإيحائي والاستعاري، عكس الصورة الأدبية التي تتأسس من

---

[1]- هاشم النحاس، المرجع السابق، ص: 69.

[2]- تريفور وايتوك، الاستعارة في لغة السينما، ترجمة : إيمان عبد العزيز، مراجعة : سمير فريد، منشورات المشروع القومي للترجمة - القاهرة - ع: 747، ط1 - 2005، ص: 57.

[3]- هاشم النحاس، مرجع سابق، ص: 71.

[4]- محمد صبري، بيداغوجيا الدرس البلاغي البصري - قراءة في الفيلم القصير"مولود بدون زلاجتين" لنور الدين الخماري - "الدرس البلاغي : قضايا معرفية ومقاربات نصية"، أعمال الندوة الدولية الأولى، 25-26 مارس 2015، منشورات: مختبر البحث في البلاغة واللسانيات: كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الجديدة -2016، ص: 64.

[5]- تريفور وايتوك، مرجع سابق، ص: 55.

خلال مختلف العلاقات النحوية والدلالية والتركيبية للجملة، وما يطبع هذه الأخيرة من لمحات بلاغية وبيانية وحلل بديعية وتزيينية.

وإذا كانت السينما تتكئ على الصورة كمعيار أساسي لإنشاء عالمها التخييلي وبناء بعدها المجازي والإيحائي، فإن الرواية هي الأخرى تعتمد على الصورة للتعبير عن موضوعها وأفكارها، "وآية ذلك أنه إذا كانت ماهية اللغة لا تتضح إلا من خلال الاستخدام الشعري والأدبي لها، فإن الهدف الأساسي من استخدام الكلمات في الشعر والأدب، هو تكوين صورة معبرة في عقل ووجدان المتلقي"[1].

وبهذا المعنى يظهر أن الصورة يمكن أن تكون لغوية تستند على مختلف الوسائل البلاغية من تشبيه وكناية واستعارة ورمز... كما نجد في مختلف الأجناس الإبداعية ذات الحمولة اللغوية (الشعر، الرواية، السيرة الذاتية...)، أو تكون بصرية مرئية، كما في المجالات الإبداعية التي ترتكز على الأداء والعرض والتصوير البصري (السينما، المسرح، التشكيل..)، والتي تحفل هي الأخرى بالصور البلاغية. ففي السينما " يمكن استخدام اللقطات استخداما مجازيا تصويريا، أو استخداما كنائيا"[2]، وهنا نصبح أمام ما يمكن أن نسميه ب**"صورة الصورة"**. فكما تزخر الصورة اللغوية بالوظائف البلاغية التخييلية، تكون كذلك الصورة السينمائية..

والسينما هي عالم الصور المحملة بالدلالات، فإذا كان الفيلم السينمائي عاجزا عن تجريد الأشياء كما تفعل اللغة في الأعمال الأدبية، فإنه يتوسل بالأشكال والعلامات التي تشير إلى المدلول المراد إيصاله، فحالة الحزن أو الكآبة أو الغضب أو التشاؤم التي يحس بها الإنسان، يمكن أن ترصد تجريديا في السينما عن طريق بعض الإيحاءات التي يسندها المخرج إلى بعض عناصر الديكور : المناخ ـ الجو ـ البيئة ـ السماء ـ المكان ... إن الفيلم السينمائي يتعامل مع الأشياء والأفكار والمجردات، ولكنه "يقدمهم جميعا من خلال أشكال (علامات) محسوسة، يمكن أن تدرك من قبل الآخرين، فهو يقدم حالة تعبيرية، تلعب العلامة دورها في توليد المعنى منها، وكذلك يلعب الجو العام عبر الدوال السينمائية الأخرى دوره في إبراز المعنى المرغوب فيه"[3].

وللصورة الفنية حضور بارز في الأعمال السينمائية، مثل حضورها في الأدب، ويتخذ هذا الحضور أشكالا متعددة وصيغا متنوعة أهمها:

[1] ـ نجلاء مصطفى فتحي غراب، سيميولوجيا الصورة المرئية وعلاقتها باللغة اللسانية، مجلة فتوحات ـ العدد الثالث ـ جوان 2016، مخبر التأويل والدراسات الثقافية المقارنة بكلية الآداب واللغات ـ جامعة عباس لغرور خنشلة ـ الجزائر، ص: 23.

[2] ـ سيزا قاسم ـ نصر حامد أبو زيد، مدخل إلى السيميوطيقا : مقالات مترجمة ودراسات، دار الياس العصرية ـ القاهرة، (د.ط) ـ (د.ت)، ص: 275.

[3] ـ علاء عبد العزيز السيد، الفيلم بين اللغة والنص، منشورات وزارة الثقافة ـ المؤسسة العامة للسينما ـ دمشق، (د.ط) ـ 2008، ص: 86.

1ـ الإيجاز:

والإيجاز في البلاغة هو "جمع المعاني المتكاثرة تحت اللفظ القليل مع الإبانة والإفصاح"[1]، وفي موضع آخر نجد "الإيجاز هو حشد المعنى الكثير في المعنى القليل، وعكسه الإطناب"[2]، وهدف الإيجاز هو إيصال الدلالة والمعنى بطريق مختصر ينأى عن الإطناب والتفصيل والإكثار. وفي السينما يلعب الإيجاز دورا مهما في البنية الحدثية للفيلم، حيث يوظف في انتقاء الأحداث المركزية والتفاصيل الجوهرية ذات المعنى، دون الاهتمام بالأحداث الثانوية الغير مهمة والتي يمكن استيعابها بشكل ضمني غير مصرح. ويستثمر المخرج في ذلك المونتاج السينمائي وما تتيحه هذه التقنية من تحكم في إيقاع الفيلم واستبعاد للمشاهد الثانوية، وتقطيع للتفاصيل الجزئية التي يستوعبها المتلقي من خلال مشاركته الذهنية في تمطيط مسار الحدث تخييليا.

2 ـ الاستعارة:

الاستعارة " من المجاز اللغوي، وهي تشبيه حذف أحد طرفيه، فعلاقتها المشابهة دائما"[3]. وهي في المجال السينمائي " عملية استكشاف المجهول بمساعدة المعلوم"[4]، وذلك بالاستناد إلى عملية المونتاج التي تساعد المتلقي على عقد مقارنات وتشبيهات بين الصورة المعروضة وما تحمله في الذهن من تأويلات ومرجعيات ودلالات غائبة، كون الاستعارة السينمائية هي في الأصل "نوع من النص المضمر الخفي، الذي يتوارى وراء النص الظاهر"[5].

فالمخرج لا يصور المشاهد واللقطات اعتباطا، بل يسعى إلى خلق إنتاج فني جمالي من خلال مشاهد مرصودة بشكل مباشر توحي إلى مغزى ومعان أعمق وأشمل. ويستفيد في ذلك من حجم الإمكانيات الهائلة المتاحة بواسطة التقنيات السينمائية المتعددة، والتي تجعل من "الاستعارة مغلفة داخل الصورة السينمائية ذاتها"[6]. وهذا ما يجعل المتلقي في عملية دائمة لقراءة وتحليل وظيفة كل هذه التقنيات التي تمنح الفيلم استعارات متعددة، منها ما هو مرتبط بالموضوع، ومنها ما هو مرتبط بالصورة، أو الصوت، أو اللون، أو الديكور، أو الموسيقى...

---

[1] ـ علي الجارم ومصطفى أمين، البلاغة الواضحة، دار المعارف ـ لبنان، (د.ط) ـ (د.ت)، ص:242.

[2] ـ محمد عزام، المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي، دار الشروق العربي ـ بيروت، (د.ط) ـ (د.ت)، ص: 60.

[3] ـ علي الجارم ومصطفى أمين، مرجع سابق، ص: 72.

[4] ـ محمد صبري، مرجع سابق، ص: 72.

[5] ـ أندري كودرو، الاستعارة في السينما: مجاز أم خدعة بصرية، ترجمة: محمد عبد الفتاح حسان، المجلة المغربية للأبحاث السينمائية، العدد 7 ـ فبراير 2018، تصدر من طرف الجمعية المغربية لنقاد السينما، ص: 67.

[6] ـ تريفور وايتوك، الاستعارة في لغة السينما، مرجع سابق، ص: 53.

3ـ الكناية:

الكناية في اللغة هي " لفظ أطلق وأريد به لازم معناه مع جواز إرادة ذلك المعنى"[1]، وهي في الأدب " صورة بلاغية تتلخص في استعمال اسم شيء بدلا من اسم شيء آخر متصل به اتصالا تاما"[2]. وتقوم الكناية أساسا على التلميح والتعريض والإشارة لفكرة أو موضوع انطلاقا من مبدأ يتجنب التصريح المباشر به. ويكون هذا التلميح من خلال استعاضة المتكلم عن القول المباشر من خلال الإشارة إلى أحد جزئياته أو صفاته أو خصوصياته التي تدل عليه.

والكناية في السينما هي أسلوب يعتمد عليه المخرج السينمائي من أجل إيصال المعنى للمتلقي بطرق تلميحية تستلزم التكثيف والاختزال، من خلال حذف التفاصيل والعموميات في المشاهد واللقطات السينمائية والإشارة إليها بشيء منها ومن مستلزماتها، "ونظرا لأن عملية صناعة الفيلم نفسها، مثل انتقاء زوايا التصوير، وتحديد البؤرة والكادر، تستلزم اختيار أشياء واستبعاد أشياء، فإن الفيلم يرتبط ارتباطا لا ينفصم بالكناية.."[3].

4 ـ المجاز المرسل:

وهو في تعريفه "كلمة استعملت في غير معناها الأصلي لعلاقة غير المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي"[4]. أما في المجال السينمائي، فينطبق الكثير مما قيل عن الكناية على المجاز المرسل، فهو " يتضمن التكثيف من خلال الحذف، والمعاني البلاغية التي يولدها مستمدة من لا منطقية الحذف كما أن نظرتنا للكل تكون مشروطة بالقيمة التي نضيفها على الجزء المرتبط"[5]. إذا فالمجال المرسل في السينما يتأسس على الرابطة الوثيقة التي تربط الكل بالجزء، حيث يحل هذا الأخير محل الكل من خلال لقطات ومشاهد جزئية وبسيطة في شكلها الفردي، لكنها توحي إلى مضامين أشمل ودلالات أعم مرتبطة بسياق الفيلم الجامع.

5ـ الرمز:

وسنؤجل الحديث عنه إلى المبحث الموالي (التطبيقي) الذي سندرس فيه تجليات حضور هذا المكون الفني في السينما من خلال فيلم "شيفرة دافنشي" المقتبس من رواية تحمل نفس الإسم للكاتب الأمريكي دان براون.

---

[1]ـ علي الجارم ومصطفى أمين، مرجع سابق، ص: 125.
[2]ـ مجدي وهبة ـ كامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان ناشرون ـ بيروت، ط2ـ 1984، ص: 311.
[3]ـ تريفور وايتوك، ص: 105.
[4]ـ علي الجارم ومصطفى أمين، مرجع سابق، ص: 110.
[5]ـ تريفور وايتك، مرجع سابق، ص: 107.

يبقى أن نشير، في نهاية هذا المبحث (النظري)، إلى أن البلاغة البصرية هي بلاغة غنية بالوسائل والأدوات المجازية الأخرى المقاربة لمجاز الأدب (كالتشبيه والإضمار والمقارنة والقطع ...)، لكننا اقتصرنا على هذه الأدوات التي استعرضنا تعريفاتها باعتبارها أهم الملامح الحاضرة بكثافة في الأفلام السينمائية، ولكونها وسائل تساهم في نقل المشاهد من عالم العرض المباشر والدلالة التصريحية إلى واقع المشهد الرمزي والمعنى المجازي، وهذا ما يتطلب جهدا فكريا كبيرا من طرف المتلقي حتى يتمكن من مشاهدة الفيلم وقراءة أفكاره ثم تحليل أبعاده البعيدة. "فليس هناك في الصورة، سوى إبداعية كنائية ـ استعارية تسقط على مساحة مزدوجة البعد نسقا من الآثار بالغ البناء"[1].

ثانيا ـ الرمز في فيلم "شيفرة دافنشي": مصادره وأبعاده الفنية.

1ـ وقفة مع المفهوم:

الرمز في اللغة: الإشارة والإيماء، وهو في الاصطلاح الأدبي: " علامة تعتبر ممثلة لشيء آخر ودالة عليه، فتمثله وتحل محله"[2]، وفي مقام آخر الرمز يحيل إلى ثلاث عناصر:" 1ـ الرمز مصطلح متعدد السمات، غير مستقر...2ـ علامة تحيل إلى موضوع، وتسجله طبقا لقانون ما. 3ـ وسيط تجريدي للإشارة إلى عالم الأشياء"[3].

وللرمز قيمة بارزة في المجالات الإبداعية، حيث يوظف للتعبير عن الموضوع من خلال قناع أسلوبي يرتكز على الإيحاء والتضمين والإخفاء والحذف، وذلك لفتح المجال أمام المتلقي من أجل استكشاف عوالم النص ودلالاته البعيدة، واستنطاق أسراره وحمولاته العميقة. ولا يمكن استيعاب هذه الدلالات بدون دراية وإلمام كامل وشامل بالنص الإبداعي وسياقه وخلفياته وظروف إنتاجه وعلاقاته الداخلية: الفنية والجمالية.

لكن في السينما يخالف الرمز المعنى المتداول المؤسس على ثنائية الغياب والحضور، والذكر والحذف، لأن الصورة في طبيعتها العامة تبرز وتجلي وتظهر، ولا تخفي أو تضمر إلا ما يتطلبه السياق الفيلمي من حمولات وأبعاد ذهنية وفكرية وثقافية...لهذا فالرمز السينمائي يستمد قيمته من الصورة الظاهرة المكشوفة في العرض السينمائي. وفكرة الرمز في الصورة السينمائية، بهذا المعنى " تقوم على قدرة الصورة في احتوائها على مضمونين في آن واحد، أحدهما ظاهر ومباشر، بينما الآخر مستتر أو غير مباشر، بحيث يشعر المشاهد بوجود آفاق أخرى وراءها غير ظاهرة"[4].

---

[1] ـ غي غوتيي، الصورة "المكونات والتأويل"، ترجمة : سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، ط1 ـ 2012، ص: 312.

[2] ـ محمد التونجي، المعجم المفصل في الأدب، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط2 ـ 1999، ص: 488.

[3] ـ سعيد علوش، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، دار الكتاب اللبناني ـ بيروت / سوشبريس ـ الدار البيضاء، ط1ـ 1985، ص: 101ـ102.

[4] ـ محمد صبري، مرجع سابق، ص: 68.

فهو، إذن، وسيلة فنية يستعين بها المخرج كقناع بصري يخفي معالم جمالية، مرتبطة بسياق الموضوع وخلفياته الثقافية والفكرية. وفي السينما، وطالما أن الصورة ظاهرة والمشهد باد والموضوع مجسد، فإن الرمز له بعد تلميحي، وخلفية إيحائية، وقصد تضميني، متعلق أشد التعلق بما وراء الصورة من دلالات ومعاني وأهداف، "إذ أنه بسبب محتواه المجرد يجمع المرئي واللامرئي"[1].

هكذا يقوم الرمز السينمائي على عرض ثنائي الدلالة : دلالة مباشرة قريبة مستمدة من طبيعة المشهد وموقعه في أحداث الفيلم، ودلالة غير مباشرة وعميقة، مؤولة ومستنبطة من السياق العام للفيلم وما يضمره من خلفيات ثقافية وفكرية ومعرفية وواقعية...وهذا التوظيف الفني والجمالي للرمز السينمائي يتطلب مشاركة ذهنية من طرف المشاهد، الذي يستبطن شفرات الرمز ويحلل أبعاده ومعانيه الإيحائية، انطلاقا من تكوينه الشخصي وانطلاقا من مجموعة من العوامل التي تؤثر في قدرته الاستيعابية لحمولة الرمز ودلالته، ومنها : " درجة الحساسية، أو الذكاء، أو التصور لديه ـ البيئة الاجتماعية أو القومية ـ المستوى الثقافي ـ الأيديولوجية والمعتقدات ـ خبرات الحياة وتجاربها..."[2].

2ـ بطاقة تقنية حول الشريط السينمائي:

ـ **العنوان:** "شيفرة دافنشي"، **تاريخ الإصدار** : 19 ماي ـ 2006، **النوع** : فيلم طويل (بوليسي ـ ديني ـ تاريخي)، **اللغة** : الإنجليزية، **مدة العرض:** 149 دقيقة، **البلد** : و.م. الأمريكية، **مقتبس عن رواية** : شيفرة دافنشي للكاتب الأمريكي "دان براون"، **الإخراج** : رون هاوارد، **سيناريو** : أكيفا غولدسمان، **البطولة** : توم هانكس ـ ودري تاتو ـ جان رينو..، **التصوير** : سلفاتوري توتينو، **الموسيقى** : هانس زيمر، **الشركات المنتجة:** imagine entertainment- columbia pictures، **المنتج:** براين جرازير- رون هاوارد، **المنتج المنفذ** : دان براون، **التوزيع:** أفلام كولومبيا columbia pictures (و.م. الأمريكية)، **الميزانية:** 125 مليون دولار، **الإيرادات:** 758.200.000 دولار أمريكي.

الملخص: نجح رون هوارد مخرج فيلم "شفرة دافنشي (The Da Vinci Code) " (2006) بنقل أحداث الرواية بأمانة إلى شاشة السينما رغم تغييرات طفيفة أدخلها على نص الرواية الأصلية للضرورة الدرامية والفنية، ولكي يضع المخرج بصمته الخاصة على الفيلم.

[1] ـ رولان بارت، أسطوريات: أساطير الحياة اليومية، ترجمة: د. قاسم المقداد، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع ـ دمشق، د.ط ـ 2012، ص: 106.
[2] ـ محمد صبري، مرجع سابق، ص: 69.

شفرة دافنشي - الفيلم المأخوذ عن رواية بنفس الإسم للكاتب الأميركي دان براون (دان براون، 2004) - يشكك بالرواية الكاثوليكية الرسمية للمسيحية وتاريخها، ويحمل في وقائعه البوليسية مراجعة لمجموعة من المعتقدات المسيحية كألوهية المسيح، وزواجه ونسله...الخ.

تتنقل أحداث الفيلم بين فرنسا وبريطانيا، ويبدأ بمقتل جاك سونيير الباحث في متحف اللوفر بباريس والحارس الأخير لسر الكأس المقدسة(The Holy Grail) . يجد بطل الفيلم روبرت لانغدون (توم هانكس) أستاذ الرموز الدينية في جامعة هارفارد نفسه متورطا ومتهما بقتل سونير، يلتقي صوفي نوفو (أودري توتو) خبيرة فك الشفرة في الشرطة الفرنسية وحفيدة سونير نفسه، ويعملان معا على فك رموز تركها سونيير قبل مقتله على لوحات الفنان الإيطالي ليوناردو دافنشي.

يتتبع لانغدون ونوفو الإشارات ويسافران وراء الرموز التي خلفها سونير، بحثا عن قاتله فيصطدمان بسلسلة أسرار لا تتوقف، تغوص في عمق التاريخ لتروي قصة مغايرة للمسيح وحياته وحقيقة رسالته الدينية، وهي قصة تناقض في جوهرها القصة الرسمية للكنيسة والقائمين عليها.

3ـ الرمز في فيلم "شيفرة دافنشي".

يمثل فيلم "شيفرة دافنشي" أحد أبرز الأعمال السينمائية التي استثمرت الرمز بشكل بارز في مشاهده ولقطاته. وذلك لأن قضيته الأساسية تمس المعتقد الديني المسيحي (الكاثوليكي)، وتستنطق العديد من الرموز الدينية والفنية والتاريخية المرتبطة بالفكرة اللاهوتية التي حاول المخرج نقلها من الرواية الأصل: الطبع الإنساني للمسيح، وزواجه من مريم المجدلية، والنسل الذي خلفه بعدها والذي لازال مستمرا إلى يومنا هذا..

وإذا كانت الرواية الأصل صيغت بطابع بوليسي تشويقي، قائم على التلغيز الذي يقود المتحريين (روبرت لانغدون وصوفي نوفو) إلى البحث عن طريق يوصلهما إلى هذا السر الديني المقدس، فإن هذا ــ أيضا ــ سيفرض على المخرج الأمانة في نقل هذا الموضوع، مع توظيف لرموز تشفيرية تعزز الحبكة وتوتر الأحداث وتزيد من وتيرة الغموض والتشويق والإثارة. ودلالة الرمز في الشريط السينمائي مرهونة بطابعه المرئي المجسد أولا، وبمختلف السياقات الحاضرة في الفيلم: الدينية والثقافية والفكرية والتاريخية والفنية... ثانيا، وهذا ما جعل المخرج يعرج - بصريا - على أهم الرموز التي تكتسب قيمة فنية وبعدا دلاليا مرتبطا ومتعالقا بالسياق العام للفيلم.

وتنتمي الرموز الموظفة في هذا العمل السينمائي إلى مجالات مختلفة ومصادر متنوعة، متعلقة أساسا بخلفيات الفيلم والقضايا الإشكالية التي يناقشها، وبالزخم الثقافي والتضخم المعرفي الغالب على أحداثه عبر استحضار مجموعة من المعلومات الموسوعية من حقول معرفية عديدة (الدين، التاريخ، الفن، العلوم، الآداب...). ومن أبرز هذه المجالات:

أـ المجال الديني:

نظرا لكون الحبكة المركزية للشريط تتمحور حول قضية لاهوتية تخص المعتقد المسيحي الكاثوليكي، فقد كان لزاما على المخرج الاستعانة بمجموعة من الرموز الدينية:

ـ الكأس المقدسة: والمشهد البارز الذي حضر فيه هذا الرمز في الفيلم نصادفه في اللحظات الأخيرة من الفيلم، وبالضبط في صلب الأحداث الحاسمة التي جرت في كاتدرائية روزلين. فالمخرج، في هذا المقطع، يطلعنا على نجاح البطلين في الوصول إلى المكان الذي استهدفه سونيير في سلسلة ألغازه. وبوصولهما اقترب الحل، وانجلى الالتباس، وتفكك التعقيد، وبالتالي تمكن البطلان من إيجاد الكأس المقدسة التي شكلت مدار البحث ومحوره (وجدت في موضع سري بالكنيسة). وتقف العدسة برهة لتصور لنا هذه اللحظة مؤطرة قدحا قديما به وردة حمراء، يحكى أنه القدح الذي شرب منه المسيح في ليلة العشاء الاخير.

والكأس هنا رمز فني أشار إلى مدلول آخر، وألمح إلى معنى مغاير لوظيفته الشكلية الجامدة (أداة للشرب)، لأننا، وبمراجعتنا للقيم الفكرية التي راجت في الفيلم، سنكتشف أن الكأس المقدسة هنا ما هي إلا رمز يحيل إلى المرأة المقدسة (مريم المجدلية) التي كانت حاضرة في طاولة العشاء الأخير، حيث سيتمكن البطلان من العثور على القبر الذي ترقد فيه المجدلية في هذا المكان. فالمقصود هنا، إذن، ذات حية عاقلة لا كأس جوفاء جامدة، وقد ساهمت الأبحاث والتحريات التي قام بها الثنائي في اكتناف الموضوع، وتبيان مقاصده الدينية التي توخاها المخرج والكاتب الأصلي للنص. فما الكأس المقدسة هنا إلا دال أيقوني على مدلول آخر غائب (امرأة مقدسة)، غير المدلول الظاهر المعروف (وسيلة للشرب).

والمحتويات الدينية، إضافة إلى حجم المعلومات التي سُردت ونصت على التشكيك في طبيعة هذه الكأس، كانت مفتاحا لنا لكي نستنتج أن المعنى المقصود من هذه الصورة هو الذات الأنثوية التي دافع عنها الفيلم، وأكد على حضورها الرئيسي في حياة المسيح عيسى. خلافا للمعتقدات الكاثوليكية المعارضة التي تنفي زواج المسيح، وتنزهه من كل الأفعال البشرية.



الكأس المقدسة


قبر مريم المجدلية

ـ النجمة الخماسية أو السداسية: وهي رمز ديني وظفه المخرج في بعض المشاهد للإحالة إلى حالة الاتحاد والارتباط بين الذكر والأنثى في الديانة المسيحية. ونصادف هذا الرمز في مشهد الجريمة التي وقعت في متحف اللوفر، وبالضبط في المكان الذي وجدت فيه جثة سونيير، حيث أحاط هذا الأخير نفسه - قبل احتضاره - بدائرة كبيرة، ثم خَطَّ في جسده نجمة سداسية شكلت من مثلثين متعاكسين ومتحدين: مثلث رأسي يرمز للذكر(العضو الذكري)، يخترق مثلثا عكسيا مقلوبا يرمز للأنثى(رحم الأنثى). وكلاهما يلمحان إلى قوة الاندماج والخصوبة والتزاوج بين طرفي الوجود في هذا الكون: الرجل والمرأة. وهذا المشهد يتشابه كثيرا في تخطيطه مع شكل اللوحة الشهيرة للفنان الإيطالي ليوناردو دافنشي (الرجل الفيتروفي).




مشهد من جثة سونيير في فيلم (شيفرة دافنشي)

ب ــ المجال الفني:

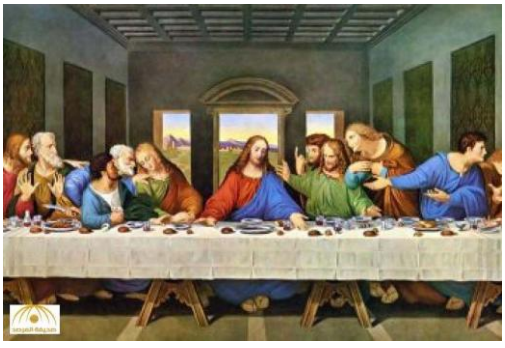
تتضح السمة الأيقونية بشكل بارز في المجال الفني، حيث انتقى المخرج ـ بناء على الرواية الأصل ـ مجموعة من اللوحات الفنية التي تزخر بأبعاد دلالية عميقة مرتبطة بالمعتقد الديني المسيحي، وكل هذه اللوحات تعود إلى الفنان ليوناردو دافنشي باعتباره أحد الأعضاء البارزين في أخوية سيون. هذه الأخيرة كرست جهودها للدفاع عن مكانة الأنثى في الديانة المسيحية، وشرعت لاتحادها الجسدي والوجداني مع الذكر تلميحا للارتباط والخصب واستمرارية الحياة.

ولوحات ليوناردو الأربع التي ذكرت في الرواية (الموناليزا ـ سيدة الصخور ـ الرجل الفيتروفي ـ ليلة العشاء الأخير) تحمل أبعادا أيقونية ورمزية توحي بهذا الاتحاد الذي أُصِّلَ له بداية مع المسيح وزوجته مريم المجدلية، وهذا ما يظهر جليا في الرسم الجداري الخاص بليلة العشاء الأخير والذي يكشف ملامحا أنثوية تجانب يسوع في طاولة العشاء.

واستلهام الرمز الفني في الفيلم هو حيلة جمالية انسجمت مع طبيعة المعطيات والمعلومات التي استقاها المخرج من هذا المجال، وجسدها إبداعيا في قالب سينمائي مليء بالتكثيف والإيحاء. ضف إلى ذلك أن الشريط غني بالأعمال الفنية الأخرى (تماثيل منحوتة، معالم عمرانية ونقوش فنية...) التي لها علاقة بالقضية الدينية الأساس، المطروحة للعرض من طرف المخرج رون هاورد.

- **لوحة العشاء الأخير:** وهي رمز فني يظهر في المشهد الذي دار بين الشخصيات الرئيسية في الأحداث: صوفي - لانغدون - تيبينغ. فحوارهما الثلاثي الذي حاول التحري عن المعلومات الخاصة بسر الكأس المقدسة، جعلت تيبينغ يستعين ويستدل ببعض الرموز المسيحية التي تعزز مواقفه، فعرض هذه اللوحة على شاشة إلكترونية ليشرح معالم هذا السر المقدس. وتوحي الصورة إلى وجود شخصية ذات ملامح أنثوية في اللوحة (ترافق الحواريين في عشائهم الأخير)، يعتقد أنها لمريم المجدلية زوجة المسيح.

فهي إذن تكتسي أبعادا لاهوتية، وتوحي بالحضور الأنثوي في الدين المسيحي، وقد وظفها المخرج للتدليل على هذا السياق، نظرا لأن رسالة الفيلم تقصد بالكأس المقدسة ـ في الأحداث ـ الأنثى المقدسة(مريم المجدلية) التي خلفت سلالة مسيحية بعدها، خلافا لما يروج له أنصار الفاتيكان باعتقادهم الكاثوليكي الذي يرى بأن المسيح كان من طبيعة ألوهية لا زوجة له ولا نسل بعده.



لوحة العشاء الأخير(دافنشي)



مشهد من فيلم (شيفرة دافنشي)

- **لوحة الموناليزا:** وهي عمل فني عالمي للفنان الإيطالي ليوناردو دافنشي، وظفها المخرج تطابقا مع النص الروائي الأصلي، لتبيان دلالتها الإيحائية المتعلقة بمكانة الأنثى في المسيحية بصفة عامة وعند ليوناردو دافنشي بصفة خاصة، باعتباره - كما تشير الأحداث إلى ذلك - عضوا من أعضاء جمعية سيون الدينية. وهي جمعية تؤمن بمكانة الأنثى في الدين المسيحي، كونها تمثل النصف الثاني الذي يتماهى ويتوحد مع الذكر من أجل الخلق والوجود والكينونة.

ونصادف هذه اللوحة - التي رصدها المخرج بصريا - في مشهد البحث عن المفتاح السري الذي تركه سونيير في مكان غامض بمتحف اللوفر. والموناليزا أو الجوكندا غنية بالملامح الأنثوية: "النظرة، ثم الابتسامة، ومن بعدهما اليدان الحنونتان الأنثويتان... إنها لوحة مؤنثة إلى أقصى حدود الأنوثة"[1]. وهذا الوصف الذي قدم في الصورة، يتناسب مع قصدية الفيلم الدينية ومضمونه الذي يؤصل للدين المسيحي بسلالة نابعة من أنثى اليسوع مريم المجدلية.



مشهد لبطلي الفيلم (لانغدون، صوفي) أمام لوحة الموناليزا

ـ هرمي اللوفر: ففي المشاهد الأولى للفيلم، نلتقي مع رمز فني بليغ في محتواه، واستباقي في إحالته على القضية المركزية للفيلم. حيث يقوم النقيب فاش باستدعاء روبرت لانغدون للتحقيق معه في قضية قتل جاك سونيير في متحف اللوفر، وأثناء دخوله للمتحف صادف روبرت مجموعة من اللوحات الفنية والنماذج الهندسية والتحف المعمارية المزينة للفضاء. ومن بين الأشكال التي صادفها هناك: هرمان، على شاكلة المثلث، مقترنان مع بعضهما البعض، واحد رأسه إلى الأعلى والآخر معاكس له رأسه اتجاه الأسفل. وقد أطرت الكاميرا هذا الشكل بانفراد، وبوصف مفصل، ولقطة مكبرة، ركزت على جميع جوانبه وجل خصائصه..

وهذه اللقطة فيها رمز فني استدعى دلالات غائبة وأسرارا خفية، لم نعلم بخباياها إلا بعد مشاهدة الفيلم كاملا وبعد معرفة سياقه الدرامي ورسائله المتنوعة. فالهرمين يلمحان لطرفي الجنس البشري: الذكر والأنثى، وهذا ما شرحه تيبينغ ولانغدون، بعناية، في مشاهد لاحقة بتأكيدهما على أن المثلث الرأسي الذي يتجه رأسه نحو الأعلى يوحي بالعضو الذكري للرجل، بينما المثلث المقلوب الذي يتجه رأسه نحو الأسفل، وقاعدته هي

[1]ـ حامد دندشي، حول رواية شيفرة دافنتشي: الكنيسة ـ التاريخ ـ المخطوطات، دار الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية ـ دمشق، ط1ـ 2008، ص: 122.

الأعلى، يرمز إلى رحم المرأة. واقترابهما من بعضهما البعض إشارة إلى التماهي والتزاوج والتآلف بين الذكر والأنثى، وتدليل على الاستمرارية والخصب والحياة بفعل هذا الاتحاد الثنائي.



هرمي اللوفر



مشهد من الفيلم (متحف اللوفر)

ج ــ الرمز العلمي :

نصادف في الفيلم، كذلك، حضورا رمزيا لبعض المعادلات الرياضية والنظريات العلمية التي استقدمها دان براون (كاتب الرواية الأصل) من مجال الرياضيات وضمنها روايته، فنقلها عنه المخرج رون هاوارد في عمله السينمائي. فمتوالية فيبوناتشي والرقم فاي هي رموز رياضية وظفت للتدليل على تكامل العالم وتوازن عناصره وتكافل مخلوقاته. وبالرغم من التوظيف التشفيري لهذه الإحصائيات في الرواية، إلا أن البعد الإيحائي العميق يحيل إلى التجانس الوثيق والاتحاد الوفيق بين الذكر والأنثى وكل عناصر الكون التي تنسج خيوط الحياة والاستمرارية.

ــ متوالية فيبوناتشي: وهي متتالية رياضية من الأرقام تعود نسبتها إلى العالم الرياضي الإيطالي ليوناردو فيبوناتشي، وتتكون من السلسلة التالية : 1ـ1ـ2ـ3ـ5ـ8ـ 13ـ 21.....الخ. **"هذه متوالية فيبوناتشي" قالت صوفي... وهي متوالية أساسها أن كل رقم يساوي مجموع الرقمين السابقين"[1].** جاء ذكرها في الفيلم في سياق تحليل الرمز السري الذي تركه جاك سونيير مكتوبا على الأرض قبل موته، والذي سيستغل ــ فيما بعد ــ كرقم سري لخزنة البنك السويسري: **"لقد اخترع عالم الرياضيات ليوناردو فيبوناتشي هذه المتوالية الرقمية في القرن الثالث عشر. ومن الواضح أن كافة الأرقام التي كتبها سونيير على الأرض تنتمي إلى متوالية فيبوناتشي المشهورة، وهذا أمر...كان مقصودا"[2].**

[1]ـ دان براون، شيفرة دافنشي، ترجمة: سمة محمد عبد ربه، الدار العربية للعلوم ناشرون ـ بيروت، ط1ـ 2004، ص: 74.
[2]ـ المرجع نفسه، ص: 75.

ـ الرقم فاي: ويسميه علماء الرياضيات بالرقم الذهبي أو النسبة الذهبية، ومن أهم خصائصه الرمزية:

"وجد لانغدون نفسه يعود بذاكرته فجأة إلى هارفرد.... ويكتب على السبورة رقمه المفضل. 1,618....."أعزائي أقدم لكم PHI". واستأنف "إن هذا الرقم فاي وهو 1,618 هو رقم هام جدا في الفن..... اشتق من متوالية فيبوناتشي ـ وهي متوالية حسابية شهيرة ولا تعود شهرتها لكون مجموع كل رقمين متتاليين فيها يساوي الرقم الذي يليه فحسب، بل لأن نواتج قسمة الأرقام المتتالية فيها تتمتع بخاصية مذهلة وهي الاقتراب من الرقم 1,618... والوجه المذهل لفاي هو دوره كحجر بناء أساسي في الطبيعة. فالنباتات والحيوانات وحتى البشر كلهم يتمتعون بخواص بعدية تعتمد وبدقة متناهية على النسبة فاي إلى واحد... إن الوجود الكلي لفاي في الطبيعة ...يتجاوز حتما الصدفة المحضة لذا فقد اعتقد القدماء بأن خالق الكون هو الذي وضع رقم فاي كما أعلن العلماء قديما أن 1,618 هو النسبة المقدسة..."[1].

د ـ الرمز التاريخي:

في الفيلم حضور بارز لمجموعة من الأحداث والوقائع التاريخية التي اعتمدها كاتب النص الأصلي للدفاع عن فكرته اللاهوتية (الأنثى المقدسة)، وقد تمازجت هذه النظرة التأريخية مع المنحى الديني الذي انطلقت منه فكرة الرواية الأصل. فشريط (شيفرة دافنشي) يحكي ويناقش مجموعة من القضايا الدينية والسياسية والتاريخية المرتبطة بالدين المسيحي، والتي جرت في قرون سابقة (ابتداء من القرن الرابع الميلادي). الشيء الذي فرض على المخرج انتقاء مشاهد توثيقية ولقطات تسجيلية ورموز تاريخية من الماضي البعيد، صورت بطريقة تقليدية (فيديوهات بالأبيض والأسود باهتة الألوان)، وأدمجت مع المشاهد الأصلية والعصرية للفيلم (المصورة بالألوان) عبر السرد والتلخيص والتكثيف.





مشاهد تاريخية من الفيلم

[1]ـ نفسه، ص: 108ـ109، بتصرف.

ومن أهم الرموز التاريخية الواردة في "شيفرة دافنشي" نذكر:

- مجمع نيقية والامبراطور قسطنطين: اهتم الفيلم بهذا الرمز في معرض الحوار الثلاثي الذي دار بين لانغدون وصوفي وتيبينغ. ففي هذا المجمع قام الامبراطور الروماني قسطنطين بترسيم الدين المسيحي وتوحيد روما تحت لواء المسيحية وإعلان ألوهية المسيح، بعد أن أحس بخطر التفرقة الدينية والسياسية على إمبراطوريته. فقام بذلك "بتحديد للاعتقاد المسيحي، ووضع الحدود النهائية للكتاب المقدس، الذي بين أيدينا اليوم"[1]. وقد تمخضت عن هذا المجمع مجموعة من النتائج الدينية والسياسية التي لخصها دان براون في الرواية الأصل بما يلي:

- "كان الدين الرسمي في روما هو عبادة الشمس... وكان هناك اهتياج ديني متزايد يجتاح روما. فقد كان عدد أتباع المسيح قد تضاعف بشكل مهول... عندئذ بدأ المسيحيون والوثنيون يتحاربون، وتصاعدت حدة النزاع بينهما حتى وصلت لدرجة هددت بانقسام روما إلى قسمين. فرأى قسطنطين أنه يجب اتخاذ قرار حاسم... وفي عام 325م، قرر توحيد روما تحت لواء دين واحد، ألا وهو المسيحية"[2].

-"ففكرة (ابن الرب) كانت قد اقترحت رسميا وتم التصويت عليها من قبل المجلس النيقاوي... وكان الفرق في الأصوات يكاد لا يذكر"[3].

- "بما أن قسطنطين قد قام برفع منزلة المسيح بعد مضي حوالي أربعة قرون على موته، فقد كانت هناك الآلاف من الوثائق التي قد سجلت حياته على أنها حياة إنسان فان... فأمر قسطنطين بإنجيل جديد، وقام بتمويله. أبطل فيه الأناجيل التي تحدثت عن السمات الإنسانية للمسيح، وزين تلك التي أظهرت المسيح بصفات إلهية، وحرمت الأناجيل الأولى، وتم جمعها وحرقها"[4].

- "غير أن تأكيد فكرة ألوهية المسيح كان ضروريا جدا لتوطيد الوحدة في الإمبراطورية الرومانية ولإقامة القاعدة الجديدة لسلطة الفاتيكان. ومن خلال المصادقة الرسمية على كون المسيح ابنا للرب، حول قسطنطين المسيح إلى إله مترفع عن عالم البشر"[5].

[1]- حامد دندشي، مرجع سابق، ص: 54.
[2]- دان براون، المرجع السابق، ص: 260.
[3]- نفسه، ص: 261.
[4]- نفسه، ص: 262.
[5]- دان براون، ص: 261.

فقد توصل هذا المجمع إلى نتيجة خطط لها الإمبراطور قسطنطين بذهاء وذكاء، ألا وهي المصادقة على ألوهية المسيح. "فمن أصل 220 أسقفا ممن حضروا الاجتماع تبنى 218 منهم ما اقترح عليهم كقانون للإيمان... وهذا هو نص قانون الإيمان الذي توصل الأساقفة إلى اتفاق حوله:

أؤمن بإله واحد الأب ضابط الكل

وخالق السماء والأرض وكل ما يرى وما لا يرى

الإيمان برب واحد يسوع المسيح

ابن الله الوحيد. المولود من الأب قبل كل الدهور...."[1].

ـ فرسان الهيكل: تأسست هذه المنظمة المسيحية عام 1118م على يد الفارس الفرنسي "فيليب دو باين"، وكان هدفها هو حراسة مدينة القدس، والأماكن المقدسة، وأيضا، كان من أهدافها حراسة طريق الحجاج الأوربيين، الذين كانوا يريدون زيارة الأماكن المقدسة المسيحية في الشرق الأوسط[2]. غير أن غايتهم الأساسية كانت تتجلى في حماية الملوك الميروفنجيين (سلالة المسيح) الذين حكموا فرنسا بين القرنين الخامس والسابع الميلاديين، بالإضافة إلى الحفاظ على الوثائق السرية التي تكشف حقيقة الكأس المقدسة. وهي وثائق تم العثور عليها تحت هيكل سليمان **"فمدت الفرسان بقوة عظيمة... وكانت هدفا لحملات البحث عن الغريل على مر العصور"[3]**، لأنها كانت دليلا واضحا **"يثبت صلة الدم التي تربط الميروفنجيين بيسوع المسيح"[4].**

كان لأخوية الهيكل مساهمة واضحة في الاقتصاد المسيحي، ومشاركة بارزة في مختلف العمليات الإنتاجية والتسويقية والعسكرية في أوربا العصر الوسيط. "ويمكن إحصاء عدد لا يقل عن 870 حصنا أو ديرا تابعا للهيكليين... وامتلكت الأخوية نحو 9 آلاف عقارا هيكليا... موسعين بلا كلل نطاق ملكيتهم، ومطورين العمليات الإنتاجية، ومقننين النشاط الاقتصادي. ولقد اضطر الهيكليون إلى بناء أو شراء، ومن ثم تعمير وامتلاك الحصون في الشرق الأوسط والمحافظة على الجاهزية القتالية لفصائل الفرسان...وامتلاك أسطول بحري يؤمن لهم المؤن والذخائر"[5].

[1]ـ روبن غريفيت ـ جونس، شيفرة دافنشي وأسرار الهيكل، ترجمة : شريف الحواط، منشورات دار علاء الدين ـ دمشق، ط1ـ 2009، ص: 117 ـ 118، بتصرف.

[2]ـ حامد دندنشي، مرجع سابق، ص: 93، بتصرف.

[3]ـ دان براون، ص: 287.

[4]ـ نفسه، ص: 288.

[5]ـ روبين غرافيت ـ جونس، مرجع سابق، ص: 90، بتصرف.

ـ الملوك الميروفنجيون: وهم ملوك حكموا فرنسا في القرنين الخامس والسابع الميلاديين. يعتقد بأنهم ينتمون إلى دم اليسوع، لأن "سلالة المسيح ازدهرت في الخفاء وتحت أسماء مختلفة في فرنسا حتى قامت بحركة جريئة في القرن الخامس عندما اختلطت عن طريق الزواج بالدماء الملكية الفرنسية فخلقت سلالة تعرف بالميروفنجية... والميروفنجيون هم الذين أنشأوا باريس...والعديد من حملات الفاتيكان التي أرسلت للبحث عن الغريل كانت في الحقيقة بعثات سرية هدفها التخلص من أفراد السلالة الملكية"[1]. ظلت سلالة الملوك الميروفنجيين تعيش في الخفاء تحت حماية فرسان الهيكل وأخوية سيون، لأنها كانت تتعرض دوما للتهديد من طرف الكنيسة الكاثوليكية نظرا لحجم المعلومات والوثائق الخطيرة التي كانت تحتفظ بها.

خاتمة

هكذا نصل في الختام إلى التأكيد على أن الصورة السينمائية تنتمي إلى حقل تقني، استفاد من الثورة التكنولوجية التي عرفها العصر الحديث في مجال الصوتيات والمرئيات. فاستثمرت الصورة السينمائية، بذلك، القيم البصرية الأساسية المتعلقة بالصورة ومرفقاتها، واللقطة وأحجامها، والعدسة وزواياها، والصوت ومؤثراته، والإنارة وظلالها، واللون وزخارفه، والملابس والمكياج وسحرهما... الخ . وهكذا أصبحنا أمام بلاغة الكترونية تشغل مختلف الأدوات الفنية والسيميولوجية والجمالية من أجل دراسة الصورة السينمائية، ومقاصدها المتنوعة، وأبعادها العميقة المرتبطة بالواقع والمجتمع والفكر والثقافة... الخ.

وعلى غرار الأدب، تتوسل السينما هي الأخرى بمجموعة من الإمكانيات البلاغية القائمة على الاستعارة والمجاز والكناية والحذف... للتعبير عن قضايا الواقع، وتصوير مختلف المضامين الإنسانية والقضايا الاجتماعية والفكرية والنفسية... غير أن بلاغة السينما تختلف عن بلاغة الأدب، كون أن الفن السابع يقوم على التجسيد والصورة الجاهزة، الواضحة، والمعلنة أمام الجمهور، عكس البلاغة الأدبية القائمة على التورية والإخفاء والمعنى الغائب.

ويلعب الرمز دورا مهما في البلاغة السينمائية اليوم، كونه يقوم على استحضار دلالات أيقونية خاصة بالصورة السينمائية المجسدة، مستنطقا بذلك الغائب من المعاني والرسائل والمقاصد المجردة. وقد أدى (الرمز) وظائف جمالية متعددة في فيلمنا المدروس "شيفرة دافنشي"، كونه انبثق من خلفيات معرفية شاسعة الامتداد، ولأنه يعالج قضية دينية بالغة الحساسية والغموض. فتفرعت عن ذلك مجموعة من الأحداث والوقائع المشوقة التي صيغت في قالب بوليسي درامي قائم على التلغير والتشفير والرموز المتنوعة المنابع والمصادر.

[1]ـ دان براون، ص: 287.288، بتصرف.

لذا فإن مخرج الفيلم رون هاوارد استقى مجموعة من الرموز المتعددة المصادر والمنابع والمجالات: دينية، فنية، علمية، تاريخية..... وكلها تتصل بعلاقة وثيقة بالقضية اللاهوتية التي يدافع عنها الفيلم، أو لنقل صاحب الرواية الأصل التي اقتبس منها الفيلم: إنسانية المسيح، وزواجه من مريم المجدلية، وتركه لنسل بعده استمر إلى يومنا هذا، وتعرض جماعته لهجوم شرس من الفاتيكان والكنيسة الكاثوليكية، بهدف طمس معالم السر المقدس وإخفائه عن العالم.

لائحة المصادر والمراجع

- أندري كودرو، الاستعارة في السينما: مجاز أم خدعة بصرية، ترجمة : محمد عبد الفتاح حسان، المجلة المغربية للأبحاث السينمائية، العدد 7 ـ فبراير 2018، تصدر من طرف الجمعية المغربية لنقاد السينما.
- تريفور وايتوك، الاستعارة في لغة السينما، ترجمة : إيمان عبد العزيز، مراجعة : سمير فريد، منشورات المشروع القومي للترجمة ـ القاهرة ـ ع: 747، ط1 ـ 2005.
- حامد دندشي، حول رواية شيفرة دافنتشي: الكنيسة ـ التاريخ ـ المخطوطات، دار الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية ـ دمشق، ط1ـ 2008.
- دان براون، شيفرة دافنشي، ترجمة: سمة محمد عبد ربه، الدار العربية للعلوم ناشرون ـ بيروت، ط1ـ 2004.
- روبن غريفيت ـ جونس، شيفرة دافنشي وأسرار الهيكل، ترجمة : شريف الحواط، منشورات دار علاء الدين ـ دمشق، ط1ـ 2009.
- رولان بارت، أسطوريات: أساطير الحياة اليومية، ترجمة: د. قاسم المقداد، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع ـ دمشق، د.ط ـ 2012.
- سعيد علوش، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، دار الكتاب اللبناني ـ بيروت / سوشبريس ـ الدار البيضاء، ط1ـ 1985.
- سيزا قاسم ـ نصر حامد أبو زيد، مدخل إلى السيميوطيقا : مقالات مترجمة ودراسات، دار الياس العصرية ـ القاهرة، (د.ط) ـ (د.ت).
- علاء عبد العزيز السيد، الفيلم بين اللغة والنص، منشورات وزارة الثقافة ـ المؤسسة العامة للسينما ـ دمشق، (د.ط) ـ 2008.
- علي الجارم ومصطفى أمين، البلاغة الواضحة، دار المعارف ـ لبنان، (د.ط) ـ (د.ت).
- غي غوتيي، الصورة "المكونات والتأويل"، ترجمة: سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، ط1 ـ 2012.
- مجدي وهبة ـ كامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان ناشرون ـ بيروت، ط2ـ 1984.
- محمد التونجي، المعجم المفصل في الأدب، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط2 ـ 1999.
- محمد صبري، بيداغوجيا الدرس البلاغي البصري ـ قراءة في الفيلم القصير"مولود بدون زلاجتين" لنور الدين الخماري ـ "الدرس البلاغي: قضايا معرفية ومقاربات نصية"، أعمال الندوة الدولية الأولى، 25-26 مارس 2015، منشورات: مختبر البحث في البلاغة واللسانيات: كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ الجديدة ـ2016.
- محمد عزام، المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي، دار الشروق العربي ـ بيروت، (د.ط) ـ (د.ت).

- نجلاء مصطفى فتحي غراب، سيميولوجيا الصورة المرئية وعلاقتها باللغة اللسانية، مجلة فتوحات ـ العدد الثالث ـ جوان 2016، مخبر التأويل والدراسات الثقافية المقارنة بكلية الآداب واللغات ـ جامعة عباس لغرور خنشلة ـ الجزائر.
- هاشم النحاس، نجيب محفوظ على الشاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة، (د.ط) ـ 1985.

الشباب والمشاركة في سيرورة السياسة العمومية الترابية في المغرب: دراسة ميدانية بجهة سوس ماسة

يوسف دعي
دكتور في القانون العام والعلوم السياسية
جامعة ابن زهر أكادير
المغرب

الملخص

تناقش هذه الدراسة الميدانية، إشكالية مشاركة الشباب في تتبع وإدارة السياسات العمومية الترابية/ المحلية، وقد اختارت الورقة الانطلاق من سياق التحولات السياسية لما بعد 2011 في المغرب، وقياس مدى تمكين هذه الفئة من الحق في الولوج للتدبير العام من خلال الصلاحيات الجديدة في دستور المملكة، وقد اعتمدت على المنهج الكمي من خلال استمارة وزعت على شباب منخرط في الجمعيات والتنظيمات المدنية بجهة سوس ماسة. وقد خلصت الدراسة، أن واقع المشاركة في السياسات العمومية الترابية، تتعرضه العديد من العراقيل، منها ما هو نفسي واجتماعي، ومنها ما هو مرتبط ببنية السلطة والممارسة السياسية في المغرب.

الكلمات المفتاحية:

السياسة، الشباب، السياسات العمومية، التراب، الدولة.

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

دعي، يوسف. (2025، يونيو). الشباب والمشاركة في سيرورة السياسة العمومية الترابية في المغرب: دراسة ميدانية بجهة سوس ماسة. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، العدد 6، المجلد 2، السنة 2، ص 555-588.

I. تقديم:

إن دراسة واقع مشاركة الشباب في إدارة وتتبع السياسات العامة سواء وطنياً أو محلياً في المغرب، يعد فرصة هامة لدراسة التحولات السياسية السوسيواقتصادية التي عرفها المغرب في السنوات الأخيرة، إذ اتسمت هذه المرحلة لاسيما بعد الحراك الاجتماعي لسنة 2011 بانفتاح سياسي وسعي الدولة لمأسسة وتنظيم العمل السياسي والمدني، والرغبة في إدماج الشباب في العملية السياسية الرسمية.

يعتبر موضوع الشباب في المغرب، من المواضيع التي نالت حظا وفيراً من الأبحاث والدراسات الإجتماعية والقانونية والسوسياسية، وذلك لكونه حسب مراقبين يتم تقديمه كنعمة ديموغرافية وفئة إجتماعية مهمة في النسيج الإجتماعي، سواء من خلال حضورها الكمي ويمكن الرجوع هنا إلى أخر إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2022، والتي اعتبرت أن الفئة العمرية **ما بين 15 و25 سنة تمثل 17%من مجموع سكان المغرب**، وهي نسبة تعادل ما يفوق 6 ملايين شخص. إضافة إلى القيمة الكمية لهذه الفئة. تظهر أهمية الشباب من خلال علاقتها بالإشكالات السياسية والسوسيواقتصادية الراهنة. فإن أكثر من ربع من هذه الفئة حسب نفس التقرير لا يعملون ولا يدرسون ولا يتابعون أي تكوين[1]. وغير منخرطين بشكل مباشر في قضايا الشأن العام. وهو ما قد يدفعنا لتبدني أطروحة الفرنسي جان فرانسوا رينيه، والذي يصف فئة الشباب بالمجال الهش[2].

في جانب أخر، يتجه الشباب عادة إلى الأنماط غير الرسمية للمشاركة السياسية/ المدنية[3]، وهو ما ظهر بشكل جلي خلال أحداث ما سمي إعلاميا بالربيع العربي، فإن كانت بعض التقارير والمؤشرات الدولية أهمها تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2010، والذي يصف الشباب في المنطقة العربية ب " اللامبالي سياسياً"، وهي خلاصات تم إستنتاجها عادة من نسب التصويت والمشاركة من داخل الأحزاب السياسية[4]، غير أن بعد سنة صدور التقرير، ستشهد المنطقة موجة من التغيير السياسي، قادها جيل جديد من الشباب، وفتحت النقاش من جديد حول علاقة الشباب بالسياسة.

بالرجوع إلى علاقة الشباب بالسياسة الرسمية في المغرب، فقد ذهبت إحدى الباحثات المتخصصات في السياسة الشبابية، " أن الشباب لا يملكون سوى فرص ضئيلة للتأثير على القرارات الإستراتيجية من داخل السياسة الرسمية، مما يحفزهم للاتجاه نحو الأنماط غير الرسمية للمشاركة، أو إتخاد موقف السلب من

[1] المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة إخبارية في اليوم العالمي للشباب 12 غشت 2022 يمكن تحميلها على الرابط التالي: https://bit.ly/3FZIK8R تمت الزيارة يوم 2024/12/3 على الساعة 00:15.

[2] René, francois, La jeunesse en mutation: D'un temps social à un espace social précaire. Paris. Sociologie et sociétés, vol 25 n1.1993

[3] Saloua ZERHOUNI, Jeunes et participation politique au Maroc, IRES juin 2009 P 7.

[4] يمكن الاطلاع على التقرير على الرابط المختصر التالي:https://cutt.us/xgntj تمت زيارة الرابط 2023/5/12 الساعة 13.

السياسة بشكل عام، بناء على عدم الثقة في التنظيمات والمؤسسات السياسية"[1]. وهو ما خلصت إليه بعض التقارير الرسمية، نخص بالذكر تقرير المندوبية السامية للتخطيط، والتي أشارت إلى أن 1% فقط من الشباب ينخرطون في الأحزاب السياسية، ويشارك 4% منهم في اللقاءات التي تنظمها الأحزاب السياسية والنقابات[2]. وهو ما جاء أيضا في مؤشر الثقة الذي قدمه المعهد المغربي لتحليل السياسات MIPA سنة 2021، إذ حسب التقرير 69٪ من المغاربة لا يثقون في المسؤول المنتخب والاحزاب السياسية، 70٪ لا يثقون في المؤسسة التشريعية، وترتفع النسبة كلما اتجهنا إلى الجيل الجديد من الشباب ما بين 18 و25 سنة[3].

إن سعي الدولة في المغرب لإعادة تنظيم المجال السياسي، وضمان مشاركة أوسع للشباب من داخل المؤسسات، كان محور الإصلاح الدستوري لسنة 2011، والذي جاء في سياق الإحتجاجات التي قادتها حركات شبابية في المنطقة العربية والمغرب، إذ عمِل الدستور الجديد للمملكة سنة 2011 على فتح مساحة للشباب في المشاركة في التنمية الإجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد (الفصل 33) مع ضمان إشراكهم في إدارة وتتبع السياسات العمومية الوطنية والترابية/ المحلية (الفصول 139 13) كما أن الدستور نص على ضرورة إحداث مجلس إستشاري للشباب والعمل الجمعوي كفضاء مؤسساتي يعمل على ضمان تحقيق هذه الأهداف (الفصول:170،33). في نفس السياق نُظمت مشاورات وطنية في إطار الحوار الوطني للشباب بتاريخ 22 شتنبر 2012 والذي ساهم في بلورة الإستراتيجية المندمجة 2015- 2030.

فإلى أي حد ساهمت هذه الإصلاحيات السياسية والمؤسساتية في إشراك الشباب في إدارة وتتبع السياسات الترابية في المغرب؟

وفقاً لهذا السياق الدستوري والسياسي تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال:

- تقييم سياسة الدولة في مجال إشراك الشباب في عمليات السياسات العمومية المحلية.
- تشخيص واقع مشاركة الشباب-الناشط المدني- في سيرورة السياسة العمومية الترابية/ المحلية، بجهة سوس ماسة.

[1] Saloua ZERHOUNI, Ibid P 10.

[2] haut-commissariat du plan, principaux de l'intervention de Mr ahmed lahlimi à location de la présentation des résultats sur l'enquête nationale sur les jeunes.

[3] المعهد المغربي لتحليل السياسات، مؤشر الثقة في المؤسسات 2020، نسخة 2020 ص 76، يمكن تحميل الإطلاع على التقرير في الموقع الرسمي للمعهد على الرابط التالي: https://mipa.institute/9016 تمت زيارته يوم 03 دجنبر 2024 الساعة 13.

قبل الشروع في الحديث عن منهجية الدراسة وخطته إرتأينا تحديد المفاهيم المعتمدة خلال أطوار هذه الدراسة، والتي سيسعفنا توضيحها وتحديدها من الحسم في التضارب المفاهيمي الذي قد يعيق عملية التحليل وهي مفهوم الشباب، ومفهوم السياسة العمومية المحلية/ الترابية.

1- مفاهيم الدراسة:

إعتمدت الدراسة على مفهومين أساسين: مفهوم الشباب، مفهوم السياسات العمومية المحلية.

- **مفهوم الشباب:**

يعد مفهوم الشباب من المفاهيم الاساسية في الدراسات الإجتماعية والسياسية، وإن كان إستخدامه شائعاً، فهو من المفاهيم الصعبة التحديد، وترجع هذه الصعوبة إلى تباين وجهات النظر والتعريفات المقدمة لتحديد المفهوم. كانت بداية تداول المصطلح أول مرة مع بروز الإحتجاجات الطلابية في الستينات من القرن الماضي في فرنسا. غير أن تقدم الأبحاث بدأ البعض يعتبرها مرحلة عُمرية يمر منها الفرد ويمكن تحديدها ما بين فترة المراهقة والبلوغ. غير أن هذا الطرح وجهت له العديد من الإنتقادات، منها أن مرحلة الشباب لايمكن أن تقاس فقط بالمرحلة العُمرية بل هناك محددات أخرى، تساعد على فهم هذه المرحلة، ومن بينها المحدد الدراسي، اي أن الفرد لايغادر مرحلة الشباب إلا بعد إنتهاء دراسته والتوجه لسوق الشغل، وتكوين أسرة.

في هذا الصدد الباحث الفرنسي Olivier Galland، أن البعد التاريخي مهم لتحديد مفهوم الشباب، فهو ليس وحدة منسجمة، بل يحتوي على فئات مجتمعية متعددة مختلفة المشارب والأفكار، من ثمة فالشباب بالمعنى السوسيولوجي هو إفراز إجتماعي متحول باختلاف المجتمعات والسياقات. وهكذا فإن 'الشباب إنتاج تاريخي مرتبط بشكل أساسي بالتحولات التي أثرت على التنشئة الاجتماعية. والنمط التعليم، والمكانة الإجتماعية، يقول " الشباب ليس مجرد إنتاج تاريخي فقط، بل هو إنتاج ثقافي ومؤسساتي"[1].

إن صعوبة تحديد مفهوم شامل وموحد للمفهوم، يظهر أيضا في التعاريف المُقدمة من المؤسسات والمنظمات الدولية، فقد عرفت الأمم المتحدة الشباب على أنهم " أولئك الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم، بين 15 و24 سنة، دون المساس بتعاريف أخرى معتمدة من قبل الدول الأعضاء"، وقد أعتُمد هذا التعريف في سياق الأعمال التحضرية للسنة الدولية للشباب سنة 1985 وأقرته الجمعية العامة في قرارها 36/28 لسنة 1981،

[1] Olivier Galland, Les jeunes , Extrait de livre au lien : http://bit.ly/2vUFCpB la visite 2/3/2021 13 :23.

وتسند جميع التقارير والإحصائيات الأممية بشأن الشباب لهذا التعريف[1].أما منظمة الشباب العالم عرفت "الشباب في كونهم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و30 عامًا."[2]

في المغرب إستندت المندوبية السامية للتخطيط إلى التعريف الأممي، إذ أكدت على أن الإنتقال إلى سن الرشد لايكتمل قبل 24 سنة، غير أن وزارة الشباب في المغرب اعتبرت أن فئة الشباب هي الفترة الفاصلة بين 15 و29 سنة. وهو نفس المعيار الذي اعتمدت عليه الإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2015-2030.[3]

- **مفهوم السياسة العمومية الترابية:**

ظهر مفهوم السياسات العمومية في الخمسينات والستنيات من القرن الماضي، وكان العالم الأمريكي هارولد لاسويل Harold Dwight Lasswell -أول من إستخدمه لدراسة عمليات اتخاذ القرارات الكبرى فيما يتعلق بالنظام العام، حيث حاول تحديد ماهيتها من خلال الاسئلة التالية: من يحوز على ماذا؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا وتقاسم الوظائف والمكانة الإجتماعية[4]. ويعكس هذا التعريف ارتباط السياسة بمنظور القوة والسيطرة والهيمنة. أما التعريف الشائع للسياسات العامة والذي قدمه الأمريكي توماس داي، هي كل فعل تقوم به الدولة سواء كان فعلاً إيجابيا، أو فعلاً سلبياً[5]، إذ يعتبر هذا التعريف أن تغاضي الدولة عن تقديم حلول لمشاكل إجتماعية هو في حد ذاته سياسة عمومية.

ويعتبر جون كلود تونغ - Jean-Claude Thoenig السياسات العمومية على أنها "هي التدخلات التي تقوم بها السلطة باستعمال القوة العمومية و الشرعية الحكومية في مجال محدد على مستوى المجتمع أو التراب".

ويحيلنا هذا التعريف إلى مفهوم السياسة العمومية بأبعاده المجالية، فقد يكون فعلاً حكوميا مركزيا، ويسمى بالسياسات القطاعية، أي تلك التي تعمل الدولة من خلال قطاعاتها الوزارة على تنزيلها وتغطي كامل التراب الوطني، ومن أمثلة عن هذه السياسات (السياسة الصحية، السياسة الشبابية/ الإستراتيجية الوطنية لإدماج الشباب في هذه الدراسة هي سياسة عمومية قطاعية..) أما السياسات المحلية هي السياسات التي

[1] رابط الموقع الرسمي للأمم المتحدة : https://bit.ly/3Mx7TeE

[2] رابط موقع المنظمة: https://iyfglobal.org/about-us/ar

[3] وتجدر الإشارة أن القوانين الإنتخابية في المغرب حددت للمقاعد المخصصة للشباب في مجلس النواب قبل إلغائها في الإنتخابات الأخيرة، في سن 18 و40 سنة.

[4] Heinz Eulau, Susan Zlomke, HAROLD D. LASSWELL'S LEGACY TO MAINSTREAM POLITICAL SCIENCE: A Neglected Agenda, Annual Review of Political Science, https://doi.org/10.1146/annurev.polisci.2.1.75

[5] https://link.springer.com/chapter/10.1057/9781137314154_2

تنطلق من حدود الجماعات الترابية المحددة في الفصل الثالث من الدستور الجديد للمملكة، (المخطط المديري لتدبير النفايات المنزلية/ وهو سياسة عمومية محلية تسهر على تنفيدها السلطات المحلية على مستوى العمالات والأقاليم).

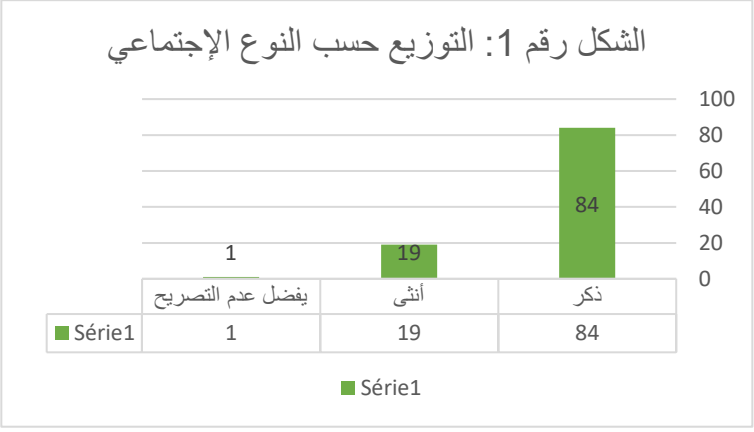
أم الفرق بين السياسة العمومية المحلية والسياسة العمومية الترابية، يأتي في سياق تنزيل القانون التنظيمي للجماعات 113.14 والذي ينص في المادة 283 منه: أنه إبتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، تحمل الجماعات المحلية المحدثة وفق أحكام القانون 78.00 القديم إسم مجموعات الجماعات الترابية"، بالتالي فإن السياسة العمومية المحلية، هي نفسها السياسة الترابية تماشيا مع أحكام هذه المادة[1].

2- المنهجية المُعتمدة:

للإجابة عن إشكالية هذه الدراسة، تم الإستعان بالإستمارة الإلكترونية، كمنهج كمي لجمع المعطيات، من خلال استهداف الشباب الناشط في الحقل المدني بجهة سوس ماسة، وقد تمت تعبئة 104 إستمارة إلكترونية، عبر خاصية GOOGLE FORMS.

وقد جاءت العينة على الشكل التالي:

الشكل التوضيحي رقم 1: توزيع العينة حسب النوع الإجتماعي.

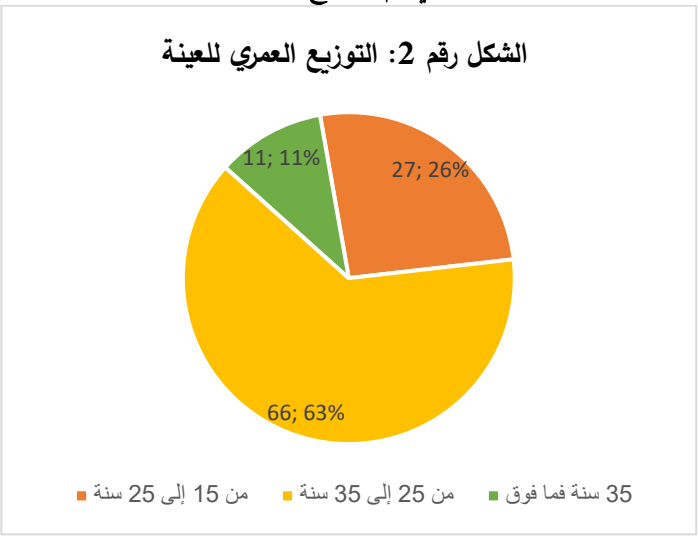


على المستوى التوزيع حسب النوع الإجتماعي، جاءت الأرقام على الشكل الواضح أعلاه، عدد الذكور تتخطى نسبة 84 % في المقابل لم تتجاوز نسبة الإناث 19 % فيما فضل شخص واحد عدم التصريح. ويعكس هذا التفاوت صعوبة إقناع النساء بالمواضيع ذات الارتباط بالسياسة وتدبير الشأن العام، بالرغم من محاولة

[1] ظهير شريف رقم1.15.85 صادر في7 يوليو 2015، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14المتعلق بالجماعات

الباحث إعادة توزيع الاستمارة في مجموعات خاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي بغرض استهداف هذه العينة بشكل مباشر.

الشكل التوضيحي رقم 2: توزيع العينة حسب السن

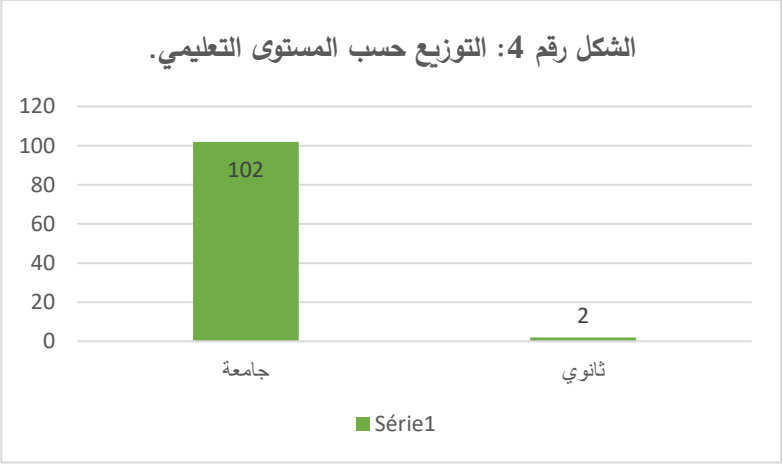


يظهر الشكل رقم 2، التوزيع العمري للعينة، حيث جاءت الفئة العمرية ما بين 25 35 في المرتبة الأولى بنسبة 67% في المائة، ثم الفئة ما بين 15 و25 سنة التي جاءت ثانيا بنسبة 27%، في حين أن عدد الأشخاص فوق 35 سنة لم يتجاوزو 11%، وهي أرقام ستساعدنا في تحليل علاقة الشباب والمشاركة السياسية من منظور دورة الحياة. Life cycle stage وهو مدخل لدراسة السلوك السياسي بناء على الإختلافات العمرية[1]، وهو ما سيتيح للبحث قياس ودراسة الإختلاف في التصورات والرؤى حول الأسئلة المطروحة في الإستمارة.

أما على مستوى التوزيع من خلال المستوى التعليمي، فمن الملاحظ أن الأرقام المُعلنة في الشكل أسفله، تعكس إرتفاع نسبة الجامعيين بنسبة 98% في مقابل 2% لهم مستوى ثانوي، وترجع هذه الأرقام إلى الطريقة التي أعتمدت في توزيع الإستمارة، إذ بقيت رهينة لشبكة العلاقات الشخصية للمستشار المكلف بالدراسة، غير أن هذا المُعطى سيكون مفيداً لاسيما وأنها أكثر إدراكاً ومعرفة بطبيعة الأسئلة المطروحة.

[1] Anne Muxel, La politique au fil du temps de la jeunesse, Presses universitaire de rennes lien suivant : https://books.openedition.org/pur/145527?lang=en la visite le 06/12/2024. 17h

الشكل التوضيحي رقم 4: المستوى التعليمي للعينة.



للإجابة عن إشكالية الدراسة ومحاولة تحليل المعطيات المستخرجة من البحث الميداني اعتمدت الدراسة على الخطة والتصميم التالي:

3- تصميم الدراسة:

- الإطار القانوني والدستوري للمشاركة في السياسات العمومية.
- سياسة الدولة لمشاركة الشباب في سيرورة السياسات العمومية الترابية.
- إكراهات المشاركة في السياسات العمومية الترابية: حالة جمعة سوس ماسة.
- خلاصات وتعليقات ختامية.

II. الإطار القانوني والدستوري للمشاركة في السياسات العمومية

قبل دستور 2011، انتشرت العديد من القراءات والطروحات التي تقول بعزوف الشباب عن النقاش في القضايا السياسية العمومية، وقد استندت هذه التفسيرات إلى نسب المشاركة في انتخابات 2007[1]، إذ اعتبرت مرحلة مهمة لاسيما وأن خطاب الدولة بعد وصول الملك محمد السادس للحكم، أعلن رغبته بأهمية مشاركة الشباب في الحياة السياسية. وقد وقف تقرير الخمسينية عند إشكالات المتعلقة باندماج الشباب في الحياة المدنية والسياسية، إذ اعتبر أن عملية الاندماج متوقفة على موقف المجتمع من شبيبته. وهل للمجتمع الثقة الكاملة في الشباب. بعد احتجاجات 2011 واتجاه الشباب إلى نمط السياسة اللارسمية، إذ ظهرت هذه

[1] Saloua Zerhouni, Jeunes et participation politique au Maroc, Ibid. P 13

الفئة فاعلة في الحقل السياسي المضاد، سواء في المجال العام الواقعي، أو في النقاشات السياسية في الفضاء الرقمي.

راهنت الدولة بعد الإصلاح الدستوري لسنة 2011، على إدماج فئة الشباب في الحياة السياسية، بالرغم من أن الدستور لا يشير لمصطلح السياسة الشبابية إلا أنه اشار في عدة فصول إلى درجة الاهتمام بهذه الفئة وإلى دورها المحوري في المشاركة السياسية الفعالة من داخل المؤسسات. حيث أشار الفصل 33 بصيغة الوجوب إلى السلطات العمومية على ضرورة اتخاد التدابير الملائمة لتحقيق:

- توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد؛
- مساعدة الشباب على الاندماج في الحياة النشيطة والجمعوية، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني؛

إذ جاء هذا النص بصيغة الوجوب، وإلزام السلطات بضمان إشراك هذه الفئة في النسيج الإجتماعي والسياسي للمغرب، كما منح الدستور حق المشاركة المباشرة في تدبير الشأن العام الوطني والمحلي، من خلال إشراك الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية في إطار الديمقراطية التشاركية، على إعداد برامج ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا تفعيلها وتقييمها، وألزم هذه المؤسسات على ضمان تنظيم هذه المشاركة طبق شروط وكيفيات يحددها القانون.

في نفس السياق، نصت الفصول 13,14,15 على أحقية المواطنات والمواطنين في المشاركة بتقديم العرائض وملتمسات في مجال التشريع، وإمكانية المشاركة في إعداد السياسات العمومية وتقييمها، كما أن الفصل 139 ركز على ضرورة وضع الجماعات الترابية، اليات تشاركية للحوار والتشاور لتسيير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية المحلية وتتبعها. كما أنه أعطى حق تقديم العرائض للمطالبة بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه ضمن جدول أعماله. ويمكن للشباب بصفتهم مواطنات ومواطنين أو من خلال تنظيمهم في جمعيات استعمال هذه الأليات الدستورية في عملية المشاركة في تتبع وإدارة السياسات العامة.

وبناء على الفصل 139 تضمنت القوانين التنظيمية المُتعلقة بالجماعات الترابية (الجهات/ العمالات والأقاليم/ الجماعات) باباً أقرت فيه بحق المواطنات والمواطنين والجمعيات في تقديم العرائض، وحددت المقصود بالعريضة ووكيلها شروط ومقتضيات تنزيل هذا الحق.

يقصد بالعريضة حسب المادة 119 من القانون التنظيمي للجهات، و113 من القانون التنظيمي للعمالات والاقاليم، و122 من القانون التنظيمي للجماعات، كل محرر يطالب بموجبه المواطنون والمواطنات والجمعيات

مجلس الجهة، أو العمالة، أو الأقاليم أو الجماعة بإدراج نقطة تدخل في صلاحياته ضمن جدول أعماله، وتركت القوانين التنظيمة شكل المُحَرَر وصيغته إلى نص تنظيمي بموجب الفقرة الأخيرة من المواد أعلاه.

أما المقصود بوكيل العريضة، حسب نفس المواد، فهو أي مواطن يعنيه المواطنات والمواطنين وكيلاً أو نائباً ممثلا لهم للتتبع تقديم العريضة، في حالة تقديم العريضة من طرف مجموع المواطنات والمواطنين، أم في الحالة التي تكون الجمعية صاحبة العريضة، فإن الوكالة في هذه الحالة تُسند إلى أحد أعضاء مكتب الجمعية الذي يسند إليه القانون الأساسي للجمعية هذه المهام وغالبا ما يكون الرئيس بصفته الممثل القانون للجمعية أمام السلطات والمؤسسات والقضاء وباقي الجهات. وتدخل العريضة في نطاق اختصاصات الجماعات الترابية الموجهة لها، ويجب ألا يكون موضوعها يمس الثوابت المنصوص عليها في الفصل الأول من الدستور.

شروط تقديم العريضة بالنسبة للمواطنات والمواطنين:

وضعت القوانين التنظيمية للجماعات الترابية لمقدمي العريضة شروطا لتقديم العريضة للمجالس:

- أن يكونوا من ساكنة الجماعة الترابية المعنية أو يمارسون بها نشاطا اقتصاديا أو تجاري أو مهني.
- أن تتوفر فيهم شروط التسجيل في اللوائح الانتخابية.
- ان تكون لهم المصلحة المشتركة في تقديم العريضة
- عدد توقيعات المواطنات والمواطنين حددته القوانين التنظيمية حسب نوع الجماعة الترابية (الجهات، العمالات أو الأقاليم، الجماعات) وحسب عدد ساكنتها.

وعلى هذا الاساس اشترطت المادة 120 من القانون التنظيمي للجهات الا يقل عدد التوقيعات على 300 توقيع بالنسبة للجهات التي يبلغ عدد سكانها أقل من مليون نسبة، 400 توقيع بالنسبة للجهات التي يتراوح عدد سكانها ما بين مليون وثلاثة ملايين نسمة، و500 توقيع بالنسبة للجهات التي يتجاوز عدد سكانها ثلاث ملايين نسمة. أما العمالات والأقاليم فقد حددت القانون التنظيمي عدد مقدمي العريضة في 400 توقيع. في حين أن القانون التنظيمي للجماعات في مادته 123 اشترط الا يقل عدد الموقعين 100 مواطنة أو مواطن بالنسبة للجماعات التي يقل عدد سكانها 35 ألف نسمة، 200 توقيع بالنسبة لغيرها من الجماعات، غير أن الجماعات ذات نظام المقاطعات ينبغي الا يقل عدد مقدمي العريضة 400 توقيع[1].

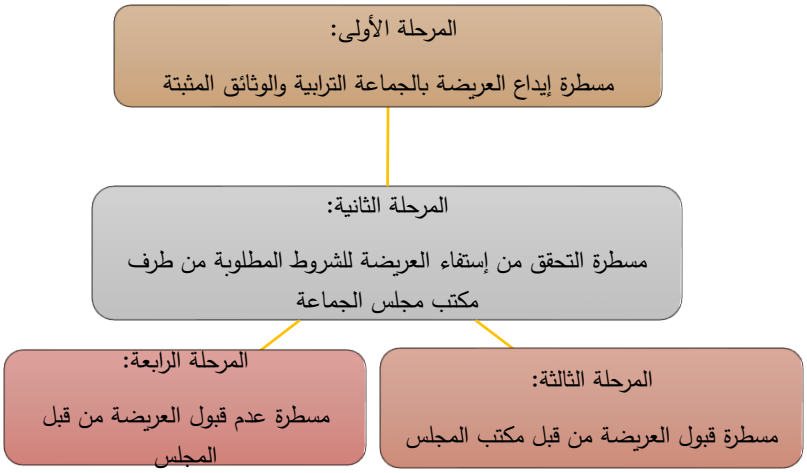
[1] الجماعات ذات نظام المقاطعات هي: الدار البيضاء والرباط وطنجة ومراكش وفاس وسلا) المادة 216 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات)

شروط تقديم العرائض بالنسبة للجمعيات:

بالنسبة للجمعيات، فقد حددت المادة 121 من القانون التنظيمي للجهات، و115 من القانون التنظيمي للعمالات والأقاليم، و124 من القانون التنظيمي للجماعات، شروطا للجمعيات من أجل تقديم العرائض للمجالس الترابية وهي:

- أن تكون الجمعية مؤسسة طبقاً للتشريع الجاري به العمل لمدة تزيد عن ثلاثة سنوات ومعترف بها، وتعمل طبقاً لمبادئ الديمقراطية في أنظمتها الأساسية.
- أن تكون وضعيتها سليمة إزاء القوانين والأنظمة الجاري بها العمل
- أن يكون مقرها أو أحد فروعها بتراب الجماعة الترابية المعنية بالعريضة.
- أن يكون نشاطها مرتبط بموضوع العريضة.

الشكل رقم 1: مسطرة تقديم العرائض.



مصدر الشكل: تركيب شخصي للباحث.

وتتم مسطرة قبول العريضة عبر عدة إجراءات ومراحل، تبدأ بتسجيلها في جدول أعمال الدورة، الموالية للمجلس وعرضها على اللجنة أو اللجان الدائمة المختصة لدراستها، ويخبر رئيس المجلس الوكيل أو الممثل القانون للجمعية بقبول العريضة.

إضافة إلى الأليات الدستورية التي حددها الدستور والقوانين لتشجيع مشاركة الشباب في السياسات العمومية المحلية، فقد نص الدستور والقوانين التنظيمية على إحداث مجلس استشاري للشباب والمجتمع المدني

والهيئات التشاورية في الجماعات الترابية، يسهر الأول على إبراز قضايا الشباب وتمثيلهم على مستوى القضايا الوطنية، أما الهيئات التشاورية ثلاث المحدثة وفق القوانين التنظيمية بالجماعات الترابية تعنى بمبدأ تفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص مقاربة النوع والاهتمام بالقضايا المتعلقة بالشباب على المستوى المحلي.

المجلس الاستشاري للشباب:

نصت الفقرة الأخيرة من الفصل 33 من دستور المغرب لسنة 2011، على إحداث مجلس استشاري للشباب والعمل الجمعوي. وهي هيئة إستشارية قصد تمكين الشباب وإشراكم في إرساء دعائم التنمية السياسية والإجتماعية والإقتصادية في المغرب، تطوير الحياة الجمعوية والنهوض بأوضاع الشباب. ويأتي هذا المجلس في سياق إعتراف الدولة بالشباب كفاعل رئيسي له صوت وحق في التدخل في عملية صياغة القرار العمومي، ومساحة مؤسساتية لتشجيع الشباب على المشاركة في الحياة السياسية من داخل المؤسسات عوض النزوح نحو الإحتجاج.

حسب القانون التنظيمي رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الإستشاري للشباب والعمل الجمعوي المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 18 يناير 2018، يعتبر هذا المجلس شخصاً إعتباريا من أشخاص القانون العام، ويتمتع بالإستقلال المالي بما يكفل له القيام بالمهام الموكلة إليه ومنها:

- إبداء الرأي في كل الأراء والقضايا التي تحال عليه من لدن الملك والحكومة ورئيسي مجلس البرلمان.
- المساهة في إعداد مشاريع واستراتيجيات تعدها الحكومة في مجالات النهوض بأوضاع الشباب وتطوير العمل الجمعوي.
- إنجاز دراسات وأبحاث تخص قضايا الشباب والعمل الجمعوي، والإسهام في وضع منظومة مرجعية لحكامة العمل الجمعوي.
- التنسيق مع الهيئات الإستشارية المكلفة بدراسة قضايا الشباب وتطوير العمل الجمعوي المُحدثة لدى مجالس الجهات وإقامة علاقات التعاون مع الهيئات والمنظمات ذات الأهداف المماثلة.

يتألف المجلس الإستشاري للشباب علاوة على رئيسه الذي يعين بظهير، من 24 عضو من بين الشخصيات البارزة المعروفة بالتجربة والكفاءة والإلمام بقضايا الشباب والعمل الجمعوي، ثمانية منهم يعينهم الملك، وأربعة منهم في الهيئة المُكلفة بقضايا الشباب وأربعة في الهيئة المكلفة بالعمل الجمعوي، ستة أعضاء يعينهم رئيس الحكومة باقتراح من السلطات الحكومية المعنية من بين ممثلي الإدارات العمومية المعنية بقضايا الشباب والعمل الجمعوي يشغلون على الأقل منصب مدير مركزي أو منصب مماثل له، إضافة إلى عضوين

اخرين يعينهما رئيس الحكومة، واحد منهما يمثل الشباب المغاربة المقيمين بالخارج، والأخر من بين ممثلي جمعيات المغربية المقيمين بالخارج[1].

كما أعطى القانون التنظيمي إضافة إلى ما سبق حق تعيين رئيسي البرلمان لثمانية أعضاء بالمجلس، أربعة منهم في الهيئة المكلفة بقضايا الشباب من بين ممثلي الجمعيات المهتمة بقضايا الشباب، إثنان يعينان من قبل رئيس مجلس النواب، إثنان يعينان من قبل رئيس مجلس المستشارين، أربع أعضاء في الهيئة المكلفة بالعمل الجمعوي، من بين ممثلي جمعيات المجتمع المدني الأكثر نشاطا، يعين إثنان من قبل رئيس مجلس النواب إثنان يعينان من قبل مجلس المستشارين[2].

وقد جاء قانون 06.19 القاضي بتغيير أحكام المادة 7 من القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الإستشاري للشباب والعمل الجمعوي بالتنافي بين عضوية المجلس وعضوية الحكومة أو المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي أو في إحدى المؤسسات الدستورية المنصوص عليها في الفصول من 161 إلى 179 من الباب 12 من الدستور[3].

- **الهيئات التشاورية في الجماعات الترابية:**

نصت القوانين التنظيمية للجماعات الترابية على إلزام المجالس لإحداث آليات تشاركية للحوار والتشاور مع المواطنات والمواطنين، وجمعيات المجتمع في إعداد البرامج والمخططات.

إذ نصت المادة 119 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، على أن تُحدث مجالس الجماعات آليات تشاركية للحوار والتشاور لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج العمل وتتبعها طبق كيفيات تحدد في النظام الداخلي للجماعة. وجاءت المادة 120 من نفس القانون لتنص على ضرورة إحداث هيئة إستشارية بشراكة مع المجتمع المدني تختص بدراسة القضايا المتعلقة بتفعيل مبادئ تكافؤ الفرص ومقاربة النوع وتسمى "هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع".

أما على مستوى الأقاليم والعمالات فقد نصت المادة 110 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، على أن تُحدث مجالس العمالات والأقاليم نفس الالية، قصد التشاور وإشراك المواطنين في

[1] ظهير شريف رقم 1.17.112 صادر في 14 من ربيع الاخر 1439 الموافق 2 يناير 2018 بتنفيذ القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الإستشاري للشباب والعمل الجمعوي.

[2] ظهير شريف رقم 1.17.112 صادر في 14 من ربيع الاخر 1439 الموافق 2 يناير 2018 بتنفيذ القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الإستشاري للشباب والعمل الجمعوي.

[3] ظهير شريف رقم 1.19.16 صادر في 2 جمادى الأخيرة 1440 الموافق 8 فبراير 2019 تبنفيذ القانون رقم 06,19 القاضي بتغيير القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الإستشاري للشباب والعمل الجمعوي.

برامج والقضايا الإقليمية بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص، بخلاف الجماعات فقد أحال المشرع تسمية هذه الهيئة وكيفيات تأليفها وتسييرها إلى النظام الداخلي للمجلس الإقليمي. وهو نفس المنحى الذي سلكته المادة 116 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، على أن تهتم الهيئة على مستوى الجهة بدراسة القضايا الجهوية ذات الطابع الإقتصادي.

III. سياسة الدولة لمشاركة الشباب في سيرورة السياسات العمومية الترابية.

بعد إقرار دستور 2011، حظيت مسألة الشباب بإهتمام متزايد من الدولة، ويظهر هذا الإهتمام المتزايد من خلال البرامج الحكومية، وإطلاق الوزارة الوصية على القطاع دعوة لحوار وطني من أجل الشباب في سنة 2012 إذ إستهدف هذا الحوار الوطني بُعدين أساسين:

- إحداث إستراتيجية وطنية حول الشباب
- إحداث المجلس الإستشاري للشباب المنصوص عليه في الفصل 33 من الدستور.

اشتغلت الحكومة لتأطير الحوار بعقد لقاءات جهوية ووطنية، أُشرك فيها العديد من الشباب الناشط في الحقل المدني والسياسي، وقد اعتمدت الإستراتيجية خلال عملية إعدادها على مجموعة من الإعتبارات أهمها:

- أهمية الشباب في النسيج الإجتماعي والديموغرافي للمغرب، بحيث تُمثل الفئة العمرية ما بين 15 و29 ثلث المجتمع بنسبة 30 في المائة حسب الإستراتيجية.
- وضعية الشباب الإجتماعية، والتي تتم بالتهميش والإقصاء والبطالة والعطالة، مما أدى إلى إنتشار مختلف أشكال الإنحراف الإجتماعي.
- فشل النهج التقليدي المتبع من طرف الدولة في التعاطي مع قضايا الشباب، لعدم إستيعاب البرامج والسياسات القطاعية التحديات المتعلقة بهذه الفئة.
- إنخراط الشباب في الحراك الشعبي الإحتجاجي المتواصل وهو تعبيرا عن الإحساس بالإقصاء، والمطالبة بالديمقراطية والكرامة والعدالة الإجتماعية.
- سياق الدعوات الدولية حول ضرورة تبني سياسة شبابية شاملة مندمجة، أهمها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 18 يناير 2002، بعنوان السياسات والبرامج المتصلة بالشباب، وتدعوا فيه دول الأعضاء وجميع الفاعلين المعنيين بقطاع الشباب، إلى بدل الجهود

لتنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب، والذي يهدف إلى تنزيل سياسات شبابية قصد إدماج منظور شبابي في عمليات التخطيط وصنع السياسات ذات الصلة بهذه الفئة.

- الإهتمام الملكي قضايا الشباب، إذ جاء الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى الملك والشعب، لتوجيه الفاعلين لبلورة إستراتيجية مندمجة شاملة شأنها وضع حد لتشتت الخدمات القطاعية المقدمة للشباب.

وقد قام المجلس الحكومي في أبريل 2014 بإطلاق برنامجه الأول من نوعه في تاريخ المغرب، وسمي بالإستراتيجية المندمجة للشباب 2015-2030، أختير لها عنوان/شعار: "شبيبة مواطنية، مبادرة سعيدة ومنفتحة" وقُدمت كميثاق سياسي ومجتمعي يهدف لتفادي الإقصاءء وتيسيير مشاركة الشباب الفعلية والكاملة. تتضمن الاستراتيجية عدة مجالات رئيسية للتدخل، بما في ذلك التعليم والتكوين المهني، والتشغيل وريادة الأعمال، والمشاركة السياسية والاجتماعية، والصحة والرياضة، والثقافة والتراث[1].

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى:

- الرفع من الفرص الاقتصادية المتاحة للشباب والنهوض بقابلية تشغيلهم؛
- الولوج إلى الخدمات الأساسية المقدمة للشباب وتحسين جودتها والتقليص من الفوارق الجغرافية؛
- تعزيز المشاركة الفعالة للشباب في الحياة الاجتماعية والمجتمع المدني وفي اتخاذ القرار؛
- النهوض باحترام حقوق الإنسان؛
- تقوية الأجهزة المؤسساتية للتواصل والإعلام والتقييم والحكامة.

منذ إعدادها في الولاية الحكومية 2016-2017، لم يتم العمل على تنزيل فعلي لهذه الإستراتيجية، وهو ما جاء في التقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالشباب بمجلس المستشارين خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021، في الإشارة الهوة بين النتائج الكمية والطموحات والأهداف المرسومة[2].

[1] المملكة المغربية، الإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2015 – 2030، وزارة الشباب والرياضة 2014.

[2] يوسف يعكوبي، مجموعة موضوعاتية بـ"المستشارين" تتفحص السياسات العمومية حول الشباب، مقال منشور في موقع هيسبريس: الرابط المختصر التالي: https://bit.ly/3OjgYZT تمت زيارته يوم 2023/5/15.

وتظهر محدودية السياسات العمومية في مجال الشباب، من خلال المعطيات والأرقام المسجلة، ففي عام 2016 حل المغرب في المرتبة 120 من بين 183 دولة في في مؤشر تنمية الشباب[1]. وهو يعكس إرتفاع نسب البطالة وصعوبة الإلتقاء السوسيواقتصادي لهذه الفئة، وهو المُعبر عنه أيضا من خلال الخطاب الملكي في 20 غشت 2018، يقول العاهل المغربي " *... غير أن ما يحز في نفسي أن نسبة البطالة في أوساط الشباب، تبقى مرتفعة. فمن غير المعقول أن تمس البطالة شابا من بين أربعة، رغم مستوى النمو االقتصادي الذي يحققه المغرب على العموم .والأرقام أكثر قساوة في المجال الحضري، ورغم المجهودات المبذولة، والأوراش الإقتصادية، والبرامج الإجتماعية المفتوحة، فإن النتائج المحققة، تبقى دون طموحنا في هذا المجال...*[2]"

إن واقع التحديات الإقتصادية والإجتماعي للشباب في المغرب، خاصة ضعف سياسة التشغيل، لها تأثير مباشر على نسبة المشاركة في السياسة و السياسة العمومية بشكل خاص، هذا الربط بين متغير الشغل والسياسة ناقشته العديد من الدراسات الإجتماعي، بالخصوص دراسة قامت به الباحثة Jasmine Lorenzini حول الشغل وعلاقته بالمشاركة السياسية، إذ تذهب الباحثة إلى أن الترقي في السلم الإجتماعي يتحفز إهتمام الفرد بالسياسة والشأن العام، بالتالي فإن السلوك السياسي للأفراد لاسيما داخل حقل السياسة الرسمية والمنظم يرتفع كلما ضمن الشباب مكانة اقتصادية وإجتماعية مهمة. في المقابل يتجه الشباب اللامستقرين إجتماعيا إلى نمط الإحتجاج[3].

سنحاول في المحور الموالي، الوقوف عند معيقات مشاركة الشباب في السياسات الترابية، من خلال تحليل خلاصات البحث الميداني بجهة سوس ماسة.

IV. إكراهات المشاركة في السياسات العمومية الترابية: حالة جهة سوس ماسة.

اعتمدت الدراسة الميدانية التحليل الوصفي، عبر تقسيم محاور الأسئلة المدرجة في الإستمارة إلى أربع أبعاد: الشباب والمشاركة المدنية والسياسية، الشباب والمعارف القانونية والسياسية، الشباب والسياسات العمومية المحلية، الشباب والمؤسسات- قياس مؤشر الثقة، وهي أبعاد ستمكننا من تشخيص واقع المشاركة في تتبع وإدارة السياسات العمومية المحلية في الجهة موضوع الدراسة.

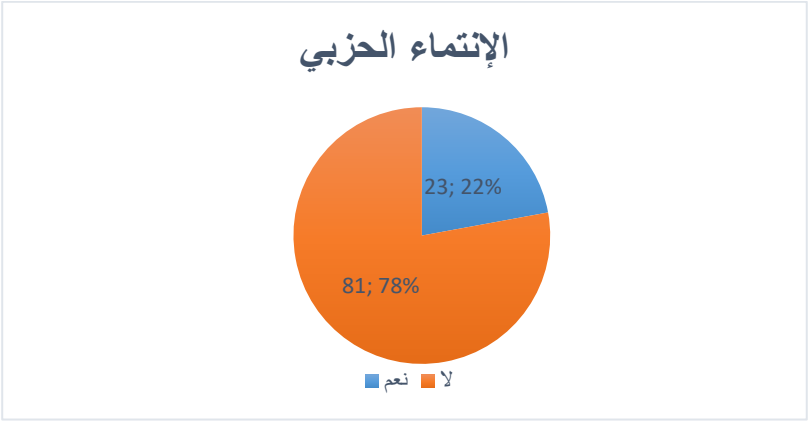
[1] المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، مبادرة وطنية جديدة مندمجة لفائدة الشباب المغربي، إحالة رقم 23/2018 ص 25.

[2] مقتطف من الخطاب الملكي لذكرى ثورة الملك والشعب 20 غشت 2018

[3] Jasmine Lorenzini, Marco Giugni, Employment Status, Social Capital, and Political Participation: A Comparison of Unemployed and Employed Youth in Geneva, First published: 16 August 2012 https://doi.org/10.1111/j.1662-6370.2012.02076.x Visit 16/05/2023.

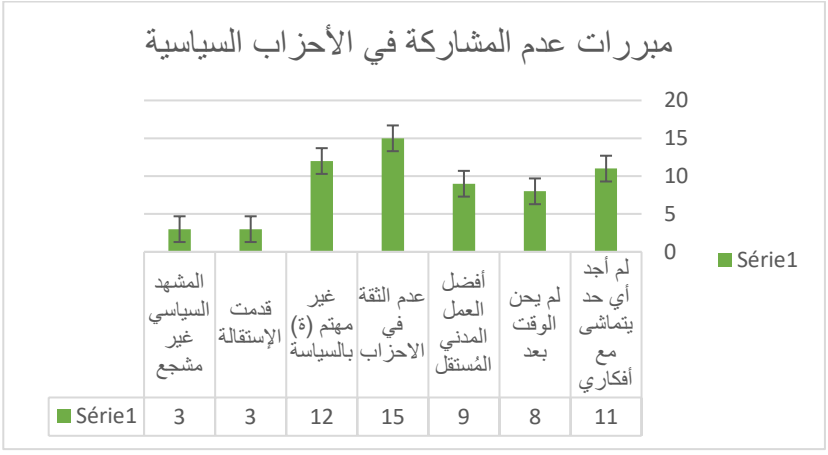
الشباب والمشاركة السياسية والمدنية.

الشكل التوضيحي رقم 5: الإنتماء الحزبي للعينة.



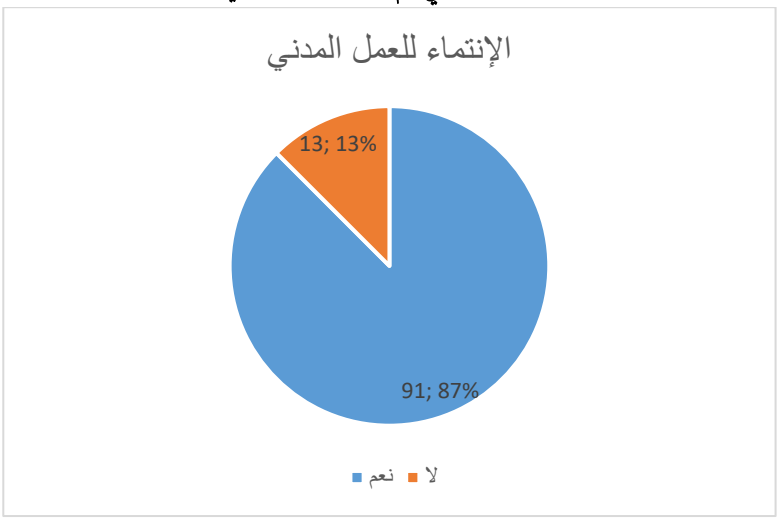
يظهر من خلال الشكل التوضيحي أعلاه، خفوت مشاركة الشباب موضوع الدراسة في السياسة من داخل الأحزاب السياسية، إذ عبر 81 شخص عن عدم إنتسابه لأي تنظيم حزبي بمعدل 78% من مجموع العينة في مقابل لم تتجاوز نسبة الأفراد المنتمين للأحزاب السياسية 22% بما يعادل 23 فرد. على الرغم من التفاوت بين الفئتين، إلا ان هذه الأرقام متقدمة مقارنة بالأرقام المُحصلة عليها في الدراسات والتقارير الرسمية، والتي تشير إلى نسب متدنية من المشاركة السياسية الحزبية للشباب، وتتأرجح مبررات عدم المشاركة، تارة في إنعدام الثقة في هذه التنظيمات، وتارة في عدم الإهتمام بشكل عام بالسياسة، وبين صعوبة إيجاد أحزاب تُعبر عن أفكار وطموحات هذه الفئة. وتظهر هذه التباينات في الأجوبة من خلال الشكل أسفه.

الشكل التوضيحي رقم6: مبررات عدم المشاركة من داخل الأحزاب.



فقد اتبر 15 شخص أن مبرر عدم المشاركة مرتبط بعدم الثقة في هذه التنظيمات، بينما تنوعت الأجوبة الأخرى مع تفاوت نسبها كما هو ظاهر أعلاه، وترجع النسب المتدنية للانضمام إلى التنظيمات الحزبية إلى عدم قدرة هذه التنظيمات على التكيف مع مطلبات الوضع الاجتماعي المتحول والذي تلعب فيه الفئة الشابة دوراً رئيسياً، وكذا اتسام هذه التنظيمات بالطابع المركزي المُغلق. وهو ما يدفع الكثيرين إلى الانضمام وتفضيل العمل المدني المستقل، وهو ما عبر عنه الشكل أعلاه.

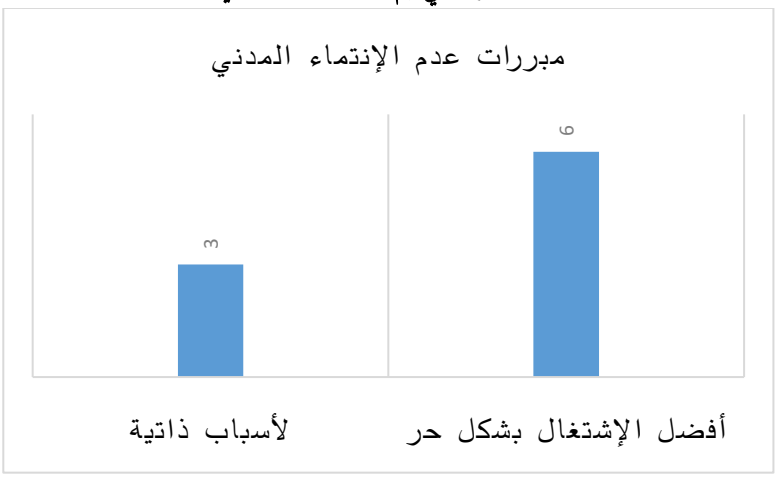
الشكل التوضيحي رقم7: الإنتماء للفعل المدني.



يوضح الشكل أعلاه، إرتفاع نسبة الشباب المنتمي للتنظيمات المدنية، مقارنة مع التمثيلية داخل الأحزاب السياسية، فإن كانت هذه الأخيرة، تشكل مجالاً مرفوضا أو مُحرما لدى الشباب حسب تعبير الباحثة المغربية مونية بناني شرايبي[1]، فإن وضع الشباب موضوع الدراسة مختلف، لاسيما وأن البحث كان منذ البداية موجها للشباب الناشط في الحقل المدني، إذ عبر 87%من مجموع العينة عن إنخراطهم داخل التنظيمات المدنية، في حين لم تتجاوز نسب الشباب دون إنتماء تنظيمي مدني 13%، هذه الأخيرة كانت مبررات عدم إشتغالها داخل التنظيمات متعددة، غير أن الجامع والناضم في كل الإجابات المقدمة في الإستمارة تم تجميعه في الشكل التالي:

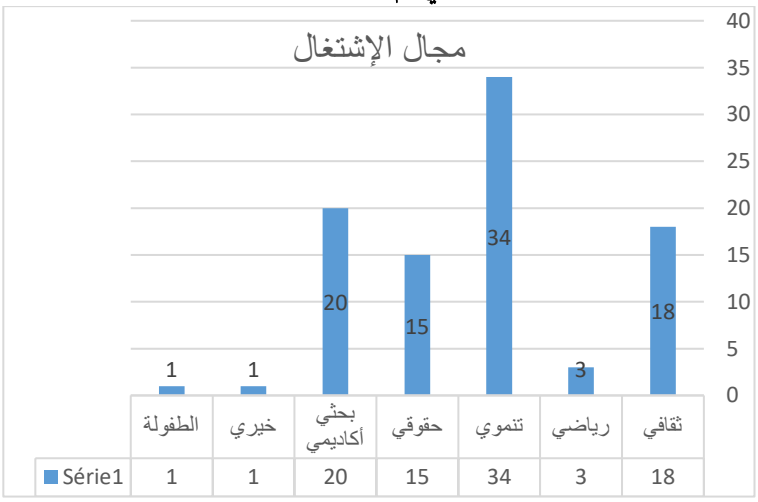
[1] Extrait sur plateforme persee lien suivant : https://www.persee.fr/doc/assr_0335-5985_1997_num_100_1_1181_t1_0069_0000_1

الشكل التوضيحي رقم8: الانتماء للفعل المدني



يُفضل عادة الشباب الإشتغال في التنظيمات المدنية لكونها تفتح مساحة أكثر حرية للإبداع والمشاركة للشباب خلافا للتنظيمات السياسية، ومن جانب أخر فإن الشباب يختارون الإشتغال بشكل حر وهي إحدى مبررات عدم الإنخراط العضوي في التنظيمات المدنية. إن التأكيد على مبررات عدم الانخراط في هذه الدراسة تقوم على افتراض مسبق في كون بروز شكل جديد من الناشطية المدنية، المستقلة.

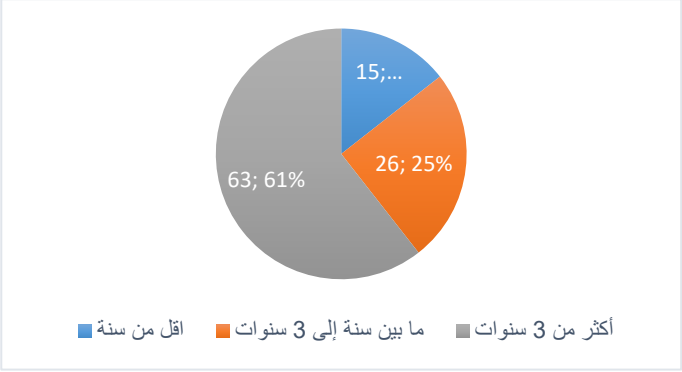
الشكل التوضيحي رقم9 : مجال إشتغال الجمعية.



عبر 34 شخص من عينة البحث أنهم ينتمون جمعيات تنموية، ما يناهز 37% من الأشخاص المنخرطون في الجمعيات، و 22% تشتغل في مجالات بحثية وأكاديمية، و 20% و 16 % للجمعيات الثقافية والحقوقية

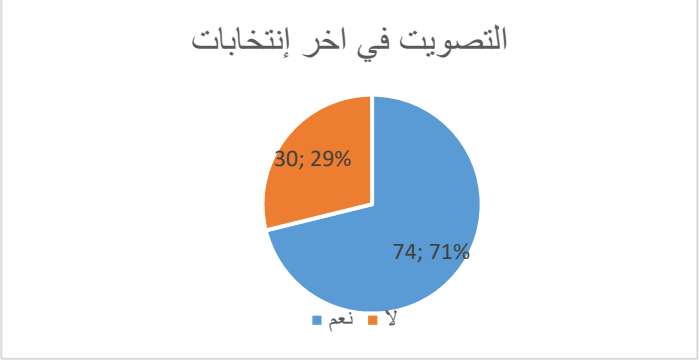
تباعا. إرتفاع عدد المشاركين في المراكز البحثية ومجموعات التفكير، مؤشر جيد في هذه الدراسة، إذ سيساعد على قياس قدرة الشباب المنتمي لهذا النوع من التنظيمات على المشاركة في السياسات العامة، لاسيما وأن طبيعة الأجوبة التي سنتوقف عندها لاحقا تُظهر المستوى الثقافي والمعرفي للعينة بخصوص موضوع الدراسة. ومن جهة أخرى يمكن قياس علاقة عينة البحث وموضوع الدراسة، بالمدة التي قضوها في العمل المدني وهو ما يوضحه الشكل اسفله.

الشكل التوضيحي رقم10 : المدة التي قضيتها في العمل المدني.



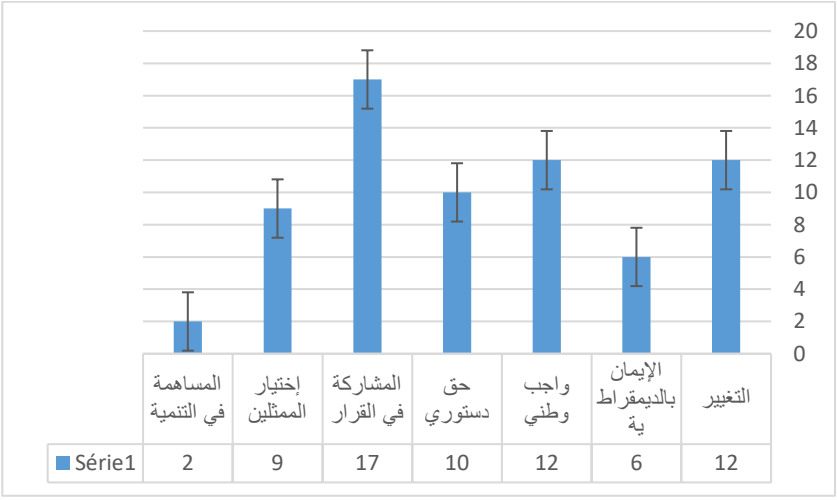
يرجع سبب إختيارنا لهذا المعيار في تحديد المدة، للقياس خبرة والتجربة الجمعوية للشباب موضوع الدراسة، فقد عبر 61% من مجموع العينة أنهم قضوا أكثر من 3 سنوات من العمل المدني، في حين أن الأشخاص الذين قضوا اقل من سنة لم يتجاوزو 14% وبقيت الفئة ما بين سنة و3 سنوات في المرتبة الثانية من مجموع العينة بنسبة 25% أي ما يعادل 26 شخص.

الشكل التوضيحي رقم 11: التصويت في الانتخابات



على مستوى المشاركة في عملية التصويت في أخر إنتخابات برلمانية وجماعية، جاءت النتائج غير متوقعة، على خلاف خلاصات الدراسات والتقارير المنجزة حول نسب المشاركة في العملية السياسية الرسمية، فقد عبرت نسبة 71% من مجموع المشاركين في الإستبيان، أنهم شاركوا في التصويت في الإنتخابات الأخيرة، في حين عزِف 29 % اي ما يعادل 30 شخص. وهي نتائج قد تعكسها طبيعة العينة التي عبأت الإستمارة، في جانب أخر، قد تُفضي هذه الخلاصات إلى وجود تقاطعات بين المجال المدني والسياسي في الجهة موضوع الدراسة، خصوصا وأن بعض بالتفسيرات قد تنحو إلى إضفاء الطابع القبلي في الممارسة المدنية ومن ثمة السياسية، غير أن هذه الخلاصة قد تحتاج تعميق الدراسة والبحث مستقبلاً، وقد كانت مبررات التصويت بالنسبة لهذه الفئة متعددة، قام الباحث بإعادة تجميعها وتصنيفها وفق المحاور الظاهرة في الشكل اسفله:

الشكل التوضيحي رقم12 : محددات التصويت في الإنتخابات.



عبر 17 شخص من مجموع العينة المُصوتة، محدد المشاركة في القرار السياسي، كمبرر للمشاركة في الإنتخابات السابقة، بينما إختار 12 شخص محدد التغيير، في حين توزعت الأجوبة الأخرى بين الحق والواجب. أما في الطرف الأخر العازِف عن المشاركة في الإنتخابات، مرتبطة بشكل مباشر بفقدان الثقة في الأحزاب السياسية، أو عدم الإهتمام بالسياسة أو عدم القدرة على الإقتناع ببرامج وتصورات الأحزاب للقضايا المرتبطة بهم. إن كانت خلاصات الدراسة جاءت مختلفة عن السائد في الأبحاث والدراسات التي وقفت على العلاقة المُعقدة بين الشباب والسياسة، فغالباً ما يُظهر الشباب رغم عدم مشاركتهم من داخل التنظيمات السياسية أو في العملية السياسية الرسمية، إهتماما بالقضايا السياسية، ويتابعون الأخبار ويتفاعلون معها عبر الوسائط

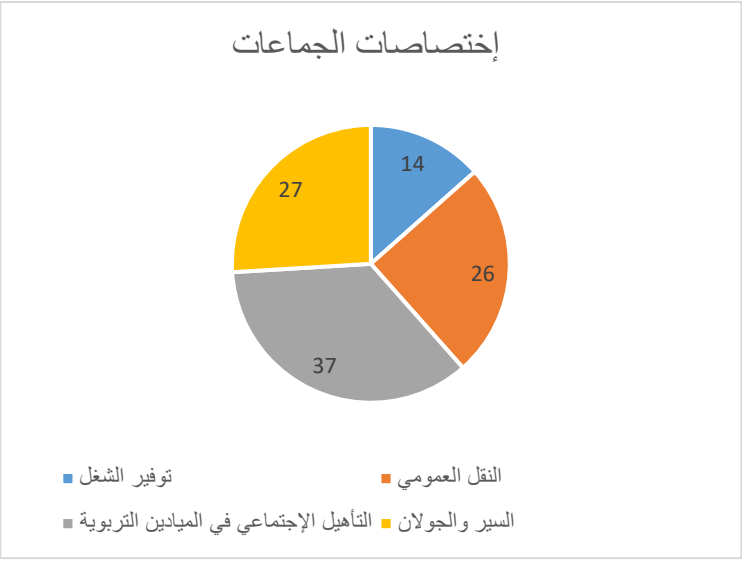
الرقمية الجديد، وهو ما سنحاول التطرق له في الشق الموالي، عبر قياس درجة المعارف القانونية والسياسية لدى الشباب موضوع الدراسة.

1. الشباب والمعارف القانونية والسياسية:

كيف يمكن للموارد المعرفية لاسيما في الحقل القانوني والسياسي أن تساعد الشباب المشارك في الفعل المدني من تتبع وإدارة السياسات العمومية المحلية؟ كان هذا أحد الأسئلة التي وجهتنا في عملية إعداد إستمارة البحث، وقد وُزعت الأسئلة الموجهة لقياس المعرفة لدى المستجوبين، بناء على القوانين المنظمة للجماعات الترابية سواء في الشق المُتعلق بصلاحيات المجالس واليات الرقابة، أو في الشق الثاني وهو ذو ارتباط بموضوع الدراسة وهي اليات التشاور والمشاركة في السياسات المحلية.

علاقة بالمستوى الأول، طرحت الإستمارة سؤالا حول إختصاص الجماعة، وممثل سلطة الرقابة في الجماعات الترابية، وقد جاءت الأجوبة كما هو ظاهر في الأشكال التالية:

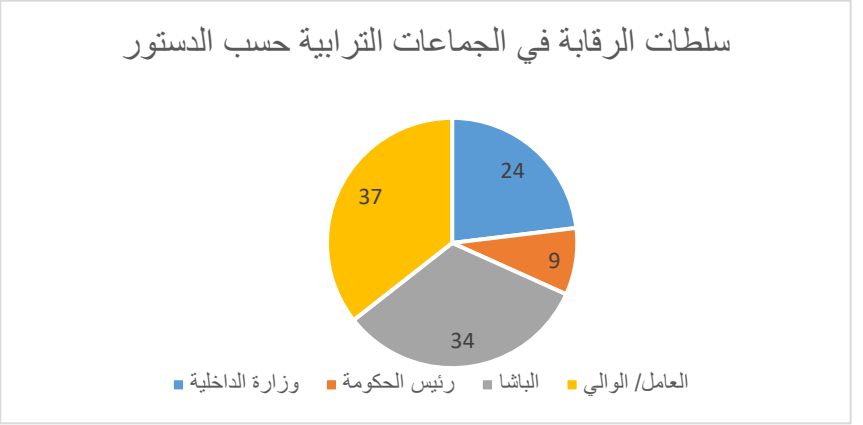
الشكل التوضيحي رقم13 : إختصاصات الجماعات.



من خلال أجوبة المستجوبين، يظهر أن هناك قصوراً في التفريق بين اختصاصات الجماعات وباقي الأشكال الترابية الأخرى، كالعمالات والاقاليم والجهات، إذ اختار 37 شخص من العينة إختصاص التأهيل الإجتماعي في الميادين التربوية، وهي من الإختصاصات الأصيلة لمجالس العمالات والأقاليم، بينما إختار 53 شخص من مجموع العينة الأجوبة الصحيحة (النقل العمومي، السير والجولان) بنسبة 50% من مجموع استجوبين. والملاحظ أن الشباب موضوع الدراسة يجد صعوبة في التفريق بين اختصاصات الجماعات الترابية المختلفة، وهو

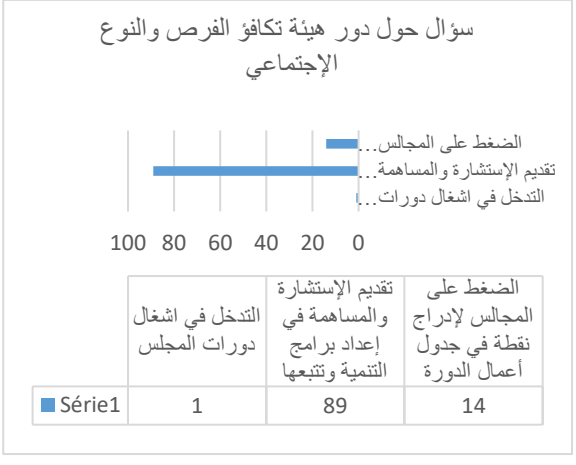
ما قد يشكل صعوبة في المساهمة في تنزيل أو المشاركة في إعداد السياسات المحلية، وهو ما ينطبق أيضا على السلطات المكلفة بالرقابة في الجماعات الترابية حسب الشكل التوضيحي أسفله.

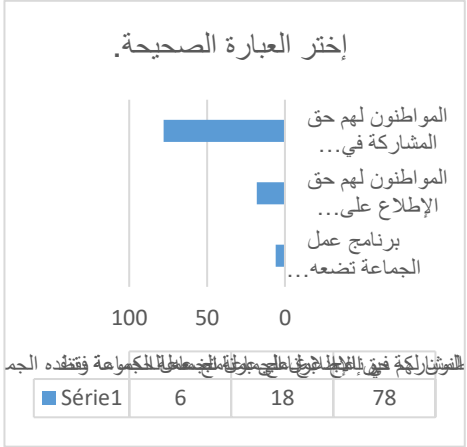
الشكل التوضيحي رقم 14 : سلطات الرقابة الإدارية في الجماعات الترابية



الملاحظ، أن العينة موضوع الدراسة تجد صعوبة في تحديد الجهات المخول لها دستوريا صلاحيات الرقابة الإدارية، فحسب منطوق الفصل 145 من الدستور قدد حدد سلطة الرقابة الإداريي في ولاة الجهات وعمال الاقاليم والعمالات. ولم يستطع سوى 37 شخص من تقديم إجابة صحيحة. وإن كان قياس مهام والإختصاصات والفاعلين على مستوى الجماعات الترابية يطرح تحديا معرفيا بالنسبة للشباب موضوع الدراسة، فإن المامهم باليات التشاور كان جد متقدم مقارنة مع الاسئلة السابقة.

الشكل التوضيحي رقم 15 : المشاركة في السياسات والبرامج المحلية.



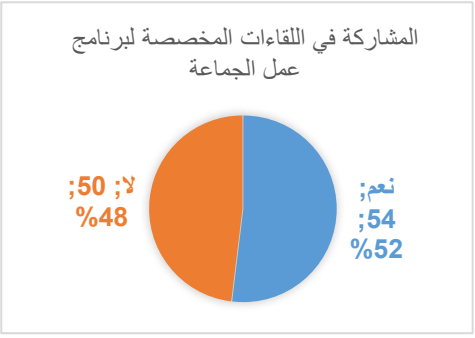


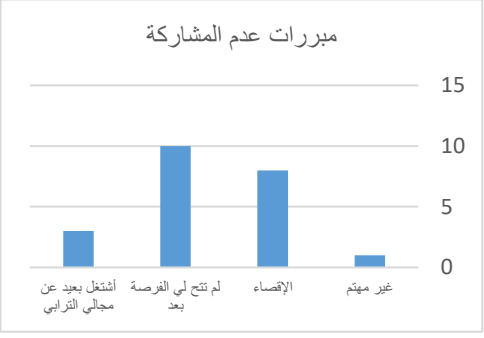
على خلاف الأسئلة السابقة، فقد جاءت الأجوبة فيما يخص أدورا هيئة تكافؤ الفرص والنوع الإجتماعي، وهي الهيئة التي خول لها القانون مهام المساهة والمشاركة في تدبير الشأن العام المحلي، إذ إعتبر 89 شخص أن الهيئة يقوم مهامها على تقديم الإستشارة والمساهمة في إعداد برامج التنمية وتتبعها، في حين إعتبر 14 شخص أنها الية للضغط على المجالس، واختار شخص وحيد الإختيار الثالث وهو التدخل في اشغال دورات المجلس، وتجاوز نسبة الإجابة الصحيحة في هذا السؤال 86%. وهو نفس المنحى في السؤال الثاني حول مشاركة المواطنات والمواطنين في إعداد برنامج العمل، إذ إختارت العينة الجواب الصحيح بنسبة 75% في حين لايزال 23% يجد صعوبة في الإلمام بالقنوات المؤسساتية والقانونية للمشاركة في السياسات العمومية المحلية، ولعل هذا المؤشر يدفعنا للتطرق في المحور الموالي، للوقوف عند تجارب مشاركة الشباب في السياسات العمومية المحلية.

2. الشباب والمشاركة في إعداد السياسات والبرامج الترابية:

بعد أن توقفنا عند واقع المشاركة السياسية والمدنية للشباب موضوع الدراسة، وقمنا بقياس معارفهم بخصوص اختصاصات الجماعات الترابية واليات التشاور والمشاركة في السياسات المحلية، سنحاول في هذا المحور الوقوف عند تجارب الشباب ومدى مشاركتهم وساهمتهم في السياسات والبرامج، وقد إخترنا لقياس المشاركة من عدمها، في مدى حضورهم في اللقاءات التشاورية لإعداد برامج العمل[1]، وتجربتهم مع اليات العرائض، ثم علاقتهم بالمجالس الترابية المنتخبة.

الشكل التوضيحي رقم 16 : المشاركة من عدمها في اللقاءات التشاورية لبرنامج عمل الجماعة.



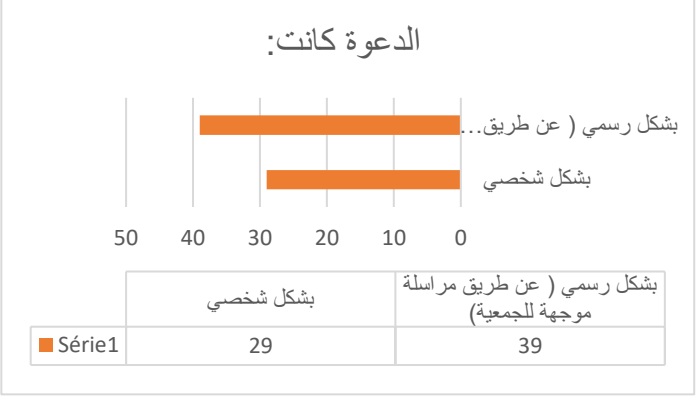


[1] تم إعتماد مفهوم "برنامج العمل" بموجب القانون الجديد لعام 2015، حيث ينص المادة 78 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات والمقاطعات على ضرورة وضع الجماعة برنامج عمل تحت إشراف رئيس المجلس، والعمل على تتبعه وتحديثه وتقييمه. يحدد هذا البرنامج الأعمال التنموية المقرر تنفيذها أو المساهمة فيها داخل نطاق الجماعة خلال فترة زمنية تمتد لست سنوات.

عبر 54 شخص أي قرابة 52% من مجموع عينة البحث 104، أنهم شاركوا في اللقاءات التشاورية لإعداد برنامج عمل الجماعي في الولاية الحالية، في حين أن 48 % لم يشاركوا في هذه اللقاءات التشاورية، وقد كانت المبررات متعددة، بين من إعتبر أن عدم المشاركة هي مرتبطة بعدم إتاحة الفرصة دون وصفها بالتمييز أو الإقصاء، بينما كان الإقصاء هو الوصف الطاغي على بعض الأجوبة، في حين أن الأجوبة الأخرى تنبع من دوافع ذاتية كعدم الإهتمام أو ربط عدم المشاركة بالظروف العملية الخاصة.

أما على مستوى منهجية المجالس الترابية في إشراك الفاعلين المدنيين لهذه اللقاءات التشاورية فقد جاءت وفق الشكل أسفله:

الشكل التوضيحي رقم 17: منهجية إشراك الشباب المدني في اللقاءات التشاورية.



إذ عبر 39 شخص أنهم تلقوا دعوة رسمية من طرف المجلس موجهة للجمعية التي ينتمون إليها قصد المشاركة في هذه اللقاءات التشاورية، في حين أن 29 شخص ممن شاركوا في هذه اللقاءات تلقوا الدعوات بشكل شخصي عن طريق إتصال هاتفي، أو من خلال العلاقات الخاصة. بالرجوع إلى القانون التنظيمي 113.14 فعملية إعداد برنامج عمل الجماعة وفق المادة 119 تتم وفق مقاربة تشاركية تسمح للمواطنات والمواطنين والهيئات ذات الطابع الإجتماعي، الإقتصادي والمهني) بالإنخراط في مختلف مراحل برنامج العمل من خلال مساهمتم في تحليل التشخيص واقتراح الحلول[1].

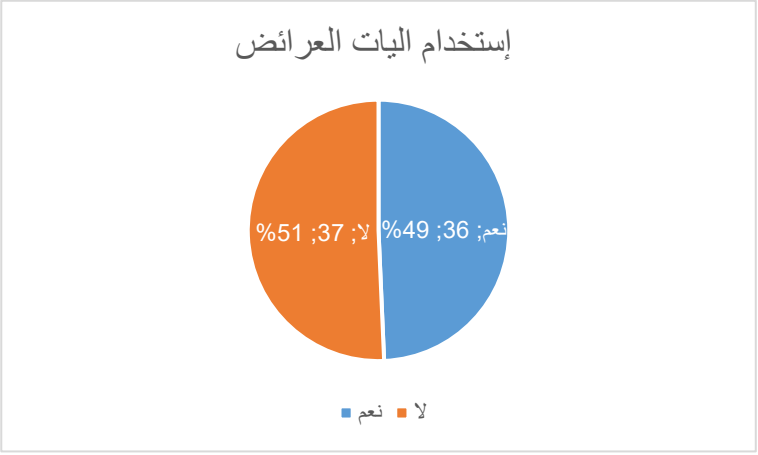
حسب ما ورد في نتائج الإستبيان، فإن المجالس المنتخبة قد تفاعلت مع مقترحات المشاركين في اللقاءات التشاورية من بين الشباب المشارك في هذه الدراسة، إذ تأرجحت نسب قبول المقترحات بشكل متقارب، فقد عبرت 58% من عينة البحث المشاركة في جلسات التشاور حول إعداد برنامج العمل عن عدم قبول

[1] ظهير شريف رقم 1.15.85 رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

مقترحاتها، في حين أن النسبة المتبقية، والتي تعادل 31 شخص، عبرت عن قبول مقترحاتها وتوصياتها بهذا الخصوص، وقد إندرجت معظم هذه المقترحات في الشق الثقافي أو على مستوى خدمات القرب.

إن الإسهام في صناعة القرار المحلي، ليس متوقفاً على مدى إشراك المواطنات والمواطنين في عملية الصياغة المقررة بمنطوق القانون التنظيمي في المادة 119 فقط، أي في عملية إعداد برامج عمل الجماعة بل يمكن للمواطنات والمواطنين المشاركة عبر تقديم عرائض للجماعات الترابية في عملية بعدية، تروم عملية تتبع القرار العمومي، وإعادة تصويبه، وهو ما عبرت عنه المادة 121 من القانون التنظيمي 113.14 بخصوص الجماعات. فقد حاولت الدراسة الوقوف على مدى إستخدام الشباب لهذه الألية في عملية الترافع والتدخل في عملية صناعة السياسات العمومية المحلية وهو ما يوضح الشكل التالي:

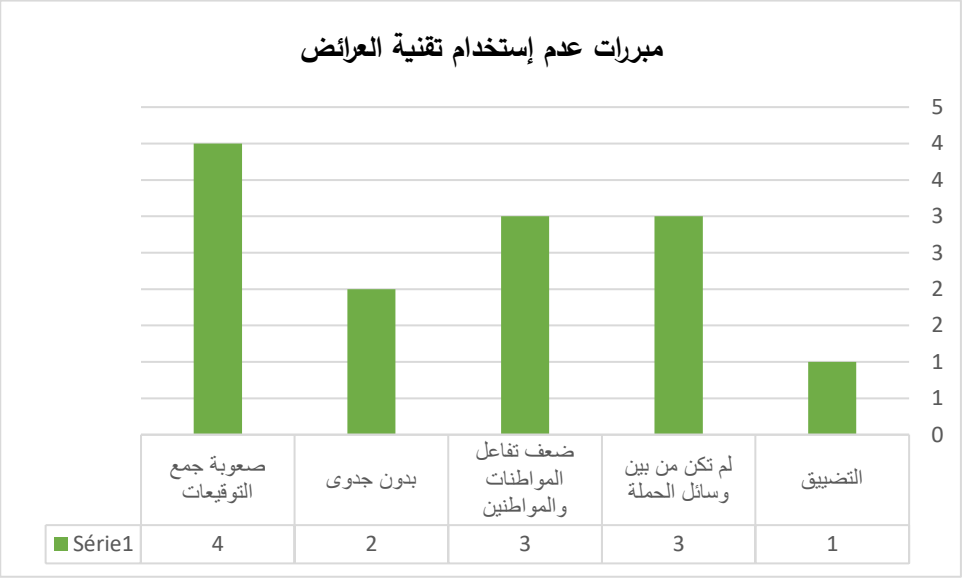
الشكل التوضيحي رقم 18: إستخدام العرائض في عمليات الترافع والمشاركة في القرار المحلي.



توضح الأرقام أعلاه، مدى إستخدام الشباب موضوع الدراسة لتقنية العرائض الموجهة للمجالس الترابية، فقد صرح 36 شخص في كونهم استخدموا اليات العرائض سابقاً بنسبة 49% من مجموع العينة، في حين أن 51% من العينة لم يسبق لها أن قدمت عريضة. رغم أن المشرع في القانون التنظيمي للجماعات الترابية كما أشرنا سابقا، قد منح حق تقديم العرائض للمواطنات والمواطنين من جهة وللجمعيات من جهة ثانية، هذه الأخيرة لم يلزمها المشرع وفق الشروط المنصوص عليها في القانون (راجع المحور الأول من الدراسة) بجمع التوقيعات أو إقناع المواطنات والمواطنين، إلا أن المبررات التي دافعت عنها عينة البحث، لعدم إستخدامها لهذه الالية القانونية، تتأرجح بين صعوبة التوقيعات، أو ضعف تفاعل المواطنات والمواطنين مع العريضة، وهنا من إعتبرها الية دون جدوى، في حين أن شخصاً واحداً، إعتبر أنه تعرض للتضييق في محاولة تقديمه للعريضة.

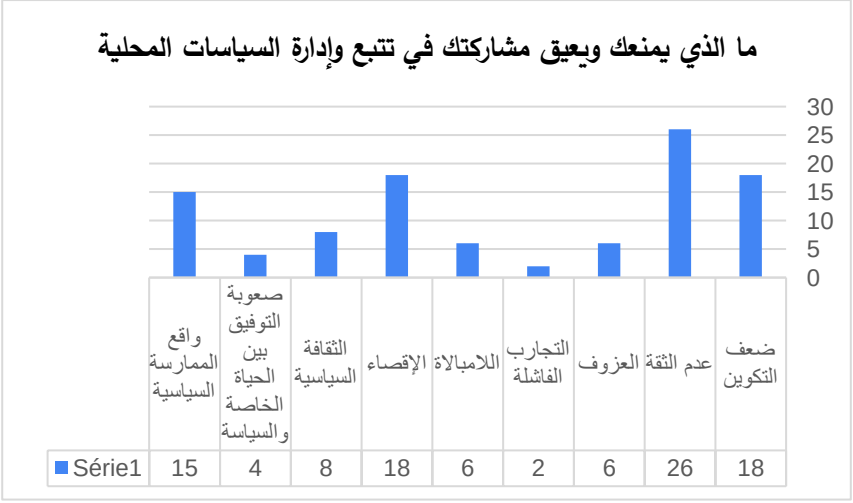
كما هو واضح في الشكل أسفله. ويمكن ربط هذه المعطيات بالقصور وضعف التكوين في اليات التشاور والمشاركة المدنية للشباب في تتبع السياسات المحلية.

الشكل التوضيحي رقم 19: مبررات عدم إستخدام العرائض.



حاولت الدراسة أيضا، الوقوف بشكل مباشر على معيقات مشاركة الشباب في إعداد وتتبع السياسات المحلية من منظور الشباب موضوع الدراسة، وقد جاءت الأجوبة متعددة كما يظهر في الشكل أسفله.

الشكل التوضيحي رقم 20: عراقيل المشاركة في تتبع السياسات المحلية.



إعتبر 26 شخص من مجموع العينة، أن غياب الثقة في المؤسسات السياسية هو أكبر عائق للمشاركة في إدارة وتتبع السياسات المحلية، 18 شخص يعتبرون أن الإقصاء وتهميش الشباب كان عائقاً بالنسبة لهم في المشاركة، وهو أيضا ما خلصت له بعض الدراسات الإجتماعية، والتي تربط ضعف المشاركة في تدبير الشأن العام والسياسات العامة، إلى هيمنة ثقافة اقصاء من مساحات تدبير الشأن العام، وهي فكرة مستلهمة من أطروحة للباحث الدانماركي Henric serup christensen ، الذي إعتبر أن نمط المشاركة السياسية للأفراد يتأثر بطبيعة النسق السياسي، فكلما كان مغلقاً، فمن المرجح أن تنعدم ثقة الأفراد تجاه المؤسسات وبالتالي ترتفع نسب الفعل الناشطي والديناميات الإحتجاجية، في حين أن النسق السياسي المفتوح يسهم في تحفيز المشاركة السياسية بكل أنواعها[1]. في حين أن بعض المستجوبين يربطون ضعف المشاركة في ضعف التكوين والمعرفة القانونية لدى الشباب خصوص المشتغل في الحقل المدني.

يدفعنا هذا المعطى إلى قياس مستويات الرضا وثقة الشباب في بعض المؤسسات.

3. الشباب ومستويات الرضا من المؤسسات:

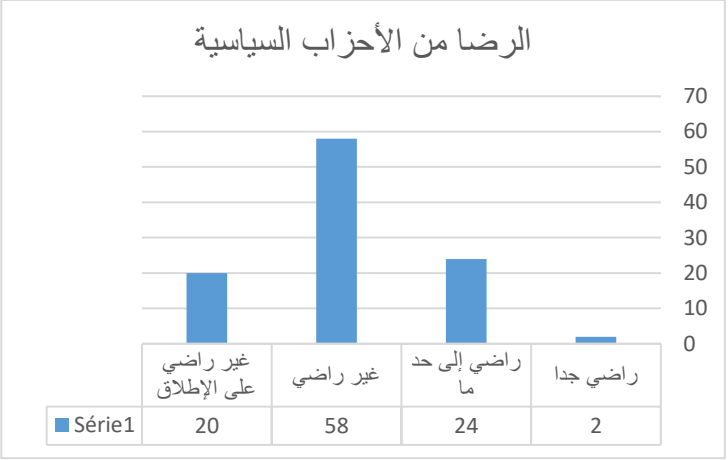
تعتمد بعض الدراسات والتقارير المهتمة بدراسة الشباب والمشاركة السياسية، بقياس مؤشر الرضا والثقة، لما لها فوائد تتجاوز الحيز العلمي الأكاديمي، إلى المساهمة في مجال السياسات العمومية، وصناعة القرار السياسي سواء وطنيا أو محليا، فهي تساعد على فهم العلاقة المركبة التي تربط الأفراد بأداء المؤسسات. تفترض الديمقراطية مستوى معين من الثقة السياسية من جانب الأفراد، ولكي يكون النظام السياسي قابلاً للإستدامة، يجب أن يحظى بالشرعية والمشروعية، وهذا يفترض قدرة النظام بمؤسساته على إنتاج والحفاظ على الإعتقاد بأن المؤسسات السياسية الحالية هي الأكثر مناسبة للمجتمع[2].

حاولت هذه الدراسة قياس مستويات رضا الشباب موضوع الدراسة من بعض المؤسسات، كان إختيارها مرتبط بقياس الثقة في أنماط محددة من المشاركة والمساهمة، وهي الأحزاب السياسية لقياس المشاركة عن طريق الأحزاب في السياسة، المجتمع المدني أي مجال المشاركة المدنية، ثم الجماعات الترابية كمجال للمشاركة المؤسساتية وهي مساحة تتداول فيها السلطات العامة والأفراد بشكل مشترك لتطوير السياسات العمومية المحلية.

[1] Henrik Serup Christensen, Mikkel Stein Knudsen, Future Orientation and Political Participation: The Moderating Role of Political Trust, Volume 3 - 2021 | https://doi.org/10.3389/fpos.2021.791467 Visite 13/12/2022 14h.

[2] Matias Landau, Participation institutionnalisée et confiance : un lien conflictuel, https://www.cairn.info/revue-raisons-politiques-2008-1-page-93.htm lien visiter le 20/5/2023 a 11h.

الشكل التوضيحي رقم 21: مستويات الرضا من الأحزاب السياسية.

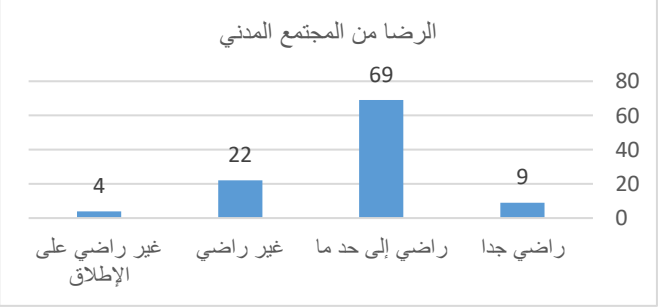


من خلال الشكل التوضيحي أعلاه، يظهر إنخفاض مستويات الرضا على الأحزاب السياسية، شخصين من أصل 104 راضين جداً على المؤسسة الحزبية، أي بنسبة مئوية 1,9% في المقابل توزعت الإجابات بين الرضا إلى حد ما 24 شخص، في حين أن 58 شخص بنسبة 52% غير راضين على الأحزاب، و 20 شخص غير راضية على الإطلاق.

يمكن تفسير هذه الأرقام من خلال منسوب ثقة الشباب في التنظيمات السياسية الحزبية، وهو مرتبط باتجاه الشباب لكل الأشكال الغير ممركزة والمنظمة، وهذا يرجع إلى تمثلاتهم السلبية لهذه المؤسسات، والتي ترجع بالأساس لتجارب سابقة، أو الإحساس بالتهميش والإقصاء ممن هم أكبر سنا داخل هذه التنظيمات.

على عكس المؤسسة الحزبية، يظهر الشكل أعلاه مستوى متقدم من الرضا على جمعيات المجتمع المدني، إذ يتم النظر إليه كمجال مقبول وذو مصداقية (نسبيا) مقارنة مع مجال المشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية

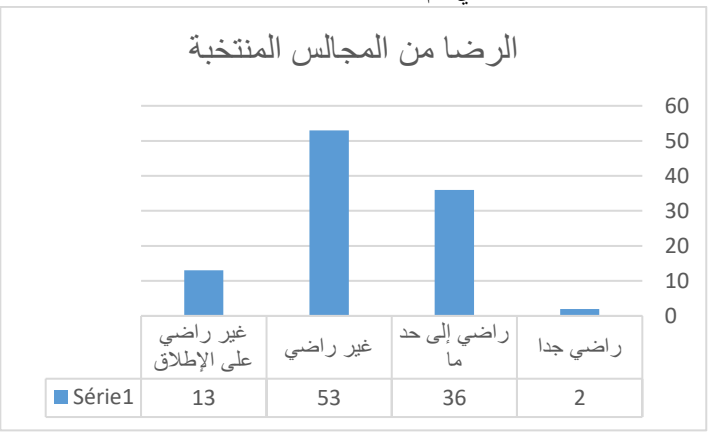
الشكل التوضيحي رقم 22: مستويات الرضا المجتمع المدني.



إن 66 %من مجموع العينة موضوع الدراسة، راضين إلى حد ما من جمعيات المجتمع المدني، في حين أن 22 شخص غير راضية أي بنسبة 21% ولم يتجاوز عدد الأشخاص غير الراضين على الإطلاق 3.9%. وهو معطى نتقاسمه مع بعض الدراسات والتقارير، خاصة مؤشر الثقة الصادر عن المعهد المغربي لتحليل السياسات سنة 2020، والذي خلص إلى أن نصف المغاربة يثقون في منظمات المجتمع المدني بالمغرب[1].

إن مستويات الرضا والثقة، ترتبط بشكل مباشر بالخدمات العمومية، والفساد، وهي مؤشرات اساسية لتفسير نسب التفاوت حول الثقة بين مؤسسة وأخرى، وهو ما سيحيلنا إلى منطق أخر من المشاركة، وهي المشاركة المؤسساتية المحلية، وقياس مستويات الرضا من المجالس المنتخبة.

الشكل التوضيحي رقم 23: الرضا من المجالس الترابية المنتخبة.



يظهر الشكل التوضيحي أعلاه، إنخفاض مستويات الرضا من المجالس المنتخبة، إذ عبرت نصف عينة البحث عن عدم رضاها عن أداء المجالس المنتخبة، في حين أن 36 شخص يقولون أنهم راضون إلى حد ما، واكتفى شخصين فقط للتعبير عن رضاهم بشكل كبير عن هذه المؤسسة، ويمكن تفسير هذا الإنخفاض حسب أجوبة العينة المدروسة، إذ عبرت 30% من العينة أن هذا راجع بالأساس إلى عدم إشراك المواطنات والمواطنين في السياسة المحلية، ونهجه منطق الإقصاء وتهميش الكفاءات. من جهة أخرى فإن طبيعة هذه المجالس من ناحية عدم الإنسجام وغلبة منطق الصراع، والإرتجالية في التسيير كان مبرراً بنسبة تتجاوز 44 % . وهو ما قد يحيلنا إلى قياس مدى قدرة هذه المؤسسات والجماعات الترابية على بلورة إنتظارات الشباب، والذي عبرت عنه عينة الدراسة في كونه متوسط نسبة 33% في مجموع العينة، وضعيف بنسبة 29 % في حين أن 11

[1] المعهد المغربي لتحليل السياسات، مؤشر الثقة في المؤسسات 2020، نسخة 2020 ص 76، يمكن تحميل الإطلاع على التقرير في الموقع الرسمي للمعهد على الرابط التالي: https://mipa.institute/9016 تمت زيارته يوم 20 ماي 2023 الساعة 22 مساء.

% من الشباب المشارك في هذا الإستبان اعتبر أن هذه المجالس لا يشرك ولا تعبر عن إنتظاراتهم بخصوص قضايا الشباب.

تعكس هذه الأجوبة مدى وجود هوة بين المؤسسات السياسية والمنتخبة، والشباب، غير أن هذه الهوة لا تنحو في اتجاه البحث عن وسائل بديلة للمشاركة السياسية، والقصد هنا ما ذهبت إليه بعض الدراسات التي اعتبرت أن الأنظمة السياسية المُغلقة والتي تكبح مشاركة الشباب في القضايا السياسية، يساهم بشكل غير مباشر في بحثهم عن بدائل للمشاركة قد تتخد في الكثير من اللحظات طابعاً عنيفا تخريبياً، في حين أن العينة التي اشتغلنا عليها، لاتزال متشبثة بالمشاركة عبر اليات التشاور التي ينظمها القانون نسبة تتجاوز 80% في حين أن باقي العينة إختارت سلك الإحتجاج والضغط للمشاركة بنسبة 12 % فين حين أن 8% منهم اعتبروا أن العلاقات الخاصة والتقرب من اعضاء المجالس كفيل بضمان المشاركة في صناعة وإدارة وتتبع السياسات العمومية المحلية، يمكن الوقوف عند هذه المعطيات من خلال الشكل التوضيحي أسفله.

الشكل التوضيحي رقم 24: سبل المشاركة في السياسات العمومية عند الشباب

لشأن العام المحلي/ الترابي، وهي مداخل قد تزيح بعضاً من سوء الفهم الذي يمكن إجماله في ثلاث مستويات:

- سوء فهم الأكاديمي لعلاقة الشباب بالسياسة.
- سوء فهم الشباب للسياسة وللمجالس المكلفة بتدبير السياسات العمومية.
- سوء فهم المؤسسات السياسية لعلاقة الشباب بالسياسة.

إن سوء الفهم، تسبب في إنتشار أفكار معيارية بدون معرفة للحقائق الموجودة في الواقع الإجتماعي، ولعل هذه الدراسة التشخيصية تفتح سُبل تجاوز هذه التعميمات وإن بشكل نسبي، بعد وقوفنا على نتائج يمكن حصرها في ثلاثة مشاهد اساسية:

مشهد الإقصاء: وهي صورة ينقلها الشباب من خلال تفاعلهم المستمر مع إستمارة البحث، فالعديد من الشباب موضوع الدراسة، يعتبر أنهم لا يملكون فرصة للمشاركة في السياسات العمومية على الرغم من وجود قوانين واليات مؤسساتية تمنحهم هذا الحق، وهذا مرده إلى ثقافة الإقصاء، وعدم قدرة صناع القرار إلى إعتبارهم فاعلين مشاركين وليسوا فقط موضوعاً للسياسة، هذه النظرة الإقصائية مرتبطة وفق المنطق السوسيولوجي أو سيكولوجي بصلابة النظام البطرييكي الأبوي، والذي يتجاوز حيزه الإجتماعي إلى مجال السياسة والسياسات العمومية، وهي ما تعكس عدم الرضا والثقة في هذه المؤسسات.

مشهد اللاقدرة (ضعف التكوين): وقف البحث مطولاً على عدم قدرة الشباب موضوع الدراسة، وإن بشكل متفاوت نسبياً، في معرفة بعض الاليات والاختصاصات المتعلقة بموضوع الدراسة، وإن كان الأمر مألوف، لكن الوقوف عند هذه الملاحظة مرتبط بشكل اساسي بعينة البحث، وهي فئة مُتعلمة، جامعية بنسبة تفوق 98% كما أنها فئة إشتغلت في مجال المشاركة المدنية لأكثر من 3 سنوات بنسبة تفوق 60% ، وهو ما يطرح مدى قدرة الشباب الناشط في تدبير السياسات العمومية المحلية، والمشاركة إلى جانب صانع القرار تدبير الشأن العام المحلي.

مشهد العزلة : وهو مظهر سائد ووقفت عنده العديد من الدراسات، ومرده إلى أن الشباب ينحوا في إتجاه العزلة والبعد عن القضايا السياسية لاسيما المحلية، ويمكن الوقوف عند هذا من خلال الاجوبة المستقاة من البحث حول المشاركة من عدمها من اللقاءات التشاورية، إلى جانب الإقصاء كانت الأجوبة المتعلقة بعدم الإهتمام حاضرة، ويرجعه بعض المستجوبين إلى فقدان الثقة في العملية السياسية الرسمية، أو عدم قدرة هذه المؤسسات على الإنفتاح على الشباب.

على العموم، إن واقع المشاركة السياسية في المغرب، لاسيما للجيل الجديد من الشباب كان محط إهتمام الفاعلين السياسين وعلى رأسهم المؤسسة الملكية، والتي عبرت في الكثير من المراحل عن ضرورة إشراك هذه الفئة في الحياة العامة، وهي رغبة يمكن تفسيرها في عدم رغبة الدولة في شيخوخة العمل السياسي، ورغبة منها في تجديد الأفكار والرؤى بخصوص السياسات وطنيا ومحليا، وعلى الرغم من وجود ترسانة قانونية متقدمة إلى حد ما، اليات للتشاور تُلزم السلطات العمومية المُعينة والمنتخبة في إشراك وفتح مجال المشاركة، غير أن الممارسات السياسية حسب ما ورد في نتائج البحث تُعيق بشكل مؤسساتي هذه المشاركة.

لائحة المصادر والمراجع

باللغة العربية

- المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، ، مذكرة إخبارية في اليوم العالمي للشباب 12 غشت 2022،
- المعهد المغربي لتحليل السياسات، مؤشر الثقة في المؤسسات 2020.
- ظهير شريف رقم 1.17.112 صادر في 14 من ربيع الاخر 1439 الموافق 2 يناير 2018 بتنفيد القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الإستشاري للشباب والعمل الجمعوي.
- المملكة المغربية، الإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2015 – 2030، وزارة الشباب والرياضة 2014.
- المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، مبادرة وطنية جديدة مندمجة لفائدة الشباب المغربي، إحالة رقم 23/2018
- ظهير شريف رقم1.15.85 صادر في7 يوليو 2015،بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14المتعلق بالجماعات

المراجع باللغة الأجنبية:

- René, francois, La jeunesse en mutation: D'un temps social à un espace social précaire. Paris. Sociologie et sociétés, vol 25 n1.1993
- Saloua ZERHOUNI, Jeunes et participation politique au Maroc, IRES juin 2009
- haut-commissariat du plan, principaux de l'intervention de Mr ahmed lahlimi à location de la présentation des résultats sur l'enquête nationale sur les jeunes.
- Olivier Galland, Les jeunes, (Paris, Éd. La Découverte, coll. Repères, 2009),
- Heinz Eulau, Susan Zlomke, HAROLD D. LASSWELL'S LEGACY TO MAINSTREAM POLITICAL SCIENCE: A Neglected Agenda, Annual Review of Political Science, https://doi.org/10.1146/annurev.polisci.2.1.75
- Anne Muxel, "La politique au fil du temps de la jeunesse", rennes. Presses universitaire, Openedition.book, Acceseed, 27/11/2024, : https://2u.pw/En96Sdbg
- Jasmine Lorenzini, Marco Giugni, Employment Status, Social Capital, and Political Participation: A Comparison of Unemployed and Employed Youth in Geneva, First published: 16 August 2012 https://doi.org/10.1111/j.1662-6370.2012.02076.x Visit 16/05/2023.

- Henrik Serup Christensen, Mikkel Stein Knudsen, "Future Orientation and Political Participation: The Moderating Role of Political Trust", Researchgate, Accessed, 25/11/2024, https://2u.pw/735XehHO.

En quête d'une communauté numérique : le statut de la langue amazighe au Maroc

El Hassan BOUANNOUNOU
Labo : Soditrans F.P. de Nador
MAROC

Introduction

Sur le plan civilisationnel, la digitalisation a facilité la communication à l'échelle mondiale, favorisant ainsi l'émergence d'une culture mondiale partagée. Les frontières géographiques deviennent moins importantes dans le monde numérique, permettant des échanges culturels sans précédent. Cependant, cela soulève également des questions sur la préservation des identités culturelles uniques face à la mondialisation.

L'ouverture sur les technologies modernes, notamment les téléphones mobiles, les smartphones et les tablettes numériques est devenue d'une importance évidente.

Le présent article s'inscrit dans l'optique de l'enseignement-apprentissage de la langue amazighe au cycle primaire, ainsi que dans les différentes applications éducatives liées à un support didactique numérique.

Le but de l'enseignement-apprentissage d'une langue est d'apprendre à parler, à écrire, mais aussi à communiquer. Ce qui va permettre aux apprenants d'être en contact avec d'autres cultures et de développer un esprit de tolérance vers l'autre[1].

Concernant l'intégration des TICE[2] en générale, et le numérique en particulier, n'est pas une démarche optionnelle à adapter, mais elle est devenue une nécessité. C'est pour cela que l'école marocaine emprunté la voie de l'innovation pédagogique pour assumer la différenciation de l'enseignement et de favoriser l'interactivité et le plaisir d'apprendre

1 Pour plus d'informations voir, les orientations pédagogiques pour l'enseignement du cycle secondaire, Aout 2009.
2 Le terme « TICE » est utilisé pour désigner, selon les auteurs, les technologies de l'information et de la communication pour l'enseignement ou les technologies de l'information et de la communication pour l'éducation.

CROUSET dit à ce propos : « le numérique est un changement profond de nos sociétés qui transforme la relation entre les gens, l'importance est de comprendre que les enfants vont tous apprendre des langages informatiques »[1].

- Comment les nouvelles technologies peuvent-elles promouvoir l'apprentissage de la langue amazighe ?

- Comment investir dans l'usage social des médias numériques au profit de la langue et la culture amazighes ?

1. L'intégration du numérique dans le processus d'enseignement-apprentissage de la langue amazighe

L'intégration du numérique dans l'enseignement-apprentissage des langues ne date pas d'hier, elle a tant modifié les pratiques didactico-pédagogiques des enseignants et a renouvelé les modes d'apprentissage chez les apprenants.

Au cours des années, l'usage des Technologies de l'Information et de la Communication (TIC) dans l'enseignement-apprentissage des langues en général, et de langue amazighe en particulier, et des matériels numériques pour favoriser et faciliter l'enseignement-apprentissage de la langue amazighe chez l'apprenant et essaie de présenter les différents supports didactico-pédagogiques multimédias et les applications éducatives élaborés par le Centre des Etudes Informatiques, des Systèmes d'Information et de Communication (CEISIC) en collaboration avec le Centre de la Recherche en Didactique et des Programmes Pédagogiques (CRDPP) relevant de l'Institut Royal de la Culture Amazighe (IRCAM) afin d'accompagner l'enseignement-apprentissage de la langue amazighe au cycle primaire et favoriser l'apprentissage de la langue amazighe par les élèves du primaire.

La politique éducative marocaine place les technologies de l'information et de la communication (TIC) au centre de ses nouveaux objectifs à accomplir.

1 Cité par, BERKAWI, S., *l'apport des logiciels du traitement de texte au développement de la compétence scripturale chez les étudiants de première année master à l'université*, Université Larbi Ben M'hidi-Oum El Bouaghi, 2019/2020, p : 12.

Cette mutation de la société vers le numérique amène obligatoirement chaque enseignant à s'interroger sur ses propres pratiques d'enseignement-apprentissage et sur les nouveaux processus d'apprentissage des élèves en introduisant ces artefacts technologiques comme les dictionnaires.

Mangenot dit à ce propos : « l'intégration des TIC, c'est quand l'outil informatique est mis avec efficacité au service des apprentissages » (2000, p : 11).

- **Qu'est-ce qu'un dictionnaire ?**

Nous appelons dictionnaire toute ressource lexicale qu'il s'agisse de dictionnaires monolingues, bilingues et plurilingues sur papier et électroniques, généraux et spécialisés.

Nous avons trouvé un nombre considérable de définitions.

- Pierre Larousse définit le dictionnaire comme le « Recueil alphabétique des mots d'une langue avec leur définition »[1].

- HAMEK Brahim définit comme objet familier utile et utilisable à tout moment et à tout âge. Il est couramment intégré comme un support pédagogique depuis le primaire. Il a une fonction de prescription[2].

- Le dictionnaire linguistique définit le dictionnaire comme :

« Un objet culturel qui présente le lexique d'une (ou plusieurs) langue sous forme alphabétique, en fournissant sur chaque terme un certain nombre d'informations (prononciation, étymologie, catégorie grammaticale, définition, construction, exemples d'emploi, synonymes, idiotismes) ; ces informations visent à permettre au lecteur de traduire d'une langue dans une autre ou de combler les lacunes qui ne lui permettaient pas de comprendre un texte dans sa propre langue. »[3].

1 Nouveau dictionnaire de la langue française, 1855, p.189.

2 HAMEK, B., 2009, Choix et enseignement du lexique amazigh, Insaniyat n°46, octobre - décembre, p : 13.

3 Jean Dubois, J., et al, Dictionnaire de linguistique, Paris, Larousse, 1973, p.289.

Qu'est-ce qu'un dictionnaire numérique ?

Un dictionnaire numérique est un dictionnaire sous la forme d'un logiciel, en ligne ou sur CD-ROM. Un dictionnaire numérique peut également être disponible sous forme d'application mobile ou même sous forme d'application de bureau.

Le dictionnaire numérique est distinct du dictionnaire électronique, qui est défini comme un appareil électronique servant de dictionnaire. Dans ce cas, le terme « dictionnaire électronique » fait référence à un matériel alors que « dictionnaire numérique » fait référence à un logiciel.

Le dictionnaire numérique permet également d'offrir des outils complémentaires à ce qui est disponible dans un dictionnaire classique.

L'intérêt des dictionnaires numériques.

Concernant l'intérêt des dictionnaires en général, et les dictionnaires numériques en particulier dans l'enseignement-apprentissage des langues en général, et de la langue amazighe en particulier, à ce propos M. EL ADAK dit : "En didactique des langues, l'intérêt accordé aux dictionnaires. Tient principalement au développement de la communication dans l'enseignement/apprentissage du vocabulaire. Ce sont des outils susceptibles d'offrir une description qui tient compte des différents éléments nécessaires à la compréhension des expressions"[1].

- Le dictionnaire numérique aide l'élève à développer ses compétences langagières et d'enrichir leur vocabulaire.

- Le dictionnaire numérique motive les apprenants et leur donne l'envie d'apprendre.

- Le dictionnaire numérique facilite les apprentissages chez l'apprenant.

- Le dictionnaire numérique est un outil d'éviter la pauvreté vocabulaire.

- Le dictionnaire numérique permet l'accès rapide et efficace à l'information.

1- EL ADAK M., Les dictionnaires idiomatiques : Quelle utilité pour l'enseignement du berbère?, Revue des études berbères, volume 5, 2010, Paris.

2. La production numérique au niveau de la langue amazighe

La production numérique au niveau de la langue amazighe[1], et les projets réalisés par le Centre des Etudes Informatiques, des Systèmes d'Information et de Communication (désormais CEISIC) relevant de l'Institut Royal de la Culture Amazighe[2] dans ce domaine essaient de satisfaire un besoin existant en la matière en produisant des supports multimédias conçus pour l'enseignement-apprentissage de la langue amazighe, en présentant un contenu didactico-pédagogique adéquat, sous une forme papier, numérique et interactive, simple à utiliser, et qui offre un maximum d'indépendance à l'utilisateur (Y. Ait Ouguengay, 2017).

Après une présentation des TICE, des possibilités et des avantages de leur utilisation dans l'enseignement-apprentissage des langues, nous nous intéresserons plus particulièrement à l'utilisation des TICE pour l'enseignement-apprentissage de la langue amazighe. En premier lieu, nous présenterons les différents supports didactiques numériques et produits pédagogiques multimédias élaborés par les équipes de l'IRCAM afin de favoriser et faciliter l'enseignement-apprentissage de la langue amazighe au cycle primaire, puis les différentes applications éducatives aux élèves de l'enseignement du primaire. Ensuite, nous présenterons quelques productions numériques réalisés par les équipes de l'IRCAM afin de stimuler l'apprentissage des apprenants et les accompagner dans le développement de leurs connaissances en matière de vocabulaire amazighe.

Nous présentons ci-dessous les produits numériques effectués par l'IRCAM :

1 - nous étions limités la production lexicographie amazighe seulement sur les différents supports didactico-pédagogique numériques élaborés par les équipes de l'IRCAM, car ce dernier est chargé de préparer les manuels scolaires et du matériel pédagogique et didactique en collaboration avec le ministère de l'éducation nationale, du préscolaire et des sport.

2 - désormais IRCAM.

- **Le DGLAi (ⴷⵓⵛⵏⵉ ⵓⵍⵓⵎ ⵓⵛⵓⵜⵓⵔ ⵏ ⵜⵛⵓⵅⵉⵜ)**

Le DGLAI[1] ; Est la version numérique du Dictionnaire Général de la Langue Amazighe et reste l'un des plus grands projets lexicographiques amazighs. Il est le fruit d'une collaboration entre le Centre d'Aménagement Linguistique et le Centre des Etudes Informatiques, des Systèmes d'Information et de Communication. Il vient répondre aux attentes du public en mettant à la disposition de l'usager potentiel un utilitaire lexicographique. Il est réalisé en une version trilingue : amazighe-français-arabe.

Le DGLAI se distingue par la finesse de la structuration des données. Une interface simple et conviviale qui offre deux niveaux de consultation : recherche simple et assistée. Ainsi, à travers le DGLAI, l'usager peut bénéficier d'une recherche d'un mot en orthographe approximative ou d'une recherche par les différentes acceptions et langues. En outre, le DGLAI offre la possibilité de consulter un renvoi ou de passer à une autre entrée par un simple clic de souris.

- 13 674 entrées en caractères Tifinagh suivis d'une transcription en A.P.I[2]

- 40 549 équivalents pour illustrer les sens des différentes entrées

- Les auteurs : Meftaha AMEUR, Khalid ANSAR, Abdallah BOUMALK, Noura EL AZRAK, Rachid LAABDELAOUI, Hamid SOUIFI, Lahoucine AMOUZAY, Aïcha BOUHJAR, Abdesslam BOUMISSER.

- Les réalisateurs : Fadoua ATAA ALLAH, Siham BOULAKNADEL, Jamal FRAIN.

1 Dictionnaire Général de la Langue Amazighe informatisé.

2 Alphabétique Phonétique International.



Figure 1 : préface du Dictionnaire Général de la Langue Amazighe informatisé.

- **Le portail TALAM (Traitement Automatique de la Langue Amazighe)**

Est un projet mené par le Centre des Etudes Informatiques des Systèmes d'Information et de Communication (CEISIC), dont le but est de proposer au sein d'un portail un ensemble de ressources linguistiques numériques et d'outils de traitement automatique de la langue amazighe disponible et documenté qui :

- Permette de servir de plateforme technique et d'équipement scientifique pour la langue amazighe écrite et orale;

- Facilite l'exploitation et le transfert des ressources et outils mis en place au sein de l'IRCAM vers les laboratoires publics ;

- Valorise l'amazighe à travers un partage des connaissances.

- **LEXAM (Lexique électronique Amazighe sur mobile)**

Première application mobile Android présentant un lexique amazighe marocain standardisé couvrant des domaines de la vie courante et moderne: médias, administration, art, environnement, civilité, droit et justice, éducation, et bien d'autres.

Elle a été désactivée après l'apparition de la version mobile du Dictionnaire Général de la Langue Amazighe informatisé (DGLAi).

- **Dictionnaire pour enfant (ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵜ ⵏ ⵖⵔⵣⵣⴰⵏ)**

Est un site[1] éducatif multilingue, a pour vocation d'initier les enfants, de l'âge de 3 ans à 12 ans, à l'apprentissage de la langue amazighe. Il se base sur l'interaction entre les connaissances linguistiques et les connaissances extralinguistiques (images et enregistrements sonores) afin d'offrir à l'enfant un simple moyen pour stimuler son langage et son éveil.

Ce site de découverte et d'apprentissage contient plusieurs informations sur différents domaines, d'une manière à ce que l'enfant désireux de découvrir et d'apprendre aura à sa disposition une interface simple et facile à utiliser, comportant les noms des référents classés par thèmes ou par ordre alphabétique selon différentes langues (amazighe, arabe, français et anglais).

Le site est enrichi d'un ensemble d'activités pour permettre à la fois d'amuser l'enfant, ancrer son apprentissage et évaluer ses acquis.

Ces activités varient entre jeu de mémoire qui aide à se remémorer les noms des référents et percevoir le progrès d'apprentissage ; jeu de catégorisation qui appuie le concept de catégorisation et met les enfants en situation de réflexion et jeu du tri qui consolide l'apprentissage de l'alphabet et des nombres écrits en chiffres et en lettres.

3. L'utilité des TICs pour la pérennité de la culture et la langue amazighes

Le développement et la mondialisation des technologies de l'information et de la communication offrent à toutes les langues du monde un espace globalisé de communication et d'échange. Dans cette perspective, nous introduisons quelques retombées de l'exploitation des TICs pour l'amazighe.

a) Les TICs au service de la sauvegarde du patrimoine amazighe

La langue amazighe comme toute langue africaine dite de tradition orale, dont le patrimoine culturel, scientifique et historique ne se transmettait de génération en génération qu'à travers la mémoire et les traditions, ce qui l'a menacée de la destruction des particularités de sa culture et de son identité

1 Ce site est accessible via le lien https://tal.ircam.ma/tamawalt

nationale. D'où l'intérêt de recenser l'ensemble des éléments patrimoniaux et de pouvoir gérer leur aspect descriptif *via* une banque de données multimédias évolutive répondant à un double objectif de conservation et de valorisation de ce patrimoine vernaculaire. En effet, l'élaboration d'une telle banque de données numérique résoudra le problème de la conservation et contribuera à assurer la pérennité de cet héritage ancestral

Sous une forme perceptible d'une part et d'autre part reflétera la richesse et la diversité de ce patrimoine tout en garantissant une bonne structuration de ses composants matériels et immatériels, une meilleure accessibilité universelle et une résurrection de l'intérêt du grand public.

A cette fin, une étape de numérisation est indispensable pour la création de cet espace culturel, suivie d'une phase d'archivage sous un format standard permettant la structure du contenu brut et des métadonnées nécessaires à la gestion. Cette phase repose sur un ensemble d'outils et de méthodes de traitement automatique des langues, à savoir :

- Le transcodage pour en faire un contenu intelligible dont le codage est particulièrement compatible aux évolutions technologiques.

- L'indexation qui sert à identifier et sélectionner les métadonnées pertinentes décrivant le contexte patrimonial.

- La classification pour regrouper et classer ce contenu numérique selon le support, le type, le thème et la région.

b) Les TICs au service de l'aménagement linguistique de l'amazighe

Après des décennies de négligence, la création de l'Institut Royal de la Culture Amazighe a motivé la revitalisation de la langue amazighe par un processus d'aménagement linguistique qui englobe un éventail d'approches, y compris la codification graphique, l'établissement de règles d'orthographe, de grammaire et de lexiques, la terminologie et la traduction.

La réussite d'un aménagement linguistique dépend de sa visibilité. C'est pourquoi l'utilisation des TICs constitue de nos jours un levier dans ce processus permettant de valoriser les efforts fournis et d'agir sur les présentations linguistiques et ce, à travers :

- L'internet pour contribuer à la diffusion des productions de recherche et faciliter l'échange des connaissances et le suivi de l'évolution du processus d'aménagement linguistique pour d'autres langues dans des situations similaires.

- La codification graphique qui définit une norme standard et une police de caractères adéquate de la graphie afin d'assurer l'exploitation et le partage des contenus.

- La gestion des ressources linguistiques à savoir les corpus, les lexiques et la terminologie, dont le développement est hautement interdisciplinaire, exige la coopération de spécialistes de nombreux domaines. Étant donné la quantité considérable de ressources linguistiques et le nombre de personnes qui devraient travailler ensemble en unissant leurs efforts ainsi que leurs ressources, les bases de données présentent un outil essentiel de gestion et de structuration dans le processus d'aménagement linguistique.

- L'extraction automatique de terminologie qui permettra l'attestation des termes dans différents genres textuels et l'enregistrement de l'usage des termes en contextes, et ce en exploitant la richesse des ressources langagières telles que les corpus textuels.

- La traduction automatique qui assurera une meilleure compréhension entre des locuteurs de langues différentes et contribuera à la diffusion de la culture à l'échelle internationale en utilisant des outils d'analyse, de génération et de transfert à l'aide des corpus multilingues.

c) Les TICs au service de l'enseignement

Malgré l'initiative très significative de l'intégration de l'amazighe au sein du système éducatif marocain en 2003, elle n'est toujours pas suivie de faits concrets permettant à cette langue d'atteindre le niveau de l'arabe ou du français. Pour tenter de remédier à cet état de fait, l'application des TICs à l'enseignement est une solution primordiale pour notre communauté pour accélérer les échanges de savoir et réduire le retard accumulé dans ce domaine.

Dans une situation dominée par l'insuffisance du nombre des enseignants et formateurs et du matériel pédagogique adapté, ainsi que par la restriction

de l'expérience aux classes primaires et à un certain nombre limité d'établissements, il est judicieux de pouvoir profiter suffisamment des retombées de l'utilisation des

TICs au profit de l'éducation à travers :

- L'apprentissage en ligne qui présentera une piste pertinente pour favoriser la promotion des ressources humaines et la généralisation verticale et horizontale, en résolvant le manque de formateurs par le rassemblement des enseignants dispersés à travers le pays.

- Les outils multimédias et d'interactivité qui encourageront l'apprentissage autodirigé par la garantie de la correction informatisée, faciliteront la création et amélioreront la qualité des contenus éducatifs tout en assurant la transmission du savoir porteur de la diversité des formes d'expression culturelle.

- L'enseignement hybride basé sur la conjonction des activités en ligne et en classe qui permettra de favoriser le potentiel motivationnel des apprenants et d'améliorer la qualité de l'enseignement.

- Un réseau professionnel d'enseignants qui facilitera l'échange du savoir et le débat autour des besoins éducationnels et des utilitaires de production d'outils pédagogiques.

Dans cette perspective, il est important de pouvoir recenser les mécanismes et les techniques nécessaires pour mener à bien la généralisation de cette vocation et la mise en place d'une plate-forme d'apprentissage en ligne assurant la modernisation des moyens pédagogiques, l'élargissement du savoir ainsi que le partage d'élaboration d'une telle plate-forme dépend principalement du contenu pédagogique, dont les supports du cours sont nécessairement accompagnés par des activités pédagogiques dont la linguistique computationnelle constitue un fondement important, et ce par :

- L'exploitation de la richesse des ressources langagières telles que les corpus textuels à travers des concordances permettant l'exploration de la

diversité des situations langagières et l'extraction d'exemples authentiques dans le but d'étudier le sens et les règles d'emploi ;

- L'utilisation de correcteurs orthographique et grammatical facilitant l'apprentissage autodirigé en assurant l'automatisation de l'analyse des productions des apprenants ;

- L'exploitation des correcteurs phonétiques pour soutenir l'acquisition de la prononciation à travers des entraînements systématiques.

d) Les TICs au service des médias

Les technologies de l'information et de la communication, principalement l'internet, ont permis de diffuser plus efficacement les moyens de communication et d'améliorer le traitement, la mise en mémoire, la diffusion et l'échange de l'information. Néanmoins, cette émergence a suscité une mutation technique des médias classiques (télévision, radio, presse, cinéma) aux niveaux de leurs chaînes de valorisation allant de la production jusqu'à la consommation de l'information, et ce à travers le passage de l'analogique au numérique et le développement des techniques du traitement de l'information, qu'elle soit écrite, orale ou multimédia, monolingue ou multilingue pour sélectionner, classer, structurer et rechercher.

Cependant, la place de l'amazighe dans les principaux médias a toujours été et reste très limitée. Dans la perspective de faire face à ce défi et de faire de l'amazighe une langue de communication, il faudrait, d'une part, adopter les outils multimédias pour valoriser et rénover son contenu médiatique et, d'autre part, exploiter les différentes plates-formes de diffusion comme les sites Web, les séminaires et les plates-formes de vidéo en ligne, les médias sociaux et les blogues pour une présentation attrayante de ce contenu.

Conclusion

Dans un contexte général visant la pérennité et la promotion de la langue amazighe, les TICs constituent une piste prometteuse pour lutter contre la fracture numérique dont l'amazighe a souffert. Dans cette perspective, le présent article propose une méthodologie d'informatisation de l'amazighe pour agir de façon ciblée et efficace dans quatre domaines clefs, à savoir la sauvegarde du patrimoine, l'aménagement linguistique, l'éducation et les médias.

Néanmoins, nous sommes tous conscients que l'officialisation n'est pas suffisante pour assurer la revitalisation de cette langue. Particulièrement durant cette ère de globalisation et de mondialisation technologique. D'où la nécessité de penser à la promotion avec l'esprit des jeunes générations pour qui les Technologies de l'Information et de la Communication (TIC) sont devenues un support de vie social.

Références

- ABDEL-OUAHED, A., 2014, Réflexion sur l'intégration des TICE dans l'enseignement et l'apprentissage du français : le cas de l'université marocaine, frantice.net, numéro 8, avril.
- ABOULFETH, K., 2010, le manuel scolaire : quelle utilisation?, dossier : le manuel scolaire et les supports pédagogiques : N° 3, Edition Septembre.
- CHAHBARI, H., 2018, La production lexicographique amazighe: état des lieux, Revue des Études Amazighes, 3, p. 105-126, Rabat.
- EL ADAK, M., Les dictionnaires idiomatiques : Quelle utilité pour l'enseignement du berbère?, Revue des études berbères, volume 5, 2010, Paris.
- HAMEK, B., 2009, Choix et enseignement du lexique amazigh, Insaniyat n°46, octobre - décembre, pp. 13-31, Algérie.
- Mangenot, F., 2019, L'intégration des TIC dans une perspective systémique, HAL Id: hal-02045268, https://hal.science/hal-02045268, pp. 1-9.
- TAIFI, M., Le dictionnaire comme remède contre la paresse lexicale, BERK, Cybèle (dir.), Dictionnaires et apprentissage des langues, Editions des archives contemporaines, pp. 25-31.
- VIRGINIE A. (2019), apprendre une langue étrangère grâce à un dispositif numérique d'apprentissage. L'exemple de FLEURON, Santiago de Cuba, pp. 453-457.



Dr. ESARRAJE jamal Dine

Éditeur

Professeur de communication
Faculté des Lettres et Sciences Humaines Oujda - MAROC

"La revue de recherche en sciences humaines et cognitives est une plate-forme académique dédiée à la publication de recherches et d'études dans les domaines des sciences humaines et des sciences cognitives. Cette revue vise à renforcer notre compréhension de l'esprit humain, des différentes cultures, et de l'impact des facteurs sociaux et psychologiques sur le comportement et la pensée humains. Les domaines d'étude de cette revue couvrent un large éventail de spécialités telles que la psychologie, la sociologie, la linguistique, la philosophie, la littérature, les sciences de la communication, les sciences politiques, l'histoire, ainsi que d'autres domaines des sciences humaines, sociales et cognitives. Cette revue est une source importante pour les chercheurs et les universitaires afin de publier leurs recherches et de partager leurs idées avec la communauté académique mondiale."

Conditions de publication

- La recherche ne doit pas avoir été publiée auparavant, être actualisée et exacte, et appuyée sur une bibliographie novatrice et à jour ;
- Les articles sont acceptés dans les langues suivantes : Arabe - Amazigh - Français - Anglais ;
- Il est requis que l'article compte entre 4000 et 6000 mots. Merci de joindre un résumé de l'article (250 mots maximum) dans la même langue que l'article, accompagné d'une brève notice biographique de l'auteur ;
- Les manuscrits doivent être soumis en arabe dans Word (Sakkal Majalla) en taille 16 dans le corps, 12 dans la marge et 1,5 dans l'interligne, et en français ou en anglais en police (Calibri Light) en taille 12 dans le texte et 10 dans la marge ;
- Respecter les critères scientifiques et éthiques dans toutes les questions liées à la documentation exacte des sources, des références et des notes de bas de page, qui doivent être fixées séquentiellement au bas de chaque page ;
- Les articles de recherche sont présentés à des répondants ayant des compétences et de l'expérience pour approbation ou non approbation de publication ;
- Les recherches individuelles et partagées sont acceptées.
- Conformément à nos procédures, le comité scientifique se charge d'informer l'auteur de la réception de son article et de lui communiquer, dans les meilleurs délais, la décision concernant sa publication.

Les auteurs sont seuls responsables des opinions exprimées dans cette revue et de toute infraction à la loi

مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية
ⵜⴰⵡⵓⵙⵙⵉⵜ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵏⴰⵡⵉⵏ ⴷ ⵜⵎⵔⵔⵓⵜ ⵜⵉⵏⴰⵏⵜⵉⵏⵉⵏ ⴷ ⵜⵣⵎⵔⵉⵏⵉⵏ
Revue de Recherche en Sciences Humaines et Cognitives

Le directeur responsable :
BOURHAOUTA Mohamed

Rédacteur en chef :
ESSARRAJE Jamal Dine

Rédacteur en chef adjoint :
AL ACHAARI Said

Membres du comité de rédaction :
AMAADACHOU Farid
EL BOUZIKI Mohamed
BOURAOUTA Abdellah
CHAHIR Ouissam
KAZZOUT Hicham
ARDIF Said

Revue de Recherche en Sciences Humaines et Cognitives

Dépôt légal : 2024PE0032
ISSN (Online) : 3085-4857
ISSN (Print) : 3009-5581
N° de presse : 07/2024

whatsapp : +212 6 14 02 45 44
E-mail : centre.rshc@gmail.com
Page Web : www.crshc.com

Tous droits réservés à l'éditeur et à la revue
MAROC © 2024

Les réseaux sociaux de la revue

Tiktok Youtube Facebook

Indexée dans des bases de données internationales

ISSN INTERNATIONAL STANDARD SERIAL NUMBER INTERNATIONAL CENTRE
Google Scholar
البكتة الوطنية للمملكة المغربية Bibliothèque Nationale du Royaume du Maroc

RRSHC

مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية

ⵜⴰⵙⴷⵉⵜ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵓⵙ ⴰⵙ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵉⵏ ⵜⵙⵏⵉⵖⵜⵉⵏ ⴰ ⵜⵍⵓⵎⴰⵙⵉⵏ

Revue de Recherche en Sciences Humaines et Cognitives

Revue scientifique internationale à comité de lecture et à parution mensuelle



Numéro 6 - Tome 2 - Année 2 - Juin 2025
Tous droits réservés à l'éditeur et à la revue

Dépôt Légal	ISSN (Online)	ISSN (Print)	N° de presse	E-mail
2024PE0032	3085-4857	3009-5581	07/2024	contact@crshc.com